

١  
الامتحانات البرلمانية

في مصر

١٩١٠

ج ١









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المجلد العاشر

# الانتخابات البرلمانية

( في مصر )

١٩٩٠

الجزء الاول

اعداد مركز المحروسة للمعلومات

٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٣ ٢٧٥٢٠٣٣



## انتخابات ١٩٩٠

تحتل الانتخابات البرلمانية في مصر عام ١٩٩٠ أهمية خاصة ، ولاشك في ذلك دعونا نتأمل المعارك الانتخابية التي جرت منذ البدايات المبكرة لظهور التعددية السياسية في مصر عقب فترة طويلة من الوجود المنفرد للاتحاد الاشتراكي العربي .

في انتخابات ٧١ لم تكن هناك أحزاب سياسية بل ولم يكن هناك منافس أيضاً ، ولكننا نعتقد أن التمايز المبكر للقوى السياسية على مسرح الحياة السياسية قد بدأ في هذه الانتخابات ، حيث شهدت مصر بعض المرشحين من الذين حرّمهم الاتحاد الاشتراكي قبل ذلك لبضعة سنوات من هذا الحق سواء من الاتجاهات اليمينية أو الاتجاهات اليسارية ، وأُستُثِنَت اللحظة السياسية نفسها بالخصوصية حيث كانت النخبة الحاكمة بين مفترق طرق والخلاف حول الوجهة مطروح فيما بينها ، فكان أن عرف ذلك طريقه للناخبين عن طريق المرشحين وعرفت بعض الدوائر الانتخابية في القاهرة مرشحين يدعون في ٧١ علناً إلى الصلح مع إسرائيل في مواجهة مرشحين يدعون إلى حرب التحرير الشعبية .

في انتخابات ٧٦ - التي قيل أنها أهم المعارك الانتخابية بعد ٥٢ - كانت القوى السياسية قد اشتد عودها وتبارت في المعركة الانتخابية بكل ضراوة وإدارت الحكومة الانتخابات بقدر من الحياد أشاد به الكثير من خصومها ، على عكس انتخابات ٧٩ التي هاجمتها المعارضة بضراوة ولم ينجح فيها سوى حقبلة ضئيلة من معارضي الحكومة ، حتى أن بعض المراقبين يروا أنها قد أدت إلى اختناق التعددية السياسية الوليدة ومهدت للمناخ القاتم الذي تم فيه اغتيال السادات .

وعندما تولي مبارك السلطة وأُفرج عن معتقلي سبتمبر ٨١ بدت الحياة السياسية للنشاط مرة أخرى وتوالى إصدار صحف المعارضة ، لكن خلال كثرة من الشك أحاطت بانتخابات ٨٤ ، ٨٧ لأنها تمت ولأول مرة بما عُرف بنظام القوائم النسبية ، وصحيح أن بعض المحللين قد وجدوا أن هذا النظام أرقى وأكثر ديمقراطية من الانتخابات الفردية التي تهدر رأى ٤٩٪ من الناخبين ، إلا أن عدم إطلاق حرية تكوين الأحزاب بدون قيود أعطى حجم كبير لمشكلة المستقلين وأدى إلى إنهيار فكرة الانتخابات بالقوائم .



عادت الانتخابات مرة أخرى فردية عام ٩٠ فكان أن اشتعلت المنافسة مرة أخرى وتكشف قصور الحياة الحزبية عن استيعاب الشارع السياسى ، حيث بدأ المستقلون هذه المرة أقوى من أى حزب وحققوا نتائج كبيرة فيما تميزت التيار الاسلامى أيضاً لأول مرة بعد أن غاب فى ٧١ ، ٧٦ إذ كان ضعيف البنية حينذاك ومتمخض بالجراح وتوارى تحت لافتات الوفد والعمل فى ٨٢ ، ٨٧ على التوالي ، الى أن ظهر بالامالة عن نفسه فى انتخابات ١٩٩٠ فى صورة أشخاص محددين فتكشف عن حجم أقل مما كان يبدو عليه تحت لافتة « القائشة » التى عرفت انتخابات ١٩٨٧ م .

قراءة هذا الملف تضعنا أمام التجربة الديمقراطية الوليدة فى مصر فسى آخر وأهم تجلياتها وتغير الكثير من التساؤلات حول مستقبل هذه التجربة ، فهناك على السرح الانتخابى - أو بالأحرى فى محك التجربة العملية الملموسة - أحزاب لا يبدو لها أى وجود حقيقى يذكر ، وهناك قوى سياسية متبلور ومحددة وصوتها عالى بينما لا يوجد لها وجود حزبى شرمى ، وهناك - أخيراً - عناصر سياسية قوية ولها حضور سياسى متميز لكنها بلا ملامح واضحة ولا تخضع لى تصنيف سياسى تقليدى درجنا عليه منذ الأربعينيات

انتخابات ٩٠ تكشف الخريطة السياسية الجديدة للواقع المصرى بكل وضوح وتنوع الصحف واختلاف اتجاهاتها يسمح لنا أن نؤكد أن هذا الملف يقدم صورة بانورامية ليس محال الحياة السياسية فى مصر فحسب ولكن لمستقبلها أيضاً .





## فهرس

١	كلمات ( حول الاستفتاء )	١
٢	صفحة جديدة	٢
٣	الامة ترفض الاشتراك في تشييع مجلس الشعب المنحل	٣
٤	رأي بالعربي ( حول حل مجلس الشعب )	٤
٥	لقطات برلمانية ( حول الاستفتاء )	٥
٦	اللغة الصحيحة ( حول اعلان نتائج انتخابات مجلس الشعب )	٦
٧	تزوير الاستفتاء	٧
٨	فكرة ( حول مابعد الاستفتاء )	٨
٩	حديث مع د.كمال ابو المجد : مسئولية كبيرة للحزب في اختيار مرشحيه	٩
١٠	الخائفون من اشراف القضاء على الانتخابات	١٠
١١	المجلس الدائم لحزب الاحرار :	١١
١٢	نخوض الانتخابات في اطار الضمانات	١٢
١٣	نقرة ( حول الاستفتاء )	١٣
١٤	احزاب المعارضة تتجه لمقاطعة الانتخابات	١٤
١٥	خطوط فاصلة	١٥
١٦	حول الانتخابات : هل من جديد	١٦
١٧	رياح الخليج هل تصف بالتحالفات الانتخابية ؟	١٧
١٨	عبد الفتاح الثوريجي	١٨
١٩	صالح اللحيف	١٩
٢٠	سمير رجب	٢٠
٢١	امين القصاص السامي	٢١
٢٢	حنان حماد	٢٢



١٧	خطوط فاصلة	سمير رجب	٢٤
١٨	رأي حر : آخر ساعة	احمد ابو الفتوح	٢٥
١٩	كلمة اخيرة	محمد مصطفى شردي	٢٨
٢٠	الوفد يقاطع الانتخابات		٢٩
٢١	شهود الزور	م. احمد كمال سعد	٣١
٢٢	كلمات	محمود عبد المنعم مراد	٣٢
٢٣	فكرة	مصطفى امين	٣٣
٢٤	النغمة الصحيحة	نبيل اباطة	٣٤
٢٥	لعبة المقاطعة كما تراها احزاب المعارضة		٣٥
٢٦	فكرة	مصطفى امين	٣٧
٢٧	قم ان : رأسمالي .. اشتراكي كلشكسان	محمود السعدني	٣٨
٢٨	المعارضة ومقاطعة الانتخابات عقاب للوطن ام للديمقراطية	محمود الانصاري	٤٠
٢٩	قبل انتخابات مجلس الشعب : اعلن وزير الداخلية النتائج	عبد المنعم سليم جبارة	٤٤
٣٠	بلا مشاكل	احمد زين	٤٧
٣١	ليس هذا وقت الخصام	مصطفى بيهيج	٤٨
٣٢	كلمة حب	محمد الحيوان	٤٩
٣٣	يوضح : حكاية المقاطعة	فاروق ابو العلا	٥٠
٣٤	لماذا قاطعت المعارضة انتخابات مجلس الشعب ؟		٥١
٣٥	كلمة حب	محمد الحيوان	٥٣
٣٦	خطوط فاصلة	سمير رجب	٥٤
٣٧	الهروب جبن يأسادة	كمال الدين حسين	٥٥



٢٨	تطهير الكشوف الانتخابية: ورفع اسماء الوطني مطلب جماهيري يتكرر كل عام	٥٦	حسين غيكة
٢٩	حجة البلهد	٥٨	د. رأفت خالد
٤٠	ردود فعل قرار مقاطعة الانتخابات	٥٩	مهدي ابو عالية
٤١	التجمع : خوض الانتخابات احدى بكثير من المقاطعة	٦٢	
٤٢	من اجل تحقيق عدالة انتخابية	٦٤	عصمت الهواري
٤٣	فقهاء القانون واساتذة الجامعات وقيادات النقابات المعنية تؤيد المقاطعة	٦٦	ربيع شاهين
٤٤	الانتخابات وازمة الخليج	٦٨	مصطفى مشهور
٤٥	بيان من الاخوان المسلمين الى الامة عن مقاطعة الانتخابات	٧٠	
٤٦	الفام متفجرة تحت مقاعد مجلس الشعب	٧٢	د. محمد حلمي مراد
٤٧	شافيات : نكبة القياصرة	٧٥	صلاح عيسى
٤٨	ممنوم مصري	٧٦	عباس الطرابيلي
٤٩	خطوط فاصلة	٧٧	سمير رجب
٥٠	كلمات	٧٨	محمود عبد المنعم مراد
٥١	من قريب : المعارضة والمقاطعة	٧٩	سلامة احمد سلامة
٥٢	الحزب الوطني يتشعب في سيرة رئاسة الجمهورية	٨٠	محمد عصمت
٥٣	يا اقباط مصر .. وداعا للمشاركة السياسية	٨٢	موريس صادق
٥٤	مجلس شعبهم قطاع خاص	٨٤	د. محمود السقا
٥٥	الاخوان ليسوا حزبا فكيف يقاطعون الانتخابات	٨٦	زكريا ابو حرام



٥٦	حسني مبارك : لن اسمح بتزوير الانتخابات وليس لي مصلحة في ذلك	٨٨	فيليب جلاب
٥٧	موقفنا من الانتخابات	٨٩	
٥٨	دبوس : انتخابات حرة او الطوفان	٩٠	فيليب جلاب
٥٩	كلمة حب	٩١	محمد الحيوان
٦٠	كلمات	٩٢	محمود عبد المنعم مراد
٦١	فكرة	٩٣	مصطفى امين
٦٢	من قريب : لا يعطيها من اللوم	٩٤	سلامة احمد سلامة
٦٣	المقاطعة ..... ولين	٩٥	د. فتحي عبد الفتاح
٦٤	على من تضحكون ؟	٩٦	عثمان طاعا
٦٥	المقاطعة بين عهدين	٩٨	د. صلاح العقاد
٦٦	في الملغوع	٩٩	مجدي مهنا
٦٧	مواجهة التطرف	١٠٠	ايهان رسلان
٦٨	كلمات	١٠١	محمود عبد المنعم مراد
٦٩	بلا مشاكل	١٠٢	احمد زين
٧٠	فكرة	١٠٣	مصطفى امين
٧١	قاطعت الانتخابات .. حتى لا نشارك	١٠٤	عبد المنعم حنين
٧٢	في خداع الشعب	١٠٥	منحت الهرميل
٧٣	النتخابات الملهية تؤيد قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات	١٠٦	مجدي حلمي
٧٤	احزاب المعارضة التي لا يعجبها العجب .. ولماذا المقاطعة ؟	١٠٧	سامي متولي
٧٥	الانتخابات .. وموقف المعارضة	١٠٨	سمير عبد القادر
٧٦	رأي بالعربي ( كيف نختار من يمثلنا في مجلس الشعب )	١٠٩	محمد طنطاوي





٧٧	لقطات برلمانية	عبد الفتاح الديب	١١٠
٧٨	انشقاقات واستقالات جماعية	عادل قنديل	١١١
٧٩	وبدأت المعركة الانتخابية	جمال الخولي	١١٢
٨٠	مقاطعة الانتخابات .. والارهاب	عبد الستار الطويلة	١١٤
٨١	بوضوح ( الصيد في ماء عكر )	فاروق ابو العلا	١١٦
٨٢	كلمة حب	محمد الصيوان	١١٧
٨٣	علامة استفهام	صيد السلام داود	١١٨
٨٤	عفوا سيدي الرئيس	رمزي زقلمة	١١٩
٨٥	من ازمة الخليج الى انتخابات مجلس الشعب	محمود عبد المنعم مراد	١٢٠
٨٦	الذين اختشوا ماتوا وكذلك الذين انسحبوا	د. محمد اسماعيل علي	١٢٤
٨٧	حزبنا مع المعارضة والمعارضة ضد المعارضة	ماهر محمد علي	١٢٦
٨٨	المعارضة .. هل تتخلى عن الجماهير ؟	عبد الستار الطويلة	١٢٧
٨٩	ماأرب اخرى	عبد القادر شعيب	١٢٩
٩٠	ماذا تنتظرون منا	ابراهيم عبد الرحمن	١٣٠
٩١	تأملات مصرية : مقاطعة الانتخابات ؛ والمخطط الخارجي	علي الدالي	١٣١
٩٢	من الخاسر	موسى صبري	١٣٣
٩٣	لماذا نرفض الاشراف الدولي على الانتخابات	ايمان مصطفى	١٣٥
٩٤	مقاطعة الانتخابات .. هل تصبح رهانا خاسرا للمعارضة	عبد العظيم درويش	١٣٧
٩٥	الاحزاب ومقاطعة الانتخابات	حسن خشر	١٣٩
٩٦	حدوتة	ليلي عبد السلام	١٤٠



١١٩	الانتخابات الخامسة لحزب الامة	محمد عامر عمارة	١٧٦
١٢٠	مقاطعة المعارضة للانتخابات	محمد نجم	١٧٩
١٢١	بوضوح ( ليس تنافسا حزبيا )	فاروق ابو العلا	١٨١
١٢٢	اسألوا الراكعين لماذا ركعوا	محمد سامي سليم	١٨٢
١٢٣	هموم مصرية	عباس الطرابيلي	١٨٣
١٢٤	وزير الداخلية يصدر قرارا بضوابط الدعاية الانتخابية	محمود معروض	١٨٤
١٢٥	نظرة	عبد الفتاح الشوربجي	١٨٦
١٢٦	الذين طعنوا الديمقراطية	د. رؤفت خالد	١٨٧
١٢٧	نعم القرار قراوكم	د. عدنان كامل زيادة	١٨٨
١٢٨	« أسباب وراء هروب الاخوان من المعركة الانتخابية	عبد الله امام	١٨٩
١٢٩	النهاية تحقق في التزوير المبكر لانتخابات مجلس الشعب	نجوى عبد العزيز	١٩٢
١٣٠	ياسين سراج الدين : التزمت بقرار الهيئة الوفدية رغم عدم تعبيره عن وجهة نظري الشخصية		١٩٣
١٣١	حزب العمل يقرر فصل اعضائه الذين دخلوا الانتخابات	جمال امبابي	١٩٤
١٣٢	ترشيح شقيق رئيس الوزراء بالقلبية	صلاح النحيف	١٩٥
١٣٣	انتخابات دولة العسكر والفساد	احمد عبد الله	١٩٧
١٣٤	خواطر انتخابية	محمد مقولي عوض	١٩٩
١٣٥	اذها ليست اموالك يا د. والي	جمال بدوي	٢٠١
١٣٦	حقا ... ان المقاطعة افضل	احمد عودة المحامي	٢٠٢
١٣٧	استدراج المعارضة	عبد القلي عشاوي عامر	٢٠٤
١٣٨	برنامج التجمع	-	٢٠٥



٢٠٦	محمد حميد يثو	١٣٩	اشتباكات بالايدي داخل الحزب الوطني بالاسكندرية
٢٠٨		١٤٠	من البرنامج الانتخابي للتجمع
٢٠٩	الحزمة ذهبيس	١٤١	اذا كان الترشيح حقا .. فان الادلاء بالصوت واجب
٢١٢	صلاح منتصر	١٤٢	مجرد رأي : لماذا المقاطعة
٢١٣	د. شوقي السيد المحامي	١٤٣	السادة الوزراء ... قدموا استقالاتكم بمناسبة الترشيح لمجلس الشعب
٢١٤	محمد امين	١٤٤	اطلاق النار بين انصار خالد محي الدين ومرشح الحكومة
٢١٥	محمود عبد المنعم مراد	١٤٥	كلمات
٢١٦	حازم ملير	١٤٦	لجنة من المثقفين لمتابعة الانتخابات هل توقف التزوير ؟
٢١٩	محمود الشربيني	١٤٧	ثقب فادحة في ترشيحات الحزب الحاكم
٢٢٤	محمد مصطفى شردي	١٤٨	كلمة اخيرة
٢٢٥	سعيد عبد الخالق	١٤٩	الحزب الوطني يلعب نفسه واحزاب الانابيب احتياطي
٢٢٧	د. ابراهيم دسوقي اباطة	١٥٠	جبهة قومية
٢٢٩	د. الشافعي محمد بشير	١٥١	ازمة الخليج وقانون الانتخابات المصري
٢٣٠	احمد ابو الفتاح	١٥٢	رأي حر : ائيد واعارض
٢٣٣	جلال السيد	١٥٣	برلمانيات ( المستقلون قادمون )
٢٣٤	عبد السلام داود	١٥٤	علامة استفهام
٢٣٥	ممدوح حسن	١٥٥	حزب الحكومة يشتري اصوات الناخبين
٢٣٩		١٥٦	سراج الدين يتحدث في عيد الجهاد.



١٥٧	مع اقتراب الانتخابات البرلمانية	محمد يونس	٢٤٠
١٥٨	المستقلون اشعلوا انتخابات بور سعيد	نبيل القفاغن	٢٤١
١٥٩	القواني يحتججن على حرمانهن من دخول مجلس الشعب	حنان البدرى	٢٤٢
١٦٠	نداء الى المعارضة : خوضوا غمار الانتخابات بشرف وامرار	د. عبد الصبور شاهين	٢٤٤
١٦١	البرنامج الانتخابي لحزب الامة في انتخابات مجلس الشعب		٢٤٥
١٦٢	الحكومة بريئة حتى تثبت ادانتها	محمد الطويل	٢٤٩
١٦٣	فصل ١٠ اعضاء بالوفد لىخالفتم قرار مقاطعة انتخابات مجلس الشعب		٢٥١
١٦٤	الامية السياسية ونزاهة الانتخابات	د. نصار عبد الله	٢٥٢
١٦٥	معارضة كلام	كمال الدين حسين	٢٥٤
١٦٦	قصر ديل حتى اشعار اخر	د. رأفت خالد	٢٥٥
١٦٧	حاسبونا ايها المواطنين	عبد اباطة	٢٥٦
١٦٨	الحزب الوطني لماذا يغير صفات مرشحيه	صناد خيرة	٢٥٧
١٦٩	مجلس رئاسة حزب الاحرار : مجلس الشعب القادم مطحون في دستوريتة قبل ان يسولد	حلمي سالم	٢٦٠
١٧٠	سؤال	عشام طنطاوي	٢٦١
١٧١	صحيفة سوابق الحزب الوطني	عصمت اللخاري	٢٦٢
١٧٢	ماذا يقول مرشحو الاحرار اللذين خرجوا على قرار الحزب		٢٦٤
١٧٣	حق وواجب	ثروت اباطة	٢٦٦
١٧٤	شاغبات : سمك ٠٠ لين ٠٠ تمر (وطني)	صلاح عيسى	٢٦٧
١٧٥	القرار الصائب	د. ابراهيم عبد المجيد صالح	٢٦٨





٢٦٩	كامل زميري	من قلب الباب	١٧٦
٢٧٠	هانسي عمارة	قيادات التحالف الاسلامي ، لماذا قاطعوا الانتخابات	١٧٧
٢٧٢	د. عبد الحميد الغزالي	اغتيال مرشح .. قصة حادثتين	١٧٨
٢٧٤	شعبان عبد الرحمن	(الشعب) تواصل حملتها لمقاطعة مهزلة مجلس الشعب القادمة	١٧٩
٢٧٧	د. محمود السقا	وأيه يعني مجلس الشعب ؟؟	١٨٠
٢٧٩	سمير رجب	خطوط فاصلة	١٨١
٢٨٠	بهيجة حسن	الاشتراكيون المستقلون يخوضون المعركة الانتخابية	١٨٢
٢٨١	مصطفى السعيد	صالح للنشر ( رشاي انتخاباتية )	١٨٣
٢٨٢	مدحت الزاهد	ظاهرة انتخاباتية اسمها ( التقليل )	١٨٤
٢٨٤		نص البرنامج الانتخابي لحزب التجمع	١٨٥
٢٨٨		امين الحزب الوطني فقد اعصابه	١٨٦
٢٨٩	فؤاد سراج الدين	مجلس الشعب القادم باطل	١٨٧
٢٩٠	سعيد عبد الخالق	من المجنون ومن العاقل	١٨٨
٢٩٢	محمد امين	قرار المقاطعة ليس نهاية المطاف	١٨٩
٢٩٤	محمود الشربيلي	والشعب ايضا قرر المقاطعة	١٩٠
٢٩٨	ماجد عطية	الحزب الوطني ضد الحزب الوطني كيف ؟	١٩١
٣٠٢	الفتى الخشاب	الصوت الانتخابي شهادة كتمانها حرام	١٩٢
٣٠٥	صلاح حافظ	السياسة على يد محضر	١٩٣
٣٠٧	حامد المليجي	هل اخطأنا اذ قاطعنا	١٩٤
٣٠٨	محمد امين	اللهم لا اعتراض على المعارضة	١٩٥
٣١٠	عبد المنصف اسماعيل	مقاطعة الانتخابات	١٩٦
٣١١	د. علي الدين هلال	المستقلون في انتخابات مجلس الشعب	١٩٧



٢١٨	برلمانيات : لقطات تحت القبة	شريف العبد	٢١٢
١٩٩	الحياة والحياد فقط	كمال الدين حسين	٢١٥
٢٠٠	اسباب مقاطعة الانتخابات		٢١٦
٢٠١	مجلس الشعب بلا معارضة	صلاح عبد المقصود	٢١٩
٢٠٢	صحيفة سوابق الحزب الوطني	مصمت الهوراي	٢٢٤
٢٠٣	رأي المعارضة : ماذا بعد الانتخابات	مصطفى كامل مراد	٢٢٦
٢٠٤	علامات الساعة	د. قرج فودة	٢٢٩
٢٠٥	الخبر قبل الانتخابات	نصفين ياسين	٢٣٠
٢٠٦	اخطر قرار للاخوان في السنوات العشر الاخيرة	هبة سعد الدين	٢٣٢
٢٠٧	هكذا كانت مجالس الشعب	جبرتي الوغد	٢٣٥
٢٠٨	من اجل الديمقراطية الحقيقية	جلال ثابت	٢٣٦
٢٠٩	خواطر : انتخابات بلا مضمون	د. مهلا حنا	٢٣٧
٢١٠	لماذا قاطعنا الانتخابات	ابراهيم جميل ابو علي	٢٣٨
٢١١	٥٥ مليون مصري يخرجون السنهم للحكومة احنا اللي قاطعناها	ممدوح قاسم	٢٣٩
٢١٢	المستقلون : هل يشكلون المعارضة ؟	زكريا ابو حرام	٢٤٢
٢١٣	النس الكامل للبرنامج الانتخابي لحزب التجمع		٢٤٩
٢١٤	٦٠ مقعدا بالبرلمان منحة من الحكومة للمرشحين المستقلين	عصام الدين رفعت	٢٥٨
٢١٥	لماذا رشح الحزب الوطني اثنين - من الاقباط ؟	سمير تادرس	٢٥٩
٢١٦	الاقباط وانتخابات مجلس الشعب	د. سليم نجيب	٢٦٠
٢١٧	ليس لي طموحات تنفيذية	مفيد فوزي	٢٦٢
٢١٨	حتمية التغيير	المستشار سعيد الجمل	٢٧٥





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمات

بإعلان نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب، يفتح الباب على مصراعيه، لإجراء أهم وأكبر وأخطر عملية تغيير في تاريخ مصر المعاصرة.

وليس في هذا أية مفاجئة، ولو أعينا النظر وفكرنا مليا فيما يواجهنا. وليس بالثورات وحدها تحدث التغييرات الكبرى. فإحدى فعله جورباتشوف في الاتحاد السوفياتي، ليس أقل، مما فعله لينين وستالين معا. وهما قاما بتغيير ثورة في تاريخ البشرية. وربما كانت الثورة البلشفية في أكتوبر سنة ١٩١٧، أكبر بكثير من الثورة الفرنسية الشهيرة. أن الثورة الشيوعية أو الاشتراكية، ألقت كثيرا من الاضطراب، لا في روسيا وحدها، ولا في الاتحاد السوفياتي وحده، ولا في أوروبا الشرقية وحدها. ولكن في كل أنحاء العالم. في آسيا، قامت ثورة الصين، وغيرها. وفي أفريقيا تغير مجرى الحياة في كثير من دول القارة بمساعدة السوفييت. وفي أمريكا الجنوبية، لإيزال السيد كاسترو يحكم كوبا، ولاتزال نيكاراغوا شيوعية. ولكن، بدون خطط، دم، وبدون تدخل من الجيش، بل رغم معارضة قوات الجيش، استطاع هذا الرجل الثرائي جورباتشوف، أن يخلص كلام الة الشيوعية الذين عيدهم الاتباع في كل مكان، بل تقطع كلام أصحاب النظرية، كأول ماركس وفريدريك إنجلز وغيرها. وغير كل التوازنات الدولية، وكان سببا في كل ما يجري الآن على سطح الكرة الأرضية. ومع ذلك فالحكم جورباتشوف لم تبد حتى الآن كلمة، إنما سوف تشهد العجب العجيب، وما يخطر على بال أحد. وهذا نحن، يمكن أن نفعل مثلما فعل، بدون ثورة وبدون تعصبات وبدون ألم. كل ما هو مطلوب أن ندفع البناء الديموقراطي، فالديموقراطية هي أساس الحياة السيمية المطلوبة هي الهيكل الذي يجعل كل أعضاء الجسم السيمية، والمجلس النيابي التشريعي، مجلس الشعب، هو الانتخاب الذي يجري في لغزات هذا الهيكل، فإذا كان هذا لشقاء مليما، عاش الناس في جو سليم نظيف، يحترمون فيه القانون، ويأخذ كل منهم حقه بلا زيادة ولا نقصان، ويكافئ الديمقراطية الصحيحة الكلمة، ويسيدة القانون وأعلى كلمته، يصبح من المستحيل محاربة الداء

الويلياد الهالك الذي استعمر أن أمينا فرصة ترويجية لا تعوض. وإذا فعلنا ما ينبغي أن نفعله، لأن يعود الخير علينا وحدها بل ستكون الرواد في المنطقة العربية والإفريقية والعالم الثالث كله، ستكون رؤاد الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ورافعي مشاعل الحرية والكرامة والعمل على محاربة كل الألف، الفقر والجبل والمرضى، ومهما التناقض والخوف أيضا.

محمود عبد المنعم مراد





المصدر: الأنباء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ أكتوبر ١٩٩٠

## صفحة جديدة

### بقلم: سعيد سنبل

مع ظهور نتيجة الاستفتاء ظهر اليوم، تنطوي صفحة، وتبدأ صفحة جديدة في تاريخ الحياة النيابية بمصر.

وليس هناك أدنى شك في أن نتيجة الاستفتاء، ستقضي بالموافقة على حل مجلس الشعب الحال، وبالتالي الدعوة إلى انتخاب مجلس جديد.

وكان من رأى بعض القانونيين، أن يستخدم رئيس الجمهورية سلطاته، ويقوم بحل المجلس دون استفتاء الشعب.. ولكن فريقاً آخر من القانونيين كان يرى ضرورة إجراء الاستفتاء لتحسين قرار رئيس الجمهورية.

وأخذ الرئيس حسني مبارك بالرأى القانوني الآخر، وكان صائباً في اختياره، والدليل على ذلك هو رفض جميع المحاكم الدستورية والإدارية وغيرها، الدعاوى القضائية التي قيمت أمامها إلغاء الاستفتاء، وقضاء هذه المحاكم بأن قرار الاستفتاء هو قرار سيادي، لا يجوز الطعن فيه.

● ● ●

وقد أثبتت التجربة في مصر، فشل الانتخابات بالقائمة. ولم يكن العيب في أسلوب الانتخاب بالقوائم الذي طبه، واتخذ به دول ديمقراطية عديدة.. إنما كان العيب في الأسلوب الذي طبق في مصر، وفي طريقة حساب الأصوات، وتوزيعها على القوائم.

من هنا كانت الطعون، لانتقاده، ولا تنتهي، وكانت المعارك العنيفة المسلحة بين الطاعنين، والمعارضين من ناحية، وبين المجالس المتعاقبة من ناحية أخرى.. حتى فطمت المجالس النيابية الأخيرة احترامها وهيبتها أمام الرأي العام في مصر. وأرفعت أصوات هنا. وهناك تنادي بالعودة إلى الانتخابات الفردية. وإنهاء النظام المعك للانتخاب بالقوائم.. وحسنت المحكمة الدستورية الأمر، عندما قضت بعدم دستورية نظام الانتخاب بالقائمة.

● ● ●

عاد من جديد نظام الانتخاب الفردي.. والمشكلة أن هذا النظام - باعتراؤه الجميع - لا يخدم المعارضة، كما خدمه نظام القوائم.. ومن هنا فإنه من غير المتوقع، أن تحصل المعارضة، في ظل الانتخابات الفردية على عدد المقاعد الذي حصلت عليه في الانتخابات الأخيرة.

ونحن لا نريد أن نشوق الأحداث، وإن تنبأ بما يمكن أن تصفر عنه الانتخابات المقبلة.. فهذا أمر سابق لأوانه أن نتضح صورته قبل أن نتضح قوائم المرشحين.. وهو أمر تحسمه أصوات الناخبين.

كل ما نرجوه وما نتمناه أن تنطوي صفحات الماضي، وأن نهتم بالمستقبل ونبدأ صفحة جديدة.. وأن تجري انتخابات حرة نزيهة بعيدة عن التدخلات والضغوط.. وأن يجيء مجلس جديد يسترد الهبة، ويستعيد احترام المواطنين.





المصدر: الوفر



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ ٥ ١٩٩٩

# الامة تعرف الائتراك في تيسر مجلس الشعب المنحل

نسبة الحضور في الاستفتاء  
لا تزيد على ١٠٪

الحزب الوطني فشل في جمع الشعب للادلاء بصوته  
ورؤساء المصالح الحكومية نظموا رحلات للموظفين إلى صناديق الاقتراع

تبلغ الاستفتاء

سليمي صبرى

مفتخر جابر

محمد راغب

محمد خليفة

سواء مصطفى

عماد خيرة

في لجنة مدرسة علي  
عبدالمطيف الإعدادية بمدينة  
ميمون بوليفار بالقاهرة كانت  
اللجنة خالية من المواطنين  
باستثناء اعداد قليلة جدا  
توجهت للاداء بصواتها طبقا  
للانوار الصادرة لهم من  
رؤسائهم في العمل ا توجه  
موظفو حي غرب القاهرة الى  
الجان واكد اقدم انه حضر  
طبقا للانوار الصادرة له بذلك  
وقال محمد عبده مجاهد -  
موظف بمكتب احد نواب محافظة  
القاهرة - عقب رؤسائي في  
العمل ان توجه الى مدرسة علي  
عبدالمطيف للاداء بصوتي  
ولاساعد في تجميع الناخبين  
بالجان





المسرة : العدد ١١٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

## رجل الشارع ينسى

كيف  
تدلى  
بأصواتنا  
على  
مجلس  
الأمم  
المتحدة  
أحكاما  
بطلانية

منه انتفاء ؟



أصليا : واحتياطيًا ، والذين أدلوا  
بأصواتهم حتى الصامعة الحادية عشرة  
صباحًا حوالي ٢٠٠ لكثيا فقط .  
واللجنة ٢٣ بها ٩٢٦ صوتا أصليا  
و ٢٠٠ احتياطي والذين أدلوا بأصواتهم  
حوال ١٧ لكثيا . بها ٩٦٦ صوتا أصليا  
و ٢٤٤ احتياطيًا ، ويعد من أدلوا

بأصواتهم فيها حوال ١٦ لكثيا .  
لربح الاستقلال لتقبل سبب ضعف  
الإقبال على اللجان أو أن معظم الناخبين  
في أعمالهم وواقع زيادة الإقبال بعد انتهاء  
وقت العمل .

كما أنه معصود عبدالحكم - رئيس  
اللجنة ٢٤ العربية بدمرسة عزير للصمرى  
الإسرائيلية بالجزيرة . ومعدت كتمان - أمين  
مساعدة اللجنة سبور تعليمات إليهم  
بمستعمل أدلة الوالدتين من المحافظات أو  
المواشي الأخرى . بعد التحليل من  
شمسيتهم . وتقوم بإيد استمالهم في  
كشوف مضمونة . كذلك يشرف عليها

عاشت مصر أمس يومًا مشهودًا ، أكدت  
لبنه رفضها الإشتراك في استفتاء على حكم  
قضائي . خلّت اللجان الانتخابية طوال  
أمر من المواطنين ، ونشلت جهود أجهزة  
المحافظات والحكم المحلي وقيادات الحرب  
الوطني في حشد المواطنين داخل لجان  
الإقتراع للدلاء بأصواتهم لم تنعد  
نسبة الذين أدلوا بأصواتهم حتى ظهر  
أمر أكثر من ١٠٪ من أصوات الناخبين !!  
اضطر عبدالحليم موسى وزير الداخلية إلى  
منع وقت إضافي للجان الانتخابية في  
محاولة لتسويد البطاقات !!

قامت الوفود بجولة داخل اللجان  
الانتخابية ، والتقت مع بعض المواطنين  
الذين ذهبوا للدلاء بأصواتهم لمعرفة  
رأيهم . كما التقت بالقضاة والمسؤولين عن  
اللجان . وتقدم «الوكلاء» اليوم صورة  
واقعية وحقيقية - وبلا «رتوش» عن  
أحداث هذا اليوم المشهود في تاريخ مصر .

يجرى استفتاء على حكم محكمة العدل  
الطلاب إلى أن هم الإشتراك في التصويت  
يرجع إلى احترامهم لكلمة القضاء .  
وفي مدرسة الخشوي اسماعيل  
الثانوية للبنين كانت اللجان خالية من  
الطلاب !!

أقبل محدود في الجزيرة  
وفي محافظة الجزيرة بذلوا بدمرسة  
الفرع عزير للصمرى الإسرائيلية . ويرأس  
لجنة الاستفتاء بها المستشار عبدالحكم  
القاضي . مجلس قولة - الذي كل  
اللجنة بها ٨ لجان فرعية وتضم ٣  
فصيلات . هي منسج وطمسوي .  
وشتون . وأجانب أصوات هذه اللجان  
حوال ٨ آلاف صوت لثلاثين أصليين من  
مواطني محافظة الجزيرة . بالإضافة إلى  
أصوات احتياطية للمواطنين من المحافظات  
الأخرى . تيسيرا عليهم للدلاء  
بأصواتهم .

وعن بيان عدد الأصوات بكل لجنة  
والتي الناخبين . أنه المستقل لتقبل إن  
اللجنة ٢١ بها كشوف تضم ٧٦٦ صوتا

## مقربون : للجنة فقط

فوجئنا ، بعد فتح باب للمواطنين  
ليقبلون بدمرسة على صياغة البطاقات وكشوف  
جميعا أنهم مباحون ليتسلموا هذه  
الأمم استقبلت الحكومة بوقلي وممرسة  
شمرسة مع «الوكلاء» الإبداعية وممرسة  
المسيرة الإبداعية وممرسة قسم . أمين  
الثانوية الإبداعية إلى ممرسة في حزب  
الذين أوجهوا إلى ممرسة قصر الدوبريه  
«الخطي» - كشوف - تمه  
الاستعدادات لأرض الشعب الإشتراك في  
الاستفتاء . ورغم ذلك لم تكن ممرسة على  
عليه وأمين لجنة بالدمرسة إن الإقبال لم  
يتعد ٦٪ حتى الصامعة الحادية عشرة  
صباحًا وبعد الأصوات في اللجنة ٨٧  
يقتال الوالدتين . وكل وقت توفيق  
رئيس لجنة بعد تلميحها ١٩٩ أن نسبة  
للتصويت شديدة جدا وربما ينحسر  
الناخبون قبل إغلاق اللجان !!

## الطلاب امتنعوا

وفي كلية الخدمة الاجتماعية بجازين  
سبيل تم لعمل الدراسة وهناك لجنة  
انتخابية لم تشهد هذا كما معتم الطلاب  
والطليات عم أدلة بأصواتهم خلفت  
الاستعداد لتسويد البطاقات  
للجنة المستورية العليا بطل فكيف





## للشراء والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٠ س ١٢

## استشار رئيس اللجنة

## تعمل بالقانون

المنشأة التي لجنة مدرسة المصالحات الإسلامية، فقال الاستشاري محمد خليل راعي بوجهة قضايا الدولة:

١- يوجد ٣ أجناس فرعية للاستفتاء بجمعية المصالحات الإسلامية أولها ٢٣ - ٢٤ - ٢٥.

- بالنسبة للجنة رقم ٢٣ في حوالي ١٠٠٠ صوت، وبعد الأصوات التي أدلى بها حتى الساعة الحادية عشرة حوالي ٢٠ صوتاً.

- للجنة ٢٤، وهي مخصصة للمصالحات وبها ٦٠٨ أصوات ولم تصوت بها إلا صيدة واحدة.

- للجنة ٢٥، وهي لمصالحات أيشاء وبها ٦٤٥ صوتاً، ولم تدل أي صيدة حتى الساعة الحادية عشرة بصوتها.

وأضاف: نحن نقوم بتبليغ القانون بالثبات من وجود أصوات للتصديق على القانون، ونقوم بالتدقيق عليها.

وأضاف: بطلان التصديق القانوني عليها في صيغة تامة، كما نضع القانون بالادلاء بصورتهم بعد التحقق من هويتهم.

أما من أجل الجدل، كما هو واضح ليس هناك أهل، كما كان متفقاً، وربما لم يرجع إلى أن للتصديق في أصنام، وربما يناد هذا الأقل بل للقاء من الجان.

## المعاملات

وفي لجنة المدرسة الحصرية الإخبارية بجمعية، قال مختار عبد رئيس محكمة اللجنة:

- المدرسة بها لجانان، تتبع شعبة ١٠، بجمعية اللجنة.

- اللجنة رقم ٢ بها ٦٨٦ صوتاً، لم يدل

## وأشار أن اللجنة خالية من التصديق

## تأكيد كلمة القضاء

● عبد الرزاق يوسف غانم - موظف أحد الذين أدلى بأصواتهم يقول:

أثبتت بصوتي في الاستفتاء، مباشرة حولي السياسية كيوافق.

صوتت بالواقعة على حل مجلس الشعب من أجل حسم الخلاف القائم على شرعية المجلس وخموصاً بعد أن تكلم ذلك وقال القضاء كلمته.

● عزيزة محمد أبو حوف - ربة منزل:

رفضت الموافقة على حل مجلس الشعب خوفاً من عدم الاستقرار الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أكثر مما هي عليه.

● صالح - حصن - شيلي - موظف:

الجنة - يقول: الواقع على حل مجلس الشعب تأخر ما شاء المجلس من مخلفات غير قانونية وغير دستورية، وخموصاً من القضاء المصري الذي تبنى في ترأسته لاق كلمته في المجلس، وما علينا نحن الشعب إلا أن ندعم حكم القضاء، وكل ما نرجوه أن تكون الانتخابات القادمة للمجلس الجديد تزييه ودون تدخل من أي طرف حتى لا نشوب المجلس الجديد أية شائبة لكن أن نطيع به مثلاً نطيع المجلس الفحل.

## لجنة

● وفي مصالحة القيومية - أنجبت الولد - أن مدينة شبرا الخيمة، ورغم أن الساعة كانت تقرب من الحادية عشرة والنصف إلا أن معظم الأجناس كانت شبه خالية باستثناء بعض الأجناس الموجودة

بالقسم الشرطة وبعض لجان المدارس. وفي صوت أول شبرا أكد لنا العديد من أفراد قسم مأمور الشرطة احتفالاً على الاستعدادات لتكليف الجوّ. المناسبات لآراء المواطن صوته دون أي تدخل بجميع لجان الجدل. فليكن عندما ٦٧ لجنة بقسم أول بخلاف قسم ثانٍ شبرا ولم يأت أي شكاوى من المواطنين ولا من اللجان. بر عامر القسم عدم الإقبال في فترة الصباح بعدم وجود وقت كاف أمام الشعب حيث أن معظم اللجانين كم خرجوا بعد من تعاملهم للجنة إلى اللجان.

وبالرغم على عدد كبير من لجان مدينة شبرا الخيمة التمتع من المواطنين على صندوق الاستفتاء من كبار السن والمعلمين بصنع الشيخ الذين حضروا في مجموعات بناء من تعليمات رؤسائهم وكانت اللجنة التي تواجهم ممثلهم هي

معتوبة الوصول إلى الإسلام في جداول الانتخاب وعدم التحديد الحقيقي لها إلا أن الذي كان يضطرون معه للمصالح على أكثر من لجنة حتى يجنوا أرباحهم.

● وفي لقاء مع جلال صالح رئيس لجنة مدرسة ٦ أكتوبر ورئيس محكمة شبرا قال إن عدد اللجانين القليلة إسلامهم بجهة ٦ أكتوبر ألف تلج بواحدة، حضر منهم ٢٠٠ تلج فقط وأيضاً رئيس اللجنة أنه أمام عدم الوعي لدى بعض المواطنين تقوم بتوجيههم بطريقة السليمة للآراء بأصواتهم - على أن تكون أصواتهم صحيحة. ولكن إن العمل بدأ بالجنة منذ الثلاثة أسابيع ويستمر حتى الخامسة مساءً وبعد ذلك يتم تسليم الشئون والأوراق إلى اللجنة العامة لغرض الأصوات لم إعلان النتيجة تحت إشراف رئيس اللجنة.

في مدرسة ٦ أكتوبر الإخبارية بشبرا الخيمة وبها أربع لجان قال يحيى حميرى - موظف مجلس مدينة شبرا الخيمة ورئيس لجنة ١١ بالبردية:

● سعيد - كشوف اللجنة - ١٧٠٠ تلج وبها ١١ لجاناً ١١ لصالحاً في ذات سوى ٩٣ تلجاً و٢١ لجاناً من المواطنين غير القليلة إسلامهم بجداول الدائرة.

وفي لجنة الشئون الإسلامية بقسم ثانٍ شبرا الخيمة قال المستشار سمير عبد الله منصور رئيس اللجنة:

بعد التصديق في كشوف لجنتنا ١٢٢ صوتاً وحتى الساعة ١١:٢٠ صباحاً لم يأت سوى مائة أو، وفي مدينة الخطة وكري محافظة الشرقية لم يقدم للآراء بصوتهم سوى بعض المعلمين بخرات القطاع العام، وكانت قد صدرت تعليمات عليها أمس الأول لجميع الأجهزة الشعبية على الانتشار في لجان الاستفتاء ودعوة المواطنين للمشاركة.

كما أصدر أمين الحزب الوطني بالقومية قوى الأجهزة الشعبية والتفصيلية بوزارة التعليم في الاستفتاء بدون بطاقة شخصية مدام هناك شهود على أن شخصية المواطن الذي أدلى بصوته، وشكر أعضاء مجلس الشعب الحالي في عملية الاستفتاء للآراء بصوتهم خوفاً من استبعاد بعض الترشحات القليلة، كما كان هناك بعض الاعضاء المستبعدين من الحزب الحاكم على مستوى اللجان الانتخابية لآيات حسن فؤادهم تجاه الحزب فلا في ترشيح الحزب إلى أن الانتخابات القليلة ولما بعضهم إلى استبعاد آراءات شركات القطاع حيث تلج بصوتهم سيارات نصف تلج وثلاثة عليها بطاقات وسماعات للتلجول في الممرات ودعوة المواطنين للمشاركة في الاستفتاء، كما خصص رؤساء مجالس ادارات شركات القطاع العام بالمصالحات الحكومية لكل العمل إلى أقرب لجان لتسليم بطاقات الانتخابية خاصة في المحافظة خاصة في مدينة شبرا الخيمة وبعض القرى المجاورة ومدينة الخطة.

التصديق إلا بها ٣٠ صوتاً فقط.

● اللجنة رقم ٤ بها ٦٦٦ صوتاً، وعدد من أدلى بأصواتهم على الساعة الحادية والنصف حوالي ٢٥ صوتاً فقط.

وأضاف:

- يوجد أن قبل التصديق سيرة بعد التمهيد يوم الحزب، فإضافة أن اليوم ليس أجهزة كتلة الممولين، ولكن نصف يوم فقط وهذا ليس بصف الأقل من قبل للتصديق على - صديق الاستفتاء في الصباح.

- أما لجنة مدرسة إسمية المشتركة، فهي لجنة إقليمية، ولا يوجد قاض خالص بها، ولكنها تتبع مجموعة لجان مراقبة يرأسها قاض واحد - في اللجنة أقل من مائة محمد بريكات، رئيس اللجنة.

- أجمال الأصوات القليلة بالجنة ٤٩٩ صوتاً، لم يأت متصوي ٤٥ تلجاً فقط.

وأضاف من أصنام المعاملات:

- أما في لجنة التوعية التوعية الإسلامية بالبحر، وهي لجنة فرعية، تضم ٣ قاض واحد، لمصالحات، لم نجد قاض يرأسها ولم نسمع بالشرطة والجمهور على معلومات عن سير اللجنة، وكان





المصدر: **أخبار اليوم**

التاريخ: **١٣ تموز ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رأى بالعربي

(أخبار)

ويعد معارث إسرائيلية وقاصية حاكية حسم الشعب المعركة وقال مع الريح المجلس الذي حقق نصيب الأسد من النقد والتهليل إلى درجة لم يتسبق أن واجهت أي مجلس نيابي مصري من قبل... وأولئك أن تتكلم من مسلسل مجلس الشعب النحل نجعله قريبا لنا ونحن نقوم بشدة الديمقراطية وأرياء قواعد مبرمها

في وقت تقابل القاطع أن الجبهة النيابية السلمية في حاجة إلى تحرير أعضاء مجلس الشعب من كافة القيود التي تعيقهم من أداء الواجب التي يؤمنون بها في قراره لتفهمه ولكنها تتناقل مع آراء من في أرواحهم النعم أو الشر. كيف يكون موقف نائب في مجلس الشعب وهو في نفس الوقت يعمل في وزارة النقل والمواصلات - من خطا وقع فيه وزير النقل أي الوزير الذي يمكن أن يغفل عليه الترقبات أو يشغل به الأرض كيف يحتفظ النائب بوظيفته الحكومية في حين أنه من بين واجباته الأساسية محاسبة السلطة التنفيذية على أي خطا يقع من جانبها... في المجلس النيابية القديمة كان على الخلفاء في اختيار بين وظيفته وعضوية المجلس النيابي أما الآن فعدد كبير من النواب موظفون على عملهم ألا يحسبون الوزراء ويؤدي احتفاظ النائب بوظيفته إلى إشغال القوم القوي للمجلس الذي هو صوت الشعب ومثيرة إما المعاصرة داخل المجلس فإن اللجوء إلى المناورات المكشوفة استلكت الأصوات التي تتأذى بالإصلاح أو شن الحرب على الفساد يؤدي في النهاية إلى القضاء المأفدة الصريحة من الشعبين بين أصواتهم قد ضلعت شبهة... ومن هنا يرى عدم الأقبال على صياغة الانتخاب أو على القيد في جداول الناخبين

ومعه تأتي أهمية اللجنة الفرصة لتفهم الآراء داخل المجلس أن يكون هناك التنازع على بين الخلاف في الرأي نعمة لا نقمة وأن المصلحة الوطنية تقتضي هذا الخلاف بحيث نصل في النهاية إلى أصوب القرارات وأحسن النتائج والتشريعات... لنا خطط سريعة نحو الإصلاح الاقتصادي ونحو تحرير هذا الاقتصاد من القيود التي كبلته ولن نساعدنا على تحقيق ما نرجوه ألا وجود مجلس نيابي قوي يمثل كل الاتجاهات ويكون مثبرا حرا جريما لكل الآراء

الكويت ينتشر زبانية صدام في كل مكان رجال المخابرات العراقية المبرزين على الشعب والقتل وصل عددهم إلى ٧ آلاف بينما وصل عدد القوات العراقية إلى ٤٣٠ ألف جندي وضابط... لشر القتل تقول أن الكويتيين يمرضون لتخريب شديد من قوات الاحتلال لمنع حركة المقاومة... شرع الأتاتورك وحكمه الأصيح واللاتي وحرق الجولان من بين الأقوال التي يصرخ لها أي مواطن عويتي كشك فيه قوات الاحتلال

الغريب بعد ذلك أن يدعي صدام أنه جنى العروبة والإسلام

**محمد منطولي**







المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ١١٣ س ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### لقطات برلمانية

● لا ادعي العلم بمواطن الامور .. ولكني .. اتحدى .. ان تحدث عدة امور في الانتخابات القادمة .  
● اتحدى ان .. يثبت .. كل حزب في اختيار مرشحيه .. فالانتخابات العامة .. الانتخابات بنظام الفردي .. المرشح فيها يلف .. بدون ستر .. ويختفي وراء اسماء اخرى مثل .. الانتخابات بقوائم ذات التمثيل النسبي .. فيجب .. والكام اكثر لحزب .. الاطرية .. ان ياتي المرشح .. على الفارزة .. كما يقولون .. بحيث يصبح الحزب مطمئنا على مرشحيه .. ويتبع العملية الانتخابية .. باعصاب هفوة .. تكتفيها الانتخابات القادمة .

● اتحدى .. الاسرار .. مايعان بلجراء الانتخابات القادمة .. وهذا يقضي ان تكون لمدة الفترة للامانة الانتخابية قصيرة .. وهذا يمكن جدا فلنونا .. واما .. لان الدوائر الجديدة أصبحت أقل اصلاعا وكثر من الدوائر السابقة .. ويمكن للمرشح .. اي مرشح .. ان يوزع دائرته الانتخابية .. للعبة .. في وقت قصير .

● اتحدى .. ان تختفي الشعارات .. القيمة التي ستسما سماعها طوال الفترات الماضية .. خصوصا في ظل الانتخابات بنظام الفردي .. فالمرشح .. سواء كان حزبيا او مستقلا .. في مثل هذه الدوائر المملة .. معروف لكل الناخبين .. ويخفي من يعتقد ان التناخب يمكن ان يخضع للشعارات الجوفاء .. وهو يعيش واقعا يتفق كل يوم بملهم مختلف

● واذا كان مرشح الحزب .. اي حزب .. فيمكن ان يكون انه سيحصل كذا وكذا اذا فاز حزبه بالاطرية .. فضلا يمكن ان يقول .. المستقل .. في هذه الانتخابات .. غير مكنتا نسمة ابن فله في ظل نظام الانتخاب الفردي .. من وصول .. خافية .. يضعه بها على من يظن انهم .. صدى ..  
● اتحدى ان .. اتحدى .. الحزب المعارضة .. المرشحات التي أصبحت لا تنظر على احد .. فتضن بحزبي الانتخابات في ظل ظروف عالمية وعربية بالغة الخطورة .. وهذه ميزة تحسب لنظامنا الديمقراطي الراسخ .. وأقل على مايلزم به من استقرار ولين .. وسط هذا الجو القلبي المشحون واللاوتر .. مرشحات المعارضة .. في كل الانتخابات سابقة .. يجب ان تختفي في هذه الانتخابات .. فالاشعة كلها قد سقطت من فوق الوجوه .. وهذه احدي ابعثيات حزب الخليج .. اذا كانت لها استراتيجيات .. والموقف الرئيسي .. مصر .. مؤيد شعبيا وغريبا وعالميا  
● قلت .. اتحدى .. وليس لك على الله يميني

عبد الفتاح الديب





المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### النجمة الصحفية

بعد إعلان نتيجة أول انتخابات لمجلس الشعب بنظام القائمة الحزبية.. ذهب وفد من أهالي قريتي لتنهلة اللطيف.. وفي الوقت نفسه ليطبقوا منه العمل.. اعمل انخال مياه الشرب الى القرية خصوصاً ان المياه قد دخلت الى القرى للجائرة.. ولوجيء أهل قريتي الطبيب بالفقر وعدم المبالاة عند استقبالهم لهم.. وعندما فتحوا موضوع مياه الشرب ربه عليهم.. يجب ان نعالجوا جيداً ان الذي امسكت مجلس الشعب حزبا الحكومة وليس الاماني !!

وصفق أهل قريتي من هذا الكلام الخطير الذي سمعوه من عضو مجلس شعب لأول مرة في حياتهم.. لا.. ولكن الرجل كان صليفاً وقال الحقيقة !!

فطوال الفترة التي اخذنا فيها بنظام الانتخابات بالقائمة الحزبية كل الاعضاء يؤمنون في قراءة انفسهم لهم شكلوا مجلس للشعب على الاغزاب السياسية.. وحدهم وليس بالارادة الشعبية.. وقد قرأ هذا النظام نوابا كانوا اشيء بالموظفين كل منهم ارضاء هؤلاء المسؤولين والتعريب الدائم.. وتنفيد اولئهم دون التقيد بأي شيء آخر

وفي الوقت نفسه اتهم النواب من اهالي قريتهم الانتخابية فلم يعطوهم ولم يعزلوا مشاكلهم ويريغهم للعمل على حل تلك المشاكل او تحقيق رغبتهم

ومن القريب لنا كنا نرى هؤلاء النواب ان اولئك التشريعات لانتخابات جديدة يتراكون دولتهم الانتخابية ويتوانون في القاهرة في محاولة للضغط على المسؤولين عن وضع القوانين لوضعهم في القائمة الحزبية.. بينما هم يتصارعون فيما بينهم على ترتيب اسمائهم في القائمة !!

والحمد لله ان تلك الفترة قد مضت بلا رجعة.. وكذا الى نظام الانتخاب القوي الذي يعتمد على الارادة الشعبية اولا في اختيار نواب للشعب.. وبذلك فطحت الاحزاب السياسية سلطتها في فرض هؤلاء النواب.. وسوف يسمون لاختيار الانفساس الذين ترشحهم من الذين لهم شعبية حقيقية بين الجماهير.. والذين يرضى عنهم الاماني.. ولهم تاريخ في خدمة المواطنين.. وبعد ان تخلصنا من ديكتاتورية الاحزاب سيمسح عندما نواب يمينون بكلام الاول للشعب.. ويعملون على حل مشاكلهم وتحقيق رغبتهم.. نواب يمثلون الشعب حقيقة.. ويفرضون ارادة المجلس داخل مجلس الشعب.. وهذه هي الديمقراطية الحقيقية والكلمة

نبيل اباطة



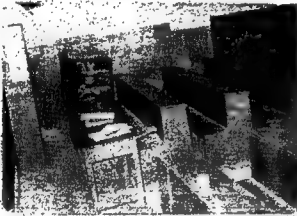


المصدر: الزوير

التاريخ: ١٤٩١٤ زوير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تزوير .. الاستفتاء !!



جاءت نتيجة الاستفتاء مضيئة  
للأعمال - وبداية مؤسسة لتتغلب  
مجلس شعب جديد - يمثل الأمة  
تقليلاً حقيقياً !

في الوقت الذي امتنع فيه ملايين  
الشعبين من الاتجاه إلى صناديق  
الاستفتاء للأداء بأصواتهم حول  
حل مجلس الشعب .. زعمت وزارة  
الداخلية أن نسبة اقبال الشعبين  
وصلت إلى ٨٠ في المائة .. بينما هي  
في الحقيقة لا تزيد بأي حال من  
الأحوال على ٢٠ في المائة .  
والصورة المنشورة لا تحتاج





## فكرة!

ماذا بعد الاستفتاء ؟  
لو تصورنا أن الحال سيبقى كما  
هو عليه فلنأخذ خطيئة كثيرة . لأن  
الجميع الشعب على ضرورة حل  
مجلس الشعب ، وعلى وقت طويل  
قبل أن يستجاب لهذا الطلب .  
وأحتفل الشعب بصغر عجب هذه  
المناسبة المضحكة . لقد كنا نأمل في  
وقت الجد . وكنا نقف في وقت  
العمل .

ولهذا يجب أن يكون المجلس  
القديم برفلنا حقيقيا . يرتفع فيه  
صوت الشعب وتكون الأمة فعلا  
مصدر السلطات . ولم يعد أحد  
يقبل اللعب بمعتقد الشعب أو  
تؤجير إرادته أو احتكار مشيخته .  
ويجب أن نتعلم احترام أرادة  
الشعب ، سواء كان هذا الرأي  
يفضينا أو يرفضنا . وليس للشعب  
في حاجة إلى أوصياء . لم يعد لأمير  
الحكومة عليه مجلس حصص يتولى

ويجب أن نحقق يومنا . فكل  
معتقد . ولا مكان للذين يعيشون  
في الماضي . ويتصورون أن البلد  
حركة ورثوها ومن حكمهم أن  
يبدونها . ولا يوجد الآن ما يسمى  
بالحكام الحكام فلا شيء . دائم  
إلا الله . ولا مكان في مصرنا للألوهة  
الصفراء

البلد في حاجة إلى حركة تجديد في  
كل شيء . كل مرفق في حاجة إلى  
تجديد وتشييد وإصلاح حتى  
الإنسان المصري يحتاج إلى إعادة  
البناء . نحن نريد إنسانا يحب  
مصر أكثر مما يحب نفسه . إنسانا  
لا يخاف . إنسانا يعترف بالعمل  
عامة . يعترف نفسه حارسا على  
أموال الأمة . لا يسمح لأحد بالسلط  
والذهب واستغلال النفوذ . يشعر  
أنه شريك في الحكم لا تابع ولا عبيد  
يسعى كما تسلك الأنعام . إنسان  
يؤمن بأن هذه الدولة تحتاج إلى  
إعادة إنشاء على أسس حرة  
ديمقراطية تؤمن بحقوق الإنسان  
وتحترم المواطن كأنه أحد الحكم  
وتكون على استعداد دائم للتضحية

والقراء . لا مكان فيها للأنكهازيين  
ولا للمتسلقين ولا دعاة الشريد  
والهزيمة ولا النصبين ولا الإغاليين  
نحن في حاجة إلى مواطنين صالحين  
لا يعبثون إلا الله . ولا يطمعون  
إلا صوت ضمائرهم ولا يتساهلون  
مع الذين يسلبونهم حقوقهم . أو  
يعتدون على حريتهم  
الإنسان المصري الذي نريد هو  
الذي يؤدى واجبه قبل أن يطلب  
حقه . هو الذى يعطي أكثر  
من ما أخذ . هو الذى يؤمن بالصلحة  
والمساواة . هو الذى يؤمن بالصلحة  
التي لا يعرف الصلح ولا الانتقام . هو  
الذى يصعد أمام الشداد . هو  
الذى لا يعرف الصلح ولا الانتقام . هو  
هذا الإنسان وحده هو الذى  
يستطيع أن يبني الوطن العظيم .  
تعالوا نعيد بناء مصر .

مصطفى أمين







المصدر: هــ أبو

التاريخ: ١١٨ ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حديث مع د. كان أبو الجور

# مسئولية كبيرة

# للحزب

# في اختيار مرشحيه

الشخصية او الولاءات الوثنية وحذر د. ابو المجد بأنه اذا جرى الترشيح داخل الاحزاب على اساس معايير شخصية غير موضوعية ونه في نفس الوقت عن حجب فرصة الترشيح عن لايديون بالطاعة العمياء او الانحياز الشكل لبعض قيادات احزاب واكثر من ذلك من شأنه يحول قيادات الحزب الى رسلات بيروقراطية حليزة لظهور العناصر الشقية.

في حديث صريح لـ « مايو » مع الدكتور احمد كمال ابو المجد أحد الاعضاء البارزين في اللجنة التي وضعت قانون الانتخابات الجديد باعتباره واحدا من اكبر فقهاء القانون الدستوري أكد اننا في حلقة الى مجلس تشريعي قوي الحسب شديد المرافقة.

وطالب بأن يكون الاختيار بعيدا عن المجاملة

# حان الوقت

# لمراجعة الـ ٥٠ ٪





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٠

المصدر:

أبو

١٩٩٠

سالت: بداية مايو الأول الفصل في الاستفتاء على حل المجلس في الدستورية وصحياً؟

أجاب: د. أبو الجود: بغيره لدى بدء فلاس ليس دستورية الاستفتاء وإنما ملامسة الاستفتاء وما إذا كان الفصل لأن حل المجلس ينص الدستور وأصبح وصريح وهو يمثّل في أيام حالة ضرورة يدعو إلى حل المجلس وطرح الحل على الشعب للاستفتاء ولكن أثار أن واضعي النص لم يكن في خاطرهم الحالة الخاصة التي واجهها المجلس القائم وأعطى بها صدور حكم قضائي بعدم دستورية نص معين في المادة ٩٤ من حكم المحكمة الدستورية ونحن هنا أمام أمرين ١- ثالث لهما حكم قضائي يقضي بفساد الدستور وإسقاطه شميخ ٢- قبول لتأريده الحل !!

والمره هو أن النص الدستوري مادة ١٣٦ يحدّد التفسيرين وإن الاستفتاء لا يجري على حكم المحكمة وهو واجب التمسك... والسؤال هو كيف يتلاءم حكم المحكمة أن الحكم لا يقتضي بطلان ولا من ثم فإن الاستفتاء على حل المجلس هو إجراء الذي أخذ به رئيس الجمهورية لتفويض حكم المحكمة وهو رأى وجهه له استبداداً على المأمون التي قدمت ضد القرار الجمهوري لافتتاح أن المحكمة تقضي فيها بعدم جواز الطعن في أعمال السيادة وأصل الالتماسيتها بالإعمال السيسمية لأن الخلاف عليه لها قضاء ومن المستقر في القضاء الإداري أن الدستورية العليا أن قرارات دعوة التشكيين وحل المجلس أن من قبل عمل السيسمية التي تخرج عن ولاية القضاء

هكذا ما قلته د. أبو الجود بعد حكم المحكمة إنني نظرت الطعن وجاز الحكم بعدم جواز الطعن في أعمال السيادة

### موضوعية وثأمة

سالت: كيف تم تقسيم الدوائر - هل يتطابق أعداد التشكيين أم عدد السكان؟

أجاب: د. أبو الجود: اللجنة التي شكلتها الرئيس مبارك برئاسة المستشار وزير العدل ورئيسها ورئيسها ناقشت قانون مجلس الشعب واقتوت بمقابلة الحقائق السيسمية تم تعريض مقارنته الموضوعية لتقسيم الدوائر واعتبره أمراً مؤزراً في نتائج الانتخابات وتبرير أهمية أن قانون الانتخابات نفسه... وصرحت اللجنة على أن عدد أمون لم في عملها التوصل إلى قاعدة عدم جواز وجود تفاوت كبير بين عدد التشكيين في الدوائر المختلفة نظراً لأن التقسيم القام يقضي على فورق كبير في الأعداد. ومع ذلك فقد اضطرت اللجنة للتجاوز عن بعض التفاوت تحقيقاً للقاعدة ١ - يمكن التجاوز عن التفاوت العددي احتراماً للتقسيمات البراءة

٢ - لتزول اضطراباً عند حكم للتقسيمات الجغرافية والسيسمية

٣ - عدم الخضوع للدوائر القائمة معاً لسوء التقسيم والظلم والقرار الأوضاع اجتماعياً وسكناً

ويضيف: د. أبو الجود أن كثرة التماثل بالدولة تعتمد على عدد السكان وأن تصويري أنه لا يوجد لغة فرق كبير بين عدد السكان وعدد التشكيين ليس لأننا هنا في مصر أخذنا بنقل أعداد التشكيين ولكن الخبرة هنا في التطبيق

### أسلوب الاختيار

سالت: مايو الأساليب الامتياز لاختيار أجاب: د. أبو الجود: دعني أقول بصراحة أن الفرض أن تعديله بخطوات متتالية للثقت التجربة المصرية نحو الديمقراطية وتحليل المزيد منها وأساليب يصعب التمسك بعدم كبح وإحباط شديد إذا ما جرى التوزيع للانتخابات داخل الأحزاب في أساس معين شخصياً أو سطحية أو غير موضوعية بصفة مقصية خاصة لإصحابها أيا كانوا وإلزامه الحل على مايو عليه داخل كل حزب وجوب فرصة الترشيح من المرشحين بالطاعة الصياء أو الانضباط الشللي لبعض قيادات الأحزاب والتحدث هنا بصفة خاصة عن المختبرات الحزب الوطني باعتباره حزب الأغلبية ولا تحوات قيادات الحزب في رياست بيروقراطية عازلة ومصطنة لنمو العناصر الشلية والمخترعة

ثالث: كيف يتم الاختيار؟

قال: د. أبو الجود: تصحيحاً لميقراطي داخل الحزب من خلال لجنة واسعة تضم عناصر شابة وقصع معين يستعمل

### حديث

### مهدى أبو عالية

الحزب في مسؤلياته الأوسع ويجري تطبيقها بكل دقة

ويضيف: د. أبو الجود يقول: واعتقدك بأن الحزب الوطني إذا لم يضمن هذه المهمة سيحدث نفسه عزلًا عن حوض الانتخابات وسيضطر إلى طلب المساعدة من خلال التنازل والتخسّر في العملية الانتخابية وهو شر كبير. أرجو ألا يقع فيه الحزب الوطني وإلا فانه سيلتزم عزز الحزب ونشطاء فرسه في المستقل أن الشباب شائق صرحه بالمضادات الضاغطة فلما لجس مع الليبي وأعله كيف يفر؟ ومقدار الآم والاحباط الذي يتعرض كثيراً منه !!

ويصمت الرجل قليلاً: ويؤكد نحن بين مبرميتين الأولى عرسة العمل السيسمي من خلال الأداء الجيد والتفوق في النشاط والمركة واليات الوجود من خلال مواجهة الشغل وإدائه الخدمات والثانية مدرسة قديمة تؤمن بأن العصر الطريق للتجارب الحزبية هي الميسر في كيف

حماية مضمونة جانب السلطة التنفيذية وهذا كله للتحكيم وعلى عجز في مواجهة تحديث الحاضر والمستقبل

### تخارج رهيبه

لماذا عن التنازل؟

أجاب: د. أبو الجود: سيكون الفارق خلال المدرسة الأولى في حركة الجماهير

ولتفتح شهيته للعلم واستعدادها للتحصية حيث تجري فيها الانتخابات بصيغة وثأمة لتصرع فيها عناصر وطنية صراعاً شريفاً وشعر هذه المدرسة انتفتحت أبوابها ففتحتوا لعمل ونلتج ونهضهم بصبر وشهية

لماذا عن التنازل... فلعوايا وخيمة ولا أريدنا حيث تجري الحركة

قلت ولكن هناك مشكلة عزز المرائن السيسمي من مشاركة في الانتخابات! فلعواي العلاج

أجاب: د. أبو الجود: دعني أعدد لك من الآن أن الإقبال إن يكون كبيراً وإسبيله تعدهم وثأمة لتصرع فيها وبالتالي نحن هنا في مرحلة انتقالية... ولكني أخصب إن حجم التحديات التي تواجهنا والإصعاح إلى توحيد القيادة والدولة بلقنا نشجى إلى مرحلة أكثر بيروقراطية من بزيه بدرجة مقبولة من الإقبال على الانتخابات

ياكني هنا طالب المرائن بأن يقل وان يدارس عه وان يأخذ الأمر بإيد وميضر الأسبق

### التعددية ضامن

سالت: ما هي أوجه الخلاف بين الأغلبية والمعارضة وكيف السبيل إلى إيجاد أرضية مشتركة للحزب؟

أجاب: د. أبو الجود: لا نقضي فقط الخلاف بين الأغلبية والمعارضة لأن التحد في حد ذاته ضامن ووجود التعددية القوية يؤكد على العمل المشترك ويحمي في ذات الوقت شاطئ السلطة أن يستغلني فيطغي تقدمية ما تعيق التوازن والتجديد للرابطة ومع ذلك هناك فرقاً لا يمكن أن تكوني إزعاج أن هناك عدد من الأعداد الوطنية الكبرى لا تختلف عليها الأحزاب المصرية.. سواء كانت سيسمية أم اقتصادية.. وهذا هو السبيل إلى إيجاد أرضية الحوار لأن الاتفاق حول هذه الأعداد من شأنه أن يربح الضعيف الوطني والعقل المصري وأن يخلق العلاقة بين الأحزاب من الصراع في طول الحل لتعول في مسلة وتكتسب في مسلة أخرى

### معارضة حائرة

سالت: ثقت أحزاب المعارضة كثيراً





السيسى ليس خطيا تلقى او شعيرات

### اوافق بشرط

سالت : هل توافق على قيام احزاب دينية لان النظام الفردي يسمح بتشكيل كافة التيارات الفكرية ؟  
اجاب د . ابوالجود : كلمة الاحزاب الدينية عتدا صارت غامضة والراى القاطع عندى الا اوافق على قيام حزب على اساس ديني بمعنى انه يستبعد عن عضويته غير المؤمنين الى دين معين ولا اوافق على قيام حزب يطلقى مقلت للوحدة بين عنصرى الامة مسلمين واليهود .. واكتفى لى ارى متعنا دستوريا ولاسياسيا بحول دون قيام حزب متشكلة فى الإصلاح تحسن عن رؤية اسلامية وهذا يشبه الاحزاب المسيحية عند الغرب فاحيرة هنا يبرز ملح الإصلاح وكيفية مواجهة المشاكل بالحلول الجذرية

### نعم للدراسة

سالت : هل جان الوقت لدراسة تخسيس ٥٠ ٪ من مقاعد المجالس النيابية عندنا للمعال والتلاحين ؟  
اجاب د . ابوالجود : المسألة لها جانبان اولهما مستوى قانوني واخر سياسي موضوعي والاؤل مضمون عليه فى الدستور فلايجب الا بتعديل الدستور وجان الوقت لدراسة الفائل لتعليه الدراسة لتعديل بعض نصوص الدستور لواقعية التحولات السياسية والاجتماعية التي تمت فى مصر منذ دستور ٧١ .. والثانى وهو السياسي الموضوعي فقد ان لنا فتح هذا الملف ونناقش عظمى لتقييم اثره العملية

### القضايا الثلاث

سالت : ان تصيروكم مالى القضايا التي يتعين مواجهتها بعد استقرار السلطة التشريعية والذا ؟  
اجاب د . ابوالجود : دعنى ابدأ بملحة ١ : نعم قل مصر على طريق طريق ولابد ان تنهض وتكون .. والقضايا تبدأ عندى بالانتفاء الاقلال والمضارى ثم قضية الانتاج والعمل ثم قضية المعالية اين مكنتنا فى هذا الحكم وهذا يتطلب تغيير جذرى فى مؤسسات الدولة . □

بالعودة الى النظام الفردي فى الانتخابات وبعد صدور القانون عادت الى الحديث عن القناعة النسبية وانها اكثر ملاءمة ثم طابعت بعض القانون على المحكمة الدستورية قبل صدوره فامرو راىكم ؟  
اجاب د . ابوالجود : فيما يخص النظام الفردي فمن الشعوب تجرب وكل نظام له القناعة النسبية غير المقيدة بشروط وضمن تمثيلا اعلى للاحزاب ولكن الصعوبات والتعقيدات التي تواجه هذا النظام كثيرة ومعقدة .. الى جانب ذلك فان المواطن المصرى اليك النظام الفردي فلذا انتقلت الى عرض القانون على المحكمة الدستورية قبل صدوره لرايكم فهذا راى لايمضى به ولايتفك اليه ولا نناقشه لان مصر لم تأخذ بنظام عرض القوانين منطبقا على المحكمة الدستورية والدولة الوحيدة التي تأخذ بنظام الرقابة المسبقة هي فرنسا اما الرقابة عندنا فلتأتى من طريق البرلمان

### نظام قوى

سالت : كيف يستبعد مجلس الشعب الجديد حائذين راى ؟  
اجاب د . ابوالجود : من الآن يجب ان يستقر فى عمل كل مسئول وكل قيادة ان قوة النظام هي فى قوة مؤسساته وليس فى اشعاعها او لمحواتها لان النظام يغير اذا كانت مؤسساته قوية .. فلذا كان المجلس شديد الوخاء على الحكومة كجاسوسها الجيد الحساب ويراقبها انى لمرافقة فاعلم ان النظام قوى لاقتل منه امراض او وهن اما اذا كان المجلس شديد الهوى متعاسا لايزعج الحكومة ولايراجعها فى اى موقف فاعلم اننا متاخرون مختلفون والحالة الدستورية فى حالة مرض ولازدد وفتلكها كمالا

واست مضرا هنا الى القول بان الاجابية فى ممارسة الاختصاص لامتني التفرغ عن التباقة واصول الحوار او اسامة استمخال الاختصاص

الامر الثالث .. ان يترك الجميع ان القانون شيء مالى ويبنى ان ننتقله بجر و ان نحارب فكرة الاستمخال فى اصدار القوانين او التباقي عن سميات دستورية ارضاء مسئول او حاكم الامر الثالث .. ان يعلم كل ان العمل





# الخائفون من إشراف القضاء

## على الانتخابات

ولو كانت الحكومة طرفاً فيها... فمن ذا الذي يطعن بعد ذلك بثة الشعب في عملية الانتخابات كلها.. هل لجهان الشرطة الذي لا يتصل من السلطة التنفيذية، أم للقضاء الذي هو سلطة مستقلة لها كل الحياد والتورط والاستقلال...!! نعم.. لست أدري لماذا يخاف

الحزب الحاكم من الإشراف الكامل للقضاء على عملية الانتخاب.. ولينضم الحاكم لا لا يخاف من إشراف القضاء إلا ظالم يطعن له أن.. ظلم، أو مقتصد لمطوق غيره، أو ضعيف يخشى اقتضاض أمره، أو ضعيف يخشى من أن يولج قوة الحق.. واليوم وقد التزمت انتخابات مجلس شعب جديد بدلاً للمجلس البائد الذي أطاح به حكم المحكمة الدستورية العليا.. فأن شعب مصر يتطلع إلى قضاء مصر للإشراف الكامل على انتخابات مجلس الشعب الجديد.. وأن ييسر القضاء سلطته على عملية الانتخاب من أولها حتى إعلان النتائج.. فقد كلى مصر ترتيب كل انتخاب تم حتى الآن.. فكانا لاختفاء إرادة الإنسان المصري في اختيار ممثليه الحقيقيين..

يا قوم.. هل بإمكانكم على سياسة تتجسك من غضب الشعب وسخطه.. إن تتقوا إليه أن إرادة شعب مصر العظيم.. ولو كرهه المزيفون.. وأعلموا أن نزاهة الانتخابات وطهارتها أن احترام إرادة الجماهير.. إرادته أن يحكم نفسه بنفسه... وأن تكون كلمته هي العليا... ولا مقب على إرادته.. وأن يتحقق ذلك باحترام تلك الإرادة من خلال الإشراف الكامل من القضاء على كافة مراحل الانتخابات...

كان غريباً وعجيباً ومخجلاً أن يعلن الحزب الحاكم - في غير استحياء - رفضه واعتراضه على أن يكون للقضاء إشرافه الكامل على عملية الانتخاب كلها.. أنه لاير يدعو إلى أكثره كل الرعب والشكوك فيما تسفر عنه النتائج.. فكيف يطمحون بعد ذلك من الشعب أن يثق في مصداقيتهم.. وأن يطمئن أن انهم يحكمون بنفسه.. حقاً انهم اليوم يطمحون الطريق العظيم للقضاء الديمقراطية سليمة.. ولانقال إذاً لئلا إن إعتراضهم على الإشراف الكامل من القضاء على عملية الانتخاب هو في حقيقته اغتصاب لسلطة الحكم في البلاد..



بكرم غصفت الهولري

### وكيل نقابة المحامين

لست أدري لماذا يخاف الحزب الحاكم من الإشراف الكامل من القضاء على عملية الانتخاب كلها وفي كافة مراحلها.. فقد زعم الخائفون بأن إشراف القضاء على عملية الانتخاب في كافة مراحلها يطعن على مصداقية السلطة القضائية ويحداها.. وأقول لهؤلاء الخائفين كيف يكون ذلك وأتم الذين تتباهون بأن إشراف القضاء سوف

لست أدري لماذا يخاف الحزب الحاكم من إشراف القضاء على عملية الانتخاب إشرافاً كاملاً منذ لحظة التصويت في اللجان الفرعية وحتى إعلان نتائج الانتخاب؟.. انهم يوسعون للشك بأن القضاء إشرافه على اللجان الرئيسية دون الفرعية.. وهم يتركون في الوقت ذاته إن عملية التصويت للجان الفرعية هي أخطر مرحلة من مراحل الانتخاب.. ففيها يكون التلاعب بإرادة الناخبين.. وفيها يرمز أوتكبح جرائم التزيف من خلال التلاعبات التصويتية لاصوات انتقلى إلى رحمة الله.. أو لتأخيرين غامروا مختر أو تخلفوا من الحضور.. وكيف لا يتم ذلك ومرحلة التصويت في حياة مواطنين - لا حول لهم ولا قوة - يطمحون في الحكومة.. ويأتمرون بأوامرها.. ويتأتمرون بما تفرسه عليهم من تعليمات وتوجيهات...!! نعم لست أدري لماذا يخاف الحزب الحاكم من الإشراف الكامل من القضاء على عملية الانتخاب كلها وفي كافة مراحلها.. فقد زعم الخائفون بأن إشراف القضاء على عملية الانتخاب في كافة مراحلها يطعن على مصداقية السلطة القضائية ويحداها.. وأقول لهؤلاء الخائفين كيف يكون ذلك وأتم الذين تتباهون بأن إشراف القضاء سوف







المصدر: الأحد راد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

### في الصميم

● ● الكوييت الطفيلة تعيش  
اليوم مملية من ذكوة الزمان ...  
فرس عليها طافية العراق ان  
تكون بلا عقل ولسان ... وكتب  
عليها ان تسبح في ظلمة  
الحرمان ... لا لتعجبوا بالحكم  
فيها اليوم لشريز جبان ... !!  
● ● ابي متى يغفل الشعب  
الكوييتي الشقيق مقهورا بحكم  
المهلوان الصليبي .. ابي متى  
يتقلب من حريق إلى حريق ...  
بقت ساعة تحريره من الطاغية  
قاصع الطريق ... ولا بد من  
تحريره وان جلى الطريق ... !!





المصدر : الأهرام - راز

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠

المجلس الدائم لحزب الأحرار

## • سنقوض الانتخابات في

# إطار الضمانات

٢٠٩ مرشحين من ٢٢ محافظة في ١٨٠ دائرة

أعلن مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار أن مجلس الشعب القادم ستكون له أهمية خاصة حيث يقوم باختيار رئيس الجمهورية ولذلك سنقوض الانتخابات على أوسع نطاق وبأكبر عدد من المرشحين في الدوائر المختلفة إذا ما تولفت الضمانات اللازمة لسلامة ونزاهة العملية الانتخابية وتنفيذها.

وإن جريدة الأحرار ستصدر يومين خلال فترة الانتخابات لتغطية الخبر المرشحين بالمحافظات.

أعلن ذلك في اجتماع المجلس الدائم للحزب ظهر الأربعاء الماضي بالمقر المركزي للحزب بغابرين والذي حضره أعضاء مجلس رئاسة الحزب وهيئة مكتب وأعضاء الامانة العامة وأمناء الحزب بالمحافظات وأقيمت من الضمانات العامة.

واستعرض المجلس التقرير الذي أعده حملي سالم أمين تنظيم الحزب حول البيانات والأسماء التي رويت من أمانات الحزب بالمحافظات إلى جانب طلبات الترشيع الفردية التي تقدم بها أصحابها إلى أمانة تنظيم الحزب.

الخليجية بشراء الدجون العربية لدى أمريكا ودول غرب وشرق أوروبا وإستثمارها في المنطقة العربية أو تقسيمها على الدول اللدنية بدون فوائد ولادة خمسين عاما.

وأضاف للمجلس أن مؤتمر اللغة العربية لم يفتح حلا للمشكلة التي تمثل في الفكر والغنى بين الشعب العربية حيث أن هناك حيوتا خائفة على بعض الدول العربية في الولات الذي تفتقر به خزائن بلوك الدول الأجنبية بمخزوات بعض الدول العربية الأخرى والتي لو قامت بصداد قيمة الزكاة لقط (من زكاة المال والركاز والعروض والتجارة) لو أنها فعلت ذلك ما كان في العلم العربي فقير واحد - وأكده المجلس على أن هذه هي الحلول العملية والإيجابية لصالح الجميع كما أن قيام الدول الخليجية بمساعدة مصر وصداد فيها هو تأمين لستقبلها وحفاظا على أمنها وليس إهتزازا لأحد.

وإد أكد مصطفى كامل مراد في الكلمة التي وجهها للمجلس الدائم أنه لا يتوقع تنحوب الحزب في

ما حدث في هذه القضية التي راجع ضمتها إحقية فلسطينيين على وقدر الحزب إصدار بيان حول أحداث المسجد الأقصى. يعمل الموقف الثابت بسبب إحتلال العراق للكويت ودايعات الموقف في المنطقة العربية إكده حزب الأحرار ما سبق وأن أعطه يدانة العدوان وضرورة إنسحاب العراق من الكويت مع حل المشكلة الاقتصادية للعالم العربي حتى لا يتكرر ما حدث مرة أخرى بسبب النزاعات القبلية عن الفقر والحقد والجور وإنشاء قوة أمن عربية إسلامية بقيادة عربية موحدة مثل الحال في حلف الاطمنطى وحلف وارسو على أن تقوم الدول





المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

## لجنة تحقيق دولية للمبحة المسجد الأقصى

المصري (التوفيق) كريم  
تصاير الدين بخت (قنا) عزام  
عبدالمعظم محمد (المنيا)  
مصطفى النحاس عبدالسلام  
(بني سويف) بكر محمد علي  
كلش (كفر الشيخ) محمد جودت  
يحيى (البحرية) أحمد القلبي  
عن محافظة القاهرة ومصطفى  
كامل محمد وحسن رشوان وصالح  
زكي نوري وولدت حال من الدقهلية  
وأحمد عبدالله عزيز من الفيوم  
ومحمد نصر الدين عبدالحافظ من  
أسوان وأبراهيم تقي عبدالحكيم  
من المنيا ورجب هلال حميدة  
وحسان السيد غازي وعثمان  
عبدالحسن سيد أحمد وهاجر  
سبيتي فوايزة السيد بحر وفاد  
الشريف وورعي السيد يرمي  
ومهدي طنطاوي وسنقر فاروق من  
شباب الحزب وكامل حسن جابر  
وسليم عزيز وأشرف ميلاد وندر  
محمد أشهر وأحمد علي محمد  
**حلمي سالم**  
أمين تنظيم الحزب

المنطقة لأن ذلك فيه شراب للعلم  
وأته. سيوجه خطابات الحكم  
توحيات الدول العربية لشرح وجهة  
نظر الحزب في أزمة الخليج.  
شهد الاجتماع عبدالفتاح  
الشويحيى أمين عام الحزب  
ومحمد مراد البطيخ والصحة  
دعيس وسامي أنيس لوقا ومحمد  
فريد زكريا وكلاء الحزب وعبدالله  
الغواص وحسن فخر وهدي عفيفي  
وخالد المصري وحلي سالم  
وشفيق جاد وأحمد عبدالنعم  
حسان الأمانة للمؤمنين للمساعدون  
وأبراهيم طلبة أمين صندوق  
الحزب وصالح كامل رمضان  
وتوفيق لطفي وعادل محمد مكي  
المسلمي ومحمّد منصور وكامل  
عبدالهدي وعادل نرقام ومن أبناء  
الحزب بالمحافظات علي أحمد عباد  
(الاسكندرية) نسوحي عبد الغفار  
(الهيئة) فاطمة دياب  
(القليوبية) كمال صبيح  
(السويس) مختار زكي سنبله  
(الشرقية) علي أحمد عبدالعظيم  
(الوادى الجديد) حسين





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### مقدمة

عاشت الأمة المصرية منذ عام ٨٤ وحتى عام ٩٠ في ظل مجتسين شميين غير دستوريين مما اضطر رئيس الجمهورية للاستفتاء على حلها لعدم دستوريتها مما أصبح معه اقبال الشعب على الانتخاب امرا في حد ذاته - من شروب المستحيل ورائنا هذا في عدم الاقبال هل الاستفتاء بالاسم القريب وكلنا نسينا النصيح للتشفيين بالقوجه لصتديق الاستفتاء نجد لرد تطينيا يا سيدي الحكومة ستعمل ما تريد فن ارايت الاجفة نعم ستكون - نعم وان ارايتها لاسوف تكون لا ورايتا لا يحترم ولا داعي ان نضيع يوما او ساعة او حتى دقيقة لاجراء راي ان نحترمه الحكومة .

واتشعب : شعور المواطن في الاستفتاء ان ذات الشعور في الانتخاب ويحدث الشعب يفضيه من ضمن وصول صوتي ان للتخيه لك للتخيتا من قبل فلانا وكان نجله اكيدا وبقدرة قدر سقط ولم نتخب فلانا وكان سقوطه اكيدا وبقدرة قدر نرجع فلا قيمة للقرجه للصديق

نرى الشباب المتعلم نصليا بقياس والاحجام من المشاركة في الانتخاب لانه لا يجد من وراء صوته طلا وعلان التلجج يختلف عن الحقيقة وهذا ما البتة الحكمة الادارية العليا في حكمها في علم ١٩٨٩ : بالحقبة نجاح ٣٨ نلتيا ووجوب سقوط ٣٨ نلتيا وبرز شعور يدعي ان المجلس سيد اقراره ولم يقبل حكم القضاء جهازا نهرا بل وضرب بحكم السلطة القضائية عرض الحائط

هل تكون الحكومة اني راعها وتعلم انه لا يحق الا الحق ولا يصح الا الصحيح وتعمل على اعادة الثقة : بينها وبين التخبين لنصل بالامة الى سلطة تشريعية مولوق بها المستقر في عملها التشريعي ... ام الحكومة مصرية هل ان تكون لها الاولية الكسحة رغم لك الشعب وبذلك ستظل الحكومة منزعجة عن الشعب وتصبح الحكومة في واد والشعب في واد اخر لصفا ..

ان الحكومة تمت الجهر امام الشعب وهي الان في اخر اختيار فلما ترسب ونحن قد استنفدت مرات الرسوب لال هذه المرة الثالثة وعليها ان ترحل واما لتفادي سابق اخطائها وعمل الله قصد السبيل

عبد الفتاح الشوريجي  
سكرتير علم الحزب







المصدر : المشيخ

١٦٦ - ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# أحزاب المعارضة تتجه لمقاطعة الانتخابات

وأن هدف أمريكا كما جاء على لسان رئيس هيئة أركان القوات الجوية الأمريكية هو القضاء على القوة العسكرية العراقية وهذه حقيقة يجب أن نعيها جيدا .. وقد بدت بوضوح الروح المعادية للعرب والمسلمين في الموقف الاسرائيلي والقوى الاستكبار العالمي ومجلس الأمن من أزمة الخليج .

وهذا شك في الإعلام الرسمي للمسألة من المصولات

المطمئنة التي يبذلها للايقاع بين مصر وأشقائها بشريد الإشاعات عن قواعد صواريخ تم نصبها على الحدود السودانية وموجهة للحد الحائل رغم نفي السودان والخارجية المصرية .

وأكد أن حزب العمل وجريدة الشعب سوف يتصديان بكل قوة لكثف أبطليل الإعلام الرسمي ومعلومات اللعب والفتن وإثارة الصراع المسلح والإيقاع بين الشعبين الفلسطينيين .

كتب صلاح الخديف

أعلن الاستاذ إبراهيم شكري أن الأحزاب والقوى السياسية في مصر تتجه إلى مقاطعة الانتخابات لمجلس الشعب بعد أن رفضت القيادة السياسية الاستجابة لمطالب القضاة والأحزاب والقوى السياسية ونوادى هيئات التدريس والفتيات المهتمة بشأن ضمانات الانتخابات . كما رفضت الأشراف الفضائي الكمال على الانتخابات .

وأضاف أن الحكومة قد استعانت لتزوير الانتخابات وأعدت قانون انتخابات جديد بطريقة سرية ومشبوهة ولم تراعى في تقسيم الدوائر الانتخابية القواعد الموضوعية واحترام التنسيقات الإدارية القائمة وتمتثل الحيدود الجغرافية لكل محافظة .

وأوضح شكري أن الحكومة بذلك قد كشفت عن وجهها السائل لتزوير الانتخابات ويؤكد ذلك تصريحات وزير

الداخلية عبد الحليم موسى والتي نشرتها الصحافة الحكومية بأن المعارضة لن تحصل في الانتخابات على المقاعد التي حصلت عليها في الانتخابات السابقة . من ناحية أخرى ، استنكر شكري في كلمته التي ألقاها في الندوة التي عقدها حزب العمل بالمصنوعة مساء أول أمس الأحد حول أزمة الخليج - الحديث المؤسف الذي تعرض له المرحوم الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب

وراجع شخصيته هو وخمسة من زملائه .. ووصفه بأنه خلت بشيخ الأبقرة شرع ولائمين ولا أخلاق .. ومطلب أجهزة الأمن بتكليف جهودها لسرعة ضبط الجناة .. وثائد الشعب المصري أن يساعد أجهزة الأمن في التوصل لضبط المجرمين . وقد شكى بالممنحة الصهيونية الإجرامية في المسجد الأقصى وأشير إلى أن أمريكا جاءت إلى السعودية والخليج لمساعدة مخططات الصهيونية لإقامة دولة إسرائيل الكبرى





يجري الآن سباق محموم .. نحو مقاعد مجلس الشعب الجديد ..!!

الآلاف الأشخاص يرسون ترشيح أنفسهم .. وكل منهم يتصور نفسه .. بمعوث العناية الإلهية .. وأنه سيطلق فوزاً ساحقاً .. لن يكرر عليه غيره ..!! المحافظون .. كان الله في عونهم .. يستقبلون يوماً نماذج ، ولوجيات صديده من هؤلاء .. الذين جاءوا عارضين «ختماتهم» .. لوجه الله ، والوطن ..!! الاجتماعات على قدم ، وساق .. في المدن ، والقرى .. والمناقص بين العائلات الكبيرة ، والصغيرة .. إزداد احتكامهم بمرور الوقت .. وأصبحت «النقود» .. هي لغة التفاوض المعترف بها تقريبا ..!! فالعودة لاستدعائها سوى المسأل .. على الأقل طوال المعركة الانتخابية ..!!

قنوات الحزب الوطني أرواحاً أنفسهم فمن يطرق بابهم طالباً ادراج أسمه في قوائم المرشحين .. لا يردونه غاضباً ، أو ألقاً .. بل يشيرون معه في طريق الأحلام ..!!

لا جدال .. أن الانتخاب الفردي فتح الباب أمام الجميع بلا استثناء .. فلا حدود ، ولا شروط اللهم سوى مداد تأمين قيمته ٢٠٠ جنيه ..!! طبعاً هذا لا يمنع من ظهور فئة مهمتها تحين الفرص .. وهؤلاء ما يطلق عليهم «مسامرة الانتخابات» .. الذين يتقدمون للتشريح ثم «يلقون» على بقية زملائهم عارضين التنازل .. مقابل مبلغ معين يتم التفاوض بشأنه ..!!

من هنا .. تصبح الحزب الوطني - بصفة خاصة - باعتباره حزب الأغلبية الأ

بخفض للضغط أو التهديد ، أو الوساطات الشخصية .. ولا يختار إلا من يقتنع بصلاحيته تماماً .. لأن الانتخابات هذه المرة - بلا محاملة - ستكون هي الحكم النهائي .. فلما أن تزداد تلك الأغلبية اقتناعاً بالحزب الذي تنتمي إليه ، أو تترك في قرارة نفسها .. بأنه «لا فائدة» .. وعندئذ تكون النتائج مؤسفة ..!!

أيضاً لابد أن يكون الحزب واضحاً وصريحاً منذ أول لحظة .. بحيث يعلن اسمي مرشحيه في كل دائرة من الدوائر .. وأخذ يوشح الفئات ، والثاني عن اتصال ، وللأحرار .. وقطعا يوجد كثير من أن يرضوا بقرار الحزب إما لأنه أمام الاختيار بالفعل .. أو أنهم مخدوعون بشمينهم الزائفة .. وفي الحالتين .. يجب على الحزب الدفاع عن مرشحيه إلى آخر مدى .. والتأكيد دائما على أن الذين رفضوا مبدأ الالتزام في حد ذاتهم .. يتحملون وحدهم تبعات سلوكهم .. حتى ولو ظلوا يحتفظون بفضوية الحزب الوطني .. وذلك حتى يحافظ الحزب على صورته طوال المعركة ، ويعدجا ..

وأنا أتصور أن الموقف في أحزاب الأقلية سوف يكون مختلفا لسبب بسيط هو عدم وجود لكوادر المتنوعة ، والكفاءات التي يمكن الاعتماد عليها .. وبالتالي لن يظهر أكثر من مرشح في دائرة واحدة ينتمي إلى حزب الولد ، أو العمل ، أو التجمع .. حتى يتمكن كل حزب من «جمع» أكبر عدد من الأصوات لمرشحيه .. أما الباقون الذين لم يرقهم اختيار الحزب .. أو أنهم أصلا على خلاف مع قيادته .. فسوف يخوضون المعركة «كمستقلين» .. وهذا أكبر لهم ، وأشراف ..

أيضاً .. أصبح حزب الأغلبية ، وأحزاب الأقلية .. ألا يفصلوا أبدا بين الشعبية والصحة .. فمزالمت تردد حتى الآن مقولة خاطئة ثبت فشلها .. مؤداهما .. أن

هناك أشخاصا يعملهم ويتمتعون بجمهورية لا أول لها ولا آخر .. بينما سمعتهم - للأسف - تحوطها الشوالب ..!! مثل هؤلاء .. ينبغي استبعادهم دون تفكير .. لأننا نريد مجلس شعب .. يتمتع أفرادها بأعلى مقومات النزاهة ، والطهارة ، والسمعة الطيبة ، وحسن الخلق .. باعتبارهم القدوة والمثل .. وإلا فلنأخذ لهم - بحض إرادة - للمجلس الجديد قبل انتخابه .. وبإصرارنا على التمسك بحبال «دالية» .. كان ينبغي تمزيقها منذ زمن طويل ..!!

وفي النهاية تبقى كلمة :

إن الفرصة أمامنا .. لكي نحسن التدقيق ، واختيار الأفضل بكل المعايير ، وحرمان أن ندعها تفلت منا .. فلا يندأ أمامنا سبيل .. سوى ذرف الموع .. على كوب اللبن المسكوب ..!!





## حول الانتخابات :

## هل من جديد ؟

عجب كثيرا لاولئك الذين يحسون الظن بالحكم ، ويبدوهم الاصل في اجراء عملية انتخابية نظيفة ولو بشر محدود ، رغم ان جميع الشواهد تؤكد ان النظام مصمم على نفس الاسلوب الذي اتخذه في عمليات الانتخاب السابقة التي كانت تمثل تحديا عظيما سافرا للحرية الوطنية بل تحديا بشعا للانسان المصري وإعداداً لكرامته ورايسته ، مما وضع مجلسين متقابلين من مجلس السلطة وبطلان باحكام نهائية صغرة من أجل الحكم في البلاد وهي الحكومة الدستورية العليا والمحكمة الادارية العليا ، وهذا ما لم نسمع انه حدث مع أي مجلس شعبي في العالم كله في مدى التاريخ الحديث أو التاريخ الحديث ، لما هو الجديد الذي حدث أو الذي يظهر منه أن النظام يرغب في تغيير أسلوبه القديم المعتمد في الانتخابات القديمة بأسلوب آخر ، بحيث نجد من يحسن الظن بما ستتمه السلطة في ادارتها للعملية الانتخابية القادمة ؟ ما هو الجديد وقد صير حكم المحكمة الدستورية العليا وهي أعلى محكمة في البلاد ترقم احكامها جميع سلطات الدولة بدءا من الرئاسة إلى اقل سلطة ، يعلن للعالم كله ان مجلس الشعب المصري يعلن منذ انتخابه وان قراراته باطله اعتبارا من يوم نشر الحكم في الجريدة الرسمية ، وما نشر الحكم في اوائل ابريل 1990 ومع هذا لم يصدر قرار بطله بل اجري استفتاء غير دستوري في جهة مجلس الشعب للمصوم بطلانها ، والتي كان حكم المحكمة هو شهادة وفاته .

ما هو الجديد ونحن نرى الفتوى الصليبة تصدر من رؤوس التناقض بان الاستفتاء على حل مجلس الشعب امر منصوص عليه في الدستور ولا سيبل إلى الحل إلا بالاستفتاء رغم ما يعلونه جديدا وهم عنه غير غافلين ، ان الاستفتاء لنما يكون على مجلس صحيح رويته فيه كل الضمانات الدستورية والقانونية لم يختلف مع الحكومة ان نشأ حالة ضرورة فيرى رئيس الدولة حله فيعرض ذلك على الشعب طلقا منه الرأي والمشورة في مسألة الحل ، اما بتأييد أو الرفض وقوله في ذلك القول الفصل ، لكن ان يستلزم الشعب على امر صدر فيه القول الفصل فلما من المحكمة العليا المختصة ذات الاحكام الملزمة فلما هو العهد بميثاقه ، وانما هو الاستفتاء الطليعية بالاحكام النهائية ويكرامة القضاء الحامل للسلطة وهذه هي المرة الاولى التي يطرح حكم قضائي على الناس بما يسمى بالاستفتاء ليقولوا فيه نعم أو لا .

ما هو الجديد وقد صدر قانون توزيع الدوائر الانتخابية وقانون مجلس الشعب الجديد وقانون توزيع الدوائر الانتخابية في غلة من الناس دون ان يؤخذ في هذه القوانين رأي اصحاب الشأن الحقيقيين وهم الأحزاب والهيئات السياسية ، ونحن نذكر في هذه المناسبة ما حدث عام 1969 وكان يتولى وقتها الحكم المرحوم ابراهيم مبداهي بقلنا ، عندما شرعت حكومته في اعادة توزيع الدوائر الانتخابية ، فطرحه المواطنين باستفتاء الحكومة وتشكيل حكومة قوية اشتركت فيها جميع الأحزاب برئاسة حسين سري بقلنا تولت اعادة توزيع الدوائر الانتخابية تحت سمع وبصر جميع الأحزاب وفي اجلاس مجلس الوزراء ، وكان كل حزب مثلا بأربعة

وزراء وكان يمثل الوفد فيها وزراءؤه فؤاد سراج الدين وعبدالحامد الطويل وعثمان محرم ومحمود سليمان التويل ثم استقلت هذه الحكومة ، وشكل حسين سري بقلنا حكومته المحلية التي تولى فيها بنفسه وزارة الداخلية وعين المرحوم الدكتور محمد مامون وزير دولة للانتخابات التي اجريت ولما فيها الوفد بالقلية كساسة وشكل الوفد حكومة الشمال الشعبي عام 1960 .

ما هو الجديد وقد راينا قضية مصر يصرون بيهاتهم الذي أعلنوا فيه أنه من القلم عليهم ان يحملوا مسئولية نتائج الانتخابات التي تجريها الحكومة ، ومن الظلم عليهم ان تنفي الحكومة بأن الانتخابات تجري تحت اشرافهم ، لانهم يصرون كل البعد عن الاشراف على الانتخابات ويطلقون في يدهم الذي ابرشته الامه كلها بمختلف احزابها وميثلها وتقاتلها بل تنتم العملية الانتخابية تحت اشراف القضاء بدءا من اللجان الرئيسية مروراً باللجان العامة وانتهاء باللجان الفرعية التي يدق فيها المواطنون الطناب بصوت الانتخابي والتي لا يشراف عليها القضاء هناك ، ومع هذا يظل الوضع على ما هو عليه ، وتستند رئاسة اللجان الفرعية إلى موظفي الحكومة والطاقم العام بالمخلفة للنصوص الدستورية القاطعة التي تحتم اجراء الانتخابات تحت اشراف المجلس للقضاء ، كل هذا يتم صفا وغفورا من الحزب الحاكم واصراراً على اسلوبه القديم المصنوع من اجل البقاء في السلطة ، ان هؤلاء يعطون ان الاشراف الكامل للقضاء فيه خطر يتهددهم ويحيط بهم ان معنى الانتخابات الزمنية هو ان تولد الامه كشنتها وتعزل اربابها التي لا يمكن الا ان تكون عدم رغبتها في استمرارهم والتخلص من خطاهم . فهل يعتقد احد انهم فاعلون ؟

ما هو الجديد وقد بدا المحالفون خطيتهم للسموم ونشطاء السموم ليختاروا مرشحين لتوافر فيهم الشروط المطلوبة والاستعداد للمشاركة في الخطايا والاثام واصدار القوانين سيئة السمعة وتوافر فيهم الكف الجاهزة للتصديق والاصابع المنيعة للارتداد بالموافقة على كل ما تريده الحكومة ، وان يبدوا بولاء والاخلاص لاولياء النعم الذين اتوا بهم الى كرسي التشريع والنيابة التي لم يكونوا في يوم ما يحطون بها أو يتظلمون اليها ، ونرى هؤلاء الرافعين في التشريع وهم قد جعلوا الحزب الوطني قبلهم ، وتولين المحافظين مزارعهم ، اعظمهم تشريف وسط الزحام تسبح بحمد السلطة تقفا وبقائنا ، نسمع في نازلة رضاء أو ابستامه لتجديدهم على ايدى الاعراب ، ولابد الشعب ومطلعي إلى حيث يريد فهل يحدث كل هذا ايتما من هؤلاء بشعبية الحزب الحاكم وحرسه على مصالح الجماعه لم يحدث هذا طمعا في مساندة الحكومة لهم ؟

وأخيرا اعجب بقصائل المعارضة ان تحترم نفسها ، والا تشرك في هذه الخزقة التي لا تدعو ان تكون يكونوا زلفا وهنا تصد الوفد بقلادات واطلاقه ان يقل كعده حراسا امينا على كرامة الانسان المصري ذلكا من ابرامته خصوصا بعد ان اعلن ان ما يريد على تسعة ملايين مواطن انه انلوا باصواتهم في الاستفتاء الأخير على مجلس الشعب العموم خصوصا وقد شهدنا بقلاست عزوف المواطنين عن ذلك الاستفتاء وعدم اذلائهم باصواتهم

## أهين القصاص المحامي

رئيس لجنة الوفد العامة بشمال سيناء





المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ - ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# رياح الخليج هل الحياة السياسية

## تعصف بالتحالفات الانتخابية؟

رفعت السعيد :

### لا تحالف مع من يستغل الدين في الانتخابات

**بعد اتفاق  
في الخليج  
هل يتعمد  
الولاة  
للمنظمة ؟  
والحكومة ؟**

جاءت أزمة الخليج لتعيد تطلب الترية السياسية في مصر  
وبمع اختلاف المواقف تجاه الأزمة تكتل الأحزاب والفرق الحلفاء وانقسم  
الفريق الواحد  
والآن ونحن على أبواب معركة انتخابات مجلس الشعب ، هل يجري الخلاف  
التحالفات الانتخابية المعهودة لتبرز تحالفات جديدة أم أن الخلاف حول الخليج لا  
يهدد لحلفاء الانتخابات قديمة ؟

تحقيق

حسان حماد

الانتخابية وبالتالى فالتحالف مع من رفض أن  
يكون طرفاً في معركة انتخابية يستخدم  
فيها الدين كسبيل لتحقيق مصالح  
سياسية

ومن جهة أخرى يؤكد ، رفعت : أن  
الموقف من أزمة الخليج ليس بالبعيد  
جديداً للخلاف مع قوى المعارضة خاصة  
« الوالد » والذي يتركز الخلاف بيننا حول  
القضايا الاجتماعية لكننا نتفق أيضاً  
حول قضايا أخرى أهمها الحريات  
الديمقراطية واحترام الدستور ومبدأ  
داول السلطات والتمتعبة المصرية  
بشكل صحيح وكامل  
وبالتالى فيمكن الجلوس معاً والتنسيق من  
أجل ( انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادة  
الناخبين )

التكتلات الأربعة :

يقول محمود أمين العالم متحدداً باسم  
الشوريين المصريين : أن الشوريين لن  
يتصالحوا إلا مع « التجمع » و  
« التلمسين » فقد تكبدوا في التحالف  
الاشتراكي في ذكرى عيد الناصر انتقاماً  
على عد من القضاة من بيننا الموقف من  
أزمة الخليج

يقول إبراهيم فرج سكرتير عام حزب  
« الوالد » والذي تطابق موقفه من أزمة  
الخليج مع موقف الحكومة وشخصياً : أن  
التحالف الذي بلغ حد التجمد في السراى لا  
يعنى أننا نندمج كلية في النظام  
لنكون طرفاً متى نقرض وبشيء نزيد وإذا  
كانا متفقين مع الرئيس مبارك في سياسته  
الخارجية والعربية إلا أن الخلاف حول  
القضايا الداخلية وبالأخص خلالاً جوهرياً  
خاصة حول قضية الإصلاح  
الاستورى

ويستند إبراهيم فرج إلى حديثه الآن عن  
التحالفات الانتخابية لأن السؤال  
المطروح الآن هو هل نخوض  
الانتخابات أم نعلقها أصلاً بعد أن  
تجامل القانون الجديد شعلة زمامة  
الانتخابات

ويضيف : أنه إذا قرره « الوالد » دخول  
الانتخابات فلا مانع من التنسيق مع قوى  
المعارضة بعض النظر عن إختلافهم حول  
أزمة الخليج

رفض مبدئي :

ويؤكد : رفعت السعيد أمين اللجنة  
المركزية لحزب « التجمع » أن التقارب  
بين موقف « التجمع » ومن أعداء الخليج  
وموقف التحالف الإسلامي « لا يلقى  
موقف التجمع المبدئي من دعاوى  
أفكار الدين كشرعية سياسية في العمل  
السياسي والانتخابي واستخدام  
الشعرات الدينية كسوة للعدوة

ويعد العلم أن أزمة الخليج لن تكون  
القضية الرئيسية في الانتخابات والسؤال  
يحكم التحالفات هو الاتفاق أو الاختلاف  
حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية  
وبذلك لن توقع أى تقارب بين التحالف  
الإسلامي واليسار المصري رغم التقارب  
في قضية الخليج إلا بالتنسيق مع أفراد في  
دوائر فرعية ويوقع أن يظهر خلال  
الانتخابات أربعة تكتلات : كتلة « العمل  
الإسلامي » وتضم حزب العمل والاشوان  
المسلمين ، وكتلة « الوالد » وكتلة الحكومة  
وحرزها والشلالة بنقاريون في حكمهم  
الاقتصادي والخلاف بينهم فقط نزاع على  
السلطة ولبعضها يد تد تحالفها بينهم  
وبين الحكومة ولا يكون تحالفاً رسمياً ولكن  
يكون موضوعياً برودة الدعاية وتحليل  
الشعرات وأن تقدم الحكومة تسهيلات  
لهم وتعيدوا لتيارات أخرى  
لما التكتل الرباعي فهي التحالف  
الاشتراكي الذي يتميز بمشروع واضح  
ينحاز لصالح الجماهير







المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ١٧ - ٢٠ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ابراهيم فوج مقاطعة الانتخابات وأردة

فصيل حول الأزمة إلا أن ذلك لن يؤثر  
اطلاقاً على التحالفات الانتخابية التي  
تحركها المصالح الانتخابية .  
وستستطيع المعارضة تحقيق النجاح في  
الانتخابات المقبلة إذا تم التنسيق فيما  
بينها على تقسيم الدوائر بدلاً من التنافس  
وتفتيت الأصوات لصالح الحكومة لكن  
عالمياً ليس لدى الأحزاب استعداد للتعاون  
وسيمتدح التمازج في الدائرة الواحدة  
وتتفرق الأصوات .

ويقتل د . عصام العريان مع ضياع  
الدين داود الذي يرى أن للانتخابات وضعا  
مختلفا فعلى قدر ما تظهره الأزمات من  
مواقف تستحق المراجعة بقدر ما يجب على  
الفرق الوطنية أن تنسق فيما بينها في  
المعركة المقبلة .

وحول التحالفات المتوقعة في  
الانتخابات المقبلة يقول : أنه يمكن  
التحالف والتنسيق مع أفراد دون غيرهم  
يفرض النظر عن الانتماء الحزبي لأن  
أصالة تمكينا المصالح الانتخابية في كل  
دائرة .



- ويؤكد فمن الواضح أن يتم التنسيق بين  
حزب « العمل » وحزب « الوفاء » الذي  
يختلف معه في قضية الخليج وحزب  
« التجمع » الذي يتقارب معه في نفس  
القضية بينما قد يظل تحالفنا الأصيل مع  
الاخوان المسلمين والذي زاد قوة وتفعيل  
المشاركة في المعارك السياسية .

### التعارض :

ويرى ضياء الدين داود من الحزب  
النصري : أن ما رغم اختلاف مواقف كل

### الفرق :

ورغم أن ابراهيم شكري رئيس « حزب  
العمل » يرى أن قضية الخليج موضوع  
خلاف حتى في الحزب الواحد فهو يؤكد على  
ضرورة أن تسرع المعارضة للتنسيق فيما  
بينها لأن الحكومة رتبت نفسها فعلا .

ويرافق شكري بين التحالف الذي يحظى  
طرح برنامج واحد والتنسيق الذي يحظى  
الاتفاق على بعض النقاط .





المصدر: **الحزب الوحدانية**

التاريخ: **١٩٩٠ س ١٧** - **١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## خطوط

### فاحلة

عقدت قيادات أحزاب الأقلية اجتماعاً فيها بينهم مناقشة ما إذا كان في مقدورهم خوض المعركة الانتخابية أم لا ..

قال فؤاد سراج الدين .. إن ٢٢ من أقطاب حزبه أعلنوا اعتذارهم .. وليس لدى الحزب كواثر أخرى يمكن أن تحمل حملهم .. وبالتالي لا يوجد حزب فاسد بدا من الانسحاب !! ..

نفس الكلام ريد تقريباً مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار الذي قال إن عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية يبلغ ٢٢٢ دائرة .. كل منها يتطلب ترشيح اثنين .. أحدهما عن الفئات والأخر عن العمال ، أو الفلاحين .. والحزب بصراحة لا تتوفر لديه العناصر التي يمكن أن تتغلل أية نسبة - حتى ولو كانت ضئيلة - من هذه الدوائر !! ..

ثم جاء الدور على إبراهيم شكري رئيس حزب العمل الذي تركه - كعادته - الموضوع الأساسي .. وأخذ يكرر مراحسه ، وإدخاماته الباطلة .. عن كلبية الميمنة لدى الحكومة لتزوير الانتخابات .. وحاجم قانون الانتخابات الجديد الذي ألغى نظام القائمة ، وأعاد طريقة الانتخاب الفردي !! ..

أما أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة فلم يوجه له أحد الدعوة لحضور الاجتماع .. وكاست حجتهم في ذلك .. أنه رجل لا يلتزم بالقرارات !! ..

بداية أقول .. لو فرض ، وأصرت أحزاب الأقلية على موقفها بالنسبة لمقاطعة انتخابات مجلس الشعب .. فسيارتها - عندئذ - سوف تكون فاحشة .. لأن الميمنة في معظم الأحيان لا تتعهد .. والمفترض على المشتغلين في العمل السياسي أن تتوفر لديهم الجرأة على المواجهة ، والشجاعة في إبداء الرأي ، والحرص على المشاركة في إصدار القرار .. لكن الانحدار ، والانتقاء بخار الزواجر من مقاعد المتفرجين .. سوف يطرحان تلقائياً إلى خلق نوع من الانفصالية بين قيادة الحزب ، والقاعدة التي تنتمي إليه .. والتي صورت يوماً أنه سيكون المدافع عن مصالحها ، والمعيير عن رغباتها الحقيقية داخل البرلمان !! ..

ولا تعني مقاطعة أحزاب الأقلية للانتخابات أن الحياة البرلمانية تصبح مهتدة بالخطر .. بل بالعكس .. إن المقاطعة سوف تسمع أمام المرشحين المستقلين .. للفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد !! .. وعندئذ سوف تتدب تلك الأحزاب حظاً .. لا سيما وأن هناك كثيراً من قياداتها المنضبة عليها .. سوف تشكل معركة الانتخابية تحت بند «المستقلين» .. وربما تجلس نتائج لا بأس بها !! ..

على أي حال .. يكفي أنه لا توجد شمة جهود يمكن أن تحول بين أي مواطن - مهما كانت التزاماته ، واتجاهاته - وبين دخول المعركة الانتخابية .. فكل الناس سواسية .. ولعل أحزاب الأقلية .. تترك - عند فتح باب الترشيع - مدى الخطأ الجسيم الذي تقع فيه .. إذا امتعت عن الاشتراك في الانتخابات من هنا .. عندما يجيء رئيس حزب مثل إبراهيم شكري ويوزع الاتهامات علينا ، أو يمارس دون دليل .. فانه يعمل على زيادة التفتك والانهيار داخل حزبه .. خصوصاً أن الأغلبية العظمى من أعضاء الحزب .. كشفت مواقفها على حقيقتها .. وتأكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن الأغنياء المسلمين .. هم الذين أصبحت لهم الغلبة ، والسيطرة داخل حزب العمل .. ورغم ذلك عندما يجد هؤلاء أن مصالحهم تكمن في ترشيح أنفسهم .. فإن يرتدوا أبداً .. ضاربين بقرارات إبراهيم شكري عرض الحائط .. إذ يطعنون مقدماً .. أن هذه القرارات عرضة للتفسير ، والتبديل .. تبعاً للمناسبات ، والظروف ، والمصالح الذاتية !! ..

**سيد محمد**



## رأى حر

### آخر فرصة .. !! ببتم : أحمد أبو الفتوح

- آخر فرصة ..
- آخر فرصة لإنقاذ مصر تتمثل في الانتخابات القادمة.
- الإنجازات لمحمد مبرور من كل جانب والمصريون قسوا ويقتلون ويستغلون يواجهون أحد الإنجازات لعدة سنوات.
- مهما بلغت المساعدات والمعونات فإن الإنجازات التي طرأت على مصر بعد احتلال الكويت لقد وأعظم من حجم المساعدات والمعونات.
- وعلم الإنجازات التي استجبت أصابت مصر وهي تعفى من الظفر وضبط الأوراق وعجز الميزان التجاري وعجز الميزانية وقلة الإنتاج والفلاس الشركات وتدهور قيمة النقد المصري شعورا رهيبا.
- ديون تتزايد كل يوم ولا يعرف المصريون حجمها ولكن يعرفون أن مسئولون النقد الدولي قد أصبح سلطة تدل إرادتها على حكومة مصر.
- أمل كل هذه الأحوال يكون من كوجب عجيب يوفيه مصر .. توفير حكومة قادرة فعلا على مواجهة كل هذه الكوارث.
- حكومة باتي المصريون بها ..
- حكومة باتي المصريون فيها ..
- حكومة ذات رؤية وبرامج واضحة يستطيع إذا ما تم تنفيذها بصديق وتعاون صادق ومطهرة يد وجراحة في الإصلاح الجرح من الهوى وعن البحث عن الشعبية الرخيصة .. برنامج يوقف هذا التدهور الرهيب الذي تهوى إليه مصر بسرعة خارقة.
- ولكن .. نعم ولكن هل تصرفات الحكومة بالنسبة للقانون الانتخابي الذي يقلل أنها تشترعه .. والذي يتم تشريعه في الخفاء من الأمور التي تثير بالخير .. ثم البدء غير الدستورية هل تثير بالخير ثم .. ثم .. ثم ..
- 
- ثم الشمس في الملة .. (١٩)
- لماذا الاحتفال بالشمس في الملة .. عملا وفلاحين .. في مجلس الشورى .. (٢٠)
- نعم لماذا .. (٢١) لماذا هذه البذعة الشقية (٢٢)
- هل هناك في أي برلمان في أية دولة مهما كان تأخرها مثل هذه البذعة .. (٢٣)
- ليست هذه البذعة هي جريمة في حق المحترمين الذين يجب أن يتسلوا أمام القانون (٢٤)
- مشكلة ابتدعت للضيق بها على قول المذبح في عهد كان الحكم يبحث عن الشعبية الرخيصة التي لاتعيا بما ترتبه هذه الشعبية الرخيصة من الخط من قيمة مصر أمام التنمية ودول العالم المتحضر.
- لماذا حقق العمال والفلاحون الذين تولوا على مجلس الشعب للعمل والفلاحين (٢٥)
- هل يستطيع أي شخص لهذه البذعة الشقية أن يذلل على أي كسب حققه هؤلاء الذين دخلوا للجلس باسم العمال والفلاحين إن مظلوم من العمال والفلاحين (٢٦)
- وهل الذين يتم ترشيحهم كعمال وفلاحين هم حقيقة من العمال والفلاحين أم أن غلابتهم المنطى لايمتون بأية صلة لا للعمال ولا للفلاحين.





المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● كادت التصويبات وصلت مصر في الفترة التي تلت تصريفات الحكومة وإن يرتفع تفكيرها عن المسائل التي تهم وجه مصر الديمقراطي.

● الحكومة تعيش منذ سنتين تحت وطأة من صندوق النقد الدولي الذي يطبقها بالإقتصاد الذي يصل إلى ٤٠٪ من الإجمالي الحكومي ومع ذلك تتمسك بأن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب أكثر من ٤٠ عضواً تصفهم من الفلاحين والعمال .. (١١)

● الحكومة تبحث عن المساعدات والمعونات ولا يبدأ إلا اختصار عدد النواب ليكن ١٥٠ عضواً أو على أكثر تقدير ٢٠٠

● لماذا .. هل لأرضاء للحاسبي .. هل لأن الثورة .. هي التي أيدت هذه المسألة .. (١٢) أم ماذا .. (١٣)

● مصر التي هرب منها العمال والفلاحون ليضربوا جوعاً ويقطوا على قارعة الطريق .. دول كانت مصر تسلمها بالمال والعلم والفن والتقدم يتمسكون من يعضل عليهم بقوت يومهم مقابل القيام بأحق الأعمال

● مصر التي يعود إليها مئات آلاف العمال والفلاحين الذين تعرضوا للظلم ومصادرة أموالهم .. دول أصبحت تفرح بزيادة أعباء

● مصر التي عارفت في النجوى وكفى دين .. اقترضتها حكومات الثورة

● لا يرى المسئولون أنه قد حان الوقت ليعيدوا النظر في كل الأمور (١٤)

● أيهما الفضل لدى المسئولين .. الاتفاق اليماني أم السعي لإقتلا سمعة وكرامة مصر التي أوصلتها حكومات الثورة إلى الحضيض

● إلى متى (١٥)

● إلى متى تستمر الحكومات تتمسك بما يشوه كرامة مصر ويصط من قدرها ويزيد من فقرها .. ذم إلى متى .. (١٦)

● هل رأى المسئولون كيف كان المصريون يصلون من الحجر أمام أبواب السفارات العربية انتظروا لأن يحتل الواحد منهم بتأخيرة سفر ..

● لقد كان المصريون يبيتون الليل على الأرصفة ليلة بعد ليلة أملا في تأخيرة السفر ..

● هل رأى المسئولون هذا للنظر لذلك وهل فكر أحدهم وهو يستطيع المال للعلم سواء في الآراء الحرام أو الاتفاق السفيف أن السياسة التي اتبعوها هم وكل من سبقهم هي التي أوصلت المصريين إلى هذا الموقف الذليل

● مواقف استجداء تأخيرة سفر .. (١٧)

● هل كان هذا هو حال المصريين قبل ذلك اليوم من سنة ١٩٥٢ (١٨)

● اليوم الذي أخذنا فيه وتصورت أن مصر مستنيرة إلى الحرية والديمقراطية وتوفي العيش الكريم لكل مصري .. فإذا بالحرية وإذا بالفلاحين والعمال يتمسكون بالهرب من مصر .. وإذا المفكر قد تحولت إلى مسكن للحياء والأدب .. (١٩)

● هل كان هذا هو حال مصر قبل سنة ١٩٥٢ .. أم كان الوضع عكس ذلك تماماً .. (٢٠)

● وهل ينسب الإنكار والتصريفات ستواجه مصر في الحاضر والمستقبل ماضي غارقة فيه (٢١)







المصدر: الوفد

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### الاحتكار

- الحزب الوطني وحكومته يشترعان القوانين في الشفاء وكان مصر هي ملكة لهما ..
- الحزب الوطني وحكومته يشترعان لقانون الانتخاب وبطبيعة الحال لابد أن يرضى القانون الجديد الإطماع للحزب ..
- الحزب الوطني وحكومته يشترعان لقانون تقسيم الدوائر في الشفاء أيضا .. وبطبيعة الحال لابد أن يبدى كل من سيرشخص نفسه عن ذلك الحزب رضاه عن دائرته ..
- الحزب الوطني .. حكومته هي التي ستجرى الانتخابات وبطبيعة الحال لا يمكن أن ترضى الحكومة بأن يفقد حزبها الإغلبية في المجلس الجديد ..
- احتكار كامل ..
- احتكار لتفاحة مفروقة .. فسيحكم الحزب الوطني مصر مرة أخرى ..
- هل هؤلاء النكبة .. هل يمكن أن يامل أى مصرى أى تحسن لأحوال مصر .. (١٩)

### مرة أخرى

- مرة أخرى سيحكمنا الحزب الذى تربى اعطاه على تاييد كل ماوصل مصر الى هذه الأزمات ..
- سيتم مرة أخرى حكم مصر بمن يتكونون البروتين الحكومي يبيع كل امل في المستقبل .. بمن يتجنون لاعضاء الحزب كل فرص الإثراء الحرام .. لمن يتكونون الرشوة والمرتشين .. لمن يتخلون بتشجيع الاقتصاد الحر ويريدون من أى سلسل بالقطار للعلم .. لمن يقررون أن يبيع أرض الفندق للبال (سنان ستلفو) جريمة .. وأن يتكون على الشفاء سلطته بحجة أن المجلس سيد قراره ..
- يمثل هؤلاء ستمكم مصر ..
- أى امل يمكن أن نرجوه مصر .. !

### كلن الأمل

- كان الأمل أن تنتقل مصر الى عهد الحقيقة التي تحترم احترامها كعسلا كل حقوق المصريين ..
- كان الأمل أن تكون الانتخابات القادمة هي فرصة مصر لتكتبوا مكلاتها التي ظل حرماتها منها بأن تكون عضوا بارزا في المجتمع الدول كدولة ديمقراطية ..
- كان الأمل أن تلجأ الانتخابات لمصر فكر ثقافيا وحكما قادرا على القضاء على الفساد والروتين وكل المعوقات التي تقبل التقدم الذي يجب أن يتحقق لمصر ..
- الانتخابات هي فرصتنا الأخيرة .. فرصة مصر الأخيرة .. أرجو ألا يحولها الحزب الوطني الى فرصة له لأنها لن صارت الى ذلك فاتها ستكون أيضا فرصته الأخيرة، لأن مصر لن تستطيع تحمل المزيد من الأزمات .. ولا حكم الشمعرات البالية .. ولا الوعود التي لا تتحقق ..





### كلمة أخيرة

عندما أتى حزب الواد ، العودة إلى السلطة السياسية في مصر . فإن هذه العودة ارتبطت بعودة وجود سمات تلك المعركة المصرية مملوكة حلقا للحرية ، وأثر الحزب الحاكم الخلف ، أن يضمن لنفسه اليقين في مقعد الحكم خولا من رأى الشعب الحقيقي ، إذا ما أجريت الانتخابات حرة . فلم تفعل قانون الانتخابات بالقلمة السياسية ، وسعت الحكومة لانها من اعتراضات رجال المعارضة . وحاولت المعارضة رفع التزوير للثبات في القضايا رسمية في الانتخابات . أن تفتح الحكومة والقلم . أنها لا تريد سوى مصلحة مصر وشعبها . وله من الطبيعي أن يكون منه كغيره . وأنه لا ضير على رجال السياسة في أي دولة في العالم عندما يتركون منصبهم أن يخلطوه للشعب بحرية . بل أن للشعب حقهم مؤلاء السلطة ويغفل لهم ما اقترووه في حلقه من خلوص . دون جنوى ولا أخرى ما هو سر الخلق الديمقراطي جدا . الذي يتجلى به الحزب الحاكم وحكومته مع الشعب والمعارضة ؟ أول مستطيع أن تقول أن المصريين يعيشون مصر الديمقراطية والحرية . بينما تسلط الحكومة قانون الطوارئ على قلب كل المعارضين ؟ وإذا كتبت الحكومة بحجة القانون الطوارئ . كما تسمى . للسيطرة على الحشدين . لماذا أن يثبت تجربة الحشدين . وأين هي أموال لاوردين في شركات غروبيف الأولى . وأين هي ممتلكات الانطفاش في جرائم الاغتيال والقتل والسرقة كليا الناس ؟ ولماذا لا تقوم حكومتنا الشعبية بقتل ياقية القواطين . بما أن قانون الطوارئ هو أهمها ؟ ولماذا لم يستطيع القانون الذي تمت الموافقة على تطبيقه من أجل مصر أن يحمي مصر من الأتراك . وعندما تطالب الأحزاب المعارضة بالشراف القضاء المصري على الانتخابات ودون تدخل من الحكومة . أول ذلك إثم ارتكبته المعارضة ؟ إن الديمقراطية الحقيقية تستدعي أن

تكون هناك هيئة مستقلة للأغراف أول أي الانتخابات حرة . أو . هيئة حرة . وفاليا ما تكون هذه الهيئة هي الحكومة . ولكن بما أن حكومتنا الشعبية لا تعترف الفرق بين الحكومة والحزب الحاكم . وكيف أن الحكومة تكون لكل أفراد الشعب بما في ذلك المعارضة . فن حق المعارضة أن تطالب بإفعل من رجل العمل . من حق المعارضة أن تطالب بضمان حرية وتزامم الانتخابات على لا يتم تزويرها كسابقها . وإذا عان الحزب الوطني والحكومة والقلم سلفين بإفعل في عودة الديمقراطية والقلمة للانتخابات حرة . فخللا كل هذا الخوف من الأتراك القضاء لهذا شخص الآن عصيا وزينا يجب معه أن تتكلم الجهود لمر مصر من الأزمة . ولكن كيف تشتت المعارضة بوبرها في الحياة السياسية في مصر . ورجعها لمعلمون كالعادة أخبر أن لهم رأيا يختلف رأى القلم ؟ أول هي الديمقراطية والحكومة تمنع لتمام رجال المعارضة مع الشعب في السرايا . بينما تستأيل المحلفات رجال الحزب الوطني وعلمهم خرافة الحشدين أول هي التزامم في الانتخابات والحكومة تخلف على الانتخابات ؟ وملا سبيل للمعلم والحزب الحاكم عندما تترك الأحزاب المصرية الانتخابات لعدم ضمان التزامها . ماذا تقول ؟

محمد مصطفى شردى





المصدر: الوفد

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الوفد يقاطع الانتخابات

المعارضة تتجه إلى إصدار قرار مماثل بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب

النظام تجاهل الضمانات التي طالبت بها

المعارضة وقضاة مصر لأجراً،

انتخابات حرة





المصدر: في نوفمبر

النشر والخدمات الصحفية والإعلاميات التاريخ: 18 فبراير 1990

أعلنت الهيئة العليا لنوادي في اجتماعها مساء أمس الأول، مقاطعة الانتخابات لمجلس الشعب القادمة. أصدرت الهيئة العليا قرارها، بعد مناقشات استمرت أربع ساعات حول موافق الوفد من الانتخابات، وانتهت بالتصويت على قرار المقاطعة. حضر الاجتماع 16 عضواً من بين أعضاء الهيئة العليا البالغ عددهم 50 عضواً، ووافق على قرار المقاطعة 12 عضواً، واعتزل عضواً لفظ. كما قررت الهيئة العليا في اجتماعها برئاسة الوفد سراج الدين رئيس الوفد، فصل العضو الذي يشارك في الانتخابات، لخروجه عن قرار الوفد ومشاكله الصريحة للنظام الأساسي للحزب. ونتيجة أحزاب المعارضة إلى انشغال قرار معاكس، ومن المنتظر أن يعقد رؤساء المعارضة، مؤتمراً صحفياً علنياً يومى، الأحد، و الاثنين، الثلاثاء ولعالم بين المعارضة بمقاطعة الانتخابات مجلس

الشعب. وأعلنت أمس وكالات الأنباء ومختلفات الإذاعة العالمية بقرار الوفد بالمقاطعة. وأجيزي عشويين، الوكالات والإذاعات، للتصاوت مع وفد سراج الدين منذ مساء أمس الأول وطوال أمس، الثالث من صمت قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات. كما استقبل إبراهيم فرج سكوتي عام الوفد، رجايلز فرنس مراسل مجلة، جيل أوست فاين، في القاهرة. وفاز حجاز مصطفى حول أساليب مقاطعة الوفد للانتخابات، وبوفال، الحزب من أزمة الشبيخ. كما تلقى رئيس الوفد طوال أمس برقيات ومكالمات مغلبية من رؤساء وفادات، وأعضاء، لجان السوق بالمحافظات، وشخصيات أخرى، غر. وقعية، وأعرىوا جميعاً عن تليدهم لقرار الوفد، ووصفوه بأنه قرار ضحاج. ويعبر عن دفاع الوفد منذ عام 1914 من أجل الديمقراطية، والقصة، جبهة دستورية سلمية. وكان وفد سراج الدين قد التقى

الأحزاب والقوى السياسية، والشعب باعتباره مصدر السلطات، وحلج الحق الوحيد في تحديد أسلوب اختيار مرشحيه في البرلمان. وقالت الحكومة بالتحكيم في قانون الانتخابات، وتعتمد خبره منذ أيام، كما قام النظام بإجراء ترتيب فنيح للدوائر الانتخابية، لتصلها إصلاح مرشحي الحزب الوطني، مما يعتبر تزويراً للانتخابات من الكعب 11 وتم الإعلان عن مشروع قانون لتقسيم الدوائر منذ أيام القيلة، لتكثيف فرص الاعتراض عليه، وتجاهل النظام أيضاً، تنقية جداول الانتخابات الحالية من أسماء اللواتي، والمهاجرين، لتحييدها على أصوات الشعب لصالح مرشحي الحزب الوطني. ووصلت الهيئة لروكا إلى حد سحب أسماء بعض المصريين الذين في قيد الحياة والمقيمين داخل البلاد، من جداول الانتخابات، ولم يسمح لهم

النظام بعضهم على هذه الجداول المشكوك في صحتها قبل الانتخابات. كما تمتد النظام لاختيار مراكز وأقسام الشرطة، على لجان الانتخابات العامة، لسهولة التزوير والتزيف، وتجاهل النظام تخصيص أماكن معينة لمرشحي هذه اللجان، وعلمت، الوفد، أن هناك قضية أخرى خطيرة تأتي في مقدمة القواهر السخيفة للتزوير، وهي قضية الديمقراطية، وضرورة وضع حد للحزب بها. ولا يتصور أحد وجود ديمقراطية تقوم على تزيف إرادة الأمة. الجدا الأسس الأولى للديمقراطية هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وبواسطة ممثلين حقيقيين، ينتخبهم الشعب في انتخابات حرة ونزيهة. كما لا يتصور أحد، إجراء انتخابات عامة في ظل سريان أحكام قانون الطوارئ، وتجاهل النظام الجفاف العمل بإحكام القانون خلال الحركة الانتخابية.

لأن الأيام الماضية، مع قرارات وأعضاء لجان الوفد العامة، في المحافظات، وأجتمعت على ضرورة مقاطعة الانتخابات، واستنكاه عدد قليل منهم. وعلمت الوفد، أن بيان أحزاب المعارضة يتضمن اسماً محددة لاختلاف هذا القرار، ومن بينها القيادات التي لهاها نظام الحكم، وتكثيف من نوابه تجاه أحزاب المعارضة، وتلتخص في إهدار مشروعى القانونى الانتخابى للقيمين أن أحزاب المعارضة، وتدى القضاء، وأحو القانون الانتخابى الجديد الذى إيجبه الحكومة من الضمانات اللازمة التي طلبت بها أحزاب المعارضة، وقصة مصر والتفصيلات والاتحادات الحزبية والقوى السياسية. وكان النظام قد شكل لجنة حكومية سرية لاعادة مشروع قانون الانتخاب الجديد، كون تعرضه على رأى العام المصري، ولم تستمع النتيجة إلى رأى







المصدر: **الزور**

التاريخ: **١٩٩٦**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## شهود الزور

كلنا نعرف شاهد الزور .. هو الذى يأخذ مكاليل أن يشهد بالزور بأن دفع له ..  
يقول أكراب المعارضة الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب كشاهد الزور ..  
وهل يصح أن نشترك في انتخابات معروف مقدما نتيجتها ؟  
وهل مطلوب منا أن نشهد بأن الحكم الحالى يؤمن بالديمقراطية ؟ .. لنأكل حكا شهادة زور وبخصوصنا أننا لم نتعود أن تأخذ المكاليل ..  
إن من يقرأ قانون الانتخابات الجديد يعرف من أول وهلة أن القانون قد تم عدم .. وأنه ليس هناك أى ضمانات لمعكس ذلك وأن من يتبع تقسيم الدوائر يعرف أن الهدف هو شرب المعارضة كلها ..

عدد نواب المعارضة في ظل الانتخابات بالقليلة وصل إلى مائة وعشرين نائبا .. لو دخل النواب المحكوم لهم بالحكم لأصبح العدد ثلث المجلس وهذا يهدد النظام كله لأن الدستور حدد الانتخاب للرئيس بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب ولكن في ظل الانتخاب بالقتل المبرى وفي ظل هذا القانون فإن عدد النواب لأحزاب المعارضة يتحدد حسب المزاج والرضا في ظل هذه القوانين المخالفة ..

ولتحت ظل هذا القانون فإن الشعب المصرى يحسبوا لوائى ويملكه الطريق يعرف مقدما النتيجة وعلى ذلك فهو يعزب هذه

الانتخابات بسلبية وعدم الذهاب إلى صندوق الانتخاب لأنه يعرف أن صوته ضائع ضائع .. ويكون على مرشح المعارضة أن يحارب ويكافح ليخرج الشعبين لكن يفلوا بأصواتهم ولكن دون جدوى ..

وعموما حتى لو دخلت المعارضة مجلس الشعب بأى عدد فعندما نستعرض أعمال المجلس السابق والذي قبله نجد أنه مهما اختلفت المعارضة من مواقف لهذه المواقف لا تؤثر في قرارات الحكومة المتخذة مقدما ..

وعلى ذلك لجميع القوانين ضربة السمعة بازالت موجودة ويوجد في كل مجال من مجالات حياتنا عقوبات مالية ترغيب في التقدم لأخرى تجربة للظلم وبالمائة تنكسر التي تجربتنا للظلم .. القانون الانتخاب الجديد لم يراع مطالب الشعب .. ( الأحزاب والقطاعات والنوادي ) .. وتقسيم الدوائر بهذا الأسلوب يجربنا للظلم وعلى ذلك فلا يتغير في هذه الانتخابات كمن يعطي شهادة زور فلان من مقاطعة هذا التوزيع الذى اسمه الانتخابات حتى يضمن الدستور والقانون سحر العملية الانتخابية وأن يعطى كل ذى حق حقه ..

سوف يعزبنا مجلس الشعب عندما نعلم انفسنا .. وكله نصيرنا ..

**مهندس / أحمد كمال سعد**

رئيس لجنة الوفد بكم مدينة





كلمات

ينبغي ألا نستعمل بمفاهيم أحزاب المعارضة لانتخابات مجلّس الشعب ولا نستطيع أن نحمل أحد الطرفين المسؤولية الكاملة عن هذا الذي يحدث الآن. فكل من الطرفين يحمل قسماً من المسؤولية. أن الحكومة التي يفرض أنها حكومة الحزب الوطني الديمقراطي.. كان يمكنها أن تعرض مشروع القرار للفقهاء الخاصين بإجراء الانتخابات، وتقسيم النوازل وذلك ليعيد الناس والأحزاب أراهم فيه حتى لو لم تأخذ الحكومة بملاحظاتهم كاملة. أما مسألة إلغاء الأحكام العرفية، وبخاصة في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد فكان من الممكن أن تتجاوز المعارضة عنها، والشعب الذي صبر على هذه الأحكام سنوات طويلة متواصلة كان يمكن التصبر لفترة قصيرة قادمة، حتى نتجّل مشكلة الخليج وهذا الأوسام مكيًا والقيما، ويصبح من الكفء أن تسود القوانين الطبيعية. ويسبق تطبيق القوانين الطبيعية ونصب الديمقراطية كاملة.

وإن نفس الوقت لابد من توجيه بعض اللوم إلى أحزاب المعارضة التي أثرت مقلعة الانتخابات مع وجود أمل يراود النفوس في أن تفرز المعارضة في هذا الشأن يمكن أن تكون غير نهائي، ومن المحتمل أن تحل المعارضة عنه فلكل جزء انتخابات كثيرة في ظل الإخفاص العرفية، وشركات فيها أحزاب المعارضة مع أن الوقت ضائع في ظل أزمة الخليج، وعلى حثّ الأختالات الشريفة التي وقعت يوم الجمعة الماضي هذا الوقت هو أكثر الأوقات حرجاً.

ثم إن هذا الموقف الجديد الذي تتخذه أحزاب المعارضة الآن، يمكن تفسيره على أنه هروب من الحركة وعدم ثقة في النفس وشعور بأن أحزاب الأقلية ليس لديها من المرشحين الأعداد الكافية والقوة اللازمة للتجاذب في الحركة الانتخابية. ثم أنها تقدم للقوى الخارجية المساعدة مدّة للتشويش على حركات الديمقراطية ونحن نخوّل مفكره لانتقبي من وجهة النظر القومية أن تزيد خصوصاً فيها طعنًا لنا والمراء علميًا ومن وجهة النظر الديمقراطية الخاطئة ترى أنه وإن كان من حق الأحزاب المعارضة أن تتسحب وإلّا لعلمير وضعتها، إلا أن التجزيم الديمقراطية المصرية إن تجسب شيئاً من وراء الانسحاب بل من المؤكد أنها ستصاب بفلسفة مؤكدة لتفريق المعارضة في المجلس الجديد، ومن هذا نرجو أن تعمل الأحزاب المنسجمة عن موقفها

محمود عبد المنعم مراد





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## فكرة!

الغلبة. أعضاء لمراب المعارضة. فربح ألا تدخل الانتخابات، لأنها تعتقد أن الحركة لن تكون حرة، فقد رفضت الحكومة كل طلبات المعارضة، ورفضت أن يكون القضاء وخدم إدارة الحركة الانتخابية، ووضعت قانوناً جديداً للانتخابات دون أخذ رأى المعارضين أو استشارتهم باعتبار أن الانتخابات من شأن الحكومة وحدها ولا شأن للمعارضة بها. ولو تلقت المعارضة قرارها سيؤاد مجلس الشعب الجديد ميتا لا حركة فيه ولا حياة وسيكون أشبه بلجنة فرعية للحزب الوطني مهمتها أن ترسل برقيات التهنة والتأييد للحكماء في الأعياد والمناسبات... طبعا سيدخل مستقنون في

مجلس الشعب، ولكن هؤلاء لا قيمة لهم، لأنهم لا يربطهم رابطة، وليست لهم ميول سياسية أو اتجاهات سياسية واضحة، وأغلبهم سوف ينضم إلى الحكومة بعد الانتخاب ليضمن أن المعلن الذي سيقيم ضد انتخابه سيرفضه المجلس... هذا حدث في كثير من المجالس السابقة. عدد المستقلين الحقيقيين لم يزد على أصابع اليد الواحدة...

مجلس بلا معارضة هو مجلس بلا روح أو سيكون مجلس أشس يتبادل فيه الأعضاء والحكومة عبارات الذريخ والتهنئة والاعجاب والتأييد ويهتف النواب بحياة الحكومة وتهلله الحكومة بحياة النواب وتصبح مهمة الحكومة إصدار الأوامر والتعليمات وتقوم النواب بمهمة تعظيم مقامه وليس في إمكان أحسن مما كان...

مهمة المعارضة هي كشف الإخفاط ونقد الأوضاع، واستجواب الوزراء ومناسبة الحكومة، وأزاحة الستار عن الفساد والرشوة والاستغلال وحث الدولة على العمل والإنتاج وطبعي أن الحكومة غير معارضة سوف تنام في سبات عميق، فلا

بزعجت أحد باسملة - أو استجوابات، ولا يشاركها أحد بالنقد والمعارضة، ولكن هذا مثل نزع الغراميل من السيارة، وهكذا تصبح الدولة بلا غراميل وتستطيع أن تصعد على الرصيف أو تنقل المرأة كما تشاء وتريد. ولكن المؤكد أن عقب نزع الغراميل للسيارة سوف يتعرض السيرة للانقلاب أو الاصطدام.

في رأيي أن المعارضة تحمي الحكومة، وتطرح عيوبها، وترشدنا، تجعلها لا تمشي بغير هدى، وتكثف أقدامها.

ومجلس بلا معارضة سيكون عمره قصيرا جدا... الأمر مما تصورون!

مصطفى أمين





المصدر: **أخبار اليوم**

التاريخ: **١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الغفمة الصباحية

أحزاب المعارضة عندنا أحزاب عجيبة ومغيرة...!!  
فقد استمرت مدة طويلة تهلجم نظام الانتخابات بالقوانين...  
وكانت تصرخ مطالبة بإخفائه على الرغم من أنه السبب في دخول أكثر من مائة عضو معارض في مجلس الشعب.. وعندما أُلغيت هذا النظام وعُدنا إلى نظام الانتخابات بطريقة الغربية فوجدنا بأننا نحن أنما سكتنا مع الانتخابات..!!

والأغرب من كل ذلك أن أصمة التي تلتزم بها تلك الأحزاب المقاطعة للانتخابات هي أن الحكومة بدأت في تزوير نتيجة الانتخابات من الآن لأن القضاء لا يعمل بالكامل على المعركة الانتخابية..!!

نفس الغفمة التي تكررها تلك الأحزاب في كل معركة انتخابية...  
وتصرخ دائماً أن الحزب الوطني قد فاز واكتسب بطلان تزوير كيمبيور وزارة الداخلية..!!

ومن الغريب أن المسئولين من أحزاب المعارضة يشعرون أن يتجاهلون مسألة في غاية الأهمية.. أن التزوير في الانتخابات بطريقة الغربية من أصعب الأمور.. فالتنافس فيها بين أشخاص محددين ومعروفين تماماً لأهل الدائرة وشعبهم معروفة للجميع وحتى قبل إجراء الانتخابات.. لذلك مخالفة

القيوم كانت كلها دائرة واحدة أما الآن فقد قسمت إلى سبع دوائر كل مركز دائرة ثلاثة بئرها..

كما أن عملية الاقتراع وحساب الأصوات تتم بطريقة مغلقة وأمام جميع المرشحين وكذلك وعوانهم.. وليس فيها حسابات مغلقة أو عمل حسابي يحتاج إلى كيمبيور وزارة الداخلية.. بعكس

الانتخابات المغلقة التي لم تكن بين أشخاص.. بل التنافس كان بين برامج الأحزاب ولا يهم للشخص المرشحين كثير..

ثم إن القانون الجديد قد شدد من عقوبة التزوير في الانتخابات.. فبعد أن كانت غرامة لفظ.. أصبح القانون يعاقب مقترليها بالسجن والإقامة..

أما مسألة إشراف القضاء على المعركة الانتخابية فهو موجود ومحقق من خلال هيئة رجال القضاء على اللجان وحساب الأصوات وأعضاء اللجنة.. أما عملية إدلاء الناخبين بأصواتهم

في آلاف اللجان الصغيرة المنتشرة في الأحياء والقرى فلا تحتاج إلى وجود قضاة في كل نواحيه وكلاء المرشحين ونوابهم الذين يرأسون تلك العملية..

لذلك.. فالمشروع السياسي يتسائل عن سبب الإعلان عن مقاطعة أحزاب المعارضة للمعركة الانتخابية هل لأنها لم تجد بين قياداتها وقاداتها من ترشحهم وتضمن فوزهم على الأشخاص الذين سيجتهد الحزب الوطني... أم أن ذلك الإعلان ما هو إلا محاولة سياسية...!!  
التي لن تكون مجدية.

**نبيل إياطة**





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ألطنت بعض أحزاب المعارضة الامتناع عن  
خوض الانتخابات البرلمانية القادمة ..  
والسؤال : ما موقف نواب المعارضة وخاصة

الانتخابات القادمة ؟  
أحزابهم أم أن هناك من سيخوض المعركة الديمقراطية ؟ هل س يلتزم هؤلاء بموقف هؤلاء الذين ساهموا الى حد كبير في اثراء حياتنا



أفيد عدم المقاطعة.. لكنى ملتزم بقرار الغرب

● احمد مجاهد : ضمايات الانتفاخات تيمون بعدى ار تيا جينا بالجمهير

● ۱۰۰۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

三十一





يقول أحمد مجاهد زعيم الجبهة المنقذ من حزب العمل : ان الموقف سوف يتغير بعد غد نظرا لان هناك اجتماعات لجنة عليا للحزب .. عقيلة ليس من جدول أعمال المشاركة او عدمه ولكن الظروف المستجدة سوف تقرر الموضوع على الاجتماع ذلك لاننا قد اتخذنا سلفا قرارا بالمشاركة في الانتخابات على أي وجه من الوجوه . ان ان معنا من تنقل الانتخابات ليس الوصول الى المجلس ونحسب اننا الوصول الى المجلس وتأكيد الارتباط وتوسيع مساحة الحزب الجماهيرية .

ويضيف أحمد مجاهد قائلا : لا كانت هناك ضمانات مطلوبة فربما انها تتقرر بعدى وقتا بعدى ارتباطنا مع المجتمع ذلك ان الذي يصنع لقوة هي الجماهير وليست القيادات . ويقول يسى مبراج الدين : معال المعارضة في مجلس الشعب السابق وضوح حزب الوند : بداية اننا ملتزم بقرار الحزب رغم اننى في الجبهة العليا الحزب ليست مع مقاطعة الانتخابات والمشاركة في الجبهة الانتخابية لعدم أسباب ارباها ان الأحزاب السياسية مهيمنة الاولى بالمشاركة بغض النظر من عدم ما تحصل عليه من مقاعد سواء كانت كثيرة او قليلة وسواء كانت هناك ضمانات كافية او غير كافية المهم الشغل في الانتخابات والمشاركة في بناء الحزب في المسرح السياسي واتساع اخرى كثيرة حقيقة نرى ان وجهة النظر الاخرى جديدة بان تكون ونفهم اعتبار لان الموضوع له وجهان وكل راي له حجة ففي تصور ان حزب بدون نواب في مجلس الشعب كجيش في الصحراء بدون مظلة والصحيح اننى نقول بمقاطعة الانتخابات تتركز في قولها بان يوجد المعارضة ذات الثقل في مجلس الشعب تتكلم لواجهة الديمقراطية ونحن نريد

ان ندم النظام من هذا الميزة كنوع من التمردية ولا توجد معارضة حقيقية داخل المجلس والامر لثلاثي ان الضمانات الموسومة لا تكون الاختتان خمسة ان قانون الانتخابات تم بدون أخذ راي المعارضة فيه وكلها تتسم بالهات .

ويقول علوى حافظ : اننى اعتبر الكناز السياسي اليوم تسيطر عليه أزمة الخواص الذى لا يلزم الا الله ويده يادها . ويصرح اننى اتخذت موقفا دائما وبصفا من هذه المشكلة وبحثت ١٥ ألف جادى من ارتباطها الى جهة القضاء الى الصميم الوطني في مصر اصبح ملزما بان تكون كل القوى

الوطنية في جبهة واحدة خلف هذا الموقف الشجاع وجاءت الحركة الانتخابية والتمز رئيس الدولة باتمام الحركة الانتخابية بغض الظروف العامة

لتنى تشغل مصر وهذا تأكيد باننا نمارس الديمقراطية مهما كانت الظروف لان غياب الديمقراطية هو سبب الكوارث كلها وهنا يصبح المصري ان أي موقع يجب ان يؤدي واجبا وعلينا في هذه الانتخابات سواء بتزجيج نفسه او بتأخير انواب الصالحين تحت قبة البرلمان وهذه هي المهمة الاساسية للحزب السياسية مهما كانت اتجاهاتها ومقائدها وقيادتها فلتجبهة الوطنية في الحركة

الانتخابية أصبحت ضرورة قومية لسلامة مصر وقضيت شعبها . وبذلك فاننا اعتبرت لقرار الذي اتخذته احزاب المعارضة بالمقاطعة طعنة للديمقراطية في وقت غير مناسب . حقيقة ان هناك طيات وكثنا نسر على الطريق وان تستكمل الصورة في يوم واحد ولكنها تستكمل من خلال المعارضة الجادة ونجربى الشخصية فاننا اطول النواب عمر تحت قبة البرلمان فلما نائب منذ ١٩٦٠ عندما كنت أصغر النواب منا اكدت ان التجربة ان المعارضة تحت القبة تشغل تماما عن أي نشاط سياسي خارج القبة فهي الخط والاختيار والتكلم من سلامة الاداء الوطني لان النائب عندما يتكلم في البرلمان معارضا او مؤيدا يمس ان انظار العالم كلها تتابعه فالتزم بالصدق والامانة او يحكم على نفسه بالاعدام وبذلك يوجد بيان يمثل كل التيارات السياسية لكي يتواثروا ويتراضوا من أجل القضية الوطنية اصبح هو الرب الوطني لاي مواطن ولذلك فالانتخابات القادمة هي معركة جادة .

ان قرارهم قرار ارتجال وليس قرار حكما دونيا . ويقول استشاري لمؤن الوشيعي : لو صرحنا عننا من لا يتكلم لكل كبير او صليح ملتزم . ان قرارنا الاتحادي المقاطعة وقرارنا الوطني لم يصدر بعد ونحن في انتظار باقي الاحزاب . ولو انه اصبح واضحا الآن بعد موقف حزب الوند والعمل واننى تعتبر القوى الرئيسية للمعارضة مع احترامنا للتمتع والاحرار واتجاه الغالب هو المقاطعة والبيوم شوق نعان القرار النهائي . ويقول عادل والى :

سوف أخوض الحركة من خلال الحزب الاشتراكي المصري تحت التأسيس وسوف نخوضها في ١٠٠ دائرة في ١٥ مقاطعة ونحن نعتبر المقاطعة صلا سليا والامسا من الاحزاب لتنى تجمع عن المشاركة وهذا دليل ضعف وعدم تواجد في

مصرع السياسي لانهم بذلك يهدرون لكر القمص التي تتاح للحزب حتى تتحرك وتلتزم بقواعدها وسوف يشهد الرأى العام المصري انتخابات لمرشحين على مستوى ممتاز للحزب . ويقول د . نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوند : ان قرار حزب الوند بمقاطعة الانتخابات باجماع لا عودة فيه وليس للفصل هو نظام الانتخابات فربما لم تلتزم وانما هناك ضمانات لاجراء انتخابات نظيفة طالبت بها المعارضة ووادى ميقات التعريس والانتخابات والاحزاب وادى القضاة ولم يتحقق منها أي شيء

**التجمع ما زال يبحث**  
اما حزب التجمع فسيجد النفر في قرار المقاطعة مرة اخرى صباح اليوم ويقول خالد محيي الدين ورئيس حزب التجمع : لا يمكن ان اصبر برأى الا بعد اجتماع الامانة العامة اليوم ولا يجوز خيرا ان اقول رايي الشخصي وان كنا نتمردنا على وجهه نظر المعارضة بالمقاطعة للحزب سيجد موقفه اليوم .

ويقول المهندس ابراهيم شكرى ان اللجنة العليا للحزب اجتمعت بعد ظهر امس ه الجمعة . لبحث الموقف الذي سبق ان اتخذته بمقاطعة الانتخابات في الاسابيع الماضية !! وسألونا مساء اليوم عن مظهر الاحزاب .

وقال : لقد قربنا ان حزب العمل للمقاطعة واجتمعتا بمثل مصفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار يوم الاثنين الماضي واكتشفنا ان بعض الاحزاب للمعارضة ستكمل الانتخابات كحزب الاحرار والتجمع فالتفتا على اعادة البعث مرة اخرى ولكن النتيجة النهائية ستحدد مساء اليوم .

وستعلن نتيجة صباح غد . ويقول المهندس سامي مبارك (حزب مصر الفتاة) : ان حزب الاشتراكي رئيسا بصفة مؤقتة وسامحوس الانتخابات بادئة مصر الجديدة وحتى الان لدينا ٩ مرشحين في كل من دوائر القرايين والمعمورة والملة الكبرى ول القاهرة بدوائر مصر القديمة والتمزة بطهران ومعدناق القيا . وارى ان مقاطعة الانتخابات خطأ كبير .

وتتساءل : لماذا لم تقاطع المعارضة الانتخابات المناهضة في ظل الخواص لم تكن ترى دستوريها ؟ ولماذا ضلحت الانتخابات المزورة من وجهة نظرها اكثر من مرة ؟ ان المقاطعة لن تجدى وموقف سلبى للغاية لرجو ان نسير فيه قيادات المعارضة انظر مرة اخرى .





المصدر: أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ ١٩٩٠

## فكرة!

نخطيء إذا أخذنا قرار الأحزاب بمقاطعة الانتخابات مجلس الشعب بلا مبالاة، فلساسة أفضل من أن نقبلها بالاستخفاف، فلغرض أننا نسعى ديموقراطيا إلى الأمام.. وهذا الحدث يعيد الديموقراطية إلى الوجود، ويقبينا إلى أمام الحزب الواحد والرأي الواحد.. الذي أوصلتنا إلى الخراب.

ولهذا اتج على الحزب الوطني أن يعيد النظر في موقفه العتد الذي اتخذه من الانتخابات. ولقد أصر قبل ذلك على الخطا عندما تسبب بانتخابات القلمة ورفض النزول على أحكام القضاء وكان من نتيجة ذلك أن سقطت البلاد في نال برهان غير شرعي عدة سنوات.

واجب الحزب الوطني اليوم أن يحصل أن يتصل بالمعارضة ولا يتصاهلها، وصحيح أن المعارضة ضعيفة ولكن الحزب الوطني اضعف من أحزاب المعارضة أن لم يكن مقلها ولا يمكن تطويره بالإساليب التقليدية ولا بالديمقورات البيروقراطية، بل سيقوى الحزب الوطني إذا بحث بروح مخلصه شكوى المعارضة، وإذا حاول أن يلتقي بها في نصف الطريق.

نحن نستفكر الرأي الصحفي الذي طلب بأن تشرف الأمم المتحدة على الانتخابات ولكننا نؤيد الرأي الذي يتدق بأن تشرف القضاء على الانتخابات. ونؤيد ذلك كل المطالب التي تتحدى بتخالف الإجراءات لتكون الانتخابات القلمة حرة نزيهة بعيدة عن التزيف والتزوير. فلا قلادة من مجلس مشنوع بالتزوير والتزيف.

ولقد أخطأت الحكومة عندما ألفت لجنة سرية لوضع قانون الانتخاب الجديد وعندما كتبت قرارات اللجنة ومداولها سرية. كان الحكومة كتبت لتتار لا يتكلم جريمة لا لوضع قانون انتخابات يهم الشعب كله.

وأخطأت الحكومة عندما عيكت الدوائر الانتخابية سرا، وأطلعت عليه اتصالها وحدهم. كأنهم هم المصريون. وحدهم. أما الأحزاب الأخرى فهي خواجات أو رهيا لدول اجنبية.

وأخطأت الحكومة قلقتا عندما رفضت أن تسلم بالأحزاب المعارضة كيان المعارضين من المنبذين الذين لا قيمة لأراهم ولا قلادة من إلقاء بهم. وإذا لم تكن الحكومة لا تعرف ماذا تفعل الحكومات الديموقراطية لتقتال الرئيس بوش كيف يحتج باستمرار مع خصومه من أعضاء الكونجرس من الحزب الديموقراطي المعارض.

لنا تمنى أن تراجع الحكومة نفسها ولا تهازل بقراي الأخر. أن كل مصري له حق أن يبدى رأيه وإن أن تسع الحكومة رأيه.

مصطفى أمين





# ثمان: رأسمالي .. اشتراكي

## كلشنگان ! محمود السعدني

إن يختار ثواب من بين اعظم  
 الراسخين سمعة وسلوكا وشعبية من  
 الناس .. وإذا كان حزبا اشتراكيا ..  
 فيها ألف مرجح .. وبألف فلا .. ولكن  
 عليه بعد ذلك أن يقدم الى الجماهير  
 بأقرب الاشتراكيين وأيسر بأسلوبهم ..  
 وإذا كان حزبا من نوع (كلشنگان ..)  
 فيسجد من بين صفوف البني ادمين  
 الكلشنگان من يصلح للتوزيع ومن  
 يصلح للبيان عن الأفع .. وفي نصيحة  
 صاحب ومصابح مصلحة في استمرار  
 عصر حشمت مبارك ولزمهارة .. بأقربهم  
 من اتنى لست عضوا في الحزب  
 الوطني ولا أربى في ذلك .. كما اتنى  
 لست عضوا في الحكومة وأحمد الله  
 على ذلك .. ولكنني موافق أشهد اتنى  
 مستفيد من الجور الديمقراطي السائد  
 في مصر هذه الأيام .. لا زيار فجر  
 يطارقنا بأني لست جلع الليل ..  
 ولا ميكروفونات تنبئ لي بأهواء الحمار  
 تتدلى على أسمي كما سافرت إلى  
 الخارج .. واليدى له يعلم أن معظم  
 المشتغلين بالسياسة في مصر يتشبهون  
 بنفس الجور .. وأرجو أن يشمل  
 الاستماع للجميع .. لأن اليدى له ضد  
 منع أي معارضة من الصغار .. بل إن  
 المنع يحبطه حتما ليس له في الشارع  
 المصري .. ويوصلني وثنا لا يستغنى  
 ويصبح عليه تشريفا ليس من خلفه ..

### فعل الهريقي

إن هذه الانتخابات هي فرصة  
 العمر للحزب الوطني لكي يقدم وجهه  
 جديدة وبصورة لدى الجماهير .. وقد  
 مات الصانع الجوهري التي اختارت  
 العمل الثنائي .. منذ يوم التحرير  
 مبرها بالاتحاد القومي والاتحاد  
 الاشتراكي وحزب مصر ثم الحزب  
 الوطني شيئا وبجانب .. ولا شك أن  
 صاحب البرامب والرافف .. بأذلك  
 اتساع أحيانا .. لماذا هذه الهبات  
 التي تهبط علينا في فترات الحزب  
 الوطني ؟ وما البداوي لها ؟  
 وما الفريش من وجهها ؟ حيث صار  
 العمل الثنائي للصيا لها مجرد رقة  
 وسبوعية وأكل عيش .. وأحسن من  
 السرة والتعليق وكافة شيء وخشب  
 الرصن ..  
 منذ فترة وفي صلاة عيد الفطر ..  
 كنت اجلس بجوار أمين الحزب الوطني  
 بإحدى المقاطعات .. وفي رجل طوي  
 وباضل .. وكنا في انتظار وصول السيد  
 الحافظ .. ولا داعي لأذكر اسم

سؤالا أكثر طيبة من الثالث نفسه ..  
 قال الثالث: تريد أن تعرف ما هو  
 الاحتياطي (الضموم) الذي يضم  
 استمررتنا في حرب قد تستمر خمس  
 سنوات كما جاء في بيان الحكومة ؟  
 وبالف مضمون الحكومة العراقية يجيب  
 هل السؤال فاعل: الضموم يسأل عن  
 الاحتياطي للضموم .. ويريد أن  
 يضمن العمل الاحتياطي للضموم ..  
 ونحن نرى على الضموم وتقول: ليس  
 لدينا احتياطي للضموم ولا نذكر في  
 وجود احتياطي للضموم .. ولا نجد أي  
 فائدة في وجود احتياطي للضموم .. لأن  
 عدم وجود احتياطي للضموم .. لأن  
 الاحتياطي للضموم الذي نذكره هو  
 الضموم العراقي .. فهل يكفي الضموم  
 وجود هذا الاحتياطي للضموم .. لم  
 أن يبين .. أن يضمن على وجود  
 احتياطي للضموم غير الشعب العراقي  
 البطل .. وسكنت الثالث للضموم علم  
 بخلق بكلمة واحدة .. ول نفس الليلة  
 كان الثالث للضموم قد أصبح الثالث  
 الرجوع .. لأن لدا لم يساعدنا منذ أن  
 التي يتسائله الهري .. من الاحتياطي  
 للضموم ..  
 ولكن الأهم من مصر تختلف .. ففي  
 مصر ثواب .. وفي مصر ممارسة .. وفي  
 مصر مصلحة حرة .. وبينها الحفاظ  
 على الجور كديمقراطي في مصر .. مع  
 توسيع رقعة يمد أطرافه .. لكي تصبح  
 لدينا ديموقراطية شاملة نلهم بها  
 الأمم يوم القيمة .. وإن كنا للحق  
 والبرهان موضع حسد بعض الشعوب  
 العربية .. لانتا نجني حياة ديموقراطية

### صاحب مصلحة

وإذا كان الحزب الوطني هو زعيم  
 الأغلبية كما يقول .. فلماذا لم يفتح  
 على الحزب الوطني تحديد موقفه  
 أولا .. إذا كان حزبا ورسماليا ..  
 ليا أملا وسهلا .. وعلى في هذه الحالة

مصر ليست مجرد قطر من القطر  
 العرب .. وبايست كيانا جغرافيا ..  
 يجمعها البحر الأبيض من الشمال ..  
 والبحر الأحمر من الشرق .. ولكنها  
 نموذج وندوة وند .. أو هكذا ينبغي  
 أن تكون .. وأحسن المطر فإن أغلب  
 حكومات مصر كانت تترك ليدى الدور  
 المصري في الخلطة .. كمركز إشعاع  
 للندوة والمعارضة والتدوير .. ليس في  
 الخلطة العربية محسوب .. ولكن في  
 ضموم الشرق .. ضميم أن هذا الدور  
 غاب عن بعض الحكومات التي تولت  
 أمر مصر .. ولكن هذا الأمر حدث لفترة  
 صنعتية وبصفة مؤقتة .. وكان لابد من  
 حدوثه كاستثناء وليست القاعدة .. من  
 هنا يجب أن نذكر بالشعر حكومة مصر  
 لاسرائيل على إجراء انتخابات مجلس  
 الشعب في موعدها المستوي .. بالرغم  
 من الأوضاع الشديدة والأوضاع  
 للتلطاة التي تعرب للخلطة بشدة ..  
 وكان تهوي بها إلى القاع .. وكان لابد  
 لمعوية مصر أن تتسكع بأجراء  
 الانتخابات في موعدها .. بإعتبار أن  
 مصر هي الواحة الوحيدة في صحراء  
 العرب المحررة .. وفي مصر قضاء .. وفي  
 مصر قانون .. وفي مصر حدود لتصل  
 بين .. السلطات .. وإن كان قانون  
 الطوارئ .. يعيق تروياها الناصح ..  
 إلا أنه لحسن الحظ لم يستفد حتى  
 الآن إلا قسدا الأرهاب .. وفي مكانه  
 المخدرات .. ويصبح من الأفضل لو  
 تخليصنا من هذا القانون .. وفسدنا  
 قانونا لمجاهرة الأرهاب .. وإن كانت  
 يربطها بجلافة قدرفا قد فطحت في  
 القضاء على الإرهاب ولديها مثل هذا  
 القانون لإجراء الانتخابات في موعدها  
 كان ضروريا .. لكي تبقى مصر مستمرة  
 وأمة الديموقراطية والعربية .. ضميم  
 يوجد في أنحاء متفرقة من العالم  
 العربي مجالس وطنية ومجالس ثنائية  
 ومجالس للشورى .. ولكن أغلبها مجرد  
 دجلة .. ونسبي وكراس .. ولا شيء يعد  
 ذلك على الإطلاق .. أشكر في بداية  
 الحزب العراقي البعثي .. وبعد أعلن  
 الصبح على إيران .. عرضت الحكومة  
 العراقية المشكلة على المجلس الوطني ..  
 وبعد أن ألفت الحكومة بيانها .. طلبت  
 من الثواب الذين لديهم استفسارات  
 أو أسئلة أن يقدموا بها مشكوكين ..  
 وقام نائب طيب لا أذكر اسمه .. وسأل







الانتماء، لأن الهدف ليس التشجيع، ولكن الهدف هو غرب الأبطال لهم وتذكرون. فجاءت توقفت أمام المسجد سيارة مرسيدس خضراء ونزل منها رجل وامرأة أفريقيين، بلب رأسه وشال يرفش على قدان، ويرتدي جلابيا صنعتها مصرى ونصف مغربي، ويسعد له يده بعضا تكفي لانتاج أى عدد من المبارزين لسياسة السيد إيه. وقدموه للميد لله على أنه مرشح الحزب الوطني في دائرة كذا، وجلس الرجل سامعا وحقق في لاشء. ثم عرف أنه تاجر فواكه وأنه من أبناء الدوحة الجديدة التي ظهرت فجأة وأثرت فجأة، واندمجت إلى القائمة والآن سابق أنذار أو تحذير، وبما أن الرجل الفاضل: هل هناك أحد مرشح

في الدائرة من خارج الحزب الوطني؟ فاجاب الرجل على الفور: كل الناس يخبون والمجد لله. وبعد أسأل السيد المرشح: هل هناك أحد من المرشحين يفتخر لقب آخر غير الحزب الوطني؟ فقال الرجل الفاضل باطلتان شديد: أنا أصلا ما أعرف أحزاب ولا أحزاب الأحزاب، أنا رايل في حال. وبعد أسأل الرجل الفاضل من أنت مرشح من الحزب الوطني؟ فاجاب الرجل الفاضل: الحمد لله. أنا مرشح من أولياء الله المسلمين. ثم صرخ فجأة صرخة صغرى: عدد.

ثم راح يهبط يصوته على السلم الواسعي من القمة إلى السطح. عدد... عدد... عدد... ثم ضرب يده في جيبه وأخرج نوعا من القشام المتشتر في ريف مصر وأولاه للبعد له. فلما اعتدلت، رفض اعتدلى بشدة، وقال بلهجة جاسية: ويسعد معاك دي نعمة، ما حدش يعرفها، ثم صاح صرخة أزجعت الحاضرين: شالله يا أم العوراء، وأيضت يدي على القبة، وبما أن الحزب

الوطني الجالس إلى جوارى: من الذي جاء بهذا الشيء، ليكن معك للامة؟ واجاب امين الحزب الوطني: لا أعرف شيء. وأخيرا جاء الحافظ وأنبأ صلاة العيد، ثم جئنا نستمتع إلى كلمة من الحافظ، وإذا بالرجل الفاضل ينفذ في نوم عميق... ومبات الحافظة نفس السؤال: من الذي دفع بهذا الشيء إلى هذا الموقف الصعب؟ وكانت أجابة الحافظة في نفسها أجابة امين الحزب الوطني: لا أعرف عنه أى شيء ولم أراه من قبل، والفتت نظره رفاة على الرجل الفاضل، الفاضل على النكة بيواري حتى تلك اللحظة وتساوت بيني وبين نفسي: ما هي الجاملة إلى هذا النموذج؟ ولماذا الإصرار على مثل هذا الشخص؟

وكيف يصل إلى هذا الموضع؟ نعم ماذا وإذا جازحة قلبى بإزارته على رأى محمود شكري رحمه الله. والحلم، لا يزال السيد الفاضل إياه يتنعم بالحضرة حتى هذه اللحظة، بالرغم من كل ما جيب الضيق، والحق بهم. أما في الحقل، فليس لنا به شأن. على العموم، هذه فرصة العمر أمام الحزب الوطني، خصوصاً والاتفاقيات الدولية وباست بولائم. ويستطيع أن يفتخر الفضل من مصر وأحسن من في مصر؟ مرشحين من أصناف الواهب والمواقف، يثرون الحياة النباتية، ويعملون من مصر وأمة الحرية والديمقراطية وكما ينبغي لها أن تكون.

اللهم قد بلغت... اللهم فاستر.

### المنتخب... بجلاجل

أولا لجنة الخليج، ولولا الصلات المؤبد للوزير راح ضحيته الدكتور رفعت الحزب، لكثفت فضيحة منتخب مصر بجلاجل في أرجاء العالمين، فالفرق القوي الذي أخرج هولندا إلى بطولة كأس العالم، وحسب ثم الفريق الأيرلندي، واحتلت إنجلترا بافوز على بهدف... هذا الفريق نفسه داخ دولة بني أمام فريق البيئات الهولندي، وهو فريق ألقب بعينه من جرسونات القاهري ولكنهم أكثرنا أمام فريق مصر أنهم جرسونات صلاب أيضا، وأنهم مستعدون لتوسيل الكرة إلى الشبكة ست مرات في المباراة الواحدة، وبغزبة الفريق السنغالي وفريق البنغال أيضا. فالفرق الكيني أمثالا تنصيبها لفشة بعد اشتراكها في كأس العالم. واليمين الكيني يصعب كمالاوس بعد أن يلعب ضد رود جويليت وفان باستن ديكران، وإيرلندا وليكنر وفيلتون. الفشة تنصيب عربي وأبوسرع وكسيرة وسيد ربة ونجل الواحد منهم إذا نزل للعب يد ذاك يبدو كالفرقة الدابحة، هذا طبيعي أيها الزاوي ويحدث مثله في أمسين الماتكات، لما بالك بالماتكة المصرية

بالكرة، وهي محدثة نعمة، لم تدب إلى كأس العالم إلا مرة واحدة. وبعض يعتقد أنها الأخيرة، إذا استمر اعتناها على هذا المنصف من الكراتين النظام. ولكن للزلف حقا إن جميع المتتبعين للكرة، حيث شاعرة استلحتها، وفات تطبيق في الحم

الكاتبين الجوردي، مع أن الجوردي له مهمة واحدة ومعدة، وهي الوصول بنا إلى مسافة كأس العالم القادمة. هذه هي مهمة الجوردي وأيس له مهمة سواها. ونهزم أمام اليونان، يتفلسف أمام السودان، لا شيء يهم على رأى معنا إسمان عبدالقوس رحمه الله. لقد حدث نفس الشيء للفريق الإنجليزي على يد مدربه رويسون، عندما أنهزم في بطولة أوروبا أمام أولاندا ومن هولندا وصل إلى الاتحاد السوفياتي، خرج من مسابقة ميكا وفاد يفسر من، ذلك لم يشتموا الدرب ولم يظنوه بالسكاكين، ولم يطالبوا بسجته أو بنفيه، كما فعل بعض السادة خبراء الكرة في بلدنا. لقد كان للدرج رويسون مهمة واحدة لا غير، هي الوصول بالفريق الإنجليزي إلى كأس العالم، وقد ألقاها رويسون رغم خيبة عريضة في كأس أوروبا، ونجح في الوصول بالفريق إلى كأس العالم وسعد به إلى نور الأربعة، وشكره الانجليزية كذا لآه أدى المهمة بنجاح واستقال الرجل، ودفع إلى هولندا للدرج، لأنه لم يعد بقويوه. يعطى للفريق الإنجليزي أكثر مما أعطاه، هذه هي السالة أيها الناس السادة والناس على الرمية والناس المنصوب. كان يجب أن تتركا الجوردي فعل ما يشاء، لك وعدنا بالوصول إلى كأس العالم، وعلينا أن نمسح الفرصة كاملة وأن نصبر ونتنظر، فلذا وصل بنا إلى كأس العالم، وجب علينا أن نشكره ونكفله، أما إذا فعل من هذه الميعة فانتصير له للفتاح على الطريق... أما من جاتني، فالجيب موجود، ومنصوبى خاص، بارقة مودعات أرم الحجاز، أما قبل ذلك، فلم يكن من حق اتحاد الكرة أو اتحاد الشورى أن يضل على الاتحاد ولكن الذي حدث أنه تدخل وأطاح بالجوردي لكي يتفرح كل فلان من اتحاد قلب من القلب، أما السالة فكل من القلب إلى مع الكرة وبكبة اليونان ليست جديدة في الكرة المصرية، فحين نهم ريال مدريد ويهزمنا كفى العلة الجديدة، أما الكرة المصرية منذ عصر معنا مختار التلح والى عصر ابننا مختار مختار. وباتوا إتصال الكرة ابتكهم جوردي، لم حق لكنا والفصل مدرب وبني عرفت مصر تصدقني... أن تكفل أسيكم بركة كأس العالم مرة أخرى... لا أ للنام



## المعارضة ومقاطعة الانتخابات مقاب... للمواطن... أم للديمقراطية..؟

### بقلم: محفوظ الأنصاري

اتخذ حزب الوفد قراره بمقاطعة الانتخابات البرلمانية التي تنبئ البلاد لغرضها .  
أغلب الظن أن البعض من أحزاب المعارضة الأخرى قد اتخذ نفس القرار .. لكن نون إعلان بعد ..  
وهاهم جميعاً - أحزاب المعارضة - يستعدون ، لأجتماع مشترك « هذا الأحد » ، يناقشون فيه ، « موقفاً موحداً » تجاه الانتخابات ، هو في أغلب الظن ، بالمقاطعة ، وليس بالمشاركة ..  
والشراء المؤكد ، أن عملية الانتخابات ، خاصة الانتخابات التتابعية ، وفي كل الديمقراطيات ، هي أكثر الممارسات الديمقراطية تأثراً وخضوعاً « للعبة » ، المناورات ، والتكتيكات السياسية والحزبية ..

وأصبحت « المناورة الانتخابية » ، وتكتيكها ، علامة وسمه « للموسم الانتخابي » ، بل وحفا مشروها ، طلقاً يتحرك في إطار المقول .. وبشرط « ألا يدوس » لجوهر القضية وأصلها « على طرف » ..

والقضية والجوهر والأصل هنا .. والذي نعنيه .. هو « الديمقراطية » .. نفسها ..

وإذا كانت الديمقراطية هي الرأى والرأى الآخر ..

إذا كانت الديمقراطية طرفين « اقلية ومعارضة » ..

وإذا كانت هي حق الاختيار الحر ، بين هذا أو ذلك ..

وهي الحق في حرية القول والتعبير ..

إذا كانت الديمقراطية ، هي كل هذا وغيره كثير ..

وهي بهذا ، وبغيره ، « معادلة أكثر من طرف » .. « وليست أبداً » ..

« معادلة طرف واحد » ..

لكنها وبالذات الشراء ونقضه ..

إذا سلمنا بذلك .. واقتضنا « بمعادلة الديمقراطية » .. كما طرحناها في شكلها المبسط ..

● فهي يجوز .. ويجوز الديمقراطية البحث .. أن ينسحب ،





طرف، أو أطراف بعضهم توصيف واحد هو المعارضة، ويترافق  
 المصلحة لطرف واحد، حتى وإن كان صاحب الأغلبية... ؟  
 • وهل حق «الاعتبار الحر...»، الذي تكلمه، وتقسيم عليه  
 الديمقراطية، في حق الأحزاب لهذا الغرض، أو للقضية  
 هل هذا الحق، يصبح هذا وفي الانتخابات للثانية... «مشاركة... أم  
 مقاطعة...» ؟  
 هل إذا، كان جوابنا نعم، «المشاركة أو المقاطعة...» تتدخل في  
 حق الاعتراض الحر...  
 فلا قلنا هذا... هل يكون قرارنا وخيارنا في هذه الحالة، إصلاح  
 للديموقراطية، واعتزاما لجمهورها صاحبة القرار والفصل... ؟ أم  
 نكتسب تلميذا، ونشككنا، وعدم ثقة في التلمذين... ؟  
 إني أطرح هذه الأسئلة، وأقدم بعض المبادئ الأساسية  
 للديموقراطية... ليس بهدف إثارة هذا الطرف - المعارضة -  
 المقاطع، أو من هو بصدد المقاطعة...  
 أو بهدف الدفاع عن ذلك الطرف - الأغلبية... التي ستركب لها السامحة  
 «ليطعن رجالها عظام، بعضهم البعض...»، في معركة «مصلحة...» لا  
 طمع لها ولا لون... وإلى نظام الانتخاب الفردي، الذي تتراجع فيه سلطة  
 الأحزاب وديمقنتها على كوكبها... فكيف ما تكثر مناورات وتمرد الموالجين  
 أصحاب القدرة والعزوة...  
 ما فصلته مناقشة هائلة عاتلة حول...  
 قضية... هي قضية الديمقراطية فكرا وممارسة، بمقتضاها  
 ومجرباتها...  
 حول الحق المطلق، والحق للمقيد، بشرورات العمل والمصلحة،  
 ويمتطلبات حيوية لهذه ومبادئه من أي مجلس...  
 ما فصلته كذلك مناقشة للمرحلة التي تمر بها مصر، أو تتطلع  
 إليها بعزم وقوة...  
 وأنا حرص هنا على التمييز، بين «فروض المرحلة...»  
 وبين «نواحي أو» متطلبات طرف...  
 مناقشة حول سلامة، فكرة، وغير فكرة في نفس الوقت بين  
 القوانين السياسية التي يتكون منها المجتمع، وتشكل أحزاب،  
 ومؤسساته...  
 • • • • •  
 بكل الهدوء، وبكل الموضوعية نقول، إن المعارضة السياسية، على  
 الساحة المصرية، خاصة من جانب الأحزاب، ممارسة هزيلة، يستوى في  
 تلك ممارسة... رجال وأعضاء حزب الأغلبية، تبع ممارسة أحزاب  
 المعارضة...  
 وسبب إخفاق «الحساسة...» والكتلة، في شمسبب الإثام،  
 «وخراب...» المعارضة، نجد أن أحزاب المعارضة جميعا يجمعها موقف،  
 واحد، وكذا واحد هو...  
 وتقر لها موقف الماسد للحزب القوي بسبب عضوية الرئيس مبارك  
 ورئاسته لهذا الحزب...  
 أما الهدف والمطلب الذي يصل إلى حد ممارسة الإجحاف والضغط، فهو  
 أن يضمن مبارك تكليف، عن الحزب الوطني ورئاسته، ويبنى لقطارنا لكل  
 المصريين...  
 ورغم ما تمسكه هذه الدعوة من «وجاهة ظاهرية...» وموضوعية  
 شكلية...  
 إلا أنها غير كافية، ولا منطقية...  
 فلنرايس الذي لا يملك قاعدة شعبية سياسية، «ينظمها حزب...» أو  
 تجمع سياسي... رايس من «الهوة...»





المصدر : الجزيرة ورقية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ ك ٢٠١١

رئيس بلاديور . خاصة وأن علمنا الثالث بالتحديد . أخذ يودع وإلى غير رجعة « زمان التطويض الألهي المقدس .. » - زمان « الزمان » الماديين بملائهم إلى « صلب التاريخية » .. و زمان « المنسبين .. » الماديين بملائهم إلى « صلب الأثرالي » .. « وبيت النبوة .. » .. وأخذ هذا العلم .. أو يريده - يتجه نحو .. زحام من صلب الشعب ومن ظهوره ..

المهم من يردد مقولة « رئيس كل المصريين » .. يستشهدون بالرسالة . لكن الحقيقة حكن تلك تملأنا .. فلما كان توجد الرئاسة للحزب . ولده من ناحية الشكل بالنسبة للرؤساء القوميين . إلا أن الواقع اليوم لم يمتدح ويحتج العيش للأجتماع بين « رئيس الجمهورية » .. والمكلف بالفرقة حزبه .. يكاد يكون بوقاً .. حكومته ورئيسها واضعاًها من الحزبية . وكان حزبه . ورجال قصره المقربين من الحزب رجال الإعلام - الرسمي . خاصة الإذاعة والتلفزيون من الحزب .. أو المتعاملين معه .. ربما تكون له بعداً قليلاً عن السؤال .. إلا أن الحقائق تظل ثابتة :

« صلب الممارسة الحزبية في الشارع ومن الجميع » .. نقل رئيس الجمهورية . ومبارك بالتحديد . في ترجيح كلمة الحزب الذي يلتصق إليه . ارتفاع صوت بعض القوى السياسية . بين الواقع والبيت ويركز تناقضاً كبيراً . وفجوة عريضة بين طموح الصوت . من جانب وبين حجم القوة والتأثير السياسي على الأرض من جانب آخر . الحقيقة الأخرى مترتبة على سلفيتها وهي أن بعض الأحزاب لممارضة وربما جميعها . تفضل أن تبقى خارج . الانتماء للعمل حتى لا يتكشف الحجم الحقيقي لها فوق الساحة ..

.....  
لكن المسألة الخطر وأهم من كل الحقائق وكل . الحاصلات .. سواء كانت صياغات « الجماعات المتفتدة » أو حزب الأغلبية . أو صياغات أحزاب المعارضة . فقد استعملت مصر . بشكل عام . « البنية الأساسية » . السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنتاجية والبشرية كذلك استعملت . مصر مبارك « هذا البناء » صرفت عليه وأصبحت عليه وصورت عليه . وباتت  
بقيت بعد هذا البناء الكبير والضمخم خطوات أو لمسات أخيرة . بها يصلح البناء . وأخذ رونقه . ويستحق أن نزهو به ونفخر . وببناها ونقل « زماناً » .. ونقل رأينا على السلم . لا تستطيع أن تهمله ونقول لم نعلم شيئاً . ولا أن نلتمسه . ونقول هذا التجازاً

عملية « التنظير » . أو الرقوش . أو البيضاء . أصبحت هي معيار ومقاس للتقدم . لاها تنكس « المهارات » وتنكس الدقة . وتنكس النواحي . وتنكس تقويم المجتمع بقواعد الحجة السياسية والعلمانية . لجهود ونتائج عمله وفكره . تنكس حرمنا وأجمعنا . وحملية وإقتنا في مضر نعير هذه المرحلة الفتيحة التي سنتقنا أو لننتقل بها إلى العصر الجديد . والمؤكد أن الديموقراطية . أحد أهم مكونات هذه البنية الأساسية التي قدم بناؤها بالفعل . واحد أهم عناصر المرحلة التي نعيشها . والانتخابات التشريعية . بكل المعايير والمقاييس الديموقراطية هي ذروة من ذرى الممارسة







المصدر: الجزيرة وسيلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ س ١٩٩٠

من هنا نقول: إن المرحلة الحالية من حياة مصر وعلى تفصيلا  
بناء الديمقراطية تتطلب

التركيز وأنها من جميع القوى السياسية بالروح الديمقراطية  
المستهدفة التي تارض أن يكون التمثيل البرلماني تمثيلا تعديلا  
يضمن تعديلا حزبية قائمة وممارسة بالفعل منذ تولي مبارك  
المصلاوية في ١٤ أكتوبر عام ١٩٨١

هذا لدينا بكوننا في ضرورة ابتعاد حزب الاغلبية عن محاولة  
السيطرة والاحتكار حتى بالتراضي والسماحة التي تتيح الفرصة  
للآخرين دون من أو تعال حفاظا على جوهر القضية التي تعمل لها  
ومن أجلها وهي إقامة حياة سياسية ديمقراطية كاملة  
كما يتطلب هذا ويفرض نزول الأحزاب الممارسة عن العمل المنطوق  
بالمقاطعة أو الانسحاب لأن ما يليه اليوم بالممارسات القطعية أو ما نههم  
بعدم المشاركة هو الذي سيترسخ في ضمير الناس ووجدانهم قناعة  
بالديمقراطية أو كرها بها

لقد سلمنا في بداية الحديث بحق المناورة والتكتيك في الانتخابات سلمنا  
بحرية الاختيار وحقه  
لكن بشرط ألا يكون يوس للتكتيك خلق القضية والهدف الحق روح  
الديمقراطية قبل أن نولد  
وبشرط ألا يستخدم الحق الديمقراطي في الاختيار محولا لهما ويقتل من  
احاطا هذا الحق وكله لنا وهو الديمقراطية  
أي ألا نمارس حقنا ديمقراطيا ضد الديمقراطية والخيار  
الديمقراطي نفسه

**محفوظة الأنصاري**





الأحرار

المصدر :

١٩٨١ - ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## والاستكمال

كما نحسب أن المعارضة نالت أقصى إمكاناتها بأن يعود نظام الانتخاب الفردي .. وهذا يعطي فرصة آية كفاءة .. سواء المعارضة أو المستقلون أن تكتسب وجودها في الانتخابات القادمة.

ولكن.. للأسف الشديد فإن المعارضة قهرت الهروب من المعركة بدلا من مواجهتها وعدم دخول الانتخابات بدلا من أن تدخل لتكتسب ذاتها.

وهذا القرار هو إساءة للمعارضة أكثر من أي شيء آخر .. فسلطتها الانتخابية أما أن يكون عن أنها والقة بأنهما أن تحصل على مقاعد تذكر وأنه ليس لديها الشخصيات السياسية والعلامة المقصدة للتلخيب التي يمكن على أساسها دخول

المعركة الانتخابية .. ربما أحسست المعارضة أنها خلال فترة مجلس الشعب الماضية أن تقدم شيئا تستطيع أن تستند إليه في المعركة الانتخابية القادمة .. وإن هذا قد صرف الجماهير عنها وهي لا تريد أن تكشف عن صورة حزبية تؤدي إلى الضرب أكثر منها إلى الطبع .. وعلى أية حال فإن هذا القرار قد بين أن المعارضة في مصر لا تجوز لها .. وإنما بناء على رغم كل ما يحدث من غشواء والفتل .. ولما لا أهم أن يحكم على

الانتخابات أي حكم غير مستند على تجربة .. فلا يمكن للانتخابات لم تجر بعد .. أن يوجه لها الاتهامات .. وكأننا لأنك في انفسنا وفي أقراننا .. على مواجهة الجماهير .. فلو أن الانتخابات قد حدثت فعلا ولتسبب فيها أي تلاعب فله في هذا

الاحطة فقط .. ويتم على الأمانة من الممكن أن يتم اتخاذ قرار بأي شيء .. ولكن اتخاذ قرار مسبق بشكل ثنائية ضعف بدلا من ثلاثة قوة ..

ولأن الانتخابات القادمة فيها ضمانات أكثر من أي انتخابات مضت .. النظام الفردي نفسه يفرض الضمانات .. لأن المرشحين يكون لهم مندوبيون في لججان التصويت .. ولأن أي تلاعب في هذا المجال .. تلاعب ضيق ويمكن كشفه ..

وأنني أتمنى أن تراجع المعارضة في مصر موقفها .. وخصوصا أننا نمر بطرف غير عادية .. نحتاج فيها أكثر ما نحتاج لوقف رجل واحد .. فلا تلعب الخلافات الوهمية .. ولا تحاول التشكيك في كل شيء ..

والمعارضة أن تكسب من هذا القرار .. بل على العكس هي ستخسر .. تخسر شعبيتها أولا .. لأنها هربت من المعركة في الوقت الذي كان يجب أن تؤدي دورها فيه .. مهما كانت الظروف .. وستخسر ثقتها لأنها لن يكون لها ممثلون في مجلس الشعب فتبتعد عن الحياة السياسية .. ويقتصر نشاطها على المهاترات الكلامية .. التي لا تفعل شيئا ..

أحمد زين





## ليس هذا وقت الخصام

بالمعنى الصحيح بغير مؤاء أن الأحزاب المتعارضة في مصر تعززم مقاطعة الانتخابات العامة لمجلس الشعب . وقد يكون لهذه الأحزاب أو لبعضها رأي في كيفية إجراء انتخاب أعضاء مجلس الشعب وفي ضرورة الترافع للقضاء الشرافا كمالا على عملية الانتخاب ، لكن ما يجب أن نذكره جميعا أن مصر اليوم إنما تواجه مشكلة كبرى تتمثل فيما أصبحت عليه بعد احتلال العراق للكوييت وهي مشكلة ترتب عليها أن أصبح بعض قوتنا المسلحة متواجدة بالمملكة العربية السعودية متأهبة للتدافع عن هذا القطر الشقيق وللقيام بواجبها الذي تحمته ظروف لا يعلم أحد مداها ولا كثرتها .

وأوجه الدول الغربية إلى مساعدة شعوب هذه الدول قبل مساعدة دول العالم الثالث .

لكن من ذلك وأخطر من موقف مصر من أزمة الخليج وهو موقف لا يكفل أحد - ولا يجوز - على صوابه والقتال الشعب كله .

مؤيدا له ومناصر .

تقول إن موقف مصر قد حذا بحجرات

الأحزاب إلى مشاركة الأحزاب على أرض

مصر وهو التواء ليس بالأمر السهل بل يقتضي

منا جميعا أن نلق من هذا البلد مصر الذي

تتصب فيها مدافعون عن أمها متصرين

واستقرارها . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الأحزاب

للخمس على أرض مصر تلك هي الأصل أن

تكون لأحزاب ذلك برامج سياسية واقتصادية

وأحد لا يكاد أحد يسلط الخلاف بينها كما

أنها لأحزاب تضم أعضاء حقايدم مختلفة

ومواهم متباينة وأغلبهم لا أتجاه له ولا

مذهب .

إذا أضفنا على ما تواجه مصر طبيعة

الأحزاب للقسمة على أرضها نحن عليها

جميعا وفي هذه الظروف التي نمر بها مصر

والتي تقتضي أول ما تقتضي أن تتكاتف جميعا

للدفع كل خطر يهدد هذا الوطن والسعي نحو

التكاتف من قاتل أزمة الخليج على مصر في

تعاون لا في تلافى في وحدة لا في شقاق

لقد بات إزاما-طينا أن أردنا مصلحة هذا

الوطن أن نزيد الخصام وأن نحاول قدر ما

نستطيع أن تجري الانتخابات في جواسود

لؤلؤم نسمى فيه جميعا نحو الحيدة والنزاهة

ان الأصل أنه إذا خلقت دولة حرة

أعلنت فيها الأنظمة العربية وتسلطت فيها

الأنات الديمقراطية لكن مصر - وذلك

حقيقة - لم تلجأ شيء من ذلك .

### بكم . مطفي يمين

وايس بالامر السهل على مصر التي

تحتاج إلى كل مورد أن يظل خطا

الموسى بنسبة كبيرة نتيجة أزمة الخليج

وما صلحها من خطر تصدير البترول

كذلك إلى ما يجب أن نذكره أن موارد

مصر من المعونات الخارجية سوبل تتأثر أن

لم يكن قد تأثرت بالخطر نتيجة الوفاق الدولي

وخرج دول الكتلة الشرقية على الشيوعية

وأبصر بالامر السهل أن تشاركه قوتنا

للمصلحة في الدفاع عن المملكة العربية

السعودية وفي حرب أوشكت أن تحدث وأن

تجرى الأمور على أرض مصر في خصام

بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة .

وليس بالامر السهل أن يعيد المصريون

من الكوييت والعراق بهذه الأيديته الهائلة بعد

أن التخطت بهم ميل الشرق

وليس بالامر السهل أن نلقد مصر لتماما

وهي البلد الغدير السامي في نمو مورقها

من السباحة وهي موارد أيمت للقليلة إذا

أيمت بموارد مصر من كافة المصادر .





## كلمة حب

● انتخابات مجلس الشعب القادمة أساسية ومهمة وأصلية ومصيرية.. فقيامكم كله يشهد تطوراً خطيراً نحو الديمقراطية والحرية والانتخابات الحرة والنزاهة.. وأبش محظون أن تتخلف عن هذا التطور الخطير على مستوى العالم.. وأبش محظون أن يتأخر العالم بهذه الصورة ونحن ما زلنا نصر على بناء العمل على ما هو عليه.. وما زال الحزب القومي يبعث لنس الأسلوب الانتخابي الذي كان مصوناً به في كل الانتخابات السابقة !!

● وفي المجلس السابق كان هناك حوالي ١٠٠ عضواً معارضة.. ومثلت الحكومة ثلثي من هذا العدد أكثر من الثلث.. وأما هذا العدد من حرية الانتخابات.. فإن هذا العدد ملتح من الحكومة.. فلا كانت المعارضة مستأنسة للأحزاب من قبلها.. وأما استئناسها في المعارضة كان على الحكومة أن تنشط هذا العدد وأن تشاركه.. ومثلت هذه المحاولات لعضو أعضاء المعارضة الحزب القومسي أو فصلهم أو رفع الحصانة عنهم.. وكان ذلك معروف وأصبح تاريخاً.. ولا تريد أن يتكرر..

● وقد خرجت كادحة من الحكومة أثرت توزيع الكوادر مع المعارضة لتشكل بأسيبة كبيرة.. وأول أليات المعارضة هذه العملية فكان معنى ذلك أنها تشتت بالترتيب والفرق عليه وتشتت فيه.. ولكن العدد لم يكن كاملاً الباقي ثلثي هذه الأتاحة.. وكان أن الحزب القومي سيجعل كل الدوائر.. بمعنى أنه أن يترك فرصة لأحد.. ولكن يبقى السؤال هل هذه فرصة للمعارضة في ظل الظروف الراهنة ؟؟

● والأجابة.. على السؤال كطرح هذه أسئلة أخرى.. عليها مثلاً هل تعرف المعارضة أصلاً بوجود المعارضة وقوة المعارضة وضرورة المعارضة أم أن الحكومة ترى في المعارضة مجرد تذكير.. وهناك من الشواهد ما يؤكد أن الحكومة لا ترى في ضرورة المعارضة.. ولا تتعامل معها على أنها فكرة أو أنها وجود.. الحكومة تتعامل مع معارضة المعارضة على أنها مجرد مشغرات.. وتكتب كل ما تشاءه المعارضة حتى لو ثبت أنه صحيح بعد ذلك.. وأراض كل مطلب المعارضة على أساس أنها ليست مهمة.. وكل ما تقوم به المعارضة فهو وكلام فارغ.. وأعلام الحكومة لا يشر إلا ما يظن مع رأي

الحكومة.. ولا يروج إلا ما يوافقها الحكومة.. ولا يحاول الحزب القومي أن يتلقى مع المعارضة.. وأما كسر في الأجساد بالمعارضة فله بأمرها وبالحزب من الأحزاب !

● ومع ذلك فإن بعض أركان الحكومة يعترف علناً بأن المعارضة جزء من النظام.. ولكن عند التطبيق يطرد هذا البعض من كل التشكك التي تزل على رأس المعارضة.. وقد تكون المعارضة وقت في نظام أو خطياً.. ولكن تلك لا يعني أن نصب على رأسها كل هذه التشكك.. ويشكل كسر موضوعي.. وتتمهنا بالتفاهة.. ويعتبر أن أي محاولة لتفويض الانتخابات محاولة لتبني نظام الحكم..

● فلا كانت الحكومة لا يمكن بالمعارضة وضرورتها فإن الأمر يحتاج إلى نظام حول الانتخابات وأساليبها.. بداية من القانون وتقسيم الدوائر وفكر التثمين حتى الضمانات القانونية والقضائية.. ولكن الحكومة أصبحت تلك كله دون أن تهتم برأي المعارضة.. وحتى ولا اعتمدت بر فعل المعارضة.. وحتى عندما اتحدت المعارضة أنها تلتصق وسلبية وأنها ستفقد وجودها في الشارع السياسي.. وبدأت الحكومة في اقتراح بعض رموز المعارضة بالتشريع.. حتى تكون الصورة ديمقراطية.. ولكن الواقع يقول:

● أن ذلك غير صحيح !

● وإذا لم يكن أن تكون في ركب الحرية التي تحتاج العالم كان علينا أن نكسر ألف مرة قبل أن نصل الانتخابات القادمة.. ونحن نضج على الصدا.. عندما نقول لنا الذين بالمعارضة ثم نصدق الصدا.. والعالم يتفرع ويضج..

جهد- محمد الميوان







المصدر : السيد ياسين

التاريخ : ٩٤١ س ٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بوضوح

### حكاية المقاطعة

مقاطعة الانتخابات التبادلية أو التوليغ بها وقد مر مراراً وتكراراً في صالح المعارضة أولاً ثم المعارضة الديمقراطية وقضايا البلد ثانياً والأخيراً أن تقرر الأحزاب جهودها على عملية الانتخابات أو أن تكتفح المعارضة بالفعل السريعيين فيها بحيث تطف إلى جانبهم في الحركة القادمة خاصة وقد سبق أن طالبت بتغيير نظام الانتخابات التبادلية قسم بها ما أرامت وتحقق لها ما كانت تدعو إليه ولم يمس هناك إذن مبدأ التغيير على أي شيء لا يدخل لها بالانتخابات ولا تلتزم به القيد كأن ترى الحديث فيزيكاً - فليس الأهم من احتمال ترويض الانتخابات القادمة وهذا منطق لا يلقى كبراً لا عند الناس فلا يمكن أن يتم الحكم على شيء قبل وقوعه أو قبل أن يتوفر دليل على ذلك ثم إنه موقف أشبه بالشعاع الممازجة التي أراد أن يتم تعليق أية نتائج سلبية متوقعة عليها. قد يكون لتجارب الباشية الأرها وقد يكون زيف الانتخابات في حالات سابقة بمثابة القشة - السيطرة ومن حق الأحزاب أن تظن أن على سلامة إجراء الانتخابات وضمان الحيطة والنزاهة وقد طالبنا بذلك بالمثل - ولكن غير مقبول أن تترك الأحزاب استنفاداتها لتفرض الحركة الانتخابية القادمة لتتحدث عن ترويض محتمل لا أحد يعلم هل سيحدث أم لا - خاصة وهناك رأى عام يعني أن يكون لدى البلاد مجلس قضايا قوي يسهل بالتدريج والرقابة في متالفة

قضايا عامة عامة ويشارك بالتناوب مع السلطين التنفيذية والقضائية في حل مشاكل الناس وأدفع عن حقوق الإنسان ومن هنا فيمكن القول بأن الوعود الضيقة لم تمت تغطي على الناخبين لقد سئم الناس حكايات تقديم الكفوف البليغة بالانجازات المستقبلية التي ستحدث في عهد النائب إذا ما قدر له النجاح.

والذي أصبح ينتج الناخب الآن في البرامج المبرومة والأفكار الجديدة وليس لحل مشكلة فئة أو قرية أخرى بل البلد كلها وهذا واجب الأحزاب

بحيث - أعد - شرحها - بالبرامج العملية التي يمكن أن تحل المشكلة الاقتصادية والتي يمكن أن توفر العمل للعاطلين والتي تقود إلى محاولة جادة لتغيير الخريطة حتى لا يظل الشعب المصري واقفاً في بقعة لا تزيد على ٤ × ٤ فقط من المساحة الكلية للبلاد - فريد قضايا في صورة برامج يدعو إليها النواب في البرلمان ولا يريده وعدها عشوائية أو جمعت لاحتاج تنفيذها جسرًا إلى مال قارون وغيره.

فاروق أبو العلا





المصدر: الوفد

التاريخ: ١٤٤٠ أكتوبر ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# لماذا قاطعت المعارضة انتخابات مجلس الشعب؟

● القانون الجديد تجاهل  
الضمانات اللازمة لأجراء

انتخابات حرة

● عدم اشراف هيئة قضائية على  
جميع مراحل العملية الانتخابية

طبقا لمواد الدستور





الموقف : المصير :

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

## مؤتمر صحفي عالمي بمقر الوفد

### امس إعلان بيان المقاطعة

### الطعن أمام المحكمة الدستورية

### العلياء في القانون الجديد

### سراج الدين يتساءل عن أسباب عدم

### اجراء الاقتراع على مدى يومين

امان رؤساء احزاب الوفد والعمل والاحرار والاخوان المسلمين . في المؤتمر الصحفي العلني الذي عقده امس ، يمثل حزب الوفد اسباب مقاطعة الانتخابات لمجلس الشعب . أكد رؤساء المعارضة ، أننا نوجدنا بانفراد النظم الحكم بتعديل القوانين الانتخابية في سرية مطلقة ، واصدارها دون عرضها على الرأي العام . كما اكوا ان قانون الانتخاب الجديد لم ينص على أية ضمانات من ضمانات حرية الانتخابات ، التي اجمعت عليها احزاب المعارضة والنقابات الوطنية والتكليف المهنية ونوابي هيئات الشريسة . واعترف رؤساء المعارضة ، ان المعرفة الخلق مطلب رجاء القضاء للاحزاب على العملية الانتخابية نظرا لحكم الدستور . وذلك البيان ان احزاب المعارضة تطالب بضرورة قيام حكم ديمقراطي لاكتفائية محكمة الازمات التي تعاني منها البلاد . ولن تخرج الأمة بالاسهام في القصة ووجهة ديمقراطية رائقة . حضر المؤتمر الذي عاد ظهر امس فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، والمهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل ، ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ، والمستشار مأمون الهشيني ( عن الاخوان المسلمين ) . واجابوا على الاسئلة التي قدمها ممثلو الصحف المحلية والعربية ووسائل الاعلام والاذاعات المحلية . وكشف رؤساء الاحزاب عن الظروف التي تجرى فيها انتخابات مجلس الشعب في ظل قانون مطعون في دستوريته . وأكد فؤاد سراج الدين ، ان الهدف من القانون الحالي هو ضمان تزوير الانتخابات . كما أكد المهندس ابراهيم شكري ان الحكومة تطعم منذ شهر - مايو - الماضي لطبقت المعارضة . وتقدمت احزاب المعارضة بتقرير الى الرئيس حسني مبارك حول امكان قانون الانتخابات الجديد ، الذي تسعى اليه المعارضة . واعرب عن سخطه كبير هذا القانون . وأوضح ابراهيم شكري ان المعارضة طالبت بتوفير ضمانات لحيادية الهيئة القضائية على العملية الانتخابية . وقام كل نائب بالاعتصام في لجنته الانتخابية ، ومنح الفرصة لوجود مندوب عن كل مرشح في اللجان الانتخابية . وأكد رئيس حزب العمل ، عدم وجود شبه لدى الحكومة لاجراء انتخابات نزيهة . واطمن ان المعارضة ستقدم طعنا امام المحكمة الدستورية العليا ، بعدم دستورية قانون الانتخاب الجديد خلال ٦٠ يوما بعد اجراء الانتخابات طبقا للقانون .





## كلمة حب

●● يستطوع التنازل يسوع ان يحول  
التصاريح صليبا عرقيا .. لذا عاد الى  
تجسدهات عام ١٩٨٤ مع الذين تحدثوا عن  
بقايم الانتخاب بالقبلة .. وقالوا انه افضل  
الانظمة للشعب .. وسجدوا الاحياء منهم  
بقانون عام ١٩٩٠ ان الانتخاب الفردي  
ايضا هو اصبح الانظمة .. والمصلحة ان  
هناك مستشارين ملكي والمصلحة ..  
مرفوض اتجاه اريج .. والمصلحة ..  
المشورة على حب جوك .. والمصلحة  
تسمع وتصل .. والمصلحة انها تتصور ان  
الشعب يصل .. ونفي الحكومة وراء  
المستشارين الملكي .. وتعتبر ان كل  
الاصوات المعارضة من المتمردين  
المازكين الخولة .. وماذا كانت للثقة ..  
لنا حشا في حالة بطان مستوري ٦  
مبول كلمة .. من ٨٤ الى ٩٠ ..  
عائنا وكثيرا وام نسمع كلام المعارضة ..  
بل هاجما واسقطاه .. وقهنا كل من  
قال كلمة حق بأنه مفرس .. وصو  
للنظام

●● والمحقية ان الديمقراطية لها فرصة  
في عهد مبارك لا تكرر .. لانه رئيس  
بلا صلايح ولا يهاب شيئا .. وهو يهتف  
من كل حكام مصر فقد بدأ التنازل  
والانتخاب .. لملك المؤثران يهتف سلطة  
الشعب .. وفروا كان يهتف رأى الشعب  
وصداقنا كان يهتف رأى الشعب .. اما  
كان يهتف انه اثنى من كل الشعب .. اما  
مبارك قد غلبا بالشعب .. والشعب يضع  
كل احماله في حق مبارك .. والمصلحة  
ثقة .. ولكن حركة الحكومة بطلة  
وحركة جمعية التنازل خطيرة ..

●● لقد واجه مجلس الشعب السابق  
مشكلة واحدة والمكايه .. راض احرام  
الافزون والقضاء .. راض الفصل بين  
السلطات لاصلي .. وصاحب اضلعه  
وكان ضد كل رأى لقوله المعارضة منها  
كان معولا .. انه كان يهتف المعارضة  
جريمة .. ويهتف كل من صنع المعارضة  
اي لعنا .. ولا يتصور احد ان زكي بدر  
خرج لانه شتم المعارضة .. بل ان كلمته  
كانت موبس في اثنى بعض الحراف  
الحكومة .. كما ان المدرسة التي اتعها  
التفكر رعت السجود لتأييد المعارضة  
كانت موضع اعجاب بعض الخليل الحكومة

●● وعانت الحكومة وكبار المجلس ثم  
سلط المجلس .. امدا وجنا تحت القاض  
وجنا بطلا دستوريا بفتح المدرسة  
للمتدين لمرقة الصلة .. ومكان اخفا  
من ذلك .. وجنا ١٠٠ عضو يتم تحويلهم  
الى الحب غير المشروع .. حول كنا تاجر  
لتحس هذه التغيرات .. وجنا اسرائيل في  
التنريح .. فقد وافق المجلس على ١٠٤  
قوانين في ٢٨٠ جلسة بمعدل ٢ قانون  
للجلسة الواحدة .. و٨٠ أعضاء فقط تكلموا  
بالمقررات قوانين .. وبالي القوانين من  
الحكومة .. وجنا ان المجلس اتفق ٨٨  
مليون جنيه منها ١٤ مليون بدلات حضور  
.. ونحن نطمح من مشاهد التنازل ان  
نسبة الحضور كانت اقل من اللازم  
ويسمع ان الاعضاء كانوا يدفعون ليهتهم  
.. وان ميزانية المجلس تضاعف من ٧  
ملايين عام ٨٧ الى ١٦ مليون عام ١٩٩٠  
.. وان بدلات السفر بلا صلب ولم يحدس  
عليها الا حشوا لثان هما لعدد موسي  
ومعظمي الطويل وان المجلس يصله  
علمة كان شكلا بلا مشور .. كان بطلا  
محاول ان يهتف لسه بالمعالية .. كان فرافا  
ولذلك لم يثره فرافا ورحله ..

●● اقول لولي هذا .. لان الناس يعرف  
ذلك كله .. واتهم مجلس جديد غير بطا  
يصل الشعب بشكل حقيقي .. يهتف بمشاكل  
الناس .. وارضاء التخليق .. ولا يهتف  
عن رضا الحكومة وحدها .. مجلس ياول  
الحق ولا يهتف غير الحق .. وان يتحلى في  
الا اذا اعادنا المعارضة كل التناقضات التي  
تكلها .. ولم تاملها على انها تحاول قلب  
نظام الحكم

محمد الحيوان







المصري : المراجعة

التاريخ : ١٩٨٧ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولعل احسن تطبيق قلته احدثهم بعد ان تزعم الوفد فكرة مقاطعة الانتخابات .. ان هذا الحزب قد اشهر افلامه

سياسيا .. في المحكمة التجارية !!... وفي رأي أنه تعبير بليغ أصاب فؤاد سراج الدين بالذات في الصميم .. الذي لم يكن لديه مانع من الاشتراك في المعركة .. بشرط ان يترك الحزب الوطني .. لحزب الوفد بعض الدوائر !!...

ولكن بالطبع مبدأ مرفوض .. لاسيما في ظل اختفاء نظام القوائم .. بحيث أصبح الباب مفتوحا امام كل المواطنين بلا استثناء لترشيح أنفسهم ، وفي الوقت الذي يؤكد فيه رئيس الجمهورية دائما أن مصر لكل المصريين .. وأنه مع جميع الأحزاب .. دون تمييز أو تفرقة .

● ● ●

إن فؤاد سراج الدين يتصور أن «كفاح الصالونات» يمكن أن يحقق فوزا من أي نوع لحزب الوفد متناسيا أن الوعي السياسي لدى الجماهير الآن يختلف بدرجة كبيرة عما كان منذ أربعين عاما من الزمان .. وبالتالي لن يدخل البرلمان إلا من يمثل تلك الجماهير تمثيلا حقيقيا حتى يشعر كل مواطن أن النائب الذي اختاره يعبر طموحاته ، وأحلامه ، وهمومه .

● ● ●

على أي حال .. إن قرار حزب التجمع بدخول الانتخابات ، وكذلك إعلان الدعامات الأساسية لكل أحزاب الوفد ، والأحرار ، والعمل عدم اعترافها بمبدأ المقاطعة .. خير دليل على أن قيادات الأحزاب الثلاثة تخطئ النزول إلى الشارع السياسي الذي سوف يكون حكمه عليها قاسيا ، وقاسيا جدا !!... وليس مطلوبا أبدا .. أن يجتمع على مائدة عشاء في الشيراتون .. كل من محمود أباظة ، ونعمان جمعة ، وعلى سلامة ، وعبد المنعم حسين ، وكرم زيدان .. لكي تبدأ فصول تمثيلية «مقاطعة الانتخابات» !!... وليس .. جيب !!...

سيد محمد

## خطوط

### فاصلة

يوم ٥ فبراير عام ١٩٨٧ .. عقدت أحزاب المعارضة مؤتمرا مشتركا .. أطلق عليه اسم «مؤتمر الخديوية» .. أعلنوا بعده اتفاقهم على دخول الانتخابات مجلسا من الشعب في قائمة موحدة !!...

كان فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد هو صاحب الفكرة .. والمتحمس لها .. والمدافع عنها باقتناع بالغ !!...

وبعد أيام أعلن سراج الدين .. بأن خريه سيخوض الانتخابات بمفرده !! وإن يلتزم بالقائمة الموحدة !!...

● ● ●

ولكن .. ثارت بقية الأحزاب .. واتهمت حزب الوفد بأنه خائن للمهود .. لا يفعل إلا ما يحلق مصالح أفراداته الشخصية !!...

وطبقا لتأثر الاتفاق .. واستفحل كل حزب بذاته .. وفي النهاية فاز من فاز .. وسقط من سقط !!...

● ● ●

لذلك ماثير الدهشة .. والعجب أن حزبي الأحرار ، والعمل بالذات .. لم يحاول الاستفادة من تجربة عام ١٩٨٧ .. «وصنفا» كلام فؤاد سراج الدين .. بل - وللأسف - اتقادا له .. وخضعا لأرائه بعدم الاشتراك في الانتخابات القائمة .

● ● ●

وفي كل الأحوال .. هم الخاسرون .. بسبب بسطهم معظم أعضاء هذه الأحزاب الحقيقيين ، بل والمؤسسين لها أن يلتزموا بهذا القرار السليبي .. حيث قرروا خوض المعركة الانتخابية .. كل على مياده .. به .. لأنهم أصلا غير مغترفين .. بتلك الزعامة .. راهية !!...





## الحزب جبهة يأسادة

اعتبرت احزاب المعارضة عندما تم الانتخاب في مصر لأول مرة بنظام القائمة المطلقة وظهور علينا بفاسوس من المصطلحات ظلت تريدنا في مؤتمراتها وعلى صفحات صحفها وكلها تركزت حول عبارات التفصيل والقوانين الغربية علينا وعلى مجتمعنا ثم دخلت الانتخابات في النهاية لم تكن ذلك عند الاخذ بنظام القائمة النسبية وظهور شهوة من الاعتراض والكلام الطير هنا وهناك وعبارات "قرينة" - "الحزب الوطني وتفصيل القوانين إلى أن تمت الانتخابات ودخلت المعارضة وحصلت على عدد من المقاعد لم تحصل عليه في تركيبتها وبشهادة رجال القانون الدستوري كان الرأي أن هذا القانون أو النظام الانتخابي هو أحسن الأنظمة التي أثبتت نجاحها لأسباب كثيرة أهمها أنها أعطت أكبر عدد من المقاعد للمعارضة ثم أنها ربطت النائب بالحزب الذي ينتمي إليه ورأت من قوة وترايب النائب بالحزب وجهات من النائب رجالا تشريعيا وقلميا بالدرجة الأولى بدلا من ضياع الوقت في الجري بين الوزارات من أجل اختيار بسيطة إذا تكلمنا عن إنجازها فينتظره الناصب العسير من أهل الدائرة وكما تقول الحكمة "على نفسك جنت براحتي" . حيث ألقوا التضييق ضد نظام الانتخاب بالقائمة النسبية وترا ذلك العديد من الأحداث حيث حكمت المحكمة الدستورية بطلان النظام الانتخابي الغربي من الدستور واستجاب رئيس الجمهورية وأصدر دوما بحق المجلس ودعى المواطنين للاستفتاء وقد حدث وبعد ذلك جاء النظام الجديد القديم جاء النظام الفردي الذي طالما تقصوا به وتحذروا عنه وكذب فيه الزجول والاستفهام وتم إعادة تقسيم الدوائر التي كانت ملو طعن في الانتخابي حتى تكون هناك عدالة بين عدد الناخبين والممثلين في البرلمان وقام بأعداد قانون الانتخابات رجل لاجلاء لظواهر في الدستور القانوني وما أن انتهت اللجنة من إعداد القانون حتى ظهرت شهوة من الضباب والغفوم من جانب المعارضة حتى أنهم انتقدوا الاستفتاء الذي ربما أنه ليس الجمهوري وأخذ الوقت والكلام ما لم تأخذ أي قضية قبل ثم بعد ذلك قالوا أن الدوائر

تتصلبنا على مجلس أعضاء الحزب الوطني والحقيقة أن ذلك غير صحيح والتقسيم الجديد للدوائر ربما أضر الحزب الوطني أكثر من غيره من الأحزاب لأنه منتشر في كل أنحاء الجمهورية ولاختلاف دائرة من مثليه على عكس المعارضة . ثم أخيرا دون أن نطيل خرجت علينا المعارضة بالقراره الحزبي بمقاطعة الانتخابات لماذا بأسدة ؟ ليس هذا هو القانون الذي نريدكم به . وليس ذلك هو النظام الفردي الذي ادعيتكم أنكم من خلاله تستطيعون أن تحصلوا على كل مقاعد البرلمان . هل هي لعبة كل عام أو كل موسم انتخابات . هي هي عدم الثقة في الشراخ أو احتلال طاع بالبرلمان . أم أن ذلك أصلي بالقرينة والخصامة ؟ سلحت ويحدث بكل الصراخه والوضوح ويهدد عن الف والقوانين هو هروب من المعركة الخاسرة التي ظهرت بوادها من الآن . متوراتكم مشكوفة ومعروفة لأصفي ظل في الشارع المصري فاجحاية بكل بماتة هي محاولة للسلط على الحزب الوطني لسبب في نفس يعقوب وثاني لأنكم لم تجدوا من يمتلك من معظم دوائر الجمهورية وأيضا لأنكم علمتم أن الحزب الوطني اختار الشخصيات الشعبية الصالحة بعيدا من أي مجاملات . هلولة على بلاطة وليست الصراخه عيبا وقولوا أحنا مش دى اللعنة دي وليس عندنا من يخوف الحركة بدلا من المشاوراة المعشوفة التي ستمناها وبسببها الشعب هالزا أدواتكم . ما يحدث منكم ليس نكاه وليس هذا وقته وإذا أردتم الإخراج لأن يكون هناك إخراج لأحد وأنتم الخسرون والديمقراطية التي تدعون ونسوة معكم أن تكبر وتنتو .

كمال الدين حسنين





المصدر :

التاريخ : ١٤٤٠ هـ ١٩١٩ م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظرة  
الكشف  
الانتخابية

## ورفع أسماء الموتى وطلب

## جماهير يتكبر كل عام

وبعد ذلك يوقع كل نائب يستعمل حقه الانتخابي أمام اسمه وإذا كان لا يعرف القراءة أو الكتابة فيجب أن يكون معه المات شخصية ويتم تدوين بيلانه أمام اسمه ويضيف قلائد الجداول الانتخابية الحالية غير مطابقة للواقع فممازالت تضم مواطنين انتقلوا إلى رحمة الله وأخرين هاجروا من مصر وأخرين غيروا مواقعهم الانتخابية بل الله من خلال الانتخابات الماضية حدث بعض الوقائع التي أكدت بمقارنات القامع قيام بعض سحرة الانتخابات أو تجار الانتخابات بإضالة أسماء وجمية واستخرجت لهم بطاقات

انتخابية احتفظ بها بعض المرشحين لضمان تسجيلهم حينما تلتاح الفرصة !!

عدم الطعن !  
● ويرى محمود إبراهيم أمين الحزب بالقاهرة أنه وحتى أصبحت طعن جديد في شريعة المجلس القادم فإن الواجب الوطني يقتضي علينا إعادة النظر في تجديد الجداول الانتخابية وهذه بالطبع مسؤولية اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية علينا إخطائه بتكليف فريق عمل يتصل في مديرية مصلحة الأحوال المدنية والشخصية في مراجعة هذه الكشوف

حتى لا يحدث طعن في المجلس القادم .. نريد قطع الطريق على المناضلين من قيادات الأحزاب التي لا وجود لها في الشارع السياسي .. والتي جذات الإعداد لاجلانت الانتخابية تحت شعار .. نموت ويسقط الحزب الحاكم .. فالكلمات سهلة والحجج اسهل والنفقة السخيفة هي تزوير الانتخابات لصالح حزب الحكومة ..

ولذا فإننا بمراجعة كشوف الناخبين على مستوى الجمهورية وتطويعها من أسماء .. لتوفيق .. والمهاجرين .. الأسماء الوهمية .. والتأكد على تسجيل الشباب من الحسنيين من سن ١٨ عاما وأرسل نسخة من هذه الكشوف لكل الأحزاب !!

● ولابدية يممك المهندس عطيه أبو سريع نائب الخليفة .. بإطراف الحديث قائلًا .. هذه من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في المرحلة الحالية مؤكداً أن جداول الانتخابات الحالية أعدت منذ عام ١٩٦٦ ويجب أن تعد صيغتها من جديد حيث لم تعد تجري عمليات التزوير التي تجري لدة شهر كل سنة وبإسفل على عمليات التسجيل المتكررين .. لذا لم يكن هناك فرصة لمراجعة هذه الكشوف مراجعة كاملة وحتى لا يحدث طغي جديد أو تخرج حملات التشكيك تطعن في نزاهة الانتخابات فمن الأفضل اللجوء إلى المنظمات الشخصية أو العلانية لكل شخص يبلغ السن القانونية على أن يضاهي للطلالة الشخصية المعلومة الخاصة بلجنة الانتخابات الخاصة بالمواطن تماماً كما يتكر اسمه وتاريخ ميلاده ..

المقيدون بالجداول !!

ويضيف أن المركز القومي للمقنعة والإحصاء بعد أن انتهى من عملية تعداد سكان مصر .. وهنا يتضح لنا بعد استبعاد من هم أقل من ١٨ عاما





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٠ - ١٩٩١

المصدر:

١٠

مراجعة شاملة على مستوى محافظات الجمهورية حتى تنقطع الفرص على اصحاب الشعارات ووزارة الداخلية تمتلك من الامكانيات مايتيح لها سرعة الانتهاء من هذه العملية قبل بدء عملية الانتخابات وحتى لا يحدث طعن جديد ..

### اقتراح محدد :

● ويتناول محمد رجب عضو مجلس الشورى ولعين الصرب المساعد بامانة القاهرة اطراف الحديث قائلا : وزارة الداخلية قادرة على حل المشكلة بأسرع ميعان ..

ولكن من المعلن القول .. انه لاضروية لوجود جداول انتخابية وكل مواطن يبلغ السن القانونية الحق في مباشرة الحقوق السياسية ويستطيع ان يدل بصوته بأعطاقه الشخصية او العائلية او جواز السفر بشرط ضمان الحق الانتخابي للمواطن على ان يتم ختم البطاقة حتى تضمن عدم تكرار عمليات الازالة بالصوت . في اكثر من موقع .. على ان يحدد كل من بلغ سن ١٨ عاما كذا أو التي في جداول الانتخابات اوتوماتيكيا ويخطر المواطن يقده بدلا من التقدم بطلب للامور القسم او المركز كما يحدث كل

عام مع صورة البطاقة .. ايضا مطلوب اعادة ترتيب الجداول قبل الانتخابات القادمة حتى نضمن على سلامة العملية الانتخابية من جميع جوانبها في اول الانتخابات تتم على النظم الفردي بعدما جربت النظم النسبية والخطية

### كشوف الناخبين وتضديد العلويات

ويقول احمد سالم امين بالحزب الوطني بالحزب الامر ان من الصعوبات التي واجهتها في الانتخابات الماضية عدم تعرف المواطنين على اللجان التي سيدلون بأصواتهم امامها .. بجانب اننا لم تكن نمتلك جداول او كشوف باسماء الناخبين ولذا فاننا نطلب بان تكون لدى كل الأحزاب السياسية كشوف للناخبين كاملة غير منقوصة قبل الانتخابات بأسرع على الأقل حتى نتمكن من ارشاد المواطنين على اللجان الانتخابية

وانا كنا نطلب بتفدية كشوف الناخبين الموجودة حاليا فاننا نطلب وزارة الداخلية بفرش علويات على الناخبين الذين يمتنعون عن المشاركة في ابداء الراي فليس من الساعة تفتح اللجان الانتخابية من الساعة الخامسة صباحا وحتى الساعة الخامسة مساء ولاتوجد الاقبال المطلوب

### شراء الجدول

● وتشير ثريا لينة امين الحزب بمدينة نصر إلى نقطة هامة وهي انه من حق كل مرشح ان يشتري جداول الناخبين لكي يتاح له ان يعرف اسماء الناخبين وعناوينهم او ان يتمكن من الاتصال بهم بالزيارة أو المراسلة .. فلهجدول الجالية عبرة عن أوراق مهلهة وقيمة لاتنزل الحقيقة

● خلاصة القول ان الجداول الحالية تحتاج إلى مراجعة شاملة لعلاج كل السطيات المعروفة للصحة .. وعلى الحكومة ان تقوم بتفدية وزارة الداخلية باعادة ترتيب الجداول على كافة محافظات الجمهورية حتى يضمن الجميع سلامة العملية الانتخابية من جميع جوانبها ..







# حجة البلدي



رأفت خالد

تدخل مرحلة إعلان أسماء مرشحي الأحزاب سبيلها الحاسمة .. وهي مرحلة غاية في الصعوبة .. حيث ينتقي الحزب الوطني من بين كوابره الكثيرة مرشحيه القريبين للمعنودين .. ولأن الانتخابات قريبة فإن المعيار الغالب أن يقع عليهم الاختيار .. هو معيار الشعبية .. أو قوة العلاقات المرتبطة بالقوى الفاعلة صاحبة الأصوات في الدائرة الانتخابية .. مع دفع الشخصيات العامة المتصورة أدنى الطريق أو صاحبة القدرة على التغيير والتطوير ..

ولهذا فإن أحداث التوافق بين دفع الدولة الجديدة في شرايين العمل السياسي التبريري التي تتطلبها تجديد حيوية المجلس التشريعي .. وبين متطلباته الشعبية الضخمة للسياح الجماهيري .. هو التحدي الذي تفرضه الانتخابات بمحورها الفردي على متخذي القرار ..

ولا يعني أن من لم يقع عليهم الاختيار هم أقل كفاءة .. أو فاعلية .. أو قدرة على التكامل بين الجماهير وتلبية متطلباتهم والتجديد عن أرائهم .. وإنما العمل العام يندى الخدمة للخدمة في مقام مجلس الشعب .. وأن كان لها برزخها الخاص .. ليشمل العمل العام الاستواري المبرزي واجهاتها .. والتقاليد والتجمعات المهنية .. وول كل المجالات التي تقيم للنقد أو يعبر وبموضوعية .. عن فكرة ورأي أو إطار من الصالح العام والالتزام بالبلدية واليأس التي ترسخت في ضمير ووجدان الشعب المصري ..

ومن لم يجد مقعدا في مجلس الشعب .. فهناك آلاف المقاعد التي يستطيع كل منها أن يهي نفسه من خلالها لخدمة العامة .. وهي كلمة لا بد منها .. حتى لا يكون هناك مجال يمتد للناشقين أو الانشاقين .. وإنما على الجميع أن يتكاتف ويطلق جيل من اختاره حزبنا الوطني في الدائرة الانتخابية ليكون مثالا لنا وعزينا الوطني .. لأنه تأييد منا لحزبنا الوطني في شخصية مرشحنا الوطني ..

وقد كنا نتمنى -حقا- أن يزداد ثراء الحياة التشريعية التأييدية بدخول حزب الوفد في الانتخابات للخدمة .. لأن لشخص القوى السياسية الفاعلة في الحياة العامة داخل المجلس التشريعي أهمية حيوية .. ولغياي أي من القدرات المؤثرة .. ومهما قل تأخيرها أو كبر .. هي خسارة لا شك فيها ..

فيما أن الخوف من الخوض في الانتخابات القوية يشككها الفردى .. قد دفعت الوفد إلى أخلا هذا ظل الموقف السياسي في الانسحاب .. لتناما زلتا ذكر كيف كانت الأحزاب ترجو أن تكون الانتخابات بالقوائم الشعبية لأن فرصة

دار ما يملكه حزب .. هذا الموقف السياسي لحزب الوفد تجاه الانتخابات .. سببه الأساس والمباشر .. أن حزب الوفد .. لم يعمل حساب هذا اليوم .. لأن حزب الوفد .. والمواقف السياسية .. التي قد تأخذ نفس الانتخابات .. هذه الأحزاب .. ظلت خلال كل السنوات الماضية .. (أحزاب جرائد) .. كحال كل منها الانهيار والتجزيع .. ولم تفكر لعليا في التراجع حلول .. ولم تحاول أن تخرج الدعاش للقرى معناه التجريبية المصرية الزائدة في الديمقراطية .. وإنما ظل الوفد - وغيره - ينتقد بلا موضوعية ويتناول بغير مبرر .. ويهجم بلا سند وأما المذبح أكثر وأكثر لواج صمغها .. وكان كل منها .. هو مقدار التوزيع الصحيحة الحزبية اليومية أكثر من رصيدها بين التفتيش .. ورجل الشارع ..

وهذا كسبت جريدة الوفد ربما فوزها أكثر لتناولها والتشجيع الاعلامي والفكرية .. لكنها كانت تحس كل يوم تأييدها من المواطنين الذين كانوا يهتمون أكثر بمن يتبع لهم فرصة عمل .. وشقة في سكن .. ومعد في مدرسة .. ومكان في الجامعة .. وهو دور انفرادي .. به حزبنا الوطني لأن وإلى الأحزاب رفضت المشاركة .. وظلت في سواق المتسربين الضامتين .. و (عواجز الخرج) .. معاذ خال الوفد من الانسحاب في الانتخابات الفردية بلغة الانسحاب في ولاه يجاري ويشير .. إلى غرض خبيثة .. وجيشية .. يدعو أن القطن الجديد لم تأخذ بالقوانين التي طرحتها لدى القضاء والأحزاب وكل من هب ودب .. كان القوانين سلعة يمكن عرضها والمساومة عليها .. وكان الوفد ليس بها مجلس تشريعي يقو ويعمل ويوافق .. لكنها حجة البلدي .. ثم حجة البلدي ..

وأخر حجة الوفد .. بأن عدم اشتراكه هو لوقعه للتزوير .. وأن الحكومة والداخلية سوف تزور تنتهج الانتخابات .. وأن الانتخابات القادمة لا تكون تزكية .. يا سبحان الله .. ألم ألكم لكم أنها .. حجة البلدي ..





المصدر: مألو

التاريخ: ١٩٩٠ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# رحود فحول قرار مقاطعة الانتخابات

أبو  
الانتخابات  
٢٠١٠  
تحقيق:  
منهدى أبو عالية  
نجوى عبد الهادي  
ليلي الألفي

عبد الستار

لحق الطبيعي  
ليس بالشرارات  
وحرها  
بمن  
قضايا  
الوطن

موقفه مرفوض  
ضد الممارسة الديمقراطية





المصدر: **الاي**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢ ١٠ ١٩٩٢

ربود فعل الرأى العلم المصرى تجاه قرار بعض أحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب تراوحت بين الاستياء الشديد والدمعة .. وأجبت محصلة الآراء التى تنشر « مايو » بعضها منها اليوم أن الوقت قد حان للتخل عن سياسة الرفض للرفض! وأن مصر تواجه قضايا تحتاج إلى الجهد الوطنى وليس إلى الشعارات وحدها ..

## المشاركة التزام تحملية المسئولية الوطنية

د. أحمد  
كمال  
أبو الجند

وهذا أمر طبيعى في الظروف العادية ولكنه ضرورى جدا في الظروف غير العادية التى نمر بها حاليا.

وقال د. أبو الجند أن أكثر قضايا تحتاج إلى عمل جبهوى تلتقي عليه القوى الوطنية كلها ولا تتصور أن يتبدد جزء من الجهد الوطنى لأن الحوار ناقص أو مفقود مشيرا إلى أن

نزاهة الانتخابات وعدم التدخل فيها يناقش في جلسات مصارحة بين الحكومة وأحزاب المعارضة.

وأضاف أن مشاركة المعارضة في الانتخابات أمر هام فضلا عن أنه التزام والمسألة أكبر من الصمسية واليات المواقف وتبديل الضغط للشعب ينتظر أن توجه القوى الوطنية جهدها للقضايا التى نلق فيها على مفرق طرق بين أن يكون لنا دور وريادة وتأثير أو أن يضع ذلك

والختم د. أبو الجند تصريحه بقوله: « اننى لائق في وطنية أحزاب المعارضة حتى حين اختلف معها في الرأى أو الموقف »

**موقف مرفوض**

تقول الدكتورة فوزية عبدالستار استلا القانون الجنائى بجامعة

قائد - يحيى الجمل استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة: أن

التحدى هو سمة العمل السياسى وأن هروب المعارضة من الانتخابات ليس حل مصر أو في صالح الأغلبية أو حتى المعارضة نفسها ..

وطالب د. الجمل أحزاب المعارضة بمراجعة موقفها في مقاطعة الانتخابات وأن تدخل الحركة وتثبت

وجودها مؤكدا أن الرئيس مبارك حريص على سلامة التجربة وأن الرأى العلم المصرى صار ناقضا بحيث تطعن المعارضة إلى تقديره.

وقال د. يحيى الجمل أن المعارضة ملابيت بالعودة إلى النظام الحزبى في

الانتخابات وليس لديها اية خجة في مقاطعة الانتخابات هذه المرة وبقتال قاننى أماليهم يخوض الانتخابات

والشعب المصرى هو الحارس الأمين على التجربة الديمقراطية التى يتبني لها أن تدعم وتقوى وتجنبا

للتأثيرات السلبية التى سوف تحدث للديمقراطية إذا ما قاطعت المعارضة الانتخابات.

**أكبر من الحسابات**

وكذلك د. أحمد كمال أبو الجند أن المعارضة جزء من النظام السياسى وليس خصما له وإنما تحتاج إلى

مزيد من فتح قنوات الاتصال بين الحكومة والمعارضة لأن كلفت

لأخيرة شكلية جلست مع الحكومة وناقشتها وعرضت وجهة نظرها وأن كانت للحكومة مأخذ حاورت المعارضة

ويحيى الجمل

هروب المعارضة

ليس

في صالحها





القاهرة وتعمل كلية الحقوق : إن موقف المعارضة من عدم المشاركة بالانتخابات مرفوض تماما إذ كيف تدعو هذه الأحزاب إلى الديمقراطية ثم لا تمارسها وهذا الموقف غريب وشاذ لأن المعارضة جزء من النظام الديمقراطي وتعددها عدم المشاركة في الانتخابات ضد الممارسة الديمقراطية ومن ناحية أخرى لموقف أحزاب المعارضة غير مفهوم فقد سبق أن طعنت في قانون مجلس الشعب أمام المحكمة الدستورية التي اصطلت

وشمولها ٩ أحزاب غير الجماعات غير الممثلة سياسيا

من القاعدة المعروفة في الدول الديمقراطية أن المشاركة في الانتخابات يعطى فرصة للجماعة السياسية أن تشرح مبادئها وأن تطرح المرادها ومشاورتها التي سوف تناقش وتتميز بها أمام الجمهور

وبهذا تكون هناك معركة انتخابية فيها الرأي والرأي الآخر كما أن العضو المرشح في النظام الانتخابي الفردي يشارك نفسه في تيار محاسبة الجماهير بحيث يصبح الفرد كما أنه في يوم الحساب لا يتلذذ سوى عمله

المعارضة أن تبتلى جوارقها السياسية بيجينية أما الأرض والامتناع عن الترشح فهو نوع من السلبية المرفوضة

### السبب الحقيقي

ويحدث أبو بكر الصديق عضو مجلس شعب سابق : عدد المقاعد التي حصلت عليها أحزاب المعارضة أن تكرر في ظل النظام الفردي ولعل ذلك هو السبب فيما نسمعه هذه الأيام من أن المعارضة تنوى مقاطعة الانتخابات لأن نصيبهم من المقاعد قليل جدا وهذا هو السبب الرئيسي لمحاولة الهروب من سلطة المنافسة ويتساءل : ألم يستحق المعارضة هي السبب في حل مجلس الشعب و

تعديل قانون الانتخابات ثم أنهم إذا كانوا مقتنعين أن المقاعد لنصلحهم فلا طلبوا حل المجلس ؟ والآن ما الداعي لهذه المبررات الكثيرة ومما هي المبررات الأخرى لموقفهم من الانتخابات وامتناعهم عنها

والكاتب الأديب المهني المظيهر بشرح وجهة نظره في محاولة أحزاب المعارضة المقاطعة الانتخابات المقبلة في كنهه على الرغم من أن صورة المعارضة وموقفها من دخول الانتخابات من عدمه لم يتضح بعد ولم تعرف على وجه الدقة أي الأحزاب والجماعات التي قررت المشاركة أو عدم المشاركة نظرا لاتساع القاعدة

حكمها بعدم دستورية القانون السابق واستجاب الرئيس حسني مبارك لهذا الحكم ودعى إلى الاستفتاء على حل المجلس وعندما أيد الشعب هذا الحل أعلن عن الترشح للمجلس الجديد ولذلك فلا يوجد أي مبرر لامتناع أحزاب المعارضة للمشاركة في الانتخابات

وتضيف د. فوزية عبدالستار أن هذا الامتناع من جانب المعارضة يعتبر هروبا من الديمقراطية ولا يوجد أي مبرر لموقفهم هذا لأن القانون السابق تم تعديله والمجلس تم حله

وتقول د. فوزية : إن يكون هذا الامتناع من جانب أحزاب المعارضة نتيجة عدم ثقتها في إمكانية الحصول على نفس عدد المقاعد التي حصلوا عليها في ظل القانون السابق وهذا أيضا ليس مبررا لامتناع عن الترشح لأن القاعدة في القانون أن ما يدرئ ظهلا يترك ظهلا كما أن أصول الممارسة الديمقراطية والمعارضة الحق هي التي يجب أن يتحاوروا بالمشاركة في إطار القانون الدستوري بدلا من أن تشارك في غير ذلك

وتستكمل د. فوزية عبدالستار أسلوب الرفض لأنه يجب على أحزاب

وبهذا تفرض الحركة السياسية لاجبالا في قياداتها المختلفة التي تبرز بها على السطح الحركة الوطنية وتمارس حلقها السياسي

وإن تقليم أحزاب المعارضة وإليه فيما سوف تقدم عليه يقول المرفوض على جميع الأحزاب المصرية أن تتسارع وتتدفق إلى الحركة الانتخابية لأن ما حدث على مدى تاريخ مجلس الشعب الحديث ، هي محاولات لتضييق المسار وحل المجلس كان الهدف منه تحقيق مزيد من الديمقراطية ومزيد في إتاحة الفرصة أمام جميع فئات الشعب للمشاركة في الانتخابات بجدالة وبفرص متسوية

وفي رأي أنه لم يعد أمام أحزاب المعارضة أي مبرر للمقاطعة لأن الانتخاب الفردي معياره قاعدة







المصدر : ..... ابو

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ / ١ / ١٠

الرشح الجماهيرية لمن يتحمل عن  
هذه الحركة لا مبرر له وإنما هو هرباً  
من مواجهة تد تكثف حجم كل فرد أو  
كل حزب للسلطة شاذة ولاغنى أن  
يحتذر الإلهوى في نفسه أو شعبي  
جماهيرية .. فعل المعارضة أن  
تصارح إلى مواجهة الجماهير وطرح  
حلول حقيقية للمشكلات التي نخاض  
منها فلم نجد الكلام والمساهمة  
بالشعارات يجدى وجاء وقت  
المساهمة الفعالة إزاء ما يختصرتنا من  
مشكلات في شعب يريد حلولاً  
للمشكلات اليومية التي يعيشها  
بطريقة يمكن تنفيذها وليس مجرد  
الإشارة ولهذا استطيع أن يعيش في  
تحضر وهذه الأسباب يجب أن تطرد  
محاوله العزلة التي يحلواون الأهل  
عليها وربما تكون الانتخابات فرصة  
لتكثف هذه الأحزاب .. على واقع  
الجماهير وعلى أفكارها ومطالبها .





المصدر: الأمل ٢٤

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ س ٩٤٤

## التجمع: خوض الانتخابات

### أجدى بكثير من المقاطعة

أكد بيان أصدره حزب التجمع لس أن خوض المرحلة الانتخابية القادمة مع الطابعية بضرورة توافق مختلفات لزامتها. أجدى بكثير من المقاطعة. وخاصة في ظل التقدم الهدي، حيث ستكون هناك مشاركة واسعة بالضرورة.

### .. والديمقراطي بخوض الانتخابات

قرر الحزب الاتحادي الديمقراطي بالإجماع خوض انتخابات مجلس الشعب.

وقال الحزب في بيان أصدره عقب اجتماع الهيئة العليا برئاسة محمد ترك رئيس الحزب أن الموقف السليم دائما يفسر أكثر مما يفيد.

### .. والولاء والعمل والإخاء تقاطع

من جهة أخرى أعلن رؤساء أحزاب الوطن والعمل والأحرار مقاسمتهم للانتخابات القادمة لمجلس الشعب الجديد.

وأكدوا أنه سيتم تسييل أي عضو من أعضاء هذه الأحزاب بتقديم الترشيح لهذه الانتخابات.

وبصر مصطفى كامل وراء رئيس حزب الأحرار بأن هناك إمكانية لأن يراجع حزبه قرار المقاطعة إذا طرأقت الحكومة على بعض تنال للممارسة.

### .. ومضى الفتاة والخضر يبحثن

ويحدد حزب مصر الفتاة عدا الثلاثاء موقفه النهائي تجاه انتخابات مجلس الشعب.

وأعلن الدكتور حسن دجوب رئيس حزب الشورى المصري أن حزبه لا يزال يدرس موقفه تجاه الانتخابات.





# من أجل تحقيق عدالة

## انتخابية

عصمت  
الحواري

### وكيل نقابة المحامين

ولذا كنا جاعلين في تحقيق العمل الانتخابي في عملية الانتخاب ذاتها.. فلهذا صار لزاما ان يتحقق ذلك العمل بإعادة دراسة وتقييم تلك العملية في ضوء ما هو قائم للوصول الى ما هو افضل.. فكان تحقيق ذلك العمل ومثال يقتضى ما يلي (١) المبادرة فوراً الى تصحيح الجداول الانتخابية بان تكون مطابقة للمباني الواردة بمسجل المدن حتى تعبر تلك الجداول عن الواقع الفعلي لبيضة الناخبين، لا مضي على الجداول الانتخابية الحالية قرباية الثلاثين عاماً، مات خلالها من مات وتغيى عن البلاد من قضائهم، فليس كافياً ان يكون اشرافهم منصوباً على اللجان الرئيسية والعمامة فقط دون اللجان الفرعية، فالحلجان الأخيرة لثقل أهمية وخفوة وإثرا عن غيرها من لجان، واثراً بقلل ان عدد رجال القضاء ليس كافياً لمواجهة أعداد اللجان الفرعية فهذا يمكن الاستعانة بالمحامين أعضاء الدوائر

القرية الانتخابية واغتراب الامس الرديء بكل ما تركه من سوء الاثر.. ويتطلع قلب مصر الى شعب مصر لاختيار مجلس يفرض ارادة الشعب لا ارادة من يحكمه.. مجلس لا يقن خيلته ولا يقن على فسك.. رقبيا على تصرفات الحكومة وليست الحكومة الرقبية على تصرفاته..

القرية الانتخابية لعضوية مجلس نيابي جديد يكون للشعب ضميره ولسانه.. وزلته ووجدانه.. فيتحقق المضمون الحقيقي للديمقراطية وهو ان تقول الديمقراطية للشعب لا لغة تجار التبيعية الذين اختلوا من العمل السياسي مصدرا لكسب حرام..

القرية الانتخابية لعضوية مجلس نيابي جديد بكل اللغتين طهرته بعد ان صار مسفا مشوها.. واسما بغير معنى وشكلا بغير محتوى.. ومظهرا بغير مضمون.. وجسرا بغير عتبة القراصنة والانتهازيين..

القرية الانتخابية لعضوية مجلس جديد.. وتتطلع مصر كلها الى عضوية نقية طاهرة.. تراعى النفاق وتايبى التسلف على كل جدار.. عضوية واعية فلا تاييد لغرض التأييد.. ولا معارضة لهدف المعارضة فلا تتحول العضوية الى سلطة يداولها المرتزقة في سوق الدنيا..

القرية الانتخابية ومصيرها الخلافة مدعوة لانتخاب مجلس نيابي جديد.. مجلس يلقى الله في تمثيل شعب مصر وليس في التمثيل بشعب مصر.. فلا يصالح عضو لكل لبيد على الحرية ولا يذبح عضو فاح ابواب العلاقات.. وانما تريد مصر قسطا هو الوطن مسفرا.. وهو الشعب طاهرا ومظهرا.. وهو لانتصاف متصديا ومتمرا.. وهو بحياة مصر وحدها مهلا ومكثرا..

ولذا كان شعب مصر يتطلع الى





المصدر: الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ ك ٦٥٥

القانونية بقطع العلم  
(٣) تشديد العقوبات في الجرائم  
التي تستهدف تزيف إرادة  
الناخبين. وأن ينص على عدم  
سقوط الدعوى العمومية في  
شأن هذه الجرائم بالقطع. إذ  
لا يتصور في منطق المقلب أن  
تكون عقوبة تزيف ورقة من  
أوراق العملة أشد من العقوبة  
المقرر لإجريمة تزيف إرادة  
الناخبين .. !!  
(٤) إلغاء كل القوانين المقيدة  
للحريات - ول مقدمتها قانون  
الطوارئ - والإعتناء بسيادة  
القانون الطبيعي. كما يتم  
الانتخابات في ظل جو صحي  
ديمقراطي، خاصة وأن الناخبين  
على تطبيق قانون الطوارئ  
ينتمون إلى حزب يخوض معركة  
الانتخابات .. !!  
(٥) أن وسائل الإعلام الحكومية  
من مسبوقة ومرئية ومطروقة  
ليست خجراً لحزب دون باقي  
الأحزاب. ومن ثم فلا يتعين  
أن يكون لكل حزب الحق في  
التعبير عن آرائه وبرامجه من  
خلال تلك الوسائل. وليس من  
المستساغ مطلقاً أن يعلن الوزراء  
المنتخبون للحزب الوطني عن  
انجازات حكومية ثم يوهمون  
الناس أن جميع الأحزاب بما  
فيها الحزب الحاكم يجب  
ابتعادها عن وسائل الإعلام  
المسبوعة والمرئية .. !!  
(٦) ليس لحد أن يفرح في مدى  
تأخير المخططين على عملية  
الانتخابات. أنهم كمال الجواز  
الإداري والتنفيذي في المحافظة  
وأنهم ينبغي أن يكونوا بالولاء للحزب  
الحاكم. ومن ثم فإن العمل  
الانتخابي يقتضي إبعادهم مؤقتاً  
عن ممارسة عملهم طوال فترة  
الانتخابات .. !!  
إنما جئنا حريصون على  
إقامة الديمقراطية التي تتطلع  
إليها مصر وأن يتم ذلك إلا  
بالإلزام بالعمل الانتخابي الذي  
هو الدعاية الأولى لمصر  
الديمقراطية







الشيعة

المصدر :

١٩٩٠ س ٦٤٣ ٢٠ ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# فقهاء القانون واساتذة الجامعات وقيادات النقابات المهنية تؤيد المقاطعة

## تحقيق

ربيع شاهين  
هاني عمارة

في الانتخابات سيمضي حربه لاستمرار حكم ديكتاتوري مضطرب ليبدأ بالقرى الوطنية والشمسية وطابا أو يوضح كتاب أسود من وقائع تزوير الانتخابات والسياسات إلى أن القتل النهائي في مصر غير حتمي وغير محتمل من المجتمع وأصبح منطق الأحزاب والقرى الشعبية أن النظام

الحاكم يجعل قانون الأحزاب وقانون القضاء الذي يفرس رقابة جادة وفعالية على الانتخابات وغير بهم بمعرض الحائط ! ولكن أنما تعيش في ديكتاتورية لا يمكن أن تتم انتخابات حقيقية في ظل قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية

وأوضح المشاركون أن الوطن في الانتخابات عملية سياسية والحركة ليست لديها لجراء انتخابات حقيقية وتساءلوا لمن تشكروا ؟

هل الوزير الداخلي ابن الحزب الوطني أم لرئيس الجمهورية رئيس الحزب الوطني ؟

وطالب المجتمعون في حالة تحويل المعارضة الانتخابية بالأدوار الفخضية الكامل على الانتخابات حتى لو جرت الانتخابات في عدة أيام مؤكدين استعدادهم لأقفاء لذلك كما طلبوا بلقاء أرباب أجهزة الإعلام لجميع المرشحين وأن يتقبل رئيس الجمهورية عن قيادة الحزب الوطني وتوحيد وزارة الداخلية والغاء لقانون الطوارئ ، نهائيا !

ويصرح المستشار علي بليغ أن الأول التي ستقع من جراء مواقف المعارضة من الانتخابات ستؤدي إلى إظهار دستورى ، حيث سيكون مجلس الشعب القديم عديم اللون والطعم والرائحة ، وإذا لمجس الشعب من أحزاب المعارضة ، فإن يبدو أن يكون مجرد « لجنة حكومية »

ويأخذ المستشار علي بليغ على الحكومة ، انفرادها بإصدار قانون الانتخابات قائلا : أنه كان يجب عليها أن تأخذ بوجه نظر وآراء الأحزاب الأخرى ألا يصدر القانون ، إلا بعد دراسة مستفيضة ، حتى يتمكن الشعب أو الشعب في مدى دستورية . ويعلم المستشار علي بليغ عن تصريحات وزير الداخلية ، والتي يقول فيها ، أن المعارضة تأخذ بأي وسيلة ، هذا أكثر من المقاعد التي حصلت عليها من قبل ، قائلا : إن تصريحات الوزير تمثل سابقة خطيرة ، حيث صدرت قبل المحكمة الانتخابية ، ولم تعرف نتائج الانتخابات بعد

أكد فقهاء القانون وممثلو الأحزاب

والقوى السياسية والنقابات المهنية وأعضاء نقاب هيئة تدريس جامعة القاهرة خلال اجتماع مطولة يوم الأربعاء الماضي أكدوا عدم دستورية قانون الانتخابات الجديد وصفوه بأنه حيث تعد الدستور يمثل أهدارا لمكانة القضاء ويهدم في الحياة السياسية والسياسية حيث جعل منورهم شكليا بصوريا فقط !

وأشاروا إلى أن مصر تواجه سائلا دستوريا وديمقراطيا خطيرا بسبب استمرار النظام الحاكم في انتهاك كرامة المواطن واقتطاع إرادته منوكرين أن النظام الحاكم يعمل على التحايل على الدستور واستغلال المواد غير الدستورية لتحقيق مصالحه وهو ما قد يؤدي إلى صدور حكم بإبطال المجلس الذي سيختب !

وأكد أساتذة القانون أن القانون الجديد يقطن التشوير تحت حماية وزارة الداخلية ويهدوا بالعادة رقم ٤٧ من القانون والتي تنص على معاقبة كل من نشر أو أذاع اقوالا كاذبة من موضوع الاستفتاء أو من سلوه كمد المرشحين أو من أخلاعه بقصد التأثير في النتيجة بالخس لمدة سنة أو بمرامة .. مؤكدين أن المبرع المعرعى أوجد هذه

الغداة لإفراش الأسد التي تكشف التزوير ويحل تقسيم الدوائر الانتخابية أكد فقهاء القانون أن تقسيم الدوائر لم يتم على أساس عدد السكان بل تم على موى النظام الحاكم ومما سيؤدي إلى حصول الحزب الوطني - المجلس جماهريا - على الاغلبية المطلقة !

وأكد أعضاء هيئة التدريس أنه لم يتم إجراء أى تسامح في جداول الانتخابات بل ساءت تخرى على أسماء الموتى والمساقرين وأن عملية القيد تتم بصسيرة عشوائية .. كما تعد الحكومة القانون الذي يوجب المرأة والرجل على القيد في جداول الانتخابات !

وأشار إلى أن قانون الانتخابات غير دستوري كما تجعل الحد الأدنى من المصانعات التي يجب أن تكفل للمواطنين حق التصويت السليم حيث يتم التصويت الحال بالبطاقة الانتخابية التي لا تلتصق بشخصية الناخب بينما يجب أن يتم التصويت بالبطاقة الشخصية !

وأكد أساتذة الجامعة وممثلو نقابات المهنية حرصه سندة وتزنية القوانين على استمرارية حياة المواطنين تحت أغلال الديكتاتورية والبطش والقوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية والمطبوعة وأفسادوا أن مصر لا تعيش ديمقراطية حقيقية بل ديمقراطية وهمية وهذا يهدف إلى تثبيت حزب واحد في السلطة يمكنه أن يقتل الرئيس أو رئاسة الجمهورية

وأشاروا إلى أن مقاطعة المعارضة للانتخابات لا يمكن أن يكون ظاهرة انتمائية أو أموسا بل ظاهرة إيجابية تتبع المعارضة العمل النشط والمشاركة الفعالة في مشاغل الجماهير بإفعالية كبيرة ، وأضافوا أن لفتوا إلى المعارضة





## أثار سلمية

ويقول الدكتور يحيى الجمل استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة ان المقاطعة اثارا سلمية وسببة على الديمقراطية ونسبتها ، وذلك لان اي برلمان يغير معارضة لائمة له .. ويحث المعارضة على المشاركة ويقول : انه يصرف النظر عن عدم وجود ضمانات .. فانه سبق للحزب تحريض معاركة انتخابية عديدة وفي ظروف باقية السوء .. ارفع تلك تمكثت من إحراز مكاسب لم تحدث في تاريخ الحياة البرلمانية .. ويضيف : انه إذا كانت المعارضة ترى ان الضمانات .. تمحق لها بعض التيسير في العملية الانتخابية ، فإنها يجب ان تعلم ان الحياة السياسية قائمة على التمسك

والبناص .. وهو يمثل قيمة في حد ذات .. ويرى الدكتور عبد الخبير عطا ، استاذ القانون السياسية المساعد بجامعة اسكندرية ، ان التجديف الديمقراطية الموجودة في مصر ، لازال في بداياتها رغم مرور عدة سنوات عليها ، وذلك لانها تسير بنظام الجماعات « المقفلة » والتي لا تتناسب مطلقا مع الدلائل القانونية والمعارضة لمصر .. ويقول : اذا كانت الحكومة جادة فعلا في المعارضة الديمقراطية فإنها يجب ان تترك المعارضة في كل الاوضاع الحيوية التي تهم المجتمع وعلى رأسها قضية الانتخابات وأن توفر كل الضمانات المفروضة التي تطالب بها المعارضة .. ويدافع عن موقف المعارضة بمقاطعة الانتخابات قائلا : انه ليس أمام المعارضة حل لغير .. حتى لا تشارك في .. للدكتور السياسي « السامح » ان هذا الموقف كان يجب ان تتخذه المعارضة في الانتخابات السابقة ، والتي لم تكن تتوافر فيها الضمانات الكلية .. ويدعو المستقلون المعارضون العقالي ، الى العصيان المدني في مواجهة النظام القائم ، ويقول : انه لا يمكن قرار مقاطعة الانتخابات ، وذلك لان الحكومة القائمة امتنعت على التمتع والتسكع بالرأي والحرص على عدم تجاوز الضمانات الكلية بإجراء انتخابات نزيهة وحرة ومحيطة من التدخل الحكومي .. ويرى اشراف القضاة على الانتخابات ان القانون الجديد ، لا يختلف كثيرا عنه في القانون السابق ، فلم يتغير سوى إكتفاء مهم اختيار القضاء من سلطة وزير الداخلية الى سلطة وزير العدل .. وطالب المعارضة بالتمسك برأيها والتنسيق بينها .. مشيرا الى ان الحكومة قد تتراجع وتعيد النظر في موقفيها حيال القانون الجديد ..

● وتوصف الحكومة انتماء الفصيل ، الاستقلال المساعد بكيفية الاصطدام .. صفة حكومة المصري الوطني ، بأنها قد أصيبت بالبلادة السياسية الفسورية .. وعدم الاحساس بنقش المواطنين ، وتؤكد ان انسحاب المعارضة من المشاركة في تلك الانتخابات له مایوزة وذلك لان قانون الانتخابات ، صدر بدون أية ضمانات حقيقية تكفل إجراء الانتخابات في حيدة ونزاهة .. وترى ان الانسحاب سوف يسمح للحكومة بتزوير الانتخابات بتزويد الكفوف لصالح مرشحيها .. وتتصيح الدكتور اشراف المعارضة بالقسم بموقفيها حتى تتراجع الحكومة وتستجيب لمطالب المعارضة والقضاء ..

● وتؤكد مختار نوح عضو مجلس الشعب عن التحالف الإسلامي ، ان التعديلات التي أدخلت غرة قوانين الانتخابات طيلة العشر سنوات الأخيرة بلغت ١٠ تعديلات دون الوصول الى الرأي الصائب الذي تجتمع عليه آراء الأمة .. حيث كان المرشحين يملكون على الانتخاب حول القانون بما يحقق رغبات النظام الحاكم ومسالخ المراده .. ويقول ان الحكومة هي التي تتحمل مسؤولية مقاطعة المعارضة للانتخابات ويشعب ان هذه السواقفة للمعارضة .. هي : وفاة تاريخية ..





المصدر : **الشيخة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **١٩٩٢** التاريخ : **١٩٩٢**

# العام متفجرة تحت مقاعد مجلس الشعب

بقلم الدكتور :

**محمد حلمي مراد**

يحذف أسماء التوقيين ومن قسّموا خرب  
القيّد لـ نفس الموعِد من كل عام ( العادة  
١٧ من الثلاثة التّنابنية للثلاثين )  
خير إن هذه اللجان التابعة لوزّارة  
الدّاخلية لا تلتزم بإداء واجباتها القانونيّة  
في هذا السّند بحيث تُصور المواطنان إن  
القيّد بعد أوّل التّخنيّن لا يتمّ أصلاً إلا إذا  
تتمّ المويّمان الذي بلغ ١٨ سنة بطلب إلى  
الجهة الإداريّة التي يتبعها لقيّد اسمه

بجدول التّخنيّن .

وترتب على ذلك أن جداول الانتخاب  
أصبحت لا تراجم وتتمسك كل عام في  
الموعِد المحدد ، مما جعلها لا تمثل هيئة  
التّخنيّن في الدوائر الانتخابيّة تمثيلاً  
حقيقيّاً ، وتعمل الانتخابات التي تتم بناء  
عليها الانتخابات بطلاناً لاعتمادها على  
جداول غير صحيحة للانتخاب . ويمكن  
بالقليل لا يرى مرشح أو صاحب مقعد إن  
يعلم في صفة قرار وزير الدّاخلية بإعلان  
نتيجة الانتخاب استعداداً لـ إجراءات  
معيّنة لفتحها للثلاثين .

**اللقم الثاني - تقسيم الدوائر الانتخابيّة**

وقد قام المجلس المركزي بـ قانون  
مجلس الشعب المشتمل على الدوائر  
الانتخابيّة وبكونيّة يصدرها قانون قائم  
بذاته هو القرار الجمهوري بالثلاثين رقم  
٢٠٦ .

وإذا كانت الدوائر الانتخابيّة لمجلس  
الشعب قبل الأخذ بنظام القوائم يبلغ

أن المشاركة في مسرحية انتخاب مجلس الشعب في ضوء الإجراءات المبطلّة  
والقوانين غير الدستوريّة ، وإن غياب هيكليّات الرّأسمالية والصّربيّة في مقسّماتها  
الإشراف القضائيّ الفعّال ، وغياب تقسيم مقريّ للدوائر الانتخابيّة ، وإن ظلّ قانون  
المطوريّء وسط على رقب المواطنين . تعتبر جريمة وطنية .  
وإذا كان بعض كتلة السلطة الحاكمة يتوهم على المعارضة التي قاطعت هذه  
الانتخابات بحق بناء على الأسباب التي أوردتها في بيانها إلى الشعب بقصد محاولة  
لتعطيل هذه الأسباب مدعياً أنّها تخفي نتيجة خوض المعركة الانتخابيّة . فإن هذا  
التّصويه لا يزيل عن أحد لأن الذي يخفي موجهة الشعب حقاً إنما هو النّظام الحاكم  
الذي يجب أن يواصل المعضلة لتزييف إرادة الأمة . ويرفض إشراف القضاء  
المصنوع غير القابل للزّلل على العملية الانتخابيّة حتى يخالفهم الجوّ للسلطاب في  
مطلقات الرّأي والصّحيت بصنطريق الانتخاب . ويحول دون توقيع التّلفيق بسفاهة  
أو بصنطه عند الدّلاء بصنطه حتى يمسدوا لصاحبه أصوات أفساليتين  
والتّصويّن . ويصر على تطبيق سلاح الطّوريّء أثناء المعركة الانتخابيّة . سوّه  
إن توم أكثر من سويّتين ١١ حتى بالقسبة لمطوريّون الخاصّة بالانتخابات ليربوها  
لتصير مرشحي المعارضة ويقرّبوا على مندوبيهم في لجان الانتخاب .

المعركة الدستوريّة الطّليّ ... وبكذلك فإن  
تطوّل مدة الفصل في أمر هذا المجلس كما  
حدث بالقسبة المجلس السابق  
بل إن هناك أسباباً أخرى كثيرة للظلم  
في شرعيّة وجود هذا المجلس القادم بحيث  
يمكن القول بأن مفاعله سوف تقسم على  
العام متفجرة لن تسمح للجانين عليها  
بالبقاء طويلاً .

**اللقم الأول - عدم صحة جداول الانتخاب**

لعلّ الكثيرين لا يعرفون أن قيد أسماء  
التّخنيّن في جداول الانتخاب من ثرائف  
لهم شروط مبايعة الحقوق السياسيّة في  
أول ديسمبر من كل سنة واجب مفروض  
على وزارة الدّاخلية عن طريق لجان القيد في  
المدن والقرى بكل دائرة انتخابيّة  
( المادتان ٤ و ٥ من قانون مبايعة  
الحقوق السياسيّة ) على أن تعرّض على  
المواطنين من أول يناير إلى نهايته ويجوز  
التّقدم بطولتيّ لقيّد اسمه من أصل قيد  
اسمه بغير حقّ لثلاثة ١٥ فبراير ( المادة  
١٥ ) كما يجب على لجنة القيد التّصليح

وإذا تصور بعض فصائل المعارضة  
أن الأحزاب الثلاثة أنّها فرصة تتهدّدها  
للزّلل يفسد أو مقلّدين لكيّ تصل إلى  
مجلس الشعب لتكون تحت الأنواء فإنها  
تستمرّ في نظرها إلى أنه إذا تحقق لها هذا  
الأول الضعيف فإن سيّكون دعم الجديري  
والأثر لسيطرة الأغلبية الساحقة للسنّين  
الحاكم على المجلس وقراءاته كما أثبتت  
التجربة ، والإصرار أهدار المباديء  
وخيانة قضية الديموقراطيّة ومعاونة  
النّظام الحاكم في التّمسك على جرميته في  
اغتيال حقّ الشعب في أداء رأيه واختيار  
مطّبق في حريّة وبمستشارين باجرامات  
قانونيّة نظيفة بعيدة عن الظّهر والأساء  
والثّوريّ .

ولن يطول صر هذا المجلس الذي  
سبّاه سلطها ، وقد بدت أسباب الظلم  
بعض مستوريّين قبل أن تبدأ الانتخابات إذ  
وافقت محكمة القضاء الإداري بمجلس  
الدولة على جديّة الظلم المقدم من الدكتور  
عبد الحليم منصور العاصمي بعدم دستوريّة  
تشكيل اللّجان الفرعيّة للانتخاب الواردة  
بالقرار بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠  
المعدل لقانون تنظيم ممارسة مجلس  
السياسيّة الصادر من مخرها مخالفة للامّة  
٨٨ من الدستور ، وأجّلت التّقدم به





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٠

١٩٩٠

عندما ١٧٥ دائرة الا لثة عندما اعيد  
الاخذ بنظام الانتخاب الفردي روى زيادة  
عدد الدوائر الانتخابية حتى لا يقل عدد  
اعضاء مجلس الشعب عما كان في ظل نظام  
الوحدات بحدود زيادة السكان ووجوب  
تناسب عدد الدوائر الانتخابية مع عدد  
السكان ، فاصبح عدد الدوائر ٢٢٢  
دائرة.

ولم يتضمن لتكوين الدوائر الانتخابية  
بيان القواعد التي روجحت في تقسيمها  
ويجوز مكناتها غير أن وزير الداخلية في  
لثة جريدة الاهرام حول الانتخابات في  
الاسبوع الماضي الدكتور كمال ابراهيم  
عضو اللجنة الحكومية التي وضعت  
مقررات قوانين الانتخابات الجديدة في  
حديث له بالعدد الاخير من اخبار اليوم  
اعلنا ان روى في هذا التقسيم التقارب في  
عدد السكان ، واحترام التقسيم الاداري  
من محافظات ومن قرى ومبيلات  
ومراعاة التوازن الجغرافية السكانية ،  
وان الدائرة التي اخذ منها عدد الاصوات  
لنفسه الى دائرة اخرى ملائمة لتساوي  
اصوات من جهة اخرى حتى لا يكثر  
التصويت فمضوا به امور غير تناسب  
اعداد السكان .

ولكن يبدو ان هذه الفسايه  
الموضوعة لتقسيم الدوائر الانتخابية لم  
يتم احترامها بديل كسرة الاعتراضات  
الموجهة للتقسيم مما طرأ على هذه الدوائر  
والتي تتنازع مع المواظبات المعلن عنها حتى

انني رأيت الاتصال بوزير الداخلية الدكتور كمال  
ابراهيم ليعلم ان الاستفسار منه عما اذا كانت  
اللجنة التي شارك فيها تحققت من تطبيق  
هذه القواعد على ماورد بالقرار بشأنين  
الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية بحيث  
تكون قد راجعت ارقام الاعداد السكانية  
واعاد للتساويين والفرط المساحية  
المبينة للتقسيمات الادارية والمعامل  
الجغرافية الجاهليين بالناس .. ومن هنا  
اصبح لا يمكن الجزم بان ما ارسلت به  
اللجنة بشأن هذه القواعد قد تم تطبيقه  
تطبيقا تاما على التقسيم المعلن للدوائر  
الانتخابية

وكذا تضمنت مذكرة تادى القضاة الى  
رئيس الجمهورية تسمية مخصصة في هذا

الشان رأيت التقدم بها تجنباً للتعرض  
للعن جديده بعدم الدستورية في شأن  
تقسيم الدوائر الانتخابية جاء فيها مايل :  
فقد يكون من الملائم للدستورية  
الجديدة أن يتضمن التعديل المقترح  
قواعد موضوعية لتجديد الدوائر  
يراعي فيها التقارب بين عدد السكان -  
أو عدد الناخبين واحترام التقسيمات  
الادارية القائمة ، والتوصل الصدود  
الجغرافية لكل دائرة ، وعدم تجزئة  
للبلديات والقرى ، وتطويف محافظات  
الحدود ، وان يهدف الى احصاء  
المجتمعات - كالجهاز المركزي للتعبئة  
والاحصاء او أمانة الحكم المحلي او  
وزارة الداخلية او لجنة تشكل منها  
مختصة او من بعضها - بوضع  
مشروع ابدئي لتجديد الدوائر يلتزم  
لكه القواعد ، ثم يعلن عن هذا  
المشروع وتقبل الاعتراضات التي تقدم  
بشأنه من المواطنين ، وبعد المشروع  
النهائي في ضوء مقترحين من قسمها  
بمعرفة لجنة محددة . ثم يصدر به  
القرار بالقانون المرتكف في صورة تلبية  
من الق الطعن بعدم الدستورية ، وتضمن  
الاستقرار القانوني في البلاد .

ولكن يبدو ان هذه النصيحة  
المطلقة للاحق امواء المفترضين ،  
وتم اعلان التقسيم الجديد للدوائر بعد  
الاستماع الى مطالب وجهات شغل  
الحزب الحاكم وحده - مما يؤكد انما  
لا تلتزم في ظل نظام شمول لا يقر بحدود  
الاغزاب - فخرج الى الناس معيبا  
مفرضا مفسدا على سوى مرضى  
الحزب الحاكم في بعض الدوائر  
ومعزقا لمؤثر اخرى معروف ان بعض  
الطباق المعرفه وضع نفسه فيها  
وهذا سيكون القرار بقانون لتقسيم  
الدوائر الانتخابية محل طعن في كثير من  
الدوائر والقرى والقرى المسماة المستعمل  
السلطة وهو يسبق ان تعرض له تقرير  
هيئة المفوضين بمجلس الدولة في  
تقسيم مجلس الشعب السابق التي حكم  
فيها ببيان قانون انتخابي وشرط  
بصفة خاصة الى الدائرة الاولى بالجزيرة

بوقرها قسم شرطة الجزيرة إذ شطرت  
الدائرة الثانية وعرفها اسم الشرطة  
اصيلة الى شطرين واصلت بينهما  
صفا ، اوامر بالتقرير بعدم دستورية  
بالقانون ، غير ان المحكمة اعلنت  
بيان انتخابي مجلس الشعب لتساق  
استنادا الى طريقة الجمع في كل دائرة  
انتخابية بين نظام الانتخاب الجغرافي  
الجزئية ونظام الانتخاب الفردي على  
نحو يتفق مع المساواة وتكافؤ الفرص  
من التعرض لموضوع تقسيم الدوائر  
الانتخابية .

ومن هنا فان البني مفتوح والظروف  
مهيئة لطعن ببيان القرار بالقانون  
الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية .

### اللقم الثالث - اصدار الاشراف القضائي على الاقتراع

نصت المادة ٨٨ من الدستور  
( الصادر عام ١٩٧١ ) على ان يبين  
القانون الحكم الانتخابي والاستفتاء على  
ان يتم - بالاتفاق - تحت اجراء اعضاء  
من هيئات قضائية ، ومع ذلك لم يحد  
قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية من  
استناد الاشراف على عملية الاقتراع الى  
الهيئات الفرعية التي يرأسها رؤساء  
بالمحكمة والقضاء العلم فاقبلت للنقل  
والعمل والاستعانة بالاستقلال من  
الحكومة مما يهبط خلفا للدستور .  
ولا يغير من ذلك ان ينص هذا القانون  
ان للجان العامة التي يرأسها اعضاء من  
الهيئات القضائية تتولى الاشراف على  
عملية الاقتراع ، ذلك لان الاقتراع - وهو  
الاول بالاصوات الانتخابية - لا يتم اسلم  
هذه اللجنة ويستعمل على رئيسها ان  
يقترعها برفقة لجنة خاصة في شأن  
الفرعية الثانية - والتي قد يجازين  
عددا ما لثة لجنة يجرى امامها الاقتراع في  
وقت واحد ، بل يمكن مقترع ومتراسم  
بمقدار سلسلة الدائرة الانتخابية  
بمقرها - كما جاء في مذكرة تادى القضاة  
الى رئيس الجمهورية - وهو الامر الذي  
انضمر منه رجال القضاء الى دفع هذا  
الانزاع من خلال جميعاتهم العربية  
للمصريين والمطالبة بتجنيها لما ينسب لكل  
انتخابات من عيب يمس الثقة العامة  
فيهم ، دون القضاء .

هذا مما يستدعي النظر ان القانون  
يعمل ان يسي مقترعهم للجان الفرعية  
بله عملية الاقتراع حتى تكون الاشراف







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٣ - ١٩٩٠

المصدر : الشريعة

أن نص الدستور وأصبح ، ولا اجتهاد مع وضوح النص ... ومما يتولى أحد أعضاء الهيئات القضائية الاشراف الفعل على الاقتراع أي الادلاء بالعصمت الانتخابية ، فإن الانتخابات تكون مطعون فيها بعدم الدستورية .

### تصريح غير صحيح لوزير الداخلية عن عدم سقوط الجرائم الانتخابية لسنة أشهر

ولا استطيع أن أفتتح مقال قبل أن اصبح تصريحها صادرا عن وزير الداخلية حول إلغاء النص الخاص بسقوط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم الانتخابية يمس سنة أشهر ، حين أن الجمع العادية لا تسقط الدعوى عنها الا بعد ثلاث سنوات حتى لا يطمئن البعض على هذا النص برعاية الحكومة له حتى تم هذه المدة القصيرة الذين من مراجعة القرار بالقرن رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ أن نص المادة ٥٠ الخاصة بهذا الموضوع من قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لم تلغ ولم تعدل ، وبإقالية على ما عليه . في حين أنه كان المطلوب عدم سقوط الدعوى العمومية عن الجرائم الانتخابية التي يرتكبها الموظفون العموميون بمضي المدة اطلاقا على النصوص التي لحظت به بالنسبة للجرائم المتعلقة بالاعتداء على الحريات الشخصية .

فهل تم تعديل عن إلغاء المادة ٥٠ سابقة الذكر بعد مرور مخرجات القوانين الانتخابية من اللجنة الحكومية لمجلس الوزراء وقبل تسليم رئيس الجمهورية عليها ؟

عليه لجنة أخرى وهي اللجنة العامة ... حين أن الذي يباشر عملية الاقتراع أي الادلاء بالعصمت هو الناخب نفسه في حين أن اللجنة الفرعية هي التي تعرف عليه وهي خالية من المتعصب القضائي خلافا لما ينص عليه الدستور . ويحاول النظام الحاكم أن يتصلب من هذه المستويات بالتصريح عن طريق مسؤولين أن تنفيذ هذا النص مستحيل عمليا لأن عدد اللجان الفرعية يبلغ نحو ٢٢ للجنة في حين أن جميع عدد أعضاء الهيئات القضائية ( بما في ذلك النيابة الادارية وهيئة قضائية السدولة ) يبلغون حوالي سبعة الاف عضو .... وكان هذا العدد المتضخم من اللجان الفرعية تنزيل من التنفيذ في حين أنه يمكن تخفيضه

بنسبة كبيرة من طريق زيادة العدد المنوب لكل اللجنة من الناخبين ، وإجراء الانتخابات على يومين لندمجها للوجه البحري والاخرى للوجه القبلي فضلا عن إمكان الأخذ بالاقتراع الذي تقدم به نائبي القضاء في مذكرة المقدمة منهم لرئاسة الجمهورية بانتهاء مراكز الاقتراع - وبلا من اللجان الفرعية - بحيث يوجد مركز اقتراع في كل منطقة من المناطق التي تقسم إليها دائرة الانتخابية يرأسه أحد رجال الهيئات القضائية ويتم أعداد المركز بحيث يشتمل على عدة فواصل فرعية يتم فيها الاقتراع على مرأى منه .

وبالرغم من تأكيد مذكرة نائبي القضاء على أن الحلول المقترحة من جانبهم تجعل عدد رجال الهيئات القضائية يكفي لتنفيذ هذا الاشراف وزيادة - حسب تعبير المذكرة - فإن لماذا لم يناقش أصحابها في مقترحاتهم وهو ما يبدل على التصرف والبدء عن إيجاد الحلول العملية لتنفيذ حكم الدستور .

وإذا كان القرار بالقرن الصادر أخيرا بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية قد نص على أن يعين رؤساء اللجان الفرعية « بقدر الامكان من بين أعضاء الهيئات القضائية » فإننا نود أن نعرف من الذي يحدد هذه الاسكائية وما هي حدودها وضوابطها ؟ ... وهل ترك الامر لما يرتضيه وزير الداخلية الذي يصدر القرار بتشكيل هذه اللجان يحقق الغرض الذي يستهدفه الدستور من أن يكون « الاقتراع » بالتمام والكمال تحت اشراف أحد أعضاء الهيئات القضائية ؟





### مشاغبيات

## نكبة القياصرة

بقلم : صلاح عيسى  
عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع

القرار الذي اعتمدته لاس الأول ، لحزب المعارضة الأرمينية الرئيسية ، بمقاطعة الانتخابات لمجلس الشعب ، هو وسام على صدر قادة هذه الأحزاب ، يشهد لهم بالإخلاص للشعب ، والانتماء للوطن ، ويؤكد شجاعته في الدفاع عن الديمقراطية .

ويريد من أهمية هذا القرار ومصاديقه ، أن الأحزاب الأرمينية التي اتخذت هذا الموقف الشجاع ، كانت تحوز ما يقرب من ٧٢٪ من مقاعد المجلس للنجل ، ومعنى هذا أنها لم تهرب من معركة سبق لها أن خاضتها في ظروف أصوأ من الظروف الحالية ، وحملت فيها مكسب ، لكنها لارت أن تدافع عن مستقبل الديمقراطية ، وأن تهرب من أنها كانت صليقة حين التهمت الانتخابات المطفلة بعدم النزاهة ، مؤكدة بذلك لقفها بنفسها ، وبالشعب ، وصلايتها في رفض ديمقراطية الإعدام ، التي يملسها الحكم ، وتعليقها عن أن تكون ديكتورا ديمقراطية ، يعطى الوجه اللبيل للحكم الشمولي ، ويؤيد ديكتاتوريته ، ويعطيه الحق في أن يتباهى بديمقراطيته لادعاء ، على بعض الأنظمة الديكتاتورية العربية ، مع أن البطل من بعشه ، واحمد رى الحاج احمد .

ولو أن لحزب المعارضة قبلت أن تخوض الانتخابات دون ضمانات ، وبعد تجاربها المريرة في الانتخابات ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ و ١٩٨٧ ، والممارسات البشعة التي مارسها نواب الأغلبية ، في البرلمانات التي ولدها هذه الانتخابات ، لكن معنى هذا أنها تخون قضية الديمقراطية ، وتقبل على نفسها الاشتراك في إبقاء الوضع على ما هو عليه ، فيحسرك التسويبيون السلطة ، ويختصمون بالقبضات والتزوير ، والتدخل البشري وغير الخفي ، حق تعطيل الأمة ، لينتازوا عن هذا الحق للسلطة التتالية ، بينما تحاصر المعارضة داخل القيد المصنوع ، عاجزة عن التاكيد في أي قرار أو استكمال مناقشة أي استجواب ، وبذلك تخون أحزاب المعارضة مبدأ الأمة مصدر السلطات ، وتقر مبدأ الرئيس مصدر كل السلطات ، فلا يعود هناك منبر لوجودها .

وليس هناك أي سبب منطقي لرفض مطلب الإصلاح الديمقراطي ، التي ترافها أحزاب المعارضة منذ استئناف التعددية الحزبية قبل ١٥ عاما ، فقد كانت هذه الأمة الطويلة كاشية - أو أن نية الحكم أن يكون ديمقراطية -

لتفكيك جدول التفتين - من أسماء الوثني - ولا تاجر مشروع الرقم القومي ، ووضع البرتيبيات اللازمة لكي يذل النخب بمصوته بموجب بطلته التفضية ، وطبع اللغالب التي تفسح مكانا لتوزيع النخب على إرلاعه بمصوته ، أما والحكم يرفض ذلك كله ، جملة وتفصيلا ، ويرفض إشراف القضاء على العملية الانتخابية بكل مراحلها ، وليس لذلك سوى معنى واحد ، هو أنه يخالف الانتخابات النزيهة ، ويصر على إبقاء الوضع على ما هو عليه .

ولا شك أن قرار المقاطعة قد وضع الحكم في مأزق حاد ، لا يخرجه منه التظاهر باللامبالاة ، أو التمس الكذب بأن الانتخابات ستكون نزيهة ، أو توجيه الداءات المطفلة للأحزاب المقاطعة بالمعول عن قراراتها ، أو إغفلتها بإبراز أسماء وقرارات الأحزاب الصغيرة التي قررت سفول الانتخابات ، فبهذه كلها الأعيوب لا تلتجأ لحدا ، ولا تكفل من آثار اللطمة التي وجهتها أحزاب المعارضة الرئيسية بقرار مقاطعة الانتخابات ، الذي أثار الحساس في الشارع السياسي ، وركز هبة الحكم ، وكشف عن وجهه البقيع ، ووضع في مأزق حتى أسلم دأنيته الذين يحرصون على أن تصدر قراراته عن ممثلين شرعيين للرأي العام ، ليضربوا ديونهم .

وإن يقيد الحكم في شيء ، أن يتظاهر بالقوة ، أو أن يعلن أنه لا يتقبل شططا من أحد ، فليكون ليس ضميعة تركها لهم للرجوع الوالد ، ولكنه شركة بين بطلته وفلته ، وإبتراته الفكرية وأحزابه السياسية ، التي ينبغي صيانة مصالحها جميعا ، من خلال تعبيرها الحر عن نفسها ، ومشاركتها الحقيقية في إصدار القرار ، والرقابة على السلطة التنفيذية . ولم يعد ممكنا أن يقبل أحد ديمقراطية الإعدام ، إلا المطفلة والمخالفين ، والليصلين عن فئات المواليد .

الطية الوحيد الذي يقيد الحكم الآن ، ويخرج الحكم من مأزقه ، هو أن يعود إلى صوابه ، ليستصدر قرارا بتأجيل الانتخابات لفترة قصيرة ، لا تزيد على ثلاثة شهور ، بعيد خلالها حساباته ، ويتشاور مع ممثل الأحزاب المقاطعة وممثل الرأي العام ، حول قانون الانتخاب الذي يصدره ، ليخرج متولايها مع المستور ، فإذا أصر على رايه ، فسوف يكون عليه أن يتحمل ما يترتب على صدور حكم ثلاث بعدم دستورية مجلس الشعب القادم من انهيار دستوري .

والمجد للذين رافعوا أعلام الدفاع عن الديمقراطية ، في هذا الزمان المكتوب بالقياصرة والتابعهم .





الموقف: المصدر:

التاريخ: ١٩٨٣ = ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مهم مصرية

لأننى من هواة الاستماع إلى تصريحات الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء، كنت أمتنى نفس بصولات وجولات للدكتور عاطف خطيباً ومتحدثاً فيما لو رشح نفسه في انتخابات مجلس الشعب. ولكن الدكتور عاطف حرمنى وحرم تلقى دأركته. وكل التلخفين من سماح صوته، وسماح حججه، والالتباه إلى دفاعه الذى سيقيم نفسه به للتخلفين ..

ولست أكتفـه.. سيدي القاريء - أننى لقدت متعة الاستماع بعد أن قرأت لوائحه مرشحى الحزب الوطنى الحاكم.. ولم أجد اسم الدكتور عاطف صدقي يتصدر مرشحى الحكومة. وعدم ترشيح الحزب الوطنى الحاكم لرئيس الحكومة لأيعنى إلا أحد مؤلفين:

●● فيما أن الحزب الحاكم يعترف بعدم شعبية رئيس الحكومة وأنها تخفى أن يستقر في دأركته. وتعجز عن اتجلمه حتى ولو بالتزوير الذى برعت فيه. وهذا يعنى أن رئيس الحكومة غير متعارف به شعبياً !! ●● وإذا أن الدكتور عاطف صدقي هو الذى بدوره كرئيس للحكومة، وانتهى هذا الدور، لأنه في حال أى نظام ديمقراطى يجب أن يكون رئيس الحكومة عضواً بالبرلمان حتى يستطيع أن يدافع عن سياسة حكومته أمام هذا البرلمان.. وعلى هذا رأت السلطة العليا ألا يترشح نفسه بعد أن أدى دوره على خير وجهه.. ولكن ليس الوجهة الشعبية..

ويبقى هذا اعتبار آخر هو أن يكون الدكتور عاطف صدقي من بين المؤعوبين بالتخمين حتى لا يصب حرجاً للحزب الحاكم والوزارة الداخلية فيما لو تم ترشيحه وسط الانتخابات. وإذا كان الدكتور

عاطف سيأتى بالتخمين فهذا يعنى أن الحزب الحاكم مستمر في الضلال الديمقراطي.. دون أن يكون ديمقراطياً حقيقياً. وسوف يكرر مأساة أن يكون رئيس مجلس الشعب بالتخمين كما كان الوضع مع الدكتور المحجوب في مجلس ١٩٨٤. يكمل ماخذ هذا الوضع.. ولا يبقى إلا أن الدكتور عاطف صدقي سيخوض الانتخابات مستقلاً. وفي هذا شريعة للحزب الحاكم.. الذى رأس حكومته لسنوات طويلة..

وانتهى من الله. أن يقول دعوتى، ويترئى رئيس الحكومة إلى معركة الانتخابات حتى أصبح هوأينى وأكيد المؤال وفي مقدمتهم طلاح على الهاتف لآنى أوقع أن اسمح كثيراً من الدكتور عاطف صدقي.. أريد أن اسمح مايمكن أن يقول دفاعاً عن حكومته. وأعمال حكومته.. بل أخطاءه وخطايا حكومته.. ولم هي كبيرة هذه الأخطاء والخطايا.. وهل سيأبىم للتخلفين وعدوا عن إصلاحات لم يتمكن من تنفيذها طوال سنوات حكمه.. وبمبدأ سييور قرارات زيادة اسعار كل شيء، بداية من الخيف والمسكر والزيت والبيض أرجو ألا يحرمنى الدكتور عاطف صدقي من متعته، وبراجع موقفه.. ويقنع حزبه بترشيحه.. أو لينزل مستقلاً فلما لعل في شوق لما سوف يقول. أو يصرح به.. أو يشرحه للتخلفين..

هل يحق رئيس الحكومة رغبتي؟

مجلس الطرايبى





المصدر: **الجزيرة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢ ك. ت. ١٩٩٠

## خطوط فاصلة

سيرة غريب .. أن يوقع  
«الأخوان المسلمون» على  
بيان أحزاب المعارضة التي  
أعلنت فيه مقاطعتها لانتخابات  
مجلس الشعب ..!! إنه أن أول  
ماتيكيد إلى الحسن .. هذا  
السؤال :

وهل الأخوان المسلمون ..  
يخشون تحت نواء حزب  
معترف به قانوناً ؟؟  
الجواب بالنفي طبعاً ..!! وبذلك  
تكون البداية خاطئة .. بل  
ومغادرة الحقيقة تماماً ..!!

بالضبط مثلما تصحى تلك  
الأحزاب بأن الحكومة لم تهتم إلا  
بتغيير نظام الانتخاب من  
القائمة إلى «الفردي» ، وأنها  
تجاهلت ضمانات حرية  
الانتخابات ..!!

ولا جدال أن تطبيق النظام  
الفردي في انتخابات مجلس  
الشعب .. يحمل في طياته ..  
كل الضمانات لاختيار مجلس  
جديد يعبر تعبيراً صادقاً عن  
رغبات الجماهير .. إذ يكفي أنه  
لا قيود على أي مواطن لكي  
يرشح نفسه .. ويتسلم  
الصلوف .. ويخوض المعركة  
الانتخابية معتمداً على قومات  
ذاتية بحتة ..

لقد كنا نتمنى جميعاً أن يكون  
قادة المعارضة صادقين مع  
أنفسهم .. فيعترفون بأن  
أجسامهم عن الاشتراك  
في المعركة الانتخابية إنما  
يرجع أساساً إلى الخلافات التي  
استحكمت بظف فيما بينهم ..  
فأصبحوا غير قادرين على  
الاستمرار بعد أن تفرغوا  
لتصفية الحسابات ، وبإبدل  
التهامات ، وتحين الفرص لكي  
تلفظ كل فئة على الأخرى .

ولقد أراد أعضاء تلك الأحزاب  
الحقيقيون .. تلقين القيادات  
الوهمية درساً .. فرفضوا  
الانصياع لأرضياتهم ، وقروا  
الاشتراك في الانتخابات بصرف  
النظر عن النتائج ..!!

لقد هدد كل من حزب الوفد ،  
والأحرار ، والعمل في بيانهم  
الذي أذاعوه أمس .. أي عضو  
لا يسير في تيارهم .. بالصل  
من جهتهم المزعومة ..!!  
وكان رد الأعضاء المنطقي لكل  
من أساء سراج الدين ،  
ومضطلي كسامل مراد ،  
وابراهيم شكرى :

.. ومن قال إنكم تمثلون للقاعدة  
البريضة لأحزابكم ؟؟  
لقد مارستم بنلوكم دكتاتوريا  
لا يمت للعمل الحزبي بصل ..  
بحيث أبعدتم كل من تجرأ وأبدى  
وجهة نظر مخالفة ، وزيروتم  
لانتخابات الهيئات البرلمانية ،  
وأغلقت الأبواب دون أصحاب  
الفكر المكثور .. لأنهم صمموا  
على أن يرضوا لكم .. كيف  
تكون المعارضة المطلوبة ..!!

وسوف يشهد الساحة السياسية  
خلال الأيام القادمة .. نماذج  
متنوعة من المعارضة ..  
سوف يرشح أصحابها أنفسهم  
لعضوية مجلس الشعب  
في دوائر عديدة لأنهم يؤمنون  
بأن نظام الانتخابات الفردي  
لا يميز بين مؤيد ، ومعارض ..  
بين من ينتمي لحزب الأغلبية  
أو غيره من الأحزاب .

• • •

وفي النهاية .. تبقى كلمة :

إذا كان كل من فؤاد مراح  
الدين ، وابراهيم فنيكري ،  
ومضطلي كسامل مراد يريدون  
طعن الديمقراطية من الظهر ..  
فحسن نقول لهم .. إن  
الديمقراطية في مصر قد نمت  
- والحمد لله - وشتتد  
عودتها .. وسوف يزدهر  
مجلس الشعب القادم بالرأي ،  
والرأي الآخر .. بما يحقق  
الخير كله .. لمصر كلها ..  
ومن الطبيعي .. أن تتساقط  
أوراق الخريف

سيد محمد







المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٣٠ - ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### كلمات

هذه ملاحظات خفيفة . عن الحركة الانتخابية القادمة . أنها تكاد لا تكون معركة . إلا أن تكون بين الحزب الوطني الديموقراطي . من ناحية . والمستقلين من ناحية أخرى . ومن نتائج هذه . سوف ينضم إلى الحزب الوطني الديموقراطي (أو المايسترا) الأحزاب الثلاثة (أو الأربعة) الكبرى . الحزب الوطني هي التي قررت الانسحاب واسميه الانسحاب . لا المقاطعة . أما الحزب فيستدخلون (واقصد بهم يتجمع) . وأما الحزب فلا يزالون يحتلون . وهناك أحزاب أخرى . أعرف اسمها ولا رؤسائها ولا أعضاءها يقل أنها ستشارك في الانتخابات . تتشارك أو لا تتشارك . فليس هذا بهم . والتجمع قرر عدم الانسحاب أو عدم المقاطعة . لأن إعلانه قريبا . لنجاح بعض فائده . وفي مقدمتهم طبعاً . خالد محيي الدين . في القليوبية . ولطفي واكد في الشرقية . وإذا نجحاً . وهو أمر محتمل . فإن ذلك لن يكون يصعب أرائهما السياسية أو الزمانيات الصريين بالتجمع الوطني التقدمي . الخ . ولكن لأن لكل منهما عائلة كبيرة . أسرة محبي الدين في كفر شير . وأسرة واكد في الشرقية . إن العلاقات الأسرية . والقبلية . لا تزال هي المؤثر الأول في نتائج الانتخابات . في الأرياف . وحتى لاصطفوا الشائعات . أو أن الفت النظر إلى أن عدداً كبيراً من الشخصيات العامة . قد راحت بشأنها شائعات تقول إن علاقتها مرشح لرئاسة مجلس الشيوخ

اللقلم . ونهذه المتابعة القول أن صحيفة الوفد ذكرت في أحد أعدادها قبل اغتيال الدكتور زغبت المحبوب . خيراً جعلت عنوانه . المحبوب باق باق . . وبعد أيام حدث مذبذب . وهو ما يؤكد أن اللبيب لا يعلمه إلا الله . أما الإسماء التي كانت مرشحة لتخطفه في زلزاله المجلس . منهم الدكتور حاتم . والدكتور صبور ابوطالب . والدكتور يحيى الجمل . والدكتور كمال أبوالمجد . والمستشار أحمد موسى وكيل المجلس السابق . وكان هؤلاء لم يرشحهم الحزب . ولعل الغرض يتسائل . فمن أين تطفله سيكون رئيساً لمجلس الشعب الجديد ؟ واكد أجيب . بأنه الشخص الذي لن ترشح في الشائعات لذلك تماماً كما حدث عند اغتيال الدكتور عاكف مصطفى رئيساً للوزراء . ووفق كل ذي علم عليم

محمود عبد المنعم مراد





المصدر : ٢٧٢ ر

التاريخ : ١٩٣٣ س ٢٠١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## من قريب

### المعارضة والمقاومة !

جاء القرآن الذي اتخذته بعض أحزاب المعارضة بالامتناع عن المشاركة في الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ، مفاجئة للكثيرين الذين ظنوا أن لحزب المعارضة قد تعلمت أن استكمال مقومات الديمقراطية يكون من داخل البناء الديمقراطي ، مهما تكن عيوبه ومآخذه ، وليس من خارجه . وأن العملية الديمقراطية ثلاثية من الشعب ، وإكثها تأتي من خلال المعارضة .

الآن اعتقدى أن الحزبين المعارضين الرئيسيين وهما حزب الوفد وحزب العمل ، قد عملا بالتساوي قراهما بمقاومة الانتخابات نتيجة عاملين أساسيين :

الأول : أن سيطرة الشيوع والخمسين من قيادات الحزبين والذين ظنوا القوة على المنافسة وغرض المعارك على المستوى الشعبي والبرلماني ، قد ساعد على إزدياد مشاعر الإحجام ، خصوصاً وأن الحركة الانتخابية تتم هذه المرة على أسس الترشيح الفردي وليس على أسس القائمة الحزبية ، أي أن لفظ الأسماء في اختيار القوائم سوف يعتمد على شخصيات وقدرات على الاقتناع ودرجة تواصله مع القاعدة الانتخابية ، وليس على أسس مجموع الأصوات التي يحصل عليها الحزب .

ومن المؤسف أن يقال إن عدد الذين يتصورون بهذه الفترات ، من خلال متابعة أداء نواب المعارضة في مجلس الشعب ، لايزيد على عدد أصابع اليدين . ومن ثم تبدو

صندوقية العلوق عن عدد علف من المرشحين للقطبة عدد علف من الدوائر في إنشاء الجمهورية . ولايعنى هذا أن حزب الأغلبية الحكم أفضل حالاً ، ولكن وجوده في السلطة قد يساعده على اجتذاب عدد كبير من الشخصيات البارزة في الحياة العامة كوجوده جديدة .

أما العمل الثاني فهو أن حزبي المعارضة الرئيسيين قد أساءا تكدير ودي تأثير مقاطعتهم للانتخابات على العمل السياسي ، فمن المؤكد أن نشاط الأحزاب السياسية - الحزبية ومعارضة -

مزال يمثل قسرة وثيقة شمة في اهتمام المواطن العادي ، وقد ساعد دخول لحزب آخر صغيرة إلى ساحة العمل السياسي ، لتحرير عن اتجاه حقيقي ولاتمثل قاعدة شعبية أو فلسفة سياسية ، على تهميش النشاط الحزبي بأسره ، لكي يبدو في نظر المواطن العادي وكأنها لعبة صغيرة لاينهم أن ينتفع من المشاركة فيها لاعب أو أكثر .

وسوف تكون خسارة حزبي الوفد والعمل أكبر من خسارة الإخوان المسلمين والأحرار . لا يفقد الحزبان وزنهما ككثير حزينين معارضين ، بينما يعتمد الإخوان المسلمون على الدخول كمعارضين مستقلين . ويعتمد حزب الأحرار على ماله يقع من ثلث اللوات الانتخابية . وقد يتفكر رئيس الحزب بفرصة التمهين إذا استطاع .

وعذاً فقد يحظى للأحزاب الصغيرة الآن وزناً والأحدث في مجال العمل السياسي فرصة دخول مجلس الشعب الجديد ، بينما يبقى الحزبان الرئيسيين للمعارضة خارج البرلمان .

سلامة أحمد سلامة





المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩٤٤ ١٠ تشرين ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الحزب الوطني « يتشبط »

## في سيارة رئاسة الجمهورية !

**لوتكى مبارك من الحزب الوطنى ليدخل أنظاره بطر الشعب**



الديمقراطية

السلمية

تطاليف

الرئيس مبارك

بالتفليس

من

الحزب

الحاكم

**للحزب الوطنى**

**تكر إكاديات الدولة لخدمة بر شعبه**

**الدستور يمنح الرئيس**

**صلاحيات واسعة تعطل**

**الرقابة الشعبية على الحزب الحاكم**





استبداد الحزب الحاكم لم يترك أمام المعارضة في مصر سوى طريق واحد هو مقاطعة الانتخابات ، لطوال خمسة عشر عاماً مضت لم تمل المعارضة من سياسية حرة تعبر عن ضمير الشعب وهمومه . ولكن الحكومة صنعت الدنيا واكتفت كل كيان الاستبداد .. وفي كل انتخابات عكفت المعارضة لتدخل المعركة وهي تعلم أن ضمانات الحرية والفراسة مخطوفة ، ولكنها لم تقلق الأمل في أن يستلحي النظام من ممارسة الأتراك والتزوير .. وكان الطبع يغلب على الحزب الوطني .. فإتت مجلس الشعب مزوراً وغير دستوري . وطوال السنوات الماضية أيضاً طلبت المعارضة بتخلي الرئيس مبارك . ومن

قبله الرئيس السادات ، عن رئاسة الحزب الوطني ، حتى لا يستغل هذا الحزب . حرية الرئيس ، للوصول إلى السلطة .. بينما لا يتمتع بوجود جماهيري في الشارع المصري .. وقد وعد الرئيس مبارك عند توليه منصب الرئاسة عام ١٩٨١ بأنه سيكتفي بأن يكون رئيساً لكل المصريين ، ومع ذلك مرت تسع سنوات ومزال الحزب الوطني يحظى بعبادة الرئيس مبارك ويستغل إمكانات الحكومة والدولة كلها للبقاء في الحكم ، رغم تلك الجملة .. أما مفاربه الديمقراطية السلمية فتقتضي بتخلي رئيس الجمهورية عن رئاسة حزبه بمجرد انتخابه رئيساً للجمهورية لكي تتسوى فرص العمل السياسي أمام جميع الأحزاب

### سلطات واسعة !!

حين ميال الرأى عضو الإسكندرية عن تحالف القوي السياسية والديمقراطية لوضع رئيس الجمهورية رئيساً لأحد الأحزاب ، فمع ذلك مرت تسع سنوات ولم يزل الحزب الوطني يحظى بعبادة الرئيس مبارك ويستغل إمكانات الحكومة والدولة كلها للبقاء في الحكم ، رغم تلك الجملة .. أما مفاربه الديمقراطية السلمية فتقتضي بتخلي رئيس الجمهورية عن رئاسة حزبه بمجرد انتخابه رئيساً للجمهورية لكي تتسوى فرص العمل السياسي أمام جميع الأحزاب

ومع ذلك فإتت اعتاد أن هذه القضية يجب ألا تحصر من الإجراءات الكلية بشأن نزاهة الانتخابات ومنع أي تلاعب في نتائجها . والمؤكد أن تدخل مبارك من

رئاسة الحزب الحاكم ، سوف يتسبب في تضيق المجال أمام الإصلاح والإصلاح الديمقراطي الذي نحتاجه في مصر . تصور لا تغفل على أحد في مصر .

الرئيس .. روح الدستور  
أما الدكتور عاطف البنا ، استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة ، فيقول : لا توجد شخص صنع من القضاء الرئيس أحد الأحزاب ، ولكن روح

### تحقيق

#### مجلس عصمت

البنا ، بالإضافة إلى أن الدستور اعطى للرئيس سلطات استثنائية كثيرة ، مثل إعلان حالة الطوارئ وحل مجلس الشعب عن طريق الاستفتاء وعرض مشروعات قوانين على المجلس .. وبناء على كل ذلك وفيرة .. فلا شك أن الحزب الذي يرأسه رئيس الجمهورية الذي يتسبب في هذه السلطات ليكون حزبا محلا ، يتسبب بمزايا كثيرة أكثر من أي حزب آخر في مصر .

ويضيف رئيس حزب الأحرار كلاً : ولا شك أيضاً أن رئاسة مبارك للمجلس الأعلى للشرطة التي تشارك في الانتخابات تعتبر ميزة أخرى يعطي بها الحزب الوطني .. ولكنه فلن بعض رؤساء الأحرار والفرق .. أن لم يكن كلام مؤلفون للحزب الوطني أو رئيسه . ويعتبر ذلك لأن الحكومة تمتلك إمكانات مالية هائلة .. منها القطاع العام الذي تستخدمه ميزانية توضع منها الرشاوى والمنصب على الاتباع . والأمر المؤكد أن الرئيس مبارك لو ترك رئاسة الحزب الوطني ، فلن جزاً كبيراً من هذه الميزات سوف يؤول

### التدهور السياسي

الدكتور محمد ضحان عضو الهيئة العليا بقوله يؤكد أن رئاسة عصمت مبارك للحزب الوطني الديمقراطي .. طوال السنوات العشر الماضية .. كانت

موضوعياً .. أن تدهور العمل السياسي ، وفقد الرقابة السياسية الحقيقية على تصرفات النظام .. لأنه من غير المعقول أن تقل نظام الحزب ، المهيمن ، أن يقوم مجلس الشعب بمراقبة رئيس الجمهورية ، وهو رئيس حزبهم .

ومن ناحية ثانية .. والكلما الدكتور منصور .. كيف يتكلى وجود رقابة سياسية حقيقية على العمل السياسي . في ظل نظام رئاسي يعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة ، وهو شخصياً يرأس الحزب الحاكم أيضاً !! قد يكون هذا الوضع مبرراً في ظل النظام البرلماني ولكنه في ظل نظام رئاسي وفي ظل دستور مشرق ، فإن الوضع يتطلب عناية فائقة .

ويضيف : منصور .. أن معقدة هذه القضية لا ينبغي أن تنصل عن معالجة كافة جوانب التدهور الديمقراطي الموجودة الآن .. والمحقة أننا نحتاج دستوراً جديداً ، والأخذ بنظام البرلماني بدلاً من النظام الرئاسي .

### مميزات هائلة !!

أما مصطفى كامل مراد - رئيس حزب الأحرار - فيؤكد أن رئاسة مبارك للحزب الوطني ، تسبب على الحزب إمكانات مالية ومهنية ، لأن مبارك يترك رئاسة السلطة التنفيذية ، وهو الذي يعين مجلس الوزراء والموظفين ورؤساء الشرائع ، وكافة هيئات الحياة في







المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩٤٤ - ١٠ تشرين ١٩٩٠

النشر والخذمات الصحفية والمعلومات

## يا أقباط مصر.. وداعا للمشاركة السياسية

بقلم : **موريس صادق**

تم اختيار ٤٤٤ قبية من الحزب الوطني لخوض الانتخابات لمجلس الشعب، وقالت جريدة الاهرام: ان منهم ٥٥٪ وجوها جديدة من الكفاءات والعناصر الشابة، التي تمثل الانتخابات لأول مرة. وتضم مختلف التخصصات من المحامين والأطباء ورجال الأعمال والحسين ورجال القضاء ورجال الأمن السليقين ومستأذة الجامعات والقيادات الصاعدة.

وتنصب للرئيس ميلاد تصريحات قال فيها: «ان كل المصريين مصريون ووطنون مدام قد سمح لهم القانون ان يتقدموا بالترشيح للمجلس النيابي». والشئ الرئيس ميلاد ان القريب بكل فئات الشعب واحزابه في التمثيل بالمجلس النيابي، وبأى نسبة كانت حيث يمثل ذلك الدرا للعبارة الديمقراطية. وقال الرئيس: نحنا مصريون مواطنون ووطنون والديمقراطية التي يمارسها الشعب من خلال مؤسساته الدستورية ومؤسسات اعلامه تدعونا ان تكون ايجيبين في ممارسة حقوقنا الدستورية.

وتصريحات الرئيس ميلاد تسعد كل المصريين، ووفقا للدستور كان من الواجب على املاء الحزب الوطني تطبيق تعليمات الرئيس من اختيار الـ ٤٤٤ مرشحا لخوض الانتخابات. لقد خف أمل القباط مصر حينما ظنوا هذا

الاختيار. ان كل من كان يترشحوا لعضوية الاقباط الذين فقط من الاربعة عشرة واربعة وخمسة ترشحا. قبل الاقباط مصريون، وهل هم وطنيون؟ سؤال يدهش يماه المواطن لمصرى، لماذا لم يختار بين الـ ٤٤٤ مرشحا عددا ملائما من الاقباط لخوض الانتخابات لمجلس الشعب، او ليس من الـ ٥٥٪ وجوه جديدة من الاقباط.. اليس بين الاقباط تخصصات من المحامين والأطباء ورجال الأعمال ومحاسبين ورجال قضاء ورجال امن سابقين وشكذة جامعات وقيادات عمالية، سوى مواطنين فقط.. هل انتهى نبض الاقباط فلم يجد املاء الحزب الوطني للقباط يصلحون للترشيح لانتخابات مجلس الشعب سوى الذين فقط ١٦. وهل مطلوب بعد ذلك ان يتوجه الاقباط لاختيار ممثلهم لمجلس الشعب بعد ان خرجوا من ترشيحات الحزب الحكم.. ولحقول قليل، ان الانتخاب فردي، للمتعلم من يشاء للترشيح ايا كان.. والى الطبعي من الذى يستطيع مواجهة مرشح الحكومة والحزب الحكم سواء الامكانيات المالية او المصوبة. ان انه من المعروف ان الاجهزة الحكومية جميعا تستفيد مرشح الحكومة بكل فئتها، وإذا كانت الحكومة معقلة في حازبها الحكم لم ترشح سوى الذين من الاقباط. وسيقوم الرئيس كما سبق بتعيين خمسة منهم في المجلس المنتخب فعل الاقباط ان يحموا الله على ذلك، والا فيلزموا الصمت، ويطلبوا من الله الصبر، والكيد عن المشاركة السياسية مدام هذا هو قدرهم في بلدهم. ولذلك ليس غريبا، ان نذكر ان الاقباط سيطلقون انتخابات مجلس الشعب مثلهم مثل احزاب الوفد والعمل والاحرار والاخوان المسلمين.





المصر : ١٢ نوفمبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩ - ١١ نوفمبر

## مجلس شعبهم «قطاع خاص»

بقلم : الدكتور محمود السقا

عندما إلى الانتخابات في فترة عصيبة من حياتنا ، عربيا ومصريا . وجاءت الدعوة إلى الانتخابات في هذه الفترة الحرجة . دعوة عاجلة سرية الخطي . وكان صوتها الهادر يقول : الانتخاب العام أو الموت الزؤام . فلذا لأن هذه الملهمة ، تلك المسألة ، في تحريك الجماهير صوب الحق السياسية وحياتية ومصرية لا يترضون لها سبيلا ؟

يقولون أن الانتخابات جاءت وليدة استفتاء . والحكومة تعلن في تجميع مقاطع النظم . أن الغالبية العظمى قالت : نعم . لحل مجلس الشعب الميت أصلا منذ مولده . وعند هذه النقطة الأول - والله على ما أقول شهيد - أن الاستفتاء ، الصورة ، الذي تم جاء مزيغا ومزورا . وإن نسبة لا تزيد على ١٠٪ ، هي التي ذهبت وهي وحدها التي ظهرت «صورة» في الجرائد الحكومية . كانت مهزلة ومأساة وعذبة للقليل . دليل المراقبة والصورة ومطابقة الأسماء الثلاثية بكثوف واعتبار الناس جميعا أن يوم الخميس ، يوم الاستفتاء . كان بداية يوم إجازة : ذهب الناس إلى النوادي ، أو المظلمة يلعبون الطاولة والشطرنج . ويشربون هرشما بما أطلقوا عليه زورا وبهتانا بيوم الاستفتاء . فلذا الاستفتاء الباطل فلتونا ، لأنه - وللأسف - لا يوجد استفتاء على حكم قضائي . ولا توجد حجة ضرورية ملحة اقترنت بيوم الاستفتاء يوم ١١ أكتوبر . والبطلان جاء مع الحكم في الثاني من يونيو الماضي . فلذا تأخر . ولذا العجلة بعد ذلك ١٢ والواضح أن حدثا عربيا عجيبا وغريبا قد هنّ خريقتنا العربية في الثاني من أغسطس . والجميع الآن يعرف الحكاية من البداية إلى النهاية !!

إن تزوير إرادة الناخبين يوم الاستفتاء كشف القناع عما تخفيه الحكومة . ومع سبق الإصرار - فيما يتعلق بالانتخابات القادمة على عهد ، وما أقول به ليس بدعا من القول وزورا ، وإنما هو «الحق الصراح» والتجربة . نعم ، إنها حكومة التزوير . نعم ، أنها حكومة البطلان . وما أقول به أصبح سجلا من سجلات الواقع والتاريخ القريب واحكام المحاكم !! مجلس الشعب في ١٩٨٤ بطل . مجلس الشعب في ١٩٨٧ بطل . ثم - وبما للحسرة والام وحزن الضمير - المجلس المنتظر . وهو في رحم الغيب لم يحكم عليه بالبطلان الدستوري . ويمتد يد قهقريه القتل - منذ الآن - بصريح نص المادة ٨٨ من الدستور حيث حمية الاشراف القضائي على فني العملية الانتخابية من إعطاء الصوت . ووضعه بالمصنوق - وراء ستر - حتى إعلان النتيجة . بصوت القاضي في وليقة رسمية .

إن انتهاز نهج البطلان ، وأبد عدم الخبرة القانونية والدستورية بين مصروف قهقري ومظفرى الحزب الوطني .

إنه لأن عصر البطلان التشريعي . في أبعص صوره التاريخية ، والمجيب في الأمر أنه في كل محاولة لبطلان ، ترى دهشة الحزب الحكومي يبرزون خطيائهم بقنواتهم ثم يرددون بعد التفتيش القهري . أن تاذن للاذان الواعية أن تصدق ، ما يقولون . البطل لا ولد إلا بطلا . ومن اتخذ الخطيئة منهاج حياة . ورغم عظمت التجربة العالمية والعربية .

وكتيجة لازمة . لهذه الصورة الاليمه الجارحة لكل مشاعر الانسان المعاصر في مصر . مرافيا للحدث لم مشترك فيه . فقد اعلان عن يوم الانتخاب . إعلانا في غير موعده . بمقدمة دستورية باطلة (عدم تطبيق المادة ٨٨) تزيف نتيجة الاستفتاء على حل المجلس السابق . وإلحاق (إرغام





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوزير

التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

..... ولتصاليات من نائب السكر وزير الداخلية ، إذ كشف لي بهذه الماكين التي تحدث عنها ، والشعب المصري للكلية لم يذهب إلى أي لجنة من لجان الاستفتاء في القرية كما في الحقيقة ، إنها إذن تجربة لتفكيك وتزوير الاحتمالية الانتخابية ، بل هي عملية خسعين وتزيين ، على المعارضة الكبرى في التزوير لانتخابات مجلس الشعب ، التي ، لا ريب في ذلك حسب مهيئة الحكومة .

من هنا ، فإن شيئاً لم يتغير في فلسفة الحكومة وطريقتها في مواجهة هذا الاختيار الشعبي ، الكبير ، لقد بان - في عز الشمس - أن الحكومة هي التي : تنتخب نفسها بنفسها ، وإنها بولية من لا وأل له ، وبطاقة الانتخابات : صاحبة الصوت الواحد حين تختلي الأصوات قلما أو كلها أو ممارسة لمواجهة هذا الظلم وذاك القهر .

نعم ، الحكومة والمرأة ، الحكومة تواجه نفسها ، وتلاعب ذاتها ، والمصيدة الكبرى ، أن الحكم يتفرج ، والشعب يسب ويلعن ولكن « في سره » وعلى استحياء ، ويتفكر - من السماء - التغيير ، ولكن هذا التغيير هناك .. هناك وراء أسوار الزمن ، هو مجلس وأقر وثلاث ورابع ، والحكيمة - يكمل أصولها - هي .. هي ، ويبدو لنا من مواصلة « المنك والاحتكاك » وفلسفة « الأنا الحكومية » أن أزمة عادمة لا محالة إلى كل عاداتها القبلية .

ويقول مصطفى أمين ، الفيلسوف المصري ، والاستاذ ، والذي مارس الصحافة في شوارع السويس ، وهو المعلم لهؤلاء الذين يطعنون في كل مناسبه رجال المعارضة في الصميم ، رغم أن التجربة السياسية وخاصة فيما يتعلق بقوانين مجلس الشعب ومعارضته لهم ، أي رجال المعارضة دائما ، على حق ، يقول إذن الكاتب الكبير الخبير ، وقد أحرزته - وهم حزبا معه - مولنا في تلك عودته : « .. »

في رأيي - أي رأي مصطفى أمين - أن المعارضة تحصى الحكومة ، وتفتح عيونها وترشدها ، تجعلها لا تمشي بغير هوى ، وتثبت أقدامها ..

« .. » - « مجلس بلا معارضة سيكون عمره قصيرا جدا ، أقصر مما تتصورون » - بل أقصر إلى هذا الرأي رأيي ، وأقصر للتاريخ ، أن المجلس القادم - بدون معارضة - هو للكلية الأخيرة في مهزلة الديمقراطية المصرية ، ونحن - لم يكتب علينا أن نتنظر عمره القصير - لقد قلنا أنه باسم الدستور له مات في مهده ، ومن حيث الواقع - حيث تزيف نتيجة الاستفتاء - التي هدمت المجلس السابق وأتت بالقادم جثينا في محكم العدم . ١١





المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حسنى مبارك :

**لن أسمح بتزوير الانتخابات وليس لى**

**مصلحة فى ذلك**

**غالبية المقاطعين سيتقدمون للانتخابات ماعدا  
الوجوه البارزة**

حضر الباطن - جدة - من فيليب جلاب

أكد الرئيس حسنى مبارك مجدداً في حديثه إلى الضباط والجنود المصريين في مواقعهم في حفر الباطن بالقرب من الحدود السعودية - الكويتية أننا نؤمن أن تصل إلى حل بدون إراقة دماء وعلى من يفقد صوابه أن يعود إلى عقله . وقال أننا لا نقبل تحت أى ظرف احتلال دولة عربية أو غير عربية لدولة عربية أخرى . وأشار الرئيس إلى الدول الدافعة لمصر ومن بينها بعض الدول العربية التي لم تطلبنا بشيء وأوضح أننا لن ندفع على أى حال . وتركزت أسئلة الجنود حول رغبتهم في قراءة الصحف والاستماع إلى الإذاعة المصرية ومشاهدة برامج التلفزيون المصري لأنهم لا يسمعون في حفر الباطن سوى الإذاعة العراقية القريبة من المنطقة وهي تستخدم - كما قالوا - أسلوباً هجومياً على مصر والشتائم.

وقال الرئيس لا يجب أن تلجأ إلى أسلوب الشتم الذي لا يمارسه سوى المقصرون .

وفي حوار سريع بعد مغادرة الرئيس للمواقع العسكرية أكد تطبيقاً على مقاطعة بعض أحزاب المعارضة المصرية للانتخابات البرلمانية القادمة أنه لن يسمح بأى تزوير في الانتخابات وليس له مصلحة في ذلك .

وقال الرئيس إن غالبية الذين أعلنوا المقاطعة سيشاركون في الانتخابات فيما عدا الوجوه المعروفة وأضاف أن البعض اتخذ هذا الموقف لأننى لم استجب لأحد المطالب غير المعقولة وهي إلغائى بعض النواثر عليهم وعدم ترشيح منافسين لهم من الحزب الوطنى وهو مطلب وصله بأنه مستحيل .







المصدر : (الأمال)

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدات الصحفية والمعلومات

## • موقفنا من الانتخابات •

الجمهورية ، ونرى أن تداول السلطة يتطلب نهجاً جديداً وأسماء ومواقفاً .  
ومن هنا ، فإن الأمل العامة تقدر دخول الانتخابات المقبلة لتطرح على الجماهير سياساتها المبتدئة لسياسات الحزب الحاكم . سياسة الحوار الوطني بدلاً عن الاستقطاب السياسي والوقوف في مستنقع العنف ، سياسة تداول السلطة في ظل تعددية سياسية حقيقية بدلاً عن احتكار الحزب الحاكم للسلطة والفساد والاضطراب . سياسة الرفعة الجماهيرية بدلاً عن الفساد والاضطراب . سياسة المتسامحين في أجهزة الحكم وأسماء المصلحات ، سياسة التنمية الوطنية المستقلة بدلاً عن الاعتماد على الخارج وقبول شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تفرض على حكومة مصر التخلي أكثر فأكثر عن مصلح الجماهير الكفحة والاحتياز إلى الفئات والسياسات المترفة ، سياسة عربية تطف إلى جانب التطاولات الشعبية للشوحدة العربية والتكامل الاقتصادي واستثمار القدرات العربية لصالح التنمية العربية الشاملة ، سياسة أمن قومي ينبع من المصالح العليا للوطن العربي بدلاً عن سياسة السدود الاستراتيجي بالمصالح الأمريكية رغم المواقف الأمريكية المعادية لحقوقنا العربية الأصيلة وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة المستقلة .

أصبحت الأمل العامة للتجمع — بعد مناقشة الموقف من الانتخابات السبت الماضي — البيان التالي :  
الأملة العامة ، وقد ناقشت الموقف من دخول الانتخابات مجلس الشعب ، وبعد أن أصبحت علماً باتجاهات الرأي داخل أحزاب المعارضة ترى مايل :  
أن تمت الحكومة وأحزابها على رفض الاستجابة لما طلبت به أحزاب المعارضة والقوى السياسية الأخرى وكذا العديد من التكتلات المهنية ونوادي القضاء وهذه التبريس بالجامعة وعدد كبير من قادة الفكر والرأي — أن تلك الموقف من جانب الحكومة يعرقل إمكانية التحول الديمقراطي للمجتمع ويخلق الطريق — كما حدثنا دائماً — أمام موجات التطرف والعنف كطريق للتغيير .  
والمصالح والمسؤولية الوطنية ، وزعم اختلافنا الجذري مع سياسات الحزب الحاكم ، فالتنازلي على مقلعة الانتخابات لما قد يوجه به مثل هذا القرار من أن الأحزاب كلها قد يكسب تمسكاً من إمكانية الحصول الديمقراطي للمجتمع في ظل التعددية السياسية وتداول السلطة عبر صندوق الانتخاب .  
إننا نؤمن بأن التعددية السياسية الراهنة مشكلة بسبب القواعد التي تفرضها التشريعات سيئة السمعة ، ومن بينها القانون الجديد الذي صدر بقرار من مجلس





المصدر : (الأهرام)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ س ٩٠

## دبوس

### انتخابات حرة أو الطوفان

يقسم السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية في حديث معنا بيان الشرطة ستقف على الحدي في الانتخابات البرلمانية القادمة ويؤكد صادقاً أن « كومبيوتور » وزارة الداخلية المصرية ( وهو أشهر كومبيوتر في الشرق الأوسط ) أحيل إلى الاستدراج

والدليل على ذلك هو أنه لم يستخدم في الاستفتاء الأخير على قرار حل مجلس الشعب ومع ذلك فتتألق الاستفتاء كانت أوضح من أن تخالف ولا نظن أن أحداً من المسؤولين في لجان الاستفتاء قصر في أداء واجبه ، وتسديد بطاقات الاستفتاء لكل من منعه ظروف القاهرة كالمرض أو المرض أو الغياب من أن يسدها بنفسه

ومثل هذا « التكاثر الانتخابي » معروف في مصر منذ عرفت نظام الانتخاب ببرجات متفائلة . ونحن لسنا بحاجة إلى كومبيوتر لكي نمارس التزوير ، فالحاضر ، يزور حتى « برجل حمار » والأفهامعني حضارة خمسة أو سبعة آلاف سنة قبل اختراع هذا الكومبيوتر ؟

إن فلان وزير صادق عندما يؤكد أنه لن يسمح للكومبيوتر « بالتزوير » والوزير صادق عندما يؤكد أن الشرطة لن تقوم بعمله صديق الاقتراع أو تبديل صندوق بأخر فهي « مضادة » أو وفقاً لمستطلحات العصر ربما تكون « غير منطوقة » أيضاً ، والحقيقة أن أكثر ما قاله السيد الوزير ويقسوله المسؤولون معروف للكافة . لكن المشكلة هي انشا على عكس ما يعتقد البعض لا نرحب بحيد الشرطة

فمن الذي يمكن أن يقبل حيد الشرطة بين عضلات إجرامية ، انتخابات قرى بأكملها وتملاً بالقوة بطاقات تخمين منعوا من الحضور لصالح مرشحها وبين مرشح يعتقد أن أداء المواطن بصوته لا يتطلب ثورة في فرقة صاعقة أو يختلف عن الاستعداد لحرب الخليج ؟

تصور هذا اللون الجديد من الحيد بين قبضة مرشح في حجم « تسابسون » و ملاك ، في قوة عامل امام

تقولون أن اشراف القضاء السكاك على العملية الانتخابية مطلب غير عملي لكن إذا كان جهاز الشرطة سيمارس هذا النوع من الحيد فمن الذي سيدبر انتخابات حرة نزيهة ؟ هل نطلب بقوات دولية مسلحة

ترفع علم الأمم المتحدة في ظل ما يسمى الآن بالنظام الدول الجديد ؟ حتى هذا ليس مثيراً لأن المعارضة الحزبية والمستقلة لا تنتج البترول وليست عضواً في منظمة « أوبك »

نحن نريد أن نعتقد أن الحكومة بكل أجهزتها الإعلامية والأمنية وسلطانها المركزية والمحلية تدرك الآن أن هذه هي الفرصة الأخيرة لإجراء انتخابات حرة . فهل تدرك أن البديل للانتخابات حرة هو الطوفان ؟

فيليب جلاب















المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤٤٦ سنة ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## فكرة!

عزت التمشي إن يعقد الحزب الوطني مؤتمرا يجمع الحكومة والمعارضة ليحاول التوفيق بين وجهتي النظر حتى لا يجيء البرلمان القادم أعرج يسمى على قدم واحدة . ولكن يبدو أن الحزب الوطني سعيد بمقابلة أحزاب المعارضة ثلاثيات ويقول : بركة يا جامع .

ويظهر إن المسئولين يرون أنه ليس في الإمكان الحسن مما كان ، وإذا كان الأمر كذلك فيحسن بنا أن نكف عن المطالبة بالانتخابات الحرة مغرام المطالب أن يكون للمجلس الجديد على مقاس الحزب الوطني .

ويجب أن نطلب اليوم من تجرى انتخابات لجمعية وطنية تضع دستوراً جديداً مادام الدستور الحال يسمح بالعيش المستمر بمرارة الشعب . فلابد من دستور جديد يجعل الأمة فعلاً مصدر السلطات ، ويعيد الدستور الجديد السلطات التي سلبت من الشعب وهي سلطات جعلت مجلس الشعب بلا سلطة وبلا حقوق . الدستور الحال أشبه بجاكته من غم ينطلون . فقد ارتدت الحكومة

الينطلون وتركت الشعب جاكته مجلس في أن يسقط الحكومة إذا شأنت الأغلبية هذا المجلس . وحله في تغيير الميزانية وإضافة اعتمادات أو حذف اعتمادات .

إننا لا نريد أن نتجند ونتمسك بدستور لم يعد يلائم العصر الذي نعيش فيه . هذا العصر الذي سقطت فيه حكومات الطفلة والمستبدين ، وانتهى حكم الفرد إلى غير رجعة . وأصبحت الديمقراطية وحقوق الإنسان

فعل أغلب دول العالم المتدين . لقد قرأت ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشعب . وشعرت بخيبة أمل أنني لم أعرف كثيراً من الأسماء . وكان يجب على الحزب الوطني أن يذكر لنا عمل كل مرشح لتعرف من هم العلماء والخبراء الذين اضمحلوا إلى مرشحي الحزب الوطني . وقد دهشت وعجبت أن الحزب الوطني رشح أربع نساء فقط من ٤٤٤ مرشحا كان المرأة المصرية هي أقل من واحد في المائة بالمقاسة للرجال . وترجعت على نور السادات الذي منح المرأة ثلاثين مقعداً ويومها عارضاً أن يكون اختياراتهم بالتعيين .. وهكذا كل برلمان أصبح يختصر عدد النساء حتى أخشى أن يجيء يوم يكون في المجلس سيدة واحدة ! إن مصر مليئة بالنساء التليفات الثلاثي يصلح لدخول البرلمان عندما استلزمات جامعة وعملت وخبرات تفخر بهن وينبغي بهن دول العالم . ويظهر أن أغلب النساء معارضات ولهذا لم يترشحهن الحزب الوطني !

مصطفى أمين





## من قريب

## لا يفهمها من اللوم

تنتقل معظم الأحزاب السياسية في مصر من فكرة مؤداها أن وضع نظام سياسي جيد، يسوده منطق الإنصاف واعطاء الفرص المتساوية، من خلال قانون انتخابي سليم، وتشريع يحميه سياج من الضمانات التي تكفل مباشرة الحقوق السياسية للمواطنين، ومن خلال اشراف يتم بالحياة ويشهد عدم تزيف الأصوات.. سعي يؤدي بالضرورة إلى تعجيل نهجنا كامل.

وهذا كلام جيد في ظاهره، ولا يخرج عما طالبت به لحزاب المعارضة في ميقاتها التي برزت بها مقاطعة الانتخابات.. ولكنه فهد مكيون من الواقع من الخاضعة العملية..

فلا يوجد في حقيقة الأمر نظام سياسي كامل.. تتوافر فيه كل الشروط والضمانات.. يمكن العثور عليه جاهزاً متمكناً معداً للتطبيق والتنفيذ، بحيث يتطابق مع مرحلة تطور المجتمع.

ولا بد أن نعرف بأننا مازلنا في طور البحث عن الأشكال الملائمة للتخفيف السياسي الحقيقي.. فقد انتقلنا من نظام الانتخاب الفردي إلى الانتخاب بالقائمة.. واكتشفنا بعد تجربة قصيرة أنه لا يكفينا.

فمنذ فنية إلى الانتخاب الفردي.. كما أن نظام التعددية نفسه تعرض للتضييق والتوسيع.. فاعلقت الباب في وجه قيام أحزاب جديدة.. ثم فتحناه خلال الشهور الأخيرة لتسمح لعدد من التكتلات السياسية الضعيفة.

التي يطلق عليها اسم أحزاب الخارج إلى ساحة العمل السياسي دون أن تملك مقوماته.. ومازلنا نتردد بين الإبقاء على نسبة العمل واللاحقين أو إلغائها.. على الرغم من ثبوت صدق هذا البندا فترا وتطبيقاً.

ومعنى ذلك أن موازين العمل السياسي مازالت تخضع للتغيير والتبديل.. وأفضل وسيلة لبلوغ الهدف من قيام نظام يتخلو من انشوائيات، أيتم إلا بالحوار والتكاتف والمشاركة في العمل السياسي إيا كانت شروطه.. حتى تصل إلى النظام الأمثل.

وصحيح أن الحزب الوطني قد حرص على أن تكون له الكلمة الأولى والأخيرة في وضع شروط العمل السياسي، دون مشاوره أو مشاركة من الأحزاب الأخرى، متغلباً بالاتزام السياسي الذي قطعته الحكومة على نفسها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة دون حيلة للزج بالقضاء إلا في أضيق حدود الاضرار...

ولكن هذا كله لا يمنع ولا يفيق أن يمنع لحزاب المعارضة من المشاركة في العملية الديمقراطية وبالأخص تلك الأحزاب الرئيسية التي تعاملت مع التجربة الديمقراطية، لأن البديل الوحيد لاستئاع هذه الأحزاب هو اعطاء الفرصة لقوى سياسية هاشية.

لكن نحل ملها، أو انفراد الحزب الوطني بالتمثيل النيابي وعكاسها وخيم العقاب.

إن هروب أحزاب المعارضة الرئيسية، من تحمل المسؤولية في توفير التجربة الديمقراطية، ووقوفها خارج أسوار العملية السياسية.. لن يفهمها من اللوم، وقد شارك هذه الأحزاب قبل ذلك في ظل ظروف انتخابية وسياسية أصعب.. سامي حجتا الآن

سلامة أحمد سلامة



## المقاطعة .. ولـ من؟!!



د. تقي عبد الفتاح

حينما أسمع كلمة مقاطعة ،  
أفكر دائماً متشككاً بل  
وأحياناً متوجساً ومرتباً ..  
لقد تعلمت من تجربي الخاصة  
والعامة أن موقف المقاطعة هو موقف  
سلبى مهزوز يعنى الهروب من  
مواجهة الواقع والحلوف منه وقد  
يؤدى ، بل هو بالتأكيد يؤدى إلى كل  
الأحوال إلى نتيجة عكسية تماماً ..  
بل ويكتسب أصل إلى أن أحد ملامح  
الخلل فى الفعل العربى المعاصر هو  
منهج المقاطعة أمام قضايا  
ومشاكلتنا الاجتماعية والاقتصادية  
والسياسية تشبهاً

للكسل العقلى والذهلى ورواية لظرة الإزاحة وإثباتها وعجزاً عن مواجهة الواقع  
فى محاولة جادة للتغيير ..

وعقاية « المقاطعة » أى بمعنى آخر المواقف السلبى للهروب من مواجهة  
الواقع ، تمتد لتحتل منهاجاً شبه متكامل ضد قيم الحياة نفسها ليوكبتها وفهمها  
ويذل الجهد للفعل والإنجاز والابتكار ..

ولست أريد أن استعصر فى شرح الابعاد الاجتماعية الخطرة والمدمرة  
والمختلفة لمنهج « المقاطعة » فهناك أبحاث كثيرة يعرفها علماء الاجتماع  
والأنثروبولوجى حول هذه القضية تؤكد المفزى الهروبى والسلبى لها .

لقد توأده تلك كله إلى لعنى عندما فوجئت هذا الأسبوع مثلاً بوجوه كثيرون  
بالمقررات التى اتخذتها بعض أحزاب المعارضة لمقاطعة الانتخابات العامة

للجنة والمزعج إجراؤها فى نوفمبر القادم ..  
والمفاجأة هنا ليس مصدرها الحرص على هذه الانتخابات أو حتى الشكل  
والأسس التى يتم عليها ..

كما أنه ليس مصدرها الدفاع عن الحزب الحاكم لكأنه لم يستحق فيه كما أن  
فى كثير من الحالات والتمطلات المعتلة حول سياسته وخاصة فى المجالات  
الاقتصادية والاجتماعية ..

بل ، واختصاراً للطريق ولعلنا لاي محاولات للتفسير الفطرية ، فلما واحد  
ممن دافعوا ومزاولوا بدافعهم عن نظام الانتخابات باللقمة التسمية الذى لى ..  
فلقد كنت ومزالت أعتقد أنه أفضل نظام انتخابى يتيح الفرصة لأوسع للفطحات  
والتنظيمات الاجتماعية والسياسية للتكامل القومى والتالى إليه أفكارها  
ديمقراطية لفظ لو كان قد جرى بعض تعديل لبعض الأسس التى كانت تعلق مثل  
نسبة ١ : ٢ التى كانت اعتبرها عقلاً أمام تمثيل قطاعات وشرفح اجتماعية  
هامة ..

ولكن المفاجأة الحقيقية التى لظلتنى هى أن بعض أحزاب المعارضة التى  
اعطت مقاطعتها للانتخابات القلمية ، هى نفسها التى ظلت تحارب طوال  
المستويات الماضية من أجل إلغاء الانتخابات باللقمة التسمية واستبداله بنظام  
الانتخاب الفردى ، وقد خاضت من أجل ذلك معارك طاحنة ومتصلة واستطاعت  
فى النهاية أن تحقق نصراً واضحاً حينما أصدرت المحكمة الدستورية قرارها  
الذى يبنى بعدم شرعية مجلس الشعب القائم على أسس انتخابات القلمية التسمية





المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٥٨ ٢٠ يونيو ١٩٩٠

لتمارضه مع المستور ..  
وتم لقاء مجلس الشعب ومعه الاسس التي قام عليها ونشأ الاستفتاء  
الاخير هذا الانغام ..

وكان معنى ذلك أن أحزاب المعارضة قد كسبت معركة حاسمة لتأكيد مطالبها  
بوجهة نظرها حينما جاء قانون الانتخابات الجديد مطبقا لمطلبها الذي لا بدت به  
ودافعت عنه ولقّنت من أجله طوال السنوات الماضية ..

ثم بعد ذلك كله تأتي هذه الأحزاب لتعلن مقاطعتها .. !! إنه بالطبع أمر غير  
معلوم وغير .. إلا إذا كان البعض يلهم المعارضة بأنها لابد أن تكون جيداً أي  
قوانين تصدر حتى ولو كانت هذه القوانين نفسها كانت مطبقة لها .. !!  
إني بالقطع لأحول التسيب المتحلل أو الأثرة لهذه أبعاد الأمور عن منهج  
في تناول القضية ، ولكنني أعني وبأننا أن موقف المقاطعة الذي أعلنه بعض  
أحزاب المعارضة هو قرار غير مبرر وغير مفهوم بل ومؤيد للهوية بالمعنى  
قواعد المتعلق ..

قد يقال .. حتى مثله بالامر ليس بهذه البساطة .. فقد كان لهذه الأحزاب  
بعض المطالب التي لم تلد منها ضرورة الاعتراف للمتعلق للهيات التشريعية على  
تعبئة الانتخابات نفسها .. ومنها تقسيم أو تفصيل الدوائر .. ومنها الخوف من  
التدخلات الإدارية في عملية الانتخابات .. ومنها استمرار العمل بقوانين  
الطوارئ ..

وبدلة بما يجب الحق للمعارضة في هذه المطالب والمخاوف ..  
ولكن هل يكون الحل المقاطعة عملية بالأكملها ، أم مواصلة عرض مطالبها  
ومخاوفها وخاصة إذا كان لمطلب الأساسي لها قد تحقق بالأخذ بمبدأ الانتخابات  
الفردية ..

كما أن هذه المطالب والمخاوف كانت مطروحة أيضاً في الانتخابات السابقة  
التي شاركت فيها الأحزاب المقاطعة ، وعصية الانتخابات نفسها بمالها من  
عمل جماهيري واسع وتوصيل إلى كل الأوردة والشعيرات القلبية بهائي ذلك  
القرى والنجوع تهييء فرصة مثالية لصدمة دعاية مكثفة وسط قناحين من أجل  
توكيدهم بهذه المطالب وتحسينهم ضد أي تدخلات إدارية أي غير إدارية  
أفهم ، بل وأتفهم تماماً بعض الماذن والمخلفات التي تبديها الأحزاب  
المقاطعة ، ولكن الذي لألهمه ولا يمكنني أن أتفهمه أن تتخذ هذه الأحزاب  
موقف المقاطعة من عمل الجماهيري نفسه .. وهو في الواقع العمل المضمون  
الحقيقي لقرار المقاطعة ..

إن الانتخابات والحركة القواسمة والمثقلة التي تصحبها بين الناخبين تهييء  
فرصة مثالية لكل من يحسن رأياً أو فكرة مثلاً لعرضه على أوسع نطاق  
ومحاولة كسب قطاع عرض من المواطنين ومكن أن يمتلأوا عمل ضبط لسياسيا  
من أجل تحقيق هذه المطالب ..

وأجندات العمل السياسي الجماهيري تقول ذلك وتؤكدده ..  
وليس هناك مبرر أو منطق لكي يقوم أي حزب جماهيري بمقاطعة الجماهير  
نفسها ..

ولما كان الأمر كذلك وهو كذلك بالفضل ، فأخشي ما يشاهد أن تكون وراء  
قرارات المقاطعة حسابات أخرى ليس لها علاقة بالجماهير والعمل بينها  
حسابات كذلك مخاوف البعض من أن غلبة هذه الأحزاب مثلاً مثل البعض في  
الحزب الحاكم يتوقع أن تقوم الحكومة بتقديم كل التسهيلات الممكنة لضمان  
الفوز بالانتخابات ..

وأصبح هذا فإن هذا يعني استخفافاً بحركة الجماهير وعدم ثقة في قيراتها  
على التفسير وفرض لارتها ..  
وهو المنطق الذي أخشى أن أقول أنه هو المنطق السائد ليس فقط داخل  
البعض من أحزاب المعارضة بل والبعض داخل الحزب الحاكم .. الأمر الذي يفرغ  
العمل الحزبي من مضمونه الأساسي ويقض الجماهير عنه ..







## على من تضحكون؟!

كم كنا نأمل ونتمنى أن تسير الأمور بشكل طبيعي وحاسم لإرساء مبادئ الديمقراطية أصيلة نتمنى بها الإقتات على الديمقراطية وتعميم نظام الحزب الواحد ذلك أن الأمر كان يستلزم ضرورة إشراك الأحزاب القائمة في شأن إعداد قانون الانتخاب وتقسيم الدوائر وهذا أبسط حقوق الديمقراطية باعتبار أن ذلك الأمر يهم جموع الشعب وحدها وهي موزعة بين تلك الأحزاب ولكن الحكم استأثر وحده بذلك الإعداد في خفاء وعظمة مقصودة وفوجئنا بصور القانونين ٢٢ هل الأمر متعلق بالحزب الحاكم وحده .. إن كان ذلك فلا ديمقراطية وإن كان غير ذلك فإن عدم إشراك أحزاب المعارضة في ذلك الإعداد وعرض القانون للمناقشة هو تدعيم للحزب الحاكم وإن مايريد هو الذي يجب أن يكون ومن لم يأت أمرا لازما تركه الساحة له وحده .

ولقد كان مواقف أحزاب المعارضة من مقاطعة الانتخابات موقفا إيجابيا وليس سلبيا كما يحلو للبعض أن يصوره .

وليس خوفا من الانتخابات فربما الشارح يعلم نية ما يعلم حقيقة الأمور ولكنه لا يثبت الاعتراض على صدور قانونين من أسس الديمقراطية ينفرد بإعدادهما الحزب الحاكم مما يوحي بأن مقصد ذلك الإخفاء والتعتيم هو تحقيق مصالح الحزب الحاكم وليس يلقى أن يعلن بأن الانتخابات نزوية وليست هناك مصلحة لأحد في تقييد الحقيقة فهذا قول سيئ أن رند وصدرت الأحكام القضائية مؤكدة عدم صحة ذلك وإلا كان الحزب الحاكم يدعو

شبان ناشطون

المقالات والشكاوى التي تشرق «الوكيل»  
على مسئولية أصحابها ولا ترد





# المقاطعة بين عهديين

بقلم د. صلاح العقاد

● عندما أعلن وزير الداخلية نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب وتكون أن نسبة الذين اشتروا في الاقتراع بلغت ٩٢٪، تأكد لدينا سواء الذين أحييت لدى الحكومة فليس هناك استغلاف بالمقول أكثر من هذا الإجماع الذي يظهر من خلاله الشعب لأي فاعل عيان بر بلجان التصويت يوم ١١ أكتوبر، ليس أحسن التصديرات لم يزل عند المصوتين ٩٠٪، لذلك أصبح من المتوقع أن تلزم الأحزاب المعارضة مقاطعة الانتخابات مجلس الشعب خلفا لغيره منذ البداية نتيجة الحكومة في التزوير.

● ومنذ فترة كادت على صفحات هذه الجريدة كيف أن حزب الحكومة ومحتري نفسه بصفة دائمة حزب الأغلبية وأن مبادئ هي إزاحة القيمة مما يتم من عملية التنظيم الشمولي ويدل على أن الحزب الوطني الديمقراطي يريد أن يثبت في السلطة على أيدي رؤسائه الجمهوريات في مناسباتهم في ظل النظام الشمولية وفي العهد القوي وفي ظل دستور ١٣٠٠ حرمت حكومات الأقلية وسقطت الأحزاب والانتخابات ولكنها لم تزل كما كان في السابق في السنوات الأولى من تطبيق دستور ١٣٠٠ بدأت الحزبية الثابتة بداية سليمة حتى أن أول وزارة محلية أجريت الانتخابات بسط رؤسائها بحسب ما يراعى في الدائرة التي وضع نفسه فيها وعندما جاء ذلك إلا أن حل أول مجلس نيابي وأجريت الانتخابات بواسطة حكومة معديلة للوفد برأسها أحمد زويل فحزبات أن تتدخل في العملية الانتخابية وعندما اجتمع المجلس ظهر أن الوفاء والمتمسكين معه يشكلون الأغلبية وتحتل تلك من نتيجة الاقتراع المسوى الذي جرى لانتخاب رئيس المجلس فلما سمع زويل بأغلبية الأصوات - جعل محتج السلطة للال على احترام الدولة لحرية الانتخاب يمين من سعى إلى إسوا لهدل للجهود إلى القضاء في الانتخابات.

حدثت وزارة محمد محمود بالغا زعيم الأحزاب الدستوريين إلى إيقاف المجلس الدستوريين لاجتماع الانتخابات لا يعرف نتيجتها. وكان أريد من وجود وزارة معديلة عندما لم يجد العمل بالمستوى سنة ١٩٦٩ وما لبثت إلا أن شاق لربما وزارة الشعب وجاء اسماعيل صفاي سنة ١٩٣٠ يستأجر لسلطة على مقعده وألغا حزبا جديدا أن يدخل به الانتخابات ويبدو وكأنه زعيم شعبي ولم يتم عدم اقتناعه بغير الشعب كعصر فعل في الحياة السياسية لما أتية حزب الشعب الذي أنشاه اسماعيل صفاي بالحزب الوطني الديمقراطي الذي أسسه أنور السادات.

● ولعل أكثر عملية تزوير من يتأخر في الحياة السياسية قبل ١٩٥٢ هي تلك التي جرت في انتخابات ١٩٣٨ وفي ظل حكومة برأسها محمد محمود حيث فازت أحزاب الأقلية بأغلبية المقاعد من المقاعد وسقط زعيم الوفاء في نوازل كانت تدبر لهم بقوة ١٠٠٪ ولم يستل من عمليات التزوير سوى ١٢ حصة.

تمكن الفريقون الوفديون فيها من أن يقتصدوا ١٢ مقعدا بمجلس النواب فكان طبيعى بعد ذلك وفي يومهم الوفاء على مقاطعة الانتخابات الثابتة كلما جرت بواسطة حكومة من الأحزاب الأقلية. وهذا كان للوفاء في سنة ١٩٤٥ حينما أجرت حكومة أحمد ماهر انتخابات مجلس النواب فمقاطعة الوفاء وادى استمرار القوة الثابتة سنة تزيد على أربع سنوات إلى بروز التيارات المعارضة وحزب الحكومة عن حل أي من القضايا الرئيسية المخرجة حينذاك : الجلاء - الوحدة مع السودان -

القضايا الاجتماعية التي أخذت تشغل الرأي العام في فترة ما بعد الحرب المحلية اللبنانية ومن ثم أصبح المتابع لثلاثتنا من التيارات المتفرقة قد شهدت هذه الفترة تصاعد لروح الإخوان المسلمين ومصر الفتاة كما تكونت سرا حركة الانفصاليين بالجيش معززة للضباط الأحرار.

● وقد لبث أن الانتخابات الحرة كانت التي أجريت في يناير ١٩٥٠ لم تلحق إلحاق أمام تلك الفيارات ورغم أن الإخوان المسلمين ومصر الفتاة تظاهرا بمؤسسين فلم ينجح من هؤلاء سوى مريخ واحد من مصر الفتاة هو الأستاذ إبراهيم شكرى.

● لك انتفى معنى التناقص في الانتخابات الثابتة عدة طويلا رافعت خلالها حكومة المستعربين للسلع الثقيل بأن الحزبية فيه وبليس وهو يتنكر إلى معج الحكام والدولة والآلة في مفهوم واحد، وهذا تحول القصب إلى السلبية السياسية والبدء من الانتخابات المقاطعة لعلها حكر على الحكام والمحتجين به، وفي ظل تلك السلبية التي خرجت بانظمتها في مختلف القطاعات أصبح المواطن يستعج في ممارسة هذه الانتخابات أو يذهب مكرها بحكم وفيليت لولاء السلطة أيا كانت.

● ولعل مهجنة الحزبية وتفتتة الجيل على هذه الفترة بواسطة نظام بولجى إنما كان المقصود به هو منهضة حزب الوفاء على وجه الخصوص، ذلك أنه عندما سمح بتعدد الأحزاب وتكونت لجنة تقصي شريعتها هذا الحزب وفتح الشريعة عن ذلك أن تصرح هذه اللجنة لحزب الوفاء بالعودة إلى العمل السياسي ووجود هذه اللجنة في حد ذاته يعنى انتهاك المفهوم الديمقراطي، وعلى كل حال لم يعد الوفاء إلى الحياة السياسية إلا بواسطة حكم فاضل أما الحكومة فلها حسب أن تتعامل مع الحزب المعارضة الوفاء على حزب الآلة أو الشورى أو الاتحاد الديمقراطي. الخ. لأن حزبا نفسه لا يدعو كونه حزبا وريفا بدون ثراء ويؤمن الديمقراطية والتنمية.

● وقد ظهر من خلال خوض الانتخابات مابين ١٩٨١، ١٩٨٧، ثم من خلال المعارضة المعطلة تحت قبة مجلس الشعب كيف أن الحكومة تتجاهل لمواقف الإيديولوجية والفيليا أحزاب المعارضة في مناسبات سياسية كبرى مثل قضية طهارة الحكم. ويمكن أن نوضح الأسباب التي دعت إلى الاقتراع أحزاب المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات الحالية أملا على:

- ١- استمرار عملية التثقل الشمولي بمسيرة على الحكم الحاضر، فللمحافظون هم أعضاء في الحزب وهم المشرفون على الانتخابات ولم يكن الأمر على هذا النحو أيلم تزوير انتخابات في العهد الملكي.
- ٢- تجاهل أجهزة الإعلام لكل ما يتعلق بنظام أحزاب المعارضة فالأداة والتلفزيون مثلا لم يذرا في نشرات الأخبار التي أشارت إلى المؤتمر الصحفي الذي عقدته الأحزاب المعارضة يوم ٢١ أكتوبر بينما خصصت أذاعة لثلاث العربية وغيرها من الإذاعات الأجنبية فترات شامية على الخامسة ٣ - العربية الكبرى التي تزعج أن النظام يول عليه خاصة بالعلاقات الدبلوماسية وذلك بتخصيص ٥٠٪ من لثلاث للسلع والفلاحين وقد لبث أن النواب المنتخبين أن تلك الفترات هم أنواع العناصر لتوجهات الحكومة والقها ككافة في البلاغ عن حقوق العمال والفلاحين ولا غرو فقد حلت الفلاحين لثلاث في تحديد هذه الفترات. ومن الخوف مثلا أن المواقف التي التحق بالقولانية بشبهة متوسطة يستمر من التحمل ماها كانت تروى.
- ٣- لغيرا أنزع الحزب الوطني الديمقراطي يفتقر إلى نفسه أو على اتباع عضو مجلس الشورى المستعرب الصفاي وحزب الآلة أو للتكوير حسن رجب وحزب الشورى أو هذا الجيران من الأحزاب التي يمثل زعيمها الرئيس والأمين والأعضاء وبواب الملى. وقرار المقاطعة يجرى الحزب الوطني الديمقراطي من أن يتنصر بالتزوير على الأحزاب التي تمثل قطاعات هامة من جملتهم الشعب تلك الجماهير التي ملو إلى حرية التعبير وليس مجرد حرية التعبير.





## في هذه

كثت من المطالبين بمقاطعة الانتخابات مجلس الشعب القادمة ولا تزال أغلب الأحزاب المعارضة يزيد من القرارات والخطوات الأخرى، وهذا ليس تصميماً من أحزاب المعارضة للشعور في صدام مع السلطة، لأن استمرار المعارضة في تجميد الديكور الديمقراطي، وإن خداع نفسها هو جريمة يكفل المقييس يجب أن تتوقف لأنه ثبت خلال السنوات العشر الماضية أن المعارضة ليست شريكاً في الحكم وليست جزءاً منه، ولثبت أن الديمقراطية التي نعيشها ليست في خدمة شعب مصر.. وإنما في خدمة المقاعد التي يجلس عليها الحكام في السلطة، وكان وظيفة المعارضة هي تثبيت هؤلاء الحكام على مقاعد الحكم مدى الحياة دون أن يكون للشعب الحرية في اختيارهم.

لقد انتهى الوقت - أو يجب أن ينتهي - الذي تطالب فيه المعارضة بإجراء إصلاحات دستورية على الحياة الديمقراطية - ثم تستمر الحكومة وحزبها الوطني في الطريق الذي اختارته لنفسها، وهو أنها تريد من الديمقراطية شكلها فقط، وتريد من المعارضة مجرد المشاركة في الديكور الديمقراطي الذي تتباهى به أمام دول العالم الغربي، ويميل كثيرون ويشككون في قرار أحزاب المعارضة التاريخي بمقاطعة الانتخابات، والذي سييسر لهم في أوجه الشرف والفخر، ما الجديد الذي دعا أحزاب المعارضة لاتخاذ هذا القرار؟ ولماذا تتشدّد اليوم في توفير السمات لنزاهة وحيدة الانتخابات؟

ومنطق هؤلاء عجيب وغريب، فضلاً عن أنه موفّق شاذ، فشمائل المعارضة وتاريخها في حقولها في السنوات الماضية لا يبرر استمرارها في الانسداد في انتخابات مزيفة ومزورة؛ وهذا لا يخدم مسيرة الديمقراطية التي يناهضها بها نظام الحكم، فضلاً عن أن الديمقراطية الحقيقية ليست في خدمة شعب مصر، وهي بعيدة كل البعد عنه، ولا تمثل مصالحه وأمانه.

وخروج بعض نواب وأحزاب المعارضة على قرار المقاطعة لا يعني أكثر من رغبتهم في البحث عن الوار لهم، وإنهم رفضوا أنكار ذواتهم في سبيل إقامة حياة ديمقراطية سليمة، يلتصق فيها المواطن بحقه كعصا في اختيار حكمه دون تدخل أو تزيف لإرادته، ومع كل تقديري لروح بعض نواب المعارضة في مجلس الشعب إلا أنهم يستطيعون القيام بأدوار أكبر وأهم من التي يلعبونها على كراسي مجلس الشعب، وإجمالاً استطاعت أحزاب ونواب المعارضة أن تقدم تحت قبة البرلمان؟ والأجوبة لاشرء، ليس قصوراً منهم ولكن لأن المعارضة داخل البرلمان وخارجه أيضاً مهمتها أن تعارض كما تشاء وكما يحلو لها، ومن حق الحكومة ألا تستجيب ولا تستمع لأصواتها ومطالبها، فهل إذا طغيت أحزاب المعارضة بولفقه ضد كل هذا التزيف والتشاق والخداع في حياتنا الديمقراطية تكون هي اللامة وهي المستولة من لتحصار مسيرة الديمقراطية في البلاد.

أن أي مجلس شعب حقيقي لا يمكن أن يتجاهل تمثيل حزب الوفد والتيار الإسلامي معداً في أحزاب العمل، ولا يمكن مثل هذا المجلس أن يستمر أكثر من عام قائم، كما أن استمرار نظام الحكم على الاستمرار في تزوير الانتخابات وعدم توفير السمات التي تضمن نزاهتها وحيدتها وتجاهل باقي مطالب المعارضة سوف يدفع بالبلاد وينتظم الحكم إلى خطر كبير، وسوف يطرح على ظهور تيارات الأتراك والعمل السري ويقوى من شوكتها، ومن يزعم بأنه قادر على مواجهة الأتراك بالقوة يخدم نفسه قبل أن يخدم شعبه، فليديمقراطية وحدها هي القدرة على تقديم انظار الأتراك، والديمقراطية هي التي تحمي البلاد من تسلل الفتن والتطرف، أما الحكم بالارهاب ويعتريه ليعمل بإخلاء عوامل فتنه، وسوف يطرح بمقاعد الحكم في أقرب فرصة.

يعدى منها





المصدر : .....  
.....

التاريخ : ١٤٦٥ هـ / ١٩٩٠  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مواجهة التطرف

كتبت : إيمان رسلان

● صرح ولدت السعيد إيهن علم للجنة المركزية لحزب التغيير بالمجور - فن الحزب كان ولا يزال يطالب ويتدخل من أجل الضمانات الكافية للعملية الانتخابية وأن هذه الضمانات ليست فقط في صالح المعارضة وحدها وإنما في صالح جعل العملية الانتخابية والاستقرار السياسي في مصر ومواجهة دعاة التطرف والإرهاب الديني .

وكان حزب التجمع من أول الأحزاب التي دعت إلى موقف جماعي لأحزاب المعارضة للتدخل معاً من أجل الضمان .. ولكن نحن نعتقد أن المقاطعة يمكن أن تتم في ظل القوائم الحزبية لأنه عند الانسحاب لن يتبقى إلا قائمة واحدة فقط وهذا ترتبط المقاطعة لدى الجماهير . أما في ظل النظام الفردي فسندخل كل دائرة بها عشرات من المرشحين الذين يشوشون على المقاطعة الحزبية ويخفون أو يثقلون من تأثيرها الجماهيري ونعتقد أيضاً أن المقاطعة فعل جماهيري ولكي تتحقق لابد أن يسبقها عمل جماهيري وإيسار الرأي طويلاً . كذلك فإن عملية المقاطعة تعني أو توحي أننا لسقطنا من حساباتنا امكثات للتغير الديمقراطي أي التغير الديمقراطي ومن ثم فإننا نفتح الأبواب أمام جميع الحلف الديني . على أية حال سوف نخوض الانتخابات كحزب معارض بملك رؤية مختلفة اختلافاً جذرياً عن رؤية الحزب الحاكم .







المصدر: **الأحوال**

التاريخ: **٢٦ سبتمبر ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمات

بعض الناس الطيبين لا يزال عديم الميل في أن تعمل الأحزاب التي قُطعت الانتخابات عن مولفها، وتشارك فيها. وهو الميل ليس شعبياً فحسب، بل بالغ الضعف، ويكاد يكون مستحيلاً. وبمعظم القرح تأجيل الانتخابات ثلاثة أشهر مثلاً، حتى تستمر هذه الأحزاب لها... وتختار مرشحيتها فيها. وهو كلام يتجاهل خصوص المستور التي حدثت لانتخابات المجلس الجديد موعداً لا يمكن تأجيله.

وبعض الناس الطيبين لا يزال عديم الميل في أن يعمل الرئيس صدام حسين موقفه، وينسحب من الكويت دون قيد أو شرط. وهو الميل ليس شعبياً فحسب، بل بالغ الضعف كذلك. فما معنى أن يستجيب صدام حسين لنداء العقل والحكمة، وأن ينسحب. إن معنى الانسحاب بالنسبة لرجل كهذا هو الانتحار. وإن كان انتحاراً أدبياً، أنه سيجعل منه الضحكة. وسوف يواجهه شعبه قبل كل الناس بالشماتة والسفيرة منه. فمن المهن جداً أن يفلن نفسه بطلاً وعسلاً، أن يتضائل حجمه ويتراجع ويقتصر ويعلن أنه لخطأ الصواب. وإن ذلك معناه أنه لم يعد صلاح الدين الأيوبي، ولم يعد مستحق أن اسم من الأسماء الفسحة والتمجيد التي نسبها إل نفسه أو نسبها إليه للظفون، وطبعوها في أوراق وزعت على الناس. ماذا يكون اسمه لو تراجع؟ وإذا كان لابد من هذا الانتحار الأدبي، ففخ منه أن يكون انتحاراً مدنياً حقيقياً، بالنسبة أو بالرماس أو بالقتل، أو بآلة طريقة يتلقى دمه عنها. وقد لا يتنحى، ويعلن أن يقول على وعلى أعدائي، ويخرب يده كلها ويموت، ومعها عشاريات أو مئات الألوف من الضحايا.

إن العلول عن موقف ورأي خطير كبح إعلان، أمر ليس بالهين. فالزعامة سواء كانوا كصدام حسين، أو كانوا زعماء أحزاباً المصرية، لا ينبغي لهم أن يعتبروا علناً أمام الناس أنهم كانوا مخطفين، وأنه من الأسلم والأحكم أن يتوبوا وينبذوا، أو على الأقل أن يتراجعوا. ولهذا لست اعتقد أن صدام سيتراجع، والدليل على ذلك أنه يعمل الآن - وفق خطة موضوعة - لدفع أعدائه إلى أن يتراجعوا. هم عن موقفهم، أنه يحصل أن يحدث في صفوف الخصوم فكرة أو اشتقاق، عن طريق الروس مثلاً، وعن طريق الفرنسيين مثارة أخرى. وهو لا يستبعد أن يفقد صفة مع يوش نفسه، أو مع شركات المثلوثات المالية التي يحاول اغرامها ببيع المثلوثات لها بنصف الثمن. ومعنى ذلك أنه يرى أن تراجع الآخرين، أكثر احتمالاً وسهولاً وأيسر من تراجعهم هو عن موقفه. أما لحزب المعارضة المصرية المقاطعة للانتخابات أو المنسحبة منها، فإن تراجعهم هي الأخرى. وإن يتراجع الحزب الوطني عن موقفه، وإن لأجل الانتخابات ولن توقف أحكام قانون الطوارئ، ولن يرضخ الحزب الوطني لسماء أكثر من الأربع حتى لو صفا قسم أمين من مقبرته.

**محمود عبد المنعم مراد**





المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٦٦ - ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بالمنعكس

مرة أخرى قلتي لطلاب لجان المعارضة أن تحصل عن قرارها بمقاطعة الانتخابات لأن هذا القرار يضر بهذه الأحزاب وليس مفيداً لها. وأنها إذا خرجت من مجلس الشعب فلها استقلال عن كل المشاكل التي يواجهها الشعب المصري.. وإذا انفصلت عنه فقلت أنها تستطيع أن تستعيد أن تعود إليه.

وكل ما تبيده المعارضة من أسباب لا يبرر هذه المقاطعة.. وإنما يؤكد لنا أن هذه الأحزاب لا تملك الشخصيات القادرة على خوض المعركة الانتخابية.. ولذلك فهي تريد أن تخفي عجزها بالهروب من الميدان.. ولو أن المعارضة نجحت الانتخابات.. وحصلت على

عدد محدود من المقاعد في مجلس الشعب.. فلها تكون بذلك قد أدت دورها الذي يفرضه عليها وجودها ومصريتها.. لتكون بذلك قد استطاعت أن تنقل وجهة النظر التي تراها إلى داخل المجلس.. ويكون هذا دوراً إيجابياً.. وليس هروباً من المسئولية.

ونحن جميعاً نشكو من السلبية في المجتمع المصري.. ونشكو من عدم التزام الناس بدور إيجابي لكل ما يحدث.. رغم أن هذا الدور حيوي بالنسبة للشعب ككل منه بالنسبة للحكومة.. ولذلك فلننا نطالب كل انسان بالإيجابية، وأن يكون له رأى وجهه في مشاكل مصر.. مهما كان هذا الرأي.. وخصوصاً أننا ننتقم الآن بحرية تعبير ليس عليها أية قيود.. بل إن الليبراليون المصري.. وهو

جهاز رسمي للدولة، يقوم بإعطاء فرص متساوية لكل الأحزاب للدعاية لبرامجها.. ولا يوضع على هذه الفرص أية قيود في الكلام الذي يقال.. ولا يطلب رئيس الحزب بأن يقدم ما يقوله مكتوباً قبل أن يسمح له بإداعته.. بل على العكس يعطى الحرية الكاملة ليقول ما يشاء.. وإذا كان هذا هو الوضع.. وإذا كانت صحف المعارضة تستطيع أن تكتب ما تشاء.. دون أية رقابة.. وليس هناك عذر بأي شكل من الأشكال يمكن أن يقال أنه سيؤثر على المعركة الانتخابية.. وخصوصاً أن الانتخابات الفرعية يكون لكل مرشح فيها مندوب في كل لجنة وأن هذا التشوب يرافقه عملية التصويت، ويتأكد من نزاهة الانتخابات.. ويكون له ما يسمى بفتح المشاهدة.

وبلا شك أن أي مجال للتلعب في الانتخابات بنظام الفردي أقل كثيراً أن لم يكن متعباً بقضية للانتخابات بطرق أخرى..

إن قرار الانتخابات بنظام الفردي.. أنه فتح الطريق أمام معركة انتخابية يسهل مراكبتها.. وهروب أحزاب المعارضة هو نقطة سوداء في تاريخ هذه الأحزاب.

أحمد زين





المصدر: الأحرار

التاريخ: ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## فكرة!

قبل أن نأخذ في الحرب الوطني لم يرشح سثنى في الملة من نوابه إلى مجلس الشعب.. وأقبل أن يعرضهم لإصلاح، وبعضهم منهم بالانجاز في المختبرات، وبعضهم معسوف يستغلل النقاد، والكسب الحرام.. وبعضهم من المفضوب عليهم.. وقد احسن الحرب الوطني باستبعاد العناصر المشبوهة والشخصيات المعروفة بالفساد وهي عملية تظهر استغراف خمس سنوات. وهنا نطالع أين كانت الأجهزة التي تعرف بيبب النمل وتكشف ما في القلوب.. ألا لم تعرض عليهم عندما أراد أن يرشحهم النزيب.. وأين كان المحفلون الذين كفوا يتدخلون في الترشيحات؟ وكيف والقوا هل ترشيح رؤساء عصابات وتجار مخدرات ليطولوا حزب الإغلبية ومعنى كل هذا أن مجلس الشعب الذي اشترك في حكم مصر خمس سنوات هو مجلس فسد حوى من الحزبيين والمبوهين وقبيل الأمة فكر مما حوى من النواب المحترمين هذا غير النواب الذين حكمت الحكم بأن تنتخبهم غير قانوني، وأي مجلس الشعب احترام حكم الحاكم بإخراج حوالي ٧٨ ثلثا مطعون في صحة انتخابهم. فإذا أضفناهم إلى السثنى في الملة الذين شغلهم الحزبية الوطني فمعنى ذلك أن الغلبة هذا المجلس كانت غير شرعية وغير دستورية. وإن كل القرارات التي أصدرها والقوانين التي أقرها، مشككة للدستور.

ومن العجيب أن المعارضة طالبت بكل ذلك المجلس منذ انتخابه، ومع ذلك تعاملت الحكومة هذا الطبق. وأصررت على بقاء هذا المجلس المزيف. وعلمت في أن تتخلص من مجلس تعرف هي أكثر ما تعرف مقدار عدم شرعيته. وإن الغلبة نوابه لا يستحقون الاحترام.

لنا نرجو أن يكون مجلس الشعب الجديد مجلسا حقيقيا لا صورة ولا وهما وخلافا جديدا المجلس التي كلفها الحكومة من انصهارها ومن اليك السثنى لا ينطقون، ومن الذين لا رأى لهم. ومن الذين لاخيرة لهم فلم يلقوا الحكومة بل اضطلوا، ولم يحترموا إرادة الشعب بل داسوها بالإقدام. لا تريد مجالس الأصغر إذا تريد أن تعرف من هم الذين اختاروا نواب المجلس الصالح الذين ثبت بعد خمس سنوات أنهم لايصنعون أن يجلسوا على مقاعد النواب.. وهل الذين رشعوا أعضاء المجلس القديم هم الذين يرشحون المجلس الجديد؟

والغرب من كل هذا.. هل كان كل هذا الشيط والتزييف والتزوير لانتخاب سثنى في الملة من النواب الذين يصلحون لشغل محكمة الجنابات أكثر مما يصلحون لشغل مجالس الشعب!!

لو كان الشعب هو الذي يقرر لنا أساء الاختيار.

مصطفى أمين





المصري: ١١ وفد

التاريخ: ١٩٦٦ ٢٠ يونيو ١٩٦٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ناظمنا الانتخابات .. حتى لا نشارك في خداع الشعب

يشان تاج ٣٩ عضوا معارضا في مجلس الشعب السابق واحكاما اخرى قضائية مملوكة في المجلس الاسبق ، واصر النظام على عدم دخولنا المجلس . ولم يكن خلفا امانا الالة الجبهية التي يملكها النظام ويحكمها لصالحه في اعلامه بالكتيبين والراسيو والصحافة ، والتي تكلف حملاتها الدعائية اثناء الانتخابات لصالح الحزب الوطني . وفي الجولات التي يقوم بها الرئيس والوزراء في المحافظات للدعاية للنظام الحاكم .

واخيرا تجعل النظام في صلب وعقد كل الشكايات والمطالب التي تقمت بها الاحزاب المعارضة والقوى الوطنية ورجال القضاء والنيابات ومضرموعاتها للقيادة السياسية بشأن القوانين الخاصة بسلامة العملية الانتخابية . ولم تكن الحكومة بمجرد مناقشتها ، ووجه الجميع بصور هذه القوانين . بعد ان اعدتها لجنة سرية خالية من اية ضمانات من الضمانات التي تطلقها بها . ومما زاد الطين بلة صدور قانون تقسيم الدوائر الانتخابية لمصلا لتفضيل على مقس مرشحي الحزب الوطني . ومعدا اعدادا دقيقا للسلط بالترتيب والترتيب في دوائر المعارضين .

عن ضوء كل هذا ، وفي ظل قانون الطوارئ الذي تحكم به البلاد منذ اكثر من ٩ سنوات لم يكن منطقيا ان نسير النظام الحاكم اكثر مما سيرناه . وكان لابد من ان تقاطع الانتخابات حتي لا نذهب بلقشركة في جريمة خداع الشعب ، وان ندخل للشعب اسباب هذه المظلمة . وان نضج للمعارضة غير الشرعية التي يقوم بها هذا النظام الشمول . وان نطالب بصنوع جديد يؤكد حقوق الشعب ويمنع احتكار السلطة والاستبداد بها .

وكان علينا نحن رجال الحزب الا نرضع انفسنا في هذه الانتخابات التزاما بقرار الحزب ، واخراما لانفسنا وحزبنا الذي تتشرف بالانتماء اليه . وانه الوفاق وهو المستعان .

**عبدالمعزم حسين**

رئيس لجنة الوفد العامة بالجيزة

حتى لا تكون الحقيقة في زعمة التصريحات ، التي يدل بها المسئولون ، ونقرأ عنها في مقالات وكتاب الحكومة وابوابها ، عن سيادة القرار الذي اتخذته احزاب المعارضة في مظلمة الانتخابات ، فلي ابرر بالقول ان المظلمة قرار مائة وصحيح ، ونعرف انه قرار مصري . لقد اشتركت فيه بقراى جميع تشكيلات الحزب من القاعدة للقمة ، وادان الجميع بوجهات نظرهم بعد احكامه قبل يجامع الشعب ، ولم يغب عن لحظة الاستاذ فؤاد سراج الدين زعيم الوفد وحكمته ، انه ناقش الموضوع بعنف وروية مع جميع الشخصيات السياسية المرموقة من رجال الحزب وخارجيه . وجاء قرار الهيئة العليا للحزب يوم ١٦ من هذا الشهر بالإجماع شبه الكامل محصلة لدراسات متعمقة ودقيقة منبرين كل ابعاده ونتائج .

فلم يكن خلفا امانا ان النظام الحاكم قد استمرأ ترديد ارادة الشعب ايشع ترديد في كل انتخابات جرت ، بلية حصول الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على أغلبيته المسلحة في مجلس الشعب . لتتولد هذه الاغلبية بالمثل ترشيح الرئيس ادة الرئاسة القوية ، فمادام المسئول لم يفيد هذه اللمة . كما يضمن الحزب الحاكم احتكاره للسلطة إلى ما شاء الله ، وتصبح التعددية الحزبية شكلا يغير مضمون ، ونقال نحن نقوم بنوع الكيمياء لصالح هذا النظام .

ولم يكن خلفا امانا سر تسدع الرئيس ، وهو رئيس السلطة التنفيذية ، يرأسه للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ، حيث يتولاه المنتخبون بالنظام برشيعات الحزب ضمانا لفوزهم في الانتخابات ، إذ يتسابق الوزراء والمخاطبون واجهزة الحكم المحل ، وجميع المسئولين لوضع كل امكانيات الدولة لخدمة مرشحي هذا الحزب ، حفاظا على مراكزهم وتسكنا بملاعهم . حتى وصل الحال في ظل هذا النظام إلى ان أصبح مجلس الشعب جزءا من السلطة التنفيذية ، او مصفحة من لصالح الحكومية . بذلك فقد أهينته كمؤسسة دستورية مسئلة مراقبة الحكومة واصدار التشريعات لصالح الشعب .

كما لم يكن خلفا امانا مدى استغفال النظام بالحكام الغلام وتكراهيته للمعارضين وللعمل على تحجيمهم . فقد اصر الاحكام القسرية البتة والتهلية التي صيرت







الموقف : المصدر :

التاريخ : ١٩٦٦ ١٠ تشرين ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بمنتهى الصراحة

ومن المدهش أنه بعد أن أمان الولد ملقته لانتخابات مجلس الشعب القائمة لاسباب قوية تهدد إن تحقيق الديمقراطية العراقية ثار أعضاء الحزب الوطني وبما فيه الغداته وأرغوا وأزبدوا وكافوا الهجوم ونشالوا الثلاثت ومنها أفضحة تحمل سؤالا ماذا يريد الولد ؟ لقد أراه الولد الانتخابات والتفكير الهزلي ونلنا ذلك له لماذا يريد بعد هذا ؟

طبيب بزيكم . هل كان الخلاف على الفردي أم التزجى أم القائمة أصلا وأساسا أم كان الخلاف على ماخيلونه جيدا ويعلمه الشعب كله ؟ إن متى هذه المخططات ؟ وإن متى هذا الاستخفاف بالمعاول ؟ وإن متى تلك التخريجات الكاذبة ؟

ومن الغريب أيضا أنه في الوقت المفترض فيه أن يعزبكم ويصعكم ويصطعكم فراغ الولد بمقطعة الانتخابات لأنه يسجيم مع راحكم ويتطابق مع إعدائكم ويتوافق مع مطالبكم والتي هي مطالب الحزب الواحد من جهة التحرير موزا بالاتحاد القومي وعروجا على الاتحاد الاشتراكي وعطفا على منبر الوسط وجنوحا على حزب مصر ووصولا إلى حزبكم الوطني والوطني.

جدا . ومن ثم لأن هذا القرار يصف بكم إلى السلطة بما يوفره لحزبكم من عدد مقاعد كان سوف يحوزها لاختتموما بدلا من أن يأخذها أحد غريب . بدلا من أن تشكرونا تصبون علينا حمام غشكم وتشنون علينا الهجوم وتعرعن الرؤوس وتظفرون إلى السماء داعين علينا في غيف شديد لكي يتزل على رؤوسنا أكبر البلاد . لماذا هذه الثورة بصفحة ؟ إن البمشرك بعد هذا الموقف من المخرقات أو الملتفتات ولكن متى عرف السبب بطل المحب ؟

السبب ببساطة إن كل شيء انكسف وبان وانتم لاتدبون ذلك فبدأ بل تلبون بان تكال المرحية لقمة تحت ميرر حسية مسية . الرئيس والله في غني عنها لهما . ومن جراء موقف الولد والأهزاب الشريفة فريما تجعل إسماعيل السائر وهو الأس الذي تشكونه كل القضية إذ من خلاله يتأكد الاحتفال بعدم حصولكم على مقعد واحد إذا ماكمل السائر . إلى الأخير والتصيح . بإسيادة الرئيس الشعب كله بل والمقام ياسره بمتخيراته معك .

مدحت الهرمبل





المصدر: **الوقوف**

التاريخ: **١٩٦٦ س ١٩٩** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# النقابات المهنية تؤيد قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات إقوانين الانتخابات الجديدة بدون ضمانات ومخيبة لآمال الأمة

كتب - مجدى خليف

الطوارئ للصحة منذ عام ١٩٨١ وعلى الأقل خلال فترة الانتخابات، لضمان حرية الحركة والدعوة، وسلامة مندوبي المرشحين. لتحت النقابات ضرورة تصحيح جداول الترشح، وإقامة الترشح بالتوازي أو التيمم التيمم اسم في كشف الترشح، والتصويت بموجب البطاقة الشخصية أو المعنوية أو جواز السفر. وكانت نقابات المحامين وأطباء الأسنان والمهندسين والنجارين وغيرهم والأطباء البشريين والصيغلة. قد عرفت اجتماعا أمس الأول. دعت نقابة الأطباء إلى عقد ثورة يوم - الاثنين - القام. مخالفة لقانون الانتخابات والحياة السياسية. وجهت النقابة الدعوة إلى الأحزاب السياسية وممثل النقابات المهنية ومختلف القوى السياسية، للمشاركة في الدعوة. كما استعوان عبد القادر أبو الفتح أمين عام نقابة الأطباء، أن الدعوة تهدف إلى فتح حوار مباشر بين القوى السياسية.

أعلنت النقابات المهنية تأييدها لقرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات مجلس الشعب، لعدم وجود ضمانات كافية وضرورية لنزاهة العملية الانتخابية. تضمنت النقابات الرئيس حمصي بدواه تاجيل الانتخابات، والدعوة إلى عقد مؤتمر قومي، لتفويض إليه مختلف القوى السياسية والنقابات المهنية، ويبحث ضمانات نزاهة الانتخابات المقبلة. أكد البيان الذي أصدرته سبع نقابات مهنية، أن الانتخابات تقع في دائرة اهتمام الأحزاب والمواطنين، وليس للحزب الوطني الحكم وحده. كما أكد البيان حضور قانونين الثلاثة للنقابة للانتخابات بدون الضمانات التي طرقت بها النقابات المهنية. وصف البيان التقسيم الجديد للمراكز الانتخابية بأنه مخيب لآمال الأمة. كما وصف البيان قبول القضاء للفتح بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد بأنه يشل عن فهم غير المجلس القام. كما وصف البيان المشاركة في الانتخابات القليلة بأنها عملية تصعيد لآمال الشعب في إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ومخاطرة غير تضمنت النتائج. وأهدى لأموال المرشحين وقت المواطن وجه الدولة. كما أكد البيان أن المجلس القام مهدد بحكم قضائي يكفل بطلانه. وكانت النقابات المهنية قد طرقت أكثر من مرة بكتابات عدم إقامة ٨٨ من الدستور والتي تضمنت على إشراف القضاء الكامل على كافة الجوانب الرسمية والمهنية. اقترحت النقابات إقامة مراكز انتخابية تحت إشراف القضاء. يضم المركز خمس لجان فرعية. كما اقترحت النقابات المهنية إجراء الانتخابات على يومين أو ثلاثة. وطالبت بفتحها حالة







## الانتخابات .. وموقف المعارضة !

الانتخابات - مجلس الشعب - القائمة .. ومناقشة - المعارضة لها استحوذت على جانب كبير من الحديث الناس بعد ان كانت أزمة الخليج والحرب الباردة والتهافتان صدام حسين وجرائم الارهاب تسيطر على اهتمامهم .. ولا يمكن ان ننكر .. ونحن نعيش في عصر ديمقراطي - حق المعارضة في موقفها من الانتخابات .. واعتراضها على الأسلوب الذي صممه لفلونها الجديد .. وإجراءات تقسيم بعض الدوائر .. ومسائل الإشراف على العملية الانتخابية .. وكذلك النقادة بلفاء قانون الطوارئ ..

يرتكبها المشجورون والفساد والمخادون .. اما بقضية مطلب المعارضة ينزل رجال القضاء الأشراف الكامل على الانتخابات .. فهو مطلب قد يكون من الصعب تطبيقه لعدم قدرة الأجهزة القضائية على القيام بهذه المهمة التي تحتاج الى اعداد كبيرة من القضاة لا يمكن توفيرها بسهولة ..



ومطلب أحزاب ومطالب بعضها منطلي .. وبعضها الآخر غير منطلي .. للقائون الجديد للانتخابات كان من الأفضل - قبل صدوره - ان يشرح للنقطة .. على

بعضها تطبيقه وفي مقدمتها الأحزاب ..

وما تطالب به المعارضة بلجراء الانتخابات على يومين متتاليين .. هو حل معقول .. وعلى الحكومة ابداء الرأي فيه .. ومناقشة مدى امكان تطبيقه مع رؤساء الأحزاب ..

وكان من واجب الحكومة - وهذا شيء لا يشورها - ان تدعو ممثل أحزاب المعارضة الى اجتماع موسع لمناقشة هذه الأمور .. والاستماع الى آرائهم بهدف التوفيق بين وجهات النظر .. وهذه هي أبسط صور الديمقراطية ..

والفرصة ما زالت قائمة 'لأخوان' الأزمة وتصحيح الخطأ .. عن طريق توجيه الدعوة لرؤساء الأحزاب المعارضة لاجتماع علني والاستماع الى وجهات النظر المختلفة في جو

تصوده الديمقراطية والحرية .. الحكومة بعد ذلك تطلق الحرية في الأخذ بها أو رفضها .. ولكنها تكون بهذا الأسلوب قد أدت واجبتها .. ولقدت بما هو مفروض عليها .. وفي نفس الوقت تحظى بإعتراف الشعب وتقديره ..

وأخيرا .. ان الخلاف بين الحكومة والمعارضة بسبب الانتخابات كان من الممكن معالجته بحكمة .. واحتواؤه بسهولة .. ولكن الحكومة لم تبتل أمة محاولة في هذا السبيل .. ولم تقتنع هذه الفرصة لدعم علاقتها بالمعارضة خاصة بعد ان سلبتها وأيديتها في سبيلتها وموقفها من أزمة الخليج ..

أما مطلب أحزاب المعارضة التي أصرها على إلغاء قانون الطوارئ في الوقت الذي نمر فيه مصر بمرحلة حرجية وتعرض للارهاب والتهديد بهدف إثارة اللذلال .. وضرب الاستقرار .. مما يستدعي إرجاء هذا المطلب لوقت لاحق .. والبقاء على هذا القانون لفترة أخرى .. حتى تهدأ الأمور .. ويسود الأمن والامان .. وتزول هذه التهديدات المعلقة .. والإعمال الإجرامية التي

سمير عبد القادر







## رأى بالعربي

نختار من يمثلنا في  
**كيف** مجلس الشعب ١٢

هل يمكن أن نقتطع  
الحزب الذي نملكه يمثل  
الحزب الذي يؤيده دون النظر إلى  
شمسية هذا المرشح ١١  
هل نعطى أصولنا مجرد  
المجلة أو كتيباً لأصدقائه أو  
علاقات أو عصبية ١٢  
هل نملك مواصفات محددة يجب  
أن يتمتع بها المرشح لنبدأ  
أصولنا ١٣

أسئلة كثيرة تطرح هل السنة  
التاسعة بداية الترشحات  
لعضوية مجلس الشعب واستعداد  
المنافسة بين المرشحين الذين يأمل  
كل واحد منهم أن يمثل أبناء دائرته  
تحت قبة البرلمان . البعض يتبنى  
الفرح لكي يحقق لبلده أملاً كبيراً  
في حياة ديمقراطية سليمة يرتفع  
فيها صوت الشعب والبعض  
الأخر وهم القليلة لأفسد . يرى  
أن عضوية مجلس الشعب تحقق له  
الجاه والنفوذ والحصانة  
التي تجعله فوق القانون ١٤

ولكن كيف نفرق بين المرشح  
الطامع في النفوذ وبين المرشح الذي  
يشغى بمصالحه الشخصية في  
سبيل أبناء الخدمة العامة ١٥  
المسألة في رأيي بسيطة  
ولا تحتاج إلى عبقريّة بشر  
ما تحتاج إلى إجراءات سهلة . أولاً  
علينا أن نطلب من كل مرشح أن  
يعلن مركزه الخالي مدعماً بوثائق .  
أي يقدم إقرار دمه مقدية لتأخيه  
وأن يعد بتقديم الإقرار سنوياً  
دائرته في حقه نجلحه . وإن يقدم  
كشف حساب عن أدائه في مجلس  
الشعب السابق إذا كان من بين  
الأعضاء الذين أعلنوا ترشيح  
أنفسهم . وإن يكون هذا البيان  
مدعماً بمضابط جلسات مجلس  
الشعب بحيث يعرف الناخبون إذا  
كان هذا المرشح قضي وقته تقاعاً في  
قاعة المجلس أم أنه كان من  
المضطربين الدائمين . أم من أصحاب  
البرأي الدافعين عن الحق والحرية  
وحتى ولو أدى ذلك إلى التضحية  
بمصالحه الشخصية .

وعلى المرشح أن يوضح موقفه  
من قضايا الساعة يؤيد الانتفاخ  
اللاقصي خلا . أم أنه يؤمن

بالانصياع الموجه ؟  
ماهو موقفه من اللطام العام ؟  
هل يؤيد القانون الطوارئ والعوائق  
الاستثنائية ١٦ هل يؤيد أن تكون  
الحصانة التي تمنح لعضو مجلس  
الشعب من أجل حمايته من أي  
إجراء تعسفي من السلطة التنفيذية

عندما يشارفها أو يصرفها  
يستجواباته وادائه . أم ينادي بأن  
تعد مجلة الحصانة . كما يحدث  
الآن - تحمية من العقوبة على أي  
جريمة يرتكبها ١٧  
إن أصولنا غالية وشمسة ويجب  
الإدراك فيها ولذلك علينا أن نتأكد  
في اختيار من يمثلنا في مجلس  
الشعب القديم . ولا نريد نواباً  
يؤيدون ما لا يؤمنون به . لا نريد  
تجاراً يبيعون لنا الوهم ويشترتون  
هم النفوذ والثروة . نريد نواباً  
يصارفون الفساد . يخلصون  
مقتلورية الأغلبية عند الخطأ  
يؤخرون . يخلقون التناقضات عليهم  
لا يجرون . وراء الوزراء لتحقيق  
مصالحهم الشخصية ولكن  
يحاسبون الوزراء عندما يقضون في  
تحقيق لاصحة العامة .  
عندما نفعل هذا . وعندما يقع  
اختيارنا على نواب بهذه المواصفات  
لفئتنا بذلك نحقق أهم أهداف  
الديمقراطية الصحيحة . بأن يكون  
لنا ممثلون حقيقيون تحت قبة  
المجلس لا مجرد ممثلين لخصم  
طريقاً أوامر المخرج

• • •

البلية ما يفرضه  
شخص والبلية هنا هي هذا  
التكليف الذي تفرضه  
البرلمان على أسكن رئيس الهيئة  
العلمة لرفق مياه القاهرة الكبرى  
ويقال فيه وجود مياه مجارى  
مختلطة مع مياه الشرب في مناطق  
المهندسين والحكي واسياك  
والعجوزة . الذي يشهد الجميع  
هو أن رائحة المياه ولونها وطعمها  
تفكر تؤيد أنها مياه مجارى . أما إذا  
كان ما يقوله رئيس أفراف صحيح  
فإن سكان هذه المناطق يوجهون له  
الدعوة لشرب معهم كوب ماء من  
الحنفية . ويتعجبون قولهم لهذه  
الدعوة لغير دليل على صحة قوله  
ويثبت أنهم جميعاً لا يفرقون بين  
طعم المياه النقية ومياه المجارى

محمد طنطاوى





المسرة : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٤٧ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### لقطات برلمانية

●● بدأت المعركة الانتخابية في ظل انطلاقة في المعركة .. وقبل ان تنطلق أول طلقة في المعركة .. فرحت احزاب المعارضة وهي تصرخ .. وتداول فيما عدا حزب الشعب .. الذي وقف في الجدران .. ويتفكر ان يتقدم ببرشمين في دوائر محسوبة .. هذا القرار .. في رأيي .. اجراء .. تحييطي .. بقصده .. التظاهر .. فاعلأب أعضاء احزاب المعارضة .. سيتقدمون للانتخابات كاستقلال .. حتى اذا لعبت معهم .. البلية .. علوا .. الى احزابهم .. واصبح الحزب ممثلا في البرلمان .. ولذا .. لاسمح .. ان .. اصالحهم الطل .. فبقدر ما يتخلفه هم .. والحزب المعارض امام الناس .. قطع الانتخابات

وحزب الولد .. على الاخص .. لم يكن موافقا لبدأ في قرار الانسحاب .. فهو .. مخترع .. القول المأثور منذ العهد القديم .. لو رشح الولد حجرا لانتقيناه .. وهو في هذا العهد .. صانع .. مرفق قومي .. لحرره الناس بكلمة لانها .. الطلج .. وهذا الحزب بالذات .. يعرف ان تولفه مدى محترما في الشوارع الانتخابية .. فلماذا هذا القرار .. ولماذا هذا اللب والدوران ؟

ولم تكن مقلدا عندما كتب في الاسبوع الماضي .. ايشر بمولد حزب جديد .. اسمه حزب المستقلين .. وهو في الحقيقة .. خليط .. من مختلف الاحزاب .. احزاب المعارضة .. والحزب الوطني نفسه .. الذي لم يلو بعض اعضائه حل .. استراتيجيا .. الحزب

بعدم ترشيحهم .. على اساس ان من كان يصلح مرشحا في الانتخابات بالقوائم .. يمكن ان يكون .. مرشحا غير مناسب .. في الانتخاب الفردي .. الذي يعتمد .. كما قلنا قبل ذلك اكثر من مرة .. على العصبية والشعبية ومدى صلته بالعامة في دائرته .. واعرف .. استنادا الى معلوماتي الخاصة .. ان هذه الانتخابات ستسفر عن مقلات .. ولذا انه لن يحدث في هذه الانتخابات اي مظهر من مظاهر التلاعب على النشئين .. بل ستترك للناخب كل الحرية في اختيار مقله في الدائرة .. وكنت هذه فرصة لاحزاب المعارضة لاليات مدى تلاميهم في القلوع .. ومدى الشعبية الضعفة .. التي اخطوا يقضون بها طوال السنوات الماضية .. ان .. المستقلين ..

مستقلين دورا كبيرا في مختلف العوازل الانتخابية .. والهم لهم القراء :

لماذا لايتجمعون من الآن .. بعد ان خلصوا لريديهم الحزبية القديمة .. ليشكلوا .. القصد الناجح منهم .. حزبا جديدا .. له برامجه وميقله .. لجحوا على اساسها ؟

اعتقد ان هذا .. او تم .. مستشهد بمواد اول حزب .. شيع من القطار .. وبرادة الجمال ..

عبدالفتاح الديب



## الانتخابات واستقطالات جماعية

### داخل أحزاب المعارضة ليست مضاعفة الأيدي

كتب - عادل قنديل:

أعربت الأوساط العزيمية المصرية عن استيائها القوي لقرار بعض زعماء المعارضة بمقاطعة الانتخابات البرلمانية القادمة حيث اجتمعت القيادات والقواعد العزيمية رفضها التام لتلك الممارسات الخبيثة التي تضر بالمصيرية الديمقراطية كما تصاعدت المظاهرات والاعتصامات داخل أحزاب المقاطعة بشكل خطير يهدد وحدتها وتوحيدها في الغارح المصري.

#### استقطالات جماعية

في حزب الوفد الجديد، أعلن المرشحون في بيان جماعي عن احتجاجهم على قرار المقاطعة الذي حوله الحزب إلى مهدة ولا يحركوا واعتبروا القرار بأنه بمثابة مناورة تهدف إلى الهروب من مواجهة المشاكل الجماهيرية والاضطرابات القومية في تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر والامة العربية كما قرر المرشحون - وفي مقدمتهم علوي حافظ، وأحمد طه، وكريم زهران - غرض الحركة الانتخابية رغم أن ذلك لا يهزيم لقوة الفضل من عضوية الحزب وفي تطور آخر عدد ما يقرب على خمسة آلاف عضو وفي في القاهرة والمناطق يتقدم استقطالات جماهيرية إلى فؤاد سراج الدين لما لم يتراجع عن قراره بمقاطعة الانتخابات.

#### الرفض التام للمقاطعة

وفي حزب الاحرار أكد عضو قيادي بارز بأن ليس الحزب اضطر إلى الانقياد مع رؤساء الوفد والعمل والإغراب بسبب التهديدات التي وجهت إليه منهم فطعن العلاقات معه وطرده من الجبهة المشتركة للمعارضة لما لم يذعن لقراراته الفاسد بعدم دخول الانتخابات. وبإخاف البشير، بأن تهوؤ شعبية حزب الاحرار والمخالف التي تراءى ورئيس الحزب من الهزيمة الانتخابية كانت دافعا له لاتخاذ هذا الموقف ولا سيما ان حوالي عشرين



علوي حافظ



أحمد طه

مرحبا من مرقص الحزب. يقدم حيد الفتح الثوري: الأمين العام للحزب رفضوا قرار المقاطعة ورفضوا غرض الحركة الانتخابية في دولتهم.

وفي نفس الوقت تثير مصادر الحزب إلى أن قيادة الحزب اضطرت أمام هذا الإجماع إلى التوجه لأسلوب جديد للتشاور على قرار المقاطعة وذلك بالسماح للمرشحين بدخول الانتخابات على أن يتقدموا باستقطالات ضرورية إلى مصطلح كامل مراد بصفة مؤقتة ولحين انتهاء العملية الانتخابية. ليعدوا بمبدأ إلى مواقعهم في صفوف الحزب وأشار إلى أن حزب الاحرار لا يتشبه بالقرار القضاء على كل هيئة ولكنه يخطط لمطلبه ليتسرع على الاشراف الضال على المقار فقط لأن كل متر يصعب ما بين ١٠ و ٢٠ لجان ما يسر على وزارة العدل انتخاب الجديد المطلوب لهذا الغرض.

اجتازت المعارضة الديمقراطية وعلى سعيد آخر انتقد الحزب الاشتراكي لحزب العدل قرار المقاطعة الانتخابية. حيث قال شوقي خالد عضو اللجنة التنفيذية للاشتراكيين: بأن الذين يهيئون على الديمقراطية واحوال المعارضة اليوم هم القسم الذين ساهموا في اجهاض المعارضة الديمقراطية والمعارضة بممارساتهم الديكتاتورية داخل احزابهم وبما كان هؤلاء يهدون بأن مواقفهم تغير عن نهج الشعب

فانتم ارى ان الشعب هذه الايام لا يهيم قضية مشاركة احزاب المعارضة في الانتخابات بقدر ما يهيم في الدرجة الأولى المساهمة الواجبة في حل مشاكله الاقتصادية.

وفي تطور آخر أعلنت اللجنة التنفيذية للجناح الاشتراكي لحزب العدل بأن قرار الهندس ابراهيم شكرى بمقاطعة الانتخابات لا يبدو ان يكون اكثر من تعبير عن موقف شخصي ومسلو منه ليس من دور لاند للنظر الطيلا من قاعدة خالف تعرف رغم انه يبرك كتابا بأن حزب العدل الاشتراكي الان له قيادة يتزعمها أحد مجاهدين ولقا قرارات المؤتمر أمام الغامض والساحل الحزب والتي لم يوجهها سحب الثقة من الهندس ابراهيم شكرى ومساو له كما تم انتخاب قيادة جديدة طبقا لنصوص لائحة الحزب ونظامه الداخلي.

#### حزب العدل والانتخابات

اما أحمد مجاهد رئيس الجناح الاشتراكي فقد أعرب عن دهشة لمسار ابراهيم شكرى الذي كان يتناقل عن شرعيته والادعاء بأن أجهزة السلطة تتكامل مع كوكبي الحزب وما هو اليوم يهزج عليها ويقاطع الانتخابات ويهيك له لزامتها وإشكاف، بأن حزب العدل يرأسه له سيطرته في الانتخابات.

#### الحول بين الهزيمة

وفي حزب مصر الفتاة أكد ساسي مبارك بأن قرار مقاطعة الانتخابات هو قرار سليم يرجع إلى خوف الذين اصدموا من الهزيمة في الانتخابات وفي أن يكون السليم القيقى للقرار هو: عدم توفر الضمانات الانتخابية لأن المعارضة خاضت انتخابات ٨٤ و٨٥ في ظروف أصعب وتحت مظلة نظام انتخابي طالما شكك من سلبها من ولايات بالمعونة إلى النظام القديم من خلال مشروع القانون الذي سبق لها ان تقدمت به.





المصدر: السياسي

التاريخ: ١٩٤٨ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# ويعبر الحركة

## الانتخابية

طالبت بالاعتراف بالنتائج الانتخابية  
وإلغاء الكفاح الانتخابي

### مدير إدارة الانتخابات "السياسي"

## في مصر ٦ آلاف قاض .. فكيف يشرفون على ٢٣ ألف لجنة ؟

كتب - جمال الغولي

بأقلى من الزمن ٧٢ ساعة ويطلق باب الترشيح لمجلس الشعب فهل سيعيد بعض رجال الأحزاب الذين عرفوا عن غرض الحركة الانتخابية تفكيرهم وهل سترجع القيادات المعزبة عن قرارها بتقاطعة الانتخابات وخاصة أن وزارة الداخلية قد أكدت على لزامة الانتخابات وإن يتحدى دورها سوى تأمين اللجان الانتخابية ولا يستطيع شرطى دخول هذه اللجان مهما كانت رتبته كما سيقيم رجال القضاء بفرز الأصوات يدويا ولا دخل لكمبيوتر الانتخابية في عمليات الفرز.

لا فرق عندنا  
بين مرشح وآخر  
.. واتحدى أن يحدث  
أى تزوير







### وفرز قضائي

● ما هو دور كمبيوتر وزارة الداخلية في عمليات فرز الأصوات ؟

● لن يتدخل الحاسب الآلي « الكمبيوتر » لوزارة الداخلية في عمليات فرز الأصوات وسوف يتولى رجال القضاء رؤساء اللجان العامة فرز الأصوات بإيديهم وهم الذين سيعلنون النتيجة بعد فرز الأصوات مباشرة. وفي اللجان العامة - لم يتدخل كل لجنة حرمات وزارة الداخلية بالنتيجة النهائية

### ضوابط عامة

● هل هناك ضوابط للعدالة الانتخابية ؟

● العدالة الانتخابية - أيضا - ينظمها القانون ومن حق كل مرشح أن يقوم بعمل الدعاية الانتخابية اللازمة لنفسه - ولكن وزارة الداخلية تضع ضوابط عامة لضمان سير هذه الدعاية دون أي إضرار وذلك لكي يقوم أي مرشح بعمل الدعاية الانتخابية يجب عليه أن يحصل على موافقة من مديرية الأمن التابع له حتى لا يحدث تهميشا وتقصيا من أعضاء مرشح آخر ضده والهدف من ذلك هو تأمين المرشح.

### جريمة قضائية

● هل من حق رجل الشرطة أن يدخل لجان الانتخابات الفرعية أو العامة ؟

● لا يجوز لرجل الشرطة المحسن لمراسلة اللجان أن يدخلها إلا إذا تم استنفاؤه عن طريق رئيس اللجنة وإذا كانت هناك جريمة قضائية - فواجب رجال الشرطة الصنيعة لمراسلة اللجان الفرعية تأييد مقر اللجان من الخارج وحراسة صناديق الاقتراع أثناء عملية تلقيها من مقر اللجان الفرعية إلى اللجنة العامة كقوة حراسة - فقط - أما الصناديق نفسها فتكون في عهده رئيس اللجنة الفرعية وليس من حق رجل الشرطة أن يمد يده إليها -

الفرعي - بقرار الامكان - من أعضاء الهيئة القضائية وذلك سوف يستعين للجان الفرعية بمديرى الإدارات الثانوية في الحكومة والقطاع العام وهم - أيضا - من رجال القانون - وذلك يفرز على كل لجنة عامة مستشار واحد من العاملين في الحكم وكل لجنة فرعية أما أن يرأسها قاضي أو مدير إدارة قانونية ويحاول أمين وعضو آخر وسوف يفرز رئيس اللجنة العامة على اللجان الفرعية التي تتبعه فالرئيس -

### توقف الحياة القضائية

● لماذا لا يستعين برجال القضاء في النيابة والحكم وغيرها من الامكان الأخرى حتى يفرز رجال القضاء على العملية الانتخابية بالكامل دون الحاجة إلى مديرى الإدارات الثانوية في الحكومة والقطاع العام ؟

● لو استعنا بكل رجال القضاء العاملين في الدولة لكانت الانتخابات سوف تكون الحياة القضائية في مصر إلى أن تنتهى عملية الانتخابات التي قد تستغرق ستة شهور على أقل تقدير.

وسوف لا تترك النيابة والحكم وعمليات قضائية ويمتلى الدولة كلها من الممكن تعطيل مصالح شعب بأكمله كل هذه المدة الزمنية ؟

ومع ذلك فالأشراف الأول والكامل على عملية الانتخابات لرجال القضاء حيث أن فرز الأصوات سيتم في اللجان العامة تحت إشرافهم وبإيديهم وذلك فكل الضمانات مستوفاة لاستمرارية الانتخابات وأقول للشككيين في زعامة الانتخابات لا مصلحة لنا في أن ينتج مرشح أو آخر وكافة الضمانات موجودة لكل المرشحين على مستوى الجمهورية وتعتمد وزارة الداخلية أن يكون هناك أي عمليات تزوير ويمكن الصليات الانتخابية تلبية ١٠٠٪ ولا فرق عندما بين مرشح حزب معارض وآخر والاول - أيضا - لا يجب أن تطلق الأحزاب لفظيا على مبررات لا يوجد لها - وإن كانت لا تستطيع الوصول على تأييد الجماهير فلا تطلق عدم خوضها الانتخابات على أشياء أخرى - والاول هو لواء « القوا الله في مصر » - فلهذا هي ديمقراطية لا يستطيع أحد أن ينكرها -

حول دور وزارة الداخلية في الانتخابات القادمة. أئنته « السبأ » مع مدير الإدارة العامة للانتخابات اللواء أحمد فؤاد عطا. مساعد وزير الداخلية للانتخابات وأجرت معه هذا الحوار

### أربعة ضوابط

● ما هو دور وزارة الداخلية في الانتخابات القادمة - وما هو دور رجال القضاء ؟

● دور وزارة الداخلية من خلال الإدارة العامة للانتخابات محدود أما الدور الرئيس والأول فهو للهيئات القضائية وقد حددت المادة ٨٤ من الدستور جهة الإشراف على الانتخابات وتكم عملية الاقتراع تحت إشراف أعضاء من الهيئة القضائية أما دور وزارة الداخلية فهو إعداد البطاقات الانتخابية وكفوف بأسماء الناخبين ومنه مديريات الأمن بالمطبوعات اللازمة ومخاض لجان الفرز التي تجري بواسطة رجال القضاء.

وقد حددت المادة اللجان العامة ولجان الفرز الدوائر وكذلك اللجان الفرعية بحيث ليس على الناخب أن يدلي بصوته وقد حددت - أيضا - ألا يزيد عدد الناخبين في اللجان الفرعية عن ألف ناخب وألا يقل عن خمسمائة ناخب والسبب وراء هذه التعديلات الصدى للجان الفرعية عدم تكسب الناخبين أمام اللجان حتى لا يحدث قصاصات بين الكسائر المرشحين

● وهل تكفى أعداد رجال القضاء لإشراف على جميع اللجان العامة والفرعية في جميع المحافظات المصرية ؟

● لا تكفى - بل - لأننا نحتاج في الانتخابات القضائية - وعدد اللجان الفرعية ٢٢٢٢٧ لجنة على مستوى الجمهورية وهذا يعني أن عدد رجال القضاء لا يتعدى ربع عدد اللجان وذلك جعلنا المشاركة القضائية في بعض اللجان الفرعية وقد أعطينا القانون هذا الحق - فهو يقول - ويمن رؤساء اللجان العامة من بين الهيئات القضائية في جميع الأحوال ويمن رؤساء اللجان





## مقاطعة الانتخابات .. والإرهاب

ثالث جريدة الشعب تعليقاً عن مقاطعة المعارضة للانتخابات - بأن «البقرة أصبحت مغنوخاً الآن على مصراعيه أمام أصحاب العنف والتطرف ولا تلبث أن القسرها الحكومة».

والمتى الذي يقصد من هذا الحديث عن المقاطعة هو أن الحزب الوطني سيكون راعده في الحركة الانتخابية بينما كل القوى السياسية مستنقع عن دخولها وبالتالي تظهر طوائف كثيرة في المجتمع أنها غير مثقلة في المؤسسة التشريعية ويحدث نوع من الضعف بالكتب والائزال عن المشاركة في صنع القرار من هنا يمكن بعد إتمام القنوات الفرعية أن يفتح الباب للتقويات غير المطلوبة أي الإقبال الأرقام.

هل هذا صحيح ؟  
هل سيؤثر العرب بشغول الحركة الانتخابية ؟  
هل ستغلق أبواب القنوات الفرعية ؟  
هل وجود الأحزاب والأرقام في مصر يتوقف على وجود القنوات الفرعية أو عدمها ؟

أولاً أن هناك أخباراً سياسية مغلفة مستغل الحركة الانتخابية .. وكلها أحزاب ضعيفة حقاً .. ولكن كل الأحزاب المعارضة ضعيفة بدرجات متفاوتة .. ويمكن دخول حزب التجمع الحركة كفة سياسية خاصة بحكم تشييده ليسار ثم أن هناك عدداً من أعضاء الأحزاب التي قوت مقاطعة الانتخابات مستغل الحركة الانتخابية .. وهذا من أضرار قرآن المقاطعة وتناوله السيئة بالنسبة لأحزاب المعارضة التي لن يلتزم بعض أعضائها بقراراتها الحزبية.

والأهم من ذلك عدم استرجع المستقلين الذي سيؤثر عن عدم مرشحي الحزب الوطن في القالب وخلافاً يمثلون اتجاهات سياسية مختلفة وبما كان بعضهم من ذوي الاتجاهات الإسلامية.

وبالتالي .. تتكون الحركة الانتخابية حية .. والمبالغة التي ستجرى خلالها ستوسع من نطاق المعارضة السياسية في البلاد ..

... أما بالنسبة لما سيجري بعد الانتخابات فانه كان من الأفضل طبعاً للحياة الديمقراطية في مصر .. وأصحاب الأحزاب المعارضة قائلاً .. أن يكون هناك ميلشون للأحزاب التي لاخمس الانتخابات وبالقوات حزم الزود والمثل .. ولكن إذا لم يوجد .. فان ذلك لا يلقى التقويات الفرعية لسيظل هناك مجلس الشعب الذي يمثل السلطة التشريعية من فيه من الغلبة ومعارضة وتضمن فيه العمل وفق للوائح والقوانين التي اقراها الدستور من كيفية طرح القوانين والقرارات ..

والمعارضة لها أما أن تكون داخلية أو خارجية بواسطة نشاط الأحزاب المعارضة أو الصحف وهي وسيلة عامة من وسائل التأثير في صنع القرار السياسي ..

يبقى بعد ذلك السؤال الثالث هل وجود الأحزاب والأرقام في مصر يتوقف على وجود القنوات الفرعية أو عدمها ؟

باعتى على أنه لا يمكن أن يكون كل الأحزاب المعارضة معاداة حزب اليسار في مجلس الشعب بحوالي تسعين ألفاً في البرلمان لم يتوقفه الأحزاب في مصر.





المصدر : السياسة

التاريخ : ١٩٨٨ ١٩٩٠

للنشر والخدسات الصحفية والمعلومات

بل إن النواب الذين يمثلون التيار الإسلامي في مجلس الشعب لم يشكروا يوماً  
واحد بالمساهمة ببيان واجبه .. أو نشر أبحاث ومقالات ولا نقول اقتراح قوانين ضد  
الإرهاب والارهابيين ..  
وهنا عني سواء وجد ممثلون للمعارضة في مجلس الشعب أم لم يوجدوا فإن  
الإرهاب بوجوده وسيظل موجوداً .. فالارهابيون في مصر يتمتعون إلى ثيار ديني  
متطرف يرى أن هذه الأساليب الارهابية هي السبيل إلى الخلافة وسبيل للوصول إلى الحكم  
ويعتقد بكثرة الوسائل القرطية ونظام الحكم بل والجميع كله ..  
لكن جميع الأحوال هو مستمر ارتكاب جرائمه .. وإن يوقفه سوى حل مشاكلنا  
جذرياً .. وكوضع المسيرة الديمقراطية بالممارسة .. وهذا ما كان على الأحزاب المعارضة  
أن تساهم فيه إذا كانت ضد الإرهاب فعلاً .

عبد الستار الطويلة





السياسة

المصدر :

١٩٤٨ - ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بوضوح

### الصيد في الماء العكر

أيا كان الأمر، فلا بد في رأيي من صيغة تتفق عليها المعارضة والحكومة حتى تتم الانتخابات القادمة في إطار من الحريات وضمانات سيادة القانون. وإن تأتى نتائجها. وهذا هو المهم في الموضوع بما يميز ثقة الناس في مسار الديمقراطية وبعيداً يكون المجلس مثيلاً لكل التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية ومعبراً عن أرادة الناخبين فيمن يجب أن يمثلهم في مجلس الشعب القادم.

وفي حين تطالب المعارضة بالإشراف الكامل للقضاء على الانتخابات خاصة خلال عمليتي التصويت والفرز بالجان الفريضة وهي الأكثرية للعلم... ترى الحكومة من جانبها أن لا أقال قاض لا يمكن لهم بأي حال من الأحوال أن ينفذوا على أي لجنة إنتخابية على مستوى الجمهورية... ولو كانت التصديقات التي أدخلت ملغياً على قانون الانتخابات ومباشرة بالحقوق السياسية، وكذلك موضوع دفع الوافدين الانتخابية قد تم عرضها على الأحزاب قبل إصدارها... فكان هناك اتفاق عليها ولا تنتم الجميع لها... غير أنه يبقى الآن إلى جانب ما تنهت به الحكومة من توقيف كل الضمانات لتزمنة الانتخابات وإثارة لا مصلحة في النجاح أي إنسان على حساب القانون... إن تدرس وجهات نظر المعارضين الذين يريدون مقاطعة الانتخابات القادمة بعيداً يكون هناك أسرار من الجميع على أن تأتى الانتخابات بلا طعون أو دعاوى قضائية قد تولد كل شيء... من دخول الانتخابات والانسحاب... من دخول الانتخابات الفارغ المسمى حق لها ومن حق الشعب أيضاً أن يطالب بمعالجة الأمر كي يمثل كل فكر سياسي داخل المجلس ولكن المطلوب أن يتم الابتعاد عن المبالغات

ولقد التذرع سواهم من المعارضة أو من غيرها وقد شعر الناس بذلك عندما طرح الاقتراح بأن تقرر الأمم المتحدة على الانتخابات القادمة وطني أنه ومنذ دستور ١٩٣٢ وفي ظل الحياة النيابية المصرية، لم يسمع الناس بشئ هذا الاقتراح إلا الآن وقد تكون قناعة المعارضة الناجمة عن عدم عرض قانون الانتخابات عليها وعدم فتحها فيما أعلن عن الضمانات... وراء طرح مثل هذا الاقتراح ولكن يجب أن يكون هناك حرص على الابتعاد عن المبالغات التي يمكن أن تفسد حتى إلى المواقف السليمة ويجب أن يكون اهتمام الجميع الآن، تقديم النموذج الحضاري للديمقراطية في المنطقة وإعلاء شأن القانون والحرص على حقوق الإنسان ولا يمكن أن نرى من الأحزاب السياسية من التي الاشتراك... ذلك أن المصلحة النهائية أن تكون في صالح الحياة النيابية الصحيحة ولا تفسد أن الذين قاطعوا الانتخابات لما كانوا يمثلون غالبية عظمى للمعارضة في مجالس سابقة ومن هنا فإن الابتعاد إلى وجهات نظر المواطنين يفرض أمراً هاماً ليس من أجل صير النموذج وحسباً على الاستفادة من التجارب الدولية، بل أيضاً حتى لا يتم الصيد في الماء العكر

فاروق أبو العلا







## كلمة حب

●● يبدو أن الحكومة تعيدت الأسس في قضية الانتفاخات وأتخذت كل القرارات دون أن تتأخر .. لأن هناك أكثر من مشكلة حاليا أمام الحكومة .. للمعارضة تطالب الانتفاخات .. والمواطن المعادي أيضا يطالب الانتفاخات .. وقد سمعت أن هناك محاولات من جانب الحكومة لإقناع المعارضة بدخول المعركة .. ولكن الحكومة لا تزال أي جهد لإقناع المواطن بالانتخاب .. ويبدو أن الحكومة تترجح ذلك .. حتى تقوم هي بنفسها بالانتخاب نيابة عن المواطن .. باعتبار أن الحكومة تعلم أكثر من المواطن .. ولأن الحكومة وصية على المواطن .. ولأن الحكومة تحتاج إلى رأي المواطن !! لأنها ترى أنه بمصالح الجماهير !! تعيدت الحكومة ولم تتأخر في الأمر .. والمطالبة بجعل من الانتفاخات لعبة وليست معركة .. ولا تكافؤ فرض ..

●● والمعارضة مطالبة ببساطة وبسهولة .. إنها تريد ضمانات لزاما للانتفاخات وحرية الانتخاب .. وهذا يمكن أن تكون المعركة .. دون أن تكون في حوزة الانتخاب .. بل نقبل النتيجة مقدما .. ما مننا حقا لها ما نريد من ضمانات .. وقد سمعت أن هناك اتصالات هذا من جانب الحكومة بالمعارضة .. ولكن الشواهد لا تكفي لإقناع المعارضة التي لم تصقل ما قبل لها حتى الآن .. لأن شواهد المعركة لا ترضى بالأمان .. ويحضر الأراء التي تنشرها الصحف تقول أن المعارضة لا تريد أن تكون الانتفاخات لها تعرف أنها اجزاء بلاشعبية .. ولا صواب .. ولذا سوف تسقط في الانتفاخات .. ولذلك تطالبها .. وهذه الأراء ضد الطريق أمام أي محاولة لإقناع المعارضة بدخول المعركة .. إنها مصدرة مقدما لكل فكرة عن لزامة الانتفاخات .. وماذا كانت المعارضة ساطعة وتأمل في نقل هؤلاء الكتاب أمامي جلدو المعارضة لأن

●● وأي لمحت محاولات الحكومة في إعطاء الأمان للمعارضة والشعوب .. أهل تطاع الحكومة في إقناع الشعب بأن ذهب إلى صناديق الانتخاب .. إن المواطن يسمع ولدي ما يحظه بتصوير أن الأمور على حالها .. وأنه لا تغيير .. وإن الفجر نفس الوجه .. والاصليب نفسها .. والضغوة

لنفسها .. ويخرج بنتيجة واحدة .. أن النتيجة معروفة مقدما .. وأن الحكومة رتبت كل شيء ! حتى حجم المعارضة معروف مقدما .. ورئيس مجلس الشعب معروف مقدما ..

●● وقد سألني دبلوماسي أجنبي .. من هو رئيس مجلس الشعب لكلام .. قلت أن المسألة تتوقف على النتيجة .. والحزب الذي يفلح بالأغلبية سوف يرشح رئيس المجلس .. وضحة الجدل .. ربما من سألني .. وربما لأنه تذكر أنني لا أقول كل ما أعرفه .. وأنه إن يخرج من هذا الحوار بشيء .. ولذا لم أستمسك .. فقد عرف أنني إن أعطيه ما يريد ..

●● وربما تأخذ صورة أخرى .. لقد رفضت أمريكا الاعتراف بنتيجة للانتخابات رومانيا .. ولقد كانت الانتفاخات مزورة .. وسلموها عن القليل .. قلت لأن حزب الحكومة استقل الاعتراف الحكومي لصفحة .. وكان دور المعارضة في إقناع الحكومة هزليا .. ولقد امتنع أمريكا أيضا .. لأن الحزب الحاكم استقل صيرات الحكومة وأصول الحكومة وموقف الحكومة في القضية لترسمي الحزب الحاكم .. وأنه بذلك أفضى على تكافؤ الفرض بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ..

●● أمريكا لم تقم الحزب الحاكم في رومانيا بأنه زود في الأصوات .. ولكن مجرد استقلال الحزب الحاكم لاستقلات الحكومة .. جعل النتيجة مزيفة مزورة .. لا تخرج عن حقيقة تجاهلت الشعب .. أهل يمكن أن تعطيني ذلك في الانتخابات القادمة حتى يصدق العالم أن الانتخابات المصرية زلية ..

●● لم أجبها عن الشبهات انطلت المعارضة وأثبت الجماهير على صناديق الانتخاب .. ولكن هل لنفس .. لم أستمس كما حدث في كل المرات السابقة ! وهناك خط رفيع بين لزامة الانتفاخات وصحة الأمر .. وإذا كانت الحكومة والله من النتيجة فاعلم سبب الخوف من تقديم كل ضمانات الحرية للانتخابات ..

محمد الحيوان





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### عبد السلام استقوام

حزب الخضر المصري الذي يرفع  
لواء حملة البيئة لم يقطع  
الانتخابات ولم يدخل في تكتلات  
ولم يعد صقلات  
الحزب له هدف أساسي هو  
حملة الإنسان من البيئة وحملة  
البيئة من الإنسان وهي رسالة  
تضامية تدخل ضمن إطار عالمي  
يجتاح العالم كله  
وهي تحتاج إلى جهد مشن  
وتعاون مخلص وبناء مع جميع  
الأطراف  
من ثم للحزب لا يسمى إلى الحكم  
مثل الأحزاب الأخرى ولكنه  
يسمى لأن يكون له صوت مؤثر  
واصداء في كل مكان  
من هنا قد قرر الحزب أن  
يخوض المعركة الانتخابية أيمناً  
منه بأن صيحته تجد صدى لها في  
قلب كل ضمير وكل عقل  
ورغم أن الحزب وأيد كأيدي  
ضمة على بقعة أشهر قد أصبحت  
له القاعدة الشعبية صديراً  
واحتضن الآلاف ميلاد فور الإعلان  
عنها  
ونحن - أعضاء الحزب -  
والممثلين معهم لأنك بعد  
لأسف جريدة تنطق باسمنا لذلك  
نستعد لإصدار هذه الجريدة في  
أوائل يناير القادم  
وإذا كنت المعركة الانتخابية قد  
سبقت صدور الجريدة فلتنا تأمل أن  
يتجمع هذا المكان لكي ينقل اليه  
صوتنا وأخبارنا مؤقلاً  
والله ولي التوفيق  
عبد السلام داود





الوقف

المصدر :

١٩٥٨ - ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالخوف حتى نذهب بجوارك كما وقفنا معك أبان أزمة الخليج .

كم كان يسمعتنا ان تدخل الانتخابات لنقول للعالم اننا نضحي بمصالح حزبنا ونترفع عنها مراعين مصلحة وطننا مصر ولكن كان يجب ان نألف هذه الكلمة التي ما كنا نريدها حتى نسمع اليها وحتى نعلن اعتراضاتنا على الكثير من المعايير التي لا نرى انها تخدم المصالح ما كنا نحب ان يصدر قرارنا في هذا التوقيت بالذات ولكنه كما قلت لم نترك لنا الخيار بل اجبر في ان القول لك انك اجبرتنا على اخذ هذا القرار فلا نقف منا بل انقلب على رجلك الذي لا يخلصون النضحية لك

وعلى العموم سيدى الرئيس كان يمان قرارنا هو رسالة الى رجال حكم اننا ان نلعب معهم لعبة ديكتاتور الديمقراطية واننا خارج المجلس وبفوة وجوبنا في الشارع المصري ستكون القوى من وجوبنا للمجلس لان الحكم هنا سيكون للشعب كله وليس مقصورا على بعض الاخوة من نواب حزبكم المتكلمين سواء بالتركية او عن طريق الكمبيوتر .

ان ليك في حكمك لحد الوزراء القلائل الذين لديهم الخبرة الكافية لاجراء استقصاءات راي وهو الدكتور عاطف عبيد - وارجو ان تكلفه بـ إجراء استقصاء راي لعدد مواضع لتعرف الحقيقة ثم بعد ذلك ليقول قرارك تليها من رغبة الشعب فعلا وليس بناء على رغبة اصحاب المصالح .

حاشية : هل يرضيك هذا الوضع الدستوري الغريب الذي يجتازة البلاد دون وجود نائب للرئيس او رئيس لمجلس الشعب او حتى مجلس للشعب يختار رئيسا وذلك طوال فترة الانتخابات ؟

رمزي زلمة

## عرفوا سيدى الرئيس

نحن نعلم ان قرارنا بمقاطعة الانتخابات ليس بالقرار السهل اصداره من ناحيتنا وبالتعامل معه بيسر من طرف الحزب الحاكم وصديقي اننا كنا نتمنى ان تدخل الانتخابات ولكنه اظقت ايماننا كل منقلا لتسمع اليها ولوصفت منا كل ان نضحي لمصالحنا ولتت يا سيدى الرئيس تمام تعاملا حجم الحزب الحاكم وقدره بالشوارع المصري وتعلم وبذات الفكر مصداقنا وايضا لو جيتنا الخشية على الديمقراطية الحقيقية - وقد دخلنا الانتخابات لثورتين متتاليتين املين ان نحقق شيئا ما في دفع عجلة الديمقراطية وترسيخ اقدامها وكان نوابنا هم الشعلة التي جعلت للمجلسين طعنا ونوعا من المعارضة ولكن مهما كنا على صواب كان بلاننا القرار مع الاغلبية .

كنا نريد حقا ان تدخل الانتخابات لو استمعت اليها ونحن نعيد ونزيد ان تكون رئيسا لمصر كلها . كم كان يسمعتنا ان تدخل الانتخابات لو لم يفصل ترؤسك قانون الانتخابات الذي تشويه سلامة عدم الدستورية واذا صح ذلك فان المجلس القادم سيكون معبره مصر سيلقيه اى ان مصر حكمت ابان عهد ثلاث مجلس غير دستورية - فهل هذا ما يرضيك ان يوصم عهدك بذلك ؟

كم كنا نرجو بدخول الانتخابات ونحن نعلم مسبقا انها ستكون وان النسبة المقررة للحزب الحاكم ستكون اكثر من ٧٥٪ مهما اشراف على الانتخابات السادة الضامة فهم كما تعلم سيرأسون اللجان العامة فقط بعد ان يكون التوزيع له ثم في اللجان الفرعية ونحن للاسف ليس لدينا بلطجية للدفاع عن عدم التوزيع في هذه اللجان ومهما كانت النتيجة التي نصلحها عليها - القول اننا كنا نرجو





المصدر: ك. ت. ق.

التاريخ: ١٤٨٥ هـ - ١٩٩٠ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شخصيات وحوادث

البحر



محمود عبد المنعم براء

وهل هناك صلة بين أزمة الخليج والانتخابات التي ستجري بعد أيام ؟ نعم هناك أكثر من صلة وأكثر من رابطة ، بحيث يمكن القول بأن الصورة التي سوف يتشكل بها المجلس الجديد ، تعد انعكاسا لموقف مصر من الأزمة ومقاييسها للرأي العام تجاه هذا الموقف . وأكثر الظن فيها اعتقاد أن الموقف الداخلي كان سيغير تغيرا كبيرا لو أن هذه الأزمة الخليجية لم تقع أصلا . أو لو أن موقف مصر منها كان موقفا آخر ، سواء ولقت مصر منها موقفا للتجاهل السليبي ، أو موقف القوي أو المهادن أو المشجع للعدوان والغزو .

## من أزمة الخليج إلى انتخابات مجلس الشعب

على المجال وقنع مع إبداء الرأي أو تلبية عن الحضور ، أو يكون لها بعض التصفقات . ووقفت دول أخرى مع العدوان صراحة كما فعلت منظمة التحرير وحكومة الأردن ، أو حضا كما فعلت اليمن والسودان .

وكما اختلقت مواقف الدول العربية ، حدث اختلاف في مواقف الأحزاب المصرية إزاء أزمة الخليج ، وإن كان موقف الشعب المصري حل وجه الإجماع كان موقفا واضحا وصريحا ومستتبكرا للعدوان العراقي ورافضا له ، إلى درجة أن جاثيا كبيرا من الرأي العام المصري لم يبد بكتفه أن يتحسب العراقي من الكويت بحيث تنهض الأزمة سلميا دون إراقة الدماء ، بل يطلب هذا الجانب من الرأي العام ، أن توقع على صلح حسين عقوبة تترافق في حجبها وما ارتكبته من عدوان وما لعله جوده وتاييده من جرائم وحشية ضد سكان الكويت وغيرهم من الأجانب المقيمين فيها . ووقفت القيادة المصرية موقفها التقاتلي المبني الصريح تجاه متسجي وقوا.

الأيام الأولى كان على القيادة المصرية أن تحدد موقفها من أزمة الخليج . وقد حددته بالفعل ، ولم تضع وقتا طويلا في الاختيار فعندما يكون المطلق هو الموقف المبني المتحاز للعدو وللشرعية وللقانون الدولي وللأخلاق والقيم والتقاليد يكون التحديد أو الاختيار سهلا واضحا لا يحتاج إلى تذكر طويل . والمفترض في مثل هذه الأزمة أن يكون لكل طرف يحتاج إلى تحديد موقفه فرصة الاختيار بين ثلاثة مواقف ، هي كما قلنا إما أن ينجح الدولة إلى التجاهل والسلبية وتضييع الوقت والمجهود حتى تحسم الأمور ، أو تصعد الدولة إلى الأداة والشجب الصريح والوقوف مع الحق مهما تكن النتيجة ، أو تصعد إلى المواقفة على الغزو صراحة أو منعا بالتجوير وخلق المماثلين . وقد تعرضت الدول العربية . كما تعرضت مصر منذ أول لحظة هذا الاختيار وقررت الاختيار المجلس السريع ، فبدأت العدوان ، كما أدانته دول الخليج التي كانت معرصة هي الأخرى لهذا العدوان نفسه ، وبعض الدول العربية التي حزت بخروج مصر ، وبما ولقت دول أخرى ترفض

كان الغزو العراقي للكويت حدثا كبيرا جدا . ولعله أخطر حدث دولي وقع على الساحة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية . وأخطأ الذي وقع فيه الرئيس العراقي صدام حسين ، هو أنه كان يظن أن الغزو يمكن أن يمر ، بوصفه حدثا محليا أو إقليميا لن يثير اهتمام العالم كما تبين فيما بعد . وللأسفة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية . يجمع أكثر من مليون جندي - من الطرفين - في ساحة قتال محددة ، زودت فيها القوات المسلحة بأخر ما أنتجته ترسانات العالم من أسلحة تكتيكية وإستراتيجية ، تقليدية وغير تقليدية ، أسلحة قتال محدودة الأثر وأسلحة دمار شامل ، فيها غازات سامة وقنابل بيولوجية ، وريا ، ذرية وتروية أيضا . ناسبة هذا القتال المرتقب ، وهذه المشهود الضخمة من البشر والعتاد ، قرية منا جغرافيا وشعبا وسياسيا واقتصاديا ، ولها كانت صفاتها بها قرية ومباشرة ولا يمكن تجاهل دورها فيها . ومن هنا أصبح الموقف الذي تتخذه مصر من هذه الأزمة الخليجية ، موقفا هاما ومؤثرا بدرجة لم تهددها مصر من قبل . ومنذ







## النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٤٨ س ١٩٩٠

ومؤكداً لأهميات الرأي العام في بطلته الغالبة، بينما تعارض هذا الموقف مع القسم الذي كان يفترض أن يكون أكثر إدانة للفرز والصدوان والجرائم البشعة التي ارتكبتها المحتلون... وأعلى هذا القسم أولئك الذين يحتشرون عن العين، ويخطون منه مطية لتحقيق أهداف ما ورد في كل الأديان من نبى من الظلم والقهر والصدوان.

وهكذا تحدد الموقف الحزبي الداخلي للداخل نتيجة لهذا الخلاف الذي بدأ في الموقف الخارجي من أزمة الخليج. وأصبح الحزب الحاكم في مصر، المؤيد تلقائياً ومبدئياً من مجاهد الشعب، أصبح في جانب، بينما المعارضون للاربعين لمساندة الذين ومعهم بعض القاشيين والشيوعيين بقفون في معسكر واحد مع العراق المظفر الذي يرمك بالده بالخييل والتأثر، سواء كان موقفهم هذا صريحاً علنياً أو ضمناً مبرهاً معارضة تراوحت الأحداث في الداخل والخارج على هذا النحو. كان لابد - بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بطلان انتخابات مجلس الشعب للجل، من إجراء استفتاء شعبي على حل المجلس.

وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء التي قالت فيها الجماهير الشعبية بأغليتها الساحقة، قالت نعم - حل للمجلس، كان لابد من صدور قرار بفتح باب الترشيح لانتخابات جديدة، وتحديد موعد إجرائها ولعمرة المجلس الجديد للاعتقاد في خلال السنة المحددة التي ينص عليها الدستور. وهكذا وجدت أحزاب المعارضة المصرية نفسها مواجهة بمسرح سياسي حزين داخل جديد، متغير عما كان عليه قبل بداية أحداث الخليج. ودعا كان الكثيرون من المنتمين إلى الحزب الوطني الديمقراطي، لا يوافقون على هذا الرأي الذي أقول به، وهو أن الحزب الحاكم قبل أحداث الخليج، كان ير بأمر موقف وأجبه الحزب منذ تكوينه حتى الآن.

صحيح أننا كنا قبل الأحداث قد وصلنا إلى مرحلة تقادم وثيق مع كل الدول العربية بلا استثناء، ولكننا في نفس الوقت كنا نواجه في الفاضل صعوبات

اقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة، وكانت مباحثاتنا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإكتشاف والتعمير، تمر بسيرة متعقبة مليئة بالعقبات والعراقيل، وكانت الدولة قد تراكت وتراكت المبالغ المخصصة لمجتمعاتها، وكانت أسعار السلع الأساسية والضرورية في زيادة مستمرة بسبب التضخم وأجفالات الموازنة العامة، وزيادة التقص في ميزان المدفوعات. هذا إلى جانب ارتفاع ضروت المعارضة المصرية على اختلاف أرائها ومناهجها من أقصى اليمين للتفعل في الجماعات التطرفية إلى أقصى اليسار للتفعل في الشيوعيين والماركسيين، وكان من الممكن في هذه الظروف أن يواجم الحزب الوطني الديمقراطي معارضة متنامية متصاعدة، من كل لسانل المعارضة، من اليمينيين إلى الحزب البديل إلى الجماعات الدينية إلى الشيوعيين والتأصيليين. وكان الموقف الناتج من تشكلات المجلس النيابي الذي قومت المحكمة الدستورية العليا بطلان تكوينه، عملاً مساعداً للمعارضة في شن خلاياها على الحزب الوطني. ورجال القانون فيه المستولين عن إصدار القوانين التي أدت إلى هذه الأزمة الدستورية التي لم تواجه البلاد لها مثيلاً من قبل... وجعلت أزمة الخليج لتقلب الموازين رأساً على عقب. لكلاً قلنا، زادت شعبية الحزب

الحاكم، وعلى رأسه القيادة التي اعتقلت القرار الصائب الحازم على موافقة الأغلبية الساحقة، واكتسب الرئيس حسني مبارك شخصياً محبة وثقة الجماهير أكثر من أي وقت مضى في سنواته التي تولي خلالها قيادة البلاد، مضاعفاً إليها ثقة وتقدير دول العالم كله شرقاً وغرباً وشيلاً ونجياً، ومن كل جهة، فيها عدا الدولة العراقية المعجبة بالهاتمة من الجميع، بينما تعرضت المعارضة وبخاصة حزب العمل الاشتراكي ومعها الإخوان المسلمون المتطالرون ولما، تعرضت لأسوأ موقف يمكن أن يتعرض له حزب من الأحزاب. لقد ضاعت مصداقيتهم لأنهم تنكروا للمبادئ التي يتنادى بها الإسلام كما تنادي بها كل الأديان، ووفقوا وحدهم في الميدان

عزلاً من عاطف الناس، تحرمهم علامات الاستفهام والاستنكار.

وكيفاً اقتراب موعد الانتخابات، زاد الحزب الوطني الديمقراطي شعبية بفضل ما أجفت عليه دول العالم من موقفت التأييد والمساندة لمصر التي أثبتت شعاعتها وفترتها على المواجهة، وأخذت القرار الصليم في الوقت المناسب بغير تردد أو انفعال، وأعلن بوش عن اقتراحه الذي قدمه للكونغرس الأمريكي بإسقاط البذير العسكرية عن مصر، والتي بلغت أكثر من سبعة آلاف مليون دولار، كما تواترت قرارات بعض الدول العربية التي استنطقت كامل دهرها عن مصر، وبلغت جلة المبالغ التي استلقت أكثر من ستة آلاف مليون دولار.

ولم تجد المعارضة بدا من مواجهة هذا الموقف بإزالة الطلابل التي تعلم في قبل غيرها بأنها مجرد تصعيد ويجبرها ما

بالاستنساب، وكان من بين ما طالبت، إسناده الاخراج على كافة البلدان الانتخاضية إلى رجال الهيئة القضائية، ورغم ما في هذا الطلب من إثارة الشك والريبة والافتتان من جانب المعارضة إلى السلطات الحكومية التي تتجسرى الانتخابات، إلى جانب ذلك كانت

المعارضة تتبادى بأن يقول رئاسة البرلمان التي يبلغ عددها أكثر من ٢٢ ألف لجنة أعضاء الأسرة القضائية التي لايزيد عددهم على سبعة آلاف، وعندما ردت عليهم الحكومة بذلك إثارة أنه كان من الممكن

إجراء الانتخابات في يومين متتابعين بدلاً من يوم واحد، وهو ما لم يحدث قط في مصر منذ بداية النظام النيابي حتى الآن.

وطالبت المعارضة أيضاً بإلغاء قانون الطوارئ، وذلك في الوقت الذي انتقل فيه جانب كبير من القوات المسلحة إلى ساحة للمعارضة في منطقة الخليج، وأصبحت تواجه حالة شبيهة بحالة الحرب أو قريبة منها، بما يستلزم فرض أحكام الطوارئ لو لم يكن مقروضة بحكم هذه الظروف الاستثنائية التي لا يختلف حرجاً بشأن.





## النشر والخدمة الصحفية والمعلومات

المصدر :

١٩٩٠ - ٢٤٨

التاريخ :

وإذا أضفنا إلى الموقف جملنا آخر هو ذلك الحادث الإجرامي البشع الذي واجهه جنود الجيش الثالث في مصر، وهو الدكتور رفعت المحجوب، وبمعه خمسة من رجال الشرطة المكلفين بحراسته، وذلك في وضع النهار وفي وسط القاهرة وفي منطقة تكبد رجال الشرطة المكلفين بحراسته الضحايا الكبار، والمنشآت العامة، وفي اليوم الذي كانت ستعلن فيه نتائج الانتخابات استبعدوا الإجراء الانتخابي العامة للجيش، فالتفت إذا أضفنا هذا العامل إلى ما سبق بيانه من جانب كبير من قواتنا المسلحة في

منطقة الخليج، كان الإخراج على المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ ضربة من التصعيد وإثارة البلبات في الشرق، هذا مع أن

لنفس أحزاب المعارضة كانت قد شاركت في الانتخابات العامة عدة مرات، في كل أحكام الطوارئ، ودون اشتراط ترشيح رجال القضاء لكل اللجان الانتخابية، مما يؤكد أن الأحزاب المعارضة وجدت في هذه المرة أن فرصتها في البداية الانتخابية وفي احتمال الفوز بعد تنكس من المقاعد البرلمانية، فرصة ضعيفة جداً تهددها بالقضاء على كل أمل في أن يكون لها دور مؤثر في الشارع السياسي، ولتتجه

البرلمان. وكان من الممكن، والمأمول أن يقدم نوع من التحالف أو التقاطع أو التنسيق بين الحزب الوطني الديمقراطي وأحزاب المعارضة، وبخاصة حزب الوفد الجديد، لو تم تصفية الخريطة الحزبية المصرية نتيجة الأحداث التي طرأت عقب العدوان العراقي على الكويت. كان تكوين نوع من الجبهة الوطنية، تتم على أساسها الانتخابات البرلمانية الجديدة، كقلا يتخلف جذع الصراع بين الحزب الحاكم من جهة، وأحزاب المعارضة من جهة أخرى، ولكن الأحداث المروعة التي لم تكن في الحسبان، فرجت وألقا جديدا، وضعت نتائجها تطورا بالغ الأهمية في علاقات أحزاب المعارضة بعضها ببعض، فلولا أحداث الخليج، لكانت النتيجة أن يتم - كما أسلفنا - قيام نوع من التحالف

أو الائتلاف أو التنسيق بين الحزب الوطني الديمقراطي والأحزاب الأخرى ذات الوجود للموس على المسرح السياسي، أو كان الموقف سيتهي إلى قيام تحالف من أحزاب المعارضة جميعا بحيث تلقى كلها في صف واحد ضد الحزب الوطني الديمقراطي خلال عملية الانتخاب، وبخاصة أنه انتخاب على أساس للقاعد القروية التي يمكن أن تنبع الفرصة لقيام تحالف وتنسيق بين أحزاب المعارضة بحيث تقف كلها في أقوى مرشحها لمنازلة مرشحي الحزب الحاكم في عدد كبير من الدوائر الانتخابية.

ولكن أحداث الخليج فرجت وألقا جديدا، وبطل في أن حزب المعارضة الكويين وحزب الوفد من جانب، والتحالف الإسلامي الذي يضم الإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار من جانب آخر، قد عارض أحدهما الآخر منازلة حول موقف مصر من مشكلة الخليج، وهكذا أصبح

المحار للفتح في الأيام الأخيرة السابقة لإعلان الترشيحات، هو أن يتم التقاطع أو التنسيق بين حزب الوفد والحزب الوطني الديمقراطي، في مواجهة الإخوان وحزب العمل، بحيث يمكن أن كلا من التكتلين يتخذ موقفا مماثلا من العدوان العراقي للكويت. ولكن الأمر لم يندو جده على غير المتوقع، ولم يجد الحزب الوطني حاجة لتقدم إلى التحالف مع حزب الوفد يتم على أساسه ترك بعض الدوائر الانتخابية، عشرين دائرة أو أكثر قليلا، حزب الوفد يرضع فيها من أنصاره من يشاء بتأييد من الحزب الوطني الديمقراطي. ومن فرط إسهام الحزب الحاكم بقوة موقفه وتأييد الجماهير له بعد أن دعمه رئيس الحزب بقراره الشجاع الحكيم الخاص باستتار تحييد طرية واستقلال الكويت، وحماية للسعودية ودول الخليج الأخرى من تكرار العدوان العراقي، وقف الحزب وحده لمواجهة جميع أحزاب المعارضة، وأفضاى نوع من التنسيق أو للسامية أو التزول

عند مطالب المعارضة. وأدى ذلك إلى نتيجة لم تكن متوقعة بحال ما، وهي أن تضم كل الأطراف الحزبية ذات المواقف المتباينة المتناظرة فيما بينها من أزمة الخليج، وقت صف واحد وكنته مترابطة لم يسبق لها مثيل، فعلن انسحابها أو ما أسسته مقاطعتها الانتخابية التشريعية، زاعمة أن الحكومة رفضت كل مطالبها، كما رفضت أي نوع من الاعتراف بما يؤدي إلى مشاركتها عمليا في القضا القرار، وبخاصة فيما يتعلق بالقوانين ذات الصلة بعملية الانتخابات.

فالوفديون الذين كانوا مؤيدين للكويت بدرجة كاملة من التأييد والدفاع عن موقفها وتعرضوا للعدوان العراقي، وقلوا مع التحالف بين الأحرار المسلمين وحزب العمل الاشتراكي الذين كانوا ينافسون علنا عن صدام حسين ويعتقدون له الماذير والمبررات، ومع حزب الأحرار الذي كان له موقف متابع يتقدم بين تأييد صدام حسين، كما فعل رئيسه مصطفى كامل مراد، وإذنته وشن الحملات الشعواء عليه، كما فعل بعض كتاب صحيفته بما فيها رئيس التحرير، هكذا اجتمع قادة الأحزاب الثلاثة أو الأربعة، على اختلاف مواقفهم جميعا من قضية العدوان العراقي على الكويت، وقلوا صف واحد لا يواجهون الحزب الوطني الديمقراطي بل معركة شريفة أمام صناديق الانتخابات بل يواجهونه بالانسحاب من المعركة وإعلان الأحزاب إذا ما رشح نفسه في هذه الانتخابات.

أما حزب التجمع، وهو أيضا من أصحاب المواقف اللامعة المتقدمة بين الإذانة - الصريحة للعراق، والتعاطف والصبر أو الضيق معه، فقد كان له موقف آخر من مسألة الانتخابات، إن الذين استسلموا من الحزب عقب العدوان العراقي على الكويت، لأنهم كانوا





## النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

المصدر:

٩٩٩

التاريخ:

١٩٩٠ - ١٢٨ - ٩

يطالبون بالإدانة الصريحة لعداء حسين ،  
كالدكتور عمرو يحيى الدين ، والذين  
جدوا عضويتهم في الحزب بسبب هذا  
الزيف أيضا ، ومنهم الدكتور إسحاق  
صبرى عبد الله ، لم يكونوا هم من  
أصحاب قرار الخروج على رأى أحزاب  
المعارضة بشأن مقاطعة الانتخابات .

ولكن قرار الاشتراك في الانتخابات ،  
أقبله أولئك الذين وجدوا أمامهم فرصة  
النجاح في المعركة والفوز ببعض المقاعد ،  
في ظل الانتخاب بالمقاعد الفردية ، ولست  
ظروف مؤاتية بسبب انتمائهم لعائلات  
كبيرة ، لا لهادية ويرامج معينة ، ومن  
هؤلاء السيدان خالد يحيى الدين الماركسي  
وطفي واكد الناصري ومن المرجح أن يفوز  
كل منهما في دائرته الانتخابية ، وبذلك  
يعلن المعارضة في مجلس الشعب الجديد .

وبقية الأحزاب الصغرى والقت على  
المشاركة في الانتخابات ، ومن المشكوك  
فيه أن ينجح منها عدد يزيد على العشرة أو  
العشرين . والمقاعد التي سوف تخرج من  
تحت حيازة الحزب الحاكم ، هي مقاعد  
المستقلين . وليس لنا أن نتنبأ بما سيكون  
من شأن هذه الفئة ، لأن الحكم عليها  
لا يحتاج إلا معرفة أسماء أصحابها ،  
لا توجهاتهم السياسية ولا بأرائهم  
المطلقة ، ولكن بقدار شعبيتهم أو شهرتهم  
أو ثروتهم أو اتصالاتهم إلى عائلات كبيرة في  
قرى الريف .

وقد كان من آثار الحادث المؤسف الذى  
راح ضحيته الدكتور رفعت المحجوب ،  
أن تضائل التناقض بين تيارين أساسيين  
داخل الحزب الوطنى الديموقراطى ، وحسم  
هذا التناقض لصالح الدكتور يوسف والى  
الأمين العام للحزب ، والمؤيدين له ، على  
حساب الذين كانوا متشبعين للدكتور  
رفعت المحجوب ، ولعل تضائل هذا  
الصراع داخل الحزب الوطنى الديموقراطى  
يكون كفيلا بتثبيت أقدام الحزب في

مسوره نحو تحقيق التنمية والإصلاح  
الاقتصادى ، ويكون كفيلا أيضا بتحقيق  
اتسجام مناسب داخل صفوف الجهاز  
التنفيذى ، بالإضافة إلى المجلس  
التشريعى الجديد .  
أما من حيث التنبؤ بما سيكون عليه  
المجلس فأمر بطول شرحه ويصعب التيام  
به في هذه المرحلة المبكرة ، وبخاصة أن  
الحزب الحاكم رأى أن يغير من وجه  
المرشحين ، وكل ما يمكن قوله في هذا  
الصدد ، هو اختفاء بعض الأسماء الكبيرة  
من قوائم مرشحي الحزب الوطنى  
الديموقراطى ، ونزرة المرشحات من النساء  
والمسيحيين . ولما يبدو ، كان الحزب  
يتوقع مشاركة الولدين والأخوان وحظاقهم  
في حزب العمل ، ومن ثم كان يريد أن  
يكون مرشحيه أكثر قدرة على التحرك  
وسط الجهاديين وبذل أكبر قدر من الجهد في  
هذه المعركة الانتخابية التي سوف تقرر  
المرحلة الجديدة من العمل الوطنى خلال  
الأعوام القليلة القادمة على الأقل .



# الذين احتشوا.. ماتوا.. وكذلك الذين انسحبوا !!

بعض أحزاب المعارضة ، قرر أن يطلق على نفسه الأبواب احتجاجا على ( مناخ ) الانتخابات . وهذا التصرف من جانب المعارضة ، هو معارضة سلبية لجو الانتخابات . ومع أن هذا ( الجو ) أكثر صفاء وإشراقا من جو الانتخابات الماضية فإنهم أحبوا القديم وكروها الجديد . ولأن قايي وعظماء المعارضة فقد حثت لغرامها بالاحتجاج . فكانهم هنود قروا الانتخاب على طريقة الهاري كاري . فلا أحس بهم أحد ولا استجيب لطبيعتهم أحد . وهو موقف مؤسف ومحتزن . وربما يكون مخطئا أيضا .

□ وقد قام فريق المفاوضين العرب ، لكرة القدم في العام الماضي بتصرف شديد ، تساقط اللاعبين واحدا وراء الآخر كاعيان نخل متحدر . حتى يصيح عد الفريق غير للفريق . وصفرك الحكم والفريق المبراة !!

والأحزاب المنسحبة فعلت ما فعله فريق كرة القدم . لأنهم سقطوا بدعة واحدة ، حتى يقصر الحكم لاطلاق صفارته لالقاء المبراة !! ويبدو أنهم لم يتنبهوا أن مصر قد أصبحت بها ( لاعبين ) ناشئون في أحزاب جديدة ، يمكن أن يؤوضوا المبراة ضد ( الأهل ) . الصمد الحزب الوطني . ولأنني لا أتصبع في فكرة إلا المنتخب القومي الفرنسي أيضا لا أتصبع حزبا بعينه . سواء كان الحزب الوطني أو غير وطني . لكنني أتصبع ( منتسب ) الأحزاب ) . كل الأحزاب . لأن وجودها هو معيار أساسها يستوليها عن الخطأ .

□ □ □ وإذا تأقنا أسباب الانسحاب ، في الانتخابات أو في المظاهرات ، فإننا نجد أنها لا تخرج عن : سوء الأحوال الجوية . الحكم الظالم . معارك بين اللاعبين . شعور اللاعبين بالهجر عن الاستمرار في اللعب .

فأى هذه الأسباب ، كان وراء انسحاب الأحزاب العقلية والعذائين من مبراة الانتخابات ؟

هل هو ( الحكم الظالم ) ؟ مستحيل !! فالمحكم هو حسني مبارك الذي لا يفرق بين أهل وزملائه ومجلسه وكرسياته وأميني الكوم !! كلهم لاعبين مصريون . وكلهم أحزاب مصرية هو الممثلون استمرارها .

هل هو عبد الحليم موسى ؟ مستحيل !! فأرجل يعرف الله في عمله . وعظمى يلق شيخ العرب . ورضي عنه الناسي والمغربي كما رضى عنه اليهود واليهودي الذين أن يكتم منهم ! بل قلبه المعارضة كلها يخطرون والزغريد بعد اكتشاف الغمة وزوال الندد !!

□ هل كان الانسحاب بسبب عجز

مايو قال  
وما لا يقال  
تحليل انتخابي

نظم :

د. محمد اسماعيل علي



اللاعبين عن اللعب ؟ أم بسبب سوء الأحوال الجوية ؟ من الممكن أن يحجز اللاعبين عن اللعب بسبب سوء الأحوال الجوية . أينسحبون من اللعب . ومن الواضح أن الأحزاب . كما أعطت . قد انسحبت لسوء الأحوال الجوية !!

لانتخابات - هكذا قالوا - تجرى في

تلق قانون الطوارئ . ثم هي لا تجرى تحت ( إشراق ) فضائي . أي أن الانتخابات لن تكون زبيرة وسوف تكون الحكومة بزيورها لصالح الحزب الوطني !! هذه - تقريبا - كل أسباب المعارضة المنسحبة . وعلى رأسها . القول بأن قانون الانتخابات غير دستوري لمخالفته المادة ٨٨ من الدستور . لأن القانون يوكل إلى الحكومة ووزارة الداخلية عملية إدارة الانتخابات بينما تنص المادة ( ٨٨ ) من الدستور على أن الانتخابات تجري ( تحت إشراق ) القضاء .

□ □ □

لكن لأحد في مصر يشعر - في حياته اليومية - بأن هناك قانونا للطوارئ . وأما شخصيات الأتكر هذا القانون إلا إزارة عنه في مصف المعارضة . فهو لا يعونق ولا يمتنع من بطل أي نشاط مشروع . ولكنه - يقاين - يضربني على أم راسي بصرعة الربق . إذا أمدت شطلي

إلى مجال غير مشروع . كتكوير المخدرات والتعامل في النقد ومضايقة الأرباب !!

فإذا كانت الحكومة تفضل لكل الأحزاب فرصا متساوية للتعبير عن رأيها في التليفزيون والأذاعة والمسحفة والاجتماعات الجماهيرية . فاهو العائق الذي يقصم قانون الطوارئ أمام النشاط السياسي لشعوب لا ي فرد في الشعب !! لا شيء !! لمصف المعارضة مثلا - ومؤامراتها - لتزق الحكومة وتقطعها أربا . وتقتلها صلحا وساءا وقيل وبعد كل ذلك !! ثم أن المعارضة تهم الحكومة بوميها باتهامات من الممكن أن تكرر الناس ضد الحكومة . لكن ماذا فعلت الحكومة ؟ هل شربت سلاح الطوارئ ؟ لم يحدث . ولا تزال المسحفة المعارضة تزق وتصرخ وتترشم دود أن تتعرض لأي مضايقة !!

صحيح أن قانون الطوارئ قانون سيبر السمة . كونه المنظر . لكنني الأصم - بحق - أنه لا يضايق إلا المخربين ! يضايق تجار المخدرات والعلمة والإرهابيين . قبل المطلوب . أن تسحب الحكومة لرغبة المعارضة وتلقى قانون الطوارئ ؟ أو كنت رئيسا الحكومة أصبحت الياسم من تحت اقدام المعارضة وفرت وفاء العمل لجانين الثوابي منذ الآن وحتى تشكل المجلس الثوابي الجديد الذي يعيد النظر في هذا







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٠ - ١٩٩١

لكن ما المقصود من الانسحاب ؟ او ما هي الرسالة التي يريد المنسحبون توصيلها الى اي احد ؟ هل يريدون الضغط على الحكومة لتستجيب لمطالبهم ؟ اعتقد ان الحكومة لن تستجيب ، لانها - فاشوا - فصل الابدية . فلما استجابت - سياسيا - فلان المعارضة لن تنكسر . وان ترشي او تفتح بغير نزعة الحزب الوطني عن الحكم ... فهو المصود وهو المراد وهو الهدف . ولا لوم على المعارضة في ذلك ، فهذه هي اصول الحزب الديمقراطي ... ان يهزم فريق الفريق الاخر ويتزعم منه الكاس او الدرع !! لكن لجوء اليمينيين لانسحاب هو ( خيبة ) وباشية وسياسية . تستحق الاستهجان والصفار ( هيلابو ) !! فوجود المعارضة في مجلس الشعب ولو بعضو واحد ، فيه مصب لها وللشعب والحكومة ... واذا كان من حلقا ان تحرم نفسها ، ليس من حلقا ان تحرم الشعب من مئة الف امرأة والشعب حتى لكر لانية ولو كانت مزومة بمسئلة اهداف !! معذرا تكون الرياضة الخفية ... وكلاهما السياسية !!

ثم ان المعارضة في المجلس السابق كان لها ثلاث نواقل للضغط مع الجمهور . كان لها شربة واسعة ، وشيك تنوسس ( طاعة او خرم ) صغير . اما الشربة فهي مجلس الشعب ، واما الشيك فهو اجتماعاتها ومؤتمراتها . فلما انسحبت المعارضة من مجلس الشعب ، فعني ذلك انهم تركوا الشربة ودخلوا الشقة ولن يراجع احد . وكذا سمعنا بملامحة السياسية التي تخوضها المعارضة ضد الحكومة في المجلس السابق ... كانت المعارضة تصب احيانا وتخسر احيانا .

ومن الآن سنسحب على طول الخط !! والجمعية التي سمعنا جدا يقول حزب التجمع ورئيسه خلفه محيي الدين ... غولف ( القلق ) تحت اي ظرف والمواجهة المبدئية للحزب الحاكم فوق اي ارض . وهو موقف الشهبان والرسنان والتبلاء .

لكنني حين جدا خوف حزب الرب . فهو مدافع تقديري عن الديمقراطية وقد وثقا وشيا قويا والما في أزمة الخليج . وكسب اعجابا من كل الناس . ولم يناهض اتجاه الحكم في أزمة الخليج اجرد المعارضة والما . ولك معا واثرها باعصائه وبصيحافته بطريقة تنبئ عن صدق الحس السياسي الوطني والقومي للود .

كلما هذه ( التمسكة ) ؟؟ لماذا يلق حزب الود مع ( الانشاس والغاوير ) الوطنيين الزميرين الاتيين لكل من عدى

القانون : كذا - تكون الديمقراطية ؟ ثم ان مسالة عدم اجراء الانتخابات ( تحت اشراف القضاء ) ، مسألة فيها كلام في تفسير الالفاظ . لما معني كلمة ( اشراف ) الواردة في الدستور ؟ اننا انه لا احد يختلف على ان الاشراف ، يعني ( اليهضة ) ، و ( الرقابة ) - و ( الادارة ) ( العليا ) . ولا يمكن ان يعني ( التنفيذ ) ... ولو كان واضعو الدستور ، يهضمون ان القضاء مع الذين يجلسون في اللجان الفرعية ( ٢٢ الف لجنة ) لجاء النص الدستوري واضحا وحاسما وقاطعا ... ( تجري الانتخابات بواسطة القضاء ) اي ان تكون ادوات تنفيذ الانتخابات ، هي رجال القضاء ... اما الاشراف على الانتخابات فهو عملية تبدأ من رئيس الجمهورية مروراً بوزير الداخلية ووزير العدل وانتهاء برؤساء اللجان الانتخابية العاملة في رجال القضاء ... اي ان اللجان العاملة هي التي ( تشرف ) على الانتخابات . وهي لجان يرأسها قضاة ولو تضمنوا ان وزارة ... عاطف صفدي قد استأثرت الآن وقام الرئيس بتكليف وزارة كلها من رجال القضاء لجراء الانتخابات فطبع ، من الممكن ان تشرف الانتخابات بانها لم تتم تحت اشراف القضاء ... مستحيل ... ولو كان الابريدي لفتحت هذه الوزارة قفورا ... لتشرق على اجراء الانتخابات .

ولا تقلق المعارضة حجة الحكومة بان عد القضاء لا يعني اللجان الفرعية ابدا ... وتقول بانها من الممكن ان تجري الانتخابات على عدة ايام ... اي ان يعمل الاثنان من القضاء ، مدة عشرة ايام او مدة اسبوعين في الانتخابات ، اي ان تغلق المحاكم بالمشية والملاحق ، ولا داعي ابدا للسير في اجراءات اي قضية ... اي انه لا وقت للعدالة .

لكن ، اذا شكلت وزارة من رجال القضاء ، واغلقت المحاكم مدة اسبوعين ، وانطلقوا الى الدنيا لثان المحاكم ... فهل تسلم الانتخابات من الطعن بالقرين ...؟ هناك لك باب وباب لهذا الطعن . وكما الانتخابات المصرية لم تزل الانتخابات في عام ١٩٧٤ ملن عليها بالقرين ... المعارضة دائما تشتك في مسالة الانتخابات لكنها لا تشتك في مسالة نجات بالقرين ... فحزب الزوف ( المعارض ) اتضح الانتخابات عدم ١٩٨٠ ، مع ان القضاة لم يرأسوا ابدا اللجان الفرعية ... ولم يشكك فيها ... لكن الذين طلقوا شكوكا فيها ؟؟ السميون والاحرار والديمقويون وحزب الكتلة ... وهو اسلوب شائع وانت في تاريخ مصر وتاريخ العالم للثقة كنه . ولا ترشي المعارضة عن الانتخابات ابدا الا اذا سقط الحزب الحاكم وتسلطت في الحكم ... ثم لماذا التهمة من جديد لان الطعن في الانتخابات ، ضرورة او لازمة من لوازمها

ويتحدى مصر بدءا من القائل كم غرلت ؟ والاسد وصدام ؟؟ لماذا تزل الود الى خندق الدواوين من اعضاء التحالف ضد مصر ؟؟

ان انسحاب حزب العمل من الانتخابات مسألة تستعد كل مصري .. وتتمنى ان تستجيب جريته هي الاخرى من الحياة الصحفية المصرية ... وانني ايضا ، ان يتسحب حزب العمل ، فيصدر قرارا بجل نفسه والتفرغ لاتباع اخرى غير السياسة ، معا يجيده وتلقه ؟؟ اما حزب الاحرار فسواء قطع الانتخابات او لم يقطعها فهو ( ملغى ) من لعبة ، لا اب له ولا ام ، ولا لولا ؟؟

ان الله ما يرضى في انسحاب الود ، ان يبعد ما جمعه من رصيد جماهيري للقاء أزمة الخليج . وجود الود في الصورة البرلمانية اجدي له ولهم من وجوده في الصحافة لقط . صحيح ان جريته مقرونة واسعة الانتشار بطل المحامين المتعززين فيها . لكن الحزب ليس جريته . ثم ان من حق المواطنين للود او المتعززين معه ، ان يشارك في سن القوانين والرقابة البرلمانية . من حق المصريين جميعا ان يشارك في الانتخابات . حزب الود مثلا للبرلمانية العلة وحزب التجمع مثلا للسير ، والحزب الوطني مثلا للوسط والاحزاب الجديدة ملو للبريات الاخرى .

ان اصدائي وتملاي الاعزاء في حزب الود ، يتبعون مبرهن ملحوظ على اصول العمل الديمقراطية . اما انهم متبرسون ومطلقون وخوذين ، لانتصهم الشباسة على خوض المباريات الانتخابية . وكان غريبا ان يفرج النائب ( الشار ) علوي خطفه على فراش الانسحاب !! لكنه ثبت انه برلماني ، مقلد ، لا يرى حرجا في ان يضر او يفسد .

يكتب ، اللهم ان يلبس !! والذين انسحبوا ولروا ، سوف يتسارع الناس كما نسوا هم انفسهم . اما الذين البوا وكذا سوف يكونون في عين الناس والذاهم ... وانت اذا تربت ان تصلح بيتا بغيرهم والتكسب والبياض والنقد ، لا بد ان يتم لك ذلك وانت خارج البيت . لا بد ان توجد فيه لحظة بلحظة ... حتى ولو سقط البياض عن راسك ... فلما كان الذين اختلوا في دنيا ... فإن الذين انتمهوا ... كلاك !!





### حزبنا مع المعارضة والمعارضة ضد المعارضة



ماهر محمد علي

من القواعد للمعارضة ان نلتصق بـ مصر، يحرص معنا على قيام المعارضة، حتى تكتمل الديمقراطية مقومات وجودها وبطلانها، وبدت عدة مبررات من جانبنا للتأكيد على ان المعارضة جزء من النظام لا تنقسم عنه ومن بينها مثل لا حصر

- عند اقامة تشكيل الحزب مثل النظام الشورى، ولدت ثلاثة احزاب (يعني ويسر ووسط)
- لما قام الحزب الوطنى الديمقراطى سعى اقربا الى تقوية جبهة المعارضة فاشكوا بثنائية في انشاء حزب جديد (حزب العمل)
- في دستور حكم نركيس مبروك الراج توا عزز، للسلطة عليهم من هبات المعارضة واستقبلهم في بيته تعزيزا لجبهة المعارضة
- ثم خرج الرئيس بداية على تنظيم لقاءات مع رؤساء احزاب المعارضة للتشاور معهم
- عندما بدت بعض التجاوزات واض الرئيس لقتل ضد المعارضة واعان ذلك
- كانت هناك دعوة الدكتور يوسف والى امين عام الحزب للقائه احزاب المعارضة واجهضوها فين ميلادها
- بفرض طرح القضايا الجذلية بداية
- ثم كانت دعوة الرئيس المتكورة للقائه القوى الوطنية على القضايا الانتخابية وعملت عدة لجانات لبحث صيغة للتعاون
- واخيرا اتسعت دائرة الديمقراطية في عهد مبروك واتحدت احزاب المعارضة لثمانية احزاب، الى جانب ثلاثة شارات (شحية) مميزة وغير مكننة وهي (التيار الناصري، والديمشي، ويسر اليسر) - تصل جميعا ولا احد يتصدي لها

وقلت المعارضة محل احترام كل سلطات الدولة جميعا

- فسلطة التنفيذية: لم تعترض اى فكر ولم تمنع صاحب اى رأى
- والسلطة التشريعية: مكنت للمعارضة بسبيل منتهى من الاستجوابات والاستئلة البرلمانية
- والسلطة القضائية: قضت بالمعارضة بعدد من احكامها حتى حل المجلس النيابى الاخير
- والسلطة الرابعة (الصحافة) لم تصغر منها صحيفة ولم يقصف لها قلم

وهذا كان نظاما وحزبا يوما الى جانب المعارضة يقيمين في حين تحولت المعارضة الى متعصبة بكثير من التجاوزات لرفض كل شيء ولا ترضى عن اى شيء حتى يبرز لطيرا بدعة (مقلدة الانتخبات القائمة) بمحج واعية مبرود عليها

- فقد افوض وزير العدل استمعة اشرف رجال القضاء على كل الجانب الانتخابية لان عددها ٢٢ طالبا في حين ان عدد القضاة لا يتجاوز سبعة الاف وان الانشراح يتحقق بكونا ٢٢٢ قاضيا لجميع الدوائر
- كما ابان المسئولون بوزارة الداخلية ان الدوائر لم تقتل تفصيلا على مفس مرفضى الحزب الوطنى لانها شكلت قبل ترشيحهم وانها قامت على قواعد جغرافية واحصائية
- اما ما يثار حول الرموز الانتخابية ونسوى فرض الاعلام وحدود الدعاية الانتخابية فلقها قضيا لا تتطلب المقاطعة ويعنى تسويتها
- انشائيا كل ما تطليه المعارضة لابد من الاعلان له والتنظيم به
- ان ليست المقاطعة هي الطريق الاوضح لحل القضايا الخفية، ومع ذلك فان المعارضة بذلك تحل ذاتها بذاتها وتلق ضد نفسها بنفسها.. وان تتولى اسيرة والظلمة سواصل خطاما، فلما اتزى حزب وتوقف صوف تقدم احزاب جديدة تحمل الشعار لكفى ولا تحرق
- ان الاحرى بالاحزاب ان تشكل جبهة واحدة تشد من وهنها، وتفوض الانتخابات القائمة مع الحزب الوطنى فان الفرصة مواتة ساحة والوقت لم يفت بعد ولتصير كل كتائب المعارضة حصيلاتها مبددة من اجل مصر





المصدر : **د. فوزي اليوسفي**

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢٩ أكتوبر ١٩٩٠**

## المعارضة .. هل تتخلى عن الجماهير ؟

### بدائل الطوبى

ليس في السياسة شيء اسمه « قطفه دائية » .. بمعنى أن كل ما يريده حزب من الأحزاب سهل الحصول عليه وما عليه إلا أن يعد يده فيجده سهلاً ميسوراً ..

من ناحية أخرى أنه في نفس يوم ارتكب الجريمة الانتخابية الختراء بالتحليل وتقرير ولدت المحجوب رئيس مجلس الشعب أصدر رئيس الجمهورية

مراسيم بقوانين للانتخابات المجلس الجديد مع في حشد الأحزاب الإجماعي عن مخططاً أن يكون ذريعة للتكويش عن الانتخابات

ونحن نقول إننا نتقدم على طريق الديمقراطية لاستعداداً إلى هذين المواطنين البرزين .. وإينما تمكناو يتأقوى ..

بالأجل حل مجلس الشعب الحال ؟ لأن القضاء قد حكم بعدم شرعيته .. ويطلبان القانون الذي انتخب على اسمه ..

إن نحن نحترم هذا لحكم القضاء في المحصلة الانتخابية رغم كل المزايدات والصراعات القضائية والإعلامية ..

فم لم نطلب المعارضة لنصبها العودة إلى نظام الانتخاب الفردي ؟ ما هو ذلك المطلب اليقيني .. هل حقائق ..

إن مراجعة بيانات زعماء المعارضة الذين قروا مقلعة الانتخابات نجد الكثيرين فيها على حيم فوق القضاء لاجل الانتخاب .. وعلى مصالاة .. وفي العمل ..

بالتين الأحكام العراقية .. يبدو بما نشر أنه يوجد صعوبة عميقة في تعميق أكثر من طرفين .. لكف على رأس لاجل الانتخابات

ومن نواحي الفطنة وبراعة السياسي أنه يستخدم أي قدر يحصل عليه من الديمقراطية كتكتلة وثوب إلى مستوى أعلى منها .. وهو يتجنى في الغالب في تحقيق هذا طائلاً استخدام الأساليب الديمقراطية لتحقيق هذا التوسع ..

والصالح الآن .. هل نحن في عصر نتقدم على طريق الديمقراطية .. أم نتأخر ؟

ليس صحيحاً بل لحد أن يرى بعضي راسه لنا نتقدم .. وقد كانت أول تجربة يوم أن قرر جنود الأمن المركزي .. ولو كنا يصعد

نظام يمدى الديمقراطية كانت الدنيا قد التفت يومها حلقاً على الأيدي بعد أن ترد حلقه الأمن ..

الاضطرار الثاني للديمقراطية في بلادنا جاء مع أزمة الخليج .. إن الموقف إزاء تلك الأزمة موقف مصري وحشي .. فهو يتعلق بالحرب والسلام .. ومستقبل المنطقة كلها ..

وكان بوسع أية حكومة شجيرة الديمقراطية .. وقد شامت المستنكف ألا يكون هناك مجلس نواب أن يتخذ الخطوات التالية :

- إذول الانتخابات إلى يوم انتخاب الأتية ..

- منع نشر الآراء المختلفة لراي النظام بجهة أن هذه مسائل تومية عليها يجب توافي وحدة الأمة فيها ..

لعلنا وجدنا عجيباً .. لا يوجد في بلد عربي آخر مثل هذه المناقشة الضريحة لأزمة الخليج .. التي تتفقد كآثرته الخط الرسمي للدولة .. ويجري عن هذا لا الأحزاب السياسية فقط بل الأفراد المعنيين في كل مكان دون قلق أو خوف ..

جتماً .. وإن كان معناه أن تكون لجان الترافز والبشكر العامة مرسوسة لخدمة هذا ما هو حاصل لعد ..

.. ولك شهدت انتخابات في مصر سواء في عهد المنكسر أو في عهد الثورة هم أجد رئاسة قضائية شاملة لكل لجان الانتخاب ..

وربما يتم توافي هذه الرئاسة فقد كان بعض تلك الانتخابات حراً لم يحدث فيه تزوير يذكر على كل الانتخابات التي أتت بحزب الوفد إلى الحكم في مصر

لكنني وما الانتخابات المرحوم سموح سالم .. المهم أن تتخذ الإدارة الليبرالية والمعلقين رؤساء لندن مواقف غير متعقبة لمراسي الحكومة .. وهذا يثاني عن طريق تنبيه الحكومة بشغل مقدم

على مروسيا بعدم ارتكاب جرائم الشقاق .. من ناحية أخرى أن تتقدم المعارضة نوعاً من الرقابة على جميع العمليات الانتخابية .. ولا يمكن إدارة النظر للانتخابات لوجود احتمال قوي

بالتدخل .. إن عملية التفتيش لهذا التدخل كسب سياسي في حد ذاته ضد الحزب الحاكم ..

لما بالنسبة للأحكام العراقية فالرقاق





المصدر: روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ - ٢٥ - ١٩٩٠

إن أحزاب المعارضة لها حق في الخطابة  
بوظيفها خلال الحركة الانتخابية.  
وهذا ليس بدعة على بلادنا، فكلية بل في  
مصر حدث أن أوقف العمل بالأحزاب  
الصحفية طوال فترة الحركة  
الانتخابية..

إن مقلمة الانتخابات خطأ سياسي  
لأنه لا مصلحة الأحزاب المقلمة  
لأنه.. بل للنظام المصري كله..  
من ذكاء المعارضة ما هو الخطر  
الواقعي الذي يواجه النظام الحاكم  
الذي يستغل بطله.. وتتعالى داخله  
وتخوض داخله.. بل وتضارب داخله؟  
إنه الأحزاب والتيار المتطرف الذي  
يتربص بنا ليلافت بنا في هوة الخلاف  
والقرون الوسطى.

تحتي المقلمة أن المعارضة تتلف  
ببعض من هذه الحركة الخطيرة التي تهدد  
البلاد كأنها لا شأن لها بالأحزاب  
والأفواج.. كما أن المقلمة تحضي أن  
المعارضة تقول إنه لا شأن لنا بالمشاكل  
الحام حزين في الخليج مع أن لنا قوات  
مصرية هناك بهم مصرها الحكومة  
والمعارضة...

ولأنه لا شأن لنا (للمعارضة)  
بالتطورات الصاعدة في خريطة العالم  
العربي بعد انتهاء أزمة الخليج.. مع  
أن أكبر أحزاب المعارضة غابت إلى  
الذين في تلك الأزمة (حزب الوفد)...

إن وجود أصوات معارضة داخل  
المؤسسة التشريعية مهم جداً.. إنها  
تحمي الحكم.. وتلك التي..  
وتحمي الديمقراطية التي من حقها كل  
من يصدر للعمل السياسي بوجهة زاهية  
أنه يعمل لمصلحتها أن يشرح لها  
ما يحسن عليها فهمه..

والمقلمة تحضي أن المعارضة تتلف  
من هذه الجماعات..

ومن تنمية أخرى على الصواب  
الوطني أن يبحث عن صيغة توافقية  
مع أحزاب المعارضة ويقام بعض  
الانتخابات ولكن الرابع للوقت للحكم  
الصحفية.. فلو أن لم يأت بعد..







المصدر: زور الـيوسـفـ

التاريخ: ٢٩ سـبـتـمـبـر ١٩٩٠ للنشر والذخـرات الصحفية والمعلومات

## مآرب أخرى

طبعاً لبعض قوى المعارضة في مقاطعة الانتخابات  
مآرب أخرى غير ما أعلنه من أهداف !  
فهى دخلت الانتخابات من قبل في ظل شروط أشد  
وطأة من تلك الشروط التى ترفعها الآن ، ونجحت في  
أن تكون بعدد كبير من المقاعد البرلمانية .

الإخوان نوابهم .. وأبست أمامه فرصة  
للإبتزاز ملك الولد ولا يبيعها .. والإهم  
إن ثمة فرصة أمامه للعودة للبرلمان مرة  
أخرى بعد غياب دام ست سنوات .  
ومع ذلك .. فإن المقاطعة لن تزيد  
كثيراً في تحقيق هذه المآرب المختلفة  
لأحزاب وقوى المعارضة ..

لأن إبتزاز الولد لن يحقق له الآن  
« بقلات » شيئاً ، فضلاً عن أن ما ينفذ  
عقله مشغول الآن لشؤسته في  
الخليج !

ولأن ضعف حزب العمل سوف يصير  
مجسماً بمشاركة فروعه المنهضة عنه في  
الانتخابات .

ولأن رغبة الإخوان في إثبات عدم  
جدوى التخليع بالديمقراطية سوف  
يحبطها معهم لبعض المرشحين في  
الانتخابات ومساندتهم لآخرين لفشل  
عن دفع جماعة الجهاد لمرشحين أيضاً .  
وهي التى ظلت عازلة عن أى عمل  
سياسى عسى ..

بل إن قرار المقاطعة تنحصر عن مزيد  
من الضعف لهذه القوى بعد التمرد  
الذى أعلنه كثير من أعضائها على هذا  
القرار ..

والى مصر .. وفى غيرها أيضاً .. كان  
الانتماء دائماً مرادفاً للهزيمة أو  
الخسارة ..

ولعل ذلك قد يكون دالماً للقوى  
المقاطعة لراجعة النفس وربما شجعناها  
الوسائل التى تدور الآن ■

عبد القادر شهيب

والإخوان ... أرادوها إعلاناً سافراً  
بعدم جدوى التخليع السياسي بالطريق  
الديمقراطي ، وهو ما يقرهم إلى  
الجماعات الدينية التى انسحبت عنهم  
والأكثر تحرفاً .

ولعل هذا هو سبب رفض حزب  
التجمع وبقية قوى اليسار الاشتراك في  
مقاطعة الانتخابات .. لأنه لا يشترك

ولذلك كان المتوقع أن تقلل كل قوى  
المعارضة بطريقة أكثر حماسة على  
الانتخابات البرلمانية هذه المرة ، رغم  
رفض بعض مطالبها ، ورغم مخاوفها إلا  
تكون (الحيدة) خالصة في هذه  
الانتخابات .

ولكنها على العكس فربت أن تقنع  
الانتخابات الجديدة لأول مرة ، في وقت  
يفى بالغها ستاتى على قرار الانتخابات  
التي تمت في عهد ممدوح سالم ، وهي  
التي يشيد بها الجميع .  
إذن .. لابد أن يكون للمقاطعين مآرب  
أخرى ..

وهذه المآرب تختلف من حزب لآخر ..  
أو من قوة لأخرى .  
الولد ... وجمعا فرصة للإبتزاز  
ليحصل بها على ثمن موافقه في أزمة  
الخليج .. وتصور أنه قد يجد تعاملاً  
خارجياً و« بقلات » أمريكياً في هذا  
الصدد .

والعمل .. يسعى بالمقاطعة للشعبية  
على إحقاق محتل بعد التمزقات الحادة  
التي تعرض لها خلال الثلاث سنوات  
الماضية ، وخاصة أن الانتخابات  
العربية لن تضمن لمعظم ما تبقى له من  
نواب سبيلين مجرد الاقتراب من بوابة  
المجلس !





الموقف : المصدر :

التاريخ : ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ماذا تنتظرون منا

كنا نتمنى بحكم الظلال الذي يمتدح أن يحكم علاقاتنا بالحكم أن الأمور وكما أن نضع دوماً إلى الأمام فضليات تجربة سنة ١٩٨٤ ولما أن يتم دارتها في سنة ١٩٨٧ . ولما أننا لا نختلف مع رئيس الجمهورية - ولكن الخلاف مع الحزب الحاكم بكل قياداته وحكوماته التي أصرت على أن نأكل من معلق موقعا في الحسم في تسفوره لأغراضها ورجلها حتى ولو كان ذلك على صلب الديمقراطية - وحتى ولو كان ذلك مؤديا إلى ارتكاب جرائم .

وكان الأمر أن تكون هناك صفحة جديدة في انتخابات سنة ١٩٨٧ لكنها جاءت أسوأ من سابقتها تزويرا وتكديلا والفتنة وتكديلا حتى للمطابق - بل وحتى لاحتكام القضاء .

وفي ذلك انتقارنا أن تكون للمرسة داخل مجلس الشعب محكمة الأسلوب الديمقراطي للشهود - لكنها كانت مصفوفة لمرسة المعارضة في كل استجواب وكبت لكتلتها - وأصاح المجال للتشهير بها حتى إذا ما عرضت نكبت من ثواب الشعب كان جزاؤه أساطير المصنوعة عنه .

وتعدلت لمرسة الإعلام مع الحكومة فلم تظفر المعارضة في كل وقتها الترويجية بجانب الشعب والقيام عن حقوقه ضد فاسبي أرفاله - بل صبت طمس هذه المطالبات وحجبها عن الناس وكأني بها تريد أن تقول إن المعارضة لا تنظم ولا تملك لها قبليات .

والشعب يعلم تماما أن المرسة داخل المجلس كانت لتجيب فيها الديمقراطية كل يوم ويوم أن الإعلام مغرض مسفر للحزب الحاكم بكل ألياته وحكوماته .

وكان عهد القضاء الذي أنقذه إلى عدم مسؤولية قانون الانتخاب للمرسة الثانية ويعلن مجلس الشعب وذلك توجهها بالطريق الذي تمكنه . بالكثافة لرئيس الجمهورية تطلب أن قبل إصداره ولا تقسم الدوائر إلا بمعرفة جهة قضائية وليس وفقا لهوى مرشحي الحزب الوطني وصدر قانون الانتخاب دون أن يعرض على الشعب أو يناقش بمعرفة أحزاب المعارضة والقبليات ونوايا ميولات الشريين .

وفي كل سنة تقسم الدوائر تقسيما جديدا ونشرت إحدى صحت الحكومة أسماء هذه الدوائر لكن مكنت كل دائرة

حجبت عن المعارضة عمدا . وكانت للواء مطلب لكل ينادي بها منذ عروته ليلامسه أن يتم تعديل الدستور . أن تجري الانتخابات حكومة محايدة . أن يشراف القضاء على العملية الانتخابية جميعا . في كافة مراحلها .

وكانت دعايات الوفد .. وكانها في واد مسيق لم كانت أزمة الخليج وكان اللواء مولا بلقي مع مبدله وكلمه - أعنه فور وقوع عملية الخصب لتكويث .. وقال السيد رئيس الجمهورية أن الرأي العام كان يشهد عليه .

وكانت بداية للقول - أن السيد الرئيس يستعمل قراره من الرأي العام ويقتضيه جملهم مصر . لكن جاء صدور قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر وأصرار الحكومة على أن تكرر مآل ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ مرة ثالثة بل ومعا

من راح يعلن في صفك أن المعارضة لن تحصل على العدد من المقاعد الذي كان لها في المجلس السابق . وكان القرار السيد الحكيم الذي أصدره الوفد بمقطعة الانتخابات - قراراً تاريخيا على طريق الديمقراطية .

فهو بداية مرحلة جديدة في طريقة التعامل مع مطالبات التي يبع الصوت في الخفاة بها . أن هذا القرار يعني ليس فقط مقطعة الانتخابات لكنه أيضا يضمن الأصرار على مطالبات مطالب الشعب - في تعديل الدستور وديمقراطية حليفتها - وبالأسلوب الذي يعرفه الوفد ويصر عليه أن قضائيات هي أمينا سنديس لها - وتعمل من أجلها حتى تتحقق . وستحقق بأن الله انتظرونا منا مشاركة بحكم بعد أن اجبرتم على الثقة التي يمتدح أن تتوازي بين الحكومة والشعب بل وأعلمكم بصفت وفروا لكم رجال الحكم عليه ليعلمون مهما كانت الأمور - انتمك إذا انتظرتكم ذلك فلنتم بفروهم معقولون .

ولما كان الذي تصرون عليه فأنتم وأعمون - لأن لنا مطالب لابد وأن يحصل عليها الشعب .

وقلوا أن الشعب بكل طوائفه يعي موقفنا ويقر دورنا ويؤيد خطواتنا لأنها في سبيل الحق - الذي بدأت لتكسر كل شغوب العالم .

إبراهيم عبدالرحمن



## تأملات مصرية :

### مقاطعة الانتخابات .. والمخطط الخارجي ؟!



بشير  
على السدالي

لما انتقلت أشتد الأنف لظن العزل ولكن ماذا الآن والآن والأحداث تؤكد ما ذهبت إليه من وجود تحالف وثيق بين النظام العراقي الموالي للفاشي وبين الإرهاب باسم الدين في عصر هذا الإرهاب الذي يملكه أصغر تمثيل جماعة الإخوان المسلمين ومعهما أحزاب العمل (التحالف) هذا الحزب (التحالف) يزيد منذ البداية الأولى جريمة الوعد العراقي وماحدث من عدوان هجوي على العرب والمسلمين في الكويت وفي داخل العراق لشعبه ..

و قد كتبت في الأسبوع الماضي في التمايلات التي يصريح بصراحة أن الإرهاب العراقي متحالف مع الإرهاب باسم الدين في مصر وإن هناك تنسيق بينهما وتخطيطا !!

وحزب الوفد بتوجهاته الليبرالية كان يجب أن ينسحب إلى أن أعاد الديمقراطية في مصر وشراح مصر يسعون إلى تجديد مسيرتها وأول من سولج توجهاته الليبرالية لهذا التجديد الديمقراطية هو حزب الوفد .. لذلك تأتي في دفعة كبيرة لأن حزب الوفد يقع في كمين الرضا والتخلفات مجلس الشعب وهو كمين خطه له الفاشل وعلى رأسهم الإخوان المسلمون وحزب العمل الذي يدين بالولاء للقرع العلوي العراقي !!

إن الإخوان المسلمين مع حزب العمل (التحالف) قد أقروا مايلي لهم من أرعدة سياسية في الشراع المصري بعد تأسيس (التحالف) لظاهرة العراق وهذا الظاهرة يخطط لاشك لضرب الديمقراطية في مصر من خلال علاقته بمسلمات حاد الصيل أن حزب العمل الموالي للظن الفاشلي في المنطقة قد كلف من هويته بخصومه الصريح مع العراق .. "لذلك خطه ذلك" .. الجواب بالسياسة للإخوان المسلمين وهم كمة الفاشلية والشمولية منذ وتعدوا إلى الأرواحات فهم أول من ابتعد فكرة القرع العلوي (صين البنا) أو المرشد الذي قام بأمر الواقع .. أو الموت !!

●●● وقد وقع حزب الوفد في كمين الإخوان المسلمين وحزب العمل واستطاع (التحالف) الجهنسي الذي وصل لحساب المخطط لضرب العراقي في المنطقة الآن أن يستنجد أهم حزب معارض في مصر إلى هذا كمين باسم الديمقراطية وكان على إلهابات حزب الوفد ويلاحظ أن على الاستناد فؤاد سراج للدين وهو السياسي المخضرم أروق للثبات أن يفتنه

●●● ومصلحة أي حزب ضرب هذه الديمقراطية أو تقوية صورتها أو تجهيزها بإبعاد الرأي الآخر من البرلمان المصري .. لكن أصحاب هذه المصلحة هم أصحاب الديمقراطية من هم ..

هم الفاشلي أم نظام الفاشلي في المنطقة العربية مع حزب العمل مع الإخوان (التحالف) ومعهما الليبراليين واضمح تماما هذا التوجه الفاشلي الآن من مؤلف الإخوان والعمل والتأسيرون والتأديبهم لظاهرة العراق وبمخططاته في احتلال الأراضي العربية .. إن هناك شبهة أن يكون لتخطيط لمقاطعة الانتخابات قد أعد في بغداد !!

إن مصريا مخلصا من المستحيل أن يضرب الديمقراطية أو يتأخر عليها !! وقد أجزأني أحد الحزن أن يشوب حزب الليبرالي عريق مثل حزب الوفد لدعاة الفاشية وتجاهل الدين لفرس إلى معسكرهم ليشرك في هذه المؤامرة المسكونة !!

●●● يقول البيان الذي أصدوره أن أحزاب المعارضة لا تقبل أن تغدو الأمة بالاسلم إلى إرادة وتوجهه ليبرالية واحدة !! وأحزاب المعارضة تبين نفسها بهذا البيان أن أحزاب المعارضة شاركت في الانتخابات السابقة لمجلس الشعب وكان لهذه الأحزاب حشرات المصالح تمت أمة المجلس (لخام الأمة) طوال مدة التي قضتها المجلس وأمر كلمة قبل أن يصل !!

ولم تسمح من عضو مجلس الشعب أي عضو معارض أن كان يخاصه الأمة بتقلبه للشعب في البرلمان المصري السابق .. لماذا لأن شريكا في هذه الخديعة وماجوا إلى البرلمان المصري كواحدة زائلة للديمقراطية .. إلى أن كتبت هذا البيان المصوب على يدهم أحزاب المعارضة في شرفها قبل أن يتم الحزب الحاكم فلا كنت





المصدر:

الجزء وريقة

## النشر والخدسات الضخمية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠

الوجهة الديمقراطية لمصر زائلة إن كانت تلكه لحزب المعارضة قد أنشأتها برائتها قبل حل المجلس السابق ؟

● ويقرر بيان أحزاب المعارضة أيضا التبريد كطبيعة هذه الأحزاب للانقسامات

● مجلس الشعب أن القانون الجديد لم ينص على أية ضمانات لحرية الانتخابات لم يكون البيان أن هذه الضمانات لن تتحقق إلا بشراف رجال القضاء على الانتخابات .

● وتنتهي حزب الديمقراطية أو تتناهي أن القانون الانتخابية في مصر يصل عددا في ( ٢٣ ) قلب لجنة ( ولا يوجد في مصر غير ستة آلاف قاضي أو شوشة آلاف أنا انضم إليهم رجال النيابة ..

● كيف إن برأس شامخة آلاف من رجال القضاء أكثر من حترين قلب لجنة ؟ ترى أحزاب المعارضة أن هذا ممكن أو أجريت الانتخابات على مراحل أي خلال ثلاثة أيام مثلا .. بلا من يوم واحد .. وهذا شيء لم يحدث من قبل ؟ .. في مصر تسمع ترديد الوزراء والكشوفات صديقي يقول أنه لا توجد يد في العالم كله يشر في رجال القضاء على كل الشبان الانتخابية ..

إن مقاطعة الانتخابات مؤامرة مكشوفة ضد الديمقراطية .

● في هذه الظروف التي تمر بها مصر لا يجب على الإطلاق أن نكتفل بمناهج سياسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والحق يجب أن يقال الآن وهو أن أحزاب المعارضة في برائها عن مقاطعة الانتخابات نسبت أن تقول للشعب لماذا شاركت مذ الأحزاب في انتخابات مجلس الشعب الذي حكم القضاء بعدم شرعيته ؟

وإذا تمت في ظل قانون الطوارئ وكانت تلك الانتخابات الماضية قد جرت بالنظام القوائم النسبية وحصلت المعارضة على أكثر من مليون مقعد في تلك المجلس في ظل قانون الطوارئ ..

ورغم أن رفض نظام الانتخابات والقياس كان سادسا من المعارضة ونايس من حزب الحكومة ورغم أن الانتخاب بالنظام الفردي كان هو مطلب المعارضة إلا أن أحزاب المعارضة رأيت أن نظام الانتخاب الجديد ( الفردي ) يتكامل وجود شخصيات سياسية لها نظما وسط الجماهير في مصر فقررنا أن يعتمد على مبادئه حيزه المعارض بل على شخصه وعائلته وقائمه ومدى ارتباطه بهم وهذا مجال الانتخابات بالنظام ( الفردي ) تكامل أحزاب المعارضة للقياس ؟

● إن الإخوان المسلمين يخلو مجلس الشعب وهذا لم يحدث لهم في أي برلمان قبل ذلك

وكانت الانتخابات السليمة لاتخذ على شخصيات معروفة للجماهير من أحزاب المعارضة أولها عائلة الباربع في مصر بل اعتمدت على القليلة التي تضم عددا من أسماء المرشحين المجهولين ولكن تلك قيادات الإخوان المسلمين عاجزة أمام الرأي العام في مصر .. هذا الرأي العام الذي يرفض تجار الذين الآن بقوة كمنافس الأحزاب باسم الدين يرفض مأساة شركات أوليف والموال الإسلامية .. تلك المأساة التي كشفت عن حيلة المتاجرين بالدين أمام الشعب ووجت خسارتهم كميلا لاستخراج الضحايا ونهب أموالهم ؟

لقد أمضا أولد بالقول مع كبار الدين وحزب العمل الفاشستي الذي وصل لحساب طاقوية العراق ويستمر معاناة الشعب والمسلمين وهذا المواقف من قوة ويتكلم مع موقفه القوي الواضح عن أزمة الخلق هذا المواقف الشريف الذي عبر به أولد عن اتساع ثامة العربية ورائحة للتبعية والقدارية وحكم الطاقوية العراقي القوي .. تكلم إن بك أولد الآن في خلق واحد مع حزب فصل والاخوان حطام مسلم حسين المجرم القوي .

لقد أخطأ أولد .. ولطه يهود لتصبح هذا

قطعا وأرسته في الحصول على تصويت المصريين أكبر من أي حزب مصري آخر لمرافقه من أفضا المنطقة ومن الديمقراطية أما حزب الأحرار فإن راضه لخوض معركة الانتخابات جاءت لسبب واضح ومعروف وهو أن الحزب لا يرضى بين أفراد شخصيات لها وزن وسط الجماهير .. وتراجعه عن خوض الانتخابات منطقتي جدا .. حتى لا يضيع نفسه ؟

● إن الإخوان المسلمين حين يتكلمون الانتخابات الآن فهذا اعتراف منهم صريح بأنهم لم تعد لهم شعبية على الإطلاق وسط الجماهير والمعرفة الانتخابية أو خاضوا تلك مستكلمين عن حجمهم الحقيقي أمام الرأي العام المصري والانساني وهذه أذمية كبرى كانت ستؤد بهمهم ؟

الذين بين قيادات الإخوان من له ظل سياسي في الشارع السياسي المصري الآن ويظهر هذا التكال وسطر القام النسبية لفسر المشائين ورجاعات الأحزاب الدعوية وهم الآن أعداء حقيقيين للشعب مثل فركات ركايف الأموال ؟

لقد أعلن الرئيس حسني مبارك خلال اجتماعه مع هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني أنه لن يزل من أي جهة أو فرد أن يمارس أي ضغط أو إلهاب ومن لزاخة الانتخابات المعجلة وأن أية محاولة لفسس بحرية الانتخابات سوف تواجه بحزم وكل

المرشحين مصريون وعربون .. وقال الرئيس الانتخابات بالنظام الفردي ستكون فرصة للتشكيل الصحيح لأعضاء مجلس الشعب .

وهذا وبسر أولد فرصة مصر حين يشرى وراء القلائد

● أما بعد .. إن الديمقراطية الآن إجابة ضريات من أصمها وبلا كانت أحزاب المعارضة قد وقعت في كمين أعداء الإخوان أو حزب التكامل الذي توجه «للثانية» ويخطط له لفرار الملهم فإن الأحزاب المعارضة الأخرى كان عليها أن تنبه إلى هذا التكتيل السياسي وقضى غطه له أعداء الديمقراطية في مصر وخارج مصر الذين يسعون إلى إتهام المسيرة الديمقراطية وتكتلها لحساب نظام القوائم في المنطقة ومزج الإخوان وحزب فصل الميزيد (الخاضية العراقية) يؤكد أن مقاطعة الانتخابات في مصر ليس أمرا مصرية .. !!







المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤٩٠ - ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## من الخامس ..؟

انتخابات مجلس الشعب السابق، التي جرمتها المعارضة بالتزوير، أسفرت عن فوز (١٠٠) مائة تلك معارض في المجلس. وهذا العدد من المعارضين، لم تفرزه أية انتخابات أجريت في مصر. منذ بدء الحياة البرلمانية في مصر، حتى يومنا هذا .. أي على مدى (٦٦) سنة وستين عاماً وهذه النتيجة في حد ذاتها بيّنة وبليّة، على أن إطلاق الاتهام بالتزوير - وهذا بالتعميم - ليس له سند من المنطق. وذلك لأنه إذا كان تخليط الحكومة، هو تزوير الانتخابات لصالح حزب الغالبية، فكيف تسمح بنجاح مائة نائب معارض، وهذا رقم كبير .. لم تكن له سابقة على الإطلاق في الحياة البرلمانية المصرية.

\*\*\*

والتهام المعارضة الحكومة بتزوير الانتخابات السابقة يرتكز أساساً على أن مندوبي المرشح المعارض، يمتنعون من حضور الجلسان. وأن المرشح المؤيد يقوم بتسيود البطاقات الانتخابية لصالحه. وأحب أن أسجل، للحقيقة والتاريخ - وهذا ما لا يمكن أن تنكره المعارضة - أن هناك عدداً من النواب المعارضين أصحاب السلطة في دولتهم .. والذين كانوا يهدون باستخدام السلاح .. فعلوا ذلك في عدد من الجلسان. لأن مبدأ سعي المرشح للنجاح، بكل وسيلة، لا يزال بكل بساطة، يملك سلوك المرشح سواء كان مؤيداً أو معارضاً، وليس المعارضون كلهم من أهل الجبن، وليس المؤيدين كلهم من أهل الشياطين.

\*\*\*

لخص من هذا، أن سياسة رئيس الجمهورية، السطو على انتخابات يحكم الدستور، ليست هي أبداً، من قريب أو بعيد، هي تزوير الانتخابات والسعي بسيط واضح .. بل الأسبق بسيطة وواضحة. منها أن الرجل يحكم عليه من سلوكه العام، ولم تعرف يوماً أن هناك ما يسمى نزاهة حسني مبارك سواء في شخصه، أو في أسرته وقبائره، أو في طاقم العاملين معه. هذه حقيقة ساطعة ويختلف عليها الكثر، في الحكم على رئيس مصر، بل أعرف صديقاً، أن نزاهة الرجل، تصل إلى حد الذنوب.

\*\*\*

السبب الثاني، الذي يؤكد أنه ليس من سياسة الحكم تزوير الانتخابات، أن هذا التزوير ليس من صالح الحكم في قليل أو كثير. أن الحكم الذي أطلق حرية الصحافة إلى أقصى حدودها .. وشجع على وجود صحافة معارضة، تكتب ما تشاء، بل تتجاوز فيما تنشره كل الحدود .. ليس هو الحكم الذي يعمل في الظلام. وأي واقعة تزوير، لا يمكن أن تحجب عن الرأي العام، في صحافة المعارضة .. وإذا عاد خطونا، نحو أكتاف الديمقراطية للتكامل، خطوات كثيرة مرموقة، كيف يضرب الحكم بيده هذه الخطوات، وهي خطوات .. ويجب وجود شرخاً في البناء الديمقراطي .. وهو يتواءم .. وكيف يوثق سمعته، التقلعة أساساً على الطهارة ؟

\*\*\*

السبب الثالث، أن الحزب الوطني الديمقراطي، له الغالبية .. وهذه حقيقة. وإذا كانت المعارضة تقول، أن رئاسة حسني مبارك، هي السند الأول للحزب، فما يتعلق به من شعبية ضخمة .. فلا بأس من هذا القول، لأنه ليس سبب تملك الحزب بغالبية، ولا ينبغي أنه حزب الغالبية، بل يؤكد هذه الحقيقة ..

\*\*\*

وأخيراً، إن الأحزاب المعارضة الثلاثة، التي اتخذت موقف التمسك من الانتخابات، خلفها التوقيف، حتى في سبيل المناورة السياسية، فهي مناورة خالصة .. لأنها تتعلق بموضوع لتكامل الأمة وهو موضوع جوهري، لا يجوز فيه المناورة. ولذلك لم أعجب أن عدداً من أعضاء هذه الأحزاب، استنكروا هذا الموقف، ووضوه بأنه غريب من المعارضة، واخذوا القرار بالاشتراك في الانتخابات.

\*\*\*





الأخبار

المصدر :

التاريخ : ١٤٩١ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والقائمة الواضحة حتى الآن ، وهي عشرة عدد المرشحين  
للمستقلين .. تغلب كثيرا ، من قناعة الاستعاب من الانتخابات وتكثيرة  
هل البناء للديمقراطي الذي يتيح للمعارضة كل الفرص .. كما أن قرار  
حزب التجمع ، بيقول الانتخابات ، يمزق تماما ، قرار الأحزاب الثلاثة  
بالمقاطعة .. ويدعم ذلك اشتراك جناح حزب العمل للتحقق واشتراك  
الأحزاب الجديدة التي تكونت مؤخرا ..

\*\*\*

ويتبقى بنا الآن الى سؤال .. من الغابر من المقاطعة ؟  
الخاسرون هم من قاطعوا .. لانهم حرروا أنفسهم ، بتقسيم ، من  
مبالغة حتى مستوى ، تحت قوة البرلمان ، يترى مواقفهم الجماعية ،  
كما يترى وجود الرأي الآخر . وأمل كبير ، أن يصححوا موقفهم .

موسى صبري





المصدر : الأمم المتحدة

١٩٩٩ سبتمبر ١٩٩٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## للمواطن رأي

إيمان مصطفى

# لماذا ان فرض الإشراف الدولي على الانتخابات؟

في صباح أول يوليو الماضي قرأ المواطنون للاستاذ الكبير مصطفى امين بعصوده اليومي فكرة ، رأى مفادة ان على حكومات العالم الثالث ان تعد نفسها لمواكبة التطورات المتلاحقة التي تقع في شتى انحاء العالم والتي نتج عنها صوب مزيد من التحرر للشعوب وشهدت الكلف الكبير على اهمية تجنب تزوير الانتخابات حتى لو استغنى الامر دعوة الامم المتحدة والخبراء الدوليين لرعاية اجزاء الانتخابات .

من جهة وعلى الحزب الوطني الحاكم من جهة اخرى فالسلطة القضائية لها كل الحق في ان تعتبر ان هذه الدعوة نوع من التدخل لها بل واهدار الجهد بشي بذلكها ولا زالت تبذلها من اجل تنفيذ المادة ٨٨ ، من الدستور والتي تنص على :

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في اعضاء مجلس الشعب ويبين احكام الانتخاب والاستفتاء على ان يتم الاقتراع تحت اشراف اعضاء من هيئة قضائية .

هذا عن السلطة القضائية اما الحزب الوطني الديمقراطي فسلطه بهذا الرأي يمكن ان يعني انه تصديق بغيث التهم التي دائما ما تصاحب العملية الانتخابية حتى قبل اجرائها تلك التهم التي تنصب على ان هناك تلاعبا وتزويرا وتزييفا لارادة المواطنين من اجل هذا رحبت اسفل عن مدى تقبل السلطة القضائية لمطرح هذا الرأي . والدكتور احمد سلامة الامين العام المساعد للحزب الوطني ووزير لشؤون مجلس الشعب والشورى عن وقع هذا الرأي داخل الحزب باعتباره احد قياداته السيمية

بداية وفي استنكار شديد رفض المستشار الرافعي التسليم بان هناك دعوة اصلا للتفكير في امكانية الاستعانة بخبراء من الامم المتحدة للاشراف على سير العملية الانتخابية .. ووصف ما يقال حول هذا الامر بانه « فرية » « كذبة » لا اساس لها من الصحة . من جهة اخرى عبر الدكتور احمد سلامة عن استياء الحزب البالغ من تزييد هذه الدعوة وذلك خلال هذا الحوار السريع القصير :

لعل ما نضنه ان الادعاء بان هذه الرقابة تعد تغلا في الشقين الداخلية وان الوطنية تحتم ان يجري ابتداء كل بلد انتخاباته اداء لاسند له فمفظة الصمة العالمية تتدخل في كل بلد وعندما تقام الاينة والأمراض لا يفرل احد ان ذلك يتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد وما تزوير الانتخابات الا واء يجب ان يتعاون العلم على مقايسته .

وانقسم المواطنون ما بين مستنكر ومنحط ومزيد لهذا الرأي .. الى ان جاءت احداث الخليج لتسلي على كافة الاحداث الداخلية والخارجية الاخرى وانفصل الجميع بمعتمة لحدوث الخليج التي بدأت سرية ومتلاحقة وشيئا فشيئا غفت نوجة المتابعة وبدأت دول العلم تصود سرية اخرى كل الى احداثه المحلية البعثة .. فخلعت على السطح مرة اخرى الدعوة الى الاستعانة بمراتبين دوليين كي تجري الانتخابات القادمة تحت اشرافهم وذلك بعد ان بدأت الخطوات العملية لاجراء الانتخابات يوم ٢٩ نوفمبر القادم وما بين يوليو الماضي واكتوبر الحالي توجهت الازراء والمواقف اما المستنكرون فيعتبرون هذه الدعوة نوعا من الاعتراف بالمفروض بخلقا لارتنا سنة اول سياسة ونضاج لارصاء لمراقبة انتخاباتنا .. والمؤيدون يرون ان مجرد التزميع بالاستعانة بهيئة الامم المتحدة يمثل نوعا من الضغط على الحكومة من اجل الانحياز للمطلب الاساسي لهم في لجراء انتخابات قريبة عرة تماما أما المتحفظون فهم يكتفون بالمراقبة من صفراب المترشحين تتجاذبهم الازراء طره تجاه الاستنكار وتارة اخرى نحو التقليد !

واذا كانت فكرة الاستعانة بالامم المتحدة للاشراف على الانتخابات تبس اهل ما تنص السيادة الوطنية فان لها ولا شك وقع اكثير حساسية على كل من السلطة القضائية وبالبلاد

الاستاذ





المصدر : الأهرام الاقتصادية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٦٩ ٥ ١٩٩٠ قرو

● إلى أي حد تمس الدعوة بالمرافع الاسم  
المتحدة الحزب الوسطي ؟ وما وقع ذلك  
عليكم ؟

● هذا الرأي لا يمس الحزب الوطني فقط وحتى بقية  
الأحزاب ولكنه يمس الدولة ككل وسيادة الدولة .. فمن غير  
المعقول أو المقبول أن يرض أحد على تقس أو يسده أو  
وطنيته أو كرامته أو كرامته خارجي على مسألة هي من صميم  
هشوننا الداخلية .. والأمم المتحدة كمؤسسة دولية لا شأن  
لها بالأمور الداخلية للدول وبخاصة ما يتعلق بسيادة  
داخل الدولة .. وإذا كان القضاء كأحدى السلطات داخل  
الدولة لا يقبل للتطرق إلى صلب من أعمال السيادة فمن باب  
أولى الأمم المتحدة .

● ولكن بعض الدول طلبت من الأمم  
المقعدة الإشراف على انتخاباتها ولم يقل أحد  
أن سيادة أي من تلك الدول قد أهدرت أو  
مست .. فما تعليقكم ؟

.. لكل دولة ظروفها .. ولابد أن ننظر إلى الأسباب التي  
دعت هذه الدول إلى طلب الإشراف الدولي .. وبالقطع فإن  
أيام من هذه الأسباب لا ينطبق على مصر .. وأرجو من صميم  
قلبي أن نحكم عقولنا ولا نتركه العتار لعواطفنا مهما كانت  
أسبابها أو ردودها لتعودنا إلى التغاضي عن أمور تمس  
صميم الوطنية وسيادة الدولة على أرضها أو على أبنائها

● يتبريد أن الحزب الوطني أول من  
سيستفيد من تنفيذ هذا المطلب لأنه  
سيخضع من الصداق المستثمر الذي  
يصلح العملية الانتخابية ويعاقبها لفكرة  
طويلة بأنه تم التزوير والغش في إجراء  
الانتخابات ؟

إن كان إجراء الانتخابات يسبب لنا صداما مسرفا ..  
فنحن نرحب بهذا الصدام المزعوم عن أن نغرق في سيطرة  
من وطنيتنا .







المصدر : الأهرام الأثينا

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أوراق من التاريخ

عبد العظيم درويش

# مقاطعة الانتخابات.. هل تصبح رهانا خاسرا للمعارضة؟

في مؤتمرهم الصحفي ، الذي حاولوا أن يعيدوا عن طريقه لتذكير الرأي العام بصورة توحدهم ، أعلن رؤساء أحزاب الوفد والتحالف الإسلامي ، العمل والإحزاب والأخوان المسلمين ، أن مقاضاتهم للانتخابات مجلس الشعب ستزيج الستار عن عمل مشترك يضمهم بهدف تحقيق ما أسموه الإصلاح الديمقراطي والسياسي .



وجاء المؤتمر الصحفي ، الذي عقد يوم الأحد الماضي ، بمثابة محاولة جديدة من جانب المعارضة لاتساع « البعض » بإمكان ترحبهم وتنسيق مواقفهم وإعادة لائحة التوحيد التي سقطت بعد ساعات قليلة من رفعها خلال المؤتمر الموحد الأول والآخر للمعارضة الذي عقد في القاهرة يوم ٥ فبراير عام ١٩٨٧ وعرف وقتها باسم « مؤتمر عابدين للمعارضة » وذلك قبيل انتخابات مجلس الشعب التي جرت في أبريل من العام نفسه إذ إن الخلافات التاريخية والتقليدية بين فصائل المعارضة لم تنسح مجالاً لاتمام هذا التنسيق : بل أنها اطلعت به قبيل أن يجف « الحبر » الذي سطر به صيغة الاتفاق .

والصورة داخل المؤتمر الصحفي - الذي عقد بمقر الوفد تكثف جوانبها عن أن المعارضين قد راهنوا على قضية خاسرة منذ البداية إذ أن مقاضة رؤساء الأحزاب ضمنت نفس رموز المعارضة التي سبق وأن أعلنت قبل ٢ سنوات بدء تنسيق مواقفها خلال مؤتمر عابدين فيما عدا أنها استبدلت خالد محيي الدين الأمين العام لحزب النجم - الذي قرر المشاركة في الانتخابات - بالمستشار مأمون الهضيبي بينما غاب عنها أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة المقاطع من قبيل رؤساء الأحزاب لخروجه عن إجماعهم ومشاركته في انتخابات المجالس المحلية في سبتمبر الماضي .

وبعيداً عن التفاصيل التي تضمنتها ردود رؤساء المعارضة « فؤاد سراج الدين ، إبراهيم شكرى ، مصطفى كامل مراد » فإنه يبدو أن قرار التوحيد والتنسيق بين فصائلهم المشتقة





المصدر : الأهرام ٢٢ أيلول ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ = ١٩٩٠

سيضادف متابع كثيرة فبينما أكد جميع رؤساء المعارضة الثلاثة « سراج الدين ، شكري ، الهضيبي » أن قرار احزابهم قرار نهائي ولا رجعة فيه ، انفرد مصطفى كامل مراد بإظهار مرونة واضحة بإمكان التراجع عن موقفه بمقاطعة الانتخابات إذ قال بالحرف الواحد : إذا استجابت الحكومة لبعض مطالبنا البسيطة فاننا يمكن أن نعيد النظر .. أما إذا لم تستجب فسانا على موقفنا » .

ويتناقص تصريح مصطفى كامل مراد مع طبيعة الرسالة التي حاول رؤساء الأحزاب ابلاغها الى الرأي العام وإلى كل من يهمه الأمر بأن موقفهم هذا لا يأتي دفاعاً عن معركة انتخابية بل يأتي انطلاقاً من بده محاولة جادة وحقيقية لتحقيق الإصلاح الديمقراطي . وأن القضية ليست قضية انتخابات تصبح المعارضة فيها مهددة بالفخسرة بل هي قضية مبدأ ومستقبل الديمقراطية في مصر على حد تعبيرهم !!

وترسم وقائع الاتصالات التي تمت طوال الأسبوع الماضي بين رؤساء الأحزاب - قبيل تقديمهم المصطفى - علامة استفهام واضحة أمام موقف حزب الأحرار والاعوان المسلمين إذ سبق وأن أكد كل من مصطفى كامل مراد والمستشار مأمون الهضيبي - خلال الاجتماع الذي ضم رؤساء أحزاب المعارضة في منزل مصطفى كامل مراد - التزامهما بقرار جماعي للمعارضة بمقاطعة الانتخابات بشرط أن تجمع هذه الأحزاب على المقاطعة أما في حالة خروج أي حزب معارض عن هذا الإجماع فانهما سيفوضان الانتخابات

وقد كان هذا الموقف المغاير للأحرار والاعوان المسلمين محور سؤال « أوراق من المعارضة » وهو كل من مراد والهضيبي - الإجابة عليه

ولسرت دوائر وثيقة الصلة بالمعارضة الأسباب الحقيقية التي دفعت الأحزاب إلى إعلان قرار مقاطعتها للانتخابات إذ قالت أن « الوفد » تراجع عن مشاركته في الانتخابات بعد أن اكتشف أن ٢٢ نائباً من نوابه الذين يعتمد عليهم تماماً في الانتخابات يوجهون صعوبات بالغة عند جماهير المواطنين في دوائريهم وأنه إذا ما أقدم على الانتخابات فانه بالتأكيد سيخسر على الأقل ٢٠ مقعداً من مقاعده التي يراهن على الفوز بها .

أما حزب العمل فقد اكتشف أنه ليس بمقدوره أن يخوض هذه الانتخابات بعد أن تأكد بصورة لا تدعو إلى الشك أن الإخوان المسلمين قد تغلروا عنه نهائياً - وهم كانوا الحليف الرئيسي له في انتخابات ١٩٨٧ - بسبب أنهم لم يعينوا بحاجة إلى أي غطاء حزبي في الانتخابات .

أما حزب الأحرار فقد اكتشف أيضاً أنه يفترق تماماً على أي كوادراً قيادات يمكن أن يفامر بترشيحها في هذه الانتخابات المقبلة وأنه بالتالي أراد أن يتقاضي ذات الموقف الذي تعرض له في انتخابات ١٩٨٤ والتي حصل فيها على ٠.٦ ٪ من عشرة في المائة فقط

بعداً عن كل هذه القضايا .. هل ينتج رؤساء المعارضة في هذه المرة من اللقز فوق خلافاتهم الشخصية والمبدئية ومضوا إلى شاطئه للتنسيق والتهدد ١٩ سؤال تجيب عنه تطورات العلاقات الحزبية خلال الأيام المقبلة □





المصدر : الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ س ١٢٩

### الأحزاب ومقاطعة الانتخابات

في اجتماع مجلس رئاسة حزب الإحرار يوم ١٧/١٠/١٩٩٠ اتخذ ضمن الأعضاء الذين قفوا دعم المقاطعة انتخابات مجلس الشعب في كل صوم الضمانات وهي أولا : عدم العمل بالقانون الطوارئ في فترة الانتخابات حتى تضمن أن مندوبينا بالجان لم يتعرضوا لأي نوع من الأذى ثانيا : الإضراف الكامل للقضاء أسير عملية الانتخابات بغض النظر للمعاملة وتضمن عدم تدخل أي جهة أخرى سوى القضاء ثالثا : ألا تتجاهل الحكومة الضمانات الكافية التي طلبت بها المعارضة مرارا وتكرارا وأن يعرض على رؤساء المعارضة كل أسير بهم البلد ولذا رأينا فيه دون أي تفكير حتى تضمن أن تسفر الانتخابات عن وجود مجلس منتخب انتقاليا حرا يلقى فيه الشعب وأعضائه حقيقيين منتقبيين بإرادة الشعب بخلاف المجلسين السابقين غير الفعاليين حيث حرما أعضاء منتقبيين من دخول المجلس وحدهم ٧٨ عضوا والسبب بدلا منهم أعضاء غير منتقبيين دخلوا المجلس دون أي حق من الشرعية لكل هذه الأسباب فلما كسواطن أحب بدلى واحترام القانون والم دستور لتصبح الحكومة بأن تجيب مطلب الشعب المثل في المواطن الخبير هل وطنه وأن تستجيب الحكومة لوجهات النظر المتعددة التي تعمل لصالح مصر سواء كانت وجهة النظر من مواطن عادى أو من رؤساء المعارضة ينحرف من الإخذ في الاعتبار بأن المواطن المخلص لبلده سواء كان من الحزب الحاكم أو من حزب معارض فلما كنا كندا مصريون شجورين هل بلدنا ويجب في هذه المرحلة بالذات أن توجد الصلوة دون أي تمييز بين مواطن تكلم الحزب الحاكم ومواطن من أحزاب المعارضة لأننا كندا معارضة مجرة معارضة ولكننا معارضة حرة نقول نعم للعمل الصالح غير ونقول لا لكل عمل في غير صالح مصر وننصدي له لأن البلد بلدنا جميعا وانتماسنا تابع منا كسواطين ونرجو أن يلهم الله حكومتنا أن كل عمل يرفع من شأن مصر ويحقق الله لنا كل ما نصيب إليه

والله الموفق لما فيه الخير

حسن فشري

عضو مجلس الرئاسة - حزب الإحرار





المصدر: الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦٩ ٩ أبريل ١٩٦٩

## حدوده

- اعتراف... والى بائني انتقالات... فيما قررت ان الحرية من انتقال المعارضة بعدم خوفا الانتقالات.
- والى... واعترف ايضا واعتبر بائني انتقالات متينا فلتد كما يقر السذج بان الحزب الوطني يحترم خوفا انتقالات حرية حتى وان غلب القبراء.
- لاني حدث انني كاي مواطن مصري او مواطنة مصرية يحمل كارت الذي الانتقالي ومن حله يطبع الالاء بصوته او الترشيح... لذلك تكلمت للترشيح في دائرة البلي والمجوزة... وهذه هي القيمة التي لدمها لك يا عزيزي القارئ ليست من تسع الخيال او حل مسجل الحركة الصحفية او الديمقراطية.
- جعلت اوراق ترشيحي بمركز الساعة السليمة صيلما... وجلس امام الباب المخصص للتقديم الطلاني في انتظار وصول الموظف المخصص بتسلم طلبات الترشيح وان الساعة التقسيم فتح الباب المخصص لقبول الطلبات... وما ان ولت امام المرفف اسلمة اوراقى فاخذا وبدأ بتصفيها وبقية ورق حتى تكتم من ان جميع الاوراق المطلوبة كاملة.
- وعندما هم ان يسجل اسمي في حافظة المرشحين بقلت ان يعطيني رقم الذي فلاذا به يفتش بعد عدة ارقام تقدرى العشرين رقما... فسألته هل هناك مكتب لقر ليطلب اوراق المرشحين لذكرتي البلي والمجوزة... فقال لا... هذا هو المكتب الوحيد الذي... كيف وان هناك من سجلوا قبل الميلاد الذي حده رئيس الجمهورية في اقرائه الذي اعطته جميع وسائل الاعلام... فقلت وهو يتسهم... ثم قال... دول مرشحين الحزب الوطني... هذا مخالف لقراء رئيس الجمهورية... الخاص بتحديد موعد باب الترشيح... فكيف يكون اول المتقارفين هم مرشحو الحزب الوطني لتقسيم... وتركتهم وانما الحزب كما يعرف ان اسم شرطة البلي والجزيرة انا وزميل لي من المرشحين لتاتم بيلاع حول هذه الواقعة... ودخل اسم الشرطة رفض الجميع تسجيل معشر بالواقعة بحجة عدم الاختصاص.
- هذا عزيزي القارئ ما يجب من اي يوافق... وهكذا انتج ان اول القصيدة... كل... وكنت منتهي في السلاحة... حينما قررت انا واخيري ان نخوض المعركة الانتخابية... وان الحزب الوطني لمن التزوير... ولا يمكن ان يتخل عنه المنة...

ليني عبد السلام







المصدر : الأهرام - وار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩ - ١٩٩٩ - ١٩٩٩

## سؤال !

من صفحة الحزب الحاكم أن يوافق على التسميات التي طرقت بها المعارضة لحقوق الانتخابات لأنه من غير المعقول أو المقبول أن تغلق المعارضة صندوق الانتخابات ويتم تزويرها لصالح الحزب الوطني وتخرج المعارضة كل مرة بعد قليل من النواب لا يمثل الحجم الحقيقي لهذه الأحزاب وإنما يمثل المعارضة في كل انتخابات ليست إلا جماعة من كومباريس التمثيل الشبهائين الذين من حقهم الوصول إلى نور البطولة في يوم من الأيام طالما بقيت حكومة الحزب الوطني تسيطر على كل شيء ابتداء من وزير الداخلية وحتى أصغر شيخ بلد في أصغر قرية في جنوب البلاد.

حكومة الحزب الوطني فتحت الأمل في نفوس كل قيادات المعارضة . في الوصول في يوم من الأيام إلى تقاعد الوزارة والشرف الذي تضع الآن هو أن السادة القدامى على رسم سياسة الحزب الوطني يمثلون أو يمثلون مبدئياً غاية في الغرابة . هذا المبدأ هو قيمة الأوبار لهم يرفضون على التمثيل قائم الحزب الحاكم في السلطة إلى الأبد وأيضاً يصرون على أن تبقى المعارضة في المعارضة إلى الأبد وكان الحكم وظيفته والدولة أيضاً . لذلك فهم يرفضون بأصوات غريبة أي محاولة للإصلاح الديمقراطي لأنهم يعلمون جيداً حجمهم الحقيقي في الشارع المصري والأوطان على تلك المعارضة لما الذي يتفهموا إذا كانوا أصحاب المبادئ الحقيقية أن يقرروا القضاء على الانتخابات أو أية جهة أمينة أخرى.

رفض المعارضة لخوض الانتخابات دون ضمانات موقف نظير للمعارضة وسوف يستجيب التاريخ لضمائهم لأن الديمقراطية تكون أو لا تكون وعلقتا تمثيل وأجور الكوميديين . لقد أن الأوان للحزب نور البطولة.

هشام طنطاوي





المصدر : **الأخبار**

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩ س ١٩٩٩

# محطس شعب بغير معارضة .. !!

بقلم  
عصمت  
الحواري

## وكيل نقابة المحامين

جميعا ان يدركا الحقيقة التي  
يرسها التاريخ . وهي انه لولا  
الاستبداد ما وجد الاستبداد ..  
ولولا العبد ما وجد السيد ..  
ولولا سكوت الناس على الظلم ما  
وجد ظلم .. ولولا الناس بالقرم  
وجد مستبد أو طاغية أو  
جلا .. !!

وطبعا التاريخ ايضا ان  
الطاغية ظلم لنفسه قبل ان يكون  
ظلا لشعبه .. فاما عن ظلمه  
لنفسه ، لانه لو ادرك مصير من  
سبقوه من الطغاة ، وكيف اعتنم  
شعوبهم لاستقام حكمه وما ظلم ..  
فكل طاغية طريد من شعبه أو من  
قتل مرتكب .. وأما من ظلمه  
لشعبه فليس اظلم من ان يجرء  
الظلم من حاكم استبداده الحكم  
امانة الحكم بالحق والعدل .. وما  
اعظم واروع ما قاله الخليفة  
العادل ابو بكر الصديق عند توليه  
امر المسلمين ( ايها الناس قد  
وايت عليكم ولست بخيركم ، فإن  
احسنت فاعينوني ، وإن اسأت  
فقدوني ، الصديق امارة ، والكذب  
خيانة ، الضعيف فيكم قوى مئدي

ولدت الديمقراطية كمنها لـ... سمل الديمقراطية ، وبم  
انتخاب مجلس الشعب الجديد .. وباعتها .. وايت المعارضة الاسهم  
فكان قرارها للرجل .. وبم هو ... والديمقراطية ...  
بالهول .. فالأمر يتعلق بمصير مصر .. مستمكة ان تتم عملية الانتخاب  
وإراداتها .. ويتصل .. ويتقبلها .. تحت اشراف القضاء الكتل في كل  
وكرامتها .. يتم .. كرامتها .. في .. ولكن الترتيب الحاكم أي  
يختار الشعب تمثله بلا عيب ولا .. وأنتهز .. كان من الرافضين ..  
أكراه ولا عيب .. أياها .. من .. وطبعا .. المعارضة .. بقاء قانون  
للمعارضة بأنه لا كرامة لبلد ان ينقل .. الطوارئ .. طوفا لفترة الانتخابات  
باسمه لوبي .. ماها .. من خلال .. إلا ان الحزب الحاكم يصمم على  
تزييف إرادة الشعب .. وأخير في .. أن يحبس .. ذلك القانون في وجه  
أما ضاعت فيها إرادة شعبها .. الضمير والمثاليين .. ويقتل  
ولا يرى من انتخبات معلوم مثلا .. قانون الانتخاب الجديد وقد نقررت  
نتيجة .. فما هو بريد الديمقراطية في الحكومة في وجه ضميرها غير  
سبق ان أعلن ان عدد المقاعد التي .. الديمقراطية ..  
سوف تحصل عليها المعارضة في .. الديمقراطية الذي لا يوجد الحزب  
المجلس الجديد نكل من العبد .. الحاكم الأمن .. خلاه ..  
الذي حصلت عليه .. باليأس .. طبعا التاريخ ان الذين  
السابق .. !! .. يخسرون ان الاستبداد مصدر  
وكان قرار المعارضة بمقاطعة .. الاستبداد وامرؤ .. والذين  
الانتخابات عاليا مدويا .. فقد ايت .. يظنون ان القهر من الطريق الى  
المعارضة على نفسها ان تقف في .. الديمقراطية محطتين .. نكل أولئك





حتى أخذ الحق له ، وألقى فيكم  
ضعيف عني حتى أخذ الحق  
منه ، أليفتي : ما : أعلت : الله  
ورسول : فإذا صحت الله ورثته  
فلا طاعة لي عليكم .. ١١

### المعارضة والديمقراطية

أن المعارضة ضرورية حتى  
لإقامة ديمقراطية سليمة فلا  
يستقيم النظام الديمقراطي بدونها  
ولا وجود الديمقراطية بغير وجود  
معارضة ، ولا نقال إذا قلنا أن أي  
سلسل بالمعارضة هو سلسل  
الديمقراطية ، ذاتها . فالمعارضة  
هي القاعدة للنظام الديمقراطي  
تأكيدا لحق : أشيل : من خلق  
الشعب في أن يقول ( لا ) للحاكم

إذا ظلم .. للفساد إذا استشرى ..  
للاتحريف إذا تصدع .. للثقال إذا  
تصدع .. للمستبد إذا طغى .. ١١

أن الديمقراطية الصحيحة  
تتجلى أن يتساوى المصريون جميعا  
تحت أي الحقوق السياسية ، فلا فرق بين  
القريب أو بعيد وبين مؤيد  
ومعارض ، فإذا كانت حرية التأييد  
مكفولة ومطلقة فلا بد أن تكون  
حرية المعارضة مكفولة أيضا  
ومطلقة ، وإذا كانت القيد غير  
واردة على حق المؤيد إذا أعلن  
تأييده ، فليس من العدل  
الاجتماعي والإنساني أن تفرض  
القيد على حق للمعارض إذا  
عارض .. ١١

أن الديمقراطية السليمة تعني  
الحري على احترام حق المعارضة  
في التعبير عما تراه لصالح الشعب  
بل أن ذلك الحري هو في حقيقة  
حري على إقامة رقابة شعبية على  
أعمال الحكومة وتصرفاتها ،  
للمحكمة الهزلية هي التي  
لا تكتفي بفتوى يعارض ، وتلتفت  
إلى الرأي الآخر ، وتستمع إلى  
كلمة ( لا ) .. ١١  
أن وجود المعارضة هو دليل على  
وجود الحري ، وبغيب للمعارضة هو  
غياب الحري ، والدليل لامة غابت  
شمس الحري من سمائها  
السياسية ، ويعيش الإنسان فيها

ملفونا في ثيابه ، مشفونا من  
أعدائه ، مطرادا في ثعابه وأياه  
ملبوعا على أعصابه ، ملغيا من  
ذاكرة الزمن .. ١١  
أن الذي لا يربط فيه أن عب  
الاستماع إلى المعارضة هو جرم  
ديمقراطية أن يظفر الضمير  
لركبها ، فمصرنا الحرة تمتاز  
البع : مرحلة تجمعت فيها كل  
التحديات .. تحديات في منظور  
قوى ، وتحديات في منظور الصراع  
للعرب الصيحي ، وتحديات على  
المستوى الداخلي في كافة المجالات  
الاقتصادية ، والاجتماعية  
والفكرية ، وتحديات لحقوق  
الإنسان الطبيعية ، وتحديات  
للحريات التي هي الهواء والماء ،  
للحري وأجبا وطنيا أن يشترك  
الجميع في مواجهة تلك التحديات  
جميعا وأن يتحلى ذلك الفكر  
الذي هو : نجاج : حواء ديمقراطي  
يخضع ، يقوم بين جميع الأحزاب  
ويشهد فيه المعارضون والمؤيدون

على حد سواء ، من خلال مجلس  
نوابي يكون رأيه انتخابات حرة  
نزيهة .. ١١

للهزيمة ديمقراطية أن تفرح  
بفكيات المعارضة ، بتطهير عملية  
الانتخاب إذا من يمكن  
فهميون منها ولا يصغون اليها ..  
ويعلم كل حاكم أن أمير المؤمنين  
عمر بن الخطاب قد أنبرى لمن  
اعترض على شخص قال ( لا )  
لأمير المؤمنين ، وقال كلمة حق  
صارت دستورا للدين بأسرها ( لا )  
خير فيكم أن لم تقاوموا ولا خير  
فيها أن لم تسمعوا ) .. ١١  
أن المعارضة ليست الرأي  
الأخر فحسب ، وإنما المعارضة هي  
الرأي الآخر الذي يتعين على  
الحاكم أن يتفاديه ويستمع لموقف  
الاعتراض لا موقف الاعتراض .. ١١  
أن المعارضة ليست نكيرا  
ديمقراطيا يتباهى به الحاكم  
ويزهو ، وأن تكون الحري بين يديه  
يعت بها ويلهو .. وإنما المعارضة  
هي تاج على جبين الحاكم وليست  
هذاه في مقدمه .. ١١

أن علينا أن ندرك أنه يجب أن  
تهتز لغة المواطنين في الديمقراطية  
تعرض الدولة كلها - حاكمين  
ومحكومين - لأشد الاضطراب لأن  
المعارضة أهم الركائز التي يرتكز  
عليها أي نظام ديمقراطي ، ويصر  
اليوم مدعوة إلى إقامة المناخ  
الديمقراطي السلي ، فالوطن  
السليم في النظام الديمقراطي  
السليم ، وأن تصيح الديمقراطية  
وإن يستقيم مسارها إذا كانت  
المعارضة كلمة غير مسومة ، أو  
زائيا لا تلتفت اليه ، أو صنيعة  
يصدرها حزب معارض لا يقرها  
الحاكمون .. ١١

### في الصميم

● ● ● تتقدم ولتتقدم ..  
لاتتحم ولتتحم .. لأن من يملك  
القانون في أيديها هو الذي يملك  
وحده حق مزله .. ١١  
كي ألقم معنى الديمقراطية ..  
وكي أصوت فداء الديمقراطية ..  
اعطوني مزيدا من الديمقراطية ..  
واعلموا أن حري الصباح ليست  
ديمقراطية ، ولكن الديمقراطية  
هي أن يتحكم الشعب نفسه بنفسه  
من خلال انتخابات شريفة  
النزاهة والحري .. ١١





## رأى المعارضة الضمانات الانتخابية !! والمقاطعة الحزبية !!

ما زالت أحزاب المعارضة في غالبيتها العنصرية على ما يزيد على ٩٠٪ من القوى السياسية والأحزاب المعارضة وهي: الوفد، والعمل، والأحرار، والآخرين المسلمين ذلك التجمع الحزبي الذي حصل على ٩٧ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب، ومن انتخابات سنة ٨٧ وحصل على ٣٠,٤٪ من مجموع أصوات الناخبين الصحيحة في نفس الانتخابات ما زالت هذه الأحزاب التي تمثل قلب المعارضة وجسمها النقيض ما زالت تقاطع الانتخابات لمقاطعة لإظهار الديمقراطية في الدأخل والخروج بالظهور الذي كنا نحب جميعاً أن يظهر به.

والسبب الشديد لأن مسألة الحكومة وعملها يقول: كما تعودنا منهم يفشون الصلوات التسعواء ويشكون في نوايا قيادات أحزاب المعارضة المقاطعة وبأسلوب يميل إلى مبدئي في معقله ولم يملوا أن يناقشوا المقاطعة مناقشة موضوعية ولكنهم كما تعودنا منهم لجأوا إلى أسلوب العيب والفهم والتمس والتمريض أي بنس الأسلوب الذي عالجوا به قضية غزو العراق للكويت أي الطعن والتبذير والتجريح والشجب بدون تقديم أي حلول أو محاولة معرفة الأسباب الحقيقية التي دفعت أحزاب المعارضة إلى هذه المقاطعة وهم يعتقدون بتمس العلم أن قيادات الأحزاب السياسية المعارضة هم أقدم السياسيين في مصر ولو خبرة طويلة في المجال السياسي ولا يقولون في وطنيتهم وحيهم مصر عن أي قيادات حزبية أخرى ولكن الأمر لخطر بكثير مما يتصور كتعب السلطة وصحابيو الحكومة الذين يحاولون القضاء أكثر من الإصلاح والتفريق الرخيص أكثر من نكر الحقائق ومحاولة حل المشكلة وإيجاد مخرج لهذه المقاطعة التي كان الهدف منها ومزال هو الإصلاح الديمقراطي في مصر لا أكثر ولا أقل ولذلك فإن الوطنية والديمقراطية معا تحتم علينا أن نتصدى لما يشهد في صف الحكومة.

مؤيدين كلامنا وإزاحة أي الرئيس محمد حسني مبارك رأس هذا النظام وليس إلى الأنتكي والتابعين والقرى الطويل من المرتبة والمخالفين الذين يعرفوننا تمام المعرفة ونعرفهم أيضاً تمام المعرفة منذ أن كانوا ظلية في المدارس إلى أن وصلوا إلى قمة برج النفاق وترفعوا على عرشه.

وإن كان هـ في خلقه شطون وحسناً الله ونعم الوكيل.

إننا لا نشك في أنملة في رغبة الرئيس مبارك الأضدة في استكمال المسيرة الديمقراطية في مصر ولكننا نشك كثيراً في بعض القيادات السياسية الأخرى التي لا تريد الديمقراطية من قريب أو من بعيد ولكنها تريد التسلط والتعصبة والمنفعة ونحن نطلب الرئيس مثلاً أن يتخلص من هؤلاء المتطفلين وأنهم أشد خطراً على البلاد من أي خطر استويجه خلافاً إلى الرئيس مبارك شخصياً كما قلنا بأنصاره رئيس الدولة الذي يتولى السلطة التنفيذية طبقاً للمستور ويرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد الأعلى للشرطة وقرارات تعطي بالإعتراف والتقدير والطاعة ممن حوله من معاونيه.

(في الصفحة من ١)

١٠٠







المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤٩ - ٢٥٠ ق. ١٩٩٠

سيادة الرئيس من منطلق الديمقراطية التي تؤمن بها وتؤمن بها معنا يؤكد لك ان جميع احزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات تحقروك وتقربك انتخبك مرشحين متخلفين لولادة الجمهورية حيث ان بعض الذين دخلوا الانتخابات لم ينتخبوا ولائلك ان سيادتك تعلم من هم نحن نريد نصر وانت معنا على استمرار المسيرة الديمقراطية واستكمال الهيكل الديمقراطي لكيلا من اجل مستقبل امن ومستقر يلائم الاله للاجبال القادمة وهذا يتطلب طبيعة الامر وانت معنا ان تكون الانتخابات بعيدة عن كل شبهة وهذا فلا طلبنا ان يشرف القضاء او بمعنى اقل الهيئات القضائية وفي القضاء والنزيلة والقضاء الاداري والقضائية الادارية وهيئة قضايا الدولة هؤلاء يزيد عددهم عن عشرة الاف ولما كانت اللجان الانتخابية لا يتجاوز عدد ٢٢٠٠٠ لجنة بعضها حوالي ٦٠٠٠ مقر ليس بكثير ان ينتخب قاضي او وكيل نيابة او عضو في هيئة قضايا الدولة يرأس ويشرف على احد هذه المقرات اصف الى ذلك ان اللجنة الفرعية تمثل ما يقرب من ٦٠٠/٥٠٠ صوت يخسر اقل من نصفهم ولذلك يمكن اختصار عدد اللجان الى ١١٠٠٠ لجنة لتضم كل لجنة ١٠٠٠ صوت وذلك يسهل على القضية الاشرف ولتضمن كل مقر من المقرات التي تضم اللجان الانتخابية وهو مطلب اذا نظرنا اليه بعين العدل نجد مطلباً معقولاً ومنطقياً وعادلاً

اما ان يوقع الناخبون امام اسمائهم بجدول الناخبين او يبعثوا اذا كانوا امين لهذا امر اوجه القانون ويوجه المنطق وطبيعة العملية الانتخابية نفسها وذلك حتى يمكن معرفة عدد الذين حضروا الانتخابات وقاموا بالانتخاب من المواطنين في مختلف اللجان

اما وقف العمل بقانون الطوارئ اثناء فترة الانتخابات حوالي ٣ اسابيع فهو امر طبيعي ويتفق مع طبيعة الانتخابات التي تتطلب الزيارات والمقابلات والندوات كما تتطلب وجود مندوبين وكلاء عن المرشحين في داخل اللجان الفرعية وفي خارجها لتغطية العملية الانتخابية في يوم الانتخاب - ولائلك - ان تعليق حالة الطوارئ على المرشحين واعوانهم ومندوبيهم وكلائهم قد يدفع البعض الى استخدام سلطة في الحفظ على المندوبين والكلاء والمرشحين بضع ساعات او يوم واحد كما حدث في عيد تين الانتخابات السابقة فيحسر المرشحون اموالهم وجهودهم واوقاتهم وتضيع منهم الدائرة بفجر رجعة ! واذا تعلم ذلك اي تعذر ايقاف العمل بقانون الطوارئ فإنه يمكن ان يكتفى بتصريح من الرئيس مبارك او ممن يتنبه بان قانون الطوارئ ان يطبق على المرشحين ومعاونيه ومندوبيهم في اللجان وكلائهم - وفي ختام المقال نود ان نقول للرئيس مبارك شخصياً اننا لا نفي وضع اي عقبات في طريق الديمقراطية ولا نهف الى اي ادراج لولاية الجمهورية او للحكومة او لصر وطننا جميعاً ولكنا والرئيس معنا وفي مقدمتنا نهف ان ينال الشعب من يريد من الكواب في اطار من الطمانينة والحرية والتزامه وفن الله الرئيس مبارك وفق مصر وشعبها الكريم لامة حية ديمقراطية مستقرة في مصر

مصطفى كامل مراد





الأهرام

المصدر:

٣٠ أكتوبر ١٩٥٠

التاريخ:

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

## فكرة!

إذا رأينا انتخابات حرة في مصر  
بمعنى الكلمة فالحل هو أن يستقل  
الرئيس حصتي مبارك من رئاسة  
الحزب الوطني، ويولي رئيساً لكل  
المصريين ويولي الأحزاب

ولكن معنى هذه الاستقلة هو أن  
يتحول الحزب الوطني في خلال ٢٤  
ساعة إلى حزب أقيمت ونحن لا نريد  
هدم الحزب الوطني، ولكننا نريد  
أن نخفي حجاباً ديموقراطية  
صحيحة، ليس فيها حكم الفرد  
ولا الحزب الواحد، ولا القوائم  
الاستثنائية

وكل هذا نحن أن نتحقق إذا  
اجلنا الانتخابات، لنترك الحكومة  
فرصة أن تستجيب إلى مطلب  
المعارضة أو بعض هذه المطالب  
التي تحقق الانتخابات الحرة  
وكان الظروف التي تمر بها

الدولة قد فسدت الخلق على  
الحكومة، ولم تترك لها فرصة  
للثروة، والدراسة فساداً ففازها  
مزعجة، والليل أنها مزعجة فيها  
رسمت أربع نساء فقط بين ٤٤  
رجلاً، ورفضت الذين من الأقباط  
بين ٤٤، عرضاً ولو أن الحزب  
الوطني كان يملك وقته ما وقع في  
هذا الخطأ، ونعرف أن الانتخابات  
كانت فرصة ذهبية للقضاء على آثار  
الفترة الطويلة فإن هذا العدد  
الضئيل لا يمثل حقيقة نسبة النساء  
أو نسبة الأقباط في الانتخابات وقد  
كان من الممكن اختيار شخصيات  
ممثلة بين الأقباط وبين النساء  
لتمثيل مقاعد البرلمان

وليس هذا العدد الضئيل من  
الأقباط والنساء يدل على تمسكنا  
بالإسلام فالإسلام لا يسمح بهذا  
العبث، والمفروض في البرلمان أن  
يمثل الأمة كلها لا أن يمثل كل من  
خمسين في المائة منها، ولم يحدث  
أن طليق الجماعات الإسلامية  
يعدم دخول المرأة في البرلمان أو  
مطابق بأن يكون عند الأقباط هذه  
النسبة المثالية

المرأة المصرية نصف المجتمع،  
ونسبتها أكبر من العمال والفلاحين  
الذين نمر أن يكون لهم ٥٠ في المائة  
من مقاعد البرلمان، وليس من  
المعقول في القرن الواحد والعشرين  
أن تهبط نسبة النساء إلى ما يقرب  
من الصفر

إننا نتنبأ في اتجاه العالم أن  
مصر بلد ديمقراطي، وليس من  
الديموقراطية في شيء إلغاء دور  
المرأة المصرية في الحياة البرلمانية  
وليس من المعقول كذلك أن يمثل  
الأقباط بهذا العدد البسيط  
إنما على لغة أن هذا التصرف  
ليس سيء النية فمنا نعرف أن  
المستقلين في الحزب الوطني هم  
معصمين عند النساء ولا ضد  
الأقباط، ولكنه نوع من الخطة  
والضرب في إصدار قرارات يفر  
تفكير

مصطفى أمين





# خطوط فاصلة

غدا .. آخر موعد للتشريع لانتخابات مجلس الشعب .. وقد أجمعت كل من أحزاب الوفد ، والأحرار ، والعمل عن دخول المعركة ..  
وعلمنا .. هذا ليس شيئا مستغربا .. لسبب بسيط أن أعضاء الأحزاب الثلاثة الذين تتوفر لديهم « مؤهلات » للتشريع قد تقدموا بأوراقهم « كمستقلين » .. ولكنه لم تعد داخل تلك الأحزاب « شخصيات » قادرة على المنافسة ..

لهم .. لقد قرروا فيما بينهم فصل أي عضو يقدم للتشريع بحجة عدم التزامه حزبيا .. وينبغي أن القرار لم يثنى بال أحد .. لأن هناك شبه إجماع على أن كلا من أحزاب الوفد ، والأحرار ، والعمل .. مفككة من الداخل .. ولكنه يستوى من ينضوي تحت لوائها .. بمن يؤثر الصلابة ويبتعد .. وإن كان المستقلون ، أو المصلحون .. يكسبون احترام الجماهير ، وتكديفها .. أكثر من الذين تفرغوا للصراعات ، والخلافات .. فتشوهوا صورة للعمل الحزبي .. وكبروا وسائله بقوة مقبلة ، وأسروا أهدافه وغاياته داخل دائرة رديئة زائفة المرع حتى من الاقتراب منها ..

إن حجة كل من فؤاد سراج الدين ورئيس حزب الوفد ، ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ، وأبراهيم شكرى رئيس حزب العمل .. أن الدولة لم تستطع رايهم عندما قررت التعديلات الجديدة لانتواى مجلس

الشعب ، ومباشرة الحقن السياسية .. الأمر الذي يثبت بأنهم لا يريدون أن يفقدوا ما بأنفسهم .. من حيث الأصرار على التلاعب بمشاعر الجماهير ، وتزييف الحقائق دون أدنى اعتبارات لأية مصالح عامة ..

لقد ملأوا الدنيا ضجاعا طوال السنوات الماضية ضد نظام الانتخاب بالقائمة .. وادعوا ضللا ، وبهتاناً أنه أقصر طريق للتزوير ، وتدخل السلطة ، وفرض عناصر لا يلبها الناخبون ، وتكررت ندائهم بتغيير هذا النظام إلى الانتخاب الفردي .. إنهم الذين يمكن أن يكون مثار حوار بينهم وبين الدولة وقد تحققت أرائهم لأسباب وأنهم المطالبون أصلا بالتغيير ؟؟

أما حكاية إشراف القضاء على الانتخابات .. فالتعديلات الجديدة قد وسعت إلى حد كبير مظلة هذا الإشراف .. بحيث أصبح رؤساء اللجان العامة من أعضاء الهيئات القضائية .. على أن تتولى كل هيئة منها تحديد أعضائها .. وترسل بيانا بأسمائهم إلى وزير العدل لينسق بينهم في رئاسة اللجان ..

كما قضت التعديلات بتوقيع الطويات على كل من يتلاعب في العملية الانتخابية .. أو من دخل قاعة الانتخاب بدون حق ، أو أدلى بصوته متحلا اسم غيره .. إن الأصرار على تزييد المطالبة بإشراف القضاء .. أمر يتنافى مع الواقع .. ويؤكد أن أهبات الأحزاب الثلاثة يريدون جرنا جميعا إلى قضايا فرعية لا قيمة لها ..

## وفي النهاية .. تبقى كلمة ..

إذا كان « الفرسان الثلاثة » يسمعون إلى ضرب التجربة الديمقراطية في مصر .. فليبتكر كل منهم مايلي .. أولا : تاريخ فؤاد سراج الدين تشهد عليه كل الملفات ، والوثائق التي تقول في صراحة ، ووضوح .. أنه ليس بالرجل الذي يفوضه الشعب لكسب وتحدث عن النزاهة ، والأمانة .. والقواسم كثيرة .. ومتنوعة .. في شتى المجالات ..  
ثانيا : لو لم يكن مصطفى مراد شمتا بالحصانة البرلمانية .. لاكتشف المستور ، وأبرك الناس من الذي يبرط في مصالحهم ، وأموالهم ، ومن الذي يحافظ عليها ، ويحميها من أطماع العابثين ، ومبديى الشروات ..  
ثالثا : منذ متى .. وكان رأى إبراهيم شكرى سنيديا ، أو غالبا لوجه الله سبحانه وتعالى .. ولمصر ؟؟ إن تجاربا معه .. ألوية ، ومفخلة .. ولعل موافقه من الفزو العراقي للكويت خير شاهد ، وأبلغ دليل ..

ولا يحق المكر المكي .. إلا بأهله .. !!!

سيد ج





المصدر : **البيان**

التاريخ : **٣٠ ٩ ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ٩٧,٥٪ مع التفاؤل

### بكم استنار، مصطلح الطويل

إما وقد تم تقديم طقوس وأوراق المرشحين في الانتخابات القادمة ، واستلحمت النفوس وتجهت الأمور للمعركة الانتخابية القادمة ، فلا يتصور من مقال هذا ، أن التحريش على مقاطعة الانتخابات هو مقصود . وكل ما أرجوه من القاري العزيز ، أن يلتزم ما جاء به عند إعلان نتيجة الانتخابات الحالية والتي ستكون في نهاية الشهر القادم .

بعد أن بدأ الضيف الأول من مسرحية الديمقراطية الزائفة ، التي ألفها وأخرجها ووضع الشخصيات الحزب الحاكم . أحب أن أثير مرشحي الحزب الوطني ، وأطعن باقي المرشحين الذين خدمتهم أساليب الدعاية ، مسرحية الديمقراطية الزائفة ، أن فوز الحزب الوطني بمقاعد مجلس الشعب القادم ، لن تقل بحال من الأحوال عن ٩٧,٥٪ . هذا في حالة ما إذا استيقظ ضمير القلائد على العملية الانتخابية ، وتبينوا أن نسبة ١٠٠٪ التي أعلنت لنجاح مرشحي الحزب الوطني في انتخابات مجلس الشورى الحالي ، لا يتصورها عقل ولا يصورها مجنون ولا تخدم مسرحية الديمقراطية الزائفة . مشكلة الحزب الحاكم ، أنه أوهم نفسه ثم صدق الوهم الكبير . من لئه صاحب الأغلبية الشعبية المطلقة في الشارع المصري . نحن نذكر أن موقف سيادة الرئيس من مشكلة الخليج الحالية ، قد ألك الحزب الوطني ، ولكن الواقع يقول ، أن الشعب يعاني من مصائب وبلايا ، لا أول لها ولا آخر . من أهمها ، الفساد والإسكان والرفاق والذواكل والتلابالة وعدم الانتماء والتعليم والكلوث ، وغيرها من باقي المشاكل المستعصية . هذه المصائب والبلايا ، هي التي أوجبت لكثير الديني الأرض الخصبة ، التي استطاع بجدارية ، استغلالها لحسن استغلال . الحزب الحاكم لاستغله الأ القوة ، ولا يزيد إلا الإعلام الحكومي . ولو تخلت عنه مكان اللواتي لاقرسه الشوارع المصرية في أول انتخابات حرة حقيقية . نحن لادعي أن أغلبية الشوارع المصرية مع حزب الوفد . ولكن شعبية حزب الوفد تتضاعف شعبية الحزب الوطني ، أصغلا مضاعفة . وليس حيا في حزب الوفد ولا اعترافا بأصاذه وعرايته قط ، وإنما أملا في مستقبل زاهر مثير بالخير . تحميه الحرية المقة ، وترهه الديمقراطية الصاعدة . الوهم الذي يعيشه الحزب الحاكم بأنه صاحب الأغلبية المطلقة هو الذي كان وراء إعلان نتيجة انتخابات مجلس الشورى الماضية بنسبة ١٠٠٪ . ولولا أن مصر غارقة في بحور الدين وأوجال للمشاكل ، التي تتطلب أوجه ديمقراطية يستلزم الحزب الحاكم التفتي بها من حين لآخر لأصبحت نتيجة انتخابات مجلس الشعب ١٠٠٪ أيضا . ولما الحكومة وحزبها في الد الحاجة إلى الاعلالت والمساعدات والقروض الخارجية ، حتى يستطيعوا البقاء والاستمرار .

العلم الغربي وحلفاءه ، هم أصحاب المساعدات والاعانات والقروض . هذا العلم ، يدل فكره الآن وأصبح علمه هو الانتماء للحكمة بعد أن كان يهيم الحاكم الذي يرغب مصالحه وينفذ طلباته : العلم الغربي الآن يفضل التعامل مع الانتماء الديمقراطية باعتبار أنها تستند سلطانها من الشعب الذي هو مصدر السلطات ، لاضعوب هي الباقية إما الحاكم فقه زالكون وهكذا تغيرت نظرة الدول الغربية في تعاملها مع الدول المتخلفة . ومن هنا فإن الحزب الحاكم أصبح حريصا على أن يظهر بوجهه ديمقراطية في الانتخابات القادمة وسوف يدخل مجبرا عن نسبة المدة في الملة يجعلها ٩٧,٥٪ . أما لماذا تقدر نسبة نجاح الحزب الوطني في الانتخابات القادمة بـ ٩٧,٥٪ تحديدا وليس ٩٧٪ أو ٩٨٪ فهذا يرجع لما عودنا عليه حزينا الحاكم من خصلته وهلهولة ، وحتى تكون النتيجة أكثر القناعا للعلم الخارجي . وكأله مزايل يتصور أن العلم الخارجي مثل تصويره للشعب







المصري : ١١ - ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

المصري : كلم من اليه ، وإن الحزب الحاكم وحده هو أصبح ما كان . لا يكون .. العلم الخارجى له عيون وثقوف في كل مكان ، وربما يعرف واقع أكثر منكم . والشعب المصري له عقل وله أصالة ويعرف الأعيانكم تماما ولذلك فلا أحجم عن المشاركة في مسابقة الديمقراطية

بإلى سؤال واحد : لو أن بقى الأحزاب والقيادات المعارضة نخلت الانتخابات هل ستبقى النسبة من ٩٧ ، ٥٪ للأحزاب عن هذا السؤال يجب أن تعلم أولا ، أن كل قيود لعبة الانتخابات في يد الحكومة وحزبها . وهم مترسبون عليها منذ أربعين عاما مضت . وكل أجهزة الدولة مخصصة ومترتبة لخدمة الحزب الحاكم . يبدأ بالمحافظين ورجال الأمن ورجال الحكم المحلي ورجال الإدارة . ثم رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام . فضلا عن ذلك ، فإن جميع اللجان التي تكون عملية الإشراف على تصويت الناخبين من رجال الحزب الحاكم ، ولهم خبرة طويلة وكبيرة ، في استغلال التزوير والتزيف والتضليل . وبعد ذلك كله ، يأتي صمام الأمن والأمان للحكومة وحزبها ، وهو كميونتر وزارة الداخلية . هذا الجهاز العنق . هو وحده صاحب القرار النهائي في نتيجة الانتخابات . وإن لم يعلم ، فإن نسبة حضور الناخبين إلى صناديق الانتخاب لا تتعدى بحال من الأحوال ١٥٪ . أي أن لدى الحكومة وحزبها ، نسبة ٨٥٪ من الأصوات الفلكية التي تستطيع إعمالها لمرشحها في أي مرحلة من مراحل التصويت وحتى مرحلة كميونتر-الديمقراطية- وهذا صحت في انتخابات مجلس الشعب الماضية . إن كميونتر وزارة الداخلية الذي تفرعه الحكومة وحزبها ، استغل ٧٥ مرشحا من المعارضة ونقل هؤلاء المرشحين يتخطون في دور المحاكم طوال الأربعة أعوام الماضية ، ولم تقلد الحكومة أحكام القضاء بأحقيتهم في مقاعد مجلس الشعب بل شريت بهذه الأحكام عرض المحاكم وفصلت حل مجلس الشعب دون دخولهم إليه . إذا ، فللحكومة وحزبها سيطرة تماما على كل العملية الانتخابية سواء قبل بثها أو انعاما أو بعد إعلان نتائجها . لهذا أتى سؤالنا : هل لو دخلت بقى الأحزاب والقيادات المعارضة مستغلين النتيجة بنجاح الحزب الحاكم قل من ٩٧ ، ٥٪ . ربما كانت تحصل هذه النسبة إلى ١٥٪ وهذا أصلا في التزيف والتزوير والتضليل . وليس لدخول الأحزاب الأخرى أي تأثير في ذلك .

والخيرا ، أقدم استيب النهائي من الآن لمرشحي الحكومة . ولكي لا يحزن من أن ينتج من مرشحها ، فالأمر مازال موجوداً ، وربما تظهر كرامات كميونتر وزارة الداخلية ويصمم على الظاهر النتيجة بنسبة ١٠٠٪ كما ظهرها في انتخابات مجلس الشورى . أما بالنسبة لإخواننا بقى المرشحين من الأحزاب الأخرى والمستقلين ، فعلموا تكون عبرة لهم ليكتسبوا أنهم يتكبر في مسابقة الديمقراطية المزيفة .





الموقف : مصر

التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رئيس حزب الأحرار يؤكد التزامه بقرار مقاطعة الانتخابات ويعلمن : «لا أضاف أحدا .. ولا أخضع لتأثير من أحد»

كتب - حمدي شليق :

أكد امين مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ، التزام حزبه بقرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات القادمة لعدم توفير الضمانات التي طُلِبَتْ بها أحزاب المعارضة والقوى السياسية . وصف رئيس حزب الأحرار ، الإشراف القضائي على الانتخابات بأنه «فم للدم» وأن نسبة الناخبين الذين يطعون على التصويت لا تتجاوز ١٠٪ من إجماع المقربين بالمجادول الانتخابية . وأكد مصطفى كامل مراد في المؤتمر الذي نظّمته أمس نقابة الأطباء حول انتخابات مجلس الشعب الجديد : «إن الحكومة تورت جميع الانتخابات والاستفتاءات الماضية» وأنه لا يخاف أحدا ولا يخضع لتأثير من أحد .

وتحدى رئيس حزب الأحرار ، الحكومة أن تقدم للرأي العام كشوف الانتخابات الماضية وبها عمليات تزوير مكشوفة .  
وعلى رئيس حزب الأحرار على وصف الرئيس مبارك «مطلب وقف الشئون الطوارئ أثناء الانتخابات» بأنه «خروج» . أكد مصطفى كامل مراد أن المعارضة ليست «مهرج» ، والتوزيع يأتي من جانب الحكومة التي تحرم دائما على الطلاب المتطوف في كتل الانتخابات ، وتستخدم قانون الطوارئ في اعتقال منسوبي المراسمين للمعارضين لهم من ميليشيا وأجيبهم داخل اللجان وتقوم الشرطة على التوقيين .





المصدر : ..... الش : ج

التاريخ : ٢٣ س ١٩٩٠ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع اقتراب المهزلة ..



أصحاب السوابق

والبلطجية على رأسهم

الحزب الوطني

صفحة حكومية بين الحزب الوطني

والتجمع في بعض الدوائر

تصفية	في اختيار
الحسابات	المرشحين
والمعاملات	
هي الأساس	

تحقيق : جمال امبابي  
عبد الحى محمد





لم يستع الحزب الوطنى من نفسه ... حتى بعد ان تركت له  
المعارضة الساحة خالية ليملأ فيها وحده ... فلم تكف قيادات هذا  
الحزب الجلم على أنفاس الشعب بالإصرار على التزوير وتقصيل  
الدوائر وطبخ القوانين ولكنهم فضحوا حزبهم بعد ان التبوا

عجزهم فقدموا لنا البلطجية واصحاب السوايق ليكونوا في مقدمة  
مرشحيهم في نفس الوقت الذى احدثت فيه الصراعات وتصفية  
الحسابات بسبب المجاملات ولعل ذلك يزيد من احباط جماهير  
الناخبين ويزيد من اصرارهم على تأييد قرار المعارضة بمقاطعة  
الانتخابية القادمة .

١٩٨٣ م فتح كفر سعد وعمر فيها  
حكم بجملة ٨٧٧١٢ بحسبه لغير  
مع الشغل وللك تعصيه على اراضى  
ملوكة للدولة .

٢٢ كما ان نجل المرشح المذكور متهم في  
قضية امن دولة على يد نائب نظام الحكم  
بمصر (المرشح) خارج البلاد منذ ٧/٧/٧٩  
١٩٨٧ كما سبق ان اجعل شقيقه عدة  
مرات بتم جلب مشغرات وله سطوة  
كبيرة على المنطقة .

٣ اما في الدائرة الثانية بدمياط  
الضراوة بين مرشحي الوطنى على  
أشده حيث رفض الحزب الوطنى بدمياط  
الترشيح محمد حسن للزيات الذى فرض  
عليهم من فوق مقام للمهندس رضا مؤمن  
وتمسك المجلس المحل بالمخالفة بالترشيح  
أشده كما دفع أيضا بوكيل المجلس  
السيد عبدالله الخرشنج ضد مصطفى  
الاسمر مرشح العمال بدمياط .

٤ في القاهرة .. تتلاحق سيلة  
لا رغم تعدد التنازح السيرة بالمعارضة  
السيد سيد احمد عضو المجلس للمحل  
لكل سائر لا تقول . فرغم تعدد  
التنازح لاني امثال بها مله تم اختياره  
سلكين مثلا عن الحزب الوطنى  
الدائرة .

٥ في الدائرة الثانية بدمياط  
١٩٨٧ م فتح كفر سعد وعمر فيها  
حكم بجملة ٨٧٧١٢ بحسبه لغير  
مع الشغل وللك تعصيه على اراضى  
ملوكة للدولة .

١٩٨٣ م فتح كفر سعد وعمر فيها  
حكم بجملة ٨٧٧١٢ بحسبه لغير  
مع الشغل وللك تعصيه على اراضى  
ملوكة للدولة .

٢٢ كما ان نجل المرشح المذكور متهم في  
قضية امن دولة على يد نائب نظام الحكم  
بمصر (المرشح) خارج البلاد منذ ٧/٧/٧٩  
١٩٨٧ كما سبق ان اجعل شقيقه عدة  
مرات بتم جلب مشغرات وله سطوة  
كبيرة على المنطقة .

٣ اما في الدائرة الثانية بدمياط  
الضراوة بين مرشحي الوطنى على  
أشده حيث رفض الحزب الوطنى بدمياط  
الترشيح محمد حسن للزيات الذى فرض  
عليهم من فوق مقام للمهندس رضا مؤمن  
وتمسك المجلس المحل بالمخالفة بالترشيح  
أشده كما دفع أيضا بوكيل المجلس  
السيد عبدالله الخرشنج ضد مصطفى  
الاسمر مرشح العمال بدمياط .

٤ في القاهرة .. تتلاحق سيلة  
لا رغم تعدد التنازح السيرة بالمعارضة  
السيد سيد احمد عضو المجلس للمحل  
لكل سائر لا تقول . فرغم تعدد  
التنازح لاني امثال بها مله تم اختياره  
سلكين مثلا عن الحزب الوطنى  
الدائرة .

١٩٨٣ م فتح كفر سعد وعمر فيها  
حكم بجملة ٨٧٧١٢ بحسبه لغير  
مع الشغل وللك تعصيه على اراضى  
ملوكة للدولة .

٢٢ كما ان نجل المرشح المذكور متهم في  
قضية امن دولة على يد نائب نظام الحكم  
بمصر (المرشح) خارج البلاد منذ ٧/٧/٧٩  
١٩٨٧ كما سبق ان اجعل شقيقه عدة  
مرات بتم جلب مشغرات وله سطوة  
كبيرة على المنطقة .

٣ اما في الدائرة الثانية بدمياط  
الضراوة بين مرشحي الوطنى على  
أشده حيث رفض الحزب الوطنى بدمياط  
الترشيح محمد حسن للزيات الذى فرض  
عليهم من فوق مقام للمهندس رضا مؤمن  
وتمسك المجلس المحل بالمخالفة بالترشيح  
أشده كما دفع أيضا بوكيل المجلس  
السيد عبدالله الخرشنج ضد مصطفى  
الاسمر مرشح العمال بدمياط .

١٩٨٣ م فتح كفر سعد وعمر فيها  
حكم بجملة ٨٧٧١٢ بحسبه لغير  
مع الشغل وللك تعصيه على اراضى  
ملوكة للدولة .







ورقم له ثم يبق له سوى خمسة شهور ويحال للمحاكمة . كل ذلك بمجرد أن نأخذ العلم بأن الحزب الوطني أن مدير الإدارة لا يرى ترويج نفسه للانتخابات .

### اللاعب في أموال الشباب

□ وجاء أصدار مدير إدارة الشباب على مراجعة الهيئات الشبابية ذات بند الصرف الكبيرة حائزا على ثقة مبررة من ميت غير حتى تستطيع اللجنة من مراجعة مراكز شباب المدينة ذات الموازنة التي تحت ١٠٠ ألف روبيا من الشبهات الكثيرة .. والتي يرأس مجلس إدارتها أمين الحزب الوطني ببيت عمر ومجلس الشورى وما يؤكد ذلك ما قامت به اللجنة من مراجعة أعمال نادي ميت غير الوطني من ٨/٨ حتى ١٩٩٠/٨/٢٤ كذلك مراجعة أعمال نادي نقاشين من ٨/٢٤ حتى ٩/٨/٩١ وقد قيام نفس اللجنة بالمطالبة مركز

شباب ميت غير من ٩/٨/٩١ رفض مدير المركز الذي عينه رئيس مجلس الإدارة بالمطالبة لللائق وبمعدنا الإدارة رفض مطالبة اللجنة تماما حتى يتم التمسك على نشاطات المركز . وبعد أربعة أيام فقط استطاع رئيس المركز أمين الحزب الوطني بالولاية لدى المحافظ واستصدار قرار النقل واستبعاد مدير الإدارة عن عمله وتعيين أحد المحاسبين على تكاليفه طرد مديرا متطرفا للمركز ليقطع مزاياه ويؤذي في شهادته الوافية ولـ بطاقته الشخصية . والمعيين أن أمين شباب الحزب الوطني بالمركز سبق اتهامه في القضية رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٩ إداري مركز ميت غير باختلاس أموال من مركز شباب بيتا ليه عضو مجلس إدارة وهو أحد اللذين جدا من المحافظ .

□ أما مرفيع الوطني من المركز فكانت قد قعدت زوجته والتي تعمل في بنك مصر فرع ميت غير يتحصلون صرف مبلغ ٢٥٠٠ جنيه فركز شبابي كرم الفور من حساب جاري ١٩٨٨ دون الرجوع للجنة الإدارية وتم أحقة الموضوع للجنة الإدارية في حينها .

### الأغيب وتصفيح الحسابات

□ يمكن الحزب الوطني قد أعلن أسماء مرفيعه يوم الاثنين قبل الماضي باستبعاد ١٢٢ عضوا من المجلس السابق على رأسهم المستشار أحمد

الإشتراكي ثم حزب مصر كم الحزب الوطني وإجاء انتقل لمصروف حزب الواد ليصنفر قائمته في انتخابات ١٩٨٧ م ويصبح قائما عن الواد في البرلمان للمنحل .

□ أما مرفيع وإدارة مرفيع محمد زايد فهو شقيق أحمد زايد المشهور عنه اتصاله بتجار المخدرات وشيخ في أكثر من قضية وخرج بكالات تحت ٧٠ ألف جنيه ومعرف عنه تقبيل اللجان بآلة السلاح .

□ ولم تسلم أيضا الدائرة من خلافات حادة بين صفوف الحزب الوطني فقد قام حيدر السبعين بترشيح نفسه ضد نور الكونسي رغم أنه كان ذكيا سافكا عن الحزب الوطني . كذلك تقدم للإشراف البيرة بأوراق ترشيحه ضد مصطفى الترهام .

### في سوهاج .. حالة أحباط

□ في محافظة سوهاج دبت خلافات والقياسات حادة بين صفوف الحزب الوطني حين تم اختيار شهاب حمادي وفات .. أمين حزب الواد بمطالبة سوهاج مرفعا الحزب الوطني . كذلك يسر شهاب هناك حالة من الأحباط بعد اختيار إيهاب ممد وكل المجلس المنحل للمرة الثالثة والذي ليس له أي شعبية هناك ويراوش جاهدريا خاصة بعد أن قام برحلت الطريق الخاص بمعاركه . يجرى سوهاج من الطريق الرئيسي حتى صارف فقط . ومن أجل رفض شهاب سوهاج له قام ترزية الحكومة بخطف قري الرمال والمحمدة من الدائرة الخاصة به واستلمتها للمركز للمركز القوي الوافية والإسلامية بهما وعدم وجود أصوات له .

### في الدقهلية الصراع بدأ ميكر

□ أما في محافظة الدقهلية فقد بدأت المعركة الانتخابية والصراع بين شلة المتنافسين ميكر وأبل إعلان حل لمجلس بلديات . ففي مركز ميت غير قام أمين الحزب الوطني ومجلس الشورى بتمسكين نفسه والتخلص من تعويم حوام شبيهة بالتقدم والترشيح أملا في اختياره ويساعده في ذلك المحافظ اللواء محمد صهيون مدين حيث تمكن أمين الحزب الوطني ببيت عمر من استصدار قرار من المحافظ برقم ٧٠٧ لسنة ١٩٩٠ نقل مدير إدارة شباب ميت غير محمد محمد خلال ال المنصورة بعد أن ظل يعمل ببيت عمر غير يزيد على ٣٠ سنة .

□ د. ولان شلة الزويدي بالتقدم سوى مجلسها لوزن على دين مولانا فقد تأسست نقود الحلة بتقليل حي الشهداء حكاية السيد محمد صهيون مديي المرفيع بالمشغل لجندال في انتخابات ١٩٧١ .

□ في وقتنا الحالي بمحاكمة مكتب واعتادوا على شيلة نام بركه إلا بعد أن تركه بالإسلامية تماما .

□ الغربي أن يرحى نفس المرفيع بعد

□ بالترشيح بقرار من كمال الشاذل شلة من المحافظ . وبإدارة الحزب شلة باللقطة . والأكثر غرابة أن يكون معه أحمد أبو زيد ليقنا مرفيع العمال لتلم نفس الشلة بتقليل المتنافسين لصالحه .

### في الغربية مرفيعون من الخارج

□ ولأكثر أكثر غرابة بدائرة الحلة الكبرى . فقد تم اختيار أمير الكونسي مرفعا للحزب الوطني وهو ليس من أبناء الحلة أو المحافظة إطلاقا ويأبى مله أنه جاء للحلة من الحوانكة بمحافظة أسوط لإريك شينا وكان ليجه في القول السويدي حتى انتقلت له لجة القدر مع ظهور الاقتراح واتصله بصحت السادات وكانت النتيجة أن تمول ال مليونير .

□ استولى على أراضي الأوقاف بشارع العري بمدينة الاقتراح والتي قام بترافها بيسمى الختر ٧ قروش بينما يبلغ سعرها الآن ٢٠٠٠ جنيه لمقر الواد .

□ طالب الواد مرفعا للحزب الوطني

□ أما مرفيع الصالح مصطفى براهيم

□ فويل مله أنه كان عضوا بالمحكمة





المصر :

العدد ١٢٠٠

## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ س ١٩٩٠

مضى بكل المجلس السابق والدكتور  
مولى أبو طالب رئيس لجنة التعليم  
والصحة فتح الله رفعت رئيس اللجنة  
الاقتصادية والدكتور السيد مولى السيد

تتمين واحدة جديدة لما باليات لهن :  
الدكتور لائل عثمان واليدى كامل وأديا  
لجنة  
وعلى غير الترتيب لم تشمل

ورئيس المجلس الأعلى للشباب  
والرياضة بدائرة الظاهر ، رغم أن  
الدكتور من أبناء محافظة الغربية

وسبق ترشيحه بدائرة مصر الجديدة .  
ويقال سبب هذا الترشيح الغربي  
أن الدكتور طوأل الدورتين السابقتين  
لم يتم جعله بذكر لأول دائرته

بغربية أو مصر الجديدة ، ومن ثم  
تصيرونه بقبض الفقد إذا  
رفض نفسه لثانية بأى منها وهذا  
سبب ترشيحه بالظاهر ، لعل وعسى

يفسحه أهلها بالقوة أو البس  
ومن الواضح أن الحزب الوطنى عقد  
مجلسه مع حزب التجمع الذى خرج  
لجاء المعارضة ووافق على الاتفاق  
الانتخابات فضلا عن الحزب مرشحا

مصريا بعدد الفئات بدائرة كفر شكر  
يدعى أحمد عبد العزيز من . سى لا  
يشتع بأى شعبية ، ولهدف من هذا  
الترشيح لفتح الطريق أمام الاستد  
خالد محيى الدين

لكى يوزع بعد أن فشل مرتين في ١٩٨٤ ،  
١٩٨٧ في الوصول إلى مجلس الشعب  
وبذلك يكون خالد محيى الدين قد ضمن  
الفوز منذ اليوم الأول للانتخابات .

• وذات الصلة جرى الاتفاق عليها  
بدائرة كرموز حيث يترشح أبو اليز  
الحزب الوطنى نفسه من العمال ، بينما رشح  
الحزب الوطنى أمارة محمد حسن

محمد ، وهو الذى لا يشتع بأى ثقل  
الحزب الوطنى ، بل أن هذه الدائرة  
تعد مظلة لصالح أبو اليز الحزب  
وبذلك يكون التجمع قد ضمن لنفسه  
مقعدين على الأقل !

• كما جرى نفس الاتفاق في دمياط حيث  
تقل الدكتور محمد حسن الزيات من  
دائره وسقط راسه فاروقى والتقل  
مرشحا نفسه بدائرة دمياط رغم أنه ليس

من أهلها ولم يسبق ترشيحه فيها من  
قبل .  
والسبب في هذا الإجراء أن شياء  
الدين دابة الوزير السابق ( تاسرى )  
رشح نفسه عن القوت بهذه الدائرة بعد  
زوال أساليب حمراته من مؤازرة العمل  
السياسى بمحصله على حكم من  
الاستثنائية العليا .

وإذا ما ترشح الدكتور الزيات بنفس  
الدائرة فستكون المنافسة بينهما شديدة  
ويمكن القول بما لذلك أن شياء المد

### لجنة الانتخابات

ول للثقل شملت الترشيحات  
نواب سابقين من المعارضة منهم ثلاث  
من التجمع لعدد حركه ( لرابيل )  
وأحمد الفتى : ( لبا ) ونهى بخت  
دياب ( جبهة - سراج ) .. ومؤازر

اللائحة كلاً قد أعلنوا إشتياقهم عن  
حزب العمل مع أحمد محمد ، كما أن  
مجلسه لثانية للحزب الوطنى خلال

وهو بعد المجلس السابق حيث صوتوا  
معه ضد رفض تطبيق أحكام القضاء  
الخاصة بتصحيح عضوية الذين حكمت  
لصالحهم المحكمة الإدارية العليا .

كما ساندوا موقف المحكمة بشأن  
الوزارة الأخيرة وترشيح رئيس  
الجمهورية في إصدار الجديد من  
القرارات .

وشملت الترشيحات أيضا عضوا  
مفصلا من حزب العمل هو خالد حماد  
( البهولة )  
أما نواب حزب البراد والذين

تضمنتهم قائمة ترشيحات الوطنى فهم :  
سيد شكري وهى أحمد سمورن ومصطفى  
الفتنارى وهذا الأخير سبق له بالاتفاق

مع الدكتور للمجيب رئيس المجلس  
الراجل والقائم بجمعية بهدف تمثيل  
لحكم القضاء الخاصة بصحة  
العضوية ، حيث لاق إتهاما لفراد  
بالتزوير في أوراق القضية تصحيح  
العضوية .

والذى سبق تحويله للتطبيق أكثر من  
مرة في مقالاته جميعا متجنبين للفساد .  
وكان للمجلس الذى يشتع بها دور كبير  
في مواجهة هذه التفتيات .  
ولعل أطراف الأمور هيام الحزب  
الوطنى بترشيح الدكتور عبد الأحد  
جمل الدين أمين الحزب بالقطرة

والدكتور أيهاب إسماعيل رئيس جامعة  
القاهرة بنبى سويف والدكتور عبد القادر  
حليم رئيس المجلس القومى للتخصصات  
والدكتور صلاح الحادى رئيس لجنة  
الصحة بالمجلس السابق .

• وكانت اللجنة في استبعاد المهندس  
عثمان أحمد عثمان نقيب المهندسين  
وترشيح محمد صبرى صبرى السكرتير  
العام للثقل المصطفين بدلا منه . وكان

عثمان قد أتم في الانتخابات الماضية  
باستبعاد اسم صبرى صبرى من لوائمه  
الحزب الوطنى بالإسماعيلية متحديا  
رغبة الحزب ومن ثم فقد تم رد الشربة  
إليه بقر من جانب د . يوسف والى .

د . والى يعطى حسنياته  
كما تم استبعاد الدكتور يحيى الجمل  
وذلك بسبب تصريحاته الكثيرة المؤيدة  
لحزب المعارضة بشأن ترشيح الفضلات  
لوزارة الانتخابات .

• واستبعد أيضا المستشار البمدلى  
المقال وتم ترشيح منافسه في الانتخابات  
الماضية بدلا منه حامد هشام .  
وشملت الترشيحات الدكتور شريف  
عمر الاستاد بمعهد السيطان وأحد

أقارب الدكتور يوسف والى .  
وبوجه استخدام المقال إلى أنه يترشح  
بمطلة طيبة مع زكى بدر الذى ضل  
عام ١٩٨٧ ليتم ترشيحه بالمعهد الفردي

في دائرة البدارى وسبب رفضه زكى بدر  
الدكتور والى إنذاك هو خروج زكى بدر  
من الوزارة كان استخدام المقال وترشيح  
منافسه حامد هشام متحدا وكأنا

إشارة بالاتفاق .  
ويصل ترشيح د . شريف عمر نفس  
الحزب ، ولكن في الاتجاه المضاد ، حيث

تعد زكى بدر إشتياق في الانتخابات  
الماضية لمجلس الشورى إشتياق من د .  
والى الذى كان قد رفضه يتقدم زكى بدر  
وأنها أن يكون د . شريف عمر هو  
الوحيد من مرشحي الحزب الوطنى  
الذى يسقط في هذه الانتخابات ، ومن ثم

قد جاء ترشيحه هذه المرة رد  
لإشارة إليهم زكى بدر  
والآخرين جدا .  
وقد شملت قائمة المستبعدين تسع  
نسبة وتم ترشيح أربع سيدات فقط !





المصدر : الشيخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ - ١٩٩٠

داره ضمن مقعدا بمجلس الشعب  
تبعته وشعبية فخرتان بذلك  
● أما نكتة الموسم فهي المرحح الذي  
انقهره الحزب الوطني بديلا عن الدكتور  
رفعت للمحبيب رئيس المجلس الراحل  
هذا المرحح هو عبد القويف شيخه  
لكبر جهاز الألبان والجنين  
وكان حفسوا سابقا بالمجلس منذ عام  
١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٩ عندما هزبه  
الدكتور طحس الحديدي الأستاذ بهب  
القاهرة والأمين العام المساعد لحزب  
العمل لذلك هزيمة سلسلة .. الحشر  
بعدما الى الابدان ثقلها من الانتخابات  
التي تلت ذلك .  
● وعرف كلمة فعل دمياط انه طوال وجوده  
بمجلس الشعب مدة الشكوى سنوات ثم  
ياقوت بكلمة واحدة تحت القبة .  
والدهش ان هذا المرحح ليس من  
أهل مركز المصحة للزرقا لتي رخصه  
الحزب بها فهو من أعضاء قوى مركز  
فارسيكور ... أين أن دائرة فارسيكور منها  
مريضان فئات بدواثر كثرى .  
● وقد تكررت نفس الظاهرة مع طوى  
حافظ بدائرة الدرب الأحمر بالقاهرة  
وذلك لتسهيل الطريق أمامه ليخرج هو  
إجماع أحزاب المعارضة وحزب قرار  
حزبه .  
ويهدف تقوية طوى حافظ . ربح  
الحزب الوطني أمامه شخصيا يدعى  
سعد سالم أحمد سالم وهو لا يتمتع بأي  
شعبية وقد تكون هذه الانتخابات هي  
الخاصة الأولى التي يسمح فيها لأهل  
الدرب الأحمر بهذا الاسم . ومن ثم  
للطريق تم تمجيده أمام طوى  
حافظ . خاصة وأنه كلف ليعض  
البريين منه أنه سينضم الى الحزب  
الوطني بعد الانتخابات ، لذا لم  
تجرح محاولاته في تشكيل حزب  
جديد .





المصدر: الوقد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣١٠ هـ - ١٩٩٠ م

## مقالات انتخابية

# نظرة نقدية في قائمة الحزب الحاكم

## بقلم: جمال بدوي

لأن الرئيس حسني مبارك مشهور بالنزاهة والشفافية والعفة، فإنني أجزم بأنه - وهو رئيس الحزب الوطني - لم مطلع على قلعة مرشحي الحزب الوطني قبل إعلانها، وربما أطلع عليها ولكنه لم يداق فيها ثقله في الذين أعدها. ولكن هؤلاء المستشارين لم يضيؤوا مبادئ حسني مبارك موضع التنفيذ: عند اختيارهم مرشحين ينتسبون إلى حزب يرأسه السيد رئيس الجمهورية، إذ من المستبعد أن يوافق الرئيس على ترشيح أشخاص تحت مستوى الضيعة، ومن المستبعد أن يوافق الرئيس على ترشيح أشخاص مطعون في ذمهم المالية، ومنهم من صدرت ضده أحكام في جرائم نصب واختلاس، ومنهم من تزعم عصابات استولت على أراضي الدولة وباعها لأجنبي للملايين، ومنهم عتاة في التهريب .. ومنهم من ألجأت عنه نهاية الأموال العامة بكفالات باهظة .. وكل هؤلاء وغيرهم لهم ملفات متخمة في جهاز الرقابة الإدارية وغيره من الأجهزة الأمنية التي نجحت أحياناً في ضبط جرائم الفساد وقتلت أحياناً أخرى بسبب صلاح الحصانة، وتدخلت الأجهزة التنفيذية العليا ..

إن حرصنا على سمعة الحزب الوطني، الذي سيخوض الانتخابات مقرباً، ينبع من حرصنا على سمعة الحكم، ولأن هذا الحزب هو الذي سيقوم بصير بلاد مصر المحروسة خلال الشهور أو السنوات القادمة. وسواء طالت المدة أم قصرت الأعضاء مسئولية الرقابة والتشريع، وسنمر من تحت أنوفهم القوانين المنظمة للحياة المصرية. والمفترض أن يتحقق للمجلس المرتقب الحد الأدنى من سلامة الميناء وحسن السمعة (١)

كذلك، فإننا نستبعد أن يوافق الرئيس مبارك على خلو قوائم الحزب الحاكم من المرشحين الأقباط - باستثناء اثنين فقط - وقد نجحت الحياة النيابية منذ ثورة ١٩١٩ الوطنية على تعطيل الأقباط، باعتبارهم شريحة أصيلة في الكيان المصري. ومنذ ظهور حزب الوفد والأقباط يشاركون في الحياة العامة عن طريق الأحزاب السياسية، وقد نجحت هذه الصيغة الحضارية في تأكيد الوحدة الوطنية، وأصبحت مصر نموذجاً لكافة المجتمعات التي تسعى إلى تثقيف وحيتها على أسس عملية وعظيمة، فلما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ أغلق باب العمل السياسي أمام المسلمين والأقباط، فظهرت التنظيمات الدينية بديلاً عن الأحزاب السياسية، وحل







المصدر: ١١ نوفمبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩١ ٩ ١٢١

الانتماء الديني محل الانتماء الوطني . وكان الظن ان القائلين  
على امور الحزب الحاكم قد فطنوا الى هذه البديهيات . وكان  
المفترض فيهم ان يعلموا ان عجلة الزمن لا تدور الى  
الوراء (١)

كذلك نستبعد ان يوافق الرئيس حسني مبارك على ان تخلو  
قوائم الحزب الوطني من التمثيل النسائي ليقول . بعد ان  
قطعت المرأة المصرية شوطا هائلا في ضمير التقدم  
واصبحت صورة مشرفة للمرأة على مستوى العالم . وتقوم  
بدورها في بناء المجتمع . وكيف يتجاهل ربة البيت المصرية  
التي تتحمل وحدها اعباء الضائقة الاقتصادية . وتنعكس  
عليها اثر السياسة الاحتكالية التي تمارسها حكومة الحزب  
الوطني . وهي التي تكثرت بنار الغلاء والضيق والعنت .  
فكيف تحرم المرأة المصرية من التمثيل النيابي الرسمي عن  
طريق الحزب الحاكم (٢)

إن قائمة مرشحي الحزب الوطني تكثف النقيب عن طبيعة  
المجلس القادم .. وعندما يتفرج الستار فسوف يفلج الناس  
بمسرحة هزلية ثقيلة الدم .. وسوف يفض الجمهور  
صانها .. بمسرحية اونطة .. هاتوا فلوسنا .. (٣)





## اسلاميات

### والفتنة قائمة

ان قطع الحزب الوطني  
الانتخابات او اشتريه فيها .. لهذا  
علينا من خلال رؤيتنا ..  
وان يلقى الحزب الوطني  
اصحاب المسلم .. والتوجهات  
التجنية من بين مرشحيه .. لهذا امر لا  
يمكن السكوت عليه .. وايضا ليس  
اذا جقه ..  
اما ان يخرج علينا من ينشر كلمة  
باسم (الفتح القبطي) .. جريئة  
الواد .. ومن غير المسلمين .. ليتلقى  
في ان قوائم الترشيح للحزب الوطني  
لم تشمل غير اسمين مسيحيين ..  
ويسترسيل .. ويقال .. كيف ينبغي  
الاتحاد بعد ذلك الى تشكيل  
الانتخابات .. ويحدث من شعب  
(وحي) لا تحرف له متفقا جرافيا ..  
لهذا هو الامر الذي نجد من  
الختصاصنا .. وهو ملجئ .. وقلة  
الور .. وتصحيح مفاهيمه ..  
للمسيحيين .. لم ينجحوا عندما  
اغلقوا او اسقطهم الوطني من قائمة  
الترشيح .. ومنهم من وصل الى مواقع  
همة .. اذا فما كان لهذا كعب  
الصور في جريدة كوكب الاسيوط  
الذي تلقى ان يخرج .. ويسترسيل  
ويكون .. ويذكر لنا من واقعا ما لا  
نصره ..  
نصر .. كلها شعب واحد .. هو  
الشعب المصري .. وكلمة الشعب  
القبطي .. يجب ان تكون .. وان  
تتلقى تماما حتى لا يكون هذا في بلدنا  
(شعبان) .. وحتى لا تتراجع  
الخلافت واقفا لهذه الخصومات ..  
وهذا هو ملجئ ان يعلجه (الكبير)  
يأخذ .. ويجب ان لا تتفكر  
الصنف بل في حال من الاحوال ..  
والتهديدات بالقطعة وعدم الاموال  
بالاصوات لجموعة من المصريين ..  
ولهذا السبب .. فراقوش .. ومرافوش  
وبعد التسميات واولها (الوطنية)  
التي يتسابق عليها البعض منهم ..

ليكن هناك اعتراض على عدم ادراج  
اسماء غير اسلامية في قوائم  
ترشيحات حزبية .. ولكن ليس بهذا  
الاسلوب .. وليس بهذا للضمون  
(والذيلا) لم تكن يوما في القياس  
لاختيار التراب في بلدنا  
شريفنا الوطني .. والاسئلة  
كثيرة .. ان على هذا الفكر الذي  
يكتب بين وقت وآخر كلمات في القواف  
وغيرها .. ان يراعى فيه من الحديث  
من (الطوائف) و (الشعب) ..  
حتى لا تكون فتنة .. غير المسلمين  
الذين يشملونها ..  
ومن قبل طاعتنا ان لا يكتب عن  
قضايا المسلمين .. الا من هم من اهل  
دينهم .. وانه من الاطفال ان يعلج  
لقضايا المسلمين .. مسلمون .. لا  
غيرهم .. ولذا كنا نلجئ ونراهن ان  
يقول الفرح والفخري من المسلمين  
الا من كانوا مؤملين لذلك .. فكيف  
نسمح ان هم خارجنا ان يعلجوا  
قضايانا وان يدعوا المس في العمل ..  
ولذا ليام اوقات كلمة لأمور شراب  
غير مسلم يتلقى على التعمدية  
وحلقها المعاري مع المسلمين .. اي  
والله هذا .. ويعد ثلاث تكيات  
اصيبتها من المسلمين .. ولم يكف  
بهذه القويعة وانما ذكر ارقاما خيالية  
لم نسمع عنها من قبل .. مثل الآلاف  
من المصريين الذين اقتحموا الكعبة  
وحاصروا .. ياصد (حكمة جيهان)  
(والآلاف) الذين ملأوا في ثلق  
(المعصم) والفوف اخرى ثم ..  
يطالب (بالصلاة) من اجل  
المصموية ..  
الله اكبر .. هكذا .. ويتلقى  
المسلمة .. ويحدث الفخر ..  
(جلونا) .. لغيرها فتنة .. ويطلق  
جولما .. ثم بعد ذلك يشكون  
والغريب .. لنشي التبع ماجرى  
من السلة في بلدنا وغيرها .. وفيه  
الكثير مما يجب ان يكتب وان يقال من  
غير المسلمين .. ومن غير المسلمين  
ولم اقل كلمة واحدة لأمور من الذين  
يعتد عليهم (المصرية) فكثيرا ..

او الذين نعتهم -السلطات او  
الظروف او هما معا .. ليكونوا  
مسؤولين كثيرا عن الضرر .. فينتقدون  
او ينتقدون .. او مجرد تكريم  
لوالدهم .. اما عندما يتعلق الامر  
(بمسلمين) .. فما اهل اصولهم ..  
وما اكثر ملكيتهم حتى ولو كانوا  
يعملون في مستشفيات بالبحر ..  
ولكن بيننا كلمة سواء .. كما  
منعنا انفسنا من الفتنة منهم ..  
فليمنحوا انفسهم من الفتنة من  
الفتنة ..  
• ولان الحديث من الفكر والكملة  
للمسيحيين .. قد اوصلا الى مخرج فيه ..  
قد طالت ان الحملات التي بدأت من  
اجل استعارة الاصنام التي خضعت على  
صخرة للذين الصلوة .. بمعنى ذلك ..  
ان الاستعانة ان دعاء الصور في الامم  
حتى يقضي الله ان امره وتلقى القرائن  
الاستثنائية واي كان رايها او خلافا مع  
الاصنام .. ان الخلق لا يلقه الله ..  
ولا يسمع الحق .. ومن حق كل مسلم ان  
يكون له راي في الامم المصري .. وهو  
ثابت له لوقوف الاصنام .. ولكن .. كما  
يفعل خصومنا المسيحيين .. بل لا  
تعمل .. وليس يجب ان يشتم الانسان  
من خصمه او من هو (اصغر منه) .. انما  
الجب اننا نستعمل هذه الامم اصلنا  
تفكيرنا خصومنا وخلقنا منا اصناما  
العمل الاسلامي .. الذي لا يمكن ان توجد  
امهه الايوب فما اكثر فوكس .. وماكش  
الخلق .. لوصول اصنام الدعوات الى  
فكرهم .. وقد رايتهم .. يكونون الدنيا  
بصمهم .. رغم هذه القرون .. يصرونها  
من الريس .. ومن لندن .. ولا تخفي ايدا  
من (السوق) وان لثوبت الاسماء ..  
فكلمهم المسلمين ..  
ولتالي اريات الاصنامية غفلة ..  
والاستعارة الامم الاسلامية في اداء رسالتها  
والله اعلم في امره ..

صلاح عزام





## حقائق انتخابية

## هل يجوز تبسُّد الأدوار بين أحزاب المعارضة والحزب الوطني؟

بقلم: جمال بدوي

تتحول الأحزاب السياسية إلى ميليشيات مسلحة ؟ وأن تتحول للنقطة الانتخابية إلى مذابح تسيل فيها الدماء ؟ وهل تلام أحزاب المعارضة إذا هي ترتفعت عن الانحدار إلى هذا المسلك الهمني (١) ؟

ونتفرض - جدلاً - أن أحزاب المعارضة قبل التحدي، وخاضت المعركة الانتخابية، وحصلت على مقاعد الأغلبية، هل ستنتقل المعارضة إلى مقاعد الحكم، وينتقل الحزب الوطني إلى مقاعد المعارضة ؟ هذا اقتراض نظري .. ولكن لا بد من طرحه حتى نصل إلى أصل الداء، ونضع أيدينا على خبايا العملية الانتخابية، ونحدد حجم الأزمة التي تعانيها مصر منذ أخذ النظام الحاكم بنظام التعدد الحزبي، بينما استمرت روح الاحتكار والإحتواء والاستيعاب مظلة في الحزب الواحد ..

إن جوهر النظام الديمقراطي يقوم على فكرة الاختيار الحر من جانب الجماهير، وهذا يقتضي

وجود أحزاب تتنافس على الحكم، فيحكم صليبي الأغلبية، وتقوم أحزاب الأقلية بدور المعارضة بضرورة الاعتراف بتبديل الأنوار بين كافة الأطراف المشتركة في لعبة السلطة، فلا تكون السلطة حكراً أبدياً لحزب ما .. وتكون المعارضة دوراً مقلداً لحزب ما ..

هذا هو العمود الفقري في الفكر الديمقراطي الذي يبنى فكرة الثبات، ويضع محلها فكرة التغيير والتبديل الأنوار حسب إرادة الأمة .. ولا أفن أن أحداً من منتقري الحزب الوطني في مصر يفتك معنا في هذه البديهية، وعلى هذا ننظر السؤال التالي: هل يوجد في مصر اعتراف بتبديل الأنوار بين الحزب الوطني وأحزاب المعارضة ؟ وماذا يكون الحال لو حصلت أحزاب المعارضة على الأغلبية، وحصل الحزب الوطني على الأقلية ؟

● إنه سؤال مرجح بالطبع .. ولكن لا خرج في الدين .. ولا خرج في السياسة .. ولكن نوفر على الآخرين حرج الأجابة، نقول إن بعض الدول العربية التي أخذت بنظام التعدد الحزبي، حدث فيها هذا (المطب) الذي افترضنا حدوثه (نظرياً)، مصر .. ومع ذلك سارت الأمور في هذه البلاد سيراً طبيعياً .. ولم يحدث فيها أي خلل في هيكل النظام السياسي ..

يقولون إن المعارضة اجتمعت عن النزول إلى المعركة الانتخابية خوفاً من المواجهة، وغرباً من التحدي. (١) ..

● والسؤال هو: المواجهة مع من ؟ والخوف من من ؟

إذا كان المقصود جماهير الناخبين، فإن مؤلاء اتخذوا قرار المواجهة قبل أن تتخذ أحزاب المعارضة قرارها، ومنذ اكتشفت الجماهير أن الانتخابات ستدار بنفس الروح التي دارت بها المعركة السابقة تنتهي إلى نفس النتيجة، إن لم تكن أسوأ منها، وبالصورة التي تراها الدولة رغم ألف الجماهير التي يفترض أنها صاحبة إرادة حرة، ولها الحق المطلق في الاختيار (١) ..

لا يصح إذن استخدام اسم «الجماهير» في هذه القضية، أما إذا كان المقصود الخوف من السلطة، فإن الأمر يختلف، فليس في قدرة أحزاب المعارضة أن تتحدى الدولة التي تسخر كل إمكاناتها الجبرية من أجل الوصول إلى نتيجة انتخابية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال التنازل عنها، ولا نقن أحداً من المشتكين في قوة المعارضة بجعل المهال الذي تجري داخل اللجنة الانتخابية من جانب حملة اليوم والتناجز وقول الغزال الذين يقتضون على اللجان، ويعتصرون على مندوبي المعارضة، ويغترسون الصدايق على مرأى ويسمع من رجال الشرطة، وفي غيبة رجل القضاء الذي ينحصر دوره في الإشراف على فرز صناديق ثم تزويرها سلفاً .. وإذا كان السيد وزير الداخلية يرى أن رجال الشرطة لا يقولون نراهما عن رجال القضاء، فإننا لا نطمح في نراهما رجال الشرطة، ولغنا نرى أن الأمر أكبر من قدرتهم، فهم لا يملكون التصرف إزاء عمليات تزوير تجري عن طريق أشخاص يتمتعون بحصانة الانتماء إلى الحزب الحاكم .. وأين هو الضابط الذي يغامر بمسقبله فيقلب في وجه الحكومة وحزبها (١) .. ومذاً يكون مصيره لو فعل ما يعليه عليه وأجبه ؟

● وإذا كان هذا خلل جهاز الشرطة المشرف على العملية الانتخابية، فعلاً يكون تصرف لحزب المعارضة ؟ هل تجبأ إلى مظلة القوة بالقوة .. والعنف بالعنف ؟ وهل من مصلحة الأمن العام أن





المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: الوفد ١٩٩٠

● ١٣٨٠ .. ٩٩

لأن الحكم هناك لم يكن رئيساً لحزب من الأحزاب  
المشاركة في لعبة التنافس على السلطة، ووضع نفسه  
في مرتبة تعلو فوق المنافسة الحزبية .. ولكن الأمر  
يختلف عندما ، ورئيس الجمهورية هو رئيس الحزب  
الحاكم .. فأي تغيير في النسب البرلمانية يعني تغييراً  
شاملاً في هيكل النظام، وفي هذه الحالة لن يكون  
تبادل الأنوار بين المعارضة والحكومة، ولكن بين  
المعارضة والنظام نفسه .. والسبب في هذه الورقة  
يرجع إلى عصر الرئيس الراحل أنور السادات الذي  
وضع دستور ١٩٧١ بروح شمولية، ثم سبغ عليه  
شعلاً ديمقراطياً، وركز كل السلطات في منصب رئيس  
الجمهورية، بحيث جعل من مجلس الوزراء مجرد  
مجلس تنفيذي، ومن مجلس الشعب غرفة عمليات  
لرئيس الجمهورية، وبقي تعدد الأحزاب  
مجرد عملية مطهرية يتباهى بها أمام العالم  
الخارجي، دون أن يكون لهذا التعدد مغزى حقيقي  
يضع فكرة تبادل الأنوار موضع الاحتفال .. وصار  
النظام السياسي المصري محكوماً بتعاليم كهنوتية  
لا يجوز خرقها أو المساس بها، وهي تقضي بأن يظل  
حزب الرئيس في السلطة إلى الأبد .. وأن تقتل أحزاب  
المعارضة في القتل إلى ما لا نهاية .. وعلى المقهور أن  
يكتظم غيظه ..

خلاصة القضية: ليس من حق أحزاب المعارضة  
أن تتحلم، بالوصول إلى السلطة حتى لو أرادت  
الجماعية .. وليس من حق الحزب الوطني أن يتحلم  
بالانتقال إلى مقاعد المعارضة حتى لو أرادت  
الجماعية .. وعلى كل طرف أن يرضى بما قسم له .. أما  
التزوير والتلفيق والتزييف، فكلها أخطاء بسيطة  
يمكن التغاضي عنها أو إهمالها من أجل بقاء الحل  
على ما هو عليه .. وعلى الله قصد السبيل ..







المصدر: **الوطن**

التاريخ: **١٠ نوفمبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطعت احزاب المعارضة الانتخابات بسبب موقف  
الحزب الحاكم الرافض لتوقيع الضمانات للعملية  
الانتخابية ، وقرر حزب الوفد ان موقفه هذا نهائي ولا  
رجعة فيه ، وان المشاركة في الانتخابات بقسروط الحالية  
تؤدي إلى اضرار كبيرة به كحزب كبير صاحب مبادئ  
عريقة .

وفي هذا التحقيق نتناول زاوية هامة في موضوع  
المقاطعة وهي الخسارة التي سيتكبدها الحزب الوطني  
والنظام الحاكم في مصر بسبب مقاطعة المعارضة  
للانتخابات ، والتي ستعكس بضرورة على الحياة  
السياسية في مصر مادام الحزب الوطني متفردا بالسلطة .

**ماذا  
تفعل  
الديمقراطية**

**بمقاطعة**

**لا انتخابات  
الجمهورية**



على سلامة





المصدر: أ.ك. وقد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: الوفيس ١٩٩٠

● غياب المعارضة عن البرلمان ..  
يفقد الحياة السياسية فعاليتها  
● اهتزت صورة الحكومة وضياء هيبيرا  
داخليا وخارجيا وانصرف الجماهير عن ساحة العمل العام

يؤدى  
سبب  
المعارضين  
الى تجميع

تحقيق:  
عماد الغزالي

التعبير؟

العمل السري  
والجنت عن  
قناته بديلة





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

الرقم: ١٩٩

العدد

مقاطعة الوفد الانتخابيات. ومواف  
بمجلس. سببه ان الحكومة لم تقدم  
الخدمات التي طالبوا بها قوى المعارضة  
والتي تحقق الحد الأدنى المطلوب  
لانتخابات مزبحة.

سلفه الوفد لماعده في البرلمان بسبب  
هذا الموقف بطبيعة الحال. لكنه سيكسب  
اختراق الجمعيه التي تستطيع بعدها  
الوطنى ان تكسب اللثام من الكمين، وان  
تستعين بمواف الرجال عند الشدائد، ثم  
عونا تتساقط، وهل تحمل مقاعد  
المعارضة ويخاضه الولد في مجلس  
الشعب وزبنا الحقيقى في الشارح  
السياسى؟ وهل التزمت الحكومة باحكام  
القضاء المتكتمة التي قضت باطاحة  
المعارضة في ثمانية وسبعين مقعدا من  
مقاعد البرلمان؟ وهل تلتزم المعارضة  
فرصة حقيقية للتصحيح عن نفسها تحت اية  
البرهان الجواب عن كل ذلك  
الاسئلة هو النش.

ومعنى هذا ان متفكره  
الولد واصحاب المعارضة  
الآخرى التي رفضت دخول  
لثة شغل جدا اذا ماقرروا  
بالقصور التي لاحت بالمحزب  
الحكم الذي يتقدم ليل نول  
بالديمقراطية والحرية  
السياسية وبمايس في الوفاء  
نفسه كل ماين شانه تقويض  
هذه الديمقراطية وتقميع اقطاب  
الاحزاب لتفخول امطرقة  
السياسية من جانب الاحزاب  
في نهضة الامر ان يكون يصح  
من صوره النظام للهلولة امام  
الراى العام العالي.

موقف الحزب الوطنى  
مصادفته امام الشاكيين كما  
يسبقها امام الراى العام  
العالى، وستكون صوبه -

اصلا حين تجد الجماعى ان الحزب  
الوطنى واعضائه يذبحون انفسهم في  
مطلب خلى من الشاكيين مؤيدين  
ومؤيدين، وسيسترد بالاساحة كما افرد  
بها من قبل ولكن هذه المرة بلا شطاه  
يسطره ولذا ان تتوقع حجم المعاة التي  
ستكسبها الجماعى حين يقرروا الحزب  
الوطنى والاضواء بتسليمه حيث  
ستصبح مصر غنية بتكاتب عليها  
المتكلمون والاقوي.

ولكن لئن ان نرصد مدى الفلسفة التي  
يستكمها الحزب الوطنى بسبب عدم  
دخول احزاب المعارضة والولد على قضاها  
حزب الاطلاعى لتعرضه للانتخابات  
تتوالف عند السوايق التريضية للمطاحة  
الانتخابات، وكما يقول المثلح الدكتور  
يونان لبيب رزق استناد التاريخ الحديث  
ولعاصر بكلى البنات جامعة عن  
فلسف ان المقاطعة سافلين في تاريخ  
مصر الحديث، لقد غابت احزاب  
المعارضة عن الانتخابات للمرة الاولى عام  
١٩٤٢ بعد خلافات في فبراير الشهيرة.

وبعد سقوط البرلمان الذي كان قد تم  
انتخابه في اول انتخابات مزبحة في التاريخ  
المصرى وهو يبرلن عام ١٩٣٨، فلما  
تكونت حكومة الوفد بعد خلافات في فبراير  
١٩٤٢ قررت ان تجرى انتخابات جديدة  
لمقاطعة الاحزاب التي كان البرلمان المزد  
يتشكل من اعضائها. وقررت الا تخوض  
الانتخابات في مواجهة الولد، وهي حزب  
الاحرار الدستوريين والمصريين والحزب  
الوطنى. بعد ذلك باكثر من عشرين عامًا،  
وبالتحديد في اكتوبر ١٩٤٤، اقبل الملك  
حكومة النحاس الوليفه. وحل البرلمان  
الذى كانت الغلبة اعطاهه من حزب  
الولد، وقررت ثانية بحشد المعس في  
الانتخابات الجديدة التي كان مفهوما ان  
تتوزعها. ابر الولد هذه المرة ان يقاطعها  
فلقت الانتخابات التي حدثت في عام  
١٩٤٨ بمرارة الحزب الولد. وكانت هذه  
هي المرة الاولى في تاريخ الولد التي يقاطع  
فيها انتخابات برلمانية تقوم على اساس  
مستور ١٩٣٣. وان كان لم يشارك  
الانتخابات التي جرت بعد الانقلاب  
المستورى الذي قام به سعدى في عام  
١٩٣٠، وهي انتخابات لمقاطعة الولد  
والاحرار الدستوريين ولم يشارك فيها  
سوى حزبي الاتحاد والشعب وهما حزبا  
الملك، بالاشافة الى الحزب الوطنى الذى  
كان متصلا بحكومة سعدى.

هذه السوايق التاريخية التي تحدث  
عنها الدكتور يونان تسمى الاوقات صعبة  
ايضا ان الولد في موقفه الاخر من  
المقاطعة جاء متصلا مع موقفه الاساسية  
التي ترفض التزوير والتلاعب في الحياة  
السياسية. وأنه كحزب شيعى رفض  
دائما المشورة في مهزل السلطة التي  
لوانت ان تستخدم فيها المعارضة.

هذا المعنى، يؤكد ايضا الدكتور  
عبدالمعطي رمضان استناد التاريخ  
الحديث والمعاصر برفع معارضة لقرار  
المقاطعة، حيث يرى ان الولد باعتباره  
حزب الاطلاعى كان يقاطع الانتخابات  
التي يجريها القصر الملكي والتي يحق  
فيها الولد من ان التزوير في الانتخابات  
سيكون لهما، والسبب في ذلك ان الولد  
يصل عاة الى الحكم عن طريق  
الانتخابات الحرة وهذا مايلته تاريخ  
الحياة الدنيابة المصرية، فإذا وثقت  
الانتخابات لانه يملكه في الوصول الى  
الحكم، ويضع نفسه لانتخابات عليها  
لا طائل من وراءه. كذلك كانت احزاب  
الاطلاعى تقاطع الانتخابات التي  
يجريها الولد لكي تحفظ ماء وجهها  
وحتى تبدو في صورة المنتصبة عن  
الانتخابات وتتمسك في الانتخابات  
البرلمانية.

وهذا هو الفرق بين موقفه الولد في  
مقاطعة الانتخابات واولى احزاب الاطلاعى  
في مقاطعتها. وهذا يؤكد - بمرغم  
معارضة قرار المقاطعة ان الولد حزب  
مؤيد له كان يملكه الحصول على عدد  
اكثر من المقاعد التي حصل عليها في  
الانتخابات السابقة لو دخل الانتخابات  
بسبب موقفه القوي من أزمة الخليج،  
اما التجمع فقد ايدت اليوت ١٩٨٢

و ١٩٨٧ انه لم يحصل على ثلثه الجماعى  
سواء كان ذلك من خلال حرية الانتخابات  
او تزويرها.

### ● سبة في جبين النظام ●

حول الفلسفة المتبعة نتيجة عدم  
مشاركة احزاب المعارضة بقول الشاب الوفدى  
الانتخابات القابعة بقول الشاب الوفدى  
على سلامة الاقط الانتخابيات امتلاك  
القرار الحزبى بمرغم انه اقم النواب  
الوحيين

ان شيخ المعارضة عن مجلس الشعب  
القديم سبة في جبين النظام الحكم. ذلك  
ان السلطة قد خلت من ايدي احزاب  
المعارضة، وسيعيدنا ذلك بذاكرة الى  
الوراء ايام حيلة التحرير والاتحاد القومى  
والاتحاد الانصارى كان يحسب على  
السلطة تنظيم سياسي وحيد ليسمح  
بقلم تفكيكات سياسية اخرى يجابهه.  
وهذا امر سيء للنظام داخليا  
وخارجيا الى جوار اندام الرقابة  
الحقيقية من مغل الحزبين الحقيقين.  
وسوف تسمى الامور في مصر كالنظام شبه  
بعض ببقارى فيه اعضاء فريق واحد  
فسواء انفسهم الى فصين، ويعدنا  
بالوراء الى ايام المقولة ايام كنا نقسم  
انفسنا الى مصر وخراميه، وسيترتب على  
انعدام الرقابة ان تسمى التزوير  
طريقا الى جوار بالعلوات وسوف تزداد  
الازمة والكوارث، وسوف ينكسر ذلك  
على الحالة الاقتصادية، وسوف يضى  
النظام في سبسته التفرقة التي اتبعها  
بتقسمة للافانق، فهو يتبع سياسة الخبز  
والاسراف التي كانت السنتا في المعالفة  
بخطيها تحت اية منذ عام ١٩٧٦ حتى  
تاريخ حل المجلس الاخير دون ان يوافق  
شئ الاسراف الذي يضى فيه النظام  
الحكم، وان جوار ذلك سوف يزداد  
الفاسد، وسوف تظل من جديد الفوضى  
والديون بعد ان تتركز الدول الدائنة عن  
ديونها تجاه مصر.

وسوف تظل المشروعات الواسية،  
وستمر هذه المشاريع دون ان تجد  
صوتا معارضا حقيقيا، وسيجد النظام  
الفرصة سانحة لاصدار قطع من  
التشريعات الخالقة لاحكام الشريعة.  
والى المتأمل من الذى سيبقى  
القضايا المعقدة التي اعطاها في مجلس





المصدر : المؤلف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : المؤلف : ١٩٩٠

تكون هناك جماعات ذات تأثير في الحياة السياسية ولا تجد فرصة للتعبير الحقيقي تحتيا للقوانين غير التشريعية ، لكن احتمالات تطبيق هذه القواعد في الوقت الراهن تتطلب دراسة لخطوة الجمعيات السياسية في مصر .  
وأما يتعلق بعمليات العمل المصري يقول الدكتور الهوا انفتح استبعاد الأحزاب الباب للعمل السري فعلا ، ولزيادة وجوده من جانب السلطة لتطبيق المعارضة ، وهذه مسألة تتطلب متكوى البقعة والجدي والإيراث لخطورة أي موقف يحمل أو يؤول على أنو تشجيع للعمل السري .  
ويهدف للمقابلة لوجه كلمة للجماعات السرية ، إذ أنه لايرجى خج لها من عمل يقتلي تحت الأرض ، وينبغي على كل صاحب فكر أن يدافع عنه ، ويعمل جاهدا لتقديمه للناس .

#### ● ديمقراطية عرجاء ●

هذا المعنى أيضا يؤكد الدكتور كمال المنوف استناد العلوم السياسية كليات الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، فهو وإن كان متأربا للمطالعة إلا أنه يرى أن تأثيرها سيكون كبيرا على الحزب الوطني وعلى الحياة السياسية بشكل عام ، وأحداثا لتقوية صورة قائمة فعلا ، وأحداثا لتقوية صورة المعارضة من قبل الحزب الحاكم كشأن من الحياة السياسية التي يتصاحب بطبيعة الحال العمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني سواء الثنائيات أو توافري أعضاء هيئة التدريس أو مؤسسات الخدمة الاجتماعية ، ولكن هذه التوافقات تأثيرها محدود ، كما أن عدم مشاركة الأحزاب سيؤدي إلى شعور الناس بعدم جدية المساهمة في العمل القومي ، ويؤكد من ذلك شعور البلاذلاء وهو أخطر مايمكن أن يترتب على المطالعة .

التي صممت بصورة - بتوافرها - كانت المقامه شريفة ، ولكن التمثيل في المجلس حتى لو احتلقت الأغلبية بمقاعد أكثر تعبيرا عن حقيقة الشارع المصري والتربية السياسية للمجتمع المصري ويشيد الدكتور الهوا - واعتاد أن التفتين سينصرفون عن التصويت في الانتخابات القادمة ، حتى مؤيدي الحزب الوطني لانهم سيجدون الساحة خالية إلا من مؤيديهم فليس هناك ضرورة لأن يهبطوا انفسهم أنو هذا بشكل عام باستثناء بعض الدوائر القليلة التي سيكون بها مرشحون الوفاء لهم تاريخ نبلي ووجود شعبي حقيقي ولا اعتك أن هذه هي الخطورة الوحيدة ، ولكن الاخطر أن يصرف الناس عن العمل العلم ، ويصموا لانهم من دعاة الإصلاح السياسي فعلا ، عن دعاة الإصلاح الاجتماعي لأن هذه الدعاوات الإصلاحية لاتتميز وتؤلي شرفها إلا أن جو من الحرية والديمقراطية الكاملة .

#### ● نتيجة غير مستقرة ●

فيما يتعلق بتأثير فيفي المعارضة عن البرلمان يطرح الدكتور يونان لبيب رزق وفيما ، مغفرا ، من خلال الشواهد التاريخية ، فإذا كان أطول البرلمانات عمرا هو ذلك الذي استمر من ١٩١٥ - ١٩١٩ ، وهو البرلمان الذي قامعه الوفد ، لكن بانقراض كانت هذه الفترة هي أكثر الفترات اضطرابا في التاريخ المصري ، وهي الفترة التي شهدت حادثة كوبري عباس وأعمال رئيسي وزرائها أحمد ماهر والتوالت كما شهدت حرب فلسطين وإفلال أخرى عديدة .  
أيرحم أن البيئة العلوية للنظام تبدو مستقرة إلا أن الاضطرابات داخل المجتمع المصري كانت على أشدها ، والمك على اختلاف حدوث تلك مرة أخرى في هذه المرحلة أن يكون صاعقا إذا خضع للتجربة والاختلال ، وأن كانت هناك قاعدة سياسية أصيلة تقول أنه عندما

الشعب في فصوله التشريعية السابقة بعد أن غلب الوفد والعمل والأخوان من تحت القبة .

كلنا خداعا للشعب بهذه الديمقراطية الزائفة ، وأنا مؤمنون أننا رأينا رأسا بأنه لا بد من فجر جديد سوف يطبخ أمامه جميع الصور الزائفة ، أيماننا بذلك لا بد له لانا مؤمنون بقله والوطن .

#### ● حياة سياسية غير جادة ●

الدكتور محمد سليم العوا يرى أن طريق المعارضة عن البرلمان القادم سوف الحياة السياسية المصرية أي نوع من الجدية .

ويطلق الحكومة والحزب الوطني أي قدر من الثقة كان يمكن أن يحفظها في برلمان يضم الاجتهادات السياسية المتعددة وخصوصا في ميزان - يضم جميع المعارضة البرلمانية ولها الوفد والتخلف الاستلامي .

وأثر كان الممول أن يستقبل الحزب الحكم وحكومته من مرس البرلمان الباطلة المتواصلة ، والطعنون بامتداد

القانون وعدم دستوريته ، فيقدم إلى رئيس الدولة مشروع قانون بعيدا من المآخذ الدستورية ، لكن هذا لناس لم يحدث ، وطمح في مشروع الانتخابات الجديد قبل أن يبدأ تطبيقه ، وحيث المحكمة الإدارية لم الإدارية العليا ضمن بعدم دستورية هذا القانون ، وأوقفت نظر الدعوى المرفوعة من الدكتور عبد الحليم مندور إلى أن تظلي المحكمة الدستورية العليا إلى مدى دستورية القانون الجديد ، وهذا أوضاع مكرر بكل المجلس الثالث على نوعها في الدوائر ، أي أن تكون ثلاثة مجالس تشييع متتالية بطله دستوريا ومن ناحية أخرى لقد كان الممول أيضا أن يستقبل رئيس الجمهورية من الشعبية الكبيرة التي تكافا بسبب موافقه من أزمة الخلف ، ذلك الموقف الذي استجلب أزمة للنفس الشارع وإحساس المصريين لحمل العمل ومعنى التظلم فيفتح بحزبه للانتخابات غير هياب من المعارضة التي أثر انقسامها في أترأى بغير شك حول قضية الخلف على شرفها على جنب أصوات التفتين ، ولو أن الحزب الوطني أعطي المعارضة كل الامتيازات الصحفية







## في المحنة

سفطة أخرى وقع فيها الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام الإسماعيلي واستغل القانون العلم عندما ظهر على شاشات التليفزيون في برنامج «أضواء على الأحداث» وينتقد أحزاب المعارضة أن تختل عن تمتعها بمقاطعتها انتخابات مجلس الشعب، وعلى عليها أن تتخذ مثل هذا القرار ولا تراعي الظروف التي تمر بها البلاد.

وكانت السفطة الأولى التي وقع فيها الدكتور أبو المجد عندما وافق على أن يشترك في لجنة سرية قامت بإعداد قانون الانتخابات الجديد، والذي خرج مشوهاً. ولم يشف شيئاً يذكر في القانون القديم. وخلا من كل الضمائم التي تكفل نزاهة الانتخابات وحيدتها. وقبل الدكتور أبو المجد أن ينتسب إلى هذا القانون المشوه، والذي سيضمن عليه بعدم الدستورية هو الآخر. ويضاف إلى القائمة القوانين سيئة السمعة التي قام بتضمينها لائحة القوانين. ونحن إننا نلنيل ولا نراعي لإسم الدكتور أبو المجد وتاريخه أن ينتهي به الحال بأن يقوم بدور «المحلل» للحكومة. وهل للمقابل الذي ستمحصل عليه هو كرسي مجلس الشعب أو حتى رئيس مجلس الشعب؟ صدقني الدكتور كان ضالقه هو الرجل الذي في الدولة يحكم الدستور.

لماذا تنتقد أحزاب المعارضة السؤال عن قرار المقاطعة؟ ولا تتساءل الحزب الوطني والرئيس مبارك رئيس هذا الحزب تولى المستندات التي طلبت بها المعارضة؟ وهل أي إنسان وجهت دعواه لأحزاب المعارضة بالرجوع في قرارها؟ ولماذا أحزاب المعارضة هي التي ترفض الظروف التي تمر بها البلاد، ولا تراعي الحكومة والحزب الحاكم هذه الظروف؟

من الذي يشارف على الانتخابات؟ ومن الذي يملك تزويرها والتلاعب فيها؟ ومن الذي يصنع السمعة والمهنة صنع القوانين سيئة السمعة والمهنة بعدم الدستورية. ومن الذي يملك اليوم علاج الأمر قبل أن يفلت من استئبالية. هل هي أحزاب المعارضة أم الحزب الحاكم؟

ويطلب الدكتور أبو المجد أحزاب المعارضة بالجلوس مع الحكومة للتباحث والوصول إلى

اتفاق ودي حول الصمائل التي تريدنا. ولما أسأل الدكتور أبو المجد: وهل طلبت الحكومة هذا الاجتماع؟ امتنعت -أحزاب المعارضة؟ وهل تصلح الحلول الوسط في قضايا مصرية مثل نزاهة الانتخابات وحيدتها؟ إنما أن تكون منك ديمقراطية أو لا توجد ديمقراطية، وإنما تريد منها الشكل فقط؟

وما رأى الدكتور كمال أبو المجد في أن الرئيس حمضي مبارك والذي يشغل منصب رئيس الحزب الوطني -الديمقراطي- صريح -بأن الانتخابات التي تجريها الحكومة تزيف. وأن المعارضة هي التي تنتهك دائماً فيها. وقال -بأن المعارضة حرة، في إتخاذ القرار الذي تريده. سواء بالمشاركة أو المقاطعة.

إن أحزاب المعارضة مطالبة بأن تواجه هذا الموقف الجديد، حتى لا يتحول قرار المقاطعة إلى قرار عقيم ولا قيمة له. وهذا يتطلب من المعارضة التنسيق بينها وتوحيد صفوفها. واستعدادها لتقديم تضحيات... فالديمقراطية التي تصبو إليها أن تقدم وأن يتحقق منها في بيوت دلع الأمن وبدون تقديم تضحيات. لأن الحزب الوطني وقايدته أن تتراجع عن تمتعها وعن عدم إيراكتها السليم لحقيقة الأمور، سوى بإجبارها على احترام حقوق المعارضة. وحق كل مواطن في اختيار مقليه في البرلمان ولت مؤسسات الدولة بتزاهة تامة. ولذا كانت المعارضة غير راعية في تقديم تضحيات. فعل الأمل لاتدعم ولا تتساند الحزب الحاكم، وتتركه خميره المسموم وهو السوط من قتلاء نفسه. لعجزه عن تحقيق أي تقدم ملموس في حياة المواطن المصري. ولعجز هذا الحزب عن محاصرة الأتباع الذي سوف يلقى شوكة في غلب الديمقراطية وفي الأسرار على إغتصاب السلطة بدون سند شرعي.

مجدى مهنا





## كلمة أخيرة

توقعت تلك الهجوم المتفاجئ الذي وجهته الحكومة وأعلامها، لقرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات وتوقعت "مسكة الحكومة" - عودة الانقلاب، أيهاا للحياة مرة أخرى بلوايا "جذبات الحرب" للحكم، ليت سمومها السوداء فوق اللوق، ولتبدأ حملة مسعورة ضد رؤساء الأحزاب، وبشكل شخصي قريب بعد صدور قرار الأحزاب بمقاطعة الانتخابات. توقعت ذلك لتأتي بحكم مهنتي، أعرف رد فعل حكومة الحزب الوطني ولذا عندما تكون في مأزق أو وضع مخرج، وأعرف جيدا مدى استعداد بعض أصحاب الانقلاب، لبدء الحملات الضعواء بداع وفرع إراج لأرشاء أصحاب النفوذ والسلطان. أما الإنسان الذي يلف وهو لا يعلم أصليا ما يجري فهو لأواهن المصري المصيبة، الذي فوجيء - بأن كتاب الحكومة تركوا جميع الأزمات التي تسببها مصر في عهد الحكومة السنية متركاة لحاكمي حزب وطني، ووجهوا اللومهم علىالاع إلى لحزاب المعارضة، ولأفانوها بكل ما يستطيعون... بل ويحاولون يشترط الطريق - لتمام الخلافات بين القويوات الداخلية للأحزاب، ولإفساد الاتيحات ضد المعارضة ووجالها. بأنهم أصبح وراء فشل التجربة الديمقراطية، وأنهم يحاولون زعزعة الأمن الديمقراطي الداخلي للبلاد، بعد أن شيدوه رجال الحزب الحاكم طوال السنوات الماضية.

وأعزب هو مؤلف الحزب الحاكم، ووجهاته، واللائحة، إلا تعطي الديمقراطية، التي يتحلقون عنها الحق المواطنين في الاختيار بحرية ١٢ في ليس رجال المعارضة المصرية من المواطنين، الذي يستطيعون اختيار ما يريدون. حسب الحقوق التي تلتها الديمقراطية ١٢، وبالتالي فإن من حق المعارضة ضم خوض الانتخابات إذا أرادت ذلك. في أن الحزب الوطني الحاكم، اعتد على أن تتجمل المعارضة لجوازاته من أجل مصر، وبالتالي لم يعد لها حق للشكوى أو الاختيار ١٢. أن قرار المعارضة المصرية بالانسحاب من انتخابات مجلس الشعب جاء

واضحا وصريحا وبمبلا: وهو قرار صدر بعد أن تمتعت المعارضة المصرية كليس حتى لا تتأصل التجربة الديمقراطية المزمومة. ولأن المعارضة لم تعد تصحق بعود الحكومة للقرارات، ولا توافق على الخلط القرارات الحزبية في مصر خاصة قوانين الحريات والديمقراطية من استيطرة لحزاب المعارضة التي تمثل الشعب المصري، ولا تريد الاشتراك في أي انتخابات للمرة الثالثة على التوالي بهذا الشكل القريب الجريب، الذي يقص من رصيده المعارضة لدى الشعب. للحكومة المصرية ما زالت تصر على منعهم، كل قوائنها وقراراتها على مجلس السبلة أعضاء الحزب الحاكم، وعان الوقت لحزاب المعارضة لتأخذ موقفا حاسما من هذه القرارات، فمصر ليست ملكا للحزب الحاكم ووجهه.

لك انتهى شهر الفصل بين الحكومة والمعارضة، ولذا كانت المعارضة المصرية قد أدت بعض سياسات الدولة الخارجية وأيقنا الداخلية، فإن ذلك لا يعني أن الدولة تسحب على لحزاب المعارضة، ولذا كانت هناك الديمقراطية في هذا البلد، فإن ليست مبدلها المساواة والعمل والحرية، فإن في هذه المبادئ.

محمد مصطفى شردى





## نبضات

لحزب المعارضة فضلت مصلحة الوطن على مصالحها الخاصة . وفضلت كلاً من أجل الديمقراطية على بضعة مقاعد في مجلس الشعب . وفضلت عمل على تحول مجلس الشعب إلى برلمان يمثل الشعب ، بدلاً من كونه تالياً مجرد لجنة حكومية تابعة للحكم وتأتي بأمره .

المعارضة تريد إصراراً أن تنتقل من سنة أولى إلى سنة ثانية ديمقراطية ، منذ صدور دستور ١٩٧١ ، ومنذ تحول الاتحاد الاشتراكي إلى منابر ثم إلى حزب ، والى ذلك تطلب في مكانها أو تدور حول نفسها . لقد حرص الحاكم على ظهور الديمقراطية دون مضمونها ، وحرص على تبني حزب يرث الاتحاد الاشتراكي ، ويظل هو حزب الحكومة الذي يحصل على كل مقاعد المجلس النيابي أو أغليتها الساحقة .

الناس قد تنمعت الهيكل السياسي الذي يستند على فرد واحد ، فرئيس الجمهورية هو صاحب القرار الأعلى ، وهو الذي يعين الحكومة ويحلها ثم هو الذي يعين نواب مجلس الشعب من الحزب الذي يراسه .. وهو بطريقة أو بأخرى يهيمن على تمثيل المعارضة عدداً وشخصاً .

ومثل هذا المجلس المعين لا يملك أمام رئيس الجمهورية إلا الولاء التام والطاعة الكاملة ، فهو مجلس الموافقة بطريق التصفيق لكل ما يفسد إليه من تعليمات يقرها رئيس الدولة وينفذها مقاليد الإنجاز . وهذه التعليمات تصدر إما بإعلان اللثة التامة بالقوزاء ، أو بعد قانون الطوارئ ، أو بالموافقة على الميزانية في ساعات ودون أي تعديل ، أو بتكويض الرئيس باللائحة أو بالموافقة على إعادة اختيار رئيس الجمهورية رئيساً لفترة أخرى .

الناس قد ملت تسوية الحزب للحزب الوطني بأنه حزب الأغلبية ، وبتسوية الأحزاب الأخرى ، بالحزب الأقلية . لأن الأغلبية والأقلية لا تكون بقرار سلطوي ، ولو أرادوا قبض الشعبية والأحجام الحقيقية للأحزاب ، لقبولوا مطلب الشعب ومطلب المعارضة .

تحتاجهم أن يخوضوا الانتخابات بغير امكانيات الدولة المالية والمعنوية تحتاجهم أن يخوضوها وهم مجربون من ذهب الزمن ومن سيده .

تحتاجهم أن تدور الانتخابات في ظل حكومة محايدة تعطي لمختلف السلطة اجازة وتفخر اعضاء لجان الانتخاب ولجان الرز من غير محترق الزواجر وأن تتم الانتخابات تحت اشراف القضاء .

تحتاجهم أن يخوضوا الانتخابات بعد تنقية جداول الناخبين . وبشرط حيادية اللخب لبطلة تكتب شخصه ، وإن يكون مندوب المرشح ضمن تلخيص المائدة دون القضاء كونه من تلخيص اللجنة الفرعية التي يجلس فيها .

الانتخابات التثلية جوهر ومناخ علم ، ولا يختلف عليها أحد . والانتخابات الملولة ، الطويخة والمعدة سلفاً لانتخاب أو وصف أو برهان فيغير مناقشة أو تلعب في الإلفاظ . لا يترك عقل أو منصف أن الانتخابات القادمة معدة ومطبوخة وتفتح منها راحة التلاعب ، لسبب بسيط هو أن الحزب الحكومي يخوضها مستنداً إلى امكانيات وسلطات الدولة والحكم المحلي والقطاع العام ، ولا قبل لأي حزب في العالم أن يخوض الانتخابات ضد الدولة بكل امكانياتها .

هذا عيث ، ونحلمكم مسئولية عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر . للاستقرار لا يصنعها قانون الطوارئ ولا الأمن المركزي ولا حكم الفرد . ولما يقوم الاستقرار على الحق وعلى العدل وعلى حكم الشعب .

د. نعمان جمعة





المصدر: **الجريدة**

التاريخ: **١٩٩٠ نوفمبر**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## آخر الأسبوع

قاطعت بعض الأحزاب المعارضة انتخابات مجلس الشعب . والمقاطعة جائزة لو كانت الانتخابات تجري في ظل سلطة إحتلال ، أو لو أن المعارضة رفضت النظام وبمته . لكن الأحزاب التي قاطعت الانتخابات تدرك أنها إن مصر دولة مسئلة ذات سيادة ، وأن نظام الحكم فيها وطني ، ومع ذلك بلغ التجاوز ببعض زعماء هذه الأحزاب إلى حد المطالبة بانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة وكأنها في ناميبيا .. مع كل الإحترام لهذه الدولة الأفريقية الفتية . والمعارضة تختلف مع النظام في جزئيات .. والسبيل إلى علاج هذه الجزئيات هو المشاركة لا المقاطعة .

ونتائج هذه المقاطعة ، على الأحزاب نفسها ، تتجاوز الآثار الظاهرة بكثير . فقد حكمت هذه الأحزاب على نفسها بالنقص والندم إن ما يصل إلى ١٥٠ من أعضائها قد إنشروا طلبا وقرروا خوض الانتخابات كمنسقلين ، بعد أن حرمهم قرار المقاطعة من الترشح تحت راية أحزابهم .. فلقيت الأحزاب هذه الشبهات .

وحكمت الأحزاب المقاطعة على نفسها بالغباء لمدة أربع سنوات عن السلطة التشريعية ، وهي مدة مجلس الشعب المقررة في الدستور .. وهذا الغياب يعني الكثير .. للذين عرفوا المعارضة عرفها من خلال ممثلها في مجلس الشعب ومواقفهم .. ثم إن وجودها ورائها كان يمثل عنصرا مهما لها ، بالرغم من أنها حصرتهم للنظام .. عند عرض مشروعات القوانين ، ومناقشة القضايا الحكومية والجماعية الكبرى .

تكن أسوأ الآثار الناجمة عن المقاطعة ، هي أن قرار ثلاثة من زعماء الأحزاب تتجاوز أصواتهم المسموعين ، وهم فؤاد مجاز الدين ، وإبراهيم شكرى ، ومشتقى مراد ، إضافة إلى الهضيبي زعيم الإخوان .. قد حكمت وحكمت في جيل كامل من الشعب ذو فؤاد هذه الأحزاب وبذلكها الأساسية في المستقبل .. لأنه أنه يحلم بنور ، لحزبه ، ولنفسه من خلال هذا الحزب ، في المشاركة في صناعة القرارات ، وصياغة القوانين ، من خلال المجلس الثقاني .. وهذا كله المشروع . وهذا أسوأ ما يمكن منه الحياة السياسية والديمقراطية في مصر .. فالماضي مازال هو الذي يحكم الحاضر .. ولابد أن يتحكم في المستقبل أيضا !!

**محمد أبوالمعيد**







للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٩٩٠ نوفمبر

## علماء الأزهر : مقاطعة الانتخابات .. كتمان للشهادة

أكد علماء الإسلام أن الصوت الانتخابي إمامة يجب أن تعطى لمن يستحقها .. قالوا : إن الذين يمتنعون عن الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الممنون أكد الشيخ عطية صفار رئيس لجنة الفتوى بالأزهر أن مقاطعة الانتخابات تعتبر كتماناً للشهادة والله تعالى يقول «ولا تكتُموا الشهادة .. ومن يكتنها فله أثم عليه» .

أشار الشيخ السيد عمر عيسى قيس الدين السكرتير العام للجنة أن مقاطعة الانتخابات شرعاً مردود ، والذهاب إلى صناديق الانتخاب واجب وعلى خاصة أن الأمر يتعلق بمجلس الشعب المنتخب بصدر القانون والتشريعات التي تصدر أمور البلاد والعباد .

### هروب من الميبلوية

ويقول الدكتور طلعت محمد استاذ بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر أن كل من يمتنع عن الإدلاء برأيه في الانتخابات فهو سلبى تجاه قضايا مجتمعه ، كما أنه يخالف المصطفية رضوان الله عليهم الذين خرجوا جسيماً لميبلية أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . والراجح على كل فرد مسلم أن يمشى بصوته في الانتخابات التي يدعى إليها . سيادة المجلس أو الأهل . لما لا يحتاج فهو هروب من المسؤولية .

وقال الدكتور عبدالصبور مرقوق مدير رابطة العالم الاسلام .. ان الصوت الانتخابي ليس مجرد كلمة ، وإنما هو مشرفة لجاهلية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع .. ولابد من الاختيار الجيد ، لا تتر في النهاية سادع الشئ إذا وضعت صوتي في خيس موضعه .

### شهادة

ويؤكد الدكتور السيد زرق الطويل عميد كلية الدراسات الاسلامية - جامعة الأزهر أن الانتخاب شهادة ، والأمانة مطلوب منه أن يبدى الشهادة بأى صورة لأن الله عز وجل يقول .. ولا تكتُموا الشهادة » .

أما الدكتور أبو مريخ عبدالهادي استاذ الشريعة - بجامعة القاهرة أباقول أن انتخاب صاحب الكفاءة فيه مصلحة عامة للدولة كلها ، إذا كان من الواجب شرعاً على كل إنسان له حق الانتخاب ألا يخاف عنه لأن تأخير يعتبر كتماناً للشهادة ولأنه يوجب عليه الله عز وجل على ذلك يوم القيامة . ويشير الدكتور محمد سيد أحمد المسير استاذ العقيدة بجامعة الأزهر إلى أن الصوت الانتخابي إمامة يجب أن تعطى لمن يستحقها بحيث يكون مؤهلاً لخدمة الناس وحماية الحقوق وإبداء الرأي في شئون العرب والمسلم وبالتالي فله يجب على الميبل أن يحسن اختيار من يتوب عنه في مجلس الشعب ، حتى تظل كلمة الله هي العليا .





الموقف : المصدر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٠ في نوفمبر

فؤاد بدرأوى في بورسعيد :

## قررنا مقاطعة الانتخابات .. وخوض معركة الديمقراطية من أجل الشعب

عدم استحباب الحكومة لطلب المعارضة والقضاء .. هو السبب الرئيسى للمقاطعة

السطة، نحو تزوير هذه الانتخابات الحدية . لقد تم اعداد قانون الانتخابات على مجلس الحزب الوسطى، مخصص السلطة، ولتزييف إرادة الشعب . تعديل النواتج الانتخابية في سرية، فضلا عن ذلك لم يتم الاستجابة للاصلاحات الدستورية التي طُلقت بها المعارضة.

لقد طلب الوفد بحق المجلس النيابي في الاشراف والرقابة على الميزانية

العامة للتقوية، وأن يكون انتخاب الرئيس ونائيه بالانتخاب الحر المباشر . والمستوية للتضامنية للوزراء .. لكن لم يتم الاستجابة لهذه المطالب .. ان سياسة الغش والتحدى لا تغير إذا كانت متعلقة بجميع امه.

ولكن فؤاد بدرأوى لك في غياب الديمقراطية شاعت حقوق الشعب وزانت العيون الخارجية، وانتشر الفساد والرشوة، واصبح شعار سيادة القانون اجوف.

لكن فؤاد بدرأوى السكرتير العام المساعد لحزب الوفد ان قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات مجلس الشعب هو قرار نهائى لا رجعة فيه، وأن الوفد قرر بهذا خوض معركة الديمقراطية من أجل الشعب، التي ان تتحقق في ظل الدستور الحالي .. وأما ان من أهم أسس الديمقراطية السليمة، نزاهة الانتخابات، وحرية الأمة في التعبير عن إرادتها من خلال صندوق الانتخابات، وعدم قصر الحكم على حزب معين .. وقال : إن الأوان قد ان لوقته عطيفة تتكشف الأزياف والمهتان، وعدم المشاركة في المسرحية الهزلية المسماة بديمقراطية الخرجات.

جاء ذلك في أشدوة السياسية التي شهدها مدينة بورسعيد، والتي عقدتها لجنة الوفد العامة برئاسة حملى الهندى، وشهدها جمهور كبير من أعضاء هيئة المكتب، والهيئة العامة، استضافت أشدوة فؤاد بدرأوى السكرتير العام المساعد لحزب الوفد .. واهمه الحاضرين المهندس محمد محمد تندا السكرتير العام للجنة الوفد ببورسعيد.

تابع الفتوة :  
بدر الدين حسن

كلمات صريحة ؟ إن ما حدث يعنى أن النظام لا يزال يمر على نفس الأسلوب، ويؤكد أن التزوير مستمر . وأضاف السكرتير العام المساعد للوفد ان الديمقراطية ليست شعارا أو كلمة، الديمقراطية هي في حرية الأمة للتعبير عن إرادتها من خلال صندوق الانتخاب . ولك أنهم يعلنون ان الانتخابات الحرة والنزيهة ستطرح بهم من فوق طاقتهم .. إننا نطلبهم بأن يتراجعوا شعاراتهم إلى الأمام، والانتقال من الديمقراطية النظرية إلى ديمقراطية القرار.

إصرار على الديكتاتورية

والحقبة ان هناك إصرار على عدم التمثيل الحقيقي والصحيح للشعب، وهذا يمثل في : الإصرار على وضع قانون الانتخاب الجديد في سرية تامة، بفضح اتجاه

وقال فؤاد بدرأوى ان الوفد خاض انتخابات ٨٤، ٨٧ املا في ان يستجيب النظام، وان تكون هناك نزاهة في العملية الانتخابية، إلا ان هذا لم يحدث . وتقدمت احزاب المعارضة بطلبات إلى رئيس الدولة لتعديل نظام الانتخاب، وشويع بعض الضمائم للعملية الانتخابية، إلا ان النظام لم يستجب . وليس معنى هذا ان نقال نطشك في هذه المسرحية، لأن التزوير لا يزال مستمرا . وفي تزايد، والدليل هو ما حدث في بورسعيد، في انتخابات مقعد البرلمان مصطفى فهدي، والأحداث التي جرت فيها .. حتى الاستفهام الأخ على حل مجلس الشعب، السبب التي أعلنت هل





المصدر: الوثيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣ من فيفري ١٩٩٠

ليس معنى منظمة الانتخبات أن  
تتولى عن يدي الجهد، والمطاء..  
والعركة المقيمة في أن التلاحم مع  
الشعب.. وإذا كان الوفد فقد نشأته  
يعمل على حماية المستور، وتأكيد سيادة  
الامة.. لأن الجهاد الأكبر قد بدأ من  
اليوم.. وأبعد الشيعي إلى أن يشتركوا في  
هذا الجهاد من أجل الحرية  
إن الوفد أن يتخذ أو يتراجع عن  
مطالبه بتفويض المستور، وسيتخذ بجانب  
الامة حتى تصبح بحق مصدر السلطات،  
وحتى لا تصبح الديمقراطية منحة أو  
عطية من الحكام.  
وأضرب الوفد بمرأوى: وأسال د.  
يوسف والي ماذا يقصد بأن هذه متطورة  
لاحزاب المعارضة.. فإذا كان هدف  
المنورة الوصول إلى مجلس الشعب..  
القول له علينا لكم بمحاسنكم، والوفاء أن  
يتخذ عن موقفه من أجل حرية الشعب..  
وإذا استطاع الانتخبات، والمشاركة  
أيها باي فشل، وسيتخذ من الإلهام  
بأصواتنا أيضا، تنفيذ القرار الحزبي  
ورئيسه فؤاد سراج الدين.. وسيتخذ  
الوفاء مؤيدا برسائله الوطنية، وإن  
يشترك في هذه المسيرة الهزلية للصناد  
انتخبات مجلس الشعب.  
ونحدث حلمي الهادي رئيس لجنة  
الوفاء بيورسميد معلقا على حديث  
السكرتير المساعد للوفاء مؤكدا تأييد لجنة  
الوفاء بيورسميد للقرار رئاسة الحزب الذي  
جاه مميرا عما يجيش بمحور أعضاء  
الحزب في بيورسميد.. وأكد أن الوافدين  
بيورسميد سيطلقون الانتخبات، وأن  
يشتركوا أيها باي فشل.. وأن كل من  
يخرج على أجمع الوفاء سيجوز منقطا.  
وإن يجد رأي تأييد من لجنة الوفد





الموقف : المصدر :

٣٠ نوفمبر ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقالات انتخابية :

## معارضة من الباطن !

بقلم : جمال بدوي

رغم وضوح قرار احزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات ، فإن الحكومة تصر على ان المعارضة تشارك في الحركة الانتخابية ، وإن هناك أكثر من ١٠٠ مرشح على مستوى الجمهورية من الأحزاب التي قاطعت الانتخابات والأحزاب التي لم تقاطعها ، وتكره هذه الأقويل على الستة كبار المسؤولين بقوله رغم أن قرار المقاطعة قاطع بفضل أي عضو يشارك في الانتخابات أو يقبل التمثيل في المجلس المنتخب ، وقد صدر بالفعل قرار من السيد رئيس حزب الوفد بفضل ٢٤ عضوا تقدموا بأوراق ترشيحهم ، وهذا العدد الضئيل من آلاف الأعضاء الذين يتمون للوفد يدل دلالة قاطعة على عدم استجابة الوافدين لقرار الهيئة العليا بالمقاطعة والتزامهم به ، فلماذا الإصرار على تضليل الرأي العام وإيهامه بأن المعارضة تشارك في الانتخابات ، وأنها تقاطعها في الظاهر وتشارك فيها من الباطن (١) ؟

إن الهدف من هذه المقلعة معروف ، فقد أدركت الحكومة - بعد فوات الأوان - أن احزاب المعارضة جادة في قرارها ، وأنها لا تسام ولا تتنازل وراث الحكومة أن غياب المعارضة سيؤدي إلى تعرية المعارضة السياسية أمام العالم الديمقراطي ، الذي يرى في وجود المعارضة ركيزة أساسية ، ولعلنا على وجود الديمقراطية ، ويرى في غياب الديمقراطية ، ومن ثم راحت الحكومة تستجدي هذا التواجد وتستعمله تحت أي شكل حتى يستكمل الديكور ملامحه ، وتظهر مصر أمام العالم الخارجي في ثياب ديمقراطية مبهوكة ... فيها الحكومة وفيها المعارضة (٢) .

● هل يصطنع العالم ؟

● وهل تصنع أنفسا ؟  
إن المصنع مع النفس أهم من خداع العالم ، وهو شرط مبدئي لكي يصطنع الآخرون ، والخطوة الأولى في هذا الطريق الصعب هي الانتقال من مرحلة الديمقراطية الشكلية إلى مرحلة الديمقراطية الأصلية . نحن نريد جوهر الديمقراطية ولا نريد مظاهرها وسيميتها .. نحن لا نريد مجالس مصطنعة تتوزع فيها الأدوار حسب تعليمات المخرج ، ولكن نريد مجالس نابعة من الشعب وتعكس قواه السياسية الحقيقية . نريد أن نبني معا صرح الديمقراطية على أسس متينة وقوية وقادرة على مواجهة العواصف والأخطار ، والهيئة الأولى في هذا الصرح هي إعداد دستور جديد يحترم إرادة الأمة ، ويجعل من الشعب السيد الأوحد الذي يختار حاكمه ونوابه وحكومته بلا صنف أو قهر أو استبداد .

نريد بسنوا حضاريا يتماشى مع تطورات العصر ومع تقدم الشعوب . إما هذا البحث الذي يجري الآن في شكل انتخابات من طرف واحد فلن يجدي فتيلا .. وإن يقضى إلا إلى الكبت الذي هدد بالانفجار .

نريد أن يكون اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الشعب وليس عن طريق نواب يختارهم رئيس الجمهورية ، ونريد حكومة تعبر عن إرادة الأغلبية ، ونريد معارضة حقيقية ولا نريد معارضة من الباطن .







المصدر : الوفاء

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## دعوة حق

### الانتخابات الصاية بين التوجيه الديني والتزوير الحكومي (١)

الحقيقة .. أننا لو استعنا الفكر في طبيعة تكوين المجتمع الإسلامي الأول - لثبت لنا أن الخلفاء الراشدين طرأوا بهذا الشورى فيما يقضيه من انتخاب أهل الشورى المحتلين للشعب تطبيقاً صحيحاً - فلهذا كانت الزعماء القبلية ، وكان زعماء القبائل يبدلوا عن النظام البرهاني - وكان زعماء القبائل مع القبيلة التي عرفت بقرية من رسول الله ( ﷺ ) يشكلون هذا المجلس ، ولو طُلِبَ بالخلفاء العهد حتى تصبح الزعماء القبلية مجردة عن صلاتها التمثيلية السابقة ليعبروا إلى تشكيل مجلس شورى عام بأساليب أخرى يحقق فيها لميل الشعب كله عن طريق الانتخاب العام ، كما تحقق فعلاً في الأسلوب الذي انتهجوه .

ولقد كان طلب الرسول ( ﷺ ) من أصحاب بيعة الكعبة الشفعية ، وكانوا ثلاثة وسبعين رجلاً معهم الزكّات أن يختاروا من بينهم اثنين عشر لقباً دليلاً ومثلاً عاماً والشارة نبوية عميقة إلى هذا الجهد ، حيث ترك لهذه الجماعة من الأوس والخزرج أن يختاروا بأنفسهم من بينهم من ينظّمون ويؤمّنون أمرهم ولم يشأ أن يمين هو بنفسه هؤلاء القباء والنواب .

لما لم يتم اختيار مجلس شورى للرسل أو الراشدين عن طريق الانتخاب ، فاجتنبوا في ذلك تحليل السيد أبو الأعلى المودودي لأسباب عدم اختيار مجلس شورى للرسل أو الراشدين عن طريق الانتخاب العام ، حيث يقول : ( من المعلوم أن الإسلام قد نهى في مكة المكرمة بحركة من الحركات ، ومن طبيعة الحركات أن الذين يستجيبون لدعوتهم قبل غيرها مع الذين يكونون أصحاب الداعي وسواعده ورجال مطوريه ، فلهذا كان السلفاء الأولين في الإسلام أصبحوا بطريق فطري أصحاب الدين ( ﷺ ) ورجال مطوريه لبشارتهم ويمتد عليهم في الأبور التي لم يزل الله تعالى فيها حكماً صريحاً من عنده - ولما كان المستجيبون لدعوة الخلق الإسلامية واشتد صراعها للقوى المخالفة انجذبت بتبعيةها وبرزت رجال كلوا معتزّين عن سائر المسلمين بخصائهم وبخصائهم وبمسيرهم وفرائسهم ، ولم يكن انتباههم إلا تم بالأصوات ، ولكن بما حققوا في حياضهم من الأمن والهدوء والنجاة ، وهي طريق للانتخاب اكمل صفة والتي إلى الطريقة من طريق الأصوات

فهذا اتبع نوعين من الرجال أن يكونوا أعضاء مجلس شورى بشي ( ﷺ ) قبل هجرته إلى المدينة المنورة .. نوع من السابقين الأولين ونوع من المتأخرين المجزيين الذين نبهوا في جماعة المسلمين فيما بعد ، فكان رجال طين النوعين يحوزون ثقة سائر المسلمين ، كما كانوا يحوزون ثقة النبي ( ﷺ ) .

د. عبد الغفار عزيز





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

التاريخ: ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠

### يوم مصرية

نحن مع الاستجابة الرسمية لطلاب الجماهير... ولكننا نرفض أن تكون هذه الاستجابة مرتبطة بمنفعة الحكومة، أو لرجل الحكومة. ولم تمنى أن تمت هذه الاستجابة طوال العام.. وليس فقط خلال فترة الانتخابات!! والحكاية التي أصبحت موضع تنكّر الناس وحيلتهم تنبع الآن من التكرم الحكومي الذي يدعو الله من يديه على عباده..

فقد خرج علينا وكيل أول وزارة التموين منذ يومين يعلن على الناس أن مقررات التموين لشهر نوفمبر سوف تصرف بالكامل لكل بطاقات التموين. وأن الشاى الذى يحرم الناس من نصف كميته بصفة شبه مستمرة سوف يصرف خلال الشهر الشاى بالكامل وبواقع ٤٠ جراماً لكل فرد، بـ ١٠٥ مليمت. وقد وكيل أول الوزارة أن جميع الحصص التموينية لن تتغير، ولا صحة إطلاقاً لما يقال من رفع الدعم عن بعض السلع..

وهكذا نجد أن الناس يحفظون على كل حقوقهم دون عداء، بل بدون مطالبة في شهر الانتخابات، بينما تبيع أصواتهم ولا يستجيب أحد لرجائهم.. في غير أيام الانتخابات.. فماذا نطلق على هذا الذى يحدث؟ وإذا كان هذا يحدث بينما الحزب الوطنى يلعب الحزب الوطنى.. لماذا كان يحدث لو تزلت أحزاب المعارضة الحقيقية إلى المعارضة الانتخابية؟ أغلب الظن أن الرشاوى الانتخابية كانت متصبة أوفى ومتصبة نصيب الناس أكبر..

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مسلسل الرشاوى الانتخابية مستمر في اليد والحضر، في أعماق القرى وبداخل الصحراء.. فقد قرر الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى الحاكم ووزير الزراعة، توزيع للواى الفصح من الأصناف الجديدة للجلان على مزارعى الساحل الشمالى والوادي

الجديد وسيناء لتشجيع المزارعين على زراعة هذا الفصح وزيادة المستوف من إنتاجه. ثم تزلت نسبة الرشاوى درجة فقر الدكتور والى لتقليم هذه التقلوى لشيف الخريجين من المزارعين من ١٢٠ جنيه إلى ٥٠ جنيهه للاربع. وإذا كان الدكتور والى يقطع في أن يحصل مرشحوه على كل أصوات أهال الصحراء والوادي.. فهل حسنها بحيث ضمن نصف أصوات شباب الخريجين فقط.. فجاءت رشوته لهم نصيبه!! ثم إنه قرّن تخفيض سعر هذه التقلوى لمزارعى محافظتي فا وأسوان بحيث يباع الارب لهم بسعر ٨٠ جنيهه بدلاً من ١٢٠ جنيهه.. لما بقى المزارعين فلم يكن نصيبهم من الرشوة الانتخابية إلا بنسبة ٢٠ فقط!! وإذا كانت الحكومة تحاول أن تدعم مرشحها لدى الفلاحين بهذا الشكل، فيبدو أن ذاكرتها ضعيفة لأن الفلاحين لن يشعروا احتكارها للمحاصيل الزراعية الأساسية وإرغامها المزارعين على تقديم حاصلاتهم لها فقراً وبأسعار أقل كما لن ينسى كل الفلاحين ارتفاع أسعار الأسمدة والتعبؤى والخدمات التي ترفضها الجمعيات الحكومية عليهم.. وبالتالي ارتفعت تكاليف الزراعة.. ومن لا يعرف يسأل مزارعى القصب في الوجه القبلى.. وزارعى القطن في الوجه البحرى.. رشواى الحكومة مكشوفة

يلحكومة الحزب الوطنى  
**نيل الطرايلى**





### لقطات برلمانية

●● أغلق باب التشريع لعدم إكثار من ثلاثة الألف مشروع في الانتخابات... الأحزاب الثلاثة... صممت عن مقاطعة الانتخابات في العلن... والفراق منها وشعوا أنفسهم بعد أن خلعوا رداهم الحزبي مؤلّا... وبضربة بسيطة تجد أن عدد... المستقلين... الذين رشحوا أنفسهم يزيد ألفين... وهو... في رأي... مؤيد قوي على أن هذه الانتخابات ليست كافية انتخابات... فالأصل لدى كل مشروع قوي... واحتشالت فوزه لا تحجبها في نفسه شكوك أو أوهام... هذا تليل... الأحزاب الثلاثة... إليها فعملت بمقاطعتها الانتخابات... في العلن... لا شيء... إلا إذا... كان ما يفتشون به من إن الضمانات غير كافية كعربة الانتخابات وتزاهتها يصلح أن يكون فيها... يطرح على ملأه الحوار... وفي رأيي أن القرار من الحركة الانتخابية قبل أن تطلق أول طلقة... هو بوج أن عدم الثقة في النفس... والأحزاب الحزبي... هذا بالنسبة للأحزاب الثلاثة... فهي... على وجه البين... إذا سارت في الطريق الديمقراطي السليم... من شرح برنامجها وأعلن سياستها ومحاولة استقطاب الناخبين إليها... لأن تجد ما يسلمها في هذه الانتخابات... التي... تجرى في جو... تكليف تماما... وأركز هنا على المهندس إبراهيم شكري... رئيس... العمل... الذي اتخذ موقفا بعيدا عن مشاعر المواطن المصري في أزمة الخليج... والمدمر... على ممارسات غير مدعومة بالنسبة لهذه الأزمة... واختار أن يكون بمثابة... عن الرأي العام المصري... في كل ما يهم عليه... وصدمت تضامنا... الأخ... والأخ... والآخر... الذين... صدام... حسين... في العراق... والكويت... ويعيش بينهم... في الذين مقوا... شهدت على قلب الإنسان لأخيه... الإنسان...

... فعلا كان لي استطاعة المهندس إبراهيم شكري... لو... اشرك... في الانتخابات أن يقول للشعب المصري... وهو في هذا الموقف... هذا من ناحية الأحزاب الثلاثة... أما القرار من الحركة الانتخابية... من وجهة نظر المواطن في الشارع الانتخابي... فهي دليل جيد على مدى الحرية التي يتمتع بها كل مواطن في أن يختار... هل يشترك... أو لا يشترك في الانتخابات... ونظرة إلى ما قبل فترة أيام الأحزاب في مصر... تجد أن دخول الانتخابات... مجلس الأمة... كان مشروطا بموافقة... الاتحاد الاشتراكي العربي... الذي كان يمكنه سحب المرشح من التشريع بحون إبداء الأسباب... وكان الاتحاد الاشتراكي العربي وقتها هو التنظيم السياسي الوحيد على الساحة... ماذا يعني هذا... معناه أن المرشحين الذين كان يرشح عنهم التنظيم السياسي الوحيد هم فقط أصحاب الحق في التشريع... أما الآن... فقد أصبح هناك أكثر من ألفي مرشح غير مرشحي الحزب الحاكم... يشتركون في الانتخابات... ولكن... لأن رئيس الجمهورية يدعو الأحزاب التي قطعت انتخابات إلى الاشتراك فيها... وفادات حزب الأغلبية تقتطع هذه الأحزاب بالمستأجر على مقاعد البرلمان... وتعتبر أن المقاطعة عمل سلبى ضد الديمقراطية... ما أكبر الفرق... بين الأس واليوم...

**عبد الفتاح الديب**





المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ نوفمبر ١٩٩٠

## الانتخابات الخامسة

### الحزب الأمة

بقلم: محمد حامد عمارة

يخوض حزب الأمة الانتخابات الخامسة له منذ ان اعلن اشتهاره في ٢٥ يونيو ١٩٨٢... فخلال عمره الحزبي والسياسي الذي يبلغ سبع سنوات خاض مرتين الانتخابات المجالس المحلية الشعبية وخاض الانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ في ١٧ دائرة انتخابية بنظام القوائم كما شارك في انتخابات مجلس الشورى التي اجريت في اواخر العام الماضي. واليوم يخوض حزبا الانتخابات الخامسة له منذ اشتهاره والثانية له في مجلس الشعب عن طريق النظام الفردي ويشارك بـ ٣٧ مرشحا من خبرة قياداته في ٣٢ دائرة انتخابية في ٨ محافظات على مستوى الجمهورية.

نخوض الانتخابات في ظروف بالغة السوء .. ازيمات طاحنة يعونها شعب مصر تسير به من سيء الى اسوأ ..

ارتفاع جنوني في الاسعار .. بطالة رهيبة لم تشهد مصر من قبل .. كساد اقتصادي ازيمات خاتمة في المواصلات والتعليم والعلاج والاسكان والكساء والغذاء .. مناخ سياسي راكد وسئء .. حزب حاكم غير جاد في الممارسة الديمقراطية ويريد بكل الوسائل والسبل ان يكون الاوحد في هذه الساحة السياسية حيث انه امتداد للاتحاد الاشتراكي والاتحاد القومي وهيئة التحرير .. فهو يستمر كل اجهزة اعلامية من اذاعة وتليفزيون وصحافة لخدمة مرشحي الحكومة .. كل إمكانات الدولة المدنية والمظوتية .. كل سيارات الحكومة وأموالها .. العمد والمشايخ ورؤساء مجالس المدن والقرى والاحياء وأعضاء المجالس المحلية الشعبية والمحافظون وكل الاجهزة التليفزيونية في خدمة مرشحي الحكومة وحزبها الحاكم.

الكل يلطم في مصر ان الحزب الحكومي الملقب بالوطني حزب ورفى ليس له تراث ولا ايديولوجية محددة فهو امتداد لنظام الحزب الواحد قبل ان تبدأ التعددية الحزبية في عام ١٩٧٦ ..







المصدر : .....  
.....

التاريخ : .....  
.....

يقولون لنا : كيف تشاركون في انتخابات ليس بها تكافؤ  
فرص على الإطلاق ولا يوجد بها إشراف قضائي كامل على جميع  
مراحلها ابتداءً من مراكز الاقتراع .

يقولون لنا : كيف تقبلون أن تشاركوا في انتخابات تتم في ظل  
قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية وليست هناك أية ضمانات  
لنزاهتها وحيدتها وأخريتها ولا توجد أية حماية لصوت الناخب ؟

يقولون لنا : كيف تفوضون الانتخابات القادمة  
لمجلس الشعب وكشوف وجداول التأخيرين مازالت تضم  
الموتى والمهاجرين والمسافرين والمرضى والعجزة  
ولم يتم تصحيحها أو تلقيتها ؟

يقولون لنا : كيف ستواجهون حزباً حاكماً محترفاً  
في التزوير والتزييف ويضم جيوش المتفجسين  
والمناقبين والانتهازيين ولا عبي الثلاث ورقسات  
واصحاب الزم الحزبة والضمان الميته والذين ياكلون  
على كل الموائد ويصرون على كل الاحبال .

يقولون لنا : هل نسيتم ما فعله الحزب الحاكم بحزبي الامة  
والعمل في انتخابات مجلس الشورى في العام الماضي حيث لم  
ينجح مرشح واحد من الحزبين والتزوير كان فاضحاً وصارخاً  
وهو مجلس استشاري !!

يقول لنا رجل الشارع : كيف تقبلون ان تشاركوا في الديكور  
السياسي الاطمون ان الموظفين الذين ينتخبون في كل انتخابات  
تجريها الدولة ودرجوا على التسويد والتسديد والتزوير والتزييف  
هم الذين سينتخبون في انتخابات مجلس الشعب القادمة ؟

يقول لنا الشارع السياسي ان الشعب فقد الثقة تماماً  
في اجراء انتخابات حرة نزيهة تعبر عن ارادته  
الحقيقية وعن حقيقة اتجاهاته ففي كل مرة تقال  
ارادته

يقولون لنا : لا يدع المؤمن من حجر مرين وقد  
لدغ حزب الامة اربع مرات من قبل فكيف تقبلون ان  
تلدغوا مرة خامسة !!

أرد على كل ذلك ان العمل الحزبي يفرض علينا ان  
نشارك في كل الانتخابات ولا ندير ظهرنا للممرح  
السياسي





المصدر : الأمانة

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أتنا نخوض الانتخابات لإيماننا الكامل بأن مصر  
ليست ملكا للحزب الحكومي الملقب بالوطني .  
نشارك في المعركة الانتخابية لإيماننا بأن الحزب  
السياسي من مهامه الأولى المشاركة في الانتخابات  
وعدم الابتعاد عنها وعدم الانفصال عن الجماهير  
فالمشاركة خير من أن نركن إلى السلبية الفاتلة وتلجأ  
إلى اللامبالاه .  
بقيت عندي كلمة :  
أن الشعب هو القادر أن أراد وهو القوي إذا عزم وهو  
المارد إذا أفاق .  
«ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير  
القاتحين»





المصدر: ٢٩ تموز

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ تموز ١٩٩٠

## مقاطعة المعارضة للانتخابات .. والمراهنة على عدم الدستورية !!

محمد نجم

للمستور نص على أن يكون الانتخاب بالاتراع السري المباشر العام، وأن يتم ذلك تحت إشراف هيئة قضائية، ويترك للقانون تنظيم عملية الانتخابات وكيفية إجرائها .. ولذلك فهو يطلب أمام نص عدد الفقرة أن تتم الانتخابات على مراحل أو لجميع اللجان الانتخابية مع بعضها البعض حتى يتحقق الإشراف الفعلي لأعضاء الهيئات القضائية.

ثم طلب رئيس التتوة الدكتور سام نجم سكرتير عام التتوة من الأستاذ صلاح متصر التطبيق، فقال إنه لاحظ أن معظم مارهده الذين تصفوا قد فلت موهدة مناقشه.

وتسائل هل من المنطق أن تناقش الضوابط الانتخابية قبل ميعاد إخراج باب التقديم بحال ١٨ ساعة فقط ؟ أم يمكن من الأفضل أن تقدم الأحزاب بأوراقها وتطلب ما تشاء من ضوابط ثم تعلن انتخابها إذا لم يتحقق لها ما طالبت به ؟

وأوضح أن الظروف التي تشكو منها للمعارضة الآن هي ذات الظروف التي دخلت المعارضة في ظلها الانتخابات السابقة وحقت فيها نجاحات موهدة ! فما الذي تغير حتى تقاطع الأحزاب الانتخابات ؟ هل تريد للمعارضة أن يقتصر نشاطها على مجرد إصدار الصحف فقط ؟

وهل ستكتفي المعارضة بالكفاح السياسي ؟ أم يمكن من الأفضل للمعارضة أن تستمر في تضامها السياسي، وتقدم ببرامجها في

لماذا تقاطع بعض أحزاب المعارضة انتخابات مجلس الشعب ؟ هل لأن الحكومة لم تستجب لما تطلب به من « ضمانات قانونية » يقال إنها غير متوفرة .. أم لأنها تراهن على الحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد .. خاصة أن المحكمة الدستورية تنظر طعناً بهذا المعنى أحيل إليها من القضاء الإداري ؟

لقد دعت نقابة الأطباء الاتيين الماضي رؤساء الأحزاب ورؤساء الصحف لحضور نقوة قبل إنها سوف تناقش موضوع مقاطعة أحزاب المعارضة للانتخابات، وذهب المصرون على أمل أن تسفر المناقشات عن وجوم لضوابط المقاطعة عن قرارها السابق .. وتدخل الانتخابات ! ولكن للفتاة أن تمثل هذه الأحزاب اقتصر حديثهم على مناقشة الضمانات القانونية التي يطالبون بها ..

أو تروء أئمة انتقلا !

\*\*\*

ثم تحدث هيد العزيز محمد المجلسي وعوض الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد معفا أن القضية الأساسية بالنسبة لحزبه ليست هي المناخلة بين قوانين الانتخابات أو المساواة التي تتجرى على التواتر الانتخابية أو الضمانات القانونية .. فهذه مجرد نظريات للموضوع الأساسي الذي يطالب به حزب الوفد وهو الإصلاح السياسي والإصلاح الدستوري .. على أساس أن الدستور هو الإطار العام الحاكم حركة جميع القوى السياسية في المجتمع .. وطالب أولاً بتغيير الدستور الحالي الذي وضع في ظل فلسفة الحكم الشمولي .. وتسائل : إذا كانت مصر تأخذ بنظام التعددية الحزبية لماذا لا يحد توزيع الاختصاصات والسلطات بين مؤسسات الدولة وسلطاتها ؟

\*\*\*

- وطالب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار بإشراف القضاء على العملية الانتخابية إشرافاً كاملاً ومعتقلاً ..

النشر

بدأ الحديث الدكتور حملي مراد نائب رئيس حزب العمل، وقد تحدث على مدى ساعة كاملة عن تاريخ الانتخابات في مصر وعن الضمانات القانونية التي ستكفل نزاهة الانتخابات !

لقد طالب أولاً بوقف العمل بقانون الطوارئ طوال فترة الدعاية الانتخابية بالنسبة للمرشحين ومتنوبيهم ومناصريهم بحجة ضمان حرية الحركة والدعاية وحماية هؤلاء من الاعتقال.

ثم طالب ثانياً بالأسبوع للتأهب بالإدلاء بصوته إلا بعد أن ينتخب رئيس اللجنة من شخصيته، وأن يقوم النائب بالتوقيع أو يهضم أمام اسمه .. حتى لا تكون هناك فرصة للتزوير بالتصديق أمام أسماء من لم يخبر من التأهب !

كما أشار إلى أن تقسيم الدوائر الانتخابية تم لأغراض سياسية بهدف تحقيق مصلحة مرشحي الحزب الوطني، ولم يراع فيها التفراب بين تجمعات الناخبين ولا التقسيمات الإدارية ولا للمساواة الجغرافية .. وطالب بأن يسمح لشعوي المرشحين بمرافقة صناديق الانتخابات بعد إلحائها إلى اللجنة العامة حتى لا تستعمل





المصدر : **أ. ك. توب**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٦ ذو الحجة ١٤١٩**

وأشار إلى أن الدستور حدد الجهات القضائية على سبيل المحصر وهي الجهات التي تفصل في القضايا أو المنازعات... فلا يجوز اعتبار النيابة الإدارية أو هيئة قضايا الدولة من الجهات القضائية... لأن هذا قد يفتح الباب لقوضى قانونية!! وتسلط في نهاية حقيقته عن عدم قيام السيد الرئيس بتضمين طلب تسليم المحكمة الدستورية حول قانون الانتخابات لتحدد المحكمة مدى إخلاله أو انفاله مع الدستور ترفوفاً للجهد والوقت والمال الذي سينفق على الدعاية الانتخابية والذي قد يصل إلى ١٠ ملايين جنيه.

\*\*\*

وقد انتهت الندوة التي دعى إليها د. عصام العريان عضو مجلس نقابة الأطباء ولم تستمر عن التمرق... غير تكرار ما سبق تردده من جانب أحزاب المعارضة..

توعية المواطنين بضرورة مشاركتها الجديدة في الانتخابات بدلاً من الانسحاب غير المبرر... ثم أليست الديمقراطية مراحل كالعملية التعليمية... فهل ينتظر - أن يخرج الشعب المصري بكامله أفراداً في جامعة الديمقراطية مرة واحدة!! أليست الانتخابات - مرتبطة بالتعليم والأمية؟ وهل يجوز ألقين على ما يحدث في الدول المتقدمة التي تقطعت شروطاً طويلة في هذا المجال؟

ثم ضرب الأمثلة صلاح متصدر مثلاً ما حدث في باكستان، حيث تمت الانتخابات الأهلية فيها تحت إشراف دولي... ومع ذلك خرج الحارسون يعترضون أن الانتخابات زورت... وبقي ألا تكون هذه صفة للأحزاب المصرية... كما أعلن جسيمة أن تقويض التجربة الديمقراطية التي هي ملكة المواطن المصري قبل أن تكون ملكاً للحكومة أو الأحزاب.

وقدم حديثه بأنه يبنى وجهة نظره من موقع مواطن مصري يحاول اكتشاف الواقع والأحداث... ولكنه كان قد ألقى بحجر في بركة ماء رابكة!! فصارت الشائعات... إلى الزلزال على ما قاله... الدرجة دجت... سلام نجم سكرتير عام نقابة إلى تنبيه المعارضين إلى أن الانتخاب صلاح متصدر ليس طوقاً ولا يمثل الحكومة ولا الحزب الوطني!

\*\*\*

وكان آخر المتحدثين للشيخ مأمون الحنيس يمثل الإخوان، حيث أعلن في بداية حديثه أخلاقه... مع الأستاذ عبد العزيز محمد حول كيفية الإصلاح الدستوري والسياسي... موضحاً أن التدخل بالإصلاح الدستوري هو قانون الانتخابات الذي يتقدم العملية الانتخابية، حيث يتم تعديل الدستور وإدخال الإصلاحات المطلوبة عليه بطريقة ديمقراطية.







المصدر: (السياسة)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ نوفمبر ١٩٩٠

## بوضوح

### ليس تنافسا حزبيا

ليس عيبا أن يتم إنشاء المعارضة عن مولفها، ولتين من قبل «المعجز» أن تبدل الحكومة أو الحزب الحاكم. جهودا من أجل تواجد المعارضين في مجلس الشعب القادم ولكن ما يحدث مؤخرا أثبت أننا نواقون إلى الغاء الموضوعية، واستبدالها بما يتنافى مع الأصول والحق. فلقد قال كثيرون - وكاتب هذا المقال واحد منهم - إن المعارضة كانت على حق في بعض ما طالبت به وأن قانون الانتخاب كان من الأفضل أن يعرض على الجميع .. وأنه وفي إطار المهرج على تدعيم المسار الديمقراطي ومصلحة المعارضة نفسها .. فيتم التفاهم مع الذين اثروا الانسحاب - وقد تم ذلك بالفعل - وهناك جهود وجرت اتصالات - ولكن تصوير محاولة التفاهم بما بين الحكومة أو الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة المقاطعة للانتخابات .. على أنها «معاومات فاشلة» وهي نوع من أنواع الرجاء أمر غريب فعلا - فليس عيبا أن يتم التمسك لدى المعارضة كي تصل من مولفها وليس عيبا كذلك وفي ظل هذه الظروف التي تعيشها البلاد نتيجة أزمة الخليج أن يتم بذل كل جهد ممكن من أجل توحيد الجبهة الداخلية - وفي إطار أن المعارضة المصرية ليست إلا جزءا من النظام

- والتنافس الحزبي مرة من سمات الديمقراطية ولا يتصور عمل سياسي بدوله - لكن هذا التنافس لا يمكن أن يصل إلى أن يتم الصافي شعار للصومعة - هكذا (١) وبصفة مطلقة على حزب يأكده لأنه التفتت على الحق والحقيقة - ومن غير المقبول أن يكون الجميع بلا استثناء لصوماء

ومن الحرب ما تردد حول مقاطعة الانتخابات، ما ساهم البعض من أن يتم تواجد المعارضة في المجلس النيابي لن يتفهم من دورها فيما تدعو وتطالب به من برامج وخطة إصلاحية - وهذا للأسف غير صحيح بالرة - فإن اقتتاد الدور النيابي يعني التقاطا لدور سياسي عام - فكما هو معروف فإن التشريع والرقابة يمان - الواجب الاصيل والرئيس للبرلمان وكذلك مهنة لا يمكن الاستهانة بها أو التقليل من شأنها - ولو اخذنا أمير وسائل - الرقابة البرلمانية - كما لا يتصور أن تشمل - وأذكر كتابا - من «تحت السطح» الرقابة البرلمانية والتي أسس التشاور المصري على اعتبارها من حقوق النائب الأساسية وبما أشارت إليه المادة ١٢٥ - لا فصح لنا أن المعارضة التي أصبحت - بين الاشتراك في الانتخابات قد خسرت دورا رئيسيا في تحقيق الرقابة وفي تعقب الفساد وفي خدمة الشعب والمصلحة العامة - ولكن هل يسهم المستقلون في ملء الفراغ ؟ - هنا ما نرجوه !

فاروق أبو العلا





المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اسألوا الراكعين .. لماذا ركعوا .. ؟

في المرة لصيف البيض الثاني شيئا، من الخجل "وحدث في عينه حصوة ملح" فجاءت نتيجته ٩٠ ٪. أما البعض الثالث فحاول أن يكون صريحا فجاءت نتيجته في حدود ٧٠ ٪.

وكان الحزب الحاكم قد أدرك بواسطة مبعثيه من "حبيبتنا الحلوين" وغيرهم، أن الإقبال على الاستفتاء يكاد يكون معدوماً فرائينا وزير الداخلية يعلن أن الإقبال في العاصمة قليل بسبب انشغال الناس في أعمالهم، لكن نسبة الإقبال تزيد في الأقاليم، وطُرح التعليلات أن مديريات الأمن بضرورة مراعاة الحكمة في تحديد نسبة

الحضور خشية العواقب. وبدأ مديرو الأمن يتصلون برجالهم في الأقاليم للتعلم للاستفسار عن التثاقف. وفي مطروح كانت عبارات السياب تقابل عبر أجهزة اللاسلكي كلما اكتشف المسؤولون، أن النتيجة فضيحة لا قبل لأحد بتحمل ربوة فعلها. وبدأ الضباط الكبار يستجدون رجال اللجان العامة لتلقيم النتيجة بحجة أن ذلك لن يؤثر في الأمر شيئا، وأن بسبب ضرا لا أحد. ورفض البيض، لكن البيض الآخر، أثرت فيه عبارات الاستعطف.

وبدأت مهولة تزوير الاستفتاء، وفي لجنة مثل لجنة "الضبعة" بمحاولة مطروح سجلت نتيجة ألفين مرتين على نموذجين، المرة الأولى كان فيها عدد الأصوات الصحيحة ٧٩٦ صوتا، ولاتوجد أصوات باطلة، وبلغ عدد المواقين ٧٩٦ صوتا أيضا. أما مستخرج ألفين الثاني - ونفس اللجنة - ونزولا على رفعة مديرية الأمن وتهمته لتزوير فقد ظهر فيها "بقدره قادر" ١١٧ صوتا باطلا و ٢٦٠ صوتا غير موافق. ولأن مدير المستخرج غير مدرب على التزوير فقد ظهر واضحا أن كل تسهيل كان عليه فعل ليحل لأن عدد أصوات المواقين مضاهيا لهم عدد أصوات غير المواقين لابد أن يطلق لمعا عدد الأصوات الصحيحة، وفي هذا المستخرج كان عدد

الأصوات الصحيحة ٧٩٦ وعدد أصوات المواقين ٧٩٦ وعدد غير المواقين ٢٦٠. ولقد وقع على هذه النتيجة واعتمدا اثنان فهل بعد كل ما رأينا وسعنا، وفرائنا ويمكن أن نضمن الأحزاب المعارضة أن غيرهم أن نزاهة عملية انتخابية تشرف عليها حكومة هؤلاء رجالها! وهل إذا مضينا وسكتنا عن مثل هذا التهريب، يحق لنا أن نسال لماذا طغى الطغاة دون أن نسال الراكعين لماذا ركعوا .. وإلى متى سيظلون ركوعهم ؟

**محمد سامي طيم**

رئيس لجنة الوفد بمرسى مطروح.

من حق رئيس الجمهورية ومن واجبه تجاه حزبه، أن يؤكد أن قانون الانتخاب الجديد الذي طبع مؤخرا بمطبخ الحزب الوطني، يحقق كافة الضمانات. ومن حقنا ومن واجبنا تجاه شعب مصر، أن نرفض هذا التأكيد، وأن ندين للناس الأساليب التي تدعون إلى هذا الرفض، ونترك لهم بعد ذلك حرية إصدار الحكم، والانتخاب إلى الجانب الذي يرونه على صواب. فيالأس القريب وتمديد يوم "الشمس" الموافق ١١ أكتوبر الحالي، جرى الاستفتاء الشعبي على حل مجلس الشعب،

ولامت ليدات مخالفة مطروح وبخيار الموظفين الذين سيشربون على الاستفتاء باللجان الفرعية، ومن أجل ذلك استبعدت كل مواقف تشبه في أن له موقعا معارضا، أو يضام إليه على صلة بأي من رجال المعارضة، وزيوتهم جفتعليما، اللازمة "لفكرة" الاستفتاء رغم أنهم جميعا، بدون حلقة أو إعلان يطمون لماذا كان اختيارهم دون غيرهم. وقامت للتحفظ بتدبير وسائل المواصلات لهم جميعا، وأوصلتهم إلى المناطق التي تقع فيها لجانهم الفرعية مساء يوم الأربعاء "الشمس" حتى يتسنى لهم التواجد في اللجنة من صباح يوم "الشمس" كما تضمن التعليلات.

ولكن .. ماذا عن القضية ؟ .. ولماذا عن رؤساء اللجان العامة ؟ هؤلاء تحركت بهم المياريات في الخامسة من صباح يوم "الشمس". ووصل بعضهم إلى مكان عمله بعد ثلاث أو أربع ساعات بسبب المسافات الطويلة بين مرسى مطروح وبين بعض اللجان في سوسة أو المنصورة مثلا. فهل يمكن أن تدعى له هؤلاء أن تبحث لهم الفرصة للتدبير على الانتخابات ؟ ولماذا لم تعمل المحافظة على تدبير وسيلة الانتقال المناسبة لهم ؟ ولماذا دبر الأمر بحيث يصل هؤلاء بعد بداية الاستفتاء بمساعات ؟

وسارت الأمور يوم "الشمس" بحيث لو أن لحداد لم يحدث بكتيجة للظهور واضحا وجليا. إن الشعب قد قاطع تلك الميزة، ولم يقبل على نفسه أن يستسلم على تنفيذ أحكام القضاء، وذلك لمصلحة إقبالها الحزب الحاكم، ولإيقون على تحمل نتائجها، فعلا فعل معظم المسؤولين على اللجان الفرعية من رجال المحافظة ؟

تطوع البعض بخسوة وثلاثة تدفع إلى التقيان، وجعل نسبة الحضور ١٠٠ ٪، ونسبة المواقين ١٠٠ ٪. وعلى

**المقالات والشكاوى التي تشرى في الوفد  
على مسئولية أصحابها ولا ترد**





المصدر: **الوفد**

التاريخ: **٤ نوفمبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مصرية

إذ مع كثرة ما يتعمله المرشحون الآن من أعباء مالية تقدر الآن بالآلاف، يتسائل رجل الشارع عن كيفية استعانة بعض هؤلاء ببعضه ما انفقوا من أموال في الدعاية الانتخابية، خصوصاً وأن يدل حضور الجلسات ليس كلفة بالكرة، وإن نزاهة أي عضو لا تكفي الآن لتغطية تكاليف يوم واحد من أيام المعركة الانتخابية، وفيما ان تحول عضوية مجلس الشعب، وفيره من مجالس محلية، إلى مقام يجري وراءه البعض.. قضية يجب أن تحسم، لأن تكاليف البعض على هذه المواقع أصبح محل تساؤل الناس خصوصاً عندما يسمعون عن مرشحين ينالون عشرات الآلاف من الجنيهات على القلم البراديات الانتخابية وعلى طبع منشوراته المزينة بصورة الشخصية.

واعتقد أننا بحاجة الآن إلى تحديد حجم ما يتلقه كل مرشح على حملته الانتخابية، ليس فقط لنسأل من أين له هذا، ولكن أيضاً لنضال الهالة.. وكيف يستفيد المرشح، ما صرفه خصوصاً لو نجح وأصبح نائبا؟.. أن ما يتلقه المرشح يجب أن نوضح له ضوابط.

### تساؤل الطرايطي

الرسالة التالية وصلتني من مواطن محمد منصور عازم، وهو من أبناء شبرا، وهي تعبر حقيقة عن شعور رجل الشارع المصري ورؤيته للمعركة الانتخابية. يقول المواطن في رسالته التي تخطت نفسه فيها لحد مرشحي هذه الانتخابات:

والتي خيوني أنا.. فلما خي من جعل لكم على مسرح مجلس الشعب الجديد.. والتي خيوني.. لأنني الدائرة الوحيد الذي يشارككم مشاكتكم والتي أرجو أن أجليها لكم بعد جلستي بأسلوب أبشور.. والتي خيوني.. والتي خيوني حتى يفتني طبع كروت تحمل اسمي مقررتا بجعلته عضو مجلس الشعب، حيث تفلح أمامي الأبواب والكتل لتسهيل قرارتي وأحياناً في الإسكن الثلاثة بمركزى المرموق.. ولأمر أخرى.

والتي خيوني لمركزى المال - كما تعلمون - مشهود له بفساده طبعاً، والتي خيوني كما تشاهدون مثل عماراتى.. أكثر انتشاراً - وأعلموا بسانتى لا اله في مسألة الاستجوابات أو طلبات الإحالة أو تقديم الاقتراحات، والتي تكذب زفة كبير غير الإنشاء بصوتى الجهورى على طريقة - يفرح بقدم - كما لعل كلين غليظتين تحسنان التصديق على بطل.. لكك - والحير لكك - أرجو أن تصوتوا، لصالحى حتى والولة.

إن كنت تعلمون - وشكراً -

- خاص جداً: لذلك لمسيحتم أن خمسين في لكك على الأقل من المرشحين يتصون للنزوح المذكور..
- والرسالة فضلاً عما تحمله من رؤية صليقة في معظم المرشحين الحاليين، إلا أنها - وهذا هو الأكثر إلماً - تحمل مرارة شديدة، بل هي قضاخ موابه تسمية كبيرة من المرشحين الذين يدخلون المعركة الانتخابية بهدف المصلحة الخاصة والمنفعة، وليس بهدف العمل العام الذي كان سمة كل من عمل بالمساسة.





المصدر : الألم ٢٤

التاريخ : ١٩٩٠ نوفمبر النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# وزير الداخلية يصدر قرارا بضوابط الدعاية الانتخابية : تحديد أماكن لوضع الإعلانات و ٥٠٠٠ جنيهه أقصى نفقات الدعاية حظر كل ما يدعو للمساس بسيادة القانون والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية مرشح واحد بكل سرائق وتطبيق القانون ضد محاولات الإخلال بالأمن

قال - محمود م عوض :  
أصدر السيد محمد عبد الوهاب موسى وزير الداخلية قرارا بضوابط الدعاية الانتخابية لجميع المرشحين لعضوية مجلس الشعب ،  
للحفاظ على سيادة القانون ، وضمان حسن سير العملية الانتخابية ، والحفاظ على الأمن والاستقرار في مختلف المحافظات ،  
وتطبيق القوانين التي تنظم العمل الانتخابي ، وبمراعاة أن يتوافق القرار مع الآداب العامة ، والحد من الدعاية الانتخابية ، ويحظر على  
مقدمي الخدمات السياسية والقانون والسياسة الاجتماعية والخدمة الوطنية .







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأمل

رام

التاريخ: ١٩٩٠

١٩٩٠

ويعمل مطبوع «الإفهام» إن وتكون الدخيلة الجسد لطعامك. خبري- الأمن بالمعلومات لعدم إجهادك مع كلمة المرشحين من الإجابة والمستقلين لأبلاغهم بالموارد الخاصة بضمحل جيدة وثيقة الانتقاليات. والتي تقضي بتطبيق القانون بمرتب وهذه إذا قبل مديح أو لقب بالأمن العام

ويصرح اللواء أحمد فؤاد حلا مساعد وزير الداخلية للانتخابات بأن هذه المواهب تقضي الحق لكل مرشح في هذه الإجراءات الانتخابية في السراقات المخصصة لذلك بتصريح خاص من مديرية الأمن قبل ٢٤ ساعة من موعد إجتياز على الأقل. حيث تتولى مديرية الأمن فحص الطلب على ضوء الإشارات الأمنية المطلوبة.

والجانب أنه يجب مراعاة عدم ترك من إجتياز في وقت واحد بعدم وجود أكثر من مرشح واحد في السراقات لعدم وقوع احتكاكات بين المرشحين أو القضاة. وتقرر المركز للفحص تحدد الأماكن التي يجوز وضع الإعلانات الانتخابية بها كالمنازل المختلفة فيها.

وأوضح مساعد وزير الداخلية أن قرار التوزيع لك التزم رجال الشرطة بالحماية أثناء

بين المرشحين وأجهزة المناخ المسموح للتفاس للبريد بينهم في حدود القانون.

وقال إن شروط الصلاحيات الانتخابية التي أقرها وزير الداخلية تتضمن حظر أي عبارات أو رسوم أو صور لحدس كراهية النظام. أو أية صورة معقبة كراهية. أو متعاضة لشقاء مصر أو الشعب المصري للالة العربية. وكذلك أي عبارات للثمن من المتكسب الانتخابية للصل والفلاحين.

والجانب أنه يحظر أيضا الدعوة إلى أي أفكار تنسب الإيمان بالقيم الدينية والروحية. أو أي شعار تنطوي تنسب الوحدة الوطنية.

كما يحظر الدعوة لاستخدام العنف لتحقيق أي غرض يتعلق بالانتخابات أو لخلق أي معاريف مثيرة من سلوكه وتصرفات المرشحين. يكون من شأنها التأثير على الانتخابات. أو إزاحتها.

ويؤكد المرشحين بالخطأ التمسك بالقيمة باسماء الأشخاص الذين يتبرون عنهم في تنظيم الدعاية الانتخابية لغرضاتهم. وتلقبهم التسميات اللازمة لهم.

ويحظر مساعد الوزير أن ين تعليمات وزارة الداخلية لمنع وضع لافتات. أو إعلانات انتخابية على السيارات أو استخدام مكبرات الصوت في الدعاية. ويجوز استخدام السماعات الدخيلة في الدعاية. ولا يجوز إعطاء أي مبالغ نقدية. أو مزايا معينة للقضاة للتأثير على نزاهة العملية الانتخابية. وأثناء الفحص أمام القضاة للإعلان بالموارد في حرية تامة.

ويعمل مطبوع «الإفهام» أن ضمانات سير العملية الانتخابية تقتضي توفير قوة تراقب أي مديح يخفي التزوير إلى الجهاض. في أي ضلطة أو قرية أو أي تجمع يسبب رجوع بعض مشري الشعب. بعد أن يبلغ المرشح الشرطة بذلك ليتسارع الجميع في حق المحدث على الناخبين.





المصدر: الأحرار

التاريخ: من نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قصة

صوتك شهادة وأنت تسفل أمام  
الله مسئولة مباشرة عن شهادة  
وكتابتها أتم قلبه

وإفانك لا تقبل أن تصم  
حواشيك وتغضب ربك وترضى  
الحكام عليه وأجب مصري  
لا بد وأن تستيقظ له نصرا

عليك أن تنتخب لنفسك  
المرشحين مادام الانتخاب فرديا  
وإلا بعدنا عن انتخاب القلعة  
الذي كنت مضطرا لانتخاب  
السيئة لأن بين القلعة صالحا  
واهدأ

أصبحت المسؤولة الآن عليك  
وحبك دون أن تضع اعتبار  
الحاكم أو المسئول لأن الانتخاب  
سر منك وبين الخلق سبحانه  
وتعالى سوف تجازى به يوم  
لا ينفع مال ولا بنون ، يوم لا يكون  
لكم مفر مما آتيت وما شهدت  
به

عليك أن تذكر أن الذي  
تعطيه صوتك إنما تضلمه توكللا  
على بيضاء لدة المجلس القديم  
طالت أو قصرت وأنت تعطيه  
توكللا في كل شيء لا سيما وأن  
المرشح حينما يقدم نفسه  
للمترشح يتقدم عن دائرة  
جغرافية بذاتها وهذا من  
التحايك المكثفة لقطط الجرد  
تقديم المرشح للمضوية

وحيثما ينجح فهو طالب عن  
الإمة كلها من شرقها إلى غربها  
ومن حلقه بناء على صوتك أن  
يتصرف في البلاد كيفما يشاء  
يمكنه أن يسبح ببيعتها ويمكنه  
أن يوافق على دخول الحرب  
ويمكنه أن يسن القانون الذي  
يعيش به طول حياته في كل  
قوانين الطوارئ وكل هذه  
الأفعال أنت أيها الناخب الذي  
فوضته فيها ووكلته عنه ليقرنها  
وتصبح قانونا قد يغير لك  
ولولاك بل واحلفك في ديون  
لا تليل لك بها

لذلك فإن صوتك إمانة ولا ت  
تضع الإمانة إلا لنفسك  
مؤمن الأخوان وإذا تحدث لا يكتب  
وإذا وعد لا يخلف فسال الله لك  
التوفيق والصداد في حسن  
الاختيار وعلى الله عهد السبيل

**عبد الفتاح الشوريحي**  
سكرتير عام الحزب





المصدر:

أبو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٥ نوفمبر ١٩٩٩

## الذين طمسوا الديمقراطية ١

سوف نظل هذه ( السلطة ) التي ادمت عليها احزاب المعارضة من التحالف الديني والوفاق بالانسحاب السلمي من الانتخابات العامة .. طعنة للديمقراطية .. لان الديمقراطية تناسس في احدى دعائمها على ... المعارضة ..

و « المشاركة » .. ومن خلال الممارسات .. والمشاركات .. تخط الامة نفسها طريقها الديمقراطي الذي يتشكل ويتعدل وينمو ويترعرع وفقا لهذه الممارسات .. وتحاول الراي والرأي الآخر .. إذ ليس هناك نموذج واحد يمثل لبقيا جليدا للديمقراطية الخلق .. يتسلسل على الانظمة .. وصالح في كل الأوقات



## د . رأفت خالدة

وهو اكبر عدد من مقاعد المعارضة شهدته الحياة النيابية في مصر .. من ايام مجلس النواب .. ومجلس الأمة .. ثم مجلس الشعب .. فعلا يرديون برهانا لصنع من ذلك .. ( ١ ) . صحيح .. ان كثيرا من مفاهيم احزاب المعارضة قد تقدموا لترشيح انفسهم لانتخابات مجلس الشعب من كتلة الاحزاب سواء حزب العمل .. او حزب الوفد .. او الاخوان المسلمين .. او الاحرار .. مع حزبي التجمع و مصر الفتاة .. لان هؤلاء الفيات

وعليه فإن الشواهد الديمقراطية المصرية قد قدم لامة العربية مثالا للديمقراطية التي تتواءم مع المعطيات الحالية ووفق التوازنات الداخلية والظروف المحلية .. ويتعدل وينمو النموذج الديمقراطي وفق التغيرات التي تطرأ على تلك المعطيات والظروف .. ولعل على عائق الحزب الوطني بسبب طبعه حزبي الاغلبية الحكم سؤاليان .. مسئولية حزب مصري في تعميق الديمقراطية ونشوها وازدهارها بالمشاركة في عمليات صنع القرار .. كما ان عليه مسئولية الاخرى كحزب الاغلبية الذي اختاره الجماهير ليعلن عنها .. في انجاح التجربة الديمقراطية ودفع الاحزاب الاخرى للتفكير بنموذج في ترسيخ البناء الديمقراطي المؤسس في الدولة

لذلك فإن .. الذين يروا الانتماء السياسي .. وطعن الديمقراطية بالانسحاب السلمي .. انما يخلطون عن دورهم في دعم وإرساء الديمقراطية .. وماكان يجب على التحالف الديني إلا ان يتصدد بقول الرسول عليه الصلاة والسلام .. من لم يهتد بأمر المسلمين فليس لهم .. للمشاركة واجب على كل مسلم يهتد بأمره ووطنه .. والانسحاب هو لسياسة .. وهو عدم اهتمام .. بل هو تصديق في واجب .. ان القاعدة .. ان ملائمة الواجب به فهو واجب ..

ولأن الديمقراطية التي استقبلت الجميع لاتزدهر إلا بالمشاركة والممارسة فإن الواجب كان يقتضي ان يشارك الجميع .. ولا سبق لهذه الاحزاب ان اشكت نفس الشكوى .. عن سيطرة الحزب الحاكم والازدياد وكسبيات الداخلية .. ووعدها عن ذلك فقد فتروا في انتخابات ١٩٨٧ بأكثر من مائة مقعد .. تقدم مائة مقعد للاحزاب المعارضة .. منهم ٣٦ مقعدا للاخوان المسلمين ( ١ ) لقد كانت مقاعد المعارضة ١٦ مقعدا في انتخابات ١٩٧٦ ثم ٣٣ مقعدا عام ١٩٧٩ .. ثم ٥٠ مقعدا عام ١٩٨٤ فارتفعت الى اكثر من ١٠٠ مقعد عام ١٩٨٧ ..

عليهم مسئولية المشاركة والممارسة .. إلا اننا نؤكد ان تحال الاحزاب عن ذلك .. وضاحية .. ولو على سبيل المصاحفة .. وليس ان نعلن عن المظلمة .. ونرفع بعض عناصرتها لدخول العملية الانتخابية ( ٢ ) هذه الخطوة التي جاءت لتحييها لحزب ما كتوجيها من النظام العراقي .. لاهراج موفد الحكومة .. واقتطاع مصر على اقتطاعها للديمقراطية .. فكان ينبغي على حزب الوفد ان ينساق إليها وكان على حزب الوفد ان يترك هذا الحزب ( إياه ) ليتكفل امره .. وليدعه يسقط وحده امام كل الجماهير .. لكن حزب الوفد وقع في الحضيضة وشابه .. الحزب إياه .. في هذه المظلمة .. دون ان يتنبه حزب الوفد إلى ما قد تم تدبيره له .. وكلمة خيرة .. قولها للجميع .. شعاعا إلى الشرح للمصري .. وشاهدا معنا ذلك التناقص الشديد .. والنقص الهائل الضروفي بين المرشحين والمصالحات الانتخابية التي لا تهدأ بينهم .. الا يدل ذلك على ان الجميع يؤمن بعدالة الانتخاب .. وازدهار رجال الشريعة .. وان مصير كل مرفوح أن يتحدد الا مع آخر صوت انتخابي .. في آخر صندوق انتخابي في دائرة الانتخابية ..

نحن نعلم ان كثيرين يعطون الآن أصابع التمد على عدم مشاركتهم .. فبته الصد .. وروبو الرأى .. الذي يرمي الإنسان من الرجوع إلى طريق الصواب .. وعلى نفسها جنت بيراقي ..





الموقف : المصدر :

النشر والخدسات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

## نعم القرار .. قراركم

لم يكن من الممكن ان تستمر احزاب المعارضة - التي تدافع عن مصر وحريتها من يزلزل حكم الفرد وحكم الحزب الواحد - في الاستمرار في تلك المهزلة المسماة بالديمقراطية المصرية في عهد الحكم بقلوب الطوارئ، وامر الاعتقال وتزوير الانتخابات واحكام المحكمة الدستورية العليا التي حكمت اننا نعيش تحت ظل حكم باطل منذ عام ٨٤ وحتى اليوم ليعلان مجلس الشعب في نورتية عام ٨٤ - ١٩٨٧ ..

لم يكن من الممكن ان تستمر ونحن نرى ان السلطة لم تكن مسؤوليتها جيدا في محاولة انقلاب الياك من الفساد الذي نخر سوسه في جميع مرافق الحياة نتيجة لغيبة الرقابة الحقيقية من مجلس الشعب والمجلس المحلي على السلطة التنفيذية بل وحتى لم تكن مسؤوليتها في محاولة انقلاب سمعتها وشيمتها حكما بعد كل تلك الفترة وبعد ان نهب من نهب وسرق من سرق وباع من باع ولم تكف السلطة بكل هذا بل تريد ان تستمر وان تستمر معها ديكورا يطحن على كل فئادتها وبناياتها واوزارها .. لم يكن من الممكن ان تستمر ان ونحن نحارب على مقدم المعارضة هنا او هناك ان يقدم ونحن يخر شيئا لان

السلطة القبيضة على كل زمام الامور من اول خريف الدرك وحتى الدستور بات جليا بفساداتها ولتلاف الضديد انها تصر على منع التغيير الديمقراطي لصالح الشعب كله بالحسنى وبالعقل وبالمصولة 1 وبذلك بشارت كل المصريين في ادارة شئون بلدهم الذي تتلقاه الامواج وتتصلم فيه القنوع يوما بعد يوم...

لم يكن من الممكن ان تستمر في خداع الجماهير ولا في خداع انفسنا ولا ان نوحث عن كمية من الضوء تحدد مشايخته وكية الدور التي فيه من مجموعة من المتفعين الذين اتروا على حصاب الشعب الكافر الذي لا يعرف بالضبط كيف يعيقل يومه وملا يخبيء له فداء ..

ان هذا القرار الذي اتخذته حزب الوفد وباتى احزاب المعارضة يجب ان تتيحه قرارات اخرى بل ومواقف اخرى تشد صلابة وقوة حتى يفيق الغافلون على ان شمس الحرية يجب ان تبرز فوق ربوع هذا البلد الذي يبرز تحت وطأة حكم الحزب الا وطني الاديمقراطي ..

**دكتور عدنان كامل زيادة**

سكرتير عام حزب الوفد بالاسماعيلية







المصدر : روزة يوسف

التاريخ : من نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# ٤ أسباب وراء هروب الإخوان

## من الحركة الانتخابية

عبد الله إمام

كثرت تصريحات ، وبيانات ممثل ما يسمى بكتلة الإسلامى حول عدم تشاركهم فى انتخابات مجلس الشعب ، لأسباب متعددة ، بعضها كان موجودا فى ظل الانتخابات الخاسية التى سعى إليها ، ولم يلتزموا ..

٤. تنظيم  
تتسابق  
فى  
الإرهاب !

وقد طلب الذى علموه منذ الثلاثينيات حتى اليوم ، وكان من التصور ان لديهم أكثر من مشروع قانون جاهز فى هذا الاتجاه الذى يمثل قضيتهم الأولى ، والذي يرون ان فيه الحل .

الحزب الحقيقى الذى وضعهم فيه لقانون الانتخاب الجديد ، ان يقدموا إلى الجماهير كالإرهابيين كمال بيد كل منهم برئاسه ، وإعماله ، وقسميته ، وهو ما راوا - بحق - أنه فوق طاقتهم ، وأنه سوف يعطى حقيقة جميعهم فى الشارع المصرى .. وهو حجم ساعدت فى صناعته أجهزة الإعلام ، وإمكانياتهم على الحركة ، وما توافر لهم من وسائل الدعم وما قام به من يتسبون إليهم من أعمال عنوانية ، وإرهابية ، وما حملته بعضهم من سكاكين ومطارى وجنازير ومدافع ومسدسات .

كل هذه الأعمال وغيرها ، جعلتهم حديث الناس فضلا إلى انتصارات حلقها المنتسبون إلى هذا التيار فى بعض الأقاليم التى تختلف فى ظروفها وتتمتعها بالمدن ، ولهمها له ، عن المجتمع المصرى المسلم المتدين ، الذى يرفض العنف ، ويكره الإرهاب ، ويقيم المساجد ، ويحفظن الأثر ، ويحمل عبء الدعوة الإسلامية السمحة والصحيحة إلى مشرق الأرض ومغربها !

وأصبحت جماعة غير شرعية ، وهى الإخوان المسلمون ، بينما رسميا تمان مقاطعتهم الانتخابات ورفضها لظروف الحرية الانتخابية ، مع اننا نعرف جيدا انها لم ترفض أية انتخابات إلا معتمية فى ظل شرعية ، حتى وإن اختلفت معها خلافا جديرا فقد احتلت بشرعية الولد مرة وبشرعية حزبى العمل والأحرار مرة أخرى .. ويبدو ان قانون الانتخاب الجديد ، له بدا يحدث مفعوله فى القضاء على مثل هذه التحالفات الانتخابية التى كان أنفها منها الوصول إلى مقاعد مجلس الشعب بآية وسيلة ، فلم يجد الإخوان فى ظل النظام الجديد إلى أن يتركوا قيادة إخوانهم لشركى ، ولا أن يشغلوا وراء سيجار لؤاد سراج الدين ، أو ذك من مصطلى كامل مراد ، لذلك أصدرنا بياننا رسميا بتوقيف المرشد العام ، بطردون فيه مقاطعة الانتخابات ، وبذلك حجبوا عن الصوت ملايين الجيوش التى تنفق على حساب فى مثل هذه الخسائس وأيضا حرموا المواطنين من ملايين اللاتات المهمة التى تنفق على الجدران تعلق ان الإسلام هو الحل .

ولم يكن هذا الشعار هو الذى اوصموا إلى مجلس الشعب بغير ما كان السبب هو القانون الانتخابى الذى حكم

بعدم دستوريته ، وهكذا تسلطوا تحت ستر نظام الانتخاب بالقلعة بأعداد لم تكن تتواءم لهم فى ظل أى نظام انتخابى آخر .. وطوال دوريات انعقاد مجلس الشعب الذى دخلوه لأول مرة ، ومجلس الشعب الثانى الذى تسلطوا إليه - فى ظل تحالفات غير جازمة بالقنسية للأشخاص يؤمنون بالمعقيدة التى لا تبديل فيها - لم تعرف منهم ملة

يعنى هذا لشعار ، ولم يغشوا إلى كلماته الثلاث أى مضمون من خلال الممارسة الفعلية ، فلا اختلقت أراؤهم عن غيرهم من المعوشين ولا يبرزت من بين صفوفهم أفكار لامعة ، ولا تميز أداؤهم ، وفقا للشعار الذى رفعوه ، ولم يلتزموا - وهو الأهم - بمشروع واحد فوضعت الشريعة الإسلامية فى قوانين



العبدية الذين اقروا الكسب بلا تنظيم ..  
ولهموا الإسلام على أنه دعوة للحق  
والخير والبرية . بالحكمة واللطف  
الحسنة .

وهم ثلثا باستعراض كل رموزهم  
الجديدة ، وكل قياداتهم البارزة .  
وجنوا أنه ليس امام أي منهم فرصة  
للخوف إلا أن تكون مصيبة ، أو علال  
عقلية متطرفة من التي يبعج بها  
رأيها .. وحتى هذه يبدو أنها ليست  
متوافرة لديهم .

وهم رأبوا بين من صنفوا الشيوعيين  
بفعل حوامل داخلية وخارجية لوشكت  
على التنبؤ ، ولم تعد متوافرة بالمثل  
الطوبى للانتخابات والفرصة  
الانتخاب .

لكن هذه الأسباب التي ان خلفوا  
على امر الترق الذي صعدوه ، وإن تال  
صورتهم - في الخارج - وهو الامم  
قوية لا تهتز .. فالترو ان يتصدوا عن  
خوض أي اختبار يكشف حقيقتهم  
ويبين حجمهم . ويكفيهم ان يعيشوا  
على ذكرى انهم ذات يوم ، وعن طريق  
للمصلحة ، ويقتلون غير مستوري .  
اصبح لهم أكثر من ثلاثين عضوا في  
البرلمان .. ولا يكفون الصورة .. فقد  
كانت هذه منظمة تزيينية ان تكون  
جدا . لكي يشرحوا برنامجهم ، ولهموا  
لواثينهم .. الحقيقة الوحيدة التي  
يمكن ان تفتد عليها من منظمة التيار  
لنسي بالانساني للانتخابات .. ان  
هناك تيارا لهم .. وأنه منظم لهم . وأنه  
ايضا ليس جماعيا .. ولا يملك الحلول  
لا يعطيها الوان ، وإن وجوده في  
مجلس الشعب ، خلال تجربتين له  
كثف عن لافسه ، وعجزه ، وتخلفه .  
وأنه لا يتوقع إلا عدما يكون الحوام  
بالقائدية والسيس والجزير . فلك  
وسيلة لقيام مجتمع العدل ، والامن  
والحرية ولينح من وجوده .. وإذا لم  
تصدقوا كثيرا صفحات تاريخ الازبال

فرصة لتثبيت المفاهيم التي نشروا بها  
ودعوا إليها بيد لته فضلتهم القضايا  
للعبدية ولم يرتفع صوتهم إلا دلفعا عن  
شركات لتوليف الأموال التي ساندتهم  
ونقلت على معزيتهم وقدمت لهم  
العون ، مازالوا يدافعون عنها رغم  
الفضاض لمرها في تهب أموال الفقراء ،  
ويعزتها على اللوبيات واستكسر  
بعضها لصالح الانبياء . والشجرة  
والضمربة في العملة مما يشر بالوقت  
للغراء الذين نهبت إبداعاتهم وتبعت  
على مواث الضمورات .. أو ذهبت لينوا  
الكلار لتعنية بالذ اعداء غير المسلمين .

□□□

إننا لا نقول إن القتل الانتخابي  
الجديد خل من العيوب ، أو أنه منزه  
عن الاخطاء ولا يائنه البطل ، فطرية  
هي الملاحقات عليه وبلوه منه لتعذيب  
التعديل والإفراء ، وطريقة صوره  
ليست سوية . وليس امسنا إلا  
مواجهته في البرلمان وتعديله .. والذين  
يملكون ما صدقنا به صفهم من  
شعبيتهم وجماعيتهم الكاسمة في  
الشارع لعمري يمكنهم ان يصطوا إلى  
المجلس الكنياس بأصوات الجماع  
المؤمنة بهم ، والدافعة في صلابه عن  
حقيقتها .

... وهذا يستلزمون المظلمة بتعديل  
القتلون للحايق الديمقراطية السليمه -  
إن كانوا حقا يؤمنون بالديمقراطية  
ولا يفتلون حول قضية الشورى  
ولا يفتلون بغير الخلافة .

لقد كان قرار المنظمة حكما .. جاء  
متسجما مع كل ما يفتنون إليه .  
فهم بداية لا يفتنون بالديمقراطية  
ولا يفتنون صانع اسمها إلا عدما  
تكون لهم قلادة شخصية في ذلك .  
وهم ثلثا يفتنون حجمهم الحقيقي  
في الشارح ، ولدى الجماع المسلمة

لقد كان لإخوان المسلمين قبل الثورة  
الاول المقارنات ، والتجان في كل مواقع  
وكانت لهم مسملة يومية ، وأكثر من  
مجلة اسبوعية ، وشهرية وموسمية  
الاقتصادية ولحق كل ذلك القيادة  
الشرعية العارضية ومع ذلك ، وإن ظل  
الانتخاب القروي ، لم يصل فهم واحد  
لفضل إلى البرلمان في ظل الديمقراطية التي  
يتكلى عليها البعض الآن .

للم يحدث أبدا أن نضل واحد  
منهم .. واحد لفضل البرلمان . مع انهم لم  
يلفتموا الانتخابات ، ولفضوها بكل  
إمكاناتهم وإمواتهم ورموزهم .. فقد  
سلط حسن البنا في الانتخابات ولم  
يستطيع الوصول إلى كرسى مجلس  
النواب عندما واجهه حزب الوفد الذي  
يتحالفون معه الآن وسلط ممثلو  
الإخوان في كل الدوائر التي واجههم  
فيها حزب مصر لثلاثة شريكم اليوم في  
التحالف .

وعندما جاء الانتخاب بالقتلة ،  
تسلوا الرأفة وجمعتوا إلى البرلمان ،  
وهي تجربة ساهمت بشكل مثير في  
تسلية الاضواء عليهم ، وانتقروا منهم  
إدرا مختلفا ، أو متيزا وإن تكون





المصدر: دون اليوسفا

التاريخ: ٥ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن مصر منذ قديم الزمن المخصوص  
الصرى، إلى قيام تنظيم الجهاد،  
والثوريين من النار والشوقيين،  
والجركيين .. وغيرها من التنظيمات  
التي يزيد عددها على الأربعين وكلها  
تدعى الإيمان بالكتاب الواحد،  
وبالرسول الواحد .. وبالمذهب  
الواحد .. وكلها لا تستطيع أن تدفع  
بالكتاب واحد إلى البرلمان باسم الإسلام ..  
ولكنها تستطيع إحداث مخات من  
حوادث الإرهاب والاغتيال، والنقل  
والضيق .. باسم الإسلام.





المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## النيابة تحقق في التزوير المبكر لانتخابات مجلس الشعب بالقاهرة الحكومة تخصص الرموز الانتخابية المميزة لمرشحي الحزب الوطني !!

كتبت - نجوى عبد العزيز

يطلق طلق تدمير وكيل أول نيابة الدرس الأحمر، في بلاغات ستة مرشحين مستقلين لعضوية مجلس الشعب في بعض نواحي القاهرة. أنهم المرشحون في بلاغاتهم التزوير كزكريا رياض مدير أمن القاهرة، والقائمين على الانتخابات والقائمين عن التزوير في أسماء مرشحي الحزب الوطني. قررت النيابة استبعاد المدير الإداري المختص بالانتخابات في مديرية الأمن، وضبط واحضار دفتر بصلاصت ممداد بشوم عضوية مجلس الشعب. وحصر أسماء ٥٠ مرشحاً من الحزب الوطني الذين تبعية امراج اسمائهم في أوائل الكشوف.

وكان المرشحون قد تضمنوا بلاغات إلى المستشار بديري كفتوى النائب العام، أنهموا فيها مدير أمن القاهرة والموظف الإداري ممداد اسماء، وأليات أسماء الذين من المرشحين في كل دائرة بكشوف التزوير، في نفس اليوم الذي تضمنوا فيه بسجلات ترشيحهم. أنه المرشحون المستقلون، أنهم تواجدوا منذ الصباح المبكر أمام مكتب مدير الأمن والموظف المختص. ولما يكملهم في اصطلاحهم الرموز الانتخابية المميزة «الهاطل»

والجمل، والوجهوا بأن أسماء مرشحي الحزب الوطني تنصير قائمة الأسماء المرشحة في كل دائرة ١١ استشهد المرشحون استقلون، يبلغات ممداد المصروفات، التي توضع أنهم أول من سجدوا المصروفات. امرت النيابة بضبط واحضار النماذج: ولا تزال البلاغات تتوالى على النيابة من المرشحين المستقلين، لتكثف ضلوات التزوير المبكر.







المصدر : الأمانة العامة للاتحاد

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ياسين سراج الدين

### التزمت بقرار الهيئة الوفدية رغم عدم تعبيره عن وجهة نظري الشخصية

مرح ياسين سراج الدين أنه حرص على عدم خوض المعركة الانتخابية من منطلق الالتزام الحزبي وتنفيذ قرار الهيئة الوفدية للحزب بمقاطعة الانتخابات رغم أن هذا القرار لا يعبر عن وجهة نظري الشخصية ..

قال سراج الدين إن الأحزاب عملها الأساسي يكون داخل المجلس وليس خارجه فهذا هو الذي يكفل الاتصال المستمر بالجماعين فكما قلت من قبل أن الحزب غير الممثل داخل البرلمان كالته جيب في المسحراء بسجون مشكلة جووية .. فالحزب لا بد أن يكون له نواب داخل المجلس ويصرف الشطر من مديهم ..

وأنتى لتوقع أن شباب حزب الوفد والعمل من المجلس الجديد سيكون له اثره السياسي الواضح لأنه من الصعب أن تتجاهل نكل نواب هذين الحزبين ومشاركتهما في المناقشات السليمة ولا يمكن لأي منصف أن يتجاهل الآراء التي طرحها حزب الوفد في مناقشة قانون المفسدات والايالة وتنظيم الأولاد وما إلى ذلك ..

ويضيف سراج الدين من الصعب ايضاً أن تتصور أن المستقلين في المجلس الجديد يمكن أن يكون لهم نفس الدور الايجابي لحزبي الوفد

والعمل ولهم نفس القتل السياسي لسوف يتبين للجميع اثر غياب الحزبين وان ذلك على المناقشات .. الا ان هذا لا يمنع من القول بان بعض المستقلين الذين لهم وحدة فكر يمكن أن يكونوا حزبا كجموعة مثاقفة ولكن هذه العناصر ارى أن بعضها يمتلك الخبرة تماماً ولأنك أن هناك فارقاً كبيراً بين معارض مخفم يستند على حزب قوى وبالتالي يكون له اداء على مستوى عال وبين معارض لفر مستند بالقصة الكثير والكثير !

إن مقاعد الأحزاب في المجلس السابق أن تملأها عناصر المستقلين فالمسألة ليست مقاعد ولكن شخصيات اعتادت عليها الجماعين وتحرص على متابعتها والاستماع إليها ..





المصدر: الشرق

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حزب العمل يقرر فصل أعضائه الذين دخلوا الانتخابات

كتب جمال أمباري

تتخذ القرار اللجنة العليا للحزب العمل الصادر في ١٩ أكتوبر الماضي بمقتضى الانتخابات مجلس الشعب وفصل كل من يخالف هذا القرار من أعضاء الحزب أصدر الاستاذ إبراهيم الشكري رئيس الحزب قراراً بفصل الأعضاء الذين دخلوا أنفسهم وعندهم عشرة أعضاء غير بالذکر أن القرار لم يشمل المنشقين عن حزب العمل حيث أنه سبق فصلهم بقرار من اللجنة العليا منذ أكثر من عام ونصف بعد أن رفضوا الانضمام للقرارات المؤثرة العام الخامس للحزب ومن ثم قسّمهم لاجتماعين على الحزب

والاجتماعين هذه

جدير بالذكر أن الحزب كان قد راجع ١٩٨٥ مرافعا في انتخابات ١٩٧٩ التي أجريت حزب نظام الانتخاب الفردي نوح منهم ٢٤ من بين أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٥٠ عضواً ولم يكن قد تم في تأسيس الحزب أكثر من ستة أشهر أما انتخابات ١٩٨٤ - وهي أول انتخابات تجري باللائحة - فقد راجع الحزب قوائم في ٤٦

من ٤٨ دائرة على مستوى الجمهورية وبعد ٨٦٨ مرافعا أصليا وأحيائيا . وحالت نسبة ٨ ٪ من دخول ٣٧ نكبا للحزب إجماعاً في هذه الانتخابات . أما في انتخابات ١٩٨٧ - فقد قدم للتصنيف الإسلامي فيها ٤٤٨ مرافعا في ٤٧ من ٤٨ دائرة .. فاز منهم ٦٠ نكبا رغم التزوير الذي حدث . ثم قضت المحكمة الإدارية العليا لسياسة وحشرين آخرين باحقيتهم في دخول المجلس .





الشمس

المصر :

٦ نوفمبر ١٩٩٠

التاريخ :

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

## • ترأسه فريق رئيس الوزراء بالقليوبية .. يدخل

### مسألة الوزراء الرضائية ؟

## ● والى يستبعد أساتذة الجامعات ... ويفضل

### ممثل التوكيلات !

#### تقرير كتبه : صلاح النجيب

في القليوبية أحدث ترأسه الدكتور  
المستشار عادل صفدي تطبيق الدكتور  
عاطف منبهي لانتخابات مجلس  
الشعب بدون فعل مختلفة في الشارع  
بالقليوبية ... هل هي مغامرة ؟ أم  
مغامرة ؟ أم لاستخدامه فيما بعد عند  
السلطة وشهادة براءة للقيام على حدة  
الانتخابات ونزاهتها ؟  
الأسئلة تتوالى حول إمكانية نجاح  
هذا القاضي الذي أصدر أربعين حكما  
والاعتماد على تجار ومهربي المخدرات  
والذين يعيشون في الأرض أسداً أمام  
قوت القليوبية في المعركة الانتخابية  
بطوح ؟

حيث بدأت المشاوش تتراو على  
القليوبية ، المعركة المعلقة بالقليوبية ،  
وعلى اتصال : هل جاء هذا الرجل  
ليتنا من على عرض المحافظة ؟  
فالمعروف أن متابعه هو - ميريت  
القليوبية - الإضرعية القليوبية الذي  
بعد الأب الروحي للحزب الوطني بالقليوبية  
ورائد أمين عام الحزب الوطني ورئيس  
المجلس العمل للمحافظة الطبيب محمد  
القيوبي

ويذكر أن كل التهم بعد عمر الارتفاع  
والتوكيلات الأجنبية لتجارته أصبحت  
أدنى عائل في المحافظة ثراء ونفوذاً ...  
وإتد نفوذها إلى العليسة بمؤسساتها  
وعلمة قبل ولادة الدكتور والعضد  
المحجوب !

كما أن قصر البارون عطية القليوبية  
له شهد مولد وضائية يتحدث عنها  
الركبان والمصريون حيث أنها لم تكن  
مخصصة للقراء ... ولكن لسكان رموز  
المنزلة التتالية والتشريفية كطلاء لمقدم  
الصفقات الكبرى !

ومن هنا كان السؤال الذي لم يجد  
تفسيرا منطقيا : ما هو سر نزول شقيق  
رئيس الوزراء الانتخابات ؟

#### كل الأحزاب معه

ويذكر أن الدكتور عادل صفدي بعد من  
الضميمات التي كانت كل الأحزاب  
بالقليوبية قد طرحت  
على الجهاز التنفيذي كخيار السجوة  
الكبرى في انتخابات مجلس الشعب الحالي  
لتمثيل قرار المصطفية بمقاطعة  
الانتخابات ... وكنت متواجدا معهم في  
هذه الاجتماعات

وله وعدت هذه القوى بعدم التنازل  
بمصرح لمقدم الفئات بدائرة طرح في حالة  
خوضه الانتخابات لتغييرا له باعتباره أن  
تجاهه بعد دعما لجهة الشرفاء أيضا كان

موقفهم القليوبي  
ونبذوا المشاركة في انتخابات القليوبية  
في تمسك يوسف والي والأمانة العامة  
للحزب بحزب القليوبية !  
ويتردد في ألسنة القليوبية أنه لا يمكن  
تصور أن ينزل الدكتور عادل صفدي  
الانتخابات نبيد حد أدنى من التنازل مع

شقيقة رئيس الوزراء :  
ونبذوا المشاوش من به فعل حوت  
القليوبية الذي لا يتخرج من استخدام كل  
الأساليب المشروعة وغير المشروعة  
لتحقيق النجاح !  
وأنه قادر على صرف مئات الآلاف من  
الجنود في المعركة الانتخابية

وأنه سوف يستغل نفوذ أبيه على  
المحليات لعمامة

ككيف يقوم شقيق رئيس الوزراء بهذه  
المغامرة وسط غابة القليوبية السياسية ؟  
وتجهيزات إرث الحوت ذي النفوذ  
الواسع على المحليات والقادر فيما بعد  
على الانتقام من الذين لم يحصلوا في  
معركة أبيه الانتخابية .... كما حدث

لكل المستفيدين الشرفاء من قوائم  
التوزيع !

#### نصيحة .. أم مقبل

وكل هذه المشاوش معروفة لرجل  
الشارع في القليوبية وبالجهزة المحلية  
والمرتكزة والمربح في مثل مشكلة عادل  
صفدي ....

ويتساءل البعض :  
\* هل عن دور يوسف والي في ذلك ؟ وهل  
يسعى لعلماسه رئيس الوزراء في شخص  
آخر ؟  
\* هل قدم - نصيحة مطلعة -  
لرئيس الوزراء لكي يتدبرها بالتمسك لشفقة  
عن الرسم الحقيقي للخرطة السياسية  
وصراع القوى بالقليوبية ؟  
\* أم قدمه كعكس ذلك ؟ انسجاما مع  
والد القليوبي ، وبين رئيس الوزراء  
ويوسف والي الذي يتناقص في تحقيق حلمه  
الكبير في الجلوس على كرسي رئيس وزراء  
مصر ...





المصدر : **الشيعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٦ نوفمبر ١٩٩٠**

وخاتمة إن سقوط شقيق رئيس الوزراء هو أكثر الاحتمالات ترجيحاً في ظل قوانين مجلة القوي

### كيف هذا ؟

ويحول شقيق الدكتور عادل صدقي - لوالد الله - عند أهل القصة إلى مقسمة ولكنه ترضى طبع نائب رئيس الوزراء الطموح في منصب رئيس الوزراء ... ويتحول أيضاً إلى شهادة براءة ترونها أوراق الاعمال العسكرية على ترامة الانتهاكات فيما بعد ... ويصبح كيف هذا دون أن يدري ...

وتظهر قائمة المرشحين في القلوب إلى التفصيل يستوفى وإلى لمشي هركات الاحتكاكات الأولية أدق

● عطية القوي في القلوبية وتسجل بطلس يعمل في أحد البنوك من دائرة بها وموظف بديوان المحافظة من دائرة كفسر

● كما أن اصباح الاتهام تشير إلى مرسع ملعد العمل بطوخ مع صلبة القوي لاحتمال تورطهما في العديد من قضايا الفساد والرشوة

● ويتردد لهما تم تزكيتهما من ممر عد الآخر محافة الجيرة الحاصل ومحافظة القلوبية سابقا

### ٤ - حكما بالإعدام

وان ظل الابهة الكثيرة التي يثيرها ترشيح ( ..... ) يظل ترشيح الدكتور المستشار عادل صدقي إبن دائرة طوخ - والمعروف في القلوبية كلها كرئيس محكمة سابقا وصاحب ٤ - حكما بالإعدام من تمار مهنوزي المقدرات والذين يعيشون فسادا في الأرض - أكثر الاستهانة خصوصا

وفي الصلحات الحقيقية التي لم يراعها شقيق رئيس الوزراء وخاتمة بعد استصحاب المصارفة مسترشعها وتلقبها ... فقلب و جيدا في شهادة القوي التي تستشري بلا قوانين ... أم يلقب حوله القديراء أبناء دائرة طوخ ويستجيبوا لنداء الضمير ...

● ولأن كانت القضية على حدة الجهاز التنفيذي التي تدعيها الحكومة تقصر عليها بالسكون على الصليب البلطجة التي يمارسها أعضاء الحزب الوطني تحت مظلة الأملية ١٢

- أم يتخالفون ويطلقون القتلون ولو جهلة الرئيس الوزراء ٩٢







## وتواصل بالحق

### انتخابات دولة المسكر والفساد

نسبة إلى ثيلبون الذي أتى إلى مصر لاحتلالها لحسن إزهرها بخيونه وخيوله بدعوى النهضة والتطوير، فإن نهضة ثيلبونية معاقلة ولكن على الطراز المصري اجتتاح القرى والمدن بمسكر حكومة الحزب الوطني وأعلن أنها والمناسبة بلطبع هي انتخابات مجلس الشعب القادمة .

الحملة أسسها نوع من التفاق السياسي المسمى مع جماهير مصر الطيبين، المتسامحين، فحركات ميليرات النخلة من مخازنها، وانتقلت البليونات إلى الشوارع لقسوتها، وسيارات التكال ترمى بأطنانها من الحجر الجيزي بكثافة الطرق، ونزلات بركات المكشور والى على رؤوس مريسي المشاية والبطو، وتيسير القروض وطرق مدهاها في الجمعيات، الزراعية والإعلام من الفرائم وخفض ثوريد الأرز والصحح والدكتور لحسن سرور يتحدث بتألف عن مهزلة التبرعات الجبرية التي تلقت في المدارس والمعاهد والجامعات باسم ميلان منة ليبلغ بها بابا وأسما بلا أي ضوابط لمومن والبلطجية ومستمرى غيوم الفطراء في وزارة التربية (١٢)

وخلال الأيام القليلة القادمة سوف تتوالى تصريحات الوزراء لتخفيف العبء عن الشعب وسوف تستجيب كل طلبات أصحاب الصلاحيات لديهم، وتشهد الجمعيات الاستهلاكية وفرة في جميع السلع، أما عن المشروعات التي سوف يقومون بالاحتلجها فحدث بلا حرج ولا غرابة إن تأتي في هذه النعم سن لدن حكم الحزب الصغار خلال أيام سبقها هم وهم، وسوف تلحق أيام على نفس النمط إلا إذا .. إلا إذا استصغر أحد، أقرأ جديدا ببطلان الانتخابات .. وحرزته الدولة على استعداد لتلبية كافة الطلبات من كل لون وشكل ( انتخابات أو استقلالات )

□□□□

وفي زحمة الانتخابات استطاع كتائب الصحف الحكومية أن يستلزمها مسكر الدولة باتهامهم بالفضل الأربع في معرفة الجناة في أربع حوادث مثقبة، فكان لابد من القبض عليهم فوراً ووضع بدائل للاشخاص، أما عن التصريحات السابقة والصور التي تم نشرها في الصحف للجنة التحقيق فسوف يسعي الاعلام لمحوها من ذاكرة الشعب المطحون والمراقبين، وليس بعيداً محوها ايضاً من صفحات الصحف التي صدرت بعد وقوع الحادث يومين اثنين

□□□□

ومع تصعيد حملة المسكر لتفادي خطة القضاء على الحركة الإسلامية تماماً التي صرح بها اللواء وزير الداخلية مؤخرًا، لم يجد ضابط الجرس الجامع في اداب الزلفيق حرجامن التحرش بطلبة مثقبة ومطعمها على وجهها وحجزها في حجرته ليحجر استقرار الجامعة مع بداية العام الدراسي الجديد، وبلطبع قامت المظاهرات الطلابية وكانت النتيجة الحتمية هي القبض على عدد من المظاهرات .. أما لماذا تم القبض، ولماذا كانت المظاهرة لهذا غير وارد في القموس المسكر الذين يرتكبون من الحشمة والتحشم ويؤمنون ويخبرسون الحشاشين وملأه الليل ودعاة ومعلمي الجنس .





المصدر : الشريعة

التاريخ : ٦ ذو القعدة ١٤١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ تحية خاصة للحرس الجامعي بجامعة عين شمس ، لبرغم اعتراضه على عمل  
النساء في الشرطة فقد أسعدني ولوف إحدى الضابطات على الباب الرئيس  
للتولي في التعامل بلحترام شديد مع طالبات الجامعة مسافرات ومنتجعات  
ومكليات ويلخلاق عالية ..  
□ □ الأخ الفاضل .. جميل ناصر علي .. شكرا على رسالتك الكريمة وتذكرك  
أن الشخص الذي حديثه هو نعم ، أبو اسلام أحمد عبد الله ، فأكثر له من  
معانك ..  
**أحمد عبد الله**





المصدر : المنشور

٦ نوفمبر ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## خواطر انتصابية الهند والباكستان ومصر

● يعز على كل وطني مخلص يجب بالدموع شعبيها أن يعلن للندى أن بلاده تقل عن بلاد العالم في زامة الانتخابات ولكن ما الحيلة ؟ وقد فاحت الريح العفنة وملاّت الأسماع وتجاوبت بها مختلف الأصماع والبلقاع وأصبح الناس في مشارف الأرض ومفارقها ينتشرون على ديمقراطية آخر الزمان التي يعقش عنكبوتها في دهاليز ماوون وزارة الداخلية المصرية سيئة السمعة التي لم تحسن صيانة أمن مصر وهي التي انتشت من أجله وأهم أدارتها إدارة الأمن العام وتشرعت لتزوير

بقلم

محمد متولي عوض

الانتخابات أو المتلجرة في السولق التي ترفضها على كل طالب عمل في الحكومة أو مسافر الخارج حتى أصبحت وزارة إيرادات والمفروض أنها وزارة خدمات

● أسأل مكتب جوازات السفر التي كلوا يرغمون أسعورها حتى بلغت ما يقارب المائة جنيه في الأوراق التي يستلمونها أخرج جواز السفر ثم أسأل إدارة تصاريح العمل التي تنقلني الآلاف من الصفحات الصمعية والسهلة من سكانين العمال المستقلين الذين يضطرون للبحث عن لغة الخبز لهم ولا زادهم بعد أن ضاللت مصر بهم بالرغم من أن ابتكارتها نتجت حكم هؤلاء المماليك الذين ابتلى الله بهم أرض الكنانة في آخر الزمان حتى لعني الناس أن يهجروا أوطانهم ولا يقول أن يهجروا من أوطانهم ؟

● بعد فطيلها في الأمن ونحوها من وزارة خدمات كما تقول الخرافة المكتوبة على واجهة كل قسم شرطة ( الشرطة في خدمة الشعب ) تحولت إلى وزارة استنزاف أرزاق وأموال المواطنين في خدمات مفروضة أن تؤدي لهم بالسجنان أو بالسلكة الحقيقية وهي غير أدب غير مطروعة وغير مباحة وتنجحت في تزييف وتزوير كل انتخابات تقوم بها

● ول مصر ملكات الهيئات تجري فيها الانتخابات لم تعرف التزوير ونجح فيها من لا يبارون لهذا النظام بالصالحية فليتنافس أئمة الطائفة من يعون فيها ؟  
١١  
مرشدو السلطة أم مرشدو التيار الإسلامي ؟  
والانتخابات نوادي هيئات التدريس من يكتسح مقاعد ما معطو السلطة أم الذين يخافون الله ولهم صفات ويحفظون على إسلامهم ؟

والنتائج المهنية جميعها حكرا لإعلاء النظام ومن لا ترضى عنهم وزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة .. والنوادي السريضة والجمعيات القمونية على هذه الانتخابات وهي المعقدة عن إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية يحرض المموطنون على الأهبال إعطاء أصواتهم ولا يشكون لحظة أن صوتهم سينزف أو تزور النتائج أو الجواب عند شيخ العرب ومن سبقه من وزراء الداخلية ما بين على باطل فهو باطل هذه قاعدة قانونية معروفة وأد بنيت هذه الإدارة لتزوير أي أداة لتتبع السلطان أي سلطان فمن يتزوج أهم لهم عملهم ؟

● يحزن في نفس كل سياسي في هذه البلاد أن يرى الدنيا المتقدمة والتي لم تعرف الانتخابات إلا بعد مصر يعثر أن اثنين فيها الانتخابات تزوية ويسقط فيها رئيس الوزراء والوزراء الذين أداروها وليس في هذا أي عيب فسلفي وأرد وكل يجرب يرتجحه لإصلاح حال البلاد ومن بدت أنه كلفه لخدمة بلاده فهو الأول بكفاءة وما بحيث توالى نجاح لتكثر في بلاد الانجليز يفسر على المصريين .  
والجنرال أم الديمقراطية





● وكذلك سقوطه لتدبير اغتددي وهي على رأس وزارة الهند وقلت في المعارضة حتى جاءت الانتخابات التالية فكانت هي وحزبها على رأس الفائزين وكذلك لم يفلح ابنها وهو في الحكم واستجرى الانتخابات في المستقبل القريب وسترى من سقوطها فيها فالله اعلم مضمونة بفتنة ولا يقبل موافق هندی شريف ان يومهم يوما ما يات زيف ارادة الامة رغم انهم مذبذبون الذبابة وليسوا مسلمين يعرفون ان خيالة الامانة من الكيفان

● والمكشوفان دولة الاسلام الكبرى لم يحاول احد ان يزيف انتخاباتها حتى لو التجاوا الانتخابات العسكرية وليس معنى هذا اننا نحدد الانتخابات العسكرية بعد ذلك وقتا وذاك البلد العربي من العسكر ما قية الكيفية من الوثائق والتمتلك استيلاء الجريبات والحقوق السياسية

● عاصرت الانتخابات المصرية ما يزيد عن نصف قرن من الزمان ومع ذلك ما رأيت تجمعا مثل تجمّع وزراء الديبلوماسية في عصر مبارك من حيث تزوير الانتخابات وليس هذا حكما ولكنه حكم اعل محكم في الدولة ومن اول يوم في حياة المجلس المنحل في عهد المحجوب غفر الله له وهو سيد قراره كما ان هذه التعديلات الخيرية على الخيانة السياسية ولما ابلاغ بحكم المحكمة الدستورية العليا قال غفر الله له اسكن منا ما يخصهم هم يحكمون ونحن اعل سلطة تشريعية في البلاد

● ولقد افقت دول عربية اخيرا كالأردن والجزائر فعدلت عن تزيف الانتخابات فاعادوا كانت النتيجة فوز التيار الاسلامي سواء في المجالس المحلية او المجلس التشريعي (الامة) ورغم ذلك نالجا بوزير داخليةا يتنبا بـ نتيجة مقبدا ويتحدى ان ينجح احد من المعارضة وخرب مثلا بمجلس القوي الذي لم يذهب احد ليدل بصوته ورغم ذلك خرجت النتائج ١٠٠٪ لصالح الحزب القومي - المصدر الوطني الذي استبعد من ترشيحاته كل من كان له رأى حري في المجلس المنحل وابقى على اعضاء جمعيات المتقاعين بالحكم او الاقارب والمخسبين

● وهل هناك دليل على صورية واكثوية انتخابات هذا العهد الذي زين السكاري واللائات بأن الصديق هو افسر وسيلة للظلم من معركة انتخابات الاستفتاء استجلب كل من في وزارة الداخلية او ادارة الانتخابات على صميمهم وحليفه النتيجة التي اعادوها في الاستفتاء الأخير واحكم ان جميع من يقيمون في مصر سواء من شعبها او المراسلين الاجانب عن مدى الاقبال الذي ادعوه لتخريج النتيجة كما زيتها النظام الذي يحكمها

كنت من الذين يحتلون بحول الانتخابات ولكن حكم الاغلبية يسرى على الجميع وكان من رأيي ان نخوض المعركة لتبين زيف هذا الحكم فاستكني من ذكر في الحديث لشريف لا يلزم المؤمن من جحر مرتدين والمؤمن كس فطن والسكك عن الحق ليعلم ان خرس فقلت لهم امين ونعوذ بالله من كل شيطان يحكمنا





# إنها ليت أموالك يادكتور والى !!

**بقلم : جمال بدوی**

اكتشفنا في الأيام الأخيرة، أن الدكتور يوسف والي نائب  
رئيس الوزراء وأمين حزب الوطنيين، ليس نفسه وصيا  
على خزانة الدولة، بل يملكه اختلافاً، مجلس الشعب  
وأصبح يفتقر، من حقوق الخزانة العامة حسب مزاجه،  
ويوزع المنح والعطايا على التخبين... بل أعلن الدكتور  
يوسف والي مرشح الحزب الوطني في اليوم، التفتل عن  
غرامة ٥٠٠ جنيه عن كل رأس بقا، امتنع أصحابها عن تسدده  
توردها إلى الدولة. ولم يوضع المسئول الأول عن تنمية  
الثروة الزراعية والصناعية: بل المضحة الميمونة مقصورة  
عن أماني إدارة اليوم، ثم تشمل الدائرة الكبرى... دائرة مصر  
الجديدة ١٩

- وتزاماً مع مصيبة، إذا قصد إهانة الصوم فاحذر.  
● أما إذا قصد إثارة حسرة أو إغصاء اعظم  
● فإن الإقبال على تناول عنها الحسرة والى ليست من حر  
● الحكم الذي يمتلكه أو يولد، كما انها ليست أموال الحرب  
● بل أموال الدولة التي يدفعها عنها والموظفون  
● والموظفون في شكل ضرائب تخصص من الخبز، ويدفعها  
● اللاحقون والتجزء واصحاب المال في شكل ضرائب لا  
● تستطع بتلكهم. وقد رصدت الدولة جزءاً من أموالها لخدمة  
● الثورة الجوانية، وقد سحبت الغلاء من أسعار اللحوم  
● وضمت القروض والاعلاف للخدمة الى المربين، مقابل توريد  
● ودوس الماشية الى الدولة، ويضعها الى الحدودية ليعمل باسمها  
● لتجلبح جميعها للمرهة الغلاء. وإذا كانت العلة قد جرت  
● في بلدنا على استحصال أموال الدولة، فإن المشرع وضع  
● ضوابط لحماية المال العام من الضعاف والنهب والسلب  
● برفض المشرع العقوبات على من يمتنع عن توريد القمح  
● وتجنبت الفدية بيمين .. حتى جنه عن كل رس. ولا نعلم  
● بحسب حيلة هذه الأموال التي تتناول عنها التدوير والى  
● أقل من عبقية .. نجدها قد بلغت أرقاماً فلكية تكفي لسداد  
● ديون مصر .. مع العجز الفادح في ميزان الميزانية.  
● كما ان إهانة الغرامات، مبالغ خطيرة ويؤدى الى إهانة عميلة  
● ضبط المال العام .. إنه دعوة صريحة الى اقتصاد أموال  
● الدولة، وتجنيب القاطنين على التوقف عن التصديق بأهل من  
● تاتى الانتخابات الفلوج، وتناول الدولة عن حقوقها  
● وأبعادها التي وضعت الفكر والى بتسياسة الانتخابات، قد  
● يدفع الوزراء الآخرين الذين رشحهم الحكومة الى الانتخابات  
● الى تقاعده. ولا نستبعد ان يعرض وزير الداخلية قراراً مفاداً  
● بإقتال من غرامات الموت، ويخمد الله، انه ليس مرشحاً  
● وقد يتناول وزير الإسكان والمرشع في الانتخابات، عن غرامات  
● البناء في المنوع، ويتناول محافظ البنك المركزى عن غرامات  
● التوقف عن سداد القروض.





المصدر: الوفد

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد أصبح كل شيء جائزا ومقبولا ومشروعا من حكومة  
الحزب الوطني . والحرام أصبح مباحا في الشهر الفضيل ..  
شهر الانتخابات . وكل عقوبة يسهل إلغاؤها من أجل سواد  
عيون الحزب الحاكم حتى يحصل على أصوات الناخبين ..  
وكل شيء يهون من أجل الحزب . ولو أظلمت خزائن مصر .  
وتبددت أموالها على شراء الذمم والأصوات ..

●●●

وكانت الصور أن يتنازل الدكتور والى عن الترشيح في  
الانتخابات ، حتى يتفرغ لبحث أسباب تدهور محصول القطن  
في عهد السعيد ، وأن يتناقش كيفية سد الفجوة الغذائية التي  
تعايش منها مصر . ولكنه تنازل عن شيء لا يملكه .. تنازل عن  
أموال الغلبة الذين يتبكي عليهم الحزب الحاكم .





المصدر: **الوقف**

التاريخ: **٦ نوفمبر ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حقبا... ان المقاطعة أفضل

لقد اختلفت احراب المعارضة المواقف الأفضل بمقاطعتها الانتخابية، لو ان شئت البتة لقل انها مقاطعة المؤهلة الانتخابية التي اعتكفت ممارستها حكومة الحزب الوطني منذ ائتلت اليها مقلد الحكم في مصر كخليفة ووارث للفكر مأسوف عليه، الاتحاد الاشتراكي، وما سبقه من تنظيمات وراية صنمها الحكم وابتلى بها الشعب مصر في فترات الدكتاتورية الخشنة... حسبيما شهد التاريخ للحكم العسكري، والحمد لله الذي لا يخذل على مكره سواء...

حقا... ان هذا هو الموقف الأفضل والذي يتميز بالحكمة وبعد النظر، فكم من مجلس ولد باطلا... وكم من مجلس ذهب بقرار الحل وكم من مجلس كانت سمته الكفاءة الاعضاء الذين يتأمنون او يصمتون، وكثرتهم - دائما - للمافوقين، والمصلحون - وهم - على اختلاف نوعياتهم الماويرون، الذين اذا امرهم السلطان اطاعوا، واذا اضر اليهم صمتوا، واذا ابرهم صفتوا... الى غير ذلك من صور اتلى منها الديمقراطية، ولاتلك بضعب مصر الذي يابى الضيم وان غلب على امره فاق حين، ولابد له من وقفة يحاسب فيها الذين جاوروا عليه او جلدوا ظهر ابنائه او شوهوه سوء المذاهب، ليسلمهم الى ولقته من كاس الدرامة ويلقي بهم الى حيث غيابه التاريخ، وليكونوا عبرة لمن يعبر...

حقا... لقد اثرت احراب المعارضة التي لها وزن على السلطة وتاتي لدى الراي العام، بل ان شئت انها في

الحقيقة بتفاساتها هذا تعتبر صالحة الاغلبية الحقيقية في الشارع المصري، لان الجميع بلا استثناء يسلمون انه لاوجود للحزب الحاكم الا من السلطة والسلطان ولاوجود له بين الشعب او الشارع المصري بوجه عام، فلا عراقة ولاعظمي ولاحصص ينكر له... اللهم الا سوء الحال وارتفاع الاسعار والكساد الاقتصادي الذي يكسب صاحب الكلمة العليا ومصدر السلطات، وهو بلاشك فاعل اذا كانت الانتخابات حرة نزيهة، وهو عالم يتوافر حتى الان، لان التزيف لازمة الشعب والتي بغير ذلك، ولا مجال لصياح كتف الحكومة ان المقاطعة متطورة سياسية او غير جديفة فهذا قول فراء للتضيق في قوة المعارضة وقررتها على اتخاذ القرار، وسوف يسجل التاريخ هذا الموقف الذي يمثل الاجدية وليست السلبية، والاسلوب المتاح والافضل في الاحتجاج على التزوير المتكرر، والتلاعب بمرادة الشعب والشهر من الخضوع للانشراق الفضلي على العملية الانتخابية باصلا ولا حتى مجرد الحكومة الحايدة او الائتلافية... فضلا عن رفض اي مطلب بالاصلاح المستورى، وتلك قمة الماس التي تعتبر وصمة في جبين الحزب الحاكم امام التاريخ... واه من كلمة التاريخ... واه والف اء من كلمة الشعب لو يعلموا الذين يتجاهلون... ويتناسون يوم الحساب الذي يرونه بعيدا واره قريباً، وعندئذ سيعلم الجميع ان المقاطعة حقا كانت افضل من مشاركة في المؤهلة، وعندئذ... سيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينتظرون...

**أحمد عودة الحامى**





المصدر: الواقف

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## استدراج المعارضة!

حسبنا فعلت المعارضة بمقاطعتها الانتخابات مجلس الشعب على غرار ما فعلت في انتخابات الشورى والمحليات من قبل وبذلك تكون المعارضة قد كشفت حقيقة الحكم الشمولي في مصر ..

والحقيقة أن هذه الخطوة من جانب المعارضة قد جاءت محقة لأهل الشعب في زعامته الوطنية وتريدها لوجوب قلوب الملايين من أبناء هذه الأمة الذين وقفوا بصلابة وراء المدافعين عن حقوقهم ولقد كان الغرض من استدراج المعارضة ومنحها بضعة كرسي في المجلس هو أن تقسم المعارضة مع التظلم كراهية الشعب له وأن لا تقلل مقربة يجب الجماهير والتأييدها وأن ينسحب على المعارضة ما يجري على أيدي الحكم من مؤامرات واغتيالات وخلافه يزعم أن المعارضة جزء من التظلم يجري عليها ما يجري على التظلم لاسيما وأن زجها صيد سهل الفئس لهم يشركون الناس عيائهم ياكلون الطعام ويمشون في الأسواق لا تحوطهم المصفحات والجنود المسلحون ولقد تم أن السجن لا يقلل محاميه ولعمرة التزوير وتزييف أرادة الشعب التي بدأت بالقهر وحبس النشطاء في حفلات المظاهرة وضربهم وتضييقهم وأن كانت قد تطورت بطور الوعي الشعبي إنما الباعث اليها منذ عام ١٩٦١ في عهد ثروت وعبدى وزبور ومحمد محمود واسماعيل صدقي وتوفيق نسيم وحتى الآن هو وجود حزب الوفد .. ولذلك نجد أن الانتخابات التي لم يكن التزوير من ضروراتها هي التي لم يشارك فيها حزب الوفد وكان لآخرها انتخابات

المفقور له ممدوح سالم .. فدأما حزب الوفد بمقله من ثقل جملهم وبهمم وكفته التاريخية من الأمة هو البعيع الذي يقضاه الحكام الذين يتولون الحكم اغتصابا ..

وما العهد ببعيد يوم أن أصدر السادات قرارا بتحويل المنبر إلى أحزاب ومالان علم بأن الوفد في طريقه إلى المسرح من جديد إلا وأصيب بحالة من اللزج وكان وحشا قد برز له من الغاية أفرح يريد في أحد الاجتماعات التي أذاعها التلفزيون ولد .. لا .. لا .. لا .. وراح يكررها على مسمع من الجميع بصورة شبيهة ولما استدرج يان مايرده يتعارض مع قراره هذا من ثبرته ثم قال : يسوده اسم تلقى ..

وبعد أن قام حزب الوفد لم يترك السادات متغصبا إلا وهلم الوفد ورئيسه فؤاد الدين ويقول في ذم لنا غلظن لأن لولا لنا لطارت رأس فؤاد سراج الدين ومرت الأيام والسنوات ولم تطر رأس فؤاد سراج الدين إنما الذي طار كانت رؤوس أخرى .. فهكذا للحزب الوطني بالحكم ومكائوب الذين اختارهم وتخص بالذكر منهم أخواننا ماركة الـ ٥٠٪ فما فوق الذين قريبهم المظالم إليه وحشدهم في المجالس مصطنعين ومهللين يستمعون بأذن واعية فكتلوا سببا في فساد الحياة .. وأصبح الحسن قبحا .. والمليح مشوها .. والمعتدل مثالا .. والقائم حلالا .. وحسبنا الله ونعم الوكيل .

عبد القنى عشمواى عامر

عضو لجنة القوى العاملة - حزب الوفد







للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٧ نوفمبر ١٩٩٠

المصدر: الأمانة العامة

## برنامج التجمع السلامة في حاجة الجميع

يخوض حزب «التجمع» الانتخابات المقبلة ببرنامج أصلاحي عاجل لحل المشكلات الحادة في المجتمع الاقتصادي وسياسيا وينطلق البرنامج من أن مشاكل مصر الحالية ليست قسما قسرا ولكنها نتاج سياسات خاطئة يمكن مواجهتها بسياسات جديدة تقوم على رؤية «التجمع» لمواجهة هذه المشاكل.

يرى البرنامج أن السلام في حاجة إلى

اصلاح شامل يقوم على الديمقراطية الحقيقية، والتبعية المستقلة، والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي، وحماية مصالح مصر القومية في علاقاتها العربية والدولية.

ويطرح البرنامج الانتخابي لاصلاح

الداخل ويرى أنه يقوم على اصلاح

الديمقراطي للنظام السياسي في مصر، بما

يمكن من تداول السلطة فكلما من خلال

الانتخابات العامة، وتجنب البلاد مخاطر العنف والإرهاب والتطرف، ويتطلب ذلك اجراء اصلاح دستوري وقانوني شامل لتهيئة بيئة حقيقية للنسب في طريق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية.

وتلزم البرنامج الانتخابي مكانا هاما لحل

مشاكل الجماهير الشحة وخاصة الغلاء

والبطالة والفساد ومشاكل اللاجئين والعمال

والموظفين والشباب والحرمان والمراة.





## اشتباكات بالأيدي داخل الحزب الوطني بالاسكندرية

### والشرطة تتدخل لانقاذ امين الحزب !

كتب محمد حمدينو :

فجرت قائمة مرشحي الحزب الوطني لانتخابات مجلس الشعب في الاسكندرية الصراعات داخل الحزب ودفعتها مرة أخرى إلى السطوح بعد أن كانت قد هدأت لبعض الوقت نتيجة لتوافق المصالح أحياناً وتأثير الوعود أحياناً أخرى... احتدم الصراع عند إعداد القوائم ووصل إلى الذروة يوم إعلان فتحول إلى اشتباك بالأيدي بين الجماعات المتصارعة في مقر الحزب .

الشرطة لانقاذ امين الحزب فتح الله كبيره بشكل خاص والذي تعرض لموقف بالغ الحرج كان يؤدي إلى إصابته جسيماً في الانتخابات بعد أن وجهت إليه أصابع الاتهام بأنه يقف وراء كل ما حدث من استبعاد لقيادات عديدة كانت تقف نفسها في مأمن من التقلبات والتصفيات التي تمت

زمنية مسطحة في الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب السابق في الدائرة التي خلت بوفاء النائب فوزي حسين رئيس شركة الكيماويات وقد لوحظ خروج الكثيرين من قيادات الحزب الوطني على تعليمات الحزب وترشيحهم أنفسهم مستقلين ومن أبرز هؤلاء عليا سليم في المنصورة ووداد الشامي وعلى فرج في العطارين ومحمود الفيل وخميس فرغل ويصري جابر في منيا البصل ومنصور عبد الكافي في السخنة وجورج هبة الشهيد في غبريال وحسن عبد الله في بلي شرقي وجمعي مرسى في مصرم .

به كما استقال العديد من القيادات ومنهم يصرى جابر امين الشبيب وعلى زاهر امين تنظيم دائرة منيا البصل

● أمارشاه عثمان ، والى الاسكندرية في عهد السادات فقد أعلن اعتزاله الترشيح في دائرة منيا البصل مستقلاً لكن ضغوطاً شديدة سوسمت ضده وتولت له مشقة الجلسات مع الشرائب والاعمال والجمارك فراجع شخصياً لكنه حاول الدائره ارفع بالعين من رجالة للترشيح مستقلاً في دائرة منيا البصل وهما في رشوان ، فلت ، وهو طيار سابق بالسلاح الجوي ويعمل حالياً سكرتيراً له والآخر هو خميس فرغل عمال ، وهو الايمن الناصر للحزب الوطني في دائرة منيا البصل

● في نفس الوقت كانت هناك وعود من بعض أجهزة الأمن قدمت لبعض الأشخاص من تعاونوا معها خلال الفترة الماضية ومنهم على فرج الذي كان يطعن في الترشيح بسبب دائرة العطارين . لكن تم استبعاده لصالح لحد خيرى

● تم أيضاً تجاهل الوعود التي أعطاها جهات عليا بالقاهرة لعدد من الأشخاص حيث تم استبعادهم ومن أبرز هؤلاء على محروس سكرتيرى ندى سمير ونجى لريافى والذي كان يتنافس بإن لنيه وعداً حليماً

● أدى احتدام الصراع إلى استبعاد الكثير من أعضاء المجلس المنحل ومنهم الدكتور محمد الخوالق رئيس لجنة النقل والمواصلات بالمجلس والدكتور شديد على السيد الوزير السابق والفنى رجب رئيس اللجنة التشريعية وأحمد شومان رئيس هيئة القضاة بالإضافة إلى امتثال الديب أمينة المرأة بالحزب ومصطفى كنجندى وعلى محروس ومحمد فوزى عبد الرحمن الذي كان قد فاز في المجلس السابق على قائمة التحالف وانضم للوطني بعد ذلك . كما تم استبعاد منصور عبد الكاين الذي سبق له أن هزم فتح الله كبيره

● في البداية وقبل حل المجلس السابق كانت هناك وعود قدمت من جهات متعددة لكثير من الطامعين في الترشيح وكانت هناك انفلاتات مع عدد من الأشخاص وعلى رأسها قدمت التبرعات منهم للحزب وتقربها بعض المصنفين يمتلك الأوراق من الجنيحات وجمدت الأوراق التي سيتم ترشيحهم بها ومن أبرز هؤلاء طاهر القويصر صاحب شركة التسميد والذى دفع مقابل هذا الوعد مائة ألف جنيه كاترير وكانت الدائرة التي يرغبها هي الدخيلة حيث يوجد مصنعها . لكن تم استبعاده لصالح مؤازر طه رئيس شركة مزيوط الزراعية

● كانت هناك وعود أخرى أعطيت لعدد من أعضاء المجلس السابقين بإعادة ترشيحهم مرة أخرى ومن أبرز هؤلاء طاهر بنى رئيس هيئة الصناعات الكيماوية





المصدر : الأحوال

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

● تعرضت قائمة المرشحين خصوصا في الغلات ، للاختلافات الحادة حتى من داخل صفوف الحزب نفسه لعدم كفاءة المرشحين والافتقار للمهنية حتى داخل الحزب والفرقات والمؤسسات التي يقودونها بالإضافة إلى الاستقواء والتهافت التي نسبت لكثير منهم .

أما الترشيحات لمقاعد العمال فقد تميزت بتقديم شخصيات لا وزن لها وتعمل كذبة على نشاطها في الفئات وتعمل بذيله ماعدا السيد راشد رئيس النقابة العامة لعمال الخزل والنسيج والذي يعمل بفرقة سنيا وله بحكم منصبه بعض النفوذ على الحزبان النقابيين في فرقات الخزل فضلا عن شعبيته داخل فرقة .

وهناك العديد من الملاحظات حول مرشحي الفئات ويمكن تلخيصها فيما يلي :

في دائرة الخليفة تم ترشيح فؤاد طه رئيس شركة مرويوط الزراعية وقد نسبت إليه مخالفات متعددة وتصرفات مالية وإدارية تم التحقيق فيها بمعرفة النيابة . وفي منيا البصل تم ترشيح محمود علي قاسم وهو مغاول غير معروف ولم يمارس السياسة مطلقا وكل مؤهلاته أنه من بلدة رشاد عثمان وقد بلغ به لاسد الطريق أمام رشاد عثمان . وقد رشح الجميع في هذه الدائرة لمقاعد العمال . استأجّل سلمان ، عضو اللجنة المركزية وهو متناقل معروف تعرض مرارا للاعتقال لصدافه عن مصباح الجملان .

وفي كرموز تم ترشيح أحمد السرسى رئيس الشركة الأهلية للخزل الذي شرد عمالها وأصبح عديم الأنسنة الإيف عمل بعد أن كانوا ١٨ ألف عامل . وفي هذه الدائرة رشح الجميع أبو العز الحريري لمقاعد العمال وهو يتمتع بشعبية كبيرة . كما تقول المصاهر العظيمة أن فر أبو العز مضمون إذا ما حكمت الانتخابات تزيمة .

وفي دائرة غريمال تم ترشيح عزال المعني وهو صيدل سابق لهيئة التأمين الصحي أن التهمة أكثر من مرة بالتلاعب في روصات الأوبئة للمرضى وفرت حرمته من العمل معها لعدة سنتين ثم أعيد اتهامه . أكثر من مرة . ولقي نفس الجرائم مع ابلاغ النيابة . وقد رشح الجميع في هذه الدائرة المهندس زين السمك الذي يحظى بالاحترام باعتباره رئيسا لجمعية

سبيدي على السمك وكذلك المركز الإسلامي فضلا عن إقامته لمستوصف فاضل لخدمة أهالي الدائرة

وفي دائرة محرم بك تم ترشيح الدكتور محمد رمضان وهو شخص لم يمارس العمل السياسي من قبل .

وفي دائرة المطريين تم ترشيح أحمد خيري ممثل جمعية رجال الأعمال ولشد العناصر الانفصالية

وفي دائرة باب شرقي تم ترشيح فاروق رخا وكيل وزارة التعليم وهو استاذ سابق في كلية الزراعة وهو من مجموعة يوسف وإلى الزراعة وله مشكل متعددة مع رجال التعليم القدامى حيث يعتبرونه غريبا عنهم استولى على المنصب منهم رغم أنه غير متخصص فضلا عن قيامه بتجديد نقاب العديد من القيادات الثورية المصروفة

أما الدكتور سبيدي جابر فقد تم ترشيح طلع مصطفى المطاوع وسبق له انفاق ما يقرب من مليون جنيه في انتخابات المجلس السابق ووعد بصرف مبلغ مئتين في الانتخابات المقبلة وكذلك تقديم الدعم المالي لأي مرشح آخر . أما دائرة الرمل فقد تم ترشيح أحمد الميرغني رئيس شركة النحاس وله مشكل خطيرة مع العمال وفادت اللجنة النقابية باكملها وكذلك أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين إلى تقديم استقالة جماعية لوزير الصناعة احتجاجا على تفصله ومخالفته المتعددة .

الدائرة الوحيدة التي قدم الحزب الوطني فيها مرشحا مغاولا هي دائرة المنزه حيث تم ترشيح الدكتور محمد عبداللّاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس السابق وهو يتمتع بعلاقات طيبة مع كافة القوى السياسية كما يحظى بالاحترام نظرا لارتباطه عن جماعات المصلح وتفصيل الحسابات منذ أن كان أميناً للحزب الوطني . ومع ذلك فقد نفخت بعض العناصر بمرشح آخر من الحزب الوطني ليخافه في الدائرة وهو عطا سليم رئيس جمعية الناصرة الزراعية التي صدر قرار حلها لانحرافاتها لفضل عن اتهامه بتسوير الأراضي الزراعية وعلاقاته بمضنون عثمان وقد تم استدعاه للتحقيق أمام المدعي الاشتراكي أكثر من مرة في معمل بروة . وأحد رشح نفسه مستقل .





المصدر : الأمانة

٧ نوفمبر ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## من البرنامج الانتخابي للجمع ..... إصلاح سياسي وديمقراطي التوازن بين الأجور والأسعار

- إجراء إصلاح دستوري يكفل إستكمال مقومات النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي الذي يقوم على تحديد الأحزاب دون قيود أو شروط ومستوى الحكومة أمام مجلس الشعب عن كل أمور الدولة والانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح ولمدة لا تزيد عن دورتين وإلغاء محاكم أمن الدولة ومنصب المدعي الاشتراكي وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات استثنائية .
- إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها وانتخاب قياداتها دون أي تدخل من الأجهزة الإدارية وتأكيد إستقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية .
- تحويل الإدارة المحلية إلى حكم محل شعبي حقيقي يقوم على أساس انتخاب كافة هيئات الحكم المحلي بالانتخاب العام المباشر للفردى والانتخاب المباشر للمحافظين ورؤساء المراكز والمدن والقرى وإحكام رقابة المجالس المحلية المنتخبة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطاتها عليها .
- حظر كل دعوة عنصرية أو طائفية تمس وحدة المصريين وإعلاء الدعوة إلى التسامح الديني في إطار التقليد المصري العظيم ( الدين لله والوطن للجميع ) .
- تطبيق سياسة للدخول تضمن زيادة الحد الأدنى للأجور وحماية الأجور من التضخم وإصلاح هيكل الأجور في الاقتصاد المصري ووضع حد أعلى للأجور وربط الأجور بالأسعار كما تشمل هذه السياسة إستمرار الدعم العيني وتطلب التوسع في بنود الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتأمينات والمعاشات بإعتبارها بنوداً تدعم مستوى المعيشة والدخول الحقيقية للعاملين وتكرر «الجمع» القتراحة الذي قدمه في تقريره عن الدعم منذ خمس سنوات بإنشاء مجلس أوجهان للأسعار والدخول .







المصدر : أبو نوار

التاريخ : ٧ ذو الحجة ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمة النوار

# إذا كان الترشيح حقاً فإن الإدلاء بالصوت واجب



في غضون أسابيع قليلة يتم تشكيل مجلس الشعب الجديد. بعد أن استقرت الدولة الشعب في شأن المجلس السابق فلننتقل بخله. وقد جرى العمل على أن يقوم الناخبون باختيار ممثليهم. ثم يصدر قرار جمهوري بتشكيل المجلس. والذي لا شك فيه أنه قد تمين في كل نخب واجب الإدلاء بصوته وعدم جواز التخلف عن ذلك لأن الله سبحانه وتعالى يقول في محكم التنزيل «إن الله يامرکم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» إن الله نعماً يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً.

وإن كانت بعض الأحزاب قد قاطعت الترشيح لمعضوية مجلس الشعب فإن ذلك حق لها. لتعبر به عن اتجاه لها. لأن الترشيح حق وليس واجباً. أما الانتخاب فإنه واجب والزام يتعلق بشرف المواطن وكرامته وهذا الواجب هو اختيار من يصلح لأداء واجب من واجبين أو كلاهما معاً وهما المنوطان بمجلس الشعب وهذان الواجبين هما واجب التشريع وواجب المراقبة.

## الحزمة دعبس المهام بالنقض

أي مكان هذه الجريمة. ويجب أن تلبس إلى القيم بدورك في الفصل في النزاع المعروض عليك. وقد دعكت الدولة لاصدار هذا الحكم. أو لادلاء بهذه الشهادة. في حين أن الله عز وجل قد نهك عن التخلف عن أدائها بقوله سبحانه وتعالى «ولا ياب الشهداء إذا مدعوا» فلذا أباي الناخب أن يذهب إلى صندوق الانتخاب فإنه يكون قد اجترح نهى الله سبحانه وتعالى ووقع في الأثم. ومن جهة أخرى فإنه يجترح نهياً لخر من الله عز وجل بكماتنه الشهادة. وعدم الإدلاء بها. وذلك النهي ورد في قوله تعالى «ولا تتقوا الشهادة» ومن يكتمها فإنه أثم قلبه. والله بما تعملون

والناخب كلفاً. الذي يفصل بين متنازعين. مأمور عندما يتعين فيه الحكم بين الناس أن يحكم بالعدل فذلك موعظة جلية من رب الناس عز وجل ليعاهد أي الناخب موازنة بين المرشحين الذين تقدموا بأوراق ترشيحهم في دائرته ويعد نفسه أعداداً جيدة لذلك اليوم الذي يكون هو فيه بذاته محلاً لمراقبة الله له. فلذا خلا إلى نفسه وبين يديه أسماء المرشحين. ليستطاع بالله من الشيطان الرجيم. وليقدم على اختيار من يكون في جانب فرع الله وعبده ومن لا يتخذ من نفسه عدواً لله ولا شريكاً ولا يجوز للقاضي أن ينكر العدالة فإن اتكأ العدالة جريمة إنسانية يشعته والقاضي الذي يتخلف عن الحكم في الدعوى المعروضة عليه يكون قد ارتكب هذه الجريمة. فلا ترتكب أيها الناخب في





ان الوقت لم يتنه بعد. وفي الزمان سعة لتداركه هذا الوضع الذي الم المعارضة والم الدولة أيضا وليس المطلوب شيئا كبيرا ولكن اقل القليل يرضى الاحزاب السياسية. ولا يغضى التشديد من جانب الدولة الا الى التشديد من جانب المعارضة. الامر الذي يضع الفرصة لتلو الفرصة لاقرار الوحدة الوطنية بين جميع المصريين وارساء مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وسواء وافقت الدولة على هذا الاقتراح ام لم توافق عليه فيجب ان تقوم الاحزاب السياسية في مصر بواجبها القومي يتجرد من كل مصلحة ضيقة والنظر الى المصلحة العليا للبلاد وأن تساعد في اختيار اصليح المواطنين الذين تقدموا للترشيح وتدعيمهم لمصلحة مصر ولاء كلمة الله سبحانه وتعالى .

وبهذه المناسبة فاني ادعو الجماعات الاسلامية التي ترى ان الترشيع والانتخاب امران لا يستحق اى منهما مشاركتهم فيه الى مراجعة هذا الزاى على اساس ان الترشيع حق لكل المواطنين الشرفاء وأن الانتخاب واجب على كل مسلم لاننا امرنا بعدم اياة الشهادة لمن دعى الى ادائها وتحملها وامرنا كذلك بعدم كتمان الشهادة لان ذلك كله من الآثم .

اما الجماعات الاسلامية التي قررت عدم الاشتراك في الترشيع وهي تؤمن بالمشاركة في الانتخابات فلا يحل لها بحال ان تحجم عن الادلاء بلغراى في المرشحين لانه ان جاز لها عدم الترشيع شرعا فلا يجوز لها الاحكام عن الادلاء بالمصوت لان الصوت شهادة بدعوى مقاطعة الانتخابات ولا يصير منهم شئان الحكومة واصرارها على موقفها على الابتعاد عن العدل لقول الله تعالى : يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهادة بالحق ولا يجوز منكم شئان قوم على الا تقبلوا اعدوا هو اقرب للتقوى . ونلقوا الله . ان الله خير بما تعملون .

عليم ، والذي يكتم الشهادة ليس من يدعى الى سلطة القضاء فياى تلبية الدعوة او يكتم واقعة يعلمها ولكنه كل من طلب منه ان يدعى بمعلومة لديه لدى اى شخص او اى جهة لان ذلك مما يقوى اواصر العدل والحق بين الناس وهذه الشهادة هي الكفيلة وحدها بوضع الامور في نصابها

وليس معنى ان بعض الاحزاب اجتمعت من الترشيع ان يستتبع ذلك بالضرورة ان يحجم اعضاؤها عن الاختيار بين المتقدمين للترشيح . فالترشيع كما قربنا حق اما الانتخاب فواجب . وان جاز للناس الا يستعمل منه فانه لايجوز له ان يمتنع عن اداء واجبه .

وبهذه المناسبة فاني ارجو من الدولة ان تراجع نفسها في شأن الانتخابات الحالية . وهي تستطيع ان تقدم ضمانات واحدة للاحزاب لتوافق على اساسها هذه الأخيرة ان تعيد النظر بدورها في قرار المقاطعة وهذه الضمانة هي تعيين قاض او وكيل نيابة عامة او وكيل نيابة ادارية في كل مقر من مقرات اللجان ومعلوم ان المقرر الانتخابي يشتمل على خمس لجان في المتوسط وهي لاتتجاوز ستة الاف مقر وفي مصر من القضاة وكلاء النيابة سواء العامة او الادارية مايزيد على هذا العدد بكثير جدا وامكن عملهم قريبة جدا من مقرات اللجان لان القضاة ليسوا موجودين جميعا بالمقاهرة ووجود القضاة في مقر الانتخاب قليل بعدم حيث بعض اعضاء ورؤساء اللجان الفرعية يلوروا الانتخاب وتزوير بطلانها لصالح من يدفع الرشوة من المرشحين .

فلذا استجابت الدولة لهذه الضمانة الوحيدة وافجعت يلى الترشيع مدة يومين فقط فاني اعتقد اعتقادا واسفا ان احزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات سوف تعمل عن قرارها وتدخل المعركة الانتخابية عن طيب خاطر اذ ان الامر ان اعتقادى لا يصل الى حد محاولة احرار الدولة او اظهارها بظهر معين ولكن للدافع الحقيقي وراء قرار المقاطعة هو ان الترشيع - من مرشحي المعارضة - يذل جهدا وينفق مالا ابتغاء المساهمة في اصلاح حال الوطن ولكنه يجد ان جهده هذا - وماله ايضا - يذهب ادراج الرياح تحت سنبله الغزير .





المصدر : النور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

ولذا امرت جماعة من الجماعات الاسلامية  
بمخالفة هذا الامر فلا يجوز لاحد الإنثال لهذا  
الامر لانه ، لاطاعة لخالق في معصية الخالق ،  
القول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما  
الطاعة في المعروف » فقال الله عز وجل إن  
يحيى لنا من امرنا رشدا وإن يرينا الحق غفا  
ويرزقنا اتباعه ، وإن يرينا الباطل بطلا  
فنفصل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
المعظم





## مجرد رأي

## لماذا المقاطعة ؟

لقد لقيت اذيعاد وضيع حزب الواد فرصة كبيرة اعتقد انه سوف يقدم عليها كثيرا بقراره عدم الانسحاب رسميا في الانتخابات . وهذا القرار سوف يحسب ضد الواد . ومهما قيل من حجج وتبريرات فليس من صالح حزب - الطاهر على طول تاريخه ببقته يدافع عن الديمقراطية ويصر على سقوطه المصالح الانتخابية في كل الظروف - ان ياتي اليوم الذي يقطع فيه الانتخابات في الوقت الذي نقول فيه صحيفته كل ما تريد دون أية رقابة وكأنه تحول من حزب سياسي الى حزب صحافي ولكم التبحر في قبل الخلق باق الترشيح بيومين ان اضرب نوبة في نقابة الأطباء ، وكنت لتصور والندوة تأتي قبل ساعات واد الطاهر فيها كل ممثلي الأحزاب المعارضة ان تنحصر المناقشة في الاجابة على سؤال واحد هو : هل من مصلحة مصر ومصالح الديمقراطية ان يقطع الأحزاب الانتخابات او تصر على الانسحاب فيها ؟ ولكن وبدلا من ذلك اضفيت نحو ساعتين وأكثر في سماع محاضرات طويلة مكررة عن اصل كلمة ديمقراطية واهمية الانتخابات بالنسبة للديمقراطية وكيف ان الانتخابات في مصر بدأت بنظام فردي معروف ثم تحولت بنظام القائمة الذي اعلمته المحكة الدستورية نعمنا ان النظام الفردي المعروف دون ضمانات كفل نزاهة الانتخابات . وقد حضر المحفلون الضمانات المطلوبة في ثلاث ضمانات هي : ان تخضع جميع اللجان الفرعية والحملة للانتداب رجال القضاء ( وهذا عمليا امر مستحيل )

وان يبرز كل تلعب بمقتضى الشفعية ضد دخوله اللجنة ( وهذا امر اذا كان ممكنا في المدينة حيث التعليم أكثر انتشارا فهو صعب جدا في ريف ليزال يعتمد على البصيرة ) اما الامر الثالث فهو إيقاف العمل بقتون الطوارئ بعد ان انشا مكلو الأحزاب الى « حركة » تقوم بها الحكومة ليلة الانتخابات ان يملأ قتلون الطوارئ بقبض على كل او معظم مندوبى الأحزاب في اللجان وتخرج عنهم مساء يوم الانتخابات ويقتلوا يصير الأحزاب من حضور ممثلين في اللجان . وهذه « حركة » ان صحت لا تجوز وغير مقبولة في الوقت نفسه لا يحتاج تصحيحها ان إيقاف العمل بقتلون الطوارئ بل - تطبيقه كزيس للداخلية يتعهد صريح وواضح بعدم التعرض لممثلي الأحزاب . ولكن من الممكن التوصل بسهولة الى هذه الصيغة بالاتفاق بين الأحزاب والحزب الوطني الا ان الكثير المختص بالمقايعة الانتخابات تطلب وبدلا من ان يستمع حزب الواد الى نداء الديمقراطية استجاب لدعوة المقاطعة التي ان يمر وقت طويل الا ويستقبل ان كانت متوفرة او كمين وقع فيه !

صلاح منتصر







المصدر: **الوفد**

التاريخ: **١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## السادة الوزراء... قدموا استقالاتكم

### بمناخية الترشح لمجلس الشعب

... إلى مقدمات موكب الدستور المصري... وعلى وجه التحديد المادة الثالثة تؤكد مبدأ هذا... فتتويجا ونتجا لتروات الشعوب وقضاياها... إضحي مستقارا ذاتيا لا حيلة به لتأكيد... بأن السيادة للشعب وحده... وهو مصدر السلطات...

لهذا كانت قواعد الحقوق والحريات والواجبات العامة للمواطنين... ومعها قاعدة في مقدمات نصوص الدستور كذلك... وعلى وجه التحديد نص المادة الثالثة التي تؤكد مبدأ تكفل الفرص لجميع المواطنين... أيضا من القواعد المؤكدة الراسخة في وجدان الشعب...

كما أن تأكيد سيادة القانون باعتباره من عمل ممثل الشعب ومتوجا باسم الشعب عنوان لسيادته بوصفه صاحب السيادة ومصدر السلطة... لهذا كانت السلطة التشريعية لمجلس الشعب... تتمتع بسلطة عظيمة ولسيدة ورثت بمساحة ووضوح بنصوص الدستور المصري... والتي أكدت سلطة مجلس الشعب في ترشيح رئيس الجمهورية تمهيدا للجمعية... وسلطته في رقابة أعماله أو اتهامه بالجنائية أو ارتكابه جريمة جنائية... وسلطته كذلك في الرقابة السياسية العامة للدولة... والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية... والوازنة العامة للدولة... فضلا عن الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية... والقروض... وبطبيعة الحال فإن القرار السياسي والخطة يعني حق تنقيتها سواء تكتف بإقرارها أو عدم إقرارها...

هذه السلطات جميعا تلتزم لمجلس الشعب... فضلا عن سلطة أي من أعضاء المجلس في توجيه الأسئلة... أو الاستجواب للوزراء أو نوابهم... لأنهم مسئولون أمام مجلس الشعب... لهذا كان من حق أعضاء المجلس... ممثل الشعب... سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم... كما أن لهم كذلك اتهام أي من الوزراء ببناء على اقتراح يقدم من خمسة من أعضائه... وحالها إلى المحكمة...

هذا أيضا السادة... كانت سلطة الشعب التي منحها لمثلته بمجلس الشعب لممارسة ذلك السلطات التي نض عليها الدستور... فضلا عن اختصاص السلطة التشريعية بمساعة القوانين التي تهم المواطنين والوطن... لهذا كانت هذه السلطة... مجلس الشعب... فهذا يعطى... ذلك أو تصور أن يكون الوزير وهو أحد أفراد السلطة التنفيذية وواحد من الهيئة التنفيذية والحكومة عضوا بمجلس الشعب... وهل يعقل أو يتصور أن يسمع مراقبة السلطة التشريعية... والحكومة عن أعمالها ونواياها وقروضا وأقارباتها... وهو تابع لرئيس الوزراء ومعين في الحكومة بقرار من رئيس السلطة التنفيذية وشرط

أقارباتها أو أصغرهما وحده لتكون محلا للرقابة والمساءلة... وهل يعقل أن يتقدم الوزراء في حكمهم وهم في مواقع السلطة وممثل الحكومة لانتخابات مجلس الشعب... ليهبطوا على الشعب من السماء إلى الأرض أو من قمة السلطة التنفيذية... إلى الحراف الشعب المصري وقد عرف عنه أنه طيب الخلق وحسن الظن... وشديد العطف الوطني... هل يعقل ذلك... أم أن الشعب هو الذي يختار ممثله من القاعدة وهم مجربون من السلطة ليصدق بهم إلى التمثيل التام... ممثلا لسلطة الشعب كيمثل كل منهم كلفه بيده إلى الشعب صاحب السيادة...

نعم اجاز الدستور أن يكون رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء أعضاء في مجلس الشعب... ولكن أن تلت الجوان تعني الخروج على القاعدة... ومع ذلك أنه إذا جاز ذلك استثناء فإن تعيينهم بوزارة يأتي على انتخابهم وليس العكس... ومع كل ذلك وفي كل الأحوال عليهم إذا شاعوا أن يخوضوا الانتخابات مع أبناء الشعب عزلا من السلطة لتكون أرادة الشعب حرة بعيدة عن التزييف أو التزيير... وحتى نرا عنهم شيعة استقلال النفوذ والتبديد للبل الطم... أين الدعاية الانتخابية التي تستخدم فيها السلطة العامة... والمال العام وسيلته خطيرة... لقد هنا لها السادة أن تجد الاعلانات الدعاية الانتخابية المروعة من الوزراء ومن في حكمهم... وهم في مواقع السلطة وقد تكلف مثلث الوف... قبل هذه من أموالهم... ومن أين... الت...

بل هنا أن تجد وسائل الإعلام المملوكة تخشى من المؤتمرات... والندوات والشرعات والإعلانات من أموال الحكومة بمعرفة السادة الوزراء المرشحين وهي ليست أموالهم بلقطع فهي أموال الشعب المسكين...

فلذا كان قد قرر للديمقراطية أن تكون واقعا حيا ولو في مهدا في هذه الانتخابات كما يؤكد الرئيس دائما وفي أكثر من تصريح... فإن هذا الواقع أن يجد سببه إلا بمسألة الوزراء أو من في حكمهم من مواقع السلطة التنفيذية... يتخلون فيها عن مراكزهم في الحكومة... ليعودوا إلى هذا الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات عزلا منها... ويتزاولوا إلى الشارع السياسي كغير من أحد هذا الشعب كمواطنين عابدين... لخوض الانتخابات من أموالهم الخاصة ويحدهم الذاتي ويوصلهم مواطنين عابدين مع زملائهم من أبناء الشعب المرشحين والمتنافسين على شرف تمثيل الشعب...

لكن ذلك... وغير ذلك مما يضيق به التحال... يطلب الوزراء... ومن في حكمهم بالاستقالة أو الإقالة بمناخية الترشح لمناخية مجلس الشعب... وأن يعاونوا إلى الشعب صاحب السيادة... ومصدر السلطة عزلا من أي سلطة من السلطات التنفيذية أمام الشعب صاحب السيادة الأصلية... ومصدر كل السلطات...

**دكتور توفيق السيد الحامسي**





المصدر: الوفد

التاريخ: ٧ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتيب - محمد أمين :

أطلق انصار  
بين انصار  
خالد محيي الدين  
ومرشح الحكومة

تبادل انصار احمد سبيح مرشح الحزب الوطني، مكتبه، بدائرة كفرة شكر في محافظة القليوبية، التبرع مع انصار خالد محيي الدين الأمين العام لحزب الجميع بمساعدة جند المنطق، بين مرشح الحزب الوطني وخالد محيي الدين، كما أدى إلى إطلاق النار بين الفريقين، وكان أحمد شريف يقوم بزيارة قرية البيلشين، مع انصاره، ولم يستقبله أحد من أبناء القرية، وقد اتصلوا بمئات معشقة لخالد محيي الدين، واضطر انصاره، لخلافه للاشتباك معهم، وتبادل إطلاق النار، توجهت على الفور قوة من مركز شرطة كفر شكر بقيادة العقيد عبد المجيد الدينح مأمور المركز، لاحتواء الأزمة، وتهدئة الموقف





المصدر: **الخبر**

التاريخ: **١٩٩٠** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمات

سوف يحصل الحزب الوطني الديموقراطي على تسعين في المائة من مقاعد مجلس الشعب الجديد هذا على الأقل

وبعد مقاطعة الوفد والعمل والاشوان وانتخابات المجلس، انظروا لصغير حجم الحزب المعارضة الأخرى التي لن تكون إلا بمجموعين على الأكثر يحصل طبعاً حزب الجميع، ويحده معرفة الحقيقة

الكلالة ان معظم المستقلين الذين سيؤيدون، سوف ينضمون إلى الحزب الوطني، ومن بينهم أعضاء

في الحزب خرجوا على الأثرام وارتدوا أنفسهم مستقلين، بعد كل هذا، ويمكن ان يكون حجم

المعارضة في المجلس الجديد، أكثر من عشرة في المائة على احسن تقدير.

ولست أريد الحديث عن معنى ذلك، ولا عن الزه في المسألة الديموقراطية ولكن فقط أريد أن

أقول انه لأول مرة قد تحدثت كلام عن تزوير الانتخابات، ولا طعن أحد في نزاهتها، لأنه من غير

المعقول ان يتم تزوير بدون مزيد من المقاعد مضمونة للحزب الوطني، دون أية حاجة للضغط

أو الوعيد أو التهديد، أو الوعد الجماعية التي يمكن أن تقدمها الحكومة للناس، فلنستقون كما

قلت، معتقدن من رجال الحزب الوطني نفسه، ولو نجحوا.

سوف يكون داخل الحزب، ومن هنا كانت الأغلبية الساحقة مضمونة، بعد حلجة إلى أي

العمل، وسوف تكون هذه النتيجة فرصة سانحة لتقوم الحكومة أو الحزب الوطني بأخطأ خطوة لم

يتصور لهما الخلفاء من قبل، على قل مجلس الشعب، ان يتعرض لظن أمن المحكمة الدستورية

العليا، ولن يشهد معارضة جادة ذات السر، يمكن للحكومة أو للحزب، ان يقدم بالقرا

لتعديل الدستور الذي يستلزم موافقة ثلثي أعضاء المجلس، والثلثين مضمونان، وأكثر منهما

مضمون أيضاً، ان الدستور الحالي في حاجة إلى تعديل، ان نسبة

الضمين في المائة من العمل والفلاحين، تتطلب إلغاء ثلثي عليه الآن جماع الشعب، ثم ان هناك

مسائل أخرى كثيرة تستوجب إعادة النظر، وعلينا جميعاً أن نلح فيها من الآن.

والتهكم ليس منلقاً للاستمرار أو الاستقرار، التهكم يعني التكيف حسب الأحوال، وهذا من شأنه تهدئة النفس وزاغة البال

**أحمد عبد المنعم مراد**





المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ نوفمبر ١٩٩٠

## لجنة من المثقفين لمتابعة الانتخابات هل توفى التزوير؟

المثقفون يؤكّدون ..

تشكيل اللجنة يثبت

حرص المجتمع على

سلامة الانتخاب

المثقف المصري .. ماؤه مما يدور على الساحة السياسية ، وتحول التزوير الى ظاهرة تغطي ارادة الشعب ، وتعمل من الحقوق السياسية مهجور كلام

الكتاب صلاح الدين حافظ اقترح تشكيل لجنة من المثقفين لمتابعة سير الانتخابات ، واعلن عنه من الكتاب والمفكرين ترجيحهم بالفكرة ، واعلن محدث رسمي باسم حزب التجمع الترحيب بها ، واستعداد التجمع للمشاركة فيها والسؤال الآن : الى أي حد يمكن ان يكون هذا الاقتراح واقعا وقبلا للتطبيق ؟

الاقتراح واقعي ومفيد للغاية .. يؤكد ان المجتمع كله حريص على نزاهة العملية الانتخابية هكذا تضمن د . اسماعيل صبرى عبد الله الفكرة ، وشيفيان ذلك بعمل احصاء للناس بالاعتماد على اقتراحات وتغلبتها ، مما يساعد على التباين على التصويت ، وذلك في حد ذاته احد الوسائل التي تسهم في الحد من عمليات التزوير التي تتخذ اشكالا متعددة ، منها ما يمكن طاقته بالاشكال الشعبية والرقابة الجادة ومنها ما يحتاج لمرحلة طويلة المدى مثل شراء الاصوات او الرشوى

ويظن د . اسماعيل صبرى ان تكون اللجنة من بين اعضاء النقابات والهيئات المنتخبة ، خاصة وان عمل اللجنة لا يتداخل او يتشاك مع دور القضاء والقدر الله على الانتخابات بل هي مكمل له

التزوير حالة موضوعية لا وعلى الرغم من ترحيب د . حمدي السيد بالفكرة والدور الذي يجب ان يلعبه المثقفون والكتاب ومبتكرهم ، الا انه يتساءل عن طريقة لدراسها للفترة حيث ان المثقفين يصغر دخول

اللجنة الانتخابية على المرشحين ومثوبيهم ووكلائهم ويقترح د . حمدي السيد تطوير الفكرة بان يقوم المرشحون انفسهم بتوكيل بعض الشخصيات الحسنة او

د. اسماعيل صبرى عبدالله

المجتمع كله

حرص

على نزاهة

الانتخابات

د. كمال ابوالمجد

مطلوب لجنة

للمصاهرة والحوار

د. حمدي السيد

توكيل المثقفين

من المرشحين

تحقيق : حازم منير  
سليمان شفيق

مكرم محمد احمد

لماذا لا نتفق

في الصحافة

العربية واليومية







# للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٠ فيس

المثقفين ورجال المخابرات وغيرهم من ذوي الهيئة لمراقبة الانتخابات على أن يدل هؤلاء بعد ذلك بشهادتهم عن سير العمليات الانتخابية .

ويشير إلى أن التزوير لا ينحصر في الانتخابات الإدارية ، ويرى أن الجانب الأكبر الذي يخشاه ورغم أنه مرتبط بالحزب الوطني هو التلاعب في صندوق الانتخاب لصالح أصحاب النفوذ سواء كانوا من مرشحي الحكومة أو غيرها ولكنه يجد في الفكرة البرق للوحي وعكسا للحلجان التي شدد كل من يسكر في التزوير .

الانتخابية ، ويؤكد أن الصحافة كانت وستظل بعيدة المظهر العام ، فهي التي تلتزم عدم مسخوطة القوائم والإجراءات وتقوم إلى أن هذا وأجيبها دون أن تكلها بهذا العمل جهة من الجهات ويستطيع الصحفي أن يراقب ماخذه من أجهز الانتخابية بشكل يخفف له القلق من أن لا تنظم تلك الانتخابات ونظمتها لصالح نزاهة ونظافة الانتخابات المقبلة ؟

أسهل له من الدستور ولكنه كالتحراج سياسي بالأساس ويخضع لملامحات سياسية عديدة منها انتفاض في ظل مؤسسات دستورية ، وشكليات سياسية هي الأحزاب .

ويشير ، كمال أبو المجد إلى أن كل ذلك أو شيء أو هو ليس ، لا يجوز طرحه من جانب واحد ، وإنما يحتاج أن تتمثل منطلق ومسير بين الأحزاب والحكومة عبر اقتراحات جادة أو حذرية مثل هذا الاقتراح ... ويعتقد أن الأمر يحتاج إلى جلسة مصالحة وهو ، وليس كليات فحسب ، ويرى أن الدعوة للحوار معني بها الحزب الحاكم أكثر من أحزاب المعارضة ولا يرى بأسا من هذا الاقتراح ولا يرفض دخول مثل هذه اللجنة إذا وافق عليها الناس عبر حوار جاد ، ويعتقد أن المشكلة ليست في النص وإنما في تطبيقه .

## ■ عالمية الديمقراطية

ومن تجربة الإشراف الدولي على الانتخابات حقلنا ماني مكرم بعد أن عالت من بيلسان هذا الأسبوع حيث شارك في لجنة الرقابة الدولية على الانتخابات الأخيرة .. وشرط

المتحدة بين الإشراف الدولي وبين الدول حديثة العهد بالتقليد الديمقراطية وتعتمد أن مصر لا يصلح لها الإشراف الدولي لمرحلة تجريبها الديمقراطية بفرض الفتر عمن الانتخابات القيمة الموجودة الآن وتطرق ماني مكرم عبيد إلى اقتراح لجنة الإشراف إلى أن كل المواطن هو الضامن رقم واحد على سير العملية الانتخابية ، ولذلك فإن فكرة تأسيس اللجنة ذات شقين ، الأول هو ضمان المواطن بالأهتام وأشعل الحكومة بعدم ملبية المواطن تجاه قضية الفتح الديمقراطي ، واكتت بيان معدلية اللجنة كنوع من تعذيب المواطن عدم الثقة في النظام الديمقراطي وإلى نفس الوقت للجنة سوف تجعل المثقفين يشاركون بالإيجاب بدلا من المشاركة بالانتقاد وتحقق التواصل بينهم وبين الجماهير ، وتكون تلك اللجنة أقرب إلى فشل المنظمات غير الحكومية ، واعتقد انها لن نفس استقلالية القضاء ولكن يبقى أن أهم أعمال اللجنة ستكون إعادة الثقة للمواطن المصري في اللجنة الديمقراطية ..

## ■ مهمة مشتركة

العملية الانتخابية عملية مركبة ، تبدأ بتقييم المرشح لوراء وتنتهي بإعلان النتائج . كمال أبو المجد ، ويشير بأن القضاء ليس له إشراف شامل على العملية الانتخابية سوى ما نصت عليه المادة ٨٨ من الدستور . ويقتل فإن اقتراح اللجنة الدولية ليكمل في عمل القضاء ، وأن كل

تعليمات كثيرة ويؤكد ، محمد سيد سعيد عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لحقوق الإنسان والديمقراطية للبراسات الاستراتيجية للإهرام أمام تعليمات الفرع من التي تستطيع بها اللجنة الوطنية من الشكاوى والانتخابات ، ويرى أن عدد محدود من الشخصيات العامة ليس بمقدوره من إعادته بقلوب أن يفرج بترأي يستقيم مع مهته ويرى أن اللجنة تحتاج إلى جهاز ضخم لتلقي المعلومات وفرزها وهذا يتطلب مهتمها مع دور القضاء وينبغي اعتماده لاستقلالية بها من الرقابة القضائية .

## ■ الاتفاق الدولي

ويريد مكرم محمد أحمد نائب الصحفيين بين والقيمة إمكانية تشكيل مثل هذه اللجنة وبين الاتفاق الدولي بين أطراف اللجنة السياسية ، لأن المسئول يهدف بعملية الإشراف على الانتخابات للقضاء

ويضاهي أمدا لا تنقضي في الصحافة المصرية والقول كلمة ريفية تعجب دورا في عملية الانتخابات من خلال للتقرير ، وروعد الصفات بقلعته الصحافة الموضوعية ؟ ويوضح نائب الصحفيين صمودية أن تقوم اللجنة بمهمة ٢٢ ألف لجنة انتخابية ويرى أن غاية ما يمكن أن تصوره أن تجري بعض الاختبارات على بعض المواقع على قدر جهدها ، ويغفل الاطمئنان إلى الصحافة التي يجب عليها أن ترصد بموضوعية مخلفات الإدارة ؟ أمين ..

## ■ الممثل العام

وتتفق ، جيهان رشدي عبد كلبية الإعلام بجامعة القاهرة مع رأي نائب الصحفيين وتري أن القضاء هو المنوط به الرقابة على سير العملية

## ■ برلمان الحى والرقابة :

ويريد أبو المجد العزى نائب السابق بكر من والمرشح بها إلى بين الاقتراح اللجنة القومية بأسطورة ويون فكرة برلمان الحى يعتقد أن هناك إمكانية لمراقبة هؤلاء المنتخبين ماليا لانتخابات الدائرة مع شخصية عامة مستقلة وليس لها مصلحة في الانتخابات ويراقب على الاقتراح الخاص بتكوين منوط من هؤلاء على كل صندوق انتخابي .

## ■ شهادة ضمير

يعقب صاحب الفكرة صلاح الدين حافظ أن اقتراح اللجنة طرحه كترسية لأصدر شهادة عن نزاهة الانتخابات ، ولي كما يرى لا تهدف إلى الرقابة ولا تتعارض بأي شكل من صور القضاء بل هي لجنة من المحركين وكبار الكتاب والمثقفين والشخصيات السياسية المعروفة ، وبمهمتها أن تنظر في حالة الانتخابات بتقدير شهادة ضمير .

مثل هذه اللجنة لا تستند مشروعتها كما يؤكد المتحدث لا من مصدر رسمي كالحكومة ولا مصدر حزبي ، ولكنها تستند مشروعتها من ضمير الشعب المصري معشلا من رموزه العسكرية والسياسية ، وتصوير أن هذه الجمعية أقوى من المشورة الرسمية وعن استمرارية اللجنة كما رأى البعض إلال صلاح الدين حافظ : أن ذلك يحتاج إلى جهاز حيكي يديرها ويلتصق بقرى إلى





المصدر : ..... ١٢١٠ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٧ من قيس ١٩٩٠

الذئوع الى البيروقراطية وتضمن تسويد لن  
تضمد بالجنة عن اى مؤثرات بيروقراطية  
سياسية كانت ام حزبية ولكنى اتصور ان  
مصدر قوتها ينبع من استقلاليتها

### ويقول عبد الستار الطويلة :

الانصار الذى تقوم عليه اللجنة هو  
مرأية نشاط المرشحين في ظل حالة

الطوارئ ، وبما ان وجود ممثلين لهم في  
اللجان ، وعدم اعتقادهم ، وحرية توزيعهم  
للبيانات وعمل مسيرات ونشاطات وهذا هو  
المجال الملائم والوحيد لاجراء انتخابات  
حرة ، واي لجهة ذات طابع سياسي او  
لثقوى تستطيع ان تمارس عليها وبعد ذلك  
تعلنه بالكتابة او بالمؤتمرات الضمنية .

وبالنسبة للثقوى : فهي لجنة تعبر عن  
معاولة لجميع الاطراف المتصارعة في  
النظام المصري (متمثلة بالانتخابات وبذلك  
لا تلتزم المصداقية لدى التلقب في السياسة  
الانتخابية طوال الخمس عشرة سنة  
الماضية . واللجنة جهاز يعقل الرأي العام  
المعكوس والمعارض والمستقل ، ومن  
الاتفاق للردى اشار المتحدث انه يمكن  
بالمناقشة بين الاطراف المختلفة تصديد  
هل للجنة قرارات ملزمة لم هي مجرد هيئة  
لتلقي الشكاوى واتخاذ اجراءات ذات  
طابع دعائى محتوى فاعر على التائيد ويجوز  
الطويلة قضية فهو يرى انه اصح  
تنفيذ مثل هذا الامر بعيدا عن التطبيق ..  
فقد بدأت المعركة الانتخابية .. لكن يمكن  
تطبيق الفكرة جزئيا عن طريق ان تكون في  
كل محافظة وكل قسم وكل دائرة لجان  
مشتركة من الاحزاب جميعها حكومة  
ومعارضة ويمكن ان يكون في عضويتها  
ممثلون للجهات التنفيذية والامن تنقل

هذه اللجنة الشكاوى وتتابع مع مخابرات  
حرياتهم في الدعاية وتنتج للقيادات وهي  
الناطق القوي يجري نفس الشيء ويتم نقل  
الشكاوى من اسفل الى اعلى حتى يوصل  
الدعائية والحكم المحل . وبما ان  
نوع من التعاون السياسي بين الاحزاب  
المصرية لضمان اكبر قدر من حرية  
الانتخابات وكسب ثقة المتابعة التي  
فقدت في جميع الانتخابات السابقة .





المصدر: الوفد

التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# تقوية قواعد في ترشيحات الحزب الحاكم

مجلس

بدون اقتاب

الرجوع

عن الومرة الوطنية

ومجلس

بدون المرأة

عودة إلى

العصر

الحاكم

القراءة

المتابعة في قوائم

ترشيحات الحزب الوطني

لنوابه الذين يخوض بهم معركة

الانتخابية القادمة - إن جاز تسميتها معركة -

تكلف أول وفاة عن المفكره للشديد طلحس السيسى .

بالإضافة إلى حالة اللاوعي التي تحكم منطقاته في الاختيار وإن

أطروحاته السياسية كما تكلف يوضح عن إمثلة صارخة لهذه الحالة .

كتجاهله الشديد لتطويل «الأيام» تمثيلا صحيحا ومتوازنا داخل البرلمان القادم

من بين ٤٤٤ مرشحا اختار اثنين فقط عن الأقباط . في حين أن تعدادهم - بحسب

إحصاء ٨٩ - هو ثلاثة ملايين نسمة وبينما يبلغ تعداد المرأة في مصر نحو ٢ مليون

نسمة اختار فقط ٤ شخصيات لتمثلها في المجلس القادم بعد أن كان لها في المجلس

الحصل ثلاثة عشر مقعدا !! أما النوبيون وهم شريحة مصرية مختلفة في

مشاكلها وبيئتها ولهجاتها عن الجميع ككل .. فلم يهتم بهم أحد .





المصدر: **الموقف**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات - التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

# الحكومة تريد نواباً مصفّقين وليسوا مشاركتين

وتجاهل التطور  
الاجتماعي  
والسياسي  
خاسرون

٧٠

سنة

وهذا التجاهل لهذه الفصل لم يمس مرور الزمان ، وإنما كان له اثره السيء في الشارع المصري ، فضل حين ضيق صوت الاقليات لتجسسية الموضوع على صوت الغراء لكن على صفحات المصنف ، لكن القلبية من قسمة القلابة والميلانية الذين اصبحهم ترشيحات الحرب الوطنية بالمحطة نظروا لمسألة برمتها على انها لهم موقوت ، محاولة ابعاد النار عن الديناميت ان استنطاق التاريخ .. وكذا استنطاق من عثوا بهذه القضية .. ن سياق نضالهم من لول كريس وتميق مفهوم الوحدة الوطنية .. فماذا نقول ؟

يقول تاريخ الحركة الوطنية المصرية من خلال استواء كتلتها عديدة للشكل مصطلحي الفنى والمستنظر طريق البشري وعرضها ان مشاركة جميع مكونات الجماعة المصرية في كل جوانب الحياة على هذه الارض والدفاع عنها في كل مراحل الحركة الوطنية والديمقراطية ، هي واحدة من ابرز عناصر الخصوصية المصرية ، ونحن يدان المؤسسات الدستورية منذ ميثاقنا القرن الثامن ايام الخديو اسماعيل جاج اليها نواب الشعب للمسلمون والاقليات بالانتخاب ، وسجل عهد النرجس الداعي اسماعيل كلفة منذ افتتاح المجلس في كل دورة من دوراته ان ان الفنى في اعقاب الاحتلال البريطاني .. كان وراء التجربة الديمقراطية الوليدة اول اهداف الاحتلال .. ولهذا وضع نظاما جديدا يجعل النواب يدخلون الى المؤسسات الدستورية بكتلتهم ، فعيقوا ممثلا عن الاقليات اذخر عن العزل للحد من مشاركة الشعب ، حتى نهضت الحركة الوطنية من جديد ، واثارت سعد زغلول وحزب الواد ، ما في اعقاب الشعب المصري من وحدة واتصال

فستقل هذا ببراعة والمقدار ان ابررة هذه الحركة ، ان عندما تم وضع دستور ١٢ وطرح اقتراح التمثيل النسبي للاقليات .. رفضه الاقليات وكل سلامة ميغافيل عضو الواد في اجتماع عقد في مقر الكنيسة البيطريكية ان الحركة الوطنية التي اعجب بها العالم لم تكن يدعى ، والدماء التركية التي سفلت من

الاقليات والمسلمين لم تكن مزاجا ، ومن يقرحون التمثيل النسبي يرمون اهدار تضحياتكم ، وان يقولوا ان الاقلية مضحوة ، وجزء متفصل من الشعب المصري يجب ان يكون له من يدافع عنه ، وان يقولوا للاقلية اننا نراكم متضمين لشخصكم ، واضاف قائلا : انه احتمل مستحيل حدوث الا يتنخب قبلي واصغر المجسمون افرار جلاجماع براس التمثيل النسبي .. وجات الحركة فكان سعد زغلول وحزب الواد يريشون في الانتخابات ليعيقا في دائرة تلك تظلم من الاقليات .. مثل ويصا واصف في المطرقة بالقاهرة .. او يريشون مسلما ليكون ثانيا عن دائرة فيها نسبة عالية من الاقليات ، وكان كل منهما يفوز في

تحقيق محمود الشريفي







الانتخابات ويشعر متفلسفوه التناهي، وكانت هذه الممارسة العملية بمثابة جبهة للوقفية والتجسيسة - الدستورية يتعلم فيها الشعب ويترقى على الأخلاق الدستورية.

### الحزب الوطني .. والأقلية

هذا ما يقولوه القريحيين .. لكن ماذا حدث الآن؟ الذي حدث أن تغييرا ما طرأ على المجتمع المصري .. يشيخه الإسلامى والقبلي، حتى أنه كان غريبا على مسلمين أن يطرح مثقف قبطي رؤيته للترشيحات الحزب الوطني على أنها التكتلة الحليفة لنور الأقباط في ترشيح الحزبة الوطنية المصرية .. لكنه يرى بضم أن يذكر اسمه في إطار هذا التحالف، بينما أخذ أحد المرشحين الاثنين الأقباط على كلمة الحزب الوطني نفس المواقف .. ويبرر موقف حزبه بأنه من الصعب أن يرشح الحزب الوطني قبطيا لأنه سوف يفسد مقعده .. وأنه من الأجدر أن يرشح شخصا آخر لكي يظل هذا المقعد دائما راي المرشح الآخر أنه لا داعي لمناقشة الموضوع .. لأنه لا أهمية للحديث عن الأقلية والأقلية .. فالتسلم بغير عن المسيحي .. والعكس صحيح .. لكن الغريب هو محاولة إغلاق الجراح على محمل .. ودون تظلم .. لكن البعض كان له رأي آخر ..

يقول ولعم نجييب سيلين في البداية عن مغازي ترشيحات الحزب الوطني على النحو الذي جاءت به : كنت أتمنى أن تكون هناك ترشيحات من جميع الأحزاب .. وأن تدل المعارضة بدلها في هذه الانتخابات .. ولا يستعني سلفا أن يكون أعضاء الحزب الوطني متطرفين بالجلوس الجديد .. فللمعارضة جزء من التنازل ..

والرأي والرأي الآخر مطلوب .. أما عن ترشيحات الحزب الوطني فقد كانت المخاضة بين المعتدلين منهم - هم كبريون - مسألة صعبة .. ولكن معيار الاختيار في النهاية هو نتائج هؤلاء الأعضاء بقاعدة شعبية عريضة .. وأن كانت الكتلة الأولى والأخيرة للشعب .. ويضيف :

أما ما يقال عن تجاهل الأقباط وعدم تشجيعهم فسياسة معقولة في ترشيحات الحزب فمن رأيي أنه من أكثر تسخير مصر الواحد قلوب المصريين .. فمصر مصر واحد كما أن مقبول الاختيار .. فمصر مصر وتواحد المرشحين .. فلا شك أن هذا كان محل

اعتبار لدى لثقة .. كما أن كل حزب لا يريد المغامرة بمقعد واحد .. ولذلك فإن شعبية المرشحين وامكانيات تجمعهم هو الذي حكمت لاختيارهم .. أيضا الدستور ينص على أنه من حق رئيس الجمهورية تعيين عشرة أعضاء في المجلس .. ولا شك أنه سوف تحدث توازنات في المسألة .. بالإضافة إلى أن الأحزاب سوف ترشح بعضا منهم .. والبعض الآخر سوف يرشح نفسه مستقلا ..

### عدم ترشيح الأقباط إدانة للحزب الوطني

■ يشغل انطون سيدهم صاحب امتياز جريدة "وطنى"، (وهي صحيفة قبطية) مع ولعم نجييب سيلين ويقول : - إذا كان لي من تعليق قصير على ترشيحات الحزب الوطني ومغازا فهي - تقدم منقلا غير مقبول .. خاصة وأنه حزب الحكومة .. ونحن كقائلا لا حيلة لنا في ترشيحاته ولا منطلقاته .. فهم يرشحون من يشاؤون .. لكن إذا كان البعض - كوليم سيلين - يتصور نجاح المرشحين الأقباط في التوصل إلى التناشبية وأن ترشيحهم ملامرة فهو مضطرب تماما فالأقباط كانوا يرشحون على فوائدهم حزب الوفاء وحزب الإحرار الدستوريين قبل عام ١٩٥٢ .. وكثروا ينضمون في الدوائر التي رشحوا فيها .. وهناك بوادر انتخابية مثل رؤى اللوح والساحل والزواوية المعراء فيها أغلبية قبطية .. والمسلمون فيها أخوة

لنا وأشياء .. لعلنا لم نرشدوا .. فيها القباط ؟ لم نلأ يرشح الحزب الحاكم

أنه رشح عشرين قبطيا ففتح منهم عشرة أو خمسة عشر نائبا ؟ أنا اعتقد أن كلام الحزب الوطني عن أن ترشيح الأقباط أصبح ملامرة هو دليل إدانة الحزب .. ودليل على عدم شعبيته .. ولو كان ذا شعبية لمخفى ألا يخفى بتأييد الناس المرشحين أيا كانوا .. الباطل أم مسلمين .. وإذا كان البعض يتصور أن التبيين الذي سيعطيه به رئيس الجمهورية سوف يفتح هذا القفل فأن يقول أن التبيين ليس علاج .. وإنما إصلاح الخلل يأتي من طريق أن تتمد الأحزاب وجود الأقباط .. وأن كونهم الأقلية لا يعني ألا يمتلأوا في البرلمان ..

■ ومع هذا الرؤية يتفق مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار - يقول : - قراطي الأول لترشيحات الحزب الوطني أكدت أن استبعاد العديد من العناصر ذات الخبرة والتفاحة .. مثل أحمد موسى وصولي أبو طالب وفتح الله رفعت وصبري القفاي وسعد طهني وغيرهم .. ويبدو أن أنهم لا يريدون أن يسموا رأيا واحدا مخالفا لهم داخل الحزب .. كما أن هذا حدث على صعيد المرأة أيضا .. فقد استبعدوا فرخدة حسن وشيفقة ناصر .. وهكذا .. والآن من هذا أنهم أخطأوا خطأ فاحشا في التكتيك .. فقد استبعدوا [١٥٠] مرشحا وكانت النتيجة أن هؤلاء الآن رشحوا أنفسهم .. ويؤكد يلاف الحزب الوطني ضد الحزب الوطني .. لم تقبل للزراعة المثالية .. أن الحزب الوطني أيضا تجاهل الأقباط ولخطا خطأ فاحشا كان غير مقصود وإنما اتفق مع كلام انطون سيدهم أنه لو أن الحزب الوطني وافق من شعبيته لكان رشح عددا كبيرا من الأقباط .. وعددا آخر من المرأة ولكن من حزب شعبيته وهمية .. ولو رأيي أن الأقباط كان يمكن أن يحصلوا على مقاعد عديدة في البرلمان .. وأست لديهم مشكلة في الحصول على تأييد الناخبين .. لكن في أي الأحوال إن يندس سوء الترشح الذي صنف الحزب الحاكم قضية للوحدة الوطنية .. أو الحزب الحضاري للملاقة الخاصة بين الأقباط والمسلمين ..

### الحضور القبطي من خلال التفاعل الوطني

■ ويقول أستاذ الإسلامى فهمي هويدي في رؤية شاملة عن أوضاع الأقليات في مصر :





المصدر : الواقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

من زعماء حزب الوفد ، ولذلك فإن مكرم عبيد حين خرج من الوفد وانشق نفسه في لقاء لم يتبع ، فكان يتبع لا يصطفه فيها وإنما لأنه ينتمي للمؤسسة التي تكوّن الأمانة لتتبع مشروعها القومي ، ومتى زالت عنه هذه الصلة انتهى الانتماء الذي يربط الجماعية .

ويعد أن كان القبطي يتبع في فكرته وبالاجتماع والانتماء للمؤسسة التي تدعو للإستقلال الأمة هو اليوم أيضا يستطيع أن يتبع وفكرته إذا انتمى لمشروع الإستقلال المصري الذي تتبناه الأمة اليوم ويضيف :

- دأب على هذا التناول والطرح ان التحالف الإسلامي في الانتخابات الماضية يتبع على كلمته أحد الأقباط في مقال التكتيكات الجهادية الإسلامية بجمال اسعد ، كما نجح على لائحة انتخاب بعض رموز اليسار المتطرفة مع الفكر القومي ، وأن رشح القبطي نفسه بعيدا عن كلمة التحالف لا نجح وأو رشح اليساري نفسه بعيدا عن هذه الكلمة لا نجح بل أن فرج فريد ربي ربي سويديا في أفريقيا ليست مسلما ونصرانيا وإنما قضية مفروضة حضري . فالتحالف المسلم يشترط أن عزلة الأقباط قبل أن تكون عزولا من مسيرة النشاط العام هي عزوف عن الانتماء لهذا المشروع الحضاري الجديد وهذه القضية الأجر بالمتكلمة :

■ د. ميلا حاد رغم أنه مسيحي الديانة إلا أنه يتبين لكونه ضيق وحدة فهو نموذج للاعتماد السبعة للشخصية المصرية .. من الفرعونية وحتى الإسلامية .. وله رؤية واضحة وصريحة وتلخص كل الانتماء .. يقول فيها : « بداية مصر من البلدان القليلة التي بنيت شعبها بتجانس كبير .. فهي ليست قلبية .. وليست عرقية .. وإنما يميزها وجود ثلاث فئات أمراة .. الأفراط .. النوبيون .. ليس الصعيدي .. وإنما دور الرطة الخاصة في الكلام وهم ليسوا على الخريطة الاجتماعية للوطن : ولذلك فإن القوائم التي نشرت لمرشحي الحزب الوطني كانت تتم عن غباء شديد من أعوام .. ذلك أنهم راعوا في التخصيص اللوانيات الحزبية والسبعية والخصائص التي لها نواز على ليفرخوا وجوهم على المتصديق . وفي تقريره أن أول شعبا قوائم الحزب الحكم هي الامة .. التي لم ياتكتسك

وزارات الوفد الأولى لم يتقدم سعد زغلول بعد محمد ، بل أنه عندما تقدم بورزقته لملك فؤاد الأول وبها وزيران قبطيان اعترض فؤاد بحجة زبادة الضيقة فرد سعد بحسم ، أما أخرى بشاعر شعبي . وكان رايه أن التأكيد بنسبة يضر بمصالح الوطن .. لكن لابد أن توضع النسبة أيضا في الاعيان .. فقد تلتى بأكبر من «الخمس» وقد لا تأتي .. ولكن لا نتجاهلها .. ولا بأس أن يكون ١/٥ المسلمين من الأقباط .. ولم لا .. فكلهم مصريون ومثليون لهم كل الحقوق وعليهم كل الواجبات ..

خلافا لإحجام الأقباط عن المشاركة السياسية

■ الدكتور محمد عرفة له رأي وتوسع مشين حول القضية يرميها .. فهو يؤكد بداية أن المفرد الأخيرة شهدت احجاما أكثر من الأقباط عن المشاركة في النشاط العام والسياسي على وجه الخصوص ، ويقول أن كتبي الأقباط يشكون من احجام القبط المصري عن انضمام للتشريعين الأقباط بسبب تنامي التيار الإسلامي ، ويتفق مع عرفة مع الذين يقفون حول هذه القضية من أن المفرد الأخيرة بفعل احجام المسلم عن التصويت لم يشرح قبطي ، مما ساهم في شيبة الأقباط من ميادين الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية ، إلا أن الدكتور عرفة يقول ان له رايًا مشيرًا في تسبب اسباب هذا الخلل .. من باقي الآراء المطروحة :

● يقول د. عرفة ان مكرم عبيد في الماضي كان يرشح نفسه في دائرة السيدة زينب ذات الجمهور المسلم ويتبع فيها بشبه الاجماع .. لكن من المستحيل الآن أن يحدث هذا .. مع ان الأقباط هم الأقباط .. والمترشحون مثل مكرم عبيد .. والناخبين هم الناخبين .. لكن في رأيي ان مكرم عبيد عندما كان يرشح نفسه كان المسلمون يلتصقون به أساسا فله زعيم

تقديري أن ترشيحات الحزب الوطني لم تكن جيدة ، ولم تتعاجل بسلط سليم ، ولو كانت كذلك لكانت أكثر حلفاء على الوحدة الوطنية ، وليس ممثي هذا انها مهدة .. فالوحدة الوطنية تهدد حليفة إذا افلقت الدولة باب الترشيح في وجه الأقباط المستقلين ، وليس من المتكاملة في أن تفرق في دواية تجديد عدد القاصد .. كم للأقباط وم لم الأقباط .. أو يخرج علينا من مطالب بتحديد عدد هذه هؤلاء .. فلي هذا خطأ فاحش فيه كتم شديد بما استشرت عليه القوى الوطنية في مؤتمراتها المبكرة فيما بين عامي ١٩١٠ و١٩٢٠ ، ويجعل الطريق مفتوحا نحو الصيغة الليبرالية ومن ثم لانا اعتقد ان الحضور القبطي يكون من خلال القاطل الوطني وليس التمثيل النسبي .. وحل الأقباط لتساعيد المحاقلة .. ولا ينبغي

التخلي بان الظروف غير مساعدة لهذا استسلام مفروض .. ويجب التمسك بمبدأنا وجود التيار القبطي .. في الترشيح والتصويت أيضا .. ليس كالأقباط وان قوى وطنية موجودة .

### التفصيل النسبي نظرية مفقودة

■ ويؤلف د. رفعت السيد (عضو الأمانة العامة للحزب) :

- لو افكك على أن ترشيحات الحزب الوطني جاءت فاصرة على جائلين . أولا : عن إيجاد ترشيح موازن للأقباط والثاني لمرأة .. فإذا قلنا أن الأقباط يمثلون ١/٥ الوطن فليس في فترة هذا «الخمس» أن يتواجد في إطار العملية الانتخابية بعين سنة سياسي يمنع مصلحة الوطن ووحده فوق المصالح الذاتية وكان الأجر بالحزب الوطني أن يرشح هذه الأقباط من الأخوة الأقباط . لكن يعلوا بالتناقص للبرلمان ولا يتأوا اليه من حكم السلطة .. ومن ثم فهي ترشيحات جائلها الصواب وجاءت خاضعة للإبصار السالك من جانب جماعت اللطرف الديني ولم تضع في اعتبارها مصلحة الوطن ويضيف :

- نظرية التمثيل النسبي نظرية دينية .. فاستعملت هو الذي فرض هذه النسبة عندما فرض أن يكون هناك وزير قبطي لكن الليبرالية المصرية ابتكرت طريقة أفضل لتوحيد الوطن فلم تتبني بنسبة .. فلي





المصدر: الوفد

التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطيرة اتخذتها منذ أن أصبح لها دور حضارى مع ثورة عام ١٩١٩ .. وإذا كانت الحكومة تشكو من التطرف فاجد أسيفه عدم مشورة المرلة في الحياة السياسية .. ومن ثم لهذا أول لخطاه الثلاثة الكبير اصحاب القوائم .. أما الخطا الثاني فهو انه أهد أسيف الحياة السياسية المصرية الوحدة بين الإقليم والمسلمين والتي تجلت بقوة منذ بدء نشوء الحركة الوطنية في ثورة ١٩ .. ومنذ ذلك سعد زكاول ميكر أن الشرح الوطني الذى أحمله اغتيال بطرس غالى أسفر في النهاية أن قوة الحركة الوطنية .. ونجح سعد أن ان يحقق ما فشلت فيه الوفد التي عجزت عن حل مشكلتها الطائفية وكلفت مصر لتكرامى امام الهند بتجاوزها لهذه الحصة عام ٢٣ .. ولكن والذي حدث ان الشخصية المصرية سبرت حتى يوليو ٥٢ على الدمين لا على قدم واحدة مما السلطون والاقباط .. الا أنه منذ ٥٢ وحتى الآن لا يوجد تمثيل حقيقى للاقباط ولا يسمح بوجودهم داخل المجلس إلا كمصطفين خاضعين .. حتى يكونوا صالحين للترشيح مرة أخرى .. ويشيد د . ميلاء - رئيس الجمهورية من حقه دستوريا تعيين عشرة أعضاء والد يرى البعض أن تعيينه لبعض الاقباط في هذه المقاعد سواء يكون ثوباً من إعادة التوازن للمجلس لكن لا يابس أن المسألة ليست اختيار خمسة أو ستة اقباط .. لأن الرئيس يملك سيكون امامه مشكلة أخرى وهي تمثيل الثورات المقاطعة للانتخابات .. ومن يستر أسلافين .. ولا يمكن ان يحدث الحدث على مستوى ٤٤٤ مرشحاً .. ويعلق بعضهم عشرة أعضاء كما أنه لابد من كمين أن يكون لجهات المخبرات وأمن الدولة دور في الترشيحات .. ولما يجب أن يكون هناك دور للمؤسسات المعنية .. واعتبر المسألة حضارية بالدرجة الأولى .. ولكن تكون مصطنع لأن حزباً لو لم يكن لاطع الانتخابات كان سيصلح عرباً كثيرة لتسبب فيها العرب الحاكم





## كلمة أخيرة

استكت القم ، صباح أمس .  
لاكتب كلمة أخيرة ، من بورسعيد  
عن الانتخبات ، وما يحدث بها .  
ولم استطع أن أمتح نفس من  
اللقاء نظرة على إحدى الصحف

اليومية ، للإطلاع على آخر أخبار  
ومسرحية الانتخابات وأصغى  
للأهول وللحقيقة عندما قرأت

خير وفاة رجل عجوز في بيها ،  
وأقام أطباء لحد المستشفيات  
معلقه جلته في الدماء خرج  
المستشفى !!! والخير يقول ، أن

محافظ القليوبية شامد مشولا  
عجوزا في أحد شوارع بيها ، في  
حالة يرأس لها ، ويلتقط بقلبا  
الاطعمة ، والفتات من متفريق  
القمامة ليأكل . وقام المحافظ  
على الفور باستدعاء سيارة  
أسماعيل بيلاسلتي ، وتم نقل  
الرجل إلى مستشفى بيها العام .

والخير لا ينتهي عند ذلك  
الحد ، فبعد ٢٠ يوما تلقى مأمور  
لسم بيها ، بلقاء بالمطور على جثة  
مجهولة ملقاة أمام المستشفى !!  
وتبين بعد المعاينة أن الجثة

نفس العجوز الذي نقله المحافظ  
إلى المستشفى بنفسه ، وتبين أن  
العجوز لم يتلق أى علاج ، وأنه  
ترك في المستشفى ٢٠ يوما بلا  
علاج أو مواء حتى لفظ نفسه في  
الأخيرة ثم ألقي به المسؤولون في  
قارعة الطريق أمام المستشفى .

ويضيف الخبر القريب العجيب ،  
أن كليات تحفظت على فكرة  
العلاج التي وجدت مع لائق ،  
والفاجأة أنها يبداهم ، ولم يكون  
بها أى علاج ، أو مواء !! انتهى  
الخبر الذي جعلني أهن الأيتم  
السوداء التي سمحت لكل هؤلاء  
المسؤولين بالموصول إلى ذراعتهم .

انتهى الخبر الخطير الذي يمثل  
علامة ومؤشرا إلى مدى شعور  
المفاسد الانتخابية لدى  
المستقلين ، الذين أصبحوا  
يتجاهلون كلمة شعب مصر .

انتهى الخبر الذي أكد أن حقوق  
أبناء مصر لم تضيع ، وهم أبناء  
قطر ، بل أن المسؤولين يسرقونها  
منهم ، وهم أموات أيضا .

لو وقعت هذه الحالة في دولة  
خرجة عسكرة ، استقبلت  
الوزارة ، وتمت محكمة وزير  
الصحة وأطباء وجنراري  
مستشفى بيها العام فوراً . هل  
وصل بنا الحال من التطور في

الإخلاقيات والسلوكيات والأمانة  
إلى حد إهدار حقوق وأمانة  
الإنسان المصري إلى هذا الحد  
المقرف ؟ أين شرف المهنة التي  
يمارسها هؤلاء الأطباء ؟ ماذا  
سيقبل بهم وزير الصحة إذا تخلى  
سيفه عن العمل بقسيسة

وداوى إدارة وزارته ؟ وهل يعمل  
أن يستمر طبيب واحد أو حتى  
ممرضة في عملهم بهذا المستشفى  
بعد الجريمة التي ارتكبوها يا  
وزير العدل ؟

وبقيت كلمة أوجهها إلى  
الدكتور عبد الوهاب سيد أحمد  
محافظ القليوبية ، لقد أخطأت يا  
سيادة المحافظ عندما أرسلت ذلك  
العجوز إلى المستشفى العام .

لقد كانت فرصته في الحياة ، وهو  
ياكل القمامة ، ويعيش مع  
الحيوانات في الطرقات الضل  
كثيرا من دخوله مستشفى عام في  
مصر في هذا العهد الرديء ..  
استغنى الله العظيم .. وحسينا  
الله ونعم الوكيل .

محمد مصطفى شردى







الموقف : المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

## الحزب الوطني يلاعب نفسه وأحزاب الأتارب احتياطي...!! بقلم : سعيد عبد الخالق

أصبحنا الآن نعيش زمن المغالطات والدجل السياسي والتصريحات الكلاية ، مثلا يلقب مسئول كبير مثل الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء وأمين عام الحزب الوطني ، فبما أن جميع أحزاب المعارضة شاركت في انتخابات مجلس الشعب ، والحقيقة أن الحزب الوطني يلاعب نفسه ، بعد استعلائه بأحزاب الإنجيل ويهض المستقلين للقيام بدور الاحتياطي أو الكوميديا ، لقد أعلنت أحزاب الوفد والعمل والأحرار وجماعة الإخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات ، وأقرت الهيئة العليا للوفد ، فصل العضو الذي لا يلتزم بالمقاطعة ويقدم بأوراق ترشيحه في مصرخية الانتخابات . ولعلنا أصدر مؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، قرارا بصل ٢١ عضوا من جميع تشكيلات الحزب لخالفهم قرار المقاطعة واشترأهم في الانتخابات . ورئيس مؤاد سراج الدين ، تأجيل إصدار هذا القرار . كما رفض من قبل جميع الدبيريوات التي ردها بعض المصلولين للسماح لهم بخوض الانتخابات . ونلقا في نفس الوقت ، بأن الدكتور والي وإمالة يصرون ويزعمون ، أن جميع أحزاب المعارضة شاركت في الانتخابات . إن خروج ٢٠ أو ٣٠ عضوا على الالتزام الحزبي ، لا يعني تصدع الحزب أو وجود انشقاق . كما لا يعني أيضا ، أن هؤلاء الناس يمثلون أغلبية ، لقد انشق عن الحزب الوطني الحاكم مئات الأعضاء ، ورفضوا أنفسهم مستقلين ضد مرشحي الحزب . بل ظهرت تحالفات بين بعض مرشحي الحزب الوطني عن العمال أو الفئات مع المستقلين ، لضرب وإسقاط مرشحي الحزب الوطني . مثلا في بورسعيد ، دفع مرشح الحزب الوطني عن الفئات في إحدى الدوائر ، نائبا سابقا وقادة عمالية ، إلى خوض الانتخابات مستقلا لإسقاط مرشح الحزب الوطني عن العمال في نفس الدائرة . وتحولت لفكرة الإنتخابية في معظم الدوائر ، إلى صراع وضرب تحت الحزام بين مرشحي الحزب الوطني والمستقلين عنه الذين تقدموا بأوراق ترشيحهم ، وضربوا بالالتزام الحزبي عرض الحائط . ووصل الأمر ، في بورسعيد أيضا ، إلى اضطراب بعض شبلي الحزب الوطني ، إلى إصدار منشورات ضد مرشحي الحزب الوطني نفسه . وتحت يده أحد هذه المنشورات أ : وما يحدث في بورسعيد ، تشهد جميع محافظات الجمهورية . وليس سرا ، أن المحافظين الذين ألفت أمانة الحزب في القاهرة بترشيحهم في سلة المهملات ، يؤيدون ويساندون ، لسة خفة ، تضم المستقلين ذوي الشعبية ، ويبدل المحافظون قصارى جهدهم لإنجاح هذه ، لسة ، لأسباب عديدة ، منها أن تتأكد القيادة السياسية في القاهرة من سوء اختيارات الدكتور والي وكمل للشغل أمين التنظيم بالحزب ، الذين اتفروا بأعداد فوائهم مرشحي الحزب . وأعلن أمام القيادة السياسية قبل توقيعها على عضوف المرشحين ، بأنهما لم يجدا في مصر أحسن ولتلف من هؤلاء المرشحين !! كما يسعى المحافظون لإنجاح ، لسة الخفية ، لضمان ولاء أعضاء ، لسة ، في المرحلة القادمة ، وحتى يرجع الفضل في نجاحهم إلى « البية المحافظة » ، مثلا في بورسعيد ، تقدم سامي خضيع المحافظ يكشف يضم ١٨ مرشحا لاختيار مرشحي الحزب . وتنجح أحد أليات الحزب ببورسعيد ، ومن المعارضين للمحافظة . في أعداد قائمة المرشحين حسب مزاجه الخاص . وألقت ترشيحات سامي خضيع في سلة المهملات ، وأصبح المرشح القيادة ، يهدد الآن سامي خضيع بمنزله من منصبه ، بفضل اتصالاته الواسعة وإغنية البيضاء الممنعة إلى القاهرة !! وطبعا إن يلوم أحد سامي خضيع ، لذا بلل قصارى جهده لإنجاح ، لسة الخفية .





المصدر: ..... ١١ نوفمبر

التاريخ: ..... ٨ نوفمبر ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واستقطب . لمسة الرشيق القيادة . . . لقد أصبحت الحركة الانتخابية مسألة حياة أو موت بين قيادات الحزب الوطني نفسه !!  
هذه هي الحركة الانتخابية الدائرة الآن . ولا يشعر بها أحد . انها صراع بين ديماسورات الحكومة والحزب الحاكم . لا تلبث الوجود وإظهار فشل الطرف الآخر وعدم قدرته على الاختيار . وتشترك أحزاب الائتلاف وبعض المستقلين في اللعب . ولعل وعسى . يستقطب كرسى هذا أو هناك . وسط الاشتباكات الحامية بين قيادات الحزب الحاكم .  
كل هذا يحدث . لأن نظام الحكم صيرب عريض الحائط ياراء الشرفاء . وصار حق الشعب في مناقشة قانون الانتخاب . واعتاد النظام على إطلاق تصريحات للاستهلاك المحلي . ويقال فيها مرة . إن أحزاب المعارضة شاركت في الانتخابات . ويقال فيها مرة أخرى . إن عند قشاة مصر . لا يكفي للإشراف الحقيقي على جميع مراحل العملية الانتخابية . ويقال فيها مرة ثالثة . إن الدولة وفرت جميع الضمانات لنزاهة الانتخابات . ووفرت كافة الضمانات التي تحقق انتخابات حرة تحترم ارادة الجمعيه سواء في التشريع او الانتخاب .  
إنهم يضمكون على الشعب .





المصرى : ١١ نوفمبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

## جبهة قومية !!

بقلم : الدكتور إبراهيم دسوقي باشا

الحمد لله والنصر من عند الله .. والف ميروك لمرشحي الحزب الوطنى سوف يكون أغلبيتهم بالاذكية ان شاء الله .. وسوف يسطرو بعضهم ايضاً بالذكورية لسلح المستقلين الذين سيحصلون بعد النجاح بثلث اهل إلى اعضاء في الحزب الوطنى !!

والسالة محسوبة فلان ان يكون ثلثون في المائة هي الاقل من اعضاء البرلمان من الحزب الحكم حتى يصبح انتخاب رئيس الجمهورية مضموناً .. اما بقية اعضاء المجلس فليس مهما ان يكونوا من هذا الحزب أو ذلك مقام وجوبهم العدى لا يؤثر على عملية انتخاب الرئيس !!

لماذا إذن هذه التفتيشية السفينة التي تجدها في وسائل الاعلام الحكومية وفي الشوارع واليابدين العامة وكأننا امام انتخابات حقيقية تؤزن فيها اصوات الناخبين بميزان من ذهب !!

اننا متأكدون من ان الحكومة سوف تجرى هذه المرة ولأول مرة اول انتخابات تزييه في تاريخ مصر لا يسبب حياء وزير الداخلية .. ولا يسبب نزاهة اعيان المحافظين والحكم المحلي .. ولكن بسبب مقاطعة احزاب المعارضة الرئيسية للانتخابات .. فلماذا تثير الحكومة الانتخابات بعد هذه المقاطعة ؟ وما هي مصلحتها في التزوير الآن ؟ هل ستزور الانتخابات ضد حلفه مبعثرة من المستقلين لا حول لهم ولا طول امام هيلمان الحكومة بل ومنهم من وعده الحكومة نفسها بقبوله عضواً في الحزب الوطنى في حالة اوزه في الانتخابات !!

حرام ان يبيع وقت الناس في هذا التزوير .. وان تستهلك اجهزة الاعلام في الطبل والزمر لهذا الميث .. دعونا نكتف الى ماسينا .. ونعلق جراحنا التي فجرتها حكومت الحزب الوطنى على امتداد عقدين كاملين دعونا نكتف الى داخلنا المثالي بفهموم والاوجاع لتعيد النظر فيه ونعمل على حل مشكلاته ومعضلاته ان بداخلنا هموما طارئة افرزتها أزمة الخليج لعل اخطارها تراكم البطالة بسبب العمالة العائدة ونشوب التحويلات وهبوط عائد قناة السويس .. وانهيال الدخول السياحية .. وهذه الهوم الطارئة تسبب خسائر مادية لا يحكى اساطير الديون أو المونيات الخليجية لتفطيتها .. اما الهوم المزمنة .. فلا زالت مصر تكتظ في مشكلاتها بلا نتيجة ولا حل .. وهل حلت مشكلة التعليم أو الاسكن أو الصحة أو استصلاح الاراضى أو الطعام العام ؟ وإذا كانت هذه المشكلات كلها تبحث عن حل فهل هناك طريق لفر حلها غير الديمقراطية الحقيقية ؟

لقد جربنا دكتاتورية القوة وسلطة الدلائل والديابات زمام الاربعين سنة ولم نجد غير الهزائم والخراب فلماذا لا نجرب الاسلوب المصمم للحكم فى صحيح ان مصر لم تشجع بعد للتطبيق الديمقراطية وان الجبل والامية السياسية تعطل من هذا التطبيق ؟

ثم هل صحيح ان شعب مصر يستمرى الطفيلان ويهوى العبودية لهو الشعب الذى صنع الرأعين ثم عيدهم كاله من قرون اله ؟

ولا تشك ان وراء تزييه هذه الاعامات نفوس مريضة وارادات متخلفة لا تقوى على مواجهة الواقع ومحاولة تغييره .. فكل هذه المزاعم ليست الا ابوابا للهروب لتسهل من تحمل المسؤولية في بناء هذا الوطن امداً لعل المنظرون والمستفيرون من اجل زخرفة علبوس الطفيلان من فوق مصر هذا الشعب !!

القول لقد فعل بعضهم شيئاً .. ولكن معظمهم اتخذ صفوف المتفرجين أو اللامبالين .. وحتى هؤلاء الذين فعلوا لم يتجاوزوا في افهامهم حدود الكفاية والكلام .. بينما الاخطار المحققة بمصر تقتضى الكثير من اللوائح والصرفات التي تتجاوز هذه الحدود .. لقد مل للناس الكفاية الحماسية .. والخطب الرنانة واجتمعت قلوبهم على البحث عن شيء عمل يخلصهم من هذا البلاد ويفتح امامهم افقاً جديدة من الامل والرجاء ..





المصدر: الواقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

وهذه مسؤولية الأحزاب والجماعات السياسية في المقام الأول... وأيضا مسؤولية كل الذين تعلموا وتلقوا من أهل مصر هؤلاء جميعا مدعون إلى التلاحم والمساواة في جبهة وطنية تدفع بكل ثقلها في اتجاه الديمقراطية... وتنادي بقوة وعزم من أجل دستور جديد يعيد للأمة حقوقها وينظم سلوكها ويملي أرائها فهذا الإصلاح الدستوري لا بد وأن يسبق أي إصلاح آخر... لقد أعيتنا الحكومات المختلفة والسلطات السالبة التي كلفت هذا الشعب اطمئنا من الاموال وأصبح الحسب مطلوبيا والرقابة الشعبية واجبة والخضوع لكلمة الشعب هو الاصل والاساس في البقاء في السلطة والاستمرار في ممارستها عبوة ورغم ذلك الاغلبية... وإذا صبح لقوى الأمة من أحزاب والتحركات وتيارات أن تختلف وتتردد بالامس حول تشكيل جبهة وطنية: من أجل الديمقراطية فإنه لا يصح لهذه القوة أن تقف لليوم نفس الموقف القسطنطينية موشكة على الهلاك، وكل شيء في انهيار وتراجع حتى أصبح الجميع مهددا في قوته وأمنه ولم يعد مقر من التلاحم والتسند حول الهدف الذي نسعى إليه جميعا على اختلاف الآراء والسياسات الواجب انتهاجها لانقاذ البلاد من ورطتها... ولا يرتفع الى لمواقف القوى المعارضة لليوم لا يليق بمسؤولياتها... ومما ألت القوى المعارضة الرئيسية قد قاطعت الانتخابات لهذا لا تتذرك ابنيها في جبهة صلبة تعبر عن هذا المطلب الاساسي وتناضل من أجله ووراءها ولا شك قطاع عريض من الأمة ينتظر منها هذه الخطوة الضرورية.







## أزمة الخليج وقانون الانتخابات المصري

**بقلم: دكتور: الحافظي محمد بشير**

لخطورة غياب البرلمان الذي يمثل الشعب تمثيلا صادقا يجعله حريصا على المشاركة الجادة في الحكم بتكتملة الحرية التزنية الشجاعة بحيث يرشد الحكم إلى ما فيه الخير ويردهم عما فيه الشر ويحاسبهم ويحاسب. الثقة منهم بمقتضى الدستور والكلون للحيولة، دون احتجاج سياسات تضر بالنفس وتخرّب بيوتهم وتدمر مصالحهم كما فعل حكم العراق وكما فعل غيره وما زالوا يفعلون .. وهنا تأتي مشروع قانون الانتخابات المصري الذي وضعته اللجنة المشكلة من الدكتور رمزي الشاعر وكمال ابو الجعد ولأستاذ أحمد رضوان والواء الدكتور سامي الحسيني والواء أحمد رضوان والمستشارين من وزارة العدل .. هذا المشروع الذي نشرته جريدة الوند يوم ٢٠ سبتمبر لم يوفر الضمانات التي تكفل نزاهة الانتخابات واختيار مجلس شعب يدير من النفس تغييرا صادقا .. بل ان مشروع القانون مازال يفتح الباب واسعا للتزوير ارادة التلحين كما حدث في جميع الانتخابات والاستفتاءات السابقة قبل وبعد انتخابات مدوح سلام رحمه الله . ان اللجنة المشكل اليها لم تأخذ بالضمانات التي نذرت اليها ندى القضاء واستاذة الجامعات واحزاب المعارضة كما لو كانت اراد هؤلاء صراحة في الهواء أو طلقه في الفضاء بلا أدنى عيلة .. فللمشروع لم يضع الانتخابات تحت الاشراف الكامل للقضاة وقلاء النيابة .. ومعنى هذا استمرار الأوضاع السابقة التي تفتح أبواب تزوير الانتخابات في الجانب الفرعية بصفة خاصة .

ان اكبر واهم مشكلة لنزاهة الانتخابات هي وضعها تحت الاشراف الكامل للقضاة وقلاء النيابة .. وإذا لم يكن عدد هؤلاء كافيا لإجراء الانتخابات فيمكن تصلصهم برؤساء وأعضاء الأبرار القانونية في أجهزة الدولة والقضاء العام .. وهؤلاء عديم كبير يفرض مع الهيئات القضائية كل اللجان الرئيسية والعامة والفرعية . ومن أجل هذا فإننا نقترح تعديل الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٢٤ من مشروع قانون الانتخابات المعروض على السيد رئيس الجمهورية على النحو التالي : (يتم رؤساء اللجان الفرعية من بين أعضاء الهيئات القضائية والأبرار القانونية بأجهزة الدولة والنظام العام . ويصدر بتشكيل اللجان الرئيسية وقلاء الفرعية قرار من وزير العدل ) .

اما الفقرة الخامسة بمقتضى المرشحين في اللجان فإننا نرى ضرورة تأكيد ضمانات عدم الفرض عليهم وطردهم من اللجان كما حدث في الانتخابات السابقة وأخبروا من تشكيل مجلس الشورى التي طرد منها مندوبو المرشحين وسبق بعضهم إلى الحجز في القسم الشرعية مع الجرمين والصصوص بينما كانت تجري عمليات تزوير بطلان الانتخابات . ان الله سبحانه وتعالى يقول ﴿ فاعلموا يا أولي الابصار ﴾ . وإذا لم تملن من أخطاء الماضي وأخطره وأحداث الحاضر ومخاطره داخلها وخارجها فلتن اعتبار ٢٢ وإذا لم تأخذ العبرة من أحداث النقطة وتصنع أحوالنا ومن بينها وسائل اختيار حكمان وبرلمانا .. فلتن تفعل ذلك ؟

كم مليار جتبه خسرتها مصر والأمة العربية بسبب أزمة الخليج .. وكما من البيوت المصرية بفتحها الحزن وسملتها الكاتبة نتيجة عودة الآلاف من الأسر المصرية بعد ان ضاعت مدخراتها وشقاء عمرها في العراق والكويت .. وكما من أخطار وأهوال تهدد للغة كلها إذا ملتصقت الحرب واستخدمت فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بل والذرية عندما يتطرق مراد الانتقام من قسمة في الشرق الأوسط ٢٢ كم .. وكما من خسائر ومخاطر وأهوال ولحزان بسبب غزو الرئيس العراقي لدولة الكويت ٢٢ .

ان ما فعله الرئيس صدام حسين في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لاختلاف عما فعله هتلر في ليلة ٣١ أغسطس ١٩٣٢ عندما أمر قواته بغزو بولندا ، ولم يصبح صباح اول سبتمبر إلا وكانت طائرات بولندا قد حشيت وهي رائدة على الأرض وأصبح جيشها بلا غطاء جوى مما سهل ابتلاع الدولة البولندية من قبل الجيش .. ولكن الذي ابتلع الدولة البولندية كليها وما العبد بلله . وشكر مهزوما مدحورا لم يتحرا في حيلة استشرابية الاثنية ، حيث ألقى عليه البزوين واشعلت فيه النيران ولم يبق منه إلا الرماد الأسود من خراب ودمار بلاده ومذلة شعبه وملايين الأبرار والبناني والكلال من الزوجات والأيتام والأمهات كل ذلك كان واجبا لأفراد الحكم الثأري بالحكم في غياب الديمقراطية الحقيقية ما كان سببا أساسيا في إثارة الحرب العالمية الثانية .. ولهذا اهتم واضعو ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ بحقوق الإنسان في التصحيح من رايه ون الانسداد في حكم البلاد من خلال انتخابات حرة نزيهة . فنصت المادة الأولى في الميثاق على ان من مقاصد الأمم المتحدة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب جميعا ) باعتبار ان السلام العالمي يتأكد ويتعزز في ظل الديمقراطية التي تحول عادة دون نزوات وشبهات ومقاولات الحكام الذين لا يجدون أمامهم نوابا أحرار الوفاء يقولون .. عندما يضمن قولها إرفاق الحكم عند مصالح الشعب واحترام حقه في المشاركة الفعلية في صنع القرار . ان هنتر وصدام حسين لم يجدا امامهما بولندا منتخبا اختيارا حرا ديمقراطيا من المواطنين يشاركه مشاركة فعالة في صنع القرار .. ولهذا انفتح الباب أمام التصرف الفردي للحكم من مشورة مخلصه تجنيه وتجنب البلاد مخاطر الزلل والتهور والخسارة والخراب .. وما أزمة الخليج إلا نتاجا لغياب الديمقراطية في العراق ..

وهنا نصل لواقع مصر في انتخابات مجالسها الشعبية منذ عشرات السنين .. فلما عدا انتخابات مدوح سلام ١٩٧٧ فإن الانتخابات المصرية قبل ذلك وبعد ذلك لم تسلم من التدخل اليه للحكومة بالتزوير والتزييف لإنتاج نواب لا يختلف وجودهم عن عدم وجودهم أمام رئيس الجمهورية المصرية الذي يصدر مرسوما من قرارات ويؤكد مرسوما من تصرفات قد تكون تلك إلى مجلس وأشرار يمكن تجنيها بالشورى الحسنة والديمقراطية الصحيحة في ظل انتخابات حرة نزيهة لبرلمان حر نزيهة . ان أحداث الخليج تفتح أعيننا جميعا إلى خطر السلطة الواسعة في يد الحكم العربي .. وتفتح أعيننا أكثر





المصدر: الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

## رأي حر

### أويد... وأعارض!!!

بتكم : احمد ابو الفتح

- تتنشى ان تؤلف جريدة «الوقف» وكل جرائد الاحزاب التي قررت مقاطعة (الانتخابات) نشر اى خبر عن هذه العملية التي تسميها الحكومة (الانتخابات) فلا تنشر اسماء المتقدمين للترشيح ولا من ستخارهم الحكومة كاعضاء في ذلك المجلس الذي يحمل ظاه اسم (مجلس الشعب).
- الشعب انتخب للمجلس السابق ٧٦ نائبا رفضت الحكومة ومجاسها دخولهم المجلس وانتقلت بينهم ٧٦ لم ينتخبهم الشعب ... ورغم ذلك نصر الدولة على ان المجلس اسمه (مجلس الشعب).
- الحكومة (تنتخب) لتصل الحكومة.
- لتصل الحكومة يصطوفون ويغضبون المكاتبات ويتممون بالامتيازات وغير الامتيازات ثمتا للتصديق للحكومة.
- هل تتصور الحكومة ان المصريين بهذه الدرجة من الغباء على يصنعوا بعد مهال مجلسين يفلحن ونواب لايتخولون المجلس ويصطوفون في الانتخابات يستولون على العضوية.
- ٢٨ سنة استغلال المصريين باسم (انتخابات).
- (الانتخابات) اصبحت من ابرز علامات انتقال مصر من النظام المديفراملي الذي تقرر في دستور ١٩٢٣ الى النظام الدكتاتوري.

٩٩، ٩٩ ... من يصديق ؟

- منذ اعلنت للدكتاتورية انه قد تم انتخاب الدكتاتور بنسبة ٩٩، ٩٩٪ سقطت مصر من هذا الدول المحترمة الى مصاف الدول المتخلفة.
- اهم الانتخابات التي يتم اجراها في الدول المتخلفة لاتصل نسبة التصويت فيها الى ٧٠٪.
- انتخابات الرئاسة في امريكا او في فرنسا او إيطاليا والانتخابات البرلمانية في كل الدول الأوروبية لاتصل نسبة التصويت الى ٧٠٪ ونسبة النجاح الى اكثر من ٥٥٪.
- اما في مصر ومن سارت في ركبها منذ قامت للدكتاتورية فلا يزال رقم ٩٠٪ هو المسيطر على مقالته الحكومات من (تتاليج) (١).
- بقائه عليكم من يصديق ان ٩٤٪ قد صوت على استفتاء حل مجلس الشعب (١٩).
- بقائه عليكم من يصديق ان هلك (الانتخابات) بعد اعلان الحكومة بما اسمه نتائج الاستفتاء الخاص بحل مجلس الشعب والقول بان اكثر من ٩ ملايين اشرعوا في هذا (الاستفتاء).
- تسعة ملايين ... من اجل (استفتاء) على حل مجلس خائب ومحكوم ببطلانه من اعل محاكم الدولة.

### اسوا ماتركبه النظام

- اسوا مايمكن ان يرتكبه نظام هو السعي الى استغلال الشعب.
- الشعب لايتحمل عليه الاستغلال.
- تدريجا مع استمرار الاصرار على الاستهانة بمقدرة الشعب على كشف الادعاءات غير الصحيحة ... تدريجيا يفقد الشعب اولا : تصنيف ملائحته الحكومة ثم يفقد الثقة في تصرفاتها ثم تنقطع صلته بها فلا هو يعلمون معها الا برار مليحقه المواد مصلحته الذاتية.





المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

●● والدولة التي تصل إلى فقدان التعاون بين شعبيها وحكومتها وتصبح الرابطة هي للصحة الخاصة للأفراد لابد أن تتدهور وإن تزايق من الرخاء إلى الفقر ومن التقدم إلى التخلف ومن العمل للصلح إلى التعلق بالرخيص (بعدم والروح).

### والأمر العجيب

- الأمر العجيب أنه كلما تطرقت تعاون الشعب مع الحكم زادت سعادة النظام.
- تزداد سعادة النظام لأن عدم التعاون يلقى رغبة الشعب على تصرفاته.
- والفاء رغبة الشعب على النظام تيسر له انطلاق يده في كل الأمور.
- وينتهي الأمر بالدولة إلى شعب يبحث عن مصالحة الخاصة وإلى حكم يتصرف وفق مايجني له من أفكار وقرارات.
- الرباط الوطني يتمزق وتكثر على السنة الناس عبارة (ياعم البلد مش بلينا).
- ومما دعا (البلد مش بلينا) يستجيب الكثيرون العنوان على كل المقومات فينتشر النهب والسلب والإلقاء الحرام والرشوة وتسلط اللوثين على الناس ... وهكذا ... ولا يعلم إلا الله مدى عمق الهولوة التي يهوى إلى قاعها الوطن.

### الفرجة الحزينة

- الفرجة التي تريد الحكومة أن تزلها إلى قلوب المصريين هي إعلان أمريكا استسلام الديون العسكرية وتقديم بعض الدول العربية وغير العربية (معونات) مصر وأقرب الالتحاق مع صندوق النقد الدولي.
- هذه الفرجة وإن كانت تلقى بعض الاستقبال عند عدد من رجال الأعمال إلا أنها لم تصالف أي تقبل عند الغالبية العظمى لدى المصريين الذين ترتفع الأسعار عليهم يوما بعد يوم.
- بل هناك بين المصريين من استقبل إنشاء التنازلات عن الديون والالتحاق مع صندوق النقد الدولي بالحنن لأنهم على ثقة بأن الحكومة ستسعى بعد الالتحاق إلى الاقتراض من جديد وتكبير مصر بديون جديدة.
- ونجربة للتصرف في عشرات مليارات الدولارات التي تم اقتراضها باسم مصر لا يمكن أن توفر السعادة والطمأنينة بالخدمة لعقد الحكومة القادمة أو أي حكومة لآتية عن طريق نظام ديكتاتوري سليم لإيه قروض جديدة.
- لقد قيل إن القروض قد تم إنفاقها على إصلاح البنية الأساسية فلذا يسكن الجزيرة تاتيهم الجلاء مختلفة بالذورات الجارية.
- المصريون متكئون من نزاهة المهندس حسب الله الكفراوي ومن وطنيته ومن أن قلة الاعتمادات المرصودة سنويا لمشروعات الصرف الصحي هي التي أوصلت ماء الشرب لأن يتلوث بالمجاري.
- وبعد ذلك يقولون إن القروض والإعانات قد تم إنفاقها على بناء البنية الأساسية...!!
- أنها ليست أروحة إن تأتي الحكومة معونات وإن تستطيع أن تقترض فكم من عشرات المليارات وصلت إلى يد الحكومة ومع ذلك تدهور الإنتاج المصري وارتفعت الأسعار فما سيأتي من لئال لن يكون مسيرته أفضل من مصير مالي في السنوات الماضية.





المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

### مادامت الحكومة هي نفس الحكومة

- مادامت الحكومة هي نفس الحكومة كيف يمكن أن يأمل أي انسان أن يتحسن الوضع في مصر.
- ليست الحكومة ولا قصد الحكومة القلقة وحدها بل كل حكومات مليعد سنة ١٩٥٢ هي التي توصلت مصر الى هذا الحال.
- الديون التي تتنازل أمريكا ودول أخرى والمساعدات التي ستقبلها مصر سيبلغ جنود وضباط مصر منها من ارواحهم وبمنازلهم انما ما شغلت ثيران الحرب.
- كم يائس سيكون نصيب الازمان والبيئات من هذه الاموال وهم سيكونوا ملتفك على المظفر او ينتقل الى خارج البلاد.
- وهل يفتح باب الاقتراض مرة أخرى يأمل ان يأتي مكتشور باعن مثل صدام حسين ويحتل ارض دولة عربية فنرسل رجلكم للدفاع عن الحق العربي فتتغير الدول الدائنة الى الغاء الديون!!

### أؤيد... وأعارض

- إنني أؤيد الدفاع عن الارض العربية وان نفس الوقت اعارض ان تستمر الحكومات يتم فرضها على مصر ليعيش حزبها في راحة الاستغلال بينما يزدهر قطر مصر.
- هل معقول ان حكومات الانقلاب ثم الانقلاب ثم للانقلاب والانقلاب هي التي ستنهض بمصر.
- الاقتصاد المصري مريض عيابة يكتبها ويريدما كتاب الصحف الحكومية.. من الذي اوصىها للمرض.. هل جاءت جرلومة من الخارج اصابت الاقتصاد بالمرض.. ام هل ندوايها بالتي كانت هي الداء.. اي ندواى الاقتصاد المريض بالحكومات التي تسميت في المرض.. (١)
- كنت اصور اننا على اعقاب عهد جديد يحقق للمصريين كل حريات واكر كل حرياته فلا تبقي القوانين المخجلة مثل قانون الاحزاب او الصحافة او الصحافة قومية الصحف.. او... فلقون الطوازي لم يفلح المكنور المحبوب من القتل فلان لا يستقر بالاحكام العربية ولاقوانين الصحافة او الاحزاب ولايجلس شعب مصطنع ولايفهمين في الملة عمال وفلاحين ولايصحافة قومية.. فكل هذه مقومات التخلف الذي يوصل الى الظلم.
- للانقلاب صحف الاحزاب كل انباء اللعبة الملة والصحافة المسماة انتخابات فكل مصر ما صيرها.. والله المستعان به لشود مصر الى سواء للمبيل







المصدر: الخبير

التاريخ: ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## برلمانيات

### المستقون قادمون

لأنه ان المعارضة خللت من خوف الحركة الانتخابية.. فالانتخابات الفردية لها مواصفات وحسابات تختلف عن انتخابات القائمة.. وقد ظلت المعارضة لسنوات تتنادى بالانتخابات الفردية وتمكن على الملأ ان لها شعبية تتفق شعبية الحزب الوطني وانها وانها.. ولما جاءت ساعة الصفر.. هربت من السكينة والدليل على صحة هذه الأقوال ان أعضاء حزب الولد.. الوائظين من

انقسامهم وبمعيبتهم تخافوا للحركة انتمال طوي حافط واحد طه وصالح ترفيل ولهمهم.. وما يطغى على حزب الولد ينطلق أيضا على حزب التحالف الذي حسب للصية جيدا ويوجد ان نزوله الحركة بهيئته من قضية غزو الكويت وهزول الحزب مزيدا لولف صدام.. معناه الانتحار السياسي.. لأن الشعب كله.. يرفض هذا الموقف وحتى حزب الأحرار نفسه يهرب بنفسه جيدا بتجربة الانتخابات الفردية منذ سنوات التي دخلها وفشل فيها.

وظاهرة انتساب بعض فصائل المعارضة صانعيتها ظاهرة جديدة وهي كثرة عدد المرشحين المستقلين سواء الذين ينتمون إلى أحزاب أو الذين لا ينتمون حتى بلغ عددهم حوالي ٢٢٧٨ مستقلا وهذه الظاهرة معناه وجود خلل في النظام الحزبي في مصر سواء في الحزب الوطني أو أحزاب المعارضة.. لأن كثرة عدد المستقلين معناه ان الأحزاب على عجزها وانها لا تتفاعل معها وأنه وحده كاستقلال له مكانته..

ولو راجعنا أسماء بعض المستقلين فسنجد منهم شخصيات لامعة.. وسينجح على الأقل نسبة ٢٠٪ منهم وسينالون الجلس وهم يشعرون أنه لأفضل لأحد عليهم.. لهذا سيكون قوة معارضة.. وستشهد الدورات القادمة للجلسة بزوغ نجوم برلمانية جديدة.. وكاننا نذكر مجلس ١٩٧٩ حينما بزغ نجم الدكتور بصمو القاضي والمستشار ممتاز نصار وفاد محيي الدين وأبو العز الحبروي وعادل عيد وغيرهم.. التي اتزعم نجوما لفرين سيلعبون في سماء المعارضة من المستقلين أو من الحزب الوطني المنطوقين وولتها ستفسر فصائل المعارضة التي فضلت المقلعة.. لأن عجلة الحياة تدور ولا تنتظر أبدا من يضيع وقته في المصح والانتخابات.. ورحم الله امرا يرف قدر نفسه..

جلال السيد





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### عبد السلام استقرا

ليس هذا تطولا أو هجوما على  
أحد ولكن ما هو مقياس شعبية أى  
حزب فى مصر ؟  
أن الاحصائيات تقول إن أكثر  
من ٧٠٪ من المصريين لا يشتركون  
فى أى تقديرات سياسية ولا يدلون  
بأصواتهم فى الانتخابات  
أى أن الذين يدلون بأصواتهم  
قلية لا تتجاوز ٣٠٪  
ومنذ بدأت الحياة الديمقراطية فى  
بلادنا والأحزاب تطعن فى نزاهة  
الانتخابات وتتهم الحكومات  
المتوالية بالتزوير  
أى أن صوت الـ ٧٠٪ الذين  
يشتركون فى الانتخابات مطعون  
فيه أيضا .  
فما هو المقياس الحقيقى  
لشعبية أى حزب ؟

هل هو أن يملك جريدة قوية  
تنطق باسمه ؟  
وإذا صبح ذلك فهل يعنى أن  
الحزب الوطنى مثلا - وكل أجهزة  
الإعلام تنطق باسمه - هو الحزب  
الأبجدى فى بلادنا ؟  
لقد دأب البعض فى الآونة  
الاخيرة على تسميم الأحزاب . أن  
قسم :

الأحزاب الكبيرة والأحزاب  
الصغيرة .  
ولا دليل على هذا التقسيم لدى  
أحد .. اللهم إلا أن يكون الحزب  
الكبير يملك جريدة عالمية  
الصوت .

ولأننا نحن أعضاء حزب  
الخضر المصرى لا نملك بعد  
جريدة فمن مصطلحون كحزب  
صغير .

ولكننا لسنا كذلك بالتأكيد .  
فنحن جزء من تيار عالمى جاريف  
شعاره حماية الإنسان من البيئة  
وحماية البيئة من الإنسان .  
وهى قضية لا تسبقها أية  
قضية أخرى لأنها قضية حياة  
وسلامة الإنسان . ومن ثم فنحن  
والتقون من شعبيتنا وكل ما فى  
الامر أننا نقرأ ولعننا أغنى من  
على الساحة بالمعلم والمثقفين  
وعفوا لهذا الإيضاح  
الضرورى .

عبد السلام داود





المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# حزب الحكومة يشترى أصوات الناخبين

**هل يتمر**

**انخفاض أسعار اللحوم**

**وزيادة العروض من المجلات ؟**

**أجنيه .. بداية تعيين الفريجين**











المصدر: ألف د

التاريخ: ٩ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق:  
ممدوح حسن

## نصف مليون جنيه للعمال في حلوان لوقوفهم بجوار مرشحي الحكومة !!

● رغم أنه لا توجد معركة انتخابية حقيقية ، بعد المقاطعة الجادة التي أعلنتها والتمزت بها الأحزاب والتيارات السياسية المعارضة ذات التأثير والمفاعلية .. فإن الحكومة تجد امتكانتها وتضع سلطتها في خدمة الحزب الوطني ومسألة مرشحيه ، فتتخذ من الإجراءات ما تتصور أنه يضمن لهم أصوات الناخبين ، حتى لو ترقب على هذه الإجراءات - في بعض الأحيان - مخالفة قانون ، أو التغاضي عن تنفيذ قانون آخر ، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك وقف تنفيذ قرارات الإزالة خلال المعركة الانتخابية ، أما مرشحو الحزب الوطني الذين يحتلون مواقع قيادية في المؤسسات الحكومية والعامه ، فإنهم لا يتربدون في استخدام صلاحيات مناصبهم لاستمالة الناخبين ، فيما يشبه الرشوة الصريحة السافرة التي تتخذ اشكالا متعددة منها صرف المنح والمكافآت ، أو زيادة حجم الخدمات ، أو تخفيض أسعار بعض السلع .. هذا بالإضافة الى الوعود والتصريحات التي تنهمر كالسيول بلا ضوابط أو قيود خلال السراياك والاجتماعات الانتخابية ●

على حلوان، قرر المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة والمهندسين جمال الله وزير الدولة للإنتاج الحربي المراجع في دائرة حلوان صرف ١٥ يوما مكافأة للمسن كرسية انتخابية حتى يسلمه العمال مرشح الحكومة .. تكلت المكافأة نصف مليون جنيه .

أما الدكتور جمال أبو الدهي وزير التكوين فكان أكثر الوزراء اسرافا، إذ قرر خصصا مقداره ٢٠٪ على المعينات للإنتاج المظالمين العلم والخاص .. كما قرر زيادة المبرور من اللحوم البلدية بالجماعات الاستهلاكية .

أما الدكتور يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني ، ولذي يعتبر للعلم على عملية إرضاء المواطنين وامتصاص الغضب الذي يعترضهم ، فقد صرح في المؤتمر الشعبي الذي عقد في كفر الشيخ بأن الرئيس مبارك وافق على تخفيض حصة توريد الأرز مع إعطاء المزارعين الحرية في نقله والأجار فيه ، أي جانب وقف الإزالات على الأراضي الزراعية ، وإلغاء اصحاب مشروعات البتكو من الغرامات وأعطاهم حرية بيعه في الأسواق .

كما أعان الدكتور محمد علي محبوب وزير الأوقاف في نفس المؤتمر أنه سيتم التصالح مع واضعي اليد على أراضي الأوقاف وستلحقها لهم بأسعار مخفضة .





المصدر: **الوفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٩٩٠**

**المعارضة الى مقاطعة الانتخابات.**  
اما الدكتور عبدالعزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس السابق فله رأى مختلف ويقول: إن الحزب الوطني ليس له حيلة الى تقديم رشوات انتخابية، فالحلقة معزولة قبل ان تجري الانتخابات ٧٩٩ من مرشحي الحزب الوطني سينجحون، ولذا نتج بعض المستقلين فلان واجه عدم التزوير. والمواطن في العالم الثالث مغلوب على امره، ليس له رأى او كلمة مسبوقة في بلده نتيجة المعيشة التي يعاني منها، ولذلك نجدهم يسيرون مع التيار خلافا على مصالحهم ويناصرون الحزب الحاكم الذي ياربع على السلطة.

ولذا كانت الحكومة تقدم للشعب الرشوات في الانتخابات، ولان ذلك يعطي الطفل الذريع في خبط الحكومة واعتبار ان من له سلطة يملكه منح على فيه مقام ينتمي الى الحزب الحاكم. ويقول الدكتور محمود السيد استاذ لاسمة القانون يحقق الفكرة: - الرشوة الانتخابية هي الوعود الكاذبة التي يحد بها المرشح كثره او الحزب الذي ينتمي اليه المرشح، ويتم ذلك عن طريق الحزب الحاكم الذي يترفع على السلطة، لا تال الحكومة بمسئولية

في نوم عميق لسنوات، وتلقف حياة في موسم الانتخابات، وتبدأ في عرض بشاشتها الرشوة وتقدم للجماع رشوات انتخابية حتى تحصل على اصواتهم، وهذه الحكومة في استغلال شعب الجماعات معزولة، لان يضاعفها أصبحت رشوة في الاسواق لعدم وجود القرار الحزبي عن الجماعات واتحاد لها الحوار بينها وبين الشارع المصري. وهذا الاسلوب المثلث في الرشوة الانتخابية اسلوب ضيق، والمجتمع المصري بدأ يظن ان مثل هذه الاساليب

### فقد الثقة !!

وهناك ايضا مشكلة اخرى يمكن ان تسفر عنها هذه الرشوات، فاستغلال القرامات والتخايف من توقيع المخلفات يؤدي الى وجود حلة من تعود للشعب المصري على السلبية، وعدم تقدير الاحياء، بل فقدان الثقة في تصريحات المسؤولين التي تؤول لهم بعد ذلك ان مصر تعاني من أزمة حادة.

### الفساد الحزبي

كما يؤدي هذه الرشوات الى شعور الظاهرة بظلم عليها الفاسد الحزبي وتحتي حصول الملتزم لحزب معين على حقوق الآخرين، وتصبح بعد ذلك قاعدة عامة

ان من ينتمي للحزب الحاكم يافوز بالفضيلة ومن يلبغا للمعارضة - وان كانت موضوعية - يرذل بالقلم ويخرج صخر البدين.

### اسلوب رديء !!

ويؤكد د. بكر الفياتي: ان هذه التصرفات التي تقدم عليها الحكومة قبل الانتخابات غير لائقة، ولم تعد تجدي مع وعي الشعب المصري، ومع عصر التنوير العالمي، خاصة ان هذه الامور لا تلتف الحزب لتكرر في لوقات الانتخابات ولذا كنا نطالب شعبيا باستمرار بتزويد الاستهلاك وربط الامتزة وتحمل الامتياز التي نعلمي منها، فلا يجوز ان تدخل من

هذا الاسلوب الى اسلوب غير جاد مقرون بتقييم مثل هذه التكتلات الاقتصادية التي يادها الحزب الحاكم كرشوة انتخابية للثروة في الانتخابات وهذا الاسلوب لا يجوز ان يتم في علاقة بين الحكم والمحكوم.

انفك ان ذلك ان مثل هذا الاسلوب يعان من إفلاس الحكومة المعالي من ناحية برامجها الفاشلة لتقلل الشعب من الزمة الاقتصادية التي يعيش فيها، كما انه ليس من النزاهة وجود معركة انتخابية يملك فيها الحزب الحاكم الاموال وعملية الصرف اما الآخرون فلا يملكون غير كسبهم الصلصة والراى الحر البلاء... ولعل هذا ما يدعو احزاب

كما انتهت التصريحات في بعض الصحف اليومية التي تفيد ان الحكومة تترى اطلاق للبريات دون حد قصي، والسماح بمنع المعلومات، وذلك لمواجهة ثقلات المعيشة مع ربح الحد الأدنى للاجور، ومنع زيادة سنوية لتلك عن ٧% لتقللة البرجات، وسوف يعرض القارئ العليل الجديد على الجلس القديم.

وكان امين الحزب الوطني قد اصدر قرارا لامانة الاحزاب بالمخلفات بتخفيض سعر اسهم الى سبعة جنيهات وتم توزيع المخاطر الكبرى على ابناء المدن والقرى. ولذا كانت هذه من الزعود التي اعطتها الوزراء الله الامارات الشعبية كما خفي كل اسلم.

وعن تأني هذه الرشوات على الاقتصاد المصري، يقول الدكتور حمدي عبدالعليم، استاذ الاقتصاد بكلية التجارة بالجامعة ان الاسعار في ان الاسعار الاقتصادية، يجب ان يكون له حلة ثابتة ومرونة لا تتأثر بأى تغييرات عرضية، وبالتالي فان حملات التظلم ورفض الحق وتخفيض الاسعار لبعض السلع وصرف مقدرات للعاملين واسقاط القرامات، وكل هذه التصرفات لا تحت للاصلاح الاقتصادي. والمعلقة ان خطة الاسعار الاقتصادية التي وضعت في عام ٨٦/٨٧ لم تضع ضمن بنودها مصاريف انتشافية، ولذلك فأي تصديك او ائكال بالمعيارات المشروعة في البرنامج يؤدي الى حدوث اثر سلبي، خاصة ان ظروف الانتخابات في العام تجيء في فترة يعاني الاقتصاد المصري خلالها أزمة حادة بسبب أزمة الخليج.

ويضيف د. عبدالعليم انه ليس من العادلة ان يقدم الحزب الوطني الرشوات الانتخابية، ولا يملك أى حزب لشر ان يقدم شيئا، لانه بعيد عن السلطة وهذا يؤدي في الغالب الى ائفال بمصالح كافة الشعب، سواء من ينتمي منهم للحزب الوطني او الاحزاب الأخرى.





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوكيل

التاريخ: ١٠ مارس ١٩٩٠

## عن أسباب مقاطعة انتخابات مجلس الشعب سراج الدين يتحدث في عيد الجهاد

يتحدث سراج الدين رئيس الوفد، في الاحتفال الشعبي الذي يقام مساء يوم الثلاثاء القادم بمناسبة ذكرى عيد الجهاد الوطني، عما يحدث في الاحتفال بالهتاف، والاحتفال بذكرى عيد الجهاد الوطني، على مره رئيس حزب الأحرار والاستقلال، الأمين العام للحزب، في هذا المقام، حيث أن سراج الدين في خضمه ما هو عليه من مواقف، والتحديات السياسية، والقضايا الراهنة على الساحة السياسية، في ظل سباق ضخم أمام مقر الوفد بالبنية، لاستقبال الموفدين

الذين يشاركون في الاحتفال، وكذلك اللجنة المنظمة للاحتفال، قد تلتفت أسس من إرسال دعوات حضور الاحتفال إلى هبات وعضاء أحزاب المعارضة التي قلعت انتخابات مجلس الشعب، عما أرسلت دعوات إلى كبار الشخصيات السياسية وأعضاء واستندت لجان الوفد للجنة بالمخلفات لانتخابات في الاحتفال، وتقدم الدعوات للتكامل أعضاء الوفد إلى القاهرة، بحضور هذه التيارات الوطنية، والاحتفاء بالاحتفال بالجهاد، كما تلتفت اللجنة للجنة للاحتفال من أعضاء التيارات الأخرى لاستقبال هذه الهدايا.





مع اقتراب الانتخابات البرلمانية :

المعايير الإسلامية لاختيار النواب في مجلس الشعب

مع اقتراب الانتخابات البرلمانية ، ويشغل كثيرون عن المعايير الإسلامية التي حل أسسها ويقتلون من يطعنونهم في مجلس الشعب والواصفات الواجب توافرها في المرشح من المظهر الإسلامي ؟

في هذا التحقيق نحاول الاجابة عن هذه التساؤلات :

كما يجب ان يتوافر في المرشح حقه لخدمة الدين وإشباع حاجات الناس .. وان ذلك يتلوه رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم ما معناه ان الله يريد ان يخلصكم بقضاء حاجات الناس جميعهم في الخير ويحب الخير اليهم هؤلاء هم المؤمنون يوم القيامة .

لما التفتد مصطلح مفهوم الاستاذ بكلمة الانتماء والطموح السياسي فيقول ان الاساس في شرعية الترشيح للسلطة او تولية السلطة في الاستمرار في السلطة .. هو عدم التفرغ عن القواعد الشرعية سواء

المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية او المستنبطة منها ، وهم الذين خرجوا من الصف العام المستند منها ايضاً .

وقد شدد فقهاء المسلمين ومن بينهم الحارثي وابن تيمية وابن خلدون والسيوطي ، في شرعية الترشيح للسلطة على عدة فروع من أهمها العلم والأخلاق والبر في التعامل والالتزام بمكاتب الأخلاق والبر في التعامل الذاتية □

محمد يونس

يقول الدكتور حسن علي حسن رئيس قسم التاريخ والعضوية الإسلامية بكلمة دار المعلم ان السبب الواجب توافرها في المرشح من المظهر الإسلامي مطوية بالضرورة لكل مسلم ، وأولها تقوى الله ، والثاني شغل مرآة الله سبحانه وتعالى في كل عمل والشهيد منه .. فلذا كان المرشح يستحق بوجه السمة لأن يحظى لهذا على حساب لغيره ، وان يجادل لهذا على حساب الحق والعدل .. وهذه الصلة كانت أولى الصفات التي يحرص عليها القراء من علي توافرها فيمن يرواها القواعد او القيام مهمة لأن في تقوى الله جماع الخير كله .

لما السمة الثانية فهي السمة الطيبة وهي مرتبة في السمة الأولى ، وهذه السمة لا تتحقق بين يوم وأية ، وإنما هي واجبة التصرفات والأعمال التي كان يقوم بها المرشح في داره .

والسمة الثالثة .. وهي من سمات التقوى ايضاً : تتلخص في الصدق في التعامل المرشح مع الناس وعدم المبالغة في الوعد ومطابقة القول للعمل لأن دخول مجلس الشعب إمانة يسأل عنها المنتخب يوم القيامة كما يسأل من مدق أداته لتدوير بالفضل الذي يحقق مصالح الناس الذين اختاروه لكي يشكروهم ويؤيدوا من أعمالهم والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم - حرص على توضيح هذا الأمر ، حين أرسل أحد المسلمين لجمع الصفقات ، فبدأ به يقول حابي حبيته : هذا لكم وهذا لعمري أي فكان موقف الرسول أن جمع المسلمين بخطب إليهم فقال ما معناه : ( ما بال لستم إذا كفناه بالفضل وإلى ويقول هذا لكم وهذا أي ، فلا جالس في بيت أبيه ويقتلر أيدي إليه لم ؟ ) .

وإختلافاً من هذا الموقف لرسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم يترشح رئيس قسم التاريخ والعضوية بدار المعلم أن يحرص كل مرشح ثروته على فعل دائره ويحفظ رايه عليها ويود انتهاء دورة مجلس الشعب ، فيحسب ... فما زاد على ذلك مهما حق فيه يعمد إلى خيانة الدولة .. وهذا ما كان يلمه الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فهو الذي من قانون ( من أين لك هذا ) .







المصدر: **أخبار اليوم**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٠ نوفمبر ١٩٩٠**

# المستقلون أشعلوا انتخابات

## بور سعيد !

### بور سعيد تبذل التفاهتي

ويكثف في الطرف الآخر جلال، مرسح الحبيب الوطني الذي أعاده ال دائرة الضوء مرة أخرى بعد أن كان نائباً في مجلس الشعب عام ١٩٧٦. وتأتي الدائرة الثالثة كأكثر الدوائر اشتغالا وسبقاً، حيث شهدت تعريشات بين أنصار بوشري ومصطفى المرشحة محمد الفتات مستقلين والخارجة من عيادة الولد وبين أنصار عبد الوهاب قوطه مرسح الحبيب الوطني لنفس المقعد ووصلت هذه التعريشات إلى حد تشكيل الفرقة للفصل بين المتنازعين وليس لاشتباكات الإرادي. كما تعرضي لمد أنصار عبد الوهاب قوطه للأصالة في يده في إحدى الدورات الانتخابية.

وكان من الغريب أن شهدا التعريشات بين أنصار عبد الوهاب قوطه وحسن حصار مرشحي الحبيب الوطني للثالث والعمل في دائرة اللقاح ولكن اتصال المرشحين ببعضهما ضمن هذه التعريشات ومنها.

وفي إطار تكتلات المستقلين في دائرة اللقاح يواجه قوطه أيضاً المرشحين محسن الفردي وجمال هيدانامير والد أمين لإسماء الفرقة للشباب أيضاً بدوره في العمل الوطني في المرحلة القادمة .. وفي مقعد العمال تظهر المنافسة من المرشح المستقل الرابح صادق عضو مجلس الشعب السابق من الولد والرائف لقراره بعدم تخليص الانتخابية.

ويشهد الناخبون في بورسعيد بعدد المستقلين والأجهزة المقتلة التي تلقت فرصاً متكافئة لجميع المرشحين في الدعاية والتكررات الانتخابية والتي أفضلت جوا من الأثارة بين المستقلين ومرشحي الحبيب الوطني في الدائرة الثالث. أحاطة بورسعيد بمساحة

ففي الدائرة الأولى يبرز أسما محمد المصري ومحمد صويح كمنافسين بشدة على مقعد الفتات الذي وضع له للحزب الوطني حشد محمد ويؤكد كلا المتنافسين على اعتداد جلوده لما تملكه في أعمال الخير بين أهالي ومواطني بورسعيد بينما يواجه أبو بكر الصديق والذي يرشحه الحبيب الوطني لرابيع دورة على التتالي منافسة من مجموعة مستقلين تضم السيد قصاص وزاد مصري ومحمد الحبل وزادهم في الثالثة مسدد نور خيم الثاني المصري السابق.

وفي الدائرة الثانية يقف محمد العمال سهلاً محمداً طرافه السيد قاسم عضو مجلس الشورى والذي يخوض الانتخابات مستقلاً كماله فريدة لم تتكرر بين أعضاء مجلس الشورى الحالي على مستوى الجمهورية وله جلوره في الدائرة لاتصله الأسمى مع أبناء الصعيد المنتشرين بها.





المصدر : الأوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ من نوفمبر ١٩٩٠

# «الفوانى» يحتجب على حرمانهن من دخول مجلس الشعب ويعلن مقاطعة الانتخابات «الرجالى»



انتهاء ثورة ١٩١٩ خرجت المرأة المصرية للظهور ، وأعلن الاحتجاج ضد الاحتلال ، وتعرضت المرأة المصرية لرمصاص الإنجليز ، وسلطات منهن شهيدات ، وسجل شاعر النيل حافظ به إبراهيم هذا الحدث الجليل في قصيدة رائعة مطلعها : مخرج الفوانى يحتجب .. ورجت أرباب جصمن .. . والآن وبعد سبعين عاما ، عانت عتري الساعات إلى الزوال ، وشاعت حكومة الحزب الوطنى أن تحرم المرأة من الوجود السياسى ، ذلك الحق الذى جاهدن وكافحن

سنتين متواليا من أجل الحصول عليه

وكانت القيادات النسائية في مصر قد طلبن تفعيل الدستور بحيث يسمح هذا التحصيل بتخصيص عدد من المقاعد لمن في مجلس الشعب أسوة بالعمال والفلاحين ، جاء ذلك في الدورة التي عقبتها جمعية خريجات الجامعة المصرية وحضرها الدكتور ضوى ابوطالب رئيس مجلس الشعب السابق والدكتورة عائشة راتب وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة والدكتورة معتزة خاطر ، والدكتورة أنجيل بطرس والسيدة نبيلة الأبراشي والسيدة عزيزة الجمالسي . اعترضت الحاضرات على تجاهل حكومة الحزب الوطنى لهن

الحدود لما أهل للفلاحين ، فيرتكون العملية مظلمة ويسود للمرأة بالفعل كفاشية في كل القضايا بما فيها الدينية أو قسريا الحدود .

وفي نهاية كلمته طلب الدكتور ضوى ابوطالب المرأة بالفتسح بحق القيد في الانتخابات وغوشها . وتحدثت الدكتورة عائشة راتب فأكدت في بداية حديثها أنها ليست معزوة في أي

مخافة دستورية ، وأى قانون يصدر يعكس ذلك يتم الطعن فيه بعدم الدستورية . وهذا اعترضت إحدى السيدات على

القانون الذى يحدد نسبة اللادين والعمل في المجلس وطلبت بمساواة هذه مقاعد النساء معهم .. ورة الدكتور ضوى

العمل والفلاحون لهم نص دستورى لهم .. لم تحدث من التواجد النسائى تحت أية مجلس الشعب فلا : . الترتب المرأة في مصر لها استطيع أن تؤدى عملها السياسى على ككل وجه ، لكن عندما نقارن أنفسنا بغير أخرى نجد تقييد المرأة في التلميح العسرى ، ولكن لتكسب هذه مواقع تفضل لعمل المرأة السياسى على أنه غير مرغوب فيها ، ولكن صمغ وقرارة الرافضون لفضل المرأة أو بشروطها السياسى نجدهم لانساف يتصرون بالدين .. على الرغم من أن أذهاب الإسلاميه تحدد شرعية عمل المرأة على أساس أن مذهب الشيعى وابن ملك وابن حنبل، تعرضت لمن المرأة بالقضاء ومذهب أبوحنيفة يسمح أن تحمل المرأة كفاشية في الحاكم فيما عدا

والقتصر المرشحات على ٤ سيدات • شرح الدكتور ضوى ابوطالب في بداية الدورة الجانب القانونى من وضع المرأة في الانتخابات فقال :

- فيما يتعلق بحق التصويت وحق الترشيح لعضوية المجلس النيابية وحق القيد في دوائر الانتخابات ، وأوضح الدكتور ضوى ابوطالب أن هذه القلا من سيدات الريف تلعب إيدوا الانتخابات في دوائر الريف ، وهذا ليس نتاج وحى زائد من نساء الريف ، لكنه راجع إلى عادات الريف ، الريف الذين يطمحون ويشتكون بأصوات النساء ، ويحصلوا عددا أكبر من التفتين ، ولم يفر . ابوطالب حدثت بحسب التجارب في الريف حدثت شدة السيدات أريحية بالبلاد ، يصلها عدة مرات لتصل أحد المرشحات ، ومن نساء القرية قل ، دورى ابوطالب أن عدم قيد من يرجع إلى مسئولية الجمعيات والتجمعات النسائية والاس راجع لسياسات القسطنطين وليس الحزب لأن الأحزاب لم تهتم كثيرا بمعضلة على النساء ، من أجل القيد الانتخابى ، وسما يتحقق بحق الترشيح لمجلس الشعب أكد الدكتور ضوى ابوطالب أنه طبقا لعضوص الدستور لمن الترشيح سن كل مواطن من تعيين ، وخصوص تخصيص عدد من المقاعد للمرأة فهو يعد

حزب سياسى .. واكدت في أن السيدة المصرية ليست غالبة من السلطة السياسية واكدت أن الحزب الوطنى سيف يجرى مرشحيه الرجال بأفضل وفيه الأول الأوفد وراء هذه المجموعة وتأييدها وضمان نجاح مرشحيه .. إلى ذلك ما كشفه عدد السيدات الموجودات بمجلس الشعب من ١٠ سيدات في ١٠ سيدات فقط في المجلس القادم .. إن محتقني طبقا لهذا العمل السيدات نهائيا في المجلس الذى يليه • وتحصلت الدكتورة عائشة راتب من الامتيازات والمناصب التى تولتها المرأة المصرية وروت عددا من التوقفات التى





المصر: **الوفد**

النشر والخدسات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ نوفمبر ١٩٩٠

واجبتها في النسيان والفتيا حيث كانت سفيرة خسر هناك . ومعهما عضوان من السفارة من السيدات الثلاثي كهنين القرب بسعة المظهر وطبيعة عملهن للشاقة والتي كلما تعمل بها المرأة العربية .  
ولجدهن بعدما التفتوة معتزة خاطر

### تابع الندوة : حضان البدري

عن عملها كديبلوماسية مصرية واكتت على حديث التفتوة مائدة راتب ..  
ثم تحدثت السيدة شيلة الابراهيمى عضو مجلس الشورى وقالت انه لدى قيام الثورة اى منذ ٤٠ عاما كانت هناك عضوات في مجلس الشعب من النساء وكان عدد سكان مصر لا يتجاوز ١٨ مليون نسمة ، والان وقد تجاوزت الـ ٥٥ مليون نسمة نجد ان المرشحات لعضوية مجلس الشعب لا يتجاوزن الـ ٤ سيدات .  
وتحدثت عن الدور الوطني الذي قامت به السيدات اعضاء مجلس الشورى والشعب وقالت انهن من اكثر من كمن اهم التلاميذ مثل د . فريخدة حسن التي قدمت تقريرا للبرلمانج الثورى ، واخرى قدمت تقارير حول الطفولة والبيئة

والبحث العلمي والتفتوة في مصر .. والان وبعد الفاء تخمين من عدد مقاعد المرأة في مجلس الشعب تجد ان الاحزاب السياسية وعلى رأسها الحزب الوطني يهدون بأفضل عضواته من عضوية الحزب لذا ونحن انفسنا مسئلات امام المرشحات الرجال .  
وعلمت في نهاية كلمتها بتعيين عدد من السيدات في مجلس الشعب ، خاصة وان للقيادات في مجالس القيد الانتخابي يمثلن ثلث القيمين اى حوالى خمسة ملايين سيدة .  
وقد تحدثت للقيادات من الصمليات فاطمة السعيد وسعاد دياب وبهيرة مقفل عن دور المرأة القيادي في المجتمع . واكتت الحاضرات على ضرورة اعادة النظر في توليد المرأة في مجلس الشعب ، وتساؤل عن اسباب ذلك ، للتكسب التي تحرفت لها سيدات مصر بعد كفا ١١ عاما بداية من القيادات النسائية الاولى الثلاثي طهين يطوق المرأة .. وقد بين لهن التفتوة

صوت ابوطالب تلك التفتوة باعتبار ان المرأة هي المسئولة الاولى عنها بسبب عدم وجود جماعات تكسب تدافع بشغل دائم عن الحق النسائي وتلعب شغلا على السياسة المصرية ، ثم الاحزاب السياسية خاصة امارات المرأة بها واخرى الانتخاب الفردى الذي كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير بعد ان كانت المرأة تدخل مجلس الشعب في كل قلعة رجالية (١)  
وعلمت الكتلة الصمليات فاطمة السعيد بمقاطعة المرأة لانتخابات الرجال ، وان تكون تلك المقاطعة بمثابة شغل واعتراض علن وصريح على موقف السياسة العامة من التواجد النسائي البرلماني ..  
واخيرا علمت رئيسة جمعية ظل المعدي انه بقررت ، قد ثبت ان الرجل باعتباره ابا ولدا وزوجا ، ورئيسا في العمل ، هو السبب الحقيقي وراء اجماع المرأة قبل ومعهما بالقوة احيانا عن قيد اسمها بمجالس الانتخاب .





المصدر : **الألم** : **رام**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ** : **الرقم** : **سنة** : **١٩٩٠**

□ **نداء إلى المعارضة :**

## **فوضوا غمار الانتخابات بشرف وإصرار**

في هذه الظروف الخطيرة وفي غمرة الأحداث الجسام التي تواجهها امتنا في الخارج نتيجة أزمة الخليج ومضاعفاتها وفي الداخل نتيجة التحولات الجوهرية التي طرأت سلوك بعض من ينتسبون إلى الدعوة الإسلامية بغيا وعدوانا توجه إلى أحزاب المعارضة التي قربت مقاطعة الانتخابات وإسقاط جميع الإخوان المسلمين وهم قبل غيرهم يدركون عمق المأساة التي تعيشها مصر ويعتديها شعبها البطل أن يعدلوا عن مقاطعة الانتخابات وأن يفوضوا غمارها بشرف وإصرار على النهي في مسيرة الديمقراطية رغم كل المعوقات .

موقف المقاطعة سوف

**د. عبدالصبور شاهين**

يؤثر على حركة السلطة ويجعلها

تتشبك بسياسة الفئتين الاستثنائية كل من الضروري أن يدرك الإخوان موقفهم فيعلنوا التخل عن الالتزام الحزبي والعودة إلى الإطار القومي المصري الذي يحتاج إلى تضامن الصفوف والتزام الشمل حتى تبدو مصر وحدة متينة في مواجهة الأحداث القادمة والأموال المتدثرة في الخليج وللمسلمين .

إننا نلهم الأخوة المعارضون بحلجة إلى شرم من تكرام الذات والاعتصام بحبل الله بدلا من التخل في خضم الاتعيب الحزبية التي يتلقونها غريبا وغريبا بكل أسف إن يحس شيئا لأنه لا يملك شيئا يعني عليه بل أن مولفنا معه هو كل ملحق من رعيه في الحياة السياسية وقد أن الأوان ليعرف كل جانب قدره في ضوء التجربة الانتخابية لا في نظام المقاطعة التي تعبر عن الإفلاس السياسي .

ولعلكم إذا ما قرروا تعديل موقفكم أن تسجلوا سابقة إسلامية فريدة في دنيا السياسة لأن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل ويبدكم وحكم أن تحلوا هذا التحويل الجذري في الفكر السياسي المعاصر .

إن هذه المقاطعة لا تعني شيئا إلا للسلطة البغيضة وهي لا تضيق إلى رعيهنا السياسي وتجربتنا الديمقراطية شيئا بل أنها سوف تضيق أربع سنوات أخرى أو خمسا من عمر الوطن دون تحقيق مزيد من الحرية ومزيد من الاقتراب من جو للتشريع الإسلامي وهي خسارة للدعوة من المنحليين التكتيكية والاستراتيجية وهي سنوات سوف تهدر في المظاهرات الرهيضة والعمل الفارغ من أي مقصود سياسي مهما تكن الدوافع التي تساهل لتبرير هذا الموقف السلبي الذي يتبنى أسلوب للتورات الحزبية . إننا إن تصل إلى مقاصد أمة من حرية وتقدم إلا بحلول الممارسة الديمقراطية وبكثرة التجربة الليبرالية ولأرباب إن السياسة المصرية تسجل دائما في هذا المجال تلوفا على جميع التجارب في الوطن العربي على امتداده وما يجري على الساحة المصرية في هذا الإطار لا يمكن أن يسمح بمثل هذه الأية بلفة من يقاتل المنظمة العربية ولا بد أن تكسب كل يوم في هذا المجال بعدا جديدا .

بل أنني أرى أنه ليس من مصلحة الدعوة في هذه المرحلة أن تهتمل الانتخابات لأن ذلك يعني أنها سوف تفرض على تشظية عزلة قاتلة وسوف تدعم مواقف المنحليين بحزبيتها ومصارفها فلا أضلنا إلى ذلك إن







المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ نوفمبر ١٩٩٠

# البرنامج الانتخابي لحزب الامة فى انتخابات

## مجلس الشعب يوم الخميس الموافق ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم ( ربنا افتح بولنا وبين قومنا بالمحق وقت خير  
للقائمين )

\* ايها الشعب المصري الرشيد .. كن مع الله .. وكُن الله معه واخترت معنا دائما الله  
كثيرا .. نعمنا مصر الحضارة القاعدية والصلابة ..

\* يشرف حزب الامة المصري ، فى مصر قارى : ان يشاركه من ذلك : مع كل  
الفكر الوطنية المصرية ، فى الانتخابات القومية لمجلس الشعب ، التى يمشيها  
الله تعالى وتوفيقه ، يوم الخميس الموافق ٢٩ من شهر نوفمبر عام ١٩٩٠ - على  
ارض مصر العزيزة ، ليعمل على تحقيق الامل العالى ، والهدف الجليل لمصر ..  
\* هو : المواطن الصالح : الذى يمثل فى الرجل الصالح ، والزوجة الصالحة ،  
والامرة الصالحة ، والجميع الصالح ، والحاكم الصالح ، والدولة الصالحة ..  
\* وما نبت معنا لهما الشعب المصري الكريم ، رفيع طريق ، وشريك ، فلهذا القادر  
قوى عباده ، قادر على ان يصلح للأرض رعيته ، وان يصلح للأرض الصالحة  
راعياها ..

\* ويخلق هذا ، الله والشعب وللوطن ، فى اطار ايام الدولة الاسلامية السياسية  
المصرية الديمقراطية الحضارية ، كتظام سياسي واجتماعي واقتصادي فى مصر  
من خلال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية السمحاء ، على عظيم اهل السنة  
والجماعة وخلق المشايخ الازمة ، بالوسائل الديمقراطية الصالحة ، وفقا لل دستور  
والقوانين المصرية ..

\* ويطلب حزب الامة المصري ، ان يقدم تفصيل برنامج الانتخابى فى معركة  
مجلس الشعب لانتخاب اعضائه يوم الخميس الموافق ٢٩ شهر نوفمبر عام ١٩٩٠  
بعرض القضايا الوطنية والقومية التى تهتم جماهير الشعب ..

أولا اصلاح للمجال السياسي

١ - العمل على إلغاء قانون الطوارئ ،  
حيث لا يصحورية للأفراد والسياسة الحقيقية  
لأصلاحه ، والسير علاناً بفتح

٢ - تحقيق لزامة الحكم ، وتطبيق  
الديمقراطية الحقيقية تطبيقاً كاملاً يردى  
الى تداول السلطة بين الأحزاب السياسية ،  
لمصر ليست لحزب واحد والقرار لقانون  
الدستور عادل موجد لجميع الانتخابات  
القومية وتنشيط كل طوائف الشعب وإجراء  
الانتخابات تيمية بحكومة اقلية محبذة  
ويشرف فضائى كامل ..

٣ - تعيين أو انتخاب جمعية وطنية  
تتسبب من صفة الشعب لاصلاح دستور  
مصر جديد ، ينص على ان جمهورية  
مصر العربية دولة نظامها معارف  
لسلطة ، لا دولة نظامها معارف  
يتمثل على كتم المادة الاولى من الدستور  
الحالى ذلك لانص الدستور الذى لم يعمل به  
الى انضمام المصري لفتح فى التجربة  
الانتخابية فى مصر ، وذلك لاجل اسلوب  
الانتخابية القومية فى مصر دوماً ودوماً  
كما ينص على ان الشريعة الاسلامية هى  
المصدر الوحيد لتشريع فى الدولة ..

\* أما ميراث تلك المن على ان يكون  
( جمهورية مصر العربية ) دولة نظامها  
ديمقراطية لسلطة ، فمن ان الدستور  
الحالى ينص على مقالة الثانية على ان  
الاسلام دين الدولة ، ولغة العربية لغتها  
الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية  
المصدر الرئيسى للتشريع ، واصلاً لهما  
التمسك بالدستور فقد تم تقنين الشريعة  
الاسلامية فى قوانين معروفة بحزب  
مجلس الشعب فى عهد رئاسة القادر /





مؤلفي الوثائق لمجلس الشعب ، وكس  
موجودة الآن بإخراج المجلس لتتظا  
المرضى على المجلس لأقرها ولأن  
المشروع الأساسي هو طريقا إلى الخاص  
من الفساد والجريمة والفساد  
والامان .  
• ويجب أن يضمن الدستور الجديد على أن  
يكون نظام جمهوريتنا نظاما برلمانيا  
لائقنا وناسيا .  
٤ - انتهاء الانتداب السياسي والحكم  
السياسي للنسبة .  
٥ - إلغاء كافة القوانين الاستثنائية  
والعقوبات استثنائية ، العودة العمارة  
الديمقراطية .  
٦ - تحقيق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص  
بين جميع الأحزاب السياسية حتى تكون  
مصر المجمع والبيت لحزب واحد .  
٧ - إعطاء مجلس الشعب الحق الكامل في  
تكوين الوزارة العامة وسحب الثقة من  
الحكومة .  
٨ - فصل على إنشاء حلف عسكري عربي  
أساسي في إطار حلف وارسو والاتحادي  
للحلف من الشعوب والحدود العربية  
والاستراتيجية ، اذ لم يجمع الدول والشعوب  
العربية والاستراتيجية ويكون مفرده جمهورية  
مصر العربية كغير الدول العربية والاستراتيجية  
كما وكذا .

ثانيا : اصلاحات للمصار الاقتصادية  
لاجل أن ينال الاقتصاد الاساسي هو  
طريق لتجاوز من الامتيازات المستعصية التي  
خالفتها للثروة الفاسدة والفساد  
السياسيات .  
والاصلاح الاقتصادي في تقويمنا ينطلق  
عن طريق الاتي :  
١ - تنمية القطاعية اسلامية مستقلة

لرأها الاقتصاد على الخلق ، وخاصة  
الفرصة الطبيعية والعمرانية والديمقراطية .  
٢ - تنمية القطاعية الإسلامية  
الاستراتيجية لزيادة الانتاج المحلي ، ولما  
تستهدف أساسا حيازة التوزيع ولا تلتزم  
لإعانة عن الآخر ، فوفرة الانتاج مع هذا  
التوزيع هو لاحكم لا يفره الاسد ، كما أن  
حيازة التوزيع دون انتاج ، هو توزيع للفقر  
والفقر يرفضه الاسلام .  
٣ - التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية  
على المستويين العربي والاسلامي هو  
المخرج الوحيد لمواجهة التظلم الذي  
لحقه منه ، وهو شمول الوجود حل  
مشاكلنا .  
٤ - زيادة الانتاج من خلال الاستثمار ورفع  
الانتاجية ، وتنمية السماعات الخطية  
الريفية والصناعية ، وتطوير ميسر  
الشخص المناسب في المكان المناسب ،  
وصولا إلى كفاءة أفضل وتوزيع انتاج  
نظام العمل وإدارة تربية الاجر بالاتاج .

- ٥ - التركيز على مشروعات الاستثمار  
الانتجي ولقد من المشروعات التجارية  
الاستراتيجية .
- ٦ - تاييد شركات القطاع العام العاملين  
فيها من خلال طرح أسهمها للاكتساب  
وتصفية الشركات الفاسدة التي لا أمل في  
اصلاحها .
- ٧ - استغلال القطاع الاقتصادي من خلال  
سياسات محددة لتتسم بالاستمرارية والثبات  
وقوضوح مع العمولة في الاجراءات  
وزالة التناقضات للقضية بين مشروعات  
المستثمرين ولتقلل الاستثمار .
- ٨ - دعم للقطاع الخاص وتوسيع قاعدة  
مشاركته في خطة التنمية من خلال توفير  
ضمانات لاجل استمراريته وترجيحها  
في مشروعات مدروسة .
- ٩ - وضع استراتيجيات واضحة وثابتة  
لتنمية المصار المصرية .
- ١٠ - الحد من استيراد السلع الكمالية  
والترفيهية ، خاصة السلع الفاخرة الصنع ،  
وكذا السلع التي يتم انتاجها محليا ورفع  
القيود على الامتياز من مستلزمات الانتاج  
والسلع الاستراتيجية .
- ١١ - الحد من سياسة الاقتراض ، وجلب

التمويل الاجنبية التي يذهب الجالب الاكبر  
ملا إلى جوب الغدراء الاجانب .  
١٢ - قصر الاقتراض على المشروعات  
الانتاجية التي تكفل اسديد لفساد كتيون  
والوقفا من صناديقا .  
١٣ - خفض الاعتماد على القروض  
الخارجية كمصدر رئيسي لتمويل خطة  
التنمية ، وادرا لمخاطر ترقم الدينون  
الخارجية .  
١٤ - علم الاصصاح لتوجهات صندوق  
لقد الدولي ، وانتاج سياسات مدروسة  
لتقلل تخفيض الاستثمار الاقتصادي  
الاجتصاص .  
١٥ - إلغاء التمثل والحوافز القويوة لانها  
مصدرة للفقر والفساد والاقتصاد لانها  
في الاصل مبررة شرعا .  
١٦ - التوسع في ابناءه بلوك اسلامية  
حكومية ووضع ضوابط لتكامل تجويد  
المعوقات في مشروعات خارج مصر .

ثالثا : اصلاح العمل الاجتماعي  
فتنا حزب الامة تدعو إلى قيام مجتمع  
اسلامي طالح ، يقوم على حسن وخصائص  
اسلامية مسحة كريمة ، ليضمن الناس في  
الله والصلح والعمل والخير فكأن المجتمع

- الاسلامي هو طريقنا للخلاص من الفساد  
والجريمة والامتناع والامتناع وان الاسلام  
نظام اجتماعي متكامل ، يحقق العدالة  
الاجتماعية للأفراد والجماعات والشعوب ،  
لقد الناس في شرعة الحق في المقام  
والعلم ويحقق التمثل بين الجهود  
والجزاء .
- وهو نظام تشرعي أصيل في فهم  
ومعظم حكمه ، ليداء ورياسة لفسد  
والجماعة في كل ايام والشعوب التي تدين  
به .
- وهو كذلك نظام دولي يتكامل الاستثمار  
ويطوره ، ويحقق الجهد في خطة الخلق  
الاطمان ويحرم الاستغلال بكافة صوره  
واشكاله .
- من أجل ذلك فلنأخذوه إلى قيام المجتمع  
المسلم والقدرة الإسلامية - وهي دولة  
عالية وليست دولة دنيوية أو عرقية ولكل  
لأن حزب الامة طالب :  
١ - عرض مشروعات قوانين الشريعة  
الاسلامية التي تم تقييدها مدتها على مجلس  
الشعب في الدورة القادمة لمانتها  
واقراها لاجلها محل القوانين الوضعية  
المعاصرة لتصبح مجتمع المصري مجتمعنا  
اسلاميا وبلدنا المصرية دولة اسلامية  
ديموقراطية .
- ٢ - قيام المجتمع الاسلامي لا يخلق  
بتطبيق الحدود وحدها ولا يتجاهل ذلك في  
اعادة النظر في السياسات الحكومية  
والاقتصادية والثقافية على  
أسس اسلامية .
- ٣ - اغلاق مصانع القمار وتجريم  
الدم الخائل والمخدرات .
- ٤ - تطوير جري المنافع لتنظيم لأكبر  
ويوتا الإسلامية وسواها للفسدة  
الكلتورية .
- ٥ - قربة اسلامية واعية تنهي الاغتراب  
الفرق والسياسي والاجتماعي ، وتضمن  
الناس من مخاطر الامتناع والتطرف .
- ٦ - اعاد اساسي ملزم بيني وبينهم .
- ٧ - كتابة اسلامية ترسم القيم سلكا  
وعقيدة وتضمن المجتمع من موجات افترق  
القطايف .
- ٨ - للاتمية اسلامية تضمن حرية التعبير





والصحة العامة الخبز ، ولا تنمية شورية  
قد تضمنت لمة خبز لكلها على حرية  
التصنيع .  
٩ - الأخذ بنظام الاقتصاد الاساسي في  
مصر ، حيث فشل كل من التلقين  
للمواطنين ( الاقتصاد الحر والاقتصاد  
الموجه ) واصبح الاقتصاد الاساسي هو  
الحل الوحيد المصوب لكل مشكلات  
الاقتصادية والاجتماعية وطوق لتجاة  
الحلولي لنا من أزمة الفقر والفساد  
السيوليات .

١٠ - إلغاء الضرائب والجمارك في مصر  
وبموجبها وركوات المال الإسلامية في كل  
أيام وزارة لزيادة ( جمعا وتوزيعا ) .  
١١ - تشاء وزارة مركزية تنمية لمصر  
الامية بجميع أنواعها ايجابية وإيجابية  
وسياسية واقتصادية وحضارية .. الخ  
تليها وإدارة القرار الجمهوري الذي صدر  
بالتصديق بعد الأخير من هذا القرن لمصر  
الامية ( الوزارة المطلوبين الشواهد هي  
الظاهر وكيفية تنفيذ وتكوين الفرض  
المطلوب من القرار الجمهوري .

١٢ - إلغاء القرارات التي صدرت بشأن  
رفع الاسعار وتسويت أسعار السلع الغذائية  
في جميع مناطق الريف لكل سنة بحيث  
لا يزيد عن ٢٥ % وشرب فلاحه بالقيام  
بمهام خاصة لمحاكمة اقتدار الجوعين  
والخالفين .

أيضا :

حلول جزرية للمشاكل المالية المتعة :  
١ - مشكلة الاجور والاسعار تمثيل قضية  
الاسعار تنحصر الحقوق الحكومية  
المعاصرة بكل متاعه هذه القضية  
للظفرة من آثار سياسة وضع مشكلة  
البلاد وفكالت الاسعار لا يكون من خلال  
مستأثر موسمية ولما يكون من خلال  
برامج شامل وبشكل في :

١ - اصلاح نظام الاجور وزيادة  
مزايا العاملين بالحكومة والقطاع  
عام بنسبة 21٠٠ .  
٢ - إلغاء وزارة جديدة مهمتها  
تحقيق توازن حقوقي بين الاجور  
والاسعار والاتاجية وهذا يتطلب تقيرا  
جزريا وشاملا في العلاقات المرتبطة  
بقضية الاجور والاسعار .

٣ - وقف الاتفاقات المتواثلي في  
الاسعار والعودة الى نظام التصعير  
الجبرية مع ضمان حاشد الريف  
لا يزيد عن 2٢٥ .

٤ - تحقيق رقابة محكمة على الاسعار  
من خلال تكافل الجهود الشعبية  
والرسمية .  
٥ - إنشاء محاكم خاصة لمعالجة  
المتلاعبين بقوت الشعب .  
٦ - وجود ترشيح حقوقي للمستهلك  
خاصة في السلع المدعومة .  
٧ - ترشيح الائتلاف الحكومي والحد من  
أوجهه الفلقات المتفجرة .  
٨ - اعادة النظر في الاعطاف  
للشريعة والجمركية التي تضع على

خزائفة الدولة مئات الملايين من  
الجنوبيات .

٧ - مشكلة البطالة  
لقد أصبحت مشكلة البطالة في مصر  
بمثابة قنبلة على وشك الانفجار الامر  
الذي يقتضي وضع استراتيجية شاملة  
مواجهتها من خلال خطط قصيرة  
ومتوسطة وطويلة الاجل على نحو  
ثوري فيه سياسات الاستثمار والتنمية  
الى لجاد فرص عمل جديدة وهذا  
يتحقق عن طريق :  
١ - اعداد حصر شامل للفرجين  
المتعطلين وتمديد حجم العمالة التي  
يتطلبها الاستثمار في كل قطاع .  
٢ - نظام جديد لتوظيف الفرجين  
بعيدا عن الوساطة والمصوبية  
والمسايلات الوهمية .  
٣ - صرف اعادة بطالة للفرجين  
المتعطلين .

٤ - توزيع الأراضي الجديدة على كافة  
القطب والفرجين دون تميز حزبي  
٥ - الاهتمام بالمشروعات الزراعية  
الصغيرة ودعمها فنيا وإرشاديا  
وتمويليا باعتبار أن هذا القطاع هو  
الافدر على توفير فرص عمل بكلفة  
استثمارية منخفضة .

٦ - تشجيع الصناعات الصغيرة البيئية  
والخدمية وتزويدها باللات والسمات  
الحديثة وتشجيع استخدام الخاضات  
الحلوية .  
٧ - تقديم قروض للشباب لتمويل  
المشروعات الجديدة .  
٨ - ربط السياسة التعليمية بخطة  
لتنمية والتنسيق بين التشريعات  
المتعلقة بالصحة والبطالة  
والاستثمارات والهجرة .

## والبنكالة والاستشارات

### والهجرة :

١ - فصل على وقف الإسكان للفرجين  
والقصور .  
٢ - فرض ضرائب تصاعدية على الشقق  
المنطقة .  
٣ - صرف شقق بالاجر المنسوب للشباب  
والمتزوجين حديثا ولا مالم .

٤ - حصر أراضي البناء في المدن  
والقرى ووضع برنامج للتنظيم بها  
في بناء وحدت سكنية اقتصادية .  
٥ - حصر القروض التكميلية على  
مشروعات الاسكان الشعبي .

٦ - توازن العلاقة بين المالك  
والمستأجر من خلال تشريع عادل  
يضمن لكل طرف حقوقه .  
٧ - توفير مواد البناء وخاصة بديل  
الحطب الاحمر لصناعة الارض  
الزراعية من جريمة التهريب .

٨ - استكمال المرافق والمشروعات  
في المدن الجديدة .

## ٤ - الأمن القومي والملاحة الخارجية :

١ - دعم القوات العسكرية وتحديثها  
وتأمين المعيد .  
٢ - تنوع مصادر السلاح لانه  
الضمان الوحيد للأمن الحرة .

٣ - تطوير قاعدة للتصنيع الحربي  
للتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية  
الحاجات القوات المسلحة .

٤ - استثمار الدور الإيجابي للقوات  
المسلحة في دفع عجلة التنمية  
وتنقيب على المشاكل الاقتصادية من  
خلال دعم مشروعات الخدمة الوطنية  
وزيادة إنتاجها .

٥ - دعم الجامعة العربية ورفض  
الاحلاف والتجمعات والممارات  
الاقليمية .

٦ - دعم نضال الشعب الفلسطيني من  
أجل تقرير مصوره وإفكته دولته  
المستقلة لولي أرضه .  
٧ - مسئلة التصويب الإسلامية من  
أجل الحرية والاستقلال .











المصدر : ..... ١١

التاريخ : ..... ١١ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٨ - رفض العلاقات الخاصة مع الشرق أو الغرب وظلمة متوزنة علاقات متوزنة تكفل استقلال القرار السياسي .  
٩ - دعم العلاقات والروابط مع شحوب العالم الاسلامي .

ان ظروف شعبنا شاقة وظلمة في حاجة الى رصيد ضخم من القوة مصدرها سلطة الاسلام التي تبني المجتمع الصالح وتكبح الشهوات والتزوير وتثبث ايلا روح الخلقية والعطاء والمعاركة التي توأجها ليست معركة واحدة وإنما هي معارك شتى وكثيرة وان يتصبر فيها للشعب الا اذا اقتصر على شطحة والتصر على شهواته والزواني والافا عريف الاندفاع وعرف الطريق .

#### خاتمة

لنا في حاجة الى زمام بلا مجد وبلا شهرة وبلا بريق في حاجة الى جنود مجهولين في حاجة الى فلاحين حقيقيين لا ينضمون الى تضليل من الجماهير ولا ينضمون ان تكون لسلطانهم على كل انسان وصورهم في كل مكان ابيض كل في طريقه ولا يتحرك هذا الشعب ويعمل نعم ليعمل رغم جميع الاضطار ورغم استقلال المزيدين والمهجرين والمسلطين والمثابرين يعولونه ان مرشحي حزب الامية وهم يتكلمون ببرنامجهم الاتفاقي على ثقة ان الشعب المصري يعرف جدا لعدالة ويعرف جدا طريقه ومن اول هذا لان اتفاقا جميعا حول هذه الامتيازات والتنازلات في هذا الطريق سينتهي بنا الى الفاقة للدرجة والبطشة الاولى ان تتحول مشقة الاقلية الحقيقية حتى تصبح الامتيازات والبطشة ومجتمعنا وحتى تسقط الى الابد الديمقراطية الفلك التي تحكم .





# الحكومة بريئة حتى تثبت إدانتها !!

المصري

حالات فردية . بالإشارة إلى أن دفع القضاء في العملية الانتخابية بالصورة التي تطالب بها المعارضة الحزبية . هو من قبل دفعه إلى ممارسة السياسة ونحن لا نرى دفعه لذلك حيث إنه حصن جميع السلطات والأفراد ويكون يتألى عن رذائها ومناوراتها . ودليل في ذلك أنه عندما يرى قاض ترشيح نفسه للانتخابات فعليه أن يقدم باستقالته قبل ذلك . وهذا دليل على أن القانون يتألى بالقضاء عن السياسة .

ثالثاً : سران تطبيق قانون الطوارئ . والمفارقة أنه طبق منذ افعال الرئيس السادات : حتى اغتيال الدكتور ولغت المحجوب . ولا شك أن الرأى العادى لا يشعر بتطبيقه لأنه لا يخالف الشرعية والقانون في العادة وإنما يحتفظ منه بعض السياسيين الذين يروا أن عاقبة حركتهم . وفى هذا الصدد فإن كانت حركتهم قانونية فلا مجال للشكوى منه وإذا كانت حركتهم تخرج عن المألوف قانوناً فلا شك أنه يشكو من تطبيقه . وفى كل الأحوال فإننا جميعاً نشعر أن المستهدف من تطبيقه دائم هو مقترعة طائفة الإرهاب العالمة .

■ وأما حقيقة هذه المقاطعة وما تلقى وراءها من عتواف ودوافع تشعير بها المعارضة بل تعلمها جيداً ودفعها إلى إعلان المقاطعة فهي تنحصر في عدة نقاط هامة منها :

أولاً : بالنسبة لحزب الوفد الجديد . فقد خاض الانتخابات لأول مرة بعد عودته المساحة البرلمانية في عام ١٩٨٤ حيث كانت انتخابات بالقائمة وقد حصل على نسبة مثل بها في مجلس الشعب . وكان زعيماً للمعارضة ثم انسلخت منه هذه الزعامة في انتخابات ١٩٨٧ بالقائمة . وهو يدرك أن

ينص الدستور المصرى في مادته السابعة والستين على أن « التهم ببرى حتى تثبت إدانتها في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » .

ورغم أن المعارضة الحزبية في مصر لها أكثر من مرة إلى القضاء للاجتماع إلى الدستور أمام المحكمة الدستورية العليا لمواجهة الحكومة في مخالفات بعض نصوص قانون الانتخابات السابق أو النتيجة الانتخابية وأن القضاء أثبت أنه حصن للدستور وتطبيقه وسيادته فإن المعارضة الحزبية اندلعت وسارعت في اتهام الحكومة مسبقاً وقبل وقوع التزوير أو تزيف الانتخابات . وهذا يعد مخالفاً لنص المادة ( ٧٦ ) من الدستور .. فكيف تدعى احترامها للدستور والسعى نحو تطبيقه ومثاليته مبدأ هام دستورى وقانونى !!

## محمد الطويل

قائماً : عدم ترار ضمانات كافية لإجراء العملية الانتخابية والتي تتمثل في إشراف القضاء الكامل على الدوائر الانتخابية التي تصل إلى ما يزيد على ٢٣ ألف دائرة . والمعارضة تعرف أن عدد القضاة في مصر يقرب من ثلث عدد هذه الدوائر . كما أن هذا الطلب يعنى الشك والاثام المسبق لوطفي الحكومة المكلفين بذلك الإشراف وهذا أيضاً لا يجوز قانوناً فالاثام مسبق قبل حدوث واقعة الاثام . كما أن متدوى المرشحين في الدوائر الانتخابية ضيان لهم . وكيف تتمهم المرشحين بهذا التزوير وهم يعلمون مقدماً أن هذا يشكل جريمة جنائية بالنسبة لهم إلا إذا كانت هناك

وبذلك فلا بد أن يأخذ الشقاق الدستورى والقانونى مساره الطبيعي ويهجرى الانتخابات . فإذا استطاعت المعارضة إثبات تزييفها فلها أن تتحكم إلى القضاء . وإذا لم تتمكن من ذلك فالانتخابات مزيفة . فلهم أن الجميع يصتقمون الدستور . ولا يجوز إعتراق بعضه أو جزء منه . أو رفع شعارات الاتهامات مخالفة بعض نصوصه قبل وقوع المخالفة . لأن هذا يمثل إهداراً لنصوصه مسبقاً . وهذا لا يجوز إطلاقاً . وعلى ذلك فالمحكومة بريئة حتى تثبت إدانتها .

وأما الجوراء التي تدعى قادة المعارضة الحزبية المقاطعة الانتخابات البرلمانية فقد أرجزوها فيما يل :

أولاً : لقد أعلنوا أنهم سبق أن تقدموا للقيادة السياسية ورئيس مجلس الوزراء بذكرات تفصيل رؤيتهم وأفكارهم ومقترحاتهم حول مشروع قانون الانتخابات الجديد . وأن هذا المشروع لم يصل إلى مقترح أو رأى لهم . وللتلطف يرى أنه لا يربح سباح رايك الأخذ به على إطلاقه . ولا سيما أنك تقدم رأياً حزبياً بنظرة حزبية فقط . مصحفاً الحقيقة فقط . ولكن ربا لا تحقق الصالح العام .





المصدر:

١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

العدد:

القائمة النسبية كانت في صالحه. أما الانتخابات القردية فهو يخوضها لأول مرة بعد عودته إلى الساحة البرلمانية. ومن ثم فهو اختيار سياسي صعب يترك على أهميته على حجمه وتأثيره في الشارع. ولذلك كان عليه أن يتخذ متانة سياسية أو حزبية حتى يتمكن من كسب أرضية شعبية سوله قبل الانتخابات أو بعدها أيا كانت نتيجتها. ثالثاً: أن حزب الفصل قد خاض انتخابات ١٩٨٤ ولم يحصل على النسبة التي تولاه للانتضمام لمجلس الشعب. مما اضطر الرئيس مبارك أن يضم ثلاثة من أعضائه ضمن العشرة الذين يعينهم طبقاً لل دستور. وفي انتخابات ١٩٨٧ لم يحصل على نسبة الانتضمام إلا بتحالاه مع الإخوان المسلمين.. وبذلك فإن الانتخابات القردية تعد اختياراً صعباً أيضاً للشعبه وتأتيه في الشارع. ومن هنا فهو يحاول الحروب من هذا الاختيار الصعب تحت دهرى الاتهام إياه. بالإضافة إلى الاشتقاق الحزبي الذي وصل إلى التمارك بالأيدي والسكاكين قد أصاب الحزب بتصدد شديد مما يجعله من مواجهة الجماهير في الشارع. كما أن بعض عناصره ذات الصوت العالي قد فقدت تأثيرها بين الجماهير. ورؤيد الاحتفاظ بأوضاعها الحزبية دون افتزاز أو سقوط. ثالثاً: وأما حزب الأحرار فيكتفى ثلاثة على حجم شعبيته أنه قد حصل في انتخابات ١٩٨٤ على ٤٣ ألف صوت على مستوى الجمهورية في مقابل حصول المهندس سليمان متولى وزير النقل والمراسلات على ٢١٣ ألف صوت في ذات الانتخابات. ومن هنا تحالف مع الإخوان المسلمين في عام ١٩٨٧ ومع ذلك لم يخل هذا الحزب إلا بعضين فقط أحدهم وهو يوسف البدرى قد استقال من الحزب بعد

انتضمامه لمجلس الشعب. وليس أوضح مما سبق كمبر على إعلائه مقاطعة الانتخابات لأنه ليس حزياً سياسياً يقدر ما أنه صحيفة حزبية. رابعاً: وأما التفرع العام الذي يشره به قادة المعارضة في تلك الآونة، أن الشعب المصري التفت بكافة طوائفه ومستوياته ووطنياته في أزمة الخليف حول الرئيس مبارك لمواقفه المدنية والإيجابية التي عبر بها عن حقيقة مشاعر المصريين إزاء هذه الأزمة. والرئيس مبارك رئيس - أيضاً - الحزب الوطني الديمقراطي. والذي يخوض انتخابات برلمانية في هذه الآونة. ومن هنا ترجع كافة عناصر ورمضى الحزب التي يراه مبارك. وكان ذلك في مقابل فشل مساعي المهتمين بإبراهيم شكرى ومن معه عندما ذهبوا إلى صدام حسين في العراق يحاولون إزاحته عن موقفه الشار والإجرامى. ومن هنا فقد فقدوا مساحته من مصداقيتهم. خامساً: كما أن هناك حقيقة يجب ألا تغيب عن الأذهان إلا وهي أن القواعد الحزبية للأحزاب المعارضة قليلة. وهذه القواعد تتشبه في العضوية بتلك الأحزاب. وهي لا تكفى دفع الأحزاب إلى التمثيل البرلماني في ظل انتخابات قردية صعب اجتيازها إلا بشروط صعبة بالنسبة للمرشحين، ومن هنا فهي تقدم متاورات لكسب أصوات من خارج هذه القواعد. وهي أصوات مستقلة وهي الأغلبية الساحقة من مجروح أصوات الثقلين التي تصل إلى ١٥ مليون صوت.

سادساً: ومن هنا فإن أحزاب المعارضة أيضاً تخشى الرضحين المستقلين وتكرهم في الشارع. حيث أن استقلالهم يؤكد عدم تناسعهم بأحزاب المعارضة وتقلها السياسي

والى ضوء ما سبق شرعه. فإن واقع الترشح الذي يبدو واضحاً اليوم ودلالته هي: أولاً: إن عدد المستقلين مازال يلقى عدد المرشحين الحزبيين منذ آخر انتخابات قردية جرت في عام ١٩٧٩ ثانياً: أن عدد المرشحات من النساء لمجلس الشعب قد تجاوز مائة مرشحة. ثالثاً: أن قرار مقاطعة الانتخابات من جانب بعض الأحزاب أحدث انقساماً فعلياً بين صفوف أعضائها وقادتها رابعاً: أن هذه الانتخابات تضم أكبر عدد من الأحزاب في تاريخ مصر خامساً: مازالت تردد التبعيلات والتموتات حول اختيار رئيس مجلس الشعب القادم. فهل سيكون ضمن المرشحين الحاليين أو سيكون ضمن المعينين الذين سيصدر قرار جمهورى بتعيينهم طبقاً للدستور؟ □





المصدر : ..... الوفد

التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## فصل ١٠ أعضاء الوفد لمخالفتهم قرار مقاطعة انتخابات مجلس الشعب

صدر فؤاد سراج الدين رئيس  
الوفد ، قراراً بفصل عشرة أعضاء من  
كافة تشكيلات الحزب لمخالفتهم قرار  
الهيئة العليا بمقاطعة الانتخابات .  
تضمن القرار فصل حازم اسماعيل  
كساب ، وكرسيه ادريس عيث ،  
ومحمود شيوب ، وعبد الفتاح  
البيدري ، وسعد طه حسنين ، وأحمد  
الطيب ، ومحمد عبدالعزیز حمد  
وشهرته رمزي عبدالعزیز ، وفؤاد  
خليفة ، وبهتساوي وزير بهتساوي ،  
وعطية عمارة ؟



فؤاد سراج الدين







## الامية السياسية ونزاهة الانتخابات وهموم اخرى

د. نصار محمد الله

رئيس قسم الفلسفة - كلية الآداب - سوهاج

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للمرشحين لعضوية مجلس الشعب خاصة أولئك الذين يتقدمون لأول مرة فإن لنا أن نتصور كيف يكون الوضع بالنسبة للشعب العادي .

الواقع أن أبسط الأوصاف التي يمكن أن نصف بها نسبة كبيرة من المرشحين وأن نصف بها نسبة أكبر من الناخبين .. تتمثل في عبارة موجزة هي : « الامية السياسية » .. والتي ترتب عليها في اعتقادي معظم السلبات التي تعاني منها التجربة الديمقراطية المصرية . وأول هذه السلبات هي غياب الأمن الموضوعية التي

يمكن بناء عليها أن تتم العملية الانتخابية . وعلى سبيل المثال فإن الانتماءات العائلية والقبلية هي التي تلعب الدور الأول في ريف مصر وفي صعيدنا لانجاح مرشح معين وليس الانتماء السياسي أو التوجه الحزبي لهذا المرشح . وكثيرا ما انتقل بعض المرشحين في صعيد مصر من هذا الحزب إلى ذلك فانتقلت معهم أصوات جميع العائلات التي تستأجرهم إلى الحزب الذي انتقلوا إليه . وأما في المدينة فإن الوضع لا يختلف كثيرا حيث تتوقف فرص مرشح ما في النجاح على مدى ما يتوقعه الناخبون منه .

كما ترتب كذلك على هذه الامية السياسية ، التفكير العملية الانتخابية في معظم الحالات إلى الغزاة وانطوائها على قدر ما من التزوير . وتتوقف هنا لكيؤكد أن ارتشاح المستوى في الوعي السياسي هو التمسك الحقيقي لأية انتخابات يراد لها أن تكون انتخابات نظيفة وهو ما لا تكلفه ولن تكلفه أية تصوص قانونية تجرم التزوير أو أية جهة يباطلها بالإشراف على سير العملية الانتخابية . طالعاً أن الامية السياسية متفشية بين الناخبين والمرشحين وهو الأمر الذي سيرتد عليه بالضرورة ما يلي :

أتمنى أن يقوم باحث أو مجموعة من الباحثين بإجراء بحث ميداني يستهدف قياس مستوى الوعي السياسي بوجه عام و ، الوعي البرلماني ، بوجه خاص لدى المرشحين لعضوية مجلس الشعب . خصوصاً أولئك الذين لم يسبق لهم دخول المجلس من قبل . وأتمنى أن يكون من بين الأسئلة التي سوف يوجهها الماحضون إلى الأفراد العينة المختارة للبحث الأسئلة التالية :

- ماهي اختصاصات مجلس الشعب كما حدتها القوانين الأساسية ؟
- ما هو من وجهة نظركم الدور الذي ينبغي أن يتوش به عضو مجلس الشعب ؟
- ما هي الفروق الأساسية بين برنامج حزبكم وبين برامج الأحزاب الأخرى ( هذا السؤال يوجه إلى المرشحين الحزبيين وحدهم ) ودون أن أسبق النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها مثل هذا البحث في حالة إجرائه . ودون أن أصغر سلفاً على ما سوف ينتهي إليه . فلتني بحكم معاشني لعدد كبير من المرشحين استطيع القول بدرجة كبيرة من الثقة أن هذا البحث سوف يفضي إلى النتائج المبرزة التالية :
- أن عددا كبيرا من المرشحين الواقع أن تحصل نسبة إلى أكثر من ٥٠٪ من جملة المرشحين لا يعرفون الفرق بين السلطات الثلاث وبالتالي فهم لا يعرفون أصلاً أن مجلس الشعب سلطة تشريعية .
- أن نسبة كبيرة من المرشحين ربما أكثر من ٧٠٪ يتصورون أن دور مجلس الشعب يقتل في قضاء المصالح اليومية للجماهير وهم بهذا يخلطون بين دور العضو البرلماني وبين دور العضو الذي ينتمي إلى الأجهزة والمجالس المحلية
- أن نسبة كبيرة من المرشحين المصريين لم يطلعوا على برنامج الأحزاب الأخرى ، فضلاً عن أن نسبة لا بأس بها من بينهم لم يطلعوا على برامج الأحزاب التي ينتسبون هم أنفسهم إليها !!





المصدر : المجلد ١٢ ، العدد ١٢٢ ، ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ من ديسمبر ١٩٩٠

● اعراض عدد كبير من التلخين عن الحضور الى  
مناقشة الانتخابات والمشاركة فيها مما يجعل  
اصواتهم مفعما للمندوبين الحاضرين عن  
المرشحين ايا ما كانت انتماءاتهم .

● الاعتقاد بان نجاح المرشح هو نهاية المطاف  
وهو نهاية المعركة الانتخابية ( حيث ينبغي ان  
يكون العكس وان يكون نجاح المرشح هو بداية  
النضال الحقيقي لا نهايته ) وهذا الاعتقاد نابع  
من التصور الخاطيء الذي يكتسبه المرشحون  
والناخبون على حد سواء من ان الوصول الى  
مجلس الشعب لا يستهدف تحقيق برنامج سياسي  
معين ، فمر ما يستهدف قضاء حاجات ومصالح  
يومية بعينها

تقودنا الملاحظات السابقة الى سؤالين هامين  
١ - ترى هل كان الشرايط الخمسين نسبة ٥٠ % من  
العمال والفلاحين ورغم تسليمنا بانه مكسب  
المشاركة ينبغي الحفاظ عليه ... ترى هل كان هذا  
الشرط من بين العوامل التي ادت الى انخفاض  
مستوى الوعي السياسي بين المرشحين لمضوية  
مجلس الشعب ؟

٢ - هل الجبهة الديمقراطية الراهنة اكبر مما  
تستطيع الممعة المصرية ان تهضمه في ظل  
مستوى الوعي السياسي الراهن ؟

استدعوا القارئ الى ان يتسرع فيجيب على  
هذين السؤالين بالاجاب ، لكنني ادعوه فقط الى  
ان يضعهما بينه وبين نفسه موضع التامل  
الطويل .





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: حادي

التاريخ: ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

## معارضة كلام

يبدو ان المعارضة قد امتنعت عن دخول الانتخابات كي تتفرغ في وصلها للكلام الفصيح الذي لا يقدم ولا يلحق . كلام معاد ومكرر وممل وأقرب ما خرجت به علينا إحدى صحف المعارضة ان الحزب الوطني يدخل الانتخابات بلا منازع ونسى ان منازعة المستقلين التي تشهدها الانتخابات هذا العام شرس واعتف من أي انتخابات مضت استمرت فيها المعارضة او لم تشترك ويكفي دليلا على ذلك ان عدد المستقلين في هذه الانتخابات لم يسبق له مثيل في تاريخ الانتخابات فوصل عدد المرشحين في إحدى الدوائر الى خمسين بل سبتر مرشحا يمثلون منازعة شديدة وقوية أترضى الحزب الوطني أي ان الامر ليس سهلا وليست الساحة خالية كما يدعون ولم ولن تأتي النتائج على طبق من فشة كما يشيعون مم ان من المسئول عن ذلك هل منع ندما المعارضة من الحصول في الانتخابات ام ان المعارضة عن سوء نية ارادوا ان يطعنوا الديمقراطية في مقتل في وقت من اصعب الاوقات خرجا حيث التغييرات والاحداث الدولية التي غيرت وجه العالم بالمره وحولت الدول الشمولية الى دول متعددة الاحزاب ..

وهل تست المعارضة برلمان سنة ٧٦ الذي ضم العديد من الشخصيات البرلمانية المستقلة امثال د محمود الفاضل والمستشار ممتاز نصار رحمه الله عندهما خاض العديد من الانتخابات مستقلا

هل تست المعارضة ان القوى برلمان شهيدته الحياة البرلمانية سنة ٧٦ كان من المستقلين ثم ان المجلس المظفر وما قبله

كان بالقائمة ومع ذلك شهد معارضة من داخل الحزب نفسه الم يكن المستشار العمود والاعمال عشو بالحزب الوطني وعيسى صفى الدين رحمه الله والمستشار احمد موسى رحمه الله والمستشار احمد الشبيب ولم وكان وكيل مجلس الشعب ولم يتأخر لحظة في اعلان رايه في حكم المحكمة الدستورية سوق هذه الامثلة للذين يتكلمون ولا يعرفون في الدنيا سوى الكلام الفصيح الذي لا طائل منه

يا اخواني المجلس القادم سيشهد مولد حزب جديد اسمه حزب المستقلين بالإضافة الى الاحزاب الاخرى التي دخلت الانتخابات وحزب المستقلين او المستقلين على وجه الخصوص سيكون حزبا معارضا وليس على طريقة المعارضة عنفا التي لا تعرف سوى لا لا لا ثم ان المعارضة المستقلة سوف تكون معارضة بناة تنبع من داخل ما يقتنع به العضو لا معارضة مبنية على موقف او اتجاه الحزب الذي يحدده قيادته وفي الغالب القاعدة من النواب لا يعتمدون فيها او يقتنعون بها

كمال الدين حسين





## تصريح ديل .. حتى أشعار آخر

لم يصدق الشعب دعاوى أحزاب المعارضة بأنها لم تشارك في الانتخابات والدرار الجميع في جزيي الولد والفعل إنما كانت بغيرهاري "لأننا نرى - ويرى الكل معنا - أن عددا من كبريات جزيي العمل والولد قد دخلوا لعل الحركة الانتخابية وتصدق على ذلك المصالحات والاتصالات التي تمتلأ بها بعض الدوائر الانتخابية التي دخلها الولد أو العمل .



## د . رأفت خالدة

أما الانتخابات القريبة . فهي انتخابات يتحمل تحميلها الفرد ذاته الذي وضع نفسه . ولذلك فإن نتيجتها غير مطمونة لأحزاب المعارضة . التي على كل منها أن تدخل الحركة ( وحيدة ) بأفرادها دون تحالف أو ائتلاف ( وبهذا ) ( تتكشف ) أمام الجمهور أنها لا تملك الكوادر المؤهلة بظلالها الشعبية أن تحصل على ثقة أبناء الدائرة الانتخابية . وهكذا وجد حزب العمل نفسه بلا مؤيد أو مساند . والحزب المنتسب على نفسه "بشعانية" ( الدينية والأستراي ) وبعبء عن أخوان المسلمين لا يمكن أن يحلده جوده ٤٤٤ كانوا شيعيا مؤلفا لكونهم انتخابات على مستوى مصالحات

والأشعار لا تريد أن يتفهم البعض بالدعاية الانتخابية لهم - فلكنا اسم كل منهم . وصفته الحزبية والحزب الذي ينتسب إليه سواء العمل أو الولد والدائرة الانتخابية . وهم عموما يتجاوز عددهم ٣٥ مرشحا عن حزب الولد . ونحو ٢٥ عضوا عن حزب العمل الديني . وقريبة ٨ أعضاء عن حزب العمل بجلجالة المشتق . هذا بجانب مرشحي الأحزاب التي سبق أن أعلنت دخولها الحركة الانتخابية وتصدق لحزب الجمع والأحزاب ومصر الفتاة وحزب الشورى

هذا العدد من الكوادر الحزبية الشعبية التي رشتت نفسها عن جزيي العمل أو الولد على كل رصيد هذين الحزبين . ولا يملك أي منهما كوادر لدرى لها رصيد شعبي . وإلا لكان دفعها إلى ساحة الحركة الانتخابية دون إبطاء . وكون تفكير مسألة المظلمة كانت متفردة لابد منها . لأنه مطلوب من حزب الولد أن يترشح ٤٤٤ عضوا بألوا في ٢٢٢ دائرة انتخابية على مستوى الجمهورية . ونصف المرشحين من العمل أو الطلاب على الأقل . وقد لا يضر عليه حزب الولد في كل الانتخابات القريبة شديدة الشدوى وبهذا من أن يعترف حزب الولد بأنه لا يملك الكوادر اللازمة لخفض الانتخابات القريبة . بخلاف عن مضاعفاته الانتخابية لأغراض وأهمية مثل التثوير ومكسبات الديمقراطية والشراب للقاء وكلها أمور حيوية عليها وسبق لنا نقلها

فالمسألة الآن هي "تصريح ديل" لا أكثر ولا أقل من الانتخابات الحالية ليست محل الانتخابات السابقة . الانتخابات السابقة كانت بالالقائمة وتم فيها التحالف والائتلاف بحيث يأتى في حزب الحزب الآخر . وكما نعلم جميعا حدثت هذه التحالفات وصحيح أن حزب مسنداً أن يركب في حوض أي حزب آخر المهدم أن ينجح القائمة

الجمهورية ولا يجب سرب بعض حوى بسببية واحد إلى حافة من هذا العدد . لذلك وصام هذه الحقيقة القاسية وصام ( مصر إليه ) بظهر حزب العمل أو الائتلاف السابق حتى لا ينتكس وتبلى ( فضيحة ) ( بجلال ) . أما الحفلات التي يظفلها حزب العمل على صفحات جريدته الحزبية ومسألة التثوير أياها . هل أصبحت تكتف بالثقة . ولو كان ذلك صحيحا لما استندت المتكسبة إلى كل دائرة انتخابية . ولما امتلأت شوارع مصر كلها باللائات والمصالحات والدعايات الانتخابية . ولما كانت الندوات المتلاحقة . والاجتماعات الخفية والتكتيكات الانتخابية التي لا تهدأ

وما كنت بود أن تكشف أوراق كل حزب . ولكن الإشارات التي يسوقونها للتدليل على نجاح مقاطعة الأحزاب فضلا عن أنها تثير ليا الضحك فهي بشا كثير ليا الأسف على حال بعض أحزاب المعارضة البريلة وكيف كان رئيس حزب معارض يتسحب في أغلب الحزب الوطني لكي يترك لحزبه دائرة أو التتار . يضمن منها نجاحه . ويكون للفلان أن يعلن الحزب المعارض دخوله الانتخابات رسميا . والعهدة بن الحفلة من تكية . وأن عليه وعلى غيره من يعتمد على نفسه . ويبلغ على قدميه لأنها انتخابات هدية . ولما وجدته قصير الذيل . قطع وشتم وتظلم على حزب المعارضة أن تتخذ من الدروس الحفلية في الانتخابات القريبة دروسا مستفدة لها لعلها في مرات قادمة يكون لديها من الكوادر الحزبية ما يستطيع أن يتفانى وهي أن تستطيع ذلك إذا ساعدت بسببية واختصار . العمل المهدوم ومرت حكيه الهجوم والتسليم . ولا قلت لصيرة النيل وحتى أشعار آخر







للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٠

## استقال من الوفد

يخوض الانتخابات

مستقلاً



بن سواوي  
وزير  
بن سواوي

أقدم بهنساوي وزير بهنساوي نائب رئيس لجنة الوفد العامة بمحافظة بني سويف وأحد الأعضاء المؤسسين للحزب استقالته من حزب الوفد الجديد. ووسع نفسه لانتخابات مجلس الشعب للفترة مستقلاً عن دائرة مركز مسسما.

وكان بهنساوي وزير بهنساوي مدير عام المنشآت لوزارة العدل السابق عضواً بمجلس الشعب في الدورة قبل الماضية من حزب الوفد وكان قد تقدم باستقالته إلى الوفد في ١١ أكتوبر ٩٠ أبدى فيها اعتراضه على بعض قرارات الوفد بالمحافظة

# حاسبونا أيها المواطنون!

الفيلومية

## تحقيق: عيد باطه

الصعي الذي ينتهي عام ١٩٩١ واستكمل خط لائحه بشيرا الخيمة، وإنشاء كوبري موانئ لكوبري الكوكيش من المثلثات حتى شبرا الخيمة.

أما في مجال الصحة فمن المحاولات ان هناك تطوراً صحياً في المنطقة لأنها منطقة "صناعية" بالدولة الأولى. وكذلك تغيير شبكات المياه.

وأهم الخطوط الرئيسية التي أنشأها عرشها على المجلس محاولة وضع الأسس السليمة لاستقرار أحوال الطلبة العاملة، وإيجاد موازنة بين الدخل والإسكان وكذلك زيادة الإنتاج حتى تتمكن مصر من الخروج من أزمتها الاقتصادية.

### دور الشباب

ويتحدث المرشح الثاني بشيرا الخيمة وهو أحمد رمزي الجيار مرشح الحزب الوطني - فئات - قائلا ان الشباب في مصر له دور كبير يجب ان يقوم به ولا يتأخر عن واجبه تجاه مصر فهو حصنها الحصين، والأمل لهذه الأمة. وهم رجال المستقبل وعليهم ان يستعدوا لعمل الزاوية في المستقبل القريب. وارى انه من واجب علينا ان نوفر لهم المناخ المناسب لتكوينهم من أداء دورهم.

بالإضافة الى ان تكون لهم القدرة الطبية والعمل وبذل المساهمة والأخذ بيدهم حتى يتشاوروا بعينين عن كل ما يحق مسيرة وطنهم نحو التنمية والتقدم فادماً لا يتسلق الا بحسن التوجيه لهم والنصح وتكليف جرعات الثقافة الهلولة والوعي البشري والأخلاقي عن طريق تثقيف كل الأجيال التي تخلفه حول وجودنا الشباب بعدما في الفرصة والمحدد ونقوى تشييد ونجزة الاعمال.

### تضييق الخجوة

ويقول محمد عبود مرشح الحزب الوطني - عمل - من دائرة شبرا الخيمة رقم ٢ ان أهم القضايا التي تشغلني الآن

عندما يتحدث مرشح الحزب الوطني بالفيلومية يعتقد ان نفس الإرتباط الوثيق مع ظروف المجتمع المحلي والتعريف على مشاقه واحتياجاته.. لأنه جاءت كلماتهم معبرة عن تلعب الجماهير نحو مستقبل يحمل في طياته الأمل في حل المشكلات القائمة والوصول إلى حد الغدا.

استكمال المشروعات

يقول مرشح الحزب الوطني عن دائرة طوخ بالفيلومية - فئات - محمد طوخ الفيومي: يقول: دخلت المجلس منذ أكثر من ٢٥ سنة وأولين بمقرى الحزب الوطني اما من برنامجي.. الإلتزام فأول ان استكمل باقي المشروعات في بداياتي تتابعها في مدينة طوخ، واستكمل خطية الزعرا التي شغل المدينة والصرف الصحي في مدينة لها، والتأنيق الخاص بالمدينة على الطريق السريع.

والنسبة للريف فالتتركيز على مشروعات الخدمة كالتعليم والصرف الصحي والمواصلات تخفيفا عن كاهل المواطن بالإضافة الى تبنى القضايا التي تخص المجتمع من مهنين مثل قضايا المعلمين وكذلك قضايا الحرفيين ومشاكلهم المختلفة سواء مع الضرائب والمؤسسات والجهات الحكومية.

ويضيف ومن أهم القضايا التي تشغلني هي الصناعات الصغيرة لتوفير فرص العمل للشباب وتأمين إنشاء مدينة صناعية للحرفيين في طوخ وأخرى في قها تشتمل على نوعيات مختلفة من هذه الصناعات.

### زيادة الإنتاج

ومن مرشحي الحزب الوطني، وعقلونية سعيد جمعة بشيرا الخيمة - وهو أحد القيادات الصاعدة البارزين في الدائرة.

يقول: خطتي الانتخابية تتركز حول أول وأخيراً على الجهود التي بذلتها تجاه أبناء الدائرة بشيرا الخيمة خاصة أبناء مصر بشكل عام وتتمثل في استكمال المشروعات التي بدأتها ولهاها الصرف

الانتباه من عملية الصرف الصحي وأعداد وصف الطرق الرئيسية كتدوير حيوي يحتاج إليه المواطن.

### رفع المخلفات

ما الوجه الجديد في دائرة الخفكة هو إبراهيم النشبي - فئات - يقول عن برنامجي - العمل على ترسيخ الديمقراطية وتوسيع رقعتها ورفع المعاناة عن الجماهير وبأسامعة في حل القضايا التي تعرض تحت يدي المجلس، والعمل على استكمال كافة المطالب الخدمية للقرى ومركز الخفكة والإهتمام بصفة خاصة بقضايا الشباب.

### مزيد من العرق

اما الدكتور عيد سالم مرشح الحزب فئات من دائرة شبرا الخيمة ٢ فهو أحد الوجوه الجديدة التي تدخل دائرة العمل السياسي لأول مرة وأهم ما يشغله محاولة سد ثوابم القصور في مجال الخدمات الصحية. وتجهيز المناخ المناسب لراحة المواطن عن طريق حل مشكلات الطرق، والإسكان والموصلات والتعليم وكذلك شرس القيم العشرية لتشجيع على تفهم من الكورث في فهم الفخامة وما يترتب عليه من سلوك خاطئة.

### المشروعات الانتخابية

اما مرشح الحزب عن دائرة الخفكة - عمل - هو السيد الخليل وبرنامجه الانتخابي كما يقول يتحدد في الخطبة بالمرز من كافة الفرض علم الشبيد وتشجيعهم في المشاركة في كافة المشروعات الانتخابية. وبنيوية الظروف الملائمة لامتلاكهم في المشاركة لتشييد وتطويع وبلدهم وتحقيق التضييق في فساد الصناعات وإتاحة الفرصة أمام المستثمرين في استصلاح الأراضي. والوقوف أمام المسئولين وإيجاد فرص العمل للشباب. ومن أهم القضايا التي تشغلني بالي خليفة لما من الحقبة العاملة هي فتح أبواب التصدير أمام دول العالم





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الوقف

التاريخ :

١٢ نوفمبر ١٩٩٠

# لماذا يغيب الحزب الوطني نقص الكفاءات ، ويغيب الأصالة الشخصية بسبب التفسير

الصلة الانتخابية في مجلس الشعب يحدهما الدستور، للفرص إلا أقل نسبة العمل والملاحين عن ٥٠٪ .. وقد لاحظنا في قوائم الحزب الوطني تلاعبا خطيرا في صفات كثير من المرشحين، إذ ربيع الحزب من يجعل صلة الغلات علوا أو فلاحا حتى يفسح الطريق لأحد الكوادر الأخرى التي يرى الحزب أنها أصحح منصب الغلات ، وقد تكررت هذه الظاهرة في كثير من الدوائر .. لدرجة أن إحدى مرشحاته التي تحمل كفاءة عملية منذ عام ١٩٧٦

رشحها الحزب في انتخابات ١٩٨٧ بصلة الغلات بل ورشحها لفرص الانتخابات المقبلة بهذه الصلة أيضا .  
● وسنذكر مسائل نوجهه إلى قيادات الحزب الوطني ونوجهه منها كثير من اعتناقه .. هل التفر الحزب الوطني إلى الكوادر الخامسة حتى يلعب بمرشحيه لعبة الغلات والعمل ؟ أم إن تغيير الصلة يعتمد به الصالح الطريق لرشح آخر للصلة المقبلة ؟





الموقف : المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ نوفمبر ١٩

# حكيم القضاء بأننى عاملة ورئيس الحزب لمقصود الفسادات !

لقد حدث في كلج من البوغاز، ومنها  
على سبيل المثال دائرة الرأسمية، ونجح  
محمدي التي رشح فيها أحمد اسماعيل عن  
اليمين، وهو خليفة حياته ثلاث، وذلك  
الأدلة السليقة، من أجل هذا كان لابد من  
الانفصال مع الخارج من مرشحي الحزب  
الوطني الذين كثرتهم صفوف الانتخابية  
هذه المرة من المرات السابقة، فكان اللقاء  
الأول مع السيدة أروبا ليلة مرشحة الحزب  
الوطني في دائرة مدينة نصر ومصر  
الجديدة والتي أكدت أن الانتخاب الفردي  
يحمك في الأساس الأول اسم المرشح  
وأيضا صفاته، فلما كان المرشح ترويج  
سياسي واجتماعي وعطاء واضح للجميع  
وفوائد وانتماء مع جوامع بأكمله... هنا  
يمكن أن نقول أنه لا فرق بين عمل  
وفئات... أما إذا كان المرشح قيادة مثالية  
... كما في حالتي... فكون فرصة في النجاح  
أكثر من خلال صفاته المثالية.

## حكاية التخليع

ومن تخليع صفاته الانتخابية من عمل  
التي كانت أكدت أروبا ليلة أنها غير مؤهلة  
على هذا التخليع لأنها اكتسبت خبرتها من  
خلال مؤامرات كعائلة... والمسلات : أنني  
أول قيادة مثالية وصلت إلى الأسماء العام  
للثقلات عمل مصر... ويترجم من أنني  
حصلت من مؤهل جامعي بكالوريوس الخدمة  
الاجتماعية، إلا أن صفاتي كعائلة مازالت

قائمة ولا أريد أن استبدلها، حيث أنني  
أقدم الترشيح منذ عام ١٩٧١ على أنني  
عملة والأمر بذلك.

- وتواصلت على أي أساس ثم تخليع صفاتي  
الانتخابية من عمل إلى فئات... كذلك  
الأساسي وضع صفاته فئات أمام اسمي في  
قائمة الحزب الوطني خلال انتخابات  
١٩٨٧... بعدما قلت برفع دعوى على  
الحزب الوطني لتخليع السلطة وحكمت  
المحكمة لصالحها وقتها، غير أن الحزب  
رفضني هذه المرة أيضا لعدم الفئات.  
وإن مخالفة الخوفية وبقتعديت في  
دائرة منوف كان للفرز الثاني مع السيد  
عبدالمجيد شحاتة مرشح الحزب الوطني  
فئات والذي كان يجعل صفاته العامل من  
قبل... وعن حقيقة التخليع قبل السيد

شحاتة لقد تغيرت صفاتي بعد خروجي من  
الخدمة وكان يصعبني وجودي في الوسط  
العمال حيث أن فشالي منذ عام ١٩٨٤  
كانت بين العمال ولكن يصعب القانون  
أصبحت فئات ١١ وذلك لوصولي إلى درجة  
مدير عام.

وفي مدينة مرسى اللبان مخالفة  
للثقلات شهد الحزب الوطني لثقلات  
خطيرا في قيادته بسبب اختيار مرشح  
فئات كان من قبل ممثلا للعمل وكان اللقاء  
مع المهندس صلاح العيسوي عضو  
مجلس عمل للمدينة والذي أكد أن تخليع  
صفه مرشح الحزب الوطني ليست في  
صالحه لو أن صلاح لثقلات وأنها دخلها  
الأساسي لصلاح الطريق ترشح لشر.

ويضيف المهندس العيسوي :  
- وعندما فلما رأينا أن الترشيح فوجدنا  
المتكبر والى يقصص رغم أننا لا نريد  
سوى خلق توازن داخل الحزب يراى  
الحياة الديمقراطية في مصر. أنني لفرع  
وأنا من قيادات الحزب الوطني أنني إن  
أساسي مؤتمري ترشيتي الحزب الوطني كما  
أنتم استنتجتم توبيختكم في يوسف وإلى لنا  
مخلص لأن العمل العام ليس به عيب أو  
مفلام ولأننا نضرمه لصالح مصر..

## استقالات جماعية

وإن لقاء مع المهندس طارق الجزاز

## تحقيق : عماد خيرة

عضو لجنة الخلافة بالحزب الوطني  
يسرور الذين قال نحن غير ملتزمين تماما  
بقاىي بحث، لقد أوجعنا وبقرت شعرات  
التي أتت بمرشحين أقل كفاءة وليست لهم  
الخبرات اللازمة ومن بين هؤلاء مرشح  
غيروا صفاته الانتخابية من عمل إلى فئات  
لكن يسعدوا مكان العمل لأحد المرشحين  
الذين على عليهم الزين. وأكد للمهندس  
طارق الجزاز أن هذا الترشيح وهذا  
الاختيار لا يعبر إلا عن رأي قيادات  
الحزب المعجدين كل البعد عن القاعدة  
وإن اختاروا مرشحين سينتظرون لها ما  
أريده وأيسر ما يريده الشعب..

وأكد الجزاز أننا مع مقولة أفراد سراج  
الذين وأيسر حزب الوفاء بل نذكر بها أمين  
علم الحزب الوطني فتقول له : لا تريد أن  
تساهم في تشويهه من أجل ديمقراطية  
مزعومة وسوف تقطع مرشح الحزب

المفروض علينا وسنختار من هم أصح  
ومن تشيخ صفوفهم الانتخابية مع  
والفهم الفعل الذين يستحقون من  
خلاله تقديم خدمات للجمهور.

## الاستقالات يقول

وكان لنا بعد سماع كل هذه الآراء أن  
نكمل الدائرة بمعرفة رأى استقالة القانون  
في لأعضاء الحزب الوطني في صفات  
مرشحيه فكان للقاء مع الدكتور بكر  
القبلي استاذ ورئيس قسم الحقوق  
الوطني والقاهرة والذي بدأ الحديث قلل :  
نقص الفئات ٨٧ من الأساسي هل أن يكون  
نصف أعضاء مجلس الشعب على الأقل من  
العمل والملايين، كما أن الفئات ٣٨ من  
فئات مجلس الشعب تتم على نفس  
الخطى. أما لفئات ٢ من فئات مجلس





التي يقدمها واعداد كشوف المرشحين لجهة أو أكثر في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئة القضائية بدرجة رئيس محكمة وعشوية أحد أعضاء هذه الهيئات من درجة القاضي أو ما يعادلها يختارهما وزير العدل وممثل وزارة الداخلية ويقرره وزيرها.

الإعترضات

وأوضح د. بكر التليسي : بعد ذلك تأتي لجنة الاعتراضات وتختص لمدة (٩) أن لكل مرشح حتى الاعتراض على ابراج اسم أي من المرشحين أو على اليات صلة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين ، وتصل في الاعتراضات بشأن مدة مقيده ، لجنة تشكل في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئة القضائية بدرجة مستشار أو ما يعادلها وعشوية قاضين وممثل وزارة الداخلية ويقرره وزيرها.

أما المادة ٩٢ التي تنص على أن مجلس الشعب مختص بالفصل في صحة عضوية نوابه فيجب أن تخضع إلى اجراء التعديلات الدستورية للقانون لها ، وذلك يكسب اساه الفصل في صحة ثبوت اعضاء المجلس الى جهة قضائية عليا . وهذا ما دعا اليه حزب البعث في برنامجة الخاصة ، إذ طلب أن يكون الفصل في الطعون الخاصة بالتقاضي لمجلس الشعب من اختصاص محكمة القضاة مع عدم الاستثناء يتحقق هذه الطعون بواسطة هذه المحكمة وهو قول سليم ولكن محكمة القضاء تعتبر ذات تكوين خاص بعيدا عن جميع الشفوط السياسية والحزبية وهذا ما كان يراس عليه دستور ١٩٦٠ ، إذ عهد بمهمة الفصل في صحة ثبوت اعضاء البرلمان الى محكمة الاستئناف للمحافظة بجهة محكمة النقض

الشعب المعدلة سنة ١٩٧٦ فتناول بأحد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي ويكون عليا أن الرئيس ويشترط ألا يحول هو وزوجته وأولاده ملكا أكثر من عشرة أمتة ، كما يعتبر عليا من يعمل عملا بنويا أو دوليا في الزراعة أو التجارة أو الخدمات ، ويعتمد بمهمة رئيسية على نشطة الفلاح من هذا العمل ولا يكون متخفا لثقله مهنية أو مادية في السبيل التجاري ولا يكون من عملة المؤهلات العليا ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير عملة المؤهلات العليا ومن بدأ حياته عملا وحصل على مؤهل عال .

وفي المالحين يجب لكي تختار للمرشح عملا أن يقل مقدراً في تكيفته العمالية . ولا يعد بتلخيص الصلة من فئات إلى عمل أو فلاحين . وفي لقاء مع أحد المرشحين المستقلين .. أوضح لسانه شرفي أن الحزب البعثي يجب ألا نعلمه على اختياره مرشح فئات كانت صفته فيما قبل ، مضمناً لأن الأساس الأول أن يكون المرشح قادراً على العمل في دائرته وأن يكون ملتصقا بجماعته .. كما أن الفرق الوحيد بين المرشح العامل والفلاح أن العامل يغير في برنامجة عن عموم ومشاكل التطبيلات العامة أما المرشح المستقل لتصفه صفته في موقع اسم وللسل ويجب أن يهتم ببرنامجة بكل فئات الدائرة . وأضاف المتحدث بكر أن المادة ٨ من القانون الخاصة بمجلس طيات الترشيح تنص على أن تتولى نفس طيات الترشيح واليات في صحة المرشح من واقع المستندات







المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس رئاسة حزب الأحرار

## مجلس الشعب القادم مطعون في دستوريته قبل أن يولد

مخالفة الدستور وتحدى الإرادة الشعبية التي تمثلت في إجماع الأحزاب السياسية والقطاعات وتنادى بميثاق التدريس والقبضة على ضرورة الإشراف الكامل للقبضة على جميع مراحل العملية الانتخابية وأنها رئاسة اللجان الرئيسية والفرعية التي تجرى بها عمليات الاقتراع.

ولقد كان حزب الأحرار يميل في أن يكون حكم المحكمة الدستورية العليا نقطة بدء في حوار واسع تشاوري فيه جميع القوى السياسية في ضوء ما تشهده التجارب من أن إقصاء هذه القوى واحتكار الحزب الحاكم لثغرات صنع القرار في البلاد قد أدت خلال السنوات الأخيرة إلى حل برلمانيين متعاقبين ومجلس تشوري قبل انتهاء فترة ولايتهم استناداً إلى قيام هذه المؤسسات على قوانين كتب القضاء مخالفتها للدستور.

والد استعرض المجلس التقرير الذي تقدم به حملي سالم أمين تنظيم الحزب حول مواقف بعض الأعضاء الذين رشحوا أنفسهم لانتخابات مجلس الشعب القادمة ومقدم ٢٢ عضواً والد أكد المجلس على قراره الصليق في هذا الشأن.

حملي سالم

أمين تنظيم الحزب

وأصل مجلس رئاسة حزب الأحرار في اجتماعه برئاسة مصطفى كامل مراد رئيس الحزب ظهر الأريام الملقى متعلقته حول الأسباب التي أدت إلى مخالفته متعلقته مع حزبي لولود والعمل وجماعة الإخوان المسلمين لانتخابات مجلس الشعب للزعم إقرارها في التامع والمعتبرين من تفسير الحال.

وأكد المجلس أنه إذا كان قرار الحل والدعوة للانتخابات جديدة وفقاً للنظام الفردي بدلاً من نظام القوائم يعكس الاستجابة لحكم المحكمة الدستورية فإنه يقل كثيراً من الجدل والقلق لعدم الاتساق والطمعون في دستورية القانون الانتخابي الجديد الذي سوف تجرى على أساسه الانتخابات المقبلة. فقد قضت محكمة القضاء الإداري بقول الدفوع بعدم دستورية القانون الجديد وصحته برفع الدعوى الخاصة في هذا الشأن أمام المحكمة.

الدستورية العليا خلال شهرين والد استند الدفوع المشار إليه إلى عدم دستورية المادة (٢٤) للمادة من قانون الانتخاب الجديد لمخالفتها للمادة (٨٨) من الدستور التي تلزم الإشراف الكامل والقائم للقضاء على صلبة الاقتراع التي تجرى في اللجان الفرعية وأوضح الدفوع أن المادة ٢٤ - تجعل رئيس اللجنة الفرعية من الممارسين في الدولة من غير القبضة وتلقي بالالتزام على واضعي القانون الجديد بتحمده





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## سؤال !

الأحزاب التي رفضت خوض انتخابات مجلس الشعب القضاة هي الأحزاب التي سقطت مصلحة الشعب في مصلحتها الخاصة لأن خوض هذه الأحزاب الانتخابات كان سوف يحقق لها التمثيل البرلماني ولو بعد قليل من النواب إلا أنها رفضت هذا لكسب حتى يحصل الشعب المصري على ضمانات بعدم تزوير إرادته والمعارضة المصرية محقة في ذلك فلماذا أملت الطب الحكومات التي حكمت البلاد أن تهدر كل الانتخابات لمصلحتها

الحكومة طالبت بالشراف القيام على الانتخابات كما جاء في نص الدستور والحكومة تقول عدد القضاة لا يمكن للاشراف على كل اللجان ولقد كان من الممكن أن يشترك القضاة من الاشراف على العمليات الانتخابية لو ان الداخلية اقرضتهم بعض أجهزة النيابة للتيقزيونية والتي يستخدمونها في مراقبة كل من يشكبه بأنه معاد للنظام وأنا شخصياً اعتقد ان وزارة الداخلية تمتلك كما كبيرا من هذه الأجهزة لمواجهة أي للشعب المصري ولو أنهم اقرضوا القضاة نصف هذه الأجهزة لتمكين القضاة من احكام قبضتهم على العمليات الانتخابية إلا ان الحكومة لا ترغب في ذلك ولا يشغل بها مقاطعة الانتخابات إنما شغلها الوحيد هو كيف تستمر في حكم البلاد من خلال البحث عن أفضل الوسائل لثبوتية التي تمكنهم من ذلك لأن آخر شيء يمكن أن يشغل به هؤلاء السادة القبار هو إرادة الشعب طالما يمتلكون الوسائل المشروعة أو غير المشروعة التي تمكنهم من الاستمرار في السلطة لهذه الأسباب ستظل مصر مختلفة ولهذه الأسباب سيظل المصريون يعيشون ظلالها طبعا لا يمكن ان تتبدد أية دولة أخرى ولهذا الأسباب ستظل مصر قد بدعا لتحتيا بالمعروف والقروض ولكن حزامنا الوحيد هو ان حال هذه الأمور التي يرادفها الشعب لا يمكن ان تستمر طويلا ومضاهي كل من يصور ان الشعب المصري أصبح غير قادر على عمل شيء فمن ايناء هذا الشعب قتل السيد نصير المصري الجنسية الازهبي • كثير كلاما • ١

هشام طنطاوي





المصدر: الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

## صحيفة سوابق الحزب

### الوطني « ١ »



بقلم

عصمت

الهورى

وكيل نقابة المحامين

وإذا كان الحزب الوطني يعنى على أرض الانتخابات مفتالا، وترجم له بشرق الأرض ويبلغ الجبال طولاً... فله تمين على الناس اليوم أن يقرأوا صحيفة سوابق التي يحتويها كتاب أسود مهبى... فهذا يومهم الذى يقوم فيه السبب... !!

وإذا كانت قرأتين العاملين بالحكمة أو بالقطاع العام تقرض على كل من يمين له وتقبله أن يقدم بصحيفة سوابق للتأكد من خلوصها مما يشينه ويهدنه حتى لا يتسلل إلى شغل الوظائف العامة المشتبه في سلوكهم... لقد صار التعريف على سوابق الحزب الوطني من خلال ممارسات وسلوكيات أعضائه، ضرورة حتمية يجب أن يلق عليها الشعب... فلا يستطيع عدلا وينطقا حرمان إنسان من تولى وظيفة عامة لانه سلب مالا آخر، ثم يتولى الحكم حزب سلب الشعب حريته، والى به في مأوى صحيفة من الأبرص والضياع... !!

إننا إذ تقرأ سوابق صحيفة سوابق الحزب الحاكم، فنذكر انطلاقاً من أن الحق وحده هو غايتنا، وأن مجد هذا الشعب الطيب هو هدفنا، وأن الحمار بالكلمة باقى في لحنين هو

في حوار مع الناس حول ما يجرى على أرض مصر الطاهرة من أحداث تتمثل بواقعنا الليبرالي، ظلت أبحث عن تسمية أو وصف لهذا الذى يجرى فلم أجد ما أبحث عنه... فالانتخابات لعضوية مجلس شعب جديد تجرى بين الشفafs وأحزابهم الحزب الوطني الحاكم، وبين آخرين ملائت عضويتهم به قائمة رقم ما يزعمونه من إرادة أمة أو تعبير عن مشيئة شعب، أم أنها ألرب إلى التعميمات على ذلك المجلس، أو أنها عودة إلى مكان يتم عندما كان الاتحاد القومى... ومن بعده الاتحاد الاشتراكي... مسيطرين على الحياة السياسية في مصر... !!

وإذا كان لأحد أن يقول بأن المعارضة مثقلة ببنيت مطامحتها الانتخابات، فإن ذلك قول غير صحيح لأن التفتت للمتنزعين كله قد أدرك تماماً أن اللزاع الذى شنته تجرى فيه الانتخابات، موزيه بسموم قانون الطوارئ... كما أن الحزب الحاكم أبى ويرفض أن يكون للنقضاء إشرافه الكامل على كل مراحل الانتخاب... !!

أن الانتخابات اليوم تجرى في إطار غير ديمقراطي... فالحزب الوطني هو الذى يترتب عليها من خلال السلطة التنفيذية... كما أن

حيته التي تيمس... وأسلته الذي... وغير... وقليه الذى ينمض... وهله الذى يكر... وقسميره الذى أن يوم... ويده لتي تضرب كل فسك... فليس للمعارضة من مطلب سوى أن ترتفع إرادة الشعب فوق كل إرادة... وإن يكون للحكم للشعب وللشعب... وإن يكون للقرار من خلال الرأي الحر للإنسان الحر... وإن تقوم للديمقراطية بالإنسان التي هي حق لسيل للإنسان في أن يختار من يمثله في المجلس النيابي بإرادة حرة لا يرد عليها قيد من قانون سيره السمة، أو من أية سلطة وسلطات... !!





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الأهرام - رابو

التاريخ:

١٢ نوفمبر ١٩٩٠

### في الشعب

يا أمة العرب ... اتركوا  
خالد بن الوليد واحترموا  
سكوتهم ... هل للحياء أن  
يطلبوا من أمواتهم معونة ..  
لو أن الله بعثه حيا بينكم  
لسوف تقتلونوه ... !!  
أنا لو كنت حاكما عربيا ...  
وتنكرت أمامي المشكلة بعد  
المشكلة ... ورغبت أن أريح  
الشعب مما يلقاه .. لبادرت  
أن أفتح نوافذ الديمقراطية  
والحرية ... !!

أسلوبنا .. وإن يكون للنصب  
غاية ، ولا الهدم سيلا ، ولا المجد  
أسلوبا ... فلماذا .. معلننا أولا  
وأخيرا هو أن يكون الشعب مالكا  
لقراره دون وصاية وبغير قيود ..  
وما الشعب اليوم مدعو لأن يظل  
كلمته في أمر أولئك اللذين حسبوا  
أنه بالشماعات تتحقق  
الديمقراطية .. وبالدفاع تتلوه  
البطون .. وبالأمل الكاذب يكون  
الخلاص من الأوجاع ...  
وبالاحلام الوردية يكون الزهراء ...  
وبالأقوال يتعذر الإنسان من قيود  
تتميز حركته .. وبحرية الصراخ  
والدليل يكون بناء مصر .. إنهم  
اليوم محل مساطة وحساب من  
الشعب الذي سوف يطلع  
انتخاباتهم (علانا لسفاهه ، وكثافتها  
من غضبه ... !!

أنه حق الزمان الرديء الذي  
تعيشه مصرنا وتعيش .. لقد  
تراكت المني مأساة بعد  
مأساة .. والاتصال المصري يتألم  
ويئن ويشكو وما من سميع  
لشكواه .. لقد انفصل عنه الحزب  
الحاكم وتركه وحيدا يهتر كل  
شقاه .. فالديمقراطية صارت إنكاسا  
وإذا ربيتنا .. وأرادت لتلغين  
أخفقت وهطت .. واتسحج  
الانتخابات التي جرت في ظل  
سيطرة الحزب الحاكم ثورت  
وزيفت .. وقرأت النفاق حكمت  
فتحكمت .. فتسللت الشوائب  
الاستثنائية الشيطانية تفرض على  
الإنسان المصري كل قهر  
وأرباب .. فهذه هي ديمقراطية  
الحزب الحاكم التي يزعم بها  
ويلغز .. ولكن الشعب اليوم مدعو  
للاستجابة إلى نداء المعارضة  
بمقاطعة الانتخابات وترشيحا  
وتصويتا ... !!

( يتبع بالعدد القادم )







المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ ذو القعدة ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ماذا يقول مرشحو الأحرار الذين خرجوا على قرار الحزب بالمقاطعة وخاضوا الانتخابات ؟

رقم قرار حزب الأحرار بمقاطعة الانتخابات للعام ٢٢ عضواً بالحزب للتشجيع .. فعلاً يقولون .. لماذا رشحوا أنفسهم خروجا على قرار الحزب .

● عبد الفتاح الشوربجي الأمين العام للحزب ومرشح دائرة كفر سكر : فئات « بالقرارية يقول : لقد خضت الانتخابات رغم التزام بقرار المعارضة ذلك لأنني أؤمن بأن الواجب على المعارضة ألا تقاطع الانتخابات وتتراجع السلعة خالية للأحرار وأن يعيش فيها مسلمين لأن كل المعارضة دورا هاما لنضع عجلة الديمقراطية وأنى وجدت أن على حاكمي ما عادت ربي عليه من العمل على تطبيق شرعه .

● هلال المصري عضو مجلس الرئاسة ومرشح دائرة بور فؤاد بساطة بورسعيد : فئات « ومحمد محمد موسى الغرابي دائرة التمنية - دقالية عمال وميدان الفلاح مصطفى دواية تلا دواية « فئات « ولكن على ضرورة خوض الانتخابات حتى لا يتكرر السلعة لأعضاء الحزب الوطني .

● أحمد زعيبي رئيس وكيل الحزب ومرشح دائرة بولاق الدكرور والجيزة : فئات « يقول : لقد رشحتم نفس من أجل العمل على إلغاء كلمة الله ، ولأننا حين جدا على مقاطعة المعارضة للانتخابات .

● مصطفى النحاس مرشح دائرة بني سويف عمال وميدان بورسعيد : فئات « الحزب ومرشح دائرة خليفا : فئات « ولكن على ضرورة خوض الانتخابات لشخصيات الجهاد التي يهاجمها وأنى لحد طهر .

● محيي الدين حلي القنديل عضو المجلس الدائم بالحزب ومرشح

عائدين والوطني لقد عمل على أننى أؤمن بأن الله خلق الكون ويضع شروط وموازن وأسباب سمحت في الدنيا والآخرة ومن ثم فانا نريد أن نقدم بأسلوب العمل لخلاص الناس في الدنيا والآخرة من متعلق هذا الدين لأن الله سبحانه وإحسان قال : « ونزلنا طوبى الكتاب تبليغا لكل شيء وهو رخصة وشورى للمسلمين .. »





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأرجح

التاريخ :

١٢ نوفمبر ١٩٩٠

وبالنسبة لقرار المظلمة فامتدح أن هذا يعطي حرية أوسع للحزب الوطني في المشاريع المستمرة ..  
● حسن محمد إبراهيم عضو مجلس الرئاسة وعضو دائرة المظالم : فقلت : يقول :  
لقد رضعت نفسي ليس راحة متى لي للترخيص ولكن لأن أهل دائرتي أرادوا ذلك ..  
● هادي محمد مكيين المسلمي عضو الأمانة العامة وأمين لجنة العمل بالحزب وعضو دائرة العمل :

● عمال : يقول :  
لقد رضعت نفسي لخدمة الطليعة للعملية التي انتمى إليها وألذت من حلقها التي أعديت ..  
● الشيخ عبدالله الغرابي عضو مجلس رئاسة الحزب وعضو دائرة السرايل فقلت ويقول : إنني من المؤسسين لحزب الأحرار ذلك الحزب الذي يرى أن الشيوعية الإسلامية هي المصدر الوحيد للتحرير وقد رضعت نفسي من أجل إعلاء كلمة الله وأبى من أجل دنيا زائلة وكلاك من أجل الدفاع عن قضايا أعمال دائرة « الوابل » الذين عشت بينهم وملازم وأنا حزين لخالفه قرار المظلمة ولكن ماذا أفعل ؟ لنتركة الانتفاخات ليرشحي الوطني لكي يتفرغ لهم الجور ؟  
● محمد سيف الدين زاهد وعضو المجلس : فقلت : إني أرى أن العمل الحزبي مواجهة فالديمقراطية لا تهبط ولكن تنزع ..  
● القليلين على أحمد عياك أمين الحزب بالاستكفورية وعضو دائرة المنشآت فقلت يقول : لقد وجدت نفسي بين الالتزام الدستوري والافترام الحزبي .. فقل لي ماذا أفعل ؟  
● ونفس الكلام يقوله خليل درفلم سكرتير الحزب بالاستكفورية وعضو دائرة الملتزمه صال ..  
● محمد صبيح جعفر وعضو دائرة الملتزمه بالاستكفورية : فقلت :  
وبعد العزيز الزاوي الممارتين عمال

وتخيل عبدالمعز كرميز صال وكمال الدين النعاشي سبيدي جابر صال يعمرون عن أسلمهم لقرار المظلمة ● لما فلتمة ديابي موشحة دائرة حبيون للقتال فبعد « الفلاح » وأول امرأة في مجلس الأمة فقلت : لقد رضعت نفسي بناء على رأي أهل دائرتي ولكن اتصدى لي للفتكل التي تواجههم ..  
● رفعت حال أمين الحزب بالمظلة وعضو المجلس الدائم : عمال : يقول : رضعت نفسي مضطرا وبناء على رغبة شعب المظلة الذي يلهم بضمتهم ليل نهار ، وكنت ملتزما بقرار لحزب المعارضة ومطالبة الانتفاخات ولكن وجدت أن أهالي دائرتي قد قلصوا بوضع اللاتفات والدعاية الانتفاخية من أن أرفع نفسي وأم أجد بدا من خوض الانتفاخات ..  
● لغير محمد فؤاد والشهير بالحرف لمسي الموضع بدائرة أول قسم شبرا الشبية « صال » وعضو المجلس الدائم بالحزب إن لي مضيا عريلا في للتدخل السياسي فقد كتبت ضمن الطلائع ونقطعات الشباب واستطعت خلال فترة وجيزة أن أحمي على ٢٢ مجموعة كبيرة من الشباب .. وأخوض الانتفاخات لأني أؤمن بعدم جرمي للمظلمة الفحيرة لا تمنح من أحد ولكن تنزع انتزاعا بالممارسة .. وأنا عندما أخوض الانتفاخات لفتني استنقم على المستوري ..





المصدر : ١٤/١٢/١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

## حق وواجب



مقدم

### ثروت إباحة

إن الثقل هو أنت في المجالس النيابية فلم بدأت فكرة الحياة النيابية من عهد الرومان وكان الشعب يجتمع كله في السجلات ليستمع أي اقتراح ثم يدلي الناس برأيهم مجتمعين ومع الأيام كثر الشعب إن الأمر بهذا الوضع لا يمكن أن يستقيم فربما أن يمثلهم بشخص المراد يختارونهم وبدأت فكرة النيابة للثقل هو أنت أيها النائب وفي النفوس نفس تخون ذاتها فالتأتأة إذا التفتت غير الصالح خذت نفسه قبل أن تخون وطنه وهل وطنك ... إلا أنت وأهلك وأجودك

وفي كنفك من الانتخابات والحق لعدم نفسه وكان ثمنها في قضايا مالية لتصل بالقائمة ويسمى أنه على زيارته ... أحسن الذي في دياره هناك بعض الفلبيين ... حراسي حراسي واعلموا نحيه ... فقلت كلمة تستمع بها الناس لبعضهم وعلام الأسى والأفاس والألم والحرارة

فليس لهم أن تحيه أو لأحبه إنما لهم أن تحيه الوطن وإن تحيه الأمة الخامسة الكلية وإن تحيه الأخلاق الثرية للغة فهو ممثل شعب بأسره وإذا لم يكن الخلق هو السيد في الشعب فساد على الصالحين

لقد حدثت الانتخابات البرلمانية وأصبح النائب اليوم ينتخب الشخص لا الحزب فأخذا اليوم يقع على النائب في الاختيار أما في الانتخابات السابقة فقد كان الشخص يقع على الحزب الذي اختار مرشحيه أمانة وأد يامر أن ترضى الأمة إذا استأذنت عليها أريد من المراد الناس غيب بك والذي يفسد هذه الأمة في حثك هو وبك جميعاً

سيد أهد خبطك وبك أن تقوم بأمانة فيما يرضى عنه لك والوطن

الإدلاء بالصوت الانتخابي حق وواجب في وقت مما . هو حق لثقله الدستور للمواطن أن يختار ممثله وهو واجب ينشأ من بؤنية المواطن لوطنه

وكل حق يلزمه واجب . ومعروف أن الحق وللواجب كوجبه السمت لا يتصل أحدهما عن الآخر

والدستور أعطى هذا الحق للمواطن فليد للمواطن كواجب عليه أن يختار ممثله فيحسن الاختيار

ويجب ألا يختار حسن الاختيار بالقرابة أو الصداقة أو العلاقات الشخصية . وذلك تحزن كل الحزن أن نجد المرشح يقصد إلى التفتين ويحاول أن يمسكهم لهم ماله يكون بعيداً عن خلقه كل البعد تقرباً منهم ومحولة منه أن يختار أصولهم جاني ولو كان اختار هذه الأصوات بطريق غير كريمة

وأعف عن ذكر التفاصيل ويأسي جني لوطني أن أشرح ما أجدت فلان التفاصيل والشرح قد يؤذيان بي إلى مالا يحمل بي أن أكرر من بعض المرشحين فهو يخيف الوطن كله وليس هؤلاء المرشحين وحدهم

وليس جنيهاً أيضاً أن استعمل المال في الانتخابات ثم بعد بعضي أن لم يرصد هذا لعل لطمع عام والتفتين يدرون أن لعل الذي يقدم للشمع العام هو محولة لاختار الأصواتهم ولكن الرشوى التي تقدم للثقلين بدأ بيد لاجوري منها

للثقل الذي يملك مالا من مرشح يملكه من كل المرشحين . وهذا الثقل لارتكبي لص يبيع قوته من أجل لعل . وهم من مرشحين لظفوا في هذا السبيل أموا خلافة وكان معبرهم المسقوط الرابع

أن الثقل عليه أن يختار لصالح المرشحين ليعين ممثلاً له في البرلمان ويكون ممثلاً للأمة كلها

ولك أمانة ومن يخن الأمانة يور مخزى من الله ومن الناس ويور مخزى من نفسه إذا خلا إلى نفسه

لقد فطرت الحياة الثقل . إن . يصنع من لا يحترمه . وهذا الانتخاب ينبغي عليه أن يرضى هذه الصداقة ويصرفها وراء ظهره ولا يختار إلا الذي يحترمه والذي يعلم حق العلم أنه سيكرم بولايته خير قيام كلما عن الدائرة وعن الوطن جميعه

إن الثقل إذا خالفه له فليس فيها خدمة جنيتها يختار لها لحسن المصالحين . فليس إذا اختار ناكياً في مجلس نيابي . ألا يجب عليه وجوباً أن يختار لحسن من يعرف نيته المهمة للخدمة التي لا ينبغي أن يقوم بها إلا الأمانة البراءة الحريصون على مصلحة الوطن

إن الثقل في البرلمان صورة لخص جميعها ولين على مصالح الوطن كله والوطن هو أنت وهو أبوك وهو أخوك وهو أبوك . وصورة الثقل هي صورة له وصورة لولا لا جميعها وإذا التفتت ناكياً إذا صورة شاذة فكانت قدمت موزة وصورة أبوك شاذة لثقلها على الناس لثقلهم





مشاغبات

سومك .. لبن .. تمر .. وطني !

بقلم : صلاح عيسى

يجمع المحللون السياسيون ، على أن الحالة على جبهة الديمقراطية المصرية ، قد أصبحت : سكة .. لبن .. تمر .. هدى !

فمع أن المفروض أن البلد يعيش في معركة انتخابية ، تدور في ظروف محلية وعربية وبولية بالغة التعقيد ، التي يثقل بثقلها الكتيب على كل شيء ، وخلفت دوماً من الأزمات المتصاعدة المتعاقبة ، والتي علق حكم ثان بعدم الدستورية ، وتفس للديمقراطية بكتلية ، إلا أن أحداً من الناس ، لا يفسر إلى هناك انتخابات أصلاً ، أو معركة طبعاً ، ولا يتابع مجرى فيها إلا بمقدار متفيمته للأزمة الوزارية في " العهد " أنهم إلا الخباطون وأصحاب المطبخ ومحات بيع البطة ، الذين انتقلتهم الانتخابات من حلق الركود الاقتصادي القديم من أزمة الخليج ، وقبل أزمة الخليج ، فانتشلتهم قليلاً ، تضييقاً للقعدة ، وبقي الركابيين على الرميح !

ومع أن هذه الظروف المحلية والعربية والدولية ، فوشح أن تخدم راسم الخريطة السياسية ، بل وربما الجغرافية للمنطقة التي تعيش فيها ، إلا أن أحداً من الذين يخوضون الانتخابات ، لا يتحدث في السياسة ، ولا يريد بدونه في أي موضوع يتعلق بالمشي أو الحافز أو حتى المستقبل ، ومع أن مجلس الشعب شخص - طابقاً للدستور - يسلطي الرقابة والتشريع وهو مائرجم في المعارك الانتخابية إلى تقديم السياسات المطبوعة ، وطرح السياسات البديلة لها ، إذا لم تكن - من وجه نظر المرشحين - في صالح الوطن وصالح الشعب ، إلا أن الشعارات المطروحة في المعركة الانتخابية الحالية ، تتجاهل أن عضوية مجلس الشعب هي شافية عن الأمة يجعلها ، ودفاع عن مصالحها على تسامحها ، ونشوء في برامج جزئية ، وكان كل مرشح يخوض انتخابات المجلس القروية أو المحلية التابعة لدائرته !

ولأن المعركة الانتخابية ، تدور بين الحزب الوطني والحزب الوطني بشفرة - يفتح الشين أو شهما - فمن الخطي أن تركز السياسة خارج نطاق اهتمام الناظرين ، ذلك أن مرشحين الحزب ، بل والحزب نفسه ، غير مفرزين بالحديث في أي موضوع سياسي ، فهم لا يرسون سياسة جزيهم ، بل هم أصغر من أن يدافعوا عنها أو يبررونها ، إما يترصدوا المستقلون ، فلهذه لإخوض الانتخابات ضد إرادة جزيهم تعبيراً عن اختلافهم مع سياسته أو بسبب أنه ، بل يخوضونها مجرد إغفلة الدكتور يوسف واو ، وليقولوا له أنهم أرق بدخول جنته ممن احتكرهم ليكونوا المرشحين ، باسم الحزب ، والفرقان بعد ذلك ، لأن لهم لا بآلية ولا بكتشريع ، إذ أن مهمتهم الحقيقية هي ملء الفراغ الديمقراطي بأشخاص حليفاً ، وخاصة في الجلسات التي يحضرها الرئيس ، ويتوقف عليهم بالمشور في بقية الجلسات ، ليستموا للحصول على دليل الديمقراطي للفر لحضور الجلسات ، وقد يمشي البعض لأن الحزب الوطني قد سكت عن هذا العدد الضخم من قيادات وأعضائه ، الذين خلفوا قراراته ، ونشروا لتكسهم مستقلين ضد مرشحيه ، فلم يصلحهم من عضويته ، بل أعلن أنه سيكون محقداً بين مرشحيه الأصليين ، ومرشحيه المستقلين ، ولله سيقدم

إلى عضويته كل من يلازم من المشورين على القعدة مرشحيه ، مع أن القاعدة الأساسية في العمل الحزبي هي وحدة الإرادة .. وحدة الفكر .. وخضوع الأقلية لأراء الأغلبية ، وخضوع المستويات الدنيا للأراء المستويات العليا ، وهي منطق لا مبرر لها ، بعد أن أثبت كل الشواهد أن الحزب الوطني حزبا وليس سياسيا ، وإنما هو شطة من للتسكين والمتكلمين ، والذين لا هم لهم إلا تأييد الحكم باعتبارنا ، نحن المصريون ، لسنا مواطنين ، ولا حتى رعيا .. بل مجرد دولا ، بل مجرد أرواح .. أمون رع !

ومع أن الحزب الوطني - بفرعيه الأصلي والمستقل - يخوض الانتخابات ضد عدد من أحزاب المعارضة ، التي لم تقاطع الانتخابات ، إلا أن العلاقات بين الحزب ومنكسبه من خارج صفوه ، تبدو سبنا على عمل ، ولقطة على زلاليا ، فالحزبان يتبدلان فحالات المودة المعاملة المسلحة ، ويتكلمان نشر مقالات المودة لكتوبة على لوائح التوكس ، ويؤكدان أن الانتخابات نظيفة ونزيهة ، ومفسلة ويسحق شيخ العرب الذي يتخب أكثر بياضا ، وكانها لا يتكلمان في السياسة ، أو يتصارعان في تمثيل الشعب ، ومع أن الشلق عن بعضهم قوله أنه يختلف اختلافا جديرا مع سياسات الحزب الوطني ، ويعتبرها ضد مصلحة الوطن والشعب ، إلا أنه يلزم الصمت التام تجاه هذه السياسات ، وإن قلته أنه إذا تكلم في السياسة ، أو غير عن اختلافه مع الحكم ، فسوف يرد عليه بطبيعة الحزب الحكم بالقرير التام الذي سينتقي بعسقوط الزوام مع أن نجاح واحد أو اثنين من المعارضين على إسس غير سياسية لن يضيف إلى المجلس القادم شيئا ، فقد كان في مجلس المختل دستوريا ، ملقة تطلب ، لم يسمح لهم سحرانو التصديق بأن يؤثروا في أي قرار ، وإن نتجج " عيشة " فيما فطحت فيه " أم الخير "

ومع أن الأحزاب التي أخذت موقف المعارضة ، ليست طرفا مبتلرا فيما يسمى بالمعركة الانتخابية ، إلا أنها وجدت نفسها فجأة ، العدو الرئيس الذي يواجهه المرشحون على تنوع قواهم وانتمائهم هؤلاء الملتصقون هم المسؤولون عن تراجع الديمقراطية ، وهم المعالجون عن ممارسة السياسة ، وهم الذين يبيعون المناخ للأهلي ، وهم الذين هربوا من المعركة ، لأن الشعب ليس معهم ..

والواقع أن الشعب يتفرج - وسط ضحوة التي تثلل كفه - بلا أي حصل في الهزلة الانتخابية ، التي تدور بين السكة والقلين و القدر الهدي ، أو بمعنى أدق " ولتتمر الوطني " إذ أن حزب الأغلبية في البرلمان الهدي ، قد تخلى عن رئاسة الحكومة ، ولابد لترشيح رئيس لها ينتمي إلى الأقلية ، وهو الأمر الذي سعد به مواطنو " كل الهندوة " بدائرة مصر الجروسة ، حتى أنهم يبعوا ببرقية إلى " البية علف " يبرون فيها أن يحتو حذو " راجيف غلدي "







المصدر: **الوفد**

التاريخ: **١٣ نوفمبر ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## القرار الصائب

إن القرار الذي اتخذته جميع أحزاب المعارضة المصرية التي كتلت ممثلة في مجلس الشعب السابق بقطعة الانتخابات نال تأييد وترحيب الشعب لأن الهدف الأساسي منه هو مصلحة مصر. إن أحزاب المعارضة بهذه الخطوة المباركة بدأت السير في الطريق الصحيح الذي كان يجب أن تسلكه منذ بداية نشاطها السياسي، إن قبول المشاركة في الديكتاتور الديمقراطي هو جريمة كبرى في حق هذا الوطن. وأحزاب المعارضة مطلوبة بأن تلقد تضام الشعب من أجل الحصول على حقوقه الكاملة في الحرية والديمقراطية الحقيقية. إن الطريق شاق ووعر ولكن حرية الشعوب لا يمكن الوصول إليها إلا بالجهاد الدائم والكفاح المستمر الذي لا يتوقف ولا يهدأ. يجب على أحزاب المعارضة أن تتوحد في الشارع السياسي بصورة ممتدة وأن توضح لجمهور الشعب الأسباب التي أدت إلى قطعة الانتخابات وأن تشرح خططها للإصلاح السياسي الذي يعتبر المدخل الوحيد للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

كتب البعض تعليقاً على قرار أحزاب المعارضة بقطعة الانتخابات بكلمات تثير التعجب والدهشة فهي مليئة بالمغالطات الواضحة وتجعل من البياض سوداء ومن السواد بياضاً. إن أحزاب المعارضة كانت لها مطلب كثيرة لضمان نزاهة الانتخابات ولم تكن المطالبة بجعل الانتخاب فريداً هو أحد المصغرات التي طالبت بها أحزاب المعارضة بل إن بعض هذه الأحزاب أعلن اعتقاده أن الانتخابات بالقائمة النسبية هي أفضل نظام للانتخابات. فقلوب بأن أحزاب المعارضة قاطعت الانتخابات رغم تعميل الانتخاب إلى للتكلم الفريدي الذي كانت تطالب به هو قول زائف ويهين قناع. لأن أحزاب المعارضة لا طالبت بإلغاء الأدنى من المصغرات التي تكفل عدم تزوير إرادة الشعب وهي ضمانات طلب بها قضية مصر. وإن رفض الاستجابة لهذه الضمانات دليل واضح على الإصرار على طريق تزوير الانتخابات ويضيق إلى ذلك قانون تقسيم الدوائر الانتخابية الجديد الذي أظهر تضاماً لتفصيل دوائر لمصر الحزب الوطني في نفس الوقت الذي تم فيه استبعاد الليك الذي ينتمي إليها أعضاء أحزاب المعارضة من الدوائر الأصلية إلى دوائر جديدة وذلك في جميع أنحاء مصر.

إن أحزاب المعارضة قد حلفت لنفسها ميماً عزيزاً غالياً بهذا اللوالب التاريخي الذي يستحق الحية والأكابر.

**د. إبراهيم عبدالمجيد صالح**





للنشر والأخذمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **الجمهورية**

التاريخ: **١٣ نوفمبر ١٩٩٠**

## عن ثقب الباب

منذ سنوات تكونت في مصر جمعية سرية لتحرير تاريخ مصر . وتاريخ فترة ٢٣ يوليو . واخذت الجمعية حركتها وفتحت عدة جهات . وكان المطلوب أن تهتز لغة أي شاب في أي حقل وطني منذ أربعين عاماً وأولا المؤلف الذي يجسم على الأرفاق والمجاهات التي تشترط في بعض الدول الأفريقية المجاورة لما لم تكن لصالح « الدماء العائلي » وإلقاء سمحه وأولا حرب كثيرة لما انتفض الجميع جدي مجالية العظم وتغير أعداد كاتبة من المواطنين كالمصحين للعمل كمنه . وتتصل مع الأجنحة المصرية للضاح عن مصر . وأولا أزمة الخلع الأخيرة لما ظهرت جدي الحركة الوطنية منذ الخمسينيات حين ناشت لتطوير الأرض العربية من الأملف العسكرية والقواعد الأجنبية .

ولكن جمعية الياس لعمل تطوير التاريخ ملقت بكل . ويبدو أن جمعية أخرى سرية بنسافة ظهرت هذا الأسرع . وغارها إرادة تثار ثورة ١٩١٩ أيضاً . لأنني لم أصل نفسي ولم أجد تفسيراً معقلاً . حين قرأت قوائم ترشيحات الحرب الوطنية الديمقراطية . وكان من أرا الترشيحات لاخط نفسي الملاحقة . وهي غياب المرأة لأن الحزب لم ينظم سوى برشنتين فقط . والمطهرة الأنظر هي غياب الأبطال من حزب « الأخوية » . وقد اعترضت أصلاً على سرية إحصاء قانون الأحزاب . وحتى الآن لم أقم أصلاً بقدر الحزب الوطني لراي العام أسباب لفتواة للمرضين . وأسباب إسقاط الأبطال الوطنيين من قوائمهم .

أول قر الحزب الوطني الديمقراطي المثل أيضاً على إرادة تثار ثورة ١٩١٩ ومن أعظم مميزات تحرير المرأة المصرية وتضمين الوحدة الوطنية بخلق الهلال والكتاب . هتتا كبر مطهرة لسكية شهادتها مصر لتأييد الاستقلال في ثورة ١٩ . وحاول المرأة تقدم . ويتصل مع المؤلفين كقوائمهم والمسير .

وقد كان من صغيرة ثورة ١٩ فيها المصت إلى الطبيعة الخاصة لمصر والمصريين . لمصر ليست فيها جوان تعكس فيها الكتاب . والتل في السهل يزع ولا يفرق . وأصبح مصر المسلم في وحدها الوطنية لأخرى فيه بين مسلم وقبطي .

وتاريخ الوطنيين الأبطال وبورهم في الاستقلال والتمسك والحريات مشهود والاعلام والأسماء والمواقف ولكن يبدو أن جمعية إرادة تثار ثورة ١٩ أيضاً لتشارك في وضع أقواس الحزب الوطني الديمقراطي . وخمس يعيشون في مصر مقابل الثورات الوطنية . ولا يرون أن مالتجزة أن ثورة يصبح ترأساً للجميع وكذا للمصريين جميعاً .

**كمال زهيرى**





المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٣ ذو القعدة ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# « الشعب » تواصل حملتها

## لمقاطعة مهزلة مجلس الشعب القادمة

الصراع يحتدم بين قيادات الحزب الوطني بسبب

المجاملات والخلافات الشخصية

معركة بين أعضاء الحزب الوطني بالكراسي والاذنية

مع اقتراب المهزلة... وفي كل يوم يمر يعلت الحزب الوطني فقلبه في التواجد على  
السلطة وعجزه عن اللعب وحده بعد أن قاطعت المعارضة مهزلة... بل وبدلاً من  
اللاعب بأعضائه هادئة ويتسابق بين قيادته تحول الملعب إلى ساحة قتال بعد أن  
احتدمت الصراعات والمعارك بين قياداته بسبب المجاملات وتصفية الحسابات  
وصلت إلى الحزب بالأحذية والكراسي داخل مقار الحزب وفي خضم هذه  
الصراعات انكشف المستور بعد أن استخدم كل متصارع أسلحته لفضح فساد  
الآخرين لتلوح روائح الفساد في كل مكان حتى يعلم الناس جنبا من سيمثلونهم  
غدا !!





المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

## تحقيق : شعبان عبد الرحمن عامر عيد عامر عبد المنعم صلاح الصايع

الأوراق في سيدي بكر ، والمعروف أن  
أراضي الأوراق في سيدي بكر مطبوقة  
لبعض الأفراد ، بهدف الانطلاق منها إلى  
الأنشطة الخيرية !

### تصدع خطير

وبالمحافظة الغربية / تشهده المحافظة  
حاليا أكبر انشقاق داخل صفوف الحزب  
الوطني حيث رفض المستشار لكرزى  
عبد الحميد محافظة الغربية تأييد مرشحي  
الحزب الوطني أو الانضمام بالقرارات  
الصادرة عن أمانة الحزب وكافة الحزب  
الوطني إذ رفض كلا من السيد محمد  
الكومنى فئات وممثلين برنام عامل في  
دايرة بئر السبع إلا أن المحافظ رفض  
تأييد المرشح السيد الكومنى لسببين  
خلافات شخصية بينهما ورفض كلا من  
محمد زياد قراند فئات ويحس سرور عامل  
كسطين عن الحزب الوطني وإليخ ذلك  
للأجهزة الأمنية ووسطاء المحافظة  
والجبهة الحكم المحلي ولجميع قيادات  
المحافظة مما تسبب في حدوث تصدع  
خطير في العلاقة بين قيادات الحزب  
الوطني والمحافظة وتم تصعيد الأمر إلى  
رئاسة الجمهورية والدكتور يوسف والى

الذى اتصل بالمحافظ وطلب منه الترخيص  
إلى قرارات الحزب إلا أن المحافظ رفض  
الانضمام للأوراق مما أدهأ يوسف والى  
ال نشر خبر في الصفحة الأولى بجريدة  
الأنباء يوم الاثنين قبل الماضي بعنوان  
آخر كلام الكومنى مريض الحزب الوطني  
وأشار الخبر إلى أن الدكتور يوسف والى  
حسم الموقف الناتج من رفض المحافظ  
إقرارات الحزب باعتبار ترشيح الكومنى  
وبرنام هو آخر كلام ورغم كل هذا رفض  
المحافظ لأوامر الحزب واستدعى أبناء أئود  
الكومنى وهددهم بالانطلاق وطلب منهم  
ضرورة إقناع والدهم بقتال من أدى إلى  
تفكك الموقف داخل صفوف الحزب  
الوطني في الغربية . وكانت مصادر من  
داخل الحزب الوطنى أن نتيجة الصراع  
سوف تصمم أن أول مقررات الحزب  
والعمر أن يتخذ في الحلة قريبا .

## في الغربية المحافظ ينشق على الحكومة ويتحدى ترشيحاتها

### في الإسكندرية

#### القطر السمين

ويقول عبد الرزاق عبد العال رئيس  
لجنة المراقب بالمجلس المحلي بالمحافظة  
أن قائمة الترشيحات أمست الكفاءات  
الحقيقية وأن الحزب الوطنى عهد إلى  
اختيار أقارب المسئولين مثل ترشيح  
الدكتور محمد رمضان عبد الحكيم  
عممت عبد الحميد وزير الخارجية !!  
ويضيف بأن قائمة الترشيحات لم تعكس  
للطيف السمان من رجال الأعمال من أمثال  
لحمد خيرى وكيل شركتى « نهم »  
و« اكسپوس » الأمريكيتين الذى لم  
يشارك فى أى نشطة حيوية بالمحافظة فى  
المجلس السابق !!

#### استجدها وزير سابق

ويرجع عبد الرزاق عبد العال استجدها  
الدكتور السيد على السيد ( الوزير

السابق ) من الترشيح بدائرة باب شرق  
بالإسكندرية إلى القنصوط التى مارسها  
لحمد خيرى على قيادات الحزب والتمنى  
ترجع إلى وجود خلافات شخصية بينهما !!  
ويؤكد عبد المنعم لسماعيل الذى  
استجده الحزب الوطنى من ترشيحاته على  
أن الهدف من أراج بعض المشهورين في  
قوائم الحزب الوطنى يرجع إلى رغبة  
الحزب في تدوير بعض القوانين المشبوهة  
فى المجلس القادم ؟

ويقول مصدر أمن مطع بالإسكندرية  
أن محمد عبد اللاه مرشح الحزب  
الوطني بالإسكندرية كان وراء إصدار  
قرار من وزير الأوراق ، بتثبيت ملكية

ول الإسكندرية أنقسم مؤيدو محافظة  
الإسكندرية ود . يوسف والى على أنفسهم  
وتبادلوا الشتائم والقذف بالألفاظ مما أدى  
إلى نشوب معركة طاحنة أصيب فيها أكثر  
من المئتين ومدير مكتب فتح الله كبره  
رئيس هيئة القطاع العام وأمين الحزب  
الوطني بالإسكندرية

ومن ناحية أخرى ، أظهرت قوائم  
المرشحين بالإسكندرية بسوء العناصر  
المزيدة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل  
واختفاء أسماء المعارضين لسياسات بعد  
المسؤولين !!

ويقول الحاج عبد الرزاق حسن أحد  
قيادات الحزب الوطنى بالإسكندرية أن  
الحزب وبه أهائه باقاة للإسكندرية  
بترشيحه لهذه العناصر المرفوضة من قبل  
القاعدة الحزبية بالحزب وأن إعلان  
الحزب عن أسماء المرشحين أدى إلى  
حدوث انشقاقات خطيرة داخل الحزب  
وصلت إلى حد الممازح ؟  
معارك حقيقية !

شاهدت الشعب بالفعل هذه  
الانشقاقات بين الأعضاء وسررت تسائر  
الكراسى والأحزاب إلى أرياء مبنى الحزب  
الوطني مما أسفر عن أمسية عفوية  
بالحزب مما سيمر بعد العذريز ( أمين  
الضباب ) والسيد المناشورى ( أمين دائرة  
المنشعب )

وبينما تذكر امتثال السيد أمين المرأة  
وعضو مجلس الشعب السابق أن الحزب  
قد قبل بإزالة على مستوى المحافظة حيث  
لم يرض الحزب أى وجه تسائى بالقرار  
حين رشح عناصر غير معروفة للجماهير  
وأغل قيادات لها وزنها وقلتها لمجرد  
وجود خلافات بين المحافظ وأمين عام  
الحزب الوطنى ( يوسف والى )

يؤكد عامل السماسى / عضو مجلس  
الشورى ( وأمين مساعد الحزب الوطنى  
أعترضه على مرشحي المنتزه والربيل على  
وجه الخصوص ويقول أنه من الاستخفاف  
بمقول المواطنين أن ترشح تلك العناصر  
المرفوضة والتمنى تم فرضها على  
الإسكندرية دين أخذ رأى أمانة الحزب

بالإسكندرية في هؤلاء المرشحين مما أدى  
إلى رفض أعضاء الحزب إلى الانطلاق لقرار  
الحزب بل وأعلن البعض منهم ترشيح  
أنقسم كسطين مثل عبد المنعم  
إسماعيل عضو المجلس السابق ورواد  
شيل وهو ما يزعج موقف الحزب أمام  
المرشحين الآخرين ؟







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ من فبراير ١٩٩٠

المصدر :

الأمم المتحدة

القريب أن الحزب الوطني وضع مصطفى برهام عضو مجلس الشعب السابق عن حزب الوفد واستبدع معظم قياداته والمعروف أن مصطفى برهام كان عضواً في الاتحاد الاشتراكي وهيئة التصديق ثم كان رفيقاً متمسكاً في الانتخابات الماضية وبعد دخوله مجلس الشعب انضم الحزب الوطني

ول تطور جديد اجتاحت المقاطعات مدينة الاسماعيلية خلال الأسابيع مئة الماضية ، اجتاحتها على ترشيحات الحزب الحاكم لمحمد صبرى مديى عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع سابقاً - في الدائرة الأولى بالمحافظة ، وكذلك ترشيح مدحوق يعقوب بالمقطرة شرق في الدائرة الثالثة .. انضم المقاطعون - حوال خمسة أشخاص - مديى

المحافظة مديىين الهاتلات السليطة على ترشيحات يوسف والى وكمال الشاذلى دون رغبة جماهير الاسماعيلية ومخالفها عبد المنعم صدارة المنشأ بشكل واضح لسوسن الكيلانى المرشحة للسليطة .. وقد التفت المحافظ بالمقاطعين في قاعة الاجتماعات الكبرى ، ولقد لهم أن كل الأجهزة التنفيذية والشعبية والامنية بالمحافظة تتابع ما يحدث في الاسماعيلية وتقوم بأرسال التقارير للقيادة بالمقطرة حول الترشيحات التي جاءت مخالفة لرأى شعب المحافظة .

كما قامت مدييات نسائية على مدى الأيام للقليلة الماضية ، كما جاءت حوال ١٥٠ سيارة ميكروباس وأجرة ونصف نقل شوارع المدينة وهي تحمل ألقاب كتب عليها ، حان الوقت لممارسة الديمقراطية بالاسماعيلية ، و نعم للاختيار وليس للاجبار .

ومن ناحية أخرى أشارت مصادر وثيقة الصلة بالحزب الوطني بالمحافظة الى وجود خلافات واتصالات حادة بين المرشحين أنفسهم وتبادل الاتهامات فيما بينهم ووقع صدام بين أحد السنترالين وبين صبرى مديى ، حيث طالبه الأول بتسمية نفسه من قلعة الحزب فرد عليه صبرى مديى قائلا : حركم الوطني حوال الذى رشحتمى ، وحرككم ليس له قاعدة شعبية .

وكان انصار صبرى مديى قد أطلقوا شائعة تزعم أن للرئاسة هي القتي اختارته ، شويطة لمرسل عبد المنعم صارة ..

ول المقطورة شرق قلم - ممدوح يعقوب ، مرشح الحكومة بزيارة للمدرسة الثانوية ومدرسة المقطورة شرق الادلية ، وأقيم له احتفال في المدرستين ولم يسلم

ذلك من جمع الأموال والתרبرات القهرية من الطلبة والمدرسين والقطار ، وانطلقت الترافقات بالروح بالدم للحدود يامدوح ، كما يقوم مؤيدو المرشح بجمع عشرة جنيهات على الأقل من كل محل ، بالمقطرة للمساعدة في حملته الانتخابية !

ول الذى ، تنكس الكثيرة لمل هشان وذيرة الشطين الاجتماعية من تجامل الجمهير لها وهم حضور مؤتمرات الانتخابية والتي لات تلبس لربما ! ! ويذكر أن الدكتور امال هشان كانت ترشح من قبل في دائرة قصر النيل ، وأن ترشيحها في دائرة التى ، جاءت لمواجهة احد لقلب حزب الوفد ، لكنه لم يرض نفسه ! !

ول دائرة العياط ، قام عمر صلي امين لتنظيم الحزب الوطني بالجيزة بتقسيل الدائرة لخصاية ، ليضمن لونه فيها ، حيث عمل على تقسيم دائرة العياط الى دائرتين وهي دائرة العياط وقرقره والتي يمتنع فيها بشعبية الى حد ما ! !

ول دائرة حلوان ، يقوم وزير الانتاج الحمرى ، جمال السيد ، بجهود مكثفة من اجل العمل على عدم تكرار تجربة سقوطه في المجلس القادم وقام بتعيين كاتبة الماملين بالمصانع الحمرية يعقوب مقلته ، بعد ان منهم « ١٥ » بها ، كملاية ! ! ومن ناحية اخرى ، قامت الأجهزة السليطة من المصانع الحمرية بتطبيق البلاطات الخفية للوزير على واجهاتها بعد ان صدرت تعليمات لها بذلك ! !

ول النيل ، مارس الحزب الوطني العديد من الضغوط على بعض القيادات المنسقة عن الحزب والتي أطلقت ترشيحها كمستقلين مثل محمد كمال سلمان وكامل درج ، حتى اضنا انصارهما وتأييد هما لمدوح لثت ( غلات ) ومحمد ميم لعال ( محال ) على الرغم من انها لايتضمنان باى شعبية في النيل

ول دائرة مصر القديمة ، آثار الدكتور





## وايه يعنى مجلس الشعب؟؟

### الدكتور محمود الحنا

مقدمة .. فلم نجد تصولا لصياغة هذا الموضوع إلا هذا التساؤل الذى يتردد على السمة، لبيان البلد، ٢٢ مجلس الشعب لماذا ومن أجل أية غاية ؟؟ من أجل صرح التطوير ولادة الرقابة ولهم الحوار البرلماني ومناقشة ميزانية الدولة، والصمود مصر إلى مركزها المملئ - لدعم بحضارتها - اللائق بها ..

نعم كما نلتقي أن تكون الصورة بهذا الشكل الجذلى والفرى يوازنه حسن النوايا في تشكيل مجلس يليق بها، ويعبر بحق ومسوق عن إرادة الأمة.

أما الصورة التى تراها، ومعلومات منظمة المجلس القديم الذى تسبقه هذه الرقابة الكبرى، في عموم البلد، فإنها حسب الرؤية الصادقة للماضى السياسى والحاضر للحزب الحاكم مقضى على التجربة كلها بفهمنا. نفس الحزب الحاكم هو الذى تولى العملية الانتخابية طيلة السنوات العشرين الماضية، وينفس للتشكيل - في عمومهم ومجملهم - ويصر لى ذات النتائج التى أرقى القلم في تعدادها، وهي أنه حزب - من الناحية الانتخابية - له صحيفة سوابق، في عملية البطلان، بكل الطرق والوسائل، وإسألوا أهل الخبرة الذين اكتفوا ببنى الانتخابات الحكومية، ولا تريد تعدادها عند عربها الركيك وسجلها أسباب إحكام القضاء، السلطة الحادية للوحيدة في تلك السلطات التقليدية للدولة.

إن مواجهة الانتخابات الحالية، لتي تشورها كما في عموم البلد، والتي للناس بدات السيطرة الحكومية تعمل عملها قبل العملية الانتخابية في يومها الموعود، يوم ٢٩ نوفمبر؟

بدلت عملية التقسيم الاستبدادى للموائر الانتخابية بالقرعة والمسطرة ويسبق إصرار إلى تحريات حكومية، قام بها رجال الأمن والميليت بموازنة محروقة الانتخابات، لإضمح للخرقبة النهائية لصالح الحزب الحاكم. عدم العدالة في الإعلان الانتخابى، الرمز الانتخابى الأول والثانى من نصيب فرس الحزب الحاكم عملا كإن لم من الطفاك، وقد دير ذلك يليل ومع سبق الإصرار ..

نوازل تشغل فيها المحققون ورجال الإدارة - متعلقين عن الحكومة السنية - لصالح الأسماء المعلقة للحزب الحاكم، وتجميع كافة الكوادر الإدارية من خبير القرية حتى مدير الأمن العلم لصالح «أبو عيون كواحل» ١١ للعل للحزب الحاكم.

في بعض الدوائر الانتخابية - في الشرقية كما في قاهرة لعز الوطنية الديمقراطية رشح الحزب المحروس وزراء لهم ظلمهم في الحركة الجماعية - وقت الخسبات - ولهم قهرهم في الآلية والتفيل والضمك على الجماعية - سواء باعتبارهم وزراء شكلهم في الشواش المصرى وحولهم رجال حول الوزير، مبرر وكذا، وبكى الناس في شوارع الدائرة وعلى المقاهى المعمرة بالمومنين والمطولة يتركون ملههم لرؤية الطلعة البنية، تتأثر من سيارتها اللخرة وتحمى مقلدا على أرض الناس، بعض شوف الوزير يميل إليه، ١١ أى عدالة في هذه لئالة؟؟

هل من العدل المطلق أن نضع في كلتي ميزان ممثل الحكومة، يجيشه الجرار من اتباع و محاسبية الوزارة وفي الولجة ابن الشعب، ابن الدائرة «المتحيزان العرفان لطمون»، والذى حقا وصفا يبيى خدمة الدائرة، لأنه عليها يحيا وي مفاير «السيدة زينب، يموت ١١ ومع هذه ترى التناقض الاجتماعى والسياسى في شروته، وزير ليدري من أمر الدائرة شيئا، ولعلنا لم يمش من قبل في ريوغها مرحبا، وأكن باسم القلم الانتخابى يخرق الأرض ويبلغ باسمه الجبال طولاً ١١





المصدر: ..... الوفاء

التاريخ: ١٤٠٠ فيفري ١٩٩٠ للنشر والذخات الصحفية والمعلومات

انتخب الوزير - باسم الدستور والتقاليد البرلمانية - ممثلا للسلطة التنفيذية وساعيا ليلبس رداء السلطة التشريعية ، مزوجا بإمالة والمصمة في يد الشعب !!  
ولمضى النواب في الإحياء ، في القرى والمدن ، وبهرجة الزينكات والهناتات من الأعمق داخل وخارج المراتق الذي لا يمل كل مكان ، وصلت لا تتلق وحقيقة الحال :

تملأج من المرححين ، ستمتهم السلسلة دون مستوى الشبهات ، بعضهم يمشي إلى المظهيرية السياسية إما كان اللحن ، بعضهم منهم بقضايا جنائية وله بدوسيه ضخم ، عذ المدعى العام الاشتراكي ، بعضهم قد ذاق حلاوة المكافآت وتعيم مديات المجلس والذهب أول الشهر ليحصل على مراديه شيلة عن الشعب ، أوراق ملقاة جديدة تلتج بها عنق للنجاة ، من البتة الأمل المصري ، بعضهم اشتاق إلى تكيف المجلس ، واشتاق إلى النوم ، هكذا بالجلسات !!

البعض - وأعرف لألفظ أسماءهم واختبارهم وصلتهم بالذين يختارون الأعضاء في الحزب الحاكم الحاكم ، قد اختاروهم لهذه العلاقة الشخصية على حساب قضايا الأمة ، رغم أن عشرة منهم ، أعرفهم بالاسم والدائرة ، قوموا بانتم من تمسيلة «أبي الهول» ، يجيدون فقط : النوم للريح في قاعة المجلس ، وإذا استيقظوا متفوا «يلاروج» يلهمهم نصيحة - يلائن الملائن - وأنهم لا يجيدون سوى «التصفيق الحاف» .  
وإليه يعني مجلس الشعب !!

٥٠٪ على الأقل عمالاً وفلاحين ، !! ثم ، نحن أبناء عمال وفلاحين ولكن القسمة ليست عادلة ، لم ملعي قضييا العمال والفلاحين التي ناقشتها مجلس الشعب - على التوالي - بل العكس هو الصحيح ، معال العمال في مجلس من المجلس (إيما) وكان وزيراً سرق واغتصب حقوق العمال ، وعرض مجلس شعب يقول إنه للاح ، سرق أموال الفلاحين واستولى على أراضي الدولة ، وواحدته كان كل كلمة مرشعي الحزب الهلهم بدائرة (١) بالشرقية .. هذه الانتخابات !!

ويكون شجرة ، ماقرأ أن فلاحاً دخل مجلس الشعب ، وأثار أو اهتم أو .. تذكر قضية الفلاحين وحياة الفلاحين ، لقد هجر الفلاح - يولاده - أرضه وذهب إلى الغربة ، وهذا إما في يده مرائع أو عبيد أو كلبانزين ، أو حد شهيد الغربة ، في نطق من خلف لشجار الكافور والتوت والنخيل !!

وإليه يعني مجلس الشعب !!  
مجلس الشعب والحرية ، أي عار لهذا المجلس - الذي هو في بطن الشيب - يأتي ممثلاً للعلم العاشر في قانون إيباس المسمى قانون الطوارئ .  
ويأضو مجلس الشعب للعلم : لتنتقل ولا تتكلم عن قانون الطوارئ ، أي كلمة ، وإلا كنت مهرجاً .. هكذا قال رئيس البلاد !!!





المصدر : الجريدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

## خطوط

### فاصلة

« الحاج » إبراهيم شكرى رئيس حزب العمال « زعلان » .. لأنه أن يدخل مجلس الشعب القادم .. علما بأنه الذى اختار .. وهو الذى رأى أن يسير خلف فرادى سراج الدين رئيس حزب الوفد .. رغم كبره التواضع ، والاهداف .. ورغم تضاؤل تمواقف .. والسياسات ..!..

الغريب أن إبراهيم شكرى مازال يعيش في أحلام الماضي .. فبدعى أنه الذى جمع بأية أحزاب المعارضة حوله .. لكن استجابات لارادة الشعب ..!..

أى شعب هذا الذى يتحدثون عنه .. ٢٢ هاهى المعركة الانتخابية تجرى على قدم ، وساق .. وهى حتى الآن نظرية .. وحرص من جميع المشاركين فيها على أن يكونوا على مستوى المسئولية .. فلا تهريج .. ولا إسفاف .. ولا اتهامات زائفة .. اللهم إلا حالات فردية لا يمكن أن تصبح قاعدة ..

والشعب لم يطلب منهم الابتعاد ، أو المقاطعة .. فالمسئولية .. سلوكه مرفوض بكل المقاييس .. لكن

المواجهة ، والقدرة على الصوار للموضوعى ، والتصدى بجرأة للمشاكل .. كلها مقومات السياسى الناجح .. وللأسف .. مازالت هناك بعض النوصات التى تريد العودة بنا إلى الوراء .. وهى حتى الآن .. لاتجد قبولا ، أو صدق من أى نوع ..!..

• • •

ولأن إبراهيم شكرى .. ولغيره المحدود من بقايا حزب العمال .. يعلمون مسبقا رأى الشارع المصرى فهمهم .. لاسيما بعد موقفهم المشؤم من أزمة الخليج .. فقد أشرروا الاتصاف .. ثم اغتوا بوزعون الاتهامات بيمين ، وشمالا ..!..

إنهم يتحدثون من الآن عن التزوير .. بينما الحكومة حذت كبر عدد من القضاة للشراف على لجان الانتخابات .. ووزارة الداخلية أصدرت تعليماتها المشددة بعدم تولد الضباط بدخلها .

.. وخير « الحاج » إبراهيم شكرى بدعى اليوم بأنه لم يطلب بالانتخابات الغربية .. بل كان متحمسا .. للقائمة التسمية ..!..

وسبقوا لو كان « الشعب » اختار القائمة التسمية وسيدة لاقتدار توابه .. نبعت الرجل عن شناعة أخرى .. يطلق عليها خلافته مع القلبية العظمى من أعضاء حزبه .. وأيضا مخالفتة السياسية ، وغير السياسية ..!..

• • •

إن رئيس حزب العمل الذى سلم زمام أمره للأخوان المسلمين يتصور أنه حينما يملأ الصحيفة المتحيزة باسمه ، وباسم الاخوان .. بصريحات ، وأحاديث .. يستطيع إقناع الناس .. ولقد تناسى حقيقة هامة .. هى أن الاقتراع لا يأتى من فراغ .. فالرجال مواقف ومبادئ .. وصور مضنية .. واستقلالية .. وكرامة تتحلى لها الرؤوس .. وبغير ذلك لا يسيل أمام الجماهير سوى أن تعان رايها بجرأة وصراحة .. واشهد بتاريخ

سعيد







المصدر : الأهرام

النشر والخدات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

## الاستراكيون المستقلون يخوضون

## المعركة الانتخابية تحت شعار

## « الحرية للوطن - الديمقراطية للشعب »

## الشعب - الخير للفقراء »

تحت شعار « الحرية للوطن ، الديمقراطية للشعب ، والخير للفقراء » يخوض ثلاثة من الاستراكيين المستقلين معركة انتخابات مجلس الشعب هم ود . مختار السيد عن دائرة أمية فلات ، وصالح شرف عن دائرة روض الفرج ومصلح واحد عن المحور شرف عن دائرة عيلين فلات .

والدكتور مختار شرف رئيسه السياسي الطويل دفاعا عن الديمقراطية وعن الوطن فهو أحد المعتدلين السياسيين في أغلب طيعة الديمقراطيين عام ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ١٧٧٤ ، كما أنه شارك في المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وقام بالقتال العنيف والمعركة في مصفوات المقاومة ، كما شارك في الجهاز الشعبي أثناء وبعد معركة أكتوبر عام ١٩٧٣ وعمل . مختار لمدة سنوات في قوى مصر عقب خروجه وخلف معارك الفلاحين السياسية في دكرنس وبهوت .

ومن تجربته في أمية فلات . مختار : عملت استمطى حبات أمية واربطت بالسياسيين وشيخة . ورأيت طيب يوم جاء كوني طبيباً في الحي في المستشفى الذي ذات العمل في كاشفيته جراحة وأن حجم العمليات فيه شديدة لاجتياز الت ١٢٠ من الجراحات الصغرى استعملت في أمية إلى ١٠٠٠ جراحة في السنة وذلك بظافر يضطرون أن تتم جميع الجراحات المرض في العيادة الخارجية كالأشعة والتشخيص على أن يدخل المريض قبل الجراحة مباشرة مما يوفر الأمتعة في هذه الفترة القصص الجيد بعضي نائب واحد .

الدكتور مختار عيادة في وسط السكان الشعبية في أمية ويمكن أهل الحي : أنه يصعد إلى العيادة المرض غير القادر كما إلى المستشفى لثأر الأمية وات يحول مرضاه الجراحة بها باليدان كخدمة المشرق المتكثرة للمواطنين .

وعن رايته للحزب ومشكلة يقول : مختار : عن أمية من الأمية المزدخنة ما يمكن من تزيين الخدمات ورسوم لاجل مهم من هذه المشكلات مثل الانتظام المستمر للكرام وعدم وجود سبق فيهم الباعة ويهم تعرض البديعة بهم وإشغال المصروف المصفي في المشتاق المحرومة من إقبال الباعة التي أيضا المناطق التي لم يدخل بها .

لحقوق المواطنين الفقراء ، كما أن الخدمات الصحية المقدمة ليست كافية والعلاج المجاني أيضا أحد حقوقهم ولا حتى روض الفرج مشكلة اسكان خاصة في حكر عزت وابودومه وروض الفرج لا يوجد من عمل تخطيط لهذه المناطق ولا يوجد سكن صحي وملائم لسكانها وأنسى المرح السرايل التالفة تالفة سوق روض الفرج كيف يستعمل أرضه هل ستقام عليه أبراج سياحية أم ستبقى مسكن اقتصادي لسكان الحي .

### معضلات بديلة

وعن أسباب خوضه المعركة الانتخابية يقول أليانح والكتيب أحمد عبد الحميد شرف : . أنسى . شخص المعركة من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي متكامل يفتح الباب للتعبير الشامل وينتد المجمع من أفراسه السبئية التي تهدد لاجتياز غير مصورة . وقد وجدت أنسى الترابين سياسيين الأول : في جاعة تجاعي . علم اجتماع وروى عن الترابين في الدائرة ليست مشاكلهم وبخس فضائيا الوطن وهذا الأمعاء الجامعية لا صنع السياسة العامة والاشترام الثاني : في طريق لمجموعة من السياسات البديلة مثل تلك التي تدافع عن الأوضاع الحالية المتدهورة وتدعو لتشيبتها وسياسات البديلة تدور على ثلاثة محاور الأول : في مجال حرية الوطن حيث أنني أؤمن على قول الرئيس حسني مبارك من لا يكلف فوه لا يكلف فراه ونحن نستورد ٨٠ ٪ من القمح و ٩٠ ٪ من باقي المواد الغذائية لذلك أرى أن حجر الزاوية في حرية الوطن هو تنفيذ الخطة البديلة التي صاغ خريطها العامة . مصطفي الجبل وزير الزراعة الاسبق والتي تستلحق ٢ سنوات يتم خلالها إنتاج ٧٥ ٪ من القمح محليا المصدر الثاني : أن تكون الديمقراطية للشعب باللائق الجماهير في تسياسات الجمعيات الاجتماعية والفئوية ، وتوجيه تنفيذ قوانين الطوارئ على المواطنين ، ولن يفتقر تنفيذ هذه حالات الأرباب فقط وعن المحور الثالث يقول أحمد شرف : يقوم على مبدأ التميز للفقراء وذلك بربط الأجور بالأسعار ، ومعالجة التفتت ، والداء ، بطة بطة الخطة البديلة الدول تتخذ للوطن المحلية والفقراء وإصلاح الخلل في توزيع الدخل القومي بين الطبقات

بديعة حسين





المصدر: الأمل

التاريخ: ١٤ نونبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### صالح النشر

#### وشاؤى انتخابية

لا يخلو من لحن من المرشحين قد استخدموا المال للحصول على أصوات الناخبين ، والغريب أن هذا السلوك قد أصبح مألوفا ، وكان يكون جزءا أساسيا من المعركة الانتخابية .

ولا أرى كيف تسكت الأجهزة على هذه الرشاوى العلنية التي هي هذا شراء للتم التمس وأنها ومصرفها ، وخاصة أن من يقومون بها هم أولئك المرشحون لانتخابات زمام الوطن وإيفاته ... وبالإضافة إلى السلطات والسهر على مصلحة الشعب . ليس عجيبا أن تكون الرشاوى ، قد وصلت إلى هذه المرتبة ، وأصبحت حتى أصبحت تنسج على السلا .

الظاهرة المثيرة للقلق في هذه الانتخابات أن عددا من المواطنين في قضايا فساد متشعبة بخوضون الانتخابات ، ومنهم أعضاء سابقون في مجلس الشعب ، المنحل ، وأبعد الحزب الوطني بعضهم عن قوائمهم بعد أن فشلت رايهم ، ولكنهم تجدوا أفرار الحزب وقرروا خوض المعركة ، فلكل أصبح للفساد أدوارا في درجة كبيرة ، وذلك الدورات أن بعضهم سوف يكون على مرشح الحزب الجديد ، رغم أنهم المقدم لمرشحي الحزب من السلطات ، وأوقع أن يصفي الحزب الوطني إلى كسب ودهم (١) إلا يعني ذلك أننا أمام مرحلة جديدة في ظاهرة الفساد ، ترتفع فيها رايته عاليا لتتوس على مكني من عظماء طيبة .

مصطفى السعيد





المصدر : ٢٠١٢ هـ

النشر والخدعات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ ذى الحجة ١٩٩٠

بلاغ وتحذير الى من يهمه الامر  
ظاهرة انتخابية اسمها

# التقفيل

ضبط الإرهاب والوضع كيترال في حالة استرخاء ..

وقال زميل له ان التقفيل اذا تم في الصباح فانه يجب مراعاة ان يتم تسديد البطاقات فقط ، ويبنون وضع عائلاتهم لعام الأدياء : مع ترك ١٥ ٪ من البطاقات بدون تسديد حتى الساعة الأخيرة ، فتمسكة بالمشاركة في الانتخابات لا تتجاوز في الريف هذا الرقم ، عدا في القرى التي يتقدم عليها مرشحون ، حيث يمكن ان تزيد النسبة على ٥٠ ٪ بعائلات الكتلة واستخدام السيارات .. ويواصل مصلحتنا جديده ، او لرفسانته لمعليلات التقفيل ، ويقول ان معظم البطاقات التي تركت تكافيا لطمعون ، لتسدد في الساعة الأخيرة .. اما التقفيل في الساعة الأخيرة ، فيتم اذا لم تسمح الظروف في الصباح بالتراضي مع مسئول اللجان الانتخابية وجهاز الشرطة ويتم التظاهر مع منظوبي باقي المرشحين او الاعضاء عليهم وجبرهم خارج اللجان فالتقفيل المصطنع يعتمد على التقفيل المسائي فيتمدد على التظاهر أكثر .. ومن الطرائف التي رواها لي احد محترفي التقفيل : انه ينبغي مقايمة التقفيل في اللجان الانتخابية الأخرى التي يكون للمنافسين فيها نقود الورى ، فالتقفيل لعبة مزدوجة .. نقبل هنا .. وننتع التقفيل ذلك ..

حنوته مصرية

والتقفيل ظاهرة انتخابية تراثية بمواسم الانتخابات وفي ثغرى تسديد البطاقات لأموات والمساكين والمرضى وحتى الذين يصرفون عن المشاركة في الانتخابات .. حتى وعظه هـ . يحذر السيد مرشح الحزب الوطني ، وثائب المورات السليقة ، بغادة سطوية وشعبية .. حنوته مصرية ، وقال انه وهو مرشح الحزب الوطني يخشى من التقفيل ويضع يده على قلبه ، لان التقفيل لا يتم بلوازم من الحكومة فقط ، بل ايضا لأسباب تتعلق بالمصالحات ، فلذا أراد الخطف احد الإحياء حملة مرشح بلذات يمكن ان يقوموا بتقفيل المستحقين لمصلحته بدون أي أواصر ، ومن هنا بلذات تبرز أهمية الدعوة للجان قومية لاشتراف على الانتخابات ..

عندما يأتي المصام

وقد قال لي احد ملوك التقفيل في محافظة كفر الشيخ ان التقفيل قسونا وإن المواعيد المفضلة للتقفيل هي الساعة الأولى بعد بدء الانتخاب من العشرة وحتى الحادية عشرة صباحا أو في الساعة الأخيرة بين الرابعة والخامسة مساء . وقال ان التقفيل المبكر في الصباح يتم باستخدام السلاح والكررة المعدنية ويتواطأ لجهزة الشرطة ، وتحت

بدأ الحد التنازل للتقفيل !

وكلمة أصبح الإنسان في هذه الأيام الانتخابية المشاركة ، ملغل ، اور قلل : وكما سارته السطون بين فرصته او فرصة المرشح الذي ينصرفه فذاكت . ولكن الشرايط فضائل حلقى مل الانتخابات .. وموافق إيجابي لاجرة الامن في مواجهة ملوك التقفيل ، ورافعة جماعية فعالة لمصالحية حذافة الانتخابات ، يمكن - هذا يقول - . جلال رجب مقبر لجنة للصحريات بتفافية المحامين والصحافيين العرب - ان قطع الطريق على هذا التزوير المكشوف لارادة الملكتين والذي قد يدفع بهم في نهاية الامر الى ارتكاب جنائهم عبر مسار العنف .. وهذا التصديق بلاغ لكل من يهمه الامر ، قيل ان تقع الواقعة ويتأكد القس انه لا أمل في الإصلاح عبر البرلمان واعماله تداول السلطة ببالطال الديمقراطية ..





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

النابا

التاريخ :

١٤٠٢ هـ - ١٩٩٠ م

### ولا الانبياء

هذا وقد عُزل كل من عبد الحميد غازي المرزبان المستقل (الساكنين) وحسين عبد الغني المرزبان المستقل ، فُكَّتْ عن دائرة قلين عندما قسما مذكرة الى وزير الداخلية توضح بالارقام كيف تحقق لمرشح الحزب الوطني عن هذه الدائرة ، خلال انتخابات ٧٩ ، ٨٤ و ٨٧ لجماعا لم يتحقق حتى الانبياء .

وتشير المذكرة التي اعدها د . جلال رجب ، المحامي بالنقض الى موقف فتح الله القطان ، في قرية شيلس عبر التي ينتمي اليها وتضم ١٣٦٤٧ صوتا منها ٧٩٠٩ (٦٠٪) نساء ..

وتتضمن المذكرة هل من المتصور عفا ان يخرج ٧٩٠٩ أصوات نسيانية موزعين على ١٥ لجنة فرعية لكي يتفوا جميعا بأصواتهم لصالح فتح الله القطان ، والغريب انها كلها أصوات صمعية . ليس بها صوت واحد

يعمل ، في حين ان نسبة الامية بين الاناث تتجاوز ٨٠ ٪ في هذه القرية

ويؤكد د . جلال رجب انه على استعداد ان تقوم لجنة تقصي حقائق ببحث هذا الامر ، من خلال عينات عشوائية ومن خلال سؤال الاماكن النحسمة

وتتضمن المذكرة المقدمة لوزير الداخلية عن موقف المعترضين من القرية في السجل العربية ، وموقف الضباط والجنود وموقف المجرة والمخزي وموقف اصحاب المصالح

خارج القرية يوم الانتخاب !

في انتخابات ٧٩ كان عبد الحميد

٦٠٧٥ صوتا شارك منهم في الانتخاب

٦٠٦٦ انتخابيا جميعا فتح الله

القطان .. وفي انتخابات ٨٤ كان عبد

الحميد ١٠٩٧٩ شارك في الانتخاب

منهم ١٠٨٧٩ انتخابيا جميعا فتح الله

القطان . وفي انتخابات ٨٧ كان عبد

الحميد ١٣٦٤٧ شارك منهم ١٣٦٤٧

انتخابيا جميعا فتح الله القطان هذا

وقد تراجعت نسبة المصور في الدائرة

في السنوات الثلاث ما بين ٥٢ ٪ الى

٥٩ ٪ حين بلغت في قرية شيلس عبر

٩٩ ، ٩٩٩ اي خمس لمسات انتخابيا

جميعا فتح الله القطان

وتتضمن مذكرة عبد الحميد غازي مما اذا كان قد اتفق هذا الاجماع لرجل اخر في العالم في أي عصر من العصور بما في ذلك الرسل والانبياء مما يرضح لطلب الحزب الوطني للقب ملك التفتيل .. ويقول د . جلال رجب انهم طالبوا في المذكرة وزير الداخلية ووزير العدل بتشكيل لجان فضائية للافتراف على الانتخابات في اللجان العربية التي ثارت فيها مثل هذه الضمومات . ويؤكد ان وعي الضمبات وايضا انه بضرورة منح فرص عادلة متكافئة لكل المرشحين يمكن ان يوجه ضربة للظلمة للتفتيل .. وقال جلال رجب انه رفض لتفتيل حيتانيق لوة والتي كان تقسم ١٨ ألف صوت لصالحه في انتخابات عام ٨٧ وان رجال الامن انقسمهم وكذلك اهل الدائرة يعلمون ذلك .. وان واجب كل مرشح شريف ان يرفض هذه الظلمة المنحطة حتى لو كانت تتم بحسب

ملحت الزاهد







المصدر : الزمالك

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## نص البرنامج الانتخابي لحزب

## التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

## اصنع مستقبلك بالحرص على نزاهة الانتخابات

أزمة الخارج كشفت أهمية دعوة التجمع للاعتماد على النفس والتنمية المستقلة

صورة الواقع المولم ليست قدرا محتوما  
ولكن يمكن مواجهتها بسياسات بديلة

الاصلاح	فلنواجه مع الحقائق التالية :
الشامل	٣ ملايين عاطل !
برنامجنا	حالة تعصب تهدد
العاجل	بانفجار طائفي
لتحقيق	ارتفاع مستمر في الاسعار مع
الاستقرار	تدهور دخول الفئات العاملة





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

واليوم نجد الدمرة كذلك المداركة في عدم مستقبله بل  
تعرض زامة الانتخابات وتنتخب المرشح الذي تنقل في  
استعداده للدفاع عن مصالحه وعن مستقبل أبنائه مثل  
نواب التجمع في مجلس الشعب ١٩٧٦ خلال محيي الدين  
وأبو المزم الحريري والمرحوم فباري عبد الله الذين كانت  
لهم مواقف مشهورة في المجلس دفاعا عن الفئراء  
والكادحين ومن أجل إقامة مجتمع ديمقراطي في وطن  
مستقل.  
إننا لا ندعركم لانتخاب مرشحي التجمع من فروع بل  
مستقلين إلى تاريخنا الدنالي، وبرامجنا الانتخابية،  
لنمد تأسيس التجمع دافعا باستمارة عن السكان  
والمنتجين وحظهم في حياة كريمة، وطاقتنا بتوزيع عادل  
لثروة البلاد، كما دافع حزبنا عن استقلال مصر وحريات  
المصريين، واشترك مع القوى الوطنية في التصدي  
للافتتاح وحكم الفرد والصلح المنفرد مع إسرائيل طبقا  
لاتفاقيات كامب ديفيد التي افتتحت عصر التطوير العربي  
وحذر التجمع من النتائج الخطيرة لهذه السياسات التي  
ارسلتنا بالقلل إلى مارت صلب تلخسه الطائفة التالية:  
٥٥ مليار دولار من الدين، ١٤ مليار جنيه عجز سنوي  
في ميزانية الدولة، ٥٠ مليار دولار عجز سنوي في ميزان  
المدفوعات ٢ ملايين عامل، تآخرات طبقي شديد، مجسم  
تدهور تصيب العامل من الدخل القومي من ٤٠ ٪ / ٥٠ ٪  
١٩٧٠ إلى الآن من ٢٠ ٪ / نقص انتاجنا من الغذاء حيث  
نسقود ٨٠ ٪ من احتياجاتنا من القمح وأكثر من ٥٠ ٪  
من السلع الغذائية الأخرى، حالة طوارئ دائمة، توتر  
اجتماعي شديد، تعصب ديني يهدد بانفجار طائفي،  
إن يد إيمان للشباب بالمخدرات، بلوغ للتأخر، حدا  
خطيرا، ارتفاع مستمر في أسعار السلع الضرورية  
والخدمات الأساسية مع تدهور دخل الفئات الكاسحة من  
الشعب، وما نتج عن هذا كله من ظفر وعنف ويستند

دعنا جيب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي،  
جوزع التأخر، إلى فرض نزاهة الانتخابات مستقبلا  
المرشحين الذين يتفوقون في استعدادهم للدفاع عن  
مصالحهم، وتقبل، إقرار مبدأ تداول السلطة بين كافة  
التيارات وقدرتها لتمثيل الأدبية في إطار خطة تنمية  
شاملة تفرج إلى الاعتماد على افاد، إجراء اصلاح  
سلسلي في جعل استكمال معلوماته النظام البرلماني  
الديمقراطي، وحرية الرأي والتنظيم والتظاهر  
والأضراب السلمي وأحد التجمع على ضرورة دعم  
القطاع العام والاصلاح وحداثته لا يبعها والقضاء  
الاستبداديين، تحويل عمله، ووضع سياسة متكاملة  
للتسيير ديم مصر الخارجية في حدود القدرات  
الممكنة  
جاء دفع في البرنامج الانتخابي لحزب التجمع ولما  
يل فيه للتعامل:

### اصنع مستقبلك

أخي الدراجان، لنخي المواطن  
فلننقل، إلى مستقبل أفضل؟ هل شامل في تحسين  
أحوالنا؟ نحن في حزب التجمع نتفقد أن ذلك  
ممكن، ولذا نحن مصر لها حل، ولكن هذا الحل يتطلب  
مشاركته الإيجابي، والقومية شاملة لذلك، فها هي  
البلاد تشهد لانتخابات مجلس الشعب الذي تصدر عنه  
القوانين وتبرمهم السياسات التي تؤثر على مصالح  
مختلف دنان الشعب، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة  
الدستورية بيلان قانون الانتخاب بالقائمة الحزبية  
المعمومة، الذي أنهى استخدام قسديم كذا في تعزيز  
أرادة القادحين في انتخابات ٨٤، ٨٧ وكان حزب التجمع  
قد دعاك يومها للتصدي لذلك بالاصرار على اختيار ممثليك  
للمجلس الشعب، جارية.





الملازم لتصفية الحسابات المحاسبية وكذلك لتزويد  
الاعتماد على الخارج والتفعية للرؤساء المالية  
والرئيس للجهات المدنية الأمريكية .

### الخدمة المستقلة

وقد كشفت أزمة الخليج من جديد هشاشة اقتصاد الاقتصاد المصري على الموارد الخارجية ، وضرورة الاعتماد على النفس من خلال سياسة اقتصادية تقوم على التنمية المستقلة وأن حل مشكلة البطالة لا يكون بالتركيز على تصدير العمالة للخارج وإنما بتنمية الزراعة والصناعة المصرية.

كما كشفت أزمة الخليج بدور أن من لا يكف قوته لا يكف حربه قواه السياسية وأمنه بمراقبة نظم الحكم الحقيقي ضد نزعة العسائرية وعدم الاستقرار.

إن الصورة المؤلمة التي ألحقت مصر اليوم ليست قتلها وقدرتها محتوماً، ولكنها شرمة من أساليب الحكم - ويرى هذه التجميع أنه من الممكن ومن الضروري أن يتغير هذه أساليب لإخراج بلادنا من هذا الوضع - لتنازلنا لثقتنا بتحديد أسباب المشكلة وأصحابها بل من خلال رؤية مشكلة لمرآيتها ونفق لن قدرتنا على المساعدة مع كل القوى الوطنية والبعثيين الضعيفة في إيجاد حل عاجل لهذه المشاكل، والبعثيين عليها.

من هنا نادى بتقديم البرنامج الانتخابي لحزب التجمع لعام ١٩٩٠ برنامجاً للأصلاح الشامل (مقتضياً رؤيتنا للسياسات السليمة القادرة على تحقيق آمالكم لمستقبل أفضل. وبالرغم من أن حزب التجمع يرى أن الاشتراكية هي مستقبل مصر وأنها قادرة على حل مشاكلها بصفة جذرية إلا أننا مقتنعون أن الحاجة ماسة إلى برنامج إصلاحى عاجل يركز على تقديم حلول سريعة للاختلالات

الحدادة القائمة في السياسة والاقتصاد والمجتمع ، برنامج عاجل يعيد الاستقرار الى البلاد ويمنحها من النظم الى المستقبل ، ويتضمن البرنامج الانتخابي السياسات والاوراق التي سيتم بها نواب التجمع في عملهم التدريسي والرقابي ومجلس الشعب الجديد .  
يركز برنامجنا الانتخابي لتجاوز التوسع في عصر على القضايا الحورية التالية :

- [illegible]

سيشكل بوضع حد لتصادم العنف في المجتمع الذي لا يمكن مواجهته بفعالية الا من خلال التطور الديمقراطي.

\* من هنا ومن خلال القرار مبدأ تداول السلطة فعلياً  
المنافسة يصبح بالإمكان إجراء تغيير في السياسة الاقتصادية  
الاتجاه نحو الاعتماد على النفس وتأمين مورثات الذاتية  
والمطابقة للشريعة إلى خطة للتنمية الشاملة تركز على  
تطوير الزراعة والصناعة الوطنية، وتوفير فرص عمل  
حقيقية لملايين المواطنين، وتعيد التوازن بين الإنتاج  
والاستهلاك بين التصدير والاستيراد فتحقق بذلك إمكانية  
الحد من الفقر وتأمين مستوى معيشة المواطنين  
القدر على مواجهة مشكلة الدين الأجنبي.

● ويتطلب لنجاح سياسة التنمية الشاملة أن تعود لها لأصحابها الحقيقيين أي ملايين المنتجين من عمال وعلماء وخبراء وفنيين وعلماء مهنيين وأصحاب الأعمال المنتجين غير المنتجين لأجانب ولا تستلزم مبالغ وأساليب كبيرة تدمر قدرات الدولة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي. فمن المفاز الحقيقي لهذه الأهداف المنتجين للعمل بأكلاص وزيادة الإنتاج وتطوير الخدمات





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأمل

التاريخ : ١٤ من فبراير ١٩٩٠

### اصلاح النظام السيسى

■ اجراء اصلاح دستورى يكفل استئصال مقومات النظام الجمهورى البرلماني الليبرالي الذي يقوم على تعدد الاحزاب دون قيود او شروط ومشرولية الحكومة امام مجلس الشعب عن كل امور الدولة والانتخاب المباشر لرئيس الجمهوريه من بين اكثر من مرشح ولمدة لا تزيد على دورتين والقاء محكمه امن الدولة ومنصب المدعي الاشرافي والغاء ماده ٢٤ من الدستور التي تمنح رئيس الجمهوريه سلطات استثنائية ..

■ استلزام مبادئ الشريعة الاسلاميه باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع مع كفالة حرية العقيدة والا يضار موامن بسبب عقيدته الدينية .

■ ضمان الحريات الاساسيه للمواطنين ولى مقدمتها حرية الراى والتفكير والاشتماع والتظاهر والاضراب السلمى مع الغاء المقتضى ٢٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يفرض قيودا على تشكيل الجمعيات ..

■ الاعتراف وحماية حق الانتماء والنشاط الحزبى لكافة المواطنين وعدم تعرضهم للاضطهاد او التمييز بسبب نشاطهم الحزبى او القلايى .

■ الغاء كائى صلاحيات الدمج بين مؤسسات واحيوية الدولة وبين تنظيمات الحزب للحكم بما يضمن ان تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد .

■ توفير ضمانات نزاهة الانتخابات التى اجتمعت عليها احزاب المعارضة ورجال القضاء وتشديد عقوبة تزوير الانتخابات الى الاشغال الشاقة ..

■ الغاء حق المنازعة او تعديل قانون الطوارئ بحيث يقيدنا من حقه الحزب العلنية او التهديد بالحزب على ان يخضع استخدام سلطات الطوارئ لرقابة مجلس الشعب والغاء كافة القوانين العنصرية

الحريات والتمتع بالحق الدستورى ومبادئ حقوق الانسان وتكفل تجميع مصلحة السجناء الى وزارة العدل .

بقية البرنامج « العدد القادم »

\* ان احكامنا باعادة ترتيب اوضاعنا الداخلية يجب الا يلهينا عن الاهتمام بالمصالح القومية لمصر واعادة صياغة علاقتنا السدولية فى اطارها ويفرض هذا اول ما يفرض قيام مصر بدور عربى مستقل للحيطة الامكنيات والطاقت العربية فى اطار نظام القومى جديد يسيرا على سبيل الشراى فى المنطقة واستبعاد أى تدخل اجنبى كما يكون تسيرا على موازنة القوة الاسرائيلية المتنامية وردعها .

فى اطار هذه السياسات فان مشكل الجماهير الملحة سجد حلا سليما سواء ما يتعلق منها بالفلاء او البطالة او الخدمات الاساسية كالتعليم والصلاى والاستكان ..

### تشجيع المنتجين

لقد اثلقت المعارضة ان برنامجنا الانتخابى تقوم دائما على دراسة سليمة للواقع يؤكد هذا ان بعض مطالبنا وسياساتنا فى برنامجنا الانتخابى لعام ٧٦ . ٨٤ قد طرقت بالفعل فلم تجد للحكومة الفضل منها لحل بعض المشاكل مالم نطالبنا بفصل انتاج الخبز عن مرحلة التوزيع ويصرف علاوة اجتماسية سنوية للمعلمين لمواجهه ارتفاع الاسعار ورفع سنن الزام الى نهاية التعليم الإعدادى ورفع اسعار اعصايات الزراعة الثقيبية كالارز والقمح والقمب والفلن للمنتجين لتشجيعهم على التوسع فى زراعتها

ومن هنا فانه يشرفنا ان ندعوكم لمشاورتنا نضللتنا من اجل تنفيذ برنامجنا الانتخابى للاصلاح السياسى والاقتصادى والعمل الاجتماعى كما ندعوكم للمشاركة فى ضمان نزاهة الانتخابات وعدم السماح بالتزوير او تشديد الاصوات بالمحكمة لانتد وحكم القادرون على ثامنين مستقل افضل لكم ولتأكد عندما تقدمون لمجلس الشعب الجديدمن بملكم فعلا ويدافع عن مصالحكم ومصالح البلاد .







المصدر: الوفد

التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أدبين الحزب الوطني نقداً أوميراً !!

الاحتفال بعيد الجهاد  
بأنهم بحلة شعرات  
وأن الشعب لن  
يمسكهم، وأن يتدخل  
بذلك الدعوات الجوفاء  
والشعارات البالية،  
كما ملجأ الدكتور والـ  
الحزب المعارضة التي  
قامت مسرحية  
انتخابات مجلس  
الشعب.

ملجأ الدكتور يوسف  
والأمين العام للحزب  
الوطني، الدعوة  
للاحتفال بذكرى عيد  
الجهاد الوطني،  
وصفها بأنها بالية  
وعلى عكس الزمن،  
كما وصف الدكتور وال  
عيد الجهاد، بأنه، لكل  
عليه الدهر وشرب،  
ووصف أمين عام الحزب  
الوطني، الداعم الـ





المصدر : ..... الوفاء

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فؤاد سراج الدين يتحدث إلى «الوفد» :

## مجلس الشعب القادم باطل ومات .. قبل أن يُولد

### إلغاء الاحتفال بعيد الجهاد .. أمر خطير ومخالف للدستور نجاح الوفديين المفصولين لا يعطيهم صفة تمثيل الوفد

والحزب المعارضة لقط. وطلب سراج الدين بشروية إلغاء قانون الطوارئ، لاستخدامه في التسلل للسياسة، ولا يطبق لقط للحلقة الإرهاب والمخدرات وتجارة العملة كما تزعم الحكومة. وأكد سراج الدين أن الديمقراطية العالية كاذبة ومجرد ديموكراسي، وخاصة أن الحزب الوطني بلاعب نفسه في هذه الانتخابات ولا فرق بين جميع المرشحين الحاليين، فكلهم ينتمون للحزب الحاكم. وأعلن أن نجاح بعض الوفديين المستقلين المفصولين من الوفد، لا يعطيهم صفة تمثيل الوفد داخل البرلمان.

المجلس. وأعلن سراج الدين وجود سياسة جديدة للوفد في المرحلة القادمة. ونهتف أي مواجهة الاستعدادات على الديمقراطية. وعدم التفریط في أي حق دستوري أو شرعي. والتصدى للاعتداء على الحريات العامة. كما أن الوفد سيأخذ موقفا لكل ما يتناقض مع الدستور أو الحريات العامة واستنكر سراج الدين. إلغاء الإحتفال بعيد الجهاد الوطني. ووصف الأريانة خطير ومخالف للدستور. كما استنكر رئيس الوفد. حجة الحكومة في إلغاء إحتفال على المصريين، بزعم عدم رغبتنا في وجود أحد للتمجيد. وأكد أن الإحتفال بعيد الجهاد ملك لكل المصريين. وليس ملكا للوفد

أكد فؤاد سراج الدين رئيس الوفد، وطلان مجلس الشعب القديم. ووصفه بأنه مات قبل أن يولد. كما أكد في الحديث الذي أدلى به إلى جمال بدوي رئيس التحرير. أن التنازل للقائم بخفي المعركة الانتخابية. ورأس مطلب المعارضة. أعلن سراج الدين، عدم ثقة النظام في نفسه وفي وجوده بآليات السيسى. ووصف رئيس الوفد المعارضة داخل المجلس القديم بأنها ضعيفة وهزيلة. وأن المعارضة الحقيقية في الشارع السياسي. كما وصف المجلس بأنه أضعف المجالات لممارسة المعارضة نشاطها. وأكد أن المعارضة والأحزاب المقاطعة لها منابر أخرى أهم من منبر:





العدد

المصدر:

١٦ نوفمبر ١٩٩٠

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

## من المحزونين ومن الحائزين بقلم: سعيد عبد الخالق

من المحزونين .. ومن العائل في هذا البلد ؟  
أو من الذي يعيش داخل مستشفى الأمراض العقلية .. ومن الذي يعيش خارج أسوارها ؟  
إننا نعودنا على عدم سماع أصوات الذين يعيشون داخل الأسوار .  
صحة لهم فقلوب الأممية ولا يجيبون التصرف ولا يحون ما يلزمونه  
وانتقلت هذه العدة إلى الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٥٢ . وأصبح  
النظام يرى في نفسه ، العائل الوحيد في هذا البلد . وأصبح يرى أيضا أن  
يعيش داخل أسوار مستشفى الأمراض العقلية . ومن حق من يعيش داخل  
الأسوار ، أن يتكلم ويتحدث . ويصوت مرتفع . ويفعل أيضا ما يشاء . وفي  
نفس الوقت ، من حق من يعيش خارج الأسوار ، أن يسفر ويتكلم على  
الأصوات التي ترتفع وتخبو داخل الأسوار . إننا الجليلين ، والنظام هو  
العائل الوحيد في هذا البلد . إننا ما زلنا أطفالا نحبو ونجمل مستشفياتنا  
وطريقنا ، والنظام هو الوحيد الذي بلغ من الرشد وفرض وصاياه علينا ؟  
إننا ننادي من داخل الأسوار . ونرفع أصواتنا في ألب واحترام للمطالبة  
بإقامة حياة ديمقراطية سليمة . ولا حياة لمن ننادي . ولا صدري لأصواتنا في  
الصفاة عقلاء النظام الموجودين خارج السور العظيم الذي يفصل بين  
الحكومة والشعب .

لقد ثارت المعارضة على لسان الرجوع المستشار ممتاز نصر زعيم  
المعارضة البرلمانية الوافدة السابق ، ببطان مشروع قانون الانتخابات  
الذي طبعه، تزكية القانون . وإعان ممتاز نصر كلمة الحقيقة . ولك أمم  
الحكومة وتوايها ، مخلفة قانون الانتخابات للدستور القائم في البلاد .  
ولا سمح ولا مجيب من خارج الأسوار . أصوات الحقيقة الذي يعلن من  
داخل الأسوار بطلان قانون الانتخابات . وجرت انتخابات مجلس الشعب  
عام ١٩٨٤ في ظل قانون باطل . ومرت ثلاث سنوات . وقضت المحكمة  
الدستورية العليا بطلان مجلس الشعب لعدم دستورية قانون الانتخابات .  
وبالله عليكم ، ماذا كان يحدث ، لو استمع النظام إلى كلمة العقل والحقيقة  
التي أعلنها الرجوع المستشار ممتاز نصر . قبل إقرار القانون الباطل ؟ هل  
ما قلته المعارضة على لسان زعيم المعارضة البرلمانية الوافدة ، كفر وليس  
حالا لوجه الله والوطن ؟ وأصرح تزكية القانون بعد حل مجلس ١٩٨٤ . إن  
إعداد طبيقة جديدة لا طعم لها ولا رائحة . ومزجوا فيها بين نظم  
انتخابية متناقضة . وثقت المعارضة مرة أخرى بعدم دستورية قانون  
الانتخابات الجديد . ولم يستمع لإحدى نحد . ثم إلى في بداية المطاف إننا  
الجليلين الذين يعيشون داخل الأسوار . ونظام الحكم هو العائل الوحيد الذي  
يعيش خارج الأسوار . ويصصرف كعلما يشاء دون الرجوع إلينا .. إلى الأمة  
واستشارتها في أمورنا . وصمم نظام الحكم في عام ١٩٨٧ على مشروع قانون  
الانتخابات للعمل ، والباطل والمخالف لإحكام الدستور . وجرت  
الانتخابات ، وعاد مجلس الشعب بتشكيل مزور . وسلب النظام منيعة  
الأمة من ٧٨ ناكدا شرعيا . وعين الرئيس السابق ، إمعانا في تحدي  
وإثراج على منصة مجلس ٨٧ . نفس الرئيس السابق ، الأزاردة العلة ،  
والشعر العلم . ويستمر التحدي للدستور والقانون والأزادة العلة ،  
وتسمع عبارات مثل المجلس سيد قراره . ولنا ما يخصنا وللشعب  
ما يخصه . ويتحدى نظام الحكم ، لحكم القضاء التوقيعية لبع ٧٨ ناكدا  
شرعيا من مدرسة حكم الدستوري ، والتحدث ثيابة عن الأمة تحت لاية  
البرلمان . وشرب النظام بإحكام القضاء عرض الحائط . وفشل ٧٨ ناكدا  
قويا في تنفيذ الأحكام التي حصلوا عليها من القضاء . وتم ثلاث سنوات  
وتلقى المحكمة الدستورية العليا مرة أخرى بطلان مجلس الشعب





المصدر: **الوفد**

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

والعمل، لعدم دستورية قانون انتخابه، ويرفض النظام حل المجلس استناداً إلى حكم القضاء، ويدعو إلى استفتاء على حل المجلس، إنه ناس التحدي السابق. ويضع النظام بمعرفة «الترزية» قانوناً جديداً لانتخاب مجلس الشعب المعدل المعدل. ويتم وضع هذا القانون في الظلام لحزبان الذين يعيشون داخل الأسوار من منقلبته وأبداء الرأي فيه. ويرفض الذين يعيشون خارج الأسوار. قانون الانتخاب الجديد. على الذين يعيشون داخل الأسوار. ويرفض النظام أيضاً ما سمي بالاستفتاء على حل مجلس الشعب. ويضرب الذين يعيشون خارج الأسوار. عرض الحائط بآراء القانونيين والشرفاء المختصين. ويضرب أيضاً عرض الحائط، بآراء قضاة مصر. وهم صلوة المحلدين. ويجري الاستفتاء في أبعش صورة. ولا يحضر أمام اللجان التي رأسها القضاة إلا «لحد». ولم تر في لجنة برئاسة قاضي عشرات المواطنين. وفي نفس الوقت، بلغت نسبة الحضور في اللجان التي رأسها موظفو الحكومة والقطاع العام أكثر من ١٠٠٪. حدث هذا في الاستفتاء. ويشهد به كل مواطن أهم بالاستفتاء أو لم يتم به. وتوقعنا أن تتحول أحداث الاستفتاء، إلى قضية الساحة السياسية خداة الاستفتاء. ولكن اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ورئيس مجلس الشعب السابق، سبق الإغتيال. الناس عن التعليق على ما جرى في الاستفتاء. ونسبنا معه أيضاً، حادث اقتحام المسجد الأقصى. كما نسبنا اجتياح العراق لدولة الكويت. وما علينا إلا الخضوع. ولا أحد من داخل الأسوار يسأل أحداً من خارجها. ولا أحد من خارج الأسوار يسمح إلى صوت الحقيقة الذي يرتفع داخل الأسوار. أي لا أحد يسأل السلطة عما تفعل. ألم نر في بدر وزير الداخلية السابق، يقدم إلى النيابة العامة متهمين معتقلين بمحاولة اغتيال حسن بوبلشا وزير الداخلية الأسبق. وقدم بعد فترة آخرين بتهمة ارتكاب نفس الجريمة؟ وتبين أن الأولين اعترفوا تحت وطأة وشدة التعذيب. بل قاله عليهم. هل سأل أحد من متهمهم حتى الآن؟ وهل قالوا الذين قالوا بالتعذيب للحصول على اعترافات فبح حقيقته؟ وللأسف الشديد، مضت هذه القوائم بفتح مسامحة ولا حساب. ولماذا لا تضي بدون مسامحة أو حساب؟ إن كل شيء في مصر، يضي بفتح مسامحة أو حساب. ونفسا بعد فترة؟

يتردد أن أحد الاستفتاءات التي جرت في مصر، قد شهدت موزة كبرى! ونضرب فيها بعض رؤساء اللجان العامة الإجماع أبلغ ضرر. فقد تم اصطحابهم - الأصليون والاحتفاليين - إلى مكاتب مديري الأمن، ليكلفوا التعليمات من السيد المدير اللواء! يا سبحان الله! إن الهرم انقلب، وأصبح الرؤساء الإجماع يتلقون التعليمات من للشرطة. وخرجوا جميعاً في مواكب جنائزية، مجروحي الكرامة. وكان المطلوب، أن تخضع جميعاً، وأن تتلقى التعليمات والتوجيهات إذلالاً لنا. وإن تدرّب على الانصياع للأوامر والنواهي.

ورأت الأمة هذه الأحداث المؤسفة بمنزعة عميق، ولم تتحرك، ولم يتحرك أحد. لماذا؟ لأننا نخضع لأحكام قانون الطوارئ، بل نكف تكون في حالة حرب. وهناك من يتحدث الآن عن مزايا مالية للمشاركين في موزة انتخابات مجلس الشعب القديم. ويروج البعض بهذه المزايا مقابل إرضاء السلطة! ويقال إنها الأوامر الصادرة من فوق، لإعداد الانتخابات في الصورة التي يرضى عنها الذين يعيشون خارج الأسوار.

هل هذه الانتخابات؟ وكيف يسمح قانونها المعدل المعدل، أن يكون بعض أعضاء السلطة التنفيذية، قوامين على القضاة وموظفي الحكومة والقطاع العام في رئاسة وإدارة اللجان الانتخابية كلها؟

و... كيف لا؟ إن كل شيء في مصر، يضي بلا مسامحة أو حساب! وأعلنت أحزاب الوفد والعمل والأحرار وجماعة الإخوان المسلمين مقاطعت الانتخابات مجلس الشعب، بعد أن ضرب نظام الحكم عرض الحائط بآراء الشرفاء. وصفر حق الشعب الموجود داخل الأسوار في مناقشة مشروع قانون الانتخاب المعدل. كما رفض النظام مشروع القانون الذي قدمه المستنقل يحيى الرفاعي رئيس نادي القضاة إلى رئاسة







المصدر : الوفد

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمهورية ، ويتناول الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة . ومنها وضع إجراءات وإدارة العملية الانتخابية بكاملها تحت إشراف واختصاص السلطة القضائية ، وإقامة أيضا بالرعاية على تقسيم الدوائر وتنظيم الجداول الانتخابية وعمليات الاقتراع وإعلان النتائج التي تسببت عنها . كما طالب المستشار يحيى الرفاعي ، بكوني القضاة دون غيرهم رئيسة للجان الانتخابية كافة ، وأن استلزم تلك إجراء الانتخابات على مراحل ، واختصار عدد اللجان الفرعية ، وضبط عملية الاقتراع بالتحقق من شخصية الناخب من واقع بطلته الشخصية أو العائلية مع توقيعه أمام اسمه في كشوف الناخبين وتوقيع رئيس اللجنة على هذه البطاقة وعلى بطاقة التصويت عند تسليمها للناخب لئلا يمسوه . وتأمين إجراء العملية الانتخابية منذ فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتائجها ، في ظل القانون العلم وحده والقضاء العادي وحده وبالإجراءات المتبعة أمامه وحدها .

إنني أتمنى أن اسمح رد أحد من الذين يعيشون خارج الأسوار ، حول أسباب رفض هذا المشروع !!

هذه يا سادة ، أهداف مشروع قانون الانتخاب في الضمانات المطلوبة لإجراء انتخابات حرة ، ورفعها المستشار يحيى الرفاعي إلى رئيس الجمهورية . وبالمناسبة ، ينص دستور مصر في المادة ٦٢ على : «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون وسامعته في الحياة العامة واجب ومثني» .

والقضاة مواطنون ، وعليهم طبقا لنواد الدستور : الإسهام في الحياة العامة . ويعتبر هذا الإسهام واجبا وطنيا . وهذا ما فعله المستشار يحيى الرفاعي والقضاة الذين شاركوا في إعداد الضمانات لواجب توأما في قانون الانتخاب .

ورفض الذين يعيشون خارج الأسوار ، هذا الإسهام الوطني من صفة المحايدين في مصر . واعتلت أحزاب المعارضة الرئيسية مقاطعة الانتخابات . وسمعتا تصريحات كاذبة . منها وصف المقاطعة بأنها متفجرة سياسية . وأن أحزاب مصر ستشارك في الانتخابات قبل غلق باب الترشيح . وللأسف ، صدق بعض الذين يعيشون خارج الأسوار ، هذه الأكاذيب التي ردها بعض الذين يعيشون أيضا خارج الأسوار !! وأقول البعض على أن قرار المقاطعة حكيمة ، والتزمت به الأحزاب التي أعلنت مقاطعة الانتخابات . بل رفضت هذه الأحزاب طلبة بعدم فصل المثقفين عنها الذين أقاموا أوراق ترشيحهم لانتخابات مجلس الشعب . وبدأت انتخابات مجلس الشعب بدون مرشحي المعارضة الحقيقية في مصر . إنها انتخابات بين الحزب «الحوت» ، وبين أحزاب الائتلاف .





المصدر : **الوفد**

النشر والذمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩١٩

## في ندوة «الوفد» بالقلمية :

# قرار المقاطعة ليس نهاية المطاف ولدينا خطة عمل للمرحلة القادمة المعارضة ترفض أن تكون ديكتورا للنظام الحاكم ليتباهى بالديمقراطية

إن أنه لم يكن متفكرا كما زعم البعض  
والبلات الإيم ذلك

واستعرض كرم زيدان سكرتير عام  
للمندوبين في القاهرة التي أتت إلى قيام  
الائتلاف في عهد أنور السادات، مشيراً إلى  
أزمة انتخابات ١٩٧٦، وروج أسبوعاً  
إلى أن البعث والوسط واليسار كانوا  
جميعاً يتكلمون بلسان الجمهوريين. ثم  
كانت انتخابات ١٩٧٩، وكما تخلفنا على  
مغامرة كاتب بديع لإحراقها على يد  
سنة جدا واعتراض ١٢ عضواً من  
مجلس الشعب عليها منهم المرحوم  
المستشار ممتاز نصر. ثم كانت يدعة  
اللائحة الشعبية في ١٩٨٤، وأثبتت  
التجربة أن هذا النظام لا يفيق وتكوين  
الشعب المصري

ولكن كرم زيدان أن حزب الوفد نشأ  
رغم ذلك النظام الحاكم، ووضع العليات  
في طريقه، واستمر في التمسك بحرين  
عضواً بمجلس نواب الشعب، وقد كان ..  
وفي نفس الوقت لم يتهمه نائب واحد  
للحزب الذي يرأسه السادات، وهو  
جميعاً غايي يفتل ٧٨ نائبا للحزب  
الجديد وهو حزب مصر العربي، الذي  
يرأسه الشارح، فقد رجع ذلك أيام الحرب  
الوطنية .. وهو حزب نشأ من القلة ..  
وتنقلت مناسبات الحزب الوطني داخل  
سجاس الشعب، ودور القصة في عرقلة  
الأسئلة وطالب الإجابة التي يقدم بها  
نواب المعارضة.

ولا تكلم في السند والمحسوبة، فقد  
ملأه الكلام في كل هذه الأمور، للحكومة  
قد اعتدت عدم الاستجابة، ومن هنا  
كانت واقفاً معها، خاصة وأنها لم تتعود  
على من يقول : لا .. وكنتا سوف نرفعها  
دائماً في وجه الظلم والظور، واستمر  
النظام الذي يصر على عدم الاستماع  
لنا .. دعا جمهور الحاضرين أن  
يتقدموا معي قرار المقاطعة، وكل ملا  
تصر على مجلس الشعب، فمعتاً لم  
تستطع الإجابة، وأصنا من للتفكير بده  
العضوية ١٢

لجنة الوفد بالقلمية، بردينا وجود  
الحزب السياسي، يشخص رئيس  
الجمهورية، وأشار إلى استمرار دور  
الدولة في تزويد الانتخابات، واستند  
عدة دقائق حدث أثناء تعيينه محافظاً  
للقيومية.

**قرار المقاطعة .. بداية**  
كما أكد محمد سرحان عضو الهيئة  
العليا للوفد، ضرورة الوقوف في وجه  
حزب الحكومة حتى يتم تغيير الطريقة  
التي يتعامل بها النظام مع الحزب

**تابع الندوة :**  
**محمد أمين**  
**عبدالرحيم الدبوقي**

المعارضة. وقال لنا نرفض أن تكون  
العمية في يد الحاكم، أو أن تكون ديكتورا  
للتنظيم يتعاهى به أمام العالم الخارجي.  
وتحدث محمد سرحان عن فشل  
قدرات الوفد في طريق العدالة، ووسط  
قاعات الحاكم حتى انتهى الوفد وأقر  
النظام الحاكم، وكشف عوارده، وأظهر  
تزيوره.

وأشار إلى أن قرار المقاطعة للانتخابات  
ليس نهاية المطاف، ووجود خطة للعمل  
خلال الفترة المقبلة تتضمن الزول إلى  
الشارع الانتخابي ونشر الوعي بين  
جمهور المواطنين وكشف عنة النظام  
وتضمن تجاه كافة القضايا الوطنية، ودعا  
إلى ضرورة مؤازرة قرار المقاطعة، مشيراً

تكلت اللجنة العامة لحزب الوفد  
بالقيومية شدة عن اسباب مقاطعة  
الانتخابات. شارك فيها كرم زيدان  
سكرتير عام مساعد الوفد، ومحمد سرحان  
عضو الهيئة العليا، وإفراد بدروى  
سكرتير عام مساعد الوفد، والدكتور أحمد  
فهم رئيس اللجنة العامة للوفد  
بالقيومية، وعدل بحري سكرتير عام  
اللجنة ولسي سرحان رئيس لجنة  
الشباب. حشد الشدة عدد كبير من  
جمهور الوفد.

وتابقت الشدة اسباب مقاطعة  
الانتخابات. وأكدت أن موقف الوفد كان  
من أجل مصر، كما أشارت إلى استمرار  
النظام الحاكم على تجاهل الإرادة الشعبية  
في إلغاء العمل بالقانون الطوارئ،  
والرافد القضاء الكامل على الانتخابات،  
وإرساء قواعد الديمقراطية الحقيقية  
بهدا من الضمانات التي.

**دور الشباب ومعرفة الديمقراطية**  
في البداية أشار ساعي سرحان ورئيس  
لجنة الشباب بالقيومية، إلى دور قيادات  
الوفد من أجل تحقيق الديمقراطية،  
والهدية وجود حياة شعبية تتجاوز  
الصورة التي يريد نظام العسكر أن  
يرسها.

وطالب الشباب بتبني الشق  
والاستسلام، ونشده الدفاع عن أجل  
الحرية.  
كما استعرض عدل بحري سكرتير عام  
للجنة تاريخ الوفاء وطاها وجهه، ثم  
تضمن من الديمقراطية التي يتقدم بها  
سنة النظام الحاكم، وأكد أن الحزب  
الوطني يتجاهل أحكام القانون والمساكن،  
ثم تناول برنامج الحزب الوطني بالشارح  
والفيلق، وأوضح أن دور الوفد في  
المرحلة الحالية يجب أن توجه الشعب  
بمقولة السورسية، وحلة في الحرية  
والديمقراطية السليمة. كما أكد حكمة  
قرار المقاطعة، وأنه صفة للنظام.  
وتناول الدكتور أحمد فهم رئيس





المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

## بعد قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات والشعب أيضا.. قرر المقاطعة

**ملايين المواطنين ليس لديهم «بطاقة انتخابية»**

**وليس لهم حق التصويت!!**

**ديول وفلول  
المزبب الوطنى..  
لن تغير موقفنا  
من الانتخابات**

**الحكومة تحدد نسبة المعارضة فى البرلمان  
فلماذا نذهب للتصويت**





النصر

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

بالعاجيب ومنها حديثه الدائم عن نزاهة الانتخابات القادمة . مع ان دعاء مجلس الشعب اسابيلن اللذين سقطا بحكم محكمة لاسبيلن اياها - لم تجف بعد . وهو ايضا الحزب العجيب الوحيد الذي لا يعتقد باننا نعيش عصرا جديدا مايولندا هي بولندا والمجر هي المجر وشاوليسكو مازال يحكم رومانيا .. واذا سالت سقراط الحزب الوطني عن رايه في الديمقراطية المصرية فسوف يقول لك : احنا اللي خرمنا التمريرة واخترعنا البيروسترويك .. وحتى الجلا سئوت صناعه مصريه !

سوف يشكك الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر الى عجائب الدنيا السبع ! وسوف يصيح : الاجبوية القائمة في هذا العصر . وذلك سوف يكون من المقررات الاساسية على الطلبة . بحيث يتلقونها كلما فتحوا كتب التاريخ والجغرافيا وحتى النحو والصرف وربما في تاريخ الجبرتي ايضا بعد تعديله . ناهيك عن الصحف القومية !! وسوف يخرج سقراط الحزب بتكثيرة جديدة تؤصل لتاريخه حتى تجعله يتفاح حدائق بابل المعلقة ويطاول اهرامات الجيزة ويلق في شهره برج بينا المائل .. فهو الحزب الوحيد الذي يخرج كل يوم

والحاصل الان ان الشعب المصري أصبح له مواقف محدده من هذا الحزب وشعاراته ومنطقاته .. بطلان انه حسب لفر احصاء اسكن مصر لفر عديم ياقو ٩٦ مليوناً .. في حين ان التخبين المجدبة اسلموا في جداول الانتخابات لا يتعدون الـ ١٢ مليوناً اي ان اكثر من ثلثي المواطنين ليس لهم حق التصويت !! ولذا كانت المفارقة رسماً قد اعلنت مثله في «حزب الوفد» والتحالف الثلاثي رفضها للمشاركة في الانتخابات بدون تحقيق الضمانات التي طالبت بها فله يمكن اعتبار ان موقف المعارضة يتبنى تنويجا لوقف الشعب المصري الذي لم يبق يوما في الحزب الحاكم .. ولم يستطع لاسلته .. ولم يدرج اسمه في قوائم التخبين . والسؤال هل هي مقابلة على طريقة



لم أجد شيئا  
واحدا يحفزني  
لاستخراج  
بطاقة  
انتخابية

مجلسه من حيث حسن اختياره لمعلميه واتصور ان مجتمعا يتشد بلغ عجلة لتطور الحضاري فيه فلما يحرس على المشاركة السياسية ونحن يتقلص الناس عن هذا الواجب طوطون هو الخسر الاول .

فلات المبدأ

● ومن الهيئة العشوائية التي اخترناها طيب سيداتي .. عمرو مصود رجب قال انه لا يحمل بطاقة انتخابية وان اوان الحصول عليها قد فات دون ان يمكن من استرجاعها ونكر انه قد يحرس على ذلك في العام القادم .

مراة القوائم

● اما ايها شريف عبدالرحمن اول جامعة فقول لك ان بإمكاننا ابراج اسما في جداول التخبين لكن البراة التي ترست في نفسنا من جوامع ما حدث في انتخابات ٨٧ جعلتنا نكف عن التفكير في

مؤقت مطلقاً ؟  
لغت انشائي الى قضية البطاقة الانتخابية ابديت للعرض على فهمي الخير بالمرکز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية . فله قال في حديث له مع الوفد «لاني مرتك يخطئي الانتخابية غير اسف عليا» وان اجمعا وان اليع غير ان صادق الانتخابيات . فحكومية لا تحريم رايه ولا صوت . والشعب لا يفعل شيئا ولنا مطيع لكل دليل وقول والى الحزب وان الغير مولى !

الوطن يتخسر

● بلغت التفر في حديث على فهمي - فلهما من كونه رايه تشاورية . الا انه يطرح مسؤونا ما كنا نلظن صوره عن ثقاف . فلذا ينسئ الخلف فلذا يفعل المواطن .. لانه فلان المخرج المسرحي سعد ابرش يطرح رؤيه مغايرة تماما لبقول :  
- فلما كانت للانتخاب والظروف فلاديم من ابراه الراي في مثل الشعب . وهذه مسؤولة كل من يلتزم بحق للتصويت . ومن ناحية فهمي - ينسئ المستور حتى مفول الجميع . ومن ناحية المبدأ هو واجب يشترك به الفرد في صنع القرار في

تحقيق  
مجموعه التبرينى







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

١٦ نوفمبر ١٩٩٠

ولدت السبب هو الذي دفع انخراطي  
الصبريات محمود كمال - وزميله جميل  
عبد الوهاب - لعدم الاهتمام بعملية ابداء  
الرأي برمتها. ويقول محمود كمال ان  
التقارير ليس وحده هو السبب وإنما كان  
اجراء الانتخابات الماضية بطريقة القوائم  
التقسيمية المشروعة ايضا حافزا للانحطاط.  
لان هذا النظام كان مجرد تقييد رسمي  
لجموعه من المواطنين عينتهم الحكومة  
والحزب الوطني في البرلمان.

● لكن المهندس المعماري حمدي  
عبدلغيم لا يجهل كل ذلك ويرى ان  
العضو السابق كمال الشاذلي، أمين تنظيم  
الحزب الوطني، هو ايضا مرشح لرئاسة  
المجلس القادم.

### اقتسامات شخصية

● على خلاف الآراء السابقة يأتي كلام  
محسوس احمد عبدالله مدرس اللغة  
الانجليزية بدمرة شيئا ايجابية الشكوة  
فيقول: اقتسامات منذ صغرى - وجماع  
تربيتي - انصبت على اقتسام بدراسي  
التي شكلت اطرا لحياتي خاصة انني  
الابن الوحيد المتعلم في أسرتي لثلاثة من  
اربعة اشقاء. ويصور الوقت كنت اكثف  
في اعالي وبلعتي في اتمام دراستي.  
وانهاء خدمتي بفكوات المسحاة لالتحق  
ببوليتك بحكم دراستي لم اكون أسرة  
اكرس لها كل حياتي، ولم لود شيئا  
واحدا يعجزني في تشجيع توجهاتي.  
والآن انا اتكلم ككل الناس في الأمور  
السياسية، وأنا من العديد من الضحايا  
والآراء الاجتماعية والسياسية معهم.  
لكن ابدا ما حملت بطاقة انتخاب. ولا  
تحدث يوما لأحد بصوتي وأن الفعل  
وأعتبر مجلس للشعب جسرا للمصالح  
الخاصة للأعضاء ومن رأيي ان أي سياسي  
هو محض رجل طموح يريد تحقيق  
مصالح خاصة واعتقد انني طوال حياتي  
٣٧ عاما - لم ار مجلسا ينجح استقام  
ان يضيف الى حياتنا شيئا طيبا. فلفساد  
والفساد والتزوير هو التزوير  
والوثوق بين المواطنين... تأهله عن التخليق  
ومن رأيي ان تنصرف الى العمل من اجل  
لغة الجيش... والعبادة من اجل طوبى  
الأخرة... ويعد كده لآله يهم...  
الانتخابات اية... ياعم قول يباسد.

### مزايا لكونك عضو في الداخلية

● كان رأي محسوس مثيرا لدعشتي فهو  
يرى انجيل لكن الخلفاء ان مدرس

الزراعة احمد محمود سلام من كفر ملوح  
منوفية قال: بولتانه يضيف الى كلام زميله  
محروس، انشطة ليست في اثنى جمود  
ولا مفاصوتى في الانتخابات... السؤال  
هل هذا الصوت سيذهب استحقاقه  
سكن جدا ده مليون مصري يكون لهم  
حق الانتخاب... لكن ان يكون لهم حق  
دخول البرلمان... فكلنا لان لم نسمع حق  
وزير الداخلية اعلن عن مزايا... على ليبي  
كومبيوتر الوزارة لتجلب الخدمة

### لها مصلحة في التزوير

● ويضيف احمد محمود الحكومة  
تحدد نسبة للمعارضة في مجلس الشعب  
والحزب الحاكم يدعي انه ليس له  
مصلحة في التزوير وهذا ليس صحيحا.  
لهم مصلحة حقيقية... فلو لم ينجح  
اعضوا الحكومة على الاقلية فلن  
يشكلوا الحكومة الجديدة... وطبعاً  
مصلحتها حزب آخر...

● أدبت ان أدعى الورش، التي تصنع  
فيها التكتيكات خال الخليل، وقال لي

### عبدالله احمد عطفي عامل دوكو

● انا، عيشي في السياسة، وعمرى  
مفكرت اصل بطاقة غير بطاقة تكوين  
ويطالني الماتانية، عايش تصرف الزيت  
والسكر والشاي والكسوة، خليتا مائتين  
جانب الحيوة نربي حقتين الفجل دول  
كوم لهم... تتكلم حزب وطني ولا مجلس  
شعب...

### صدام... أهم

● يلقي الخيط شقيقة محمود عطفي  
صاحب الورشة فيقول بصراحة اصنا  
اسرنا كلها معايش دعوة بالحكومة ولا  
المعارضة ولا المجلس ولا غير المجلس...  
اسرنا فيها كل الى يضر في بلد... فيها  
الوكل والدرس والصليبي لكن كل  
اهتمامنا شلنا واكل عيشنا... اه احنا  
يقتار بالي بيمتونه لكن يمشول ناضي  
نفسا... بيتكلم في السياسة ونعرف  
الاخبار، ونناهي من سرق ومن نهب...  
ومن زور... ومن راح ومن به باده... لكن  
اهتمامنا اكثر برابع الاسلحة... وتكلم  
الخدمات... والسوق التكتف... فالحياة  
صعبة والحكومة لاتصص يافلس حتى  
عفو مجلس الشعب لا تبجي ايام  
الانتخابات بلك حوالين ناسه ويوح  
السبع دوختا ويوس الايدي عايش  
نمطية اوصولنا ويعد كده ادى وش  
الشيء اصنا معايش دعوة بحليلة...  
احنا كل همتا دولوكتي، صدام يسب  
الكويك، عايش ناضي حاكنا، الله يوفق  
حاله...

● عبدالحفي عزام ليساني حقوق قال  
لي

الشعب يشمر انه بلا دور، والشباب  
بصفة خاصة يعيش حالة من الانفعال.

مع المجتمع يعني تقريبا مقاطعة مع ان  
المواطن ان تضغط على الحكومة من اجل  
التغيير... لكن قلة الوعي تجعل الشعب  
احيانا يبالغ حكماء... واحيانا يسخر منهم  
بالقذبة... واحيانا يندى بالقذرة... ولا  
منصب على الثورة... ولما يدخل الجيش  
مستقبله... اما يمشي او يوقف في شركة  
استلام ويسبب الحاية في تامين  
مستقبله لا يفر في أي شيء آخر...  
والحقبة أصبحت معروفة... يدخل ان  
جدول الانتخاب لم تحدث فيها طرفة في  
زيادة عدد الاصوات... رغم ان المعارضة  
قبل الحكومة خرج صولها من اجل معارضة  
المواطن لحكمهم... ولكن الشعب مازال  
مقاطعة للمشاركة السياسية... وما لم  
تحدث مرة للمجتمع ككل... سنظل... محك  
سر...

### شعوا الحزام!!

● ويقول سيد ابراهيم (نقاش):  
- احنا ما اسلفناش حاجة م الحكومة  
ولا من مجلس الشعب... بولك التنايمات  
الاجتماعية لكل الناس وشاغلين يس  
بليلها القفوس... وساعة ما يحتاج يطلع  
لك في... الخرابية عريت... بولك شد  
الحزام - على راي عقل امام - ونشد في  
الحزام... ونشد بعد الحزام ما قطع...  
وبرصة معايش فاره يوتي نتخبك ايه...  
انا اعم ان حاجة راي دى معايش يوتي  
تشف منها لباردة ولا هي مظرة وسرفة  
قوس وخلاص!

### درس للمعارضة

● حسين موسى درويش (سائق):  
- قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات  
الناشر كثر... للمعارضة في السنين اثل  
قللت جهنم الحكومة اخر بهننا، لكن  
معايش تدفع... وبعدين فيهض لكالي بيت  
الانتخابات والمراشيت يلقوا الدائرة بيت  
بيت وشراع شارع وحارة قريه... ويبيلى  
فيه واحد احنا القفونا عليه ونطرق عليه...  
الانس واقف واسطع سولها ونطس...  
كان لازم المعارضة تستفيد من دوروس...  
وتقطع الحكومة عايشن لتكفيها امام  
الانس...

### مليش فليسة!!

● عبدالله محمد الحميد، سبيل، اى ل:  
- البطالة الانتخابية شبرها اكثر من





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

١٩٩٠ نوفمبر

فيلديها لو ما رجحت الانتخابات هتدفع  
لغرامه، الأرض انا تميان .. ولا مش  
لغنى .. عندي سيفون فاصلحه ولا  
ممسورة هسلكتها .. اسبب شغل واروح  
انتخب .. طب ليه .. اعطيني سبب واحد  
يخليني اعدل كده ؟

● هذا حاك بنص الدستور  
.. اسمع ياخذى دستورك منك فستور  
ايه ياقيه .. ويعنى هوه ده الحق الوحيد  
الى ضيع منك .. ايه خمس ذاك حق  
شايعين .. الشعبي يعنى سلات عن  
الحق ده وكذا هو مش من حالى مدام  
بغفر ضرائب الاالى مكان فى التوبيس ..  
واخذ شقه اسكن فيها .. واخذ ولاى  
لدرسة .. والاالى ماوس ادفع المصاريف  
على الحلق دى عين ..

### [الموتى يتحدثون]

● عبد الممنع جوده قرنى ( يال ) صرخ  
فى وجهي لفلان  
الحكومة ( ... )  
والصرب  
الوطني ( ... ) عرفونا فى عشيقنا هوه  
الريس سايديم ايه .. ولا هوه معلم ايه  
اصلا .. انتخب يمشكوا علينا  
ياصبيين .. كل اى شتمك شام .. قرا  
الجرانل بما لو كانت الحكومة بتحكم  
شعب كاني .. ولا احنا الى مش واخدوين  
بيلنا .. ازاي تخطي عن الانتخابات وانا  
مرو رحت انتخب بعد ابويا ملات لقيهم  
مطين امام صوتي .. وسموا ابويا من  
، قهره .. وادى بصوته .. وانكس الى  
، بصوت .. وراى ولاته .. وجاى تقول  
فى الانتخابات .. يايم روح ؟

### [انا مقاطعه]

● مهمة بنو : رابعة تجارة سمويه تقول :  
انظر افضه اسلوب الانتخابات .. البلد  
اللى لا يحترم افراد ولا يسمح لها  
بالتصحيح عن رأيها بالشغل اللائق  
واللصوب بياني متجعب متخلف .. انا  
مقاطعه الانتخابات حتى تحصل لفراد على  
نسبة معقولة فى الترشح !  
● لكن ماذا يقول الشاعر عبد الرحمن  
الابنودي عن مقاطعة المعارضة  
للانتخابات ؟

### يتولون شرا !

فى لغنى به قل لى :  
.. فلان ان الحكومة ما دامت جرئت على  
تخليع رايها استجابه الراى العام فى قضية  
اللغة واتجهت الى الاخذ بالانتخاب  
الفرى فكان لابد ان يستجيب لك على  
الشروط الديمقراطية الواجبة وان  
تتخلى العكاس والتعل قضية ، لماطق  
الانتخابية ، وغيرها من القضايا الثقافية  
اللى لا تلقى بتشجيع القضية الديمقراطية  
وبكادات فى الفترة الاخيرة بعد أزمة  
الخليج ، لقد بسلطت الحكومة كثيرا  
ويشغل غلبى فى قضية حل مجلس الشعب

« غير الشرعى » وكل الاجراءات التى  
اعطيت ذلك هى التى ادت الى قتل  
الحجوب ويجب ان نواجه انفسنا بتلك  
الحقائق ، لك ان موقف القيادة السياسية

جيدا جدا خلال أزمة الخليج وحدث نوع  
من الانكشاف الشعبي الصفي حولها ولكن  
على ما يبدو ان الحكومة لاتلقى فى نفسها  
مقاسير الكارث وتحت ثلوث مسعنتها وتحت

ان تاتى ببرجها ، وكلفتا لتوى يتشارا  
وكنت اعتقد ان ميكر من خلال أزمة  
الخليج قد تكونت لديه قناعة سياسية  
واضحة ولكن الجزء الخاص فيه والذى  
له علاقه بالحزب الوطني مازال فى حاجة

الى اعادة نظر منه وهو السبب الذى  
يشيق معلوم الديمقراطية لديه ولان رأى  
انه كان من الواجب ان يترك على الزايف  
تتعلق لانه فى النهاية لايصح الا الصحيح

وان يفتخر الشعب الإرجالة الاعلاء  
للمستثمرين الذين افان ان الفدية  
السياسية بحماية اليهم فى هذه الظروف

الصعبة لان الديمقراطية تمنح بالقطرة  
وتحاصرها لبرامات تضعف حيويتها  
ويلا قد نشك من الحقل البديل العربية

تعدنا بالديمقراطية ولكن الاخر الذى  
قوضه فيها الديمقراطية شيعة جدا على  
حيوية وتلك وتوجهات الشعب المصرى

### ملاحظات

ختمنا لهذا التحقيق لود ان فكر بعض  
للملاحظات .  
.. اننى لاجل بطلان انتخابية ، مع  
اننى فى احدى المرات الانتخابية جمعت

عنه الدعاية لفصيل سياسى بعينه  
وتفصلت من أجل نجاحه .. وتحتاج مرشحه  
الرئيسى فى الانتخابات .

.. اننى علمت حق الانتخاب بدون  
وجه حق .. حينما كان والدى طار مصر ..  
وتجيت لانتخب بيدا منه .. وتجمعت  
الحفلة مون عوائل تلك .

.. اننى فى لحظة من اللحظات كنت افكر  
حينئذى فى لجنة انتخابية وكان ذلك فى اثناء  
انتخابات مجلس الشورى - وكنت طالبا  
ولها - التى قاطعتها كل لحزاب المعارضة

معدا حزب الاموال الذى طلب منى معمله  
ان يولنى ان اكون مقوبا عنه .. وعندما  
تمت لجنة الانتخابية .. اصبر على ان  
تتم نقاشة مون تزويد مطلق وجاء امين

الحزب الوطني ويطلبته وقال فى ان انا ان  
نقسم الممتلكات ونصنف .. واما ان كلنى  
به خارج هذه اللجنة .. واما ( ... ) وفريت  
ان لادب الحسم للشرطة لانهم يملأوا الى  
المسور الذى مازال حتى الآن يحقن فى  
بلاى !!





المصدر: الأمم المتحدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

حوار ساخن مع الدكتور أحمد سلامة

**الحزب الوطني**

**ضد**

**الحزب الوطني .. كيف ؟**

● القائمة الرسمية هل خضعت لتصفية حسابات حزبية ؟

● الأحزاب خافت من الهزيمة المعلنه وتركت كوادرها

تخوض المعركة

● الفرق بين «إشراف» القضاء و «مباشرة» القضاء

للمعملية الانتخابية

● قضايا كثيرة تطرحها الترشيحات الانتخابية هذه الأيام .. فلأول مرة يدخل الحزب الوطني ضد الحزب الوطني حتى شاع بين الناخبين والمرشحين تعبير «الحزب الوطني الرسمي» ، والحزب الوطني المستقل .. أحزاب المعارضة تقاطع الانتخابات وتترك كوادرها تدخل المعركة كمنزولين سواء في ذلك الوفد أو العمل أو الإخوان .. والمرشحين المستقلين من الحزب الوطني يتهمون المحافظين وبعض الأسماء بأنهم وراء استبعادهم للصيغة حسابات شخصية ..

أحزاب المعارضة تنهم الحكومة وتطعن في دستورية القانون الجديد للانتخابات .. والحزب الوطني يتهم أحزاب المعارضة بأنهم يهربون من توقعات هزائم حزبية فاعزوا إلى كوادرهم كي يدخلوا كمنزولين حتى لا يقلل أن الحزب قد هزم ..

سبلات تؤخذ على قلعة الحزب الوطني مثل بعض الذين حقق معهم المدعي الاضرائي .. أو اهدار تمثيل المرأة .. أو حالة عدد الاقباط المرشحين ..

ما الحقيقة حول هذه القضايا كلها .. الحوار مع الدكتور أحمد سلامة وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى والأمن العلم المساعد للحزب الوطني ●●





المصدر: **المسيرة**

التاريخ: **١٦ نوفمبر ١٩٩٠**

للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

اتصالات تمت بيني وبينهم ان يخوضوا  
هذه المعركة الانتخابية ، وانكبت لهم ان  
الحكومة ان تتكفل في النتائج فلتنتج  
البعض ولم يلقطح البعض الآخر .. وهذه

## ماجد عطينة

التأكيدات بسلامة نتائج الانتخابات ليست  
من عدى ، انها توجيهات وتأكيدات  
الرئيس حسني مبارك .

### الخوف من الهزيمة

● لنا الاسالك عن التنسيق بين الاحزاب  
، لنا التحدث عن حزب الاقلية القادر على  
تركه دوائر لرموز المعارضة دون منافسة من  
جانبه .. فلاك سراج الدين بجزيرة  
البرلمانية .. خالد محيي الدين بترقية  
ونقله .. ابراهيم شمري بلوجهته .. هكذا  
على سبيل المثال ؟

● بصراحة .. المنافسة مفتوحة  
للجميع ، ولماذا يخشى هؤلاء الزعماء  
المنافسة الحزبية في الانتخابات .. لقد  
دخل خالد محيي الدين ولم يطلب ان تتركه  
له دائرته .. لقد دخلت الاحزاب نفسها هذه  
الانتخابات كوجود مستقلة ومعروف انها  
كوارس حزبية لها وزنها داخل احزابها ..  
القضية كلها ان الاحزاب التي قاطعت  
الانتخابات تخشى بعض رموزها للكبرية  
من الفضل في الانتخابات الفردية ويكون  
سلطانهم ، فطبيعة لهم وللحزب ، ولهذا  
اعلنوا المقاطعة ودخلت عناصرهم  
الانتخابات مستكينين فلذا فضلو ان يكون  
الفضل فضلا فرديا لا فضلا حزبيا .. هذه هي  
الحقيقة كلها مهما غلفت بالكلام عما  
يمسونه الضمائم .

● وما الضمائم التي تطلبها احزاب  
للمعارضة او احزاب المقاطعة ، كما

الآن .. وقد اطلق باب الترشيح  
واسمح عملية الترشيحات عن  
مواجهة بين مرشحي قائمة الحزب الوطني  
، وبين مرشحين من الحزب للوطني يصل  
عددهم الى تسع المئمة الرسمية .. كيف  
تكون صورة الحزب امام الناخبين ؟  
● في رأيي للشخصي ان نظام  
الانتخاب الفردي يتم بمنطقة مختلفة عن  
نظام انتخابات القائمة ، وهنا يجوز لعرض  
الحزب الوطني ان يرفع نفسه امام مرشح  
الحزب .. بل ان هذا حق مالم ير مكتب  
الامانة العامة للحزب غير ذلك .

● هنا يكون واردا ان القائمة كترسية  
قد تخسر نسبة من مقاعدها ليسبب هدم من  
الوطني المستقل .

● بالضرورة سنخسر مقاعد وهذا  
وارد تماما ، ولنا شخصيا اني ان نخسر  
بعض المقاعد ليس لحساب مجموعة  
الوطني المستقل ، كما نسميها ، بل ايضا  
لحساب الاحزاب التي قررت ان تخوض  
المعركة ، والاحزاب التي قاطعت  
الانتخابات صوريا وبطلتها والراد على  
انهم مستقلون .. اننا نتطلع الى مجلس  
يتمتع الآراء والانجاعات بما يثرى الحوار

الديمقراطي داخل المجلس ويشفي حيوية  
على المعركة الديمقراطية ذاتها وبما يدفع  
بالعمل الوطني والوطني الى المسار السليم  
خاصة اننا امام مرحلة جديدة نكتنفها  
ظروف جديدة تحتاج من جميع الوطنيين  
الى الاسهام المخلص الخلاق .

● ما دام هناك حرص على تعدد الآراء  
والانجاعات ممثلة في رموزها داخل  
المجلس الجديد ، فلماذا لم يترك الحزب  
الوطني دوائر محددة لهذه الرموز على نحو  
ما كان يحدث في زمان الاحزاب القديمة  
وهي تترك دوائر للشخصيات العامة دون  
منافسة حزبية ؟

● لقد التنسيق بين الاحزاب ..  
القاعدة العامة ان التنسيق يتم بين احزاب  
الاقلية فيما بينها ، لكن التنسيق لا يتم بين  
احزاب الاقلية وحزب الاقلية .. ومع ذلك  
لقد تمت الاتصالات مع هذه الاحزاب لحظها  
على خوض المعركة الانتخابية .. بل لقد  
رجوت شخصيا بعض رؤساء الاحزاب في







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تسهيها ؟

●● أنهم يتحدون بكلام لا يصمد أمام الظروف الواقعية للمجتمع .. أنهم يطلبون أن تدم العملية الانتخابية في جميع اللجان تحت رئاسة القضاء .. الهيئات القضائية الأربع لا يتعدى أعضاؤها ٧ آلاف عضو وهذا ٢٥ ألف لجنة انتخابية فيصف يئسنى لنا أن تغطي هذه اللجان بأعضاء من الهيئات القضائية ؟

● ولماذا لا تدم العملية الانتخابية على مراحل ؟

●● في هذه الحالة تكون مرحلة لأن يفرغ رجال القضاء خمسة أيام على الأقل لمباشرة هذه اللجان .. قبل يتحمل المجتمع أن تخلق المحاكم والنيابات ومجالس الدولة وقضايا الدولة والنيابة الإدارية خمسة أيام كاملة .. وهل يتحمل الأمن العام إجراء انتخابات على مدى خمسة أيام .. ولماذا وهناك لجان عامة ولجان رئيسية يرأسها مستشار من القضاء تقوم بالإشراف على كل اللجان الفرعية الأخرى .

### دستورية القانون

● ولكن الدستور يحتم لإشراف القضاء على الانتخابات ؟

●● النص الدستوري في المادة ٨٨ يقول : يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية .. وهذا الإشراف يحدث بالفعل من خلال لجان عامة يرأسها أعضاء من الهيئة القضائية .

ولقد تضمن القانون الجديد لعمارة الحقوق السياسية النص على إشراف القضاء الذي يرأس كل اللجان العاملة .. كما

تضمن القانون إلى جانب ذلك ضمانات للمرشحين كأن يكون له ممثل يقيم داخل اللجنة العامة ، وأن يكون له ممثل من الناخبين في كل لجنة فرعية ، وفوق هذا يكون له ممثل من الناخبين يتجول بين اللجان الفرعية واللجان العامة وله حق دخول أى لجنة وله أن يبدى أية ملاحظات ويبدئها في محضر أمام اللجنة العاملة التي يرأسها القضاء .

هذه الضمانات كلها ليست كافية .. وهل يمكن بعد ذلك أن يقال إن القضاء لا يشراف على العملية الانتخابية ؟

## التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

● هناك طعن في دستورية القانون الجديد .. وسبق الطعن في عدم الدستورية مرتين سابقتين وصدرت أحكام بعدم الدستورية .. لماذا تتوقع للمرة الثالثة ؟

●● نحن نؤكد أنه لا شائبة تشوب دستورية هذا القانون ، وإن كان هذا لا يمنع من الطعن . بل طعن بالفعل ، وللصل هذا للمحكمة .. إن اللجنة التي شيط بها وضع مشروع القانون الأخير تحرت كل شيء حتى لا تكون هناك شائبة دستورية ، حتى مجلس الدولة عند مراجعة القانون قبل إصداره رأى أنه لا شائبة دستورية تشوب القانون .

وعموما .. في العلوم الانسانية ومنها علم القانون ليست هناك حقيقة ثابتة ، إنما هي وجهات نظر ، وإن من يناقشه مشروع القانون لا يحدد أيها أن يجري مقلدا للدستور حسيما يترجم لديه من خلال الخبرة ، ببطلان أن القانون السابق العظمى بعدم دستوريته ، كان هناك ثلاثة من أسلافة القانون الدستوري يؤكدون أنه لا شائبة دستورية عليه ، ومع ذلك قضت المحكمة بعدم الدستورية .

● هل طلب من المعارضة تقديم مشروع بديل أو طلب إليها المشاركة في وضع القانون الجديد ؟

●● البديل الذي قيمته المعارضة مخلف للدستور لأنه أهمل تحديد ٥٠٪ للعمل والفلاحين .

### ملحظة الترشيحات

● تعود إلى قائمة ترشيحات الحزب الوطني التي أحييت تقمرا شديدا داخل الحزب حتى وصلت بأنها قائمة تصفية حسابات .. كيف تم الاختيار وماهي معايير هذا الاختيار .. ولماذا استبعدت كواثر حزبية وخبرات برلمانية من هذه القائمة ؟

●● قد يكون بين المستبعدين من قائمة الترشيحات من نظم ، لكن هناك من لم ينظم .. لقد وضعنا قواعد لتحديد الترشيح منها القول الشعبي ، ومنها حسن السمعة ،

ومنها القدرة على حل مشاكل الناس .. والمشكلة الحقيقية أن كواثر الحزب كثيرة ومن المستحيل إرضاء الجميع ، ومن





للمستحيل أيضا ألا تكون قد وقعتنا في خطأ بالنسبة لكل الاختيارات .

● قيل أن المحافظين عند الترشيح قد تدخلوا في الاختيارات وكان تدخلهم بمثابة تصفية حسابات شخصية مع بعض النواب السليبيين . وكذلك فعل أعضاء المحافظات أيضا ؟

● ليس كل ما قيل صحيحا . ولم تأخذ بكل الترشيحات التي قدمها المحافظون أو أعضاء المحافظات .. لقد طلبنا ترشيحاتهم وبعض المحافظات أرسلت قائمة واحدة متفقا عليها بين المحافظ والأمين . وبعض المحافظين أرسلوا قوائم مستقلة وأرسل أمين الحزب قائمة أخرى مستقلة لأن المحافظ والأمين اختلفا في الاختيارات ، وخضعت جميع هذه الترشيحات للفحص من الجهات الأمنية ومكتب الاسئلة المركزي ، ثم وصلنا إلى الاقتراحات محددة ولاندرى انها صواب ١٠٠٪ .

● قيل ان الامر تم من خلال مساومات ترشيح كل الأطراف مثل المحافظ او أمين الحزب .. وهكذا ؟

● ليس صحيحا هذا الكلام على إطلاقه . فان بعض قوائم المحافظات سواء ورثت من المحافظ او الأمين لم تأخذ منها الا بنسبة ٥٠٪ والبعض ٧٠٪ .. وعموما فان الوجوه الجديدة في قائمة الترشيحات كانت نسبتها كبيرة . حوالي ٤٦٪ تقريبا ولابد ان نحمل هذه الوجوه فرصة فريما اعطت أكثر وبرزت ككواكب برلمانية إلى جانب كونها كواكب حزبية .

● قلت ان حسن السبع كان قريبا للترشيح .. فهل تعلم ان بعض المرشحين وقعوا تحت مسيطرة المدي الاشتراكي ودخلوا في تحالفات التليف ؟

● ليس هناك مدان واحد من الذين ورثت اسمائهم في قائمة الترشيحات .. ومع ذلك سبق ان قلت لك اننا قد لا نكون على صواب ١٠٠٪ بالنسبة لكل الترشيحات .

● كواكب الحزب المستبعدون يقولون ان الحزب قد ضحي بهم لحساب عناصر وأداة من احزاب المعارضة ؟

● بداية اننا نرحب بالقيمين من الاحزاب الاخرى الى صفوف الحزب

الوطني .. ولكن لا اضحي بكواكب الحزب مقابل القادمين من الاحزاب الاخرى .

دعني اكن صريحا .. ان بعض النواب في المجلس السابق لم يكونوا على المستوى المطلوب . والبعض لم يحترم الالتزام الحزبي الكامل داخل المجلس .. هؤلاء بالقصور يجب ان تخلى مقاعدهم ليشغلها الاصلاح سواء من كواكب الحزب او القادمين من الاحزاب الاخرى .

● تأكيدات من كواكب حزبية ان تصفية الحسابات حكمت هذه الترشيحات ؟

● لا لبيع سرا اذا قلت لك اننا قيل ان تحطب للمصلحين مقترحاتهم للترشيحات . كما قد قربنا سببا من الذي نتخذه القائمة ومن الذي نستبعدنا من القائمة .

### إهدار ترشيح المرأة

● من سببيات قائمة الترشيحات انها اهدرت تحليل المرأة . فلتخضرت القائمة على ثلاثة مرشحات فقط ؟

● بصراحة .. لو اكثرت عدد المرشحات لاكثر من عدد النواب التي سألهم ولا اريد ان اخسر . وكنا نعلم ان الناخب لا يزال يفرق بين الرجل والمرأة خاصة في الريف والاقليم .

● كانت المرحومة نوال عمار امرأة . وكان لا يستطيع اي رجل ان ينتزع منها دالرتها بشهادة الجميع . وهذه الدائرة تضم مجموعة احياء شعبية بالفعل ؟

● ليس كل المرشحات نوال عمار لانا . كانت تعيش مع أبناء الدائرة بشجاعة بنت

اليد وكانت تعاضهم وتحمل مشكلهم . واو عدى ١٠ نوال عمار ارشحتن جميعا . ● سيدات من الحزب الوطني نزلن مناصات لرجال الحزب الوطني هذه المرأة ؟

● اتمنى لمن التوفيق .. واتمنى ان تكون مخطئا في ظنوني بالنسبة لميعة الناخب المصري نحو المرأة .





المصدر : .....  
المصري

التاريخ : .....  
١٦ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### وتحجيم الاقليات

● في رأيي الشخصي ان نظام الانتخاب بالقائمة يمكن ان يحل هذه المشكلة . غير ان هذا النظام طعن عليه دستوريا .. كانت القائمة الحزبية تضم المسلمين والاقباط ويتنخب المسلمون والاقباط هذه القائمة التي تضم الاقليات معا .

● احزاب المعارضة ايضا تفضل لانتخابات القائمة على نظام الانتخابات الفردي ؟

● لقد طعنوا في هذا النظام ثم عادوا يبتكون عليه .. انهم يحبرون .. ماذا يريدون بالضبط ؟ .. است اعرف !!

● من سلبيات القائمة ايضا ان يهدر حزب الاغلبية ترشيحات من الاقليات فلم تضم القائمة سوى اثنين فقط ؟

● لاننا نؤمن ان هذين الاسمين سيحصلان .. ومع ذلك فان قائمة التميمينات تضم غالبية شعبية لتمثيلهم داخل المجلس .

● يفضل الملقون الاقليات ان يتم دمجهم الى المجلس من خلال الانتخابات وفي طريق الاغلبية المسلمة كما كان الحال في الماضي البعيد والقريب ؟

● وانا اتعاطف مع هذه الرغبة . ولكنه هي الفية المثلثي . غير ان الظروف الواقعية الآن قد لا تلبى هذا الطلب . ومن هنا تمين على المشرع ان يحرص على تمثيلهم من خلال التميمينات حرصا على الوحدة الوطنية .

● في الماضي البعيد كان سعد زغلول يرشح الاقليات في دوائر ذات اغلبية اسلامية بالكامل .. وفي الماضي القريب في الستينات كانت مصفاة ذات الاغلبية الاسلامية تنتخب جميل جورجى . وفي المجلس الاخير انتخب الاخوان المسلمون جمال اسعد رغم معارضة لهم داخل المجلس .. القضية هي دور حزب الاغلبية في الترقية السياسية التي تحرص على تمثيل الآخر ؟





المصدر : الأحياء

التاريخ : ١٦ ذو الحجة ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكاتب والمفكر الإسلامي خالد محمد خالد :

# الصوت الانتخابي شهادة كتمانها حرام وتزييفها حرام مقاطعة المعارضة للانتخابات مروءة خاطئة

كتبت ألفت الخشاب :

قال الكاتب المفكر الإسلامي الكبير خالد محمد خالد : إن الصوت الانتخابي شهادة يحرم كتمانها كما يحرم تزويرها .  
أذكر : أن النائب شاهد وشهادة من التي ستقبل إلى البرلمان إنسانا أو خطيئا .. أمينا أو لئسا ، أو وطنيا أو غريبا .. ولأن النائب شاهد فإن شهادته هي الكلمة الفصل في صلاحية المرشح لتمثيل الأمة أو عدم صلاحيته .  
أشار الأستاذ خالد محمد خالد إلى مقاطعة بعض الأحزاب للانتخابات وقال : إن هذه المظاهرة خطأ كبير وأن أريتا تسميته باسمه للصحيح فلنا : أنه حروب ..

أخالف : أن ترك الساحة السياسية دون معارضة أمر يهدد الحياة البرلمانية والباط والتصحر ، ويوجد مخرة ثواب معارضين أعداء شر من وجود ملك صم يكتم عسى لا يلقون .  
● وكنت قد عرضت إلى الكاتب والمفكر الإسلامي الكبير أسامة هل التصويت في الانتخابات شهادة يوجب ارضاء ؟ فقال :  
● نعم .. الصوت الانتخابي شهادة .. يحرم كتمانها ، كما يحرم تزويرها ..  
وأنا لثري للحرية الإسلامية تنزع المللات والمقود بشهادة الشعوب .. لعقد الزواج ، يهلك شاهدا .. ومقود الدين ، يوقتها شاهداً من الرجال ، أو رجل وامرأتان ..

ومن مقود البيع ، يقل ربنا سبحانه وتعالى : « واشهدوا إذا تعاينتم .. »  
ويوم القيلة تشهد على الناس المستقيم ، وأيديهم ، وأرجلهم بما كانوا يعملون ..  
ومد الرضا ، يوجب أربعة شهود .. « والذين يرمون المحصنات ، لم لم يأثرا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة » !!  
ول كل الأمور التي يشترط الإسلام فيها الشهادة يشترط في الشهود أن يكونوا عدولا صادقين : « واشهدوا ذوي عدل منكم ، وأيقروا الشهادة له » .  
فلذا كان الإسلام يعني بشهد هذه المعنى ، ويدعو إليها الشهود المداين . فلهذا من باب أول يكن







المصدر: ٧٢٦ خبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ نوفمبر ١٩٩٠

خالد  
محمد  
خالد



انتباهه بمقدد الامامة ، وقد  
التشليل والنباية ..  
ومن ثم يكون التفتيش في ياد ما ،  
شهورا دعوا ليقولوا كلمة الحق في  
المرشحين ..  
وقد جهده .. لان كلمتهم هي  
الفاصلة في صلاحية المرشح لتتبلل  
الامة او عدم صلاحيته ..  
ولا شاهد ، يجب ان يشهد  
بالحق في غير محامته ، او مسايته ؟  
لان شهادته هذه هي التي ستزبل الى  
البرلمان انما ، او شيطانا .. امينا ،  
او لصا .. وطنيا ، او غريبا .. ذكيا  
او غبيا .. عارفا ، او جهولا ..  
وصلى امير الشعراء ، شوقي ، ان  
يقول مخاطبا الناخبين :  
تالله انك تلك الدماء وكية

لتمثيل للبرلمان جهولا  
وادسا لها قبل الامانة واجهولا  
لاول الامانة منهم التفتيشا

مسئولية الناخب :  
● بعض الناخبين يختارون  
مسلما لايموثونه او يلج  
اختيارهم وفق اعتبارات  
شخصية ، وبمفهوم واختارونه  
ولما لاتملكه الحزبي .. ترى  
اية معايير اسم او أصبح عند  
الاختيار ؟

● بهر الاستلا خالد :  
مسئولية الناخب تنتهي عند بلل  
الجهد المستطاع لمرعة المرشحين في  
دائرتهم .. ثم اختيار افضلهم واهدهم  
سيلا .. فما دام دوره الانتخابي دور  
الضامد .. فلا يملك من الشهادة  
الا مايلهم .. وانتمري الصواب في  
اختياره ثم تكت اللب بعد ذلك  
عهده ، فلا حرج على من انتخبه ..  
اما الناخبون الذين يختارون وفقا  
او روبا .. ويتناهبون من المرشحين  
التيه لدمهم امولا يبيعون بها  
امراتهم ، ويؤنون شهادتهم لهم  
ومرضهم حلب جهنم .. وهم لولا  
واردن ..  
والمنتخب عن التصويت كتم  
الشهادة

ومن يكتسها ، فانه لثم قلبه  
الزلام صفاق :  
ويضي الاستاذ خالد محمد خالد  
يقول :  
ولا كان عشو البرلمان مثلا لامة

● مقلعة الاحزاب للانتخابات خطا  
كبير .. وان اربنا شمية يلمسه  
الصحيح ، فلما : انه هرب ..  
فالاقتخابات القليلة اما ان تكون  
سوية ، او مزورة .. فلان كانت سوية ،  
فلا معنى للاقتخابات ..  
وان كانت مزورة ..  
فلما ان تكون فامرين على مقاربة  
التزوير ام غير فامرين .. فلا معنى  
لدين كنا فامرين .. فلا معنى  
للاقتخابات ..

● وان كنا عاجزين ، فلا نصلح ان  
نتولى امر المعارضة ..  
ثم ان الديمقراطية لايمث نورما  
الا بالتصديق والتصديق والصمود  
والثابرة .. فلهذه وحدها هي التي  
تربى الشعب تربية سياسية ، تدمه  
المسالية في الاعتذار بفتوته  
ويكرامته ..  
ثم ان ترك الساحة السياسية  
بلا مقارفة .. مهما يكن شانها ..  
وفسائها .. امر يهدد الحياة البرلمانية  
بالقسط والتصميم .. ويوجد عشرة  
ترب معارضين لشدة ويمتصتون ،  
خير من مائة صم ، بكم ، هي ،  
لايلغون ..  
ثم ان المناضلين يشرف في سويل  
الحيرة لايمرون ايدا .. وشعار كل  
امتقتت عن التفرشج يدهم  
يق في العالم كله سوى عشرة برغون  
الاراء عاليا ، فانا منهم .. واذا كانوا  
خسة ، فانا منهم .. واذا لم يكونوا  
الا واحدا ، فلما لك الواحد !!

أكثر مما هو ممثل لحزبه او لشعبه  
فلاستدحه ان من لن يكون اختيار  
الناخبين للمرشح تايما من التزاماته  
الصادقة باحتيازة الامة ومكادتها  
وايمها ..  
واذا كانت الديمقراطية هي السياج  
للشعب لكل اما ناشية وشعب وحيد ..  
وما كانت هي النظام الوحيد الذي  
لثب عبر القرون جذارته يجعل  
الشعب قريبا للحاكم ، ويعاذه كلمة  
والحفاظ الذي يكاد يكون مقلدا على  
انسانية الانسان ومثلن المجتمع  
وكرامته ..

● لا كان لك ذلك لئن اول  
ما ينبغي ان يركى المرشح امام ناخبيه  
هو ولاؤه الحقيقي ، لا الزائف  
للمرئقية ، واماها الوثائق بان حكم  
الارد في أقرب الحق لتحويل الشعب  
الى سلطان ..  
وصلى شاعر النيل حافظ ابراهيم  
ان قال :  
راي للجماعة لتتطلى البلاد به  
ورغم الخلال ورأي القدر يفتقها  
واذا ما سكت : هل الشعب جدير  
بان يكون حرا ؟  
الجواب سلتا : وهل هناك فرد جدير  
بان يكون مسئولا ؟!!  
خفا .. وهروب

● بعض احزاب المعارضة  
وامتقتت عن التفرشج يدهم  
الاقتخابات يدعوي عدم توافر  
الضمانات اللازمة لاجرائها  
ويزعم ان نتيجتها معروقة  
مقصدا .. ما راك





# السياسة .. على يد محضر !

استطيع ان امنع قيام أي مجلس شعب في مصر حتى القرن القادم !  
استطيع ذلك وحدي ، وبلا غرور ، وبغير جهد كبير ..  
يكتفي ان اجد في كتفوف النخبين اسم رجل توفاه الله ، فاذهب الى المحكمة والقول : صوت هذا الرجل باطل لانه مات قبل ان يدلي به . ونجاح المرشح باطل لان هذا الصوت حسب له . والمجلس كله باطل لان قرار اعلان نتائج الانتخابات صدر يتضمن اسم هذا المرشح ، الخ .

لان القضايا التي تنهها هذه الدماري تنتمي الى عالم السياسة . وعالم السياسة تحكمه القوى والمتغيرات والتعاملات السياسية خارج المحاكم . ولم نسمع في التاريخ من نظام سياسي قامت أو سقطت أو عملت محكمة .

ان القانون بطبيعته غير مؤهل لاسم أي صراع سياسي أو للجمعية لانه مبادئه مجردة . والسياسة لاتعرف التجريد .

في عالم القانون تستطيع ان تقول : كل ما يلي علي باطل فهو باطل . اما في عالم السياسة ، فقد يكون بعض الباطل دواء بعض . والثورات كلها باطلة قانونيا ، ولكنها حين يساعدوها الشعب تلعب القانون نفسه . والجهومات السياسية باطلة ، لان كل طرف فيها يقتتل من بعض حقه مقابل ان يسلم له الاخرين بعض باطله . وهكذا ..

وتحين بالطبع نحتاج الى القانون لانه العمل بيضا . ولربح كان تكون ميدانه مجردة . حتى لايتجلى الخزان هنا أو هناك ، ولتنتهي خسارة الدنيا والاخرة اذا دمرناه . بمبادئه المجردة هذه . لكي يقول القادة .

ويكفي ان نضرب هنا مثلا بالحكمة الشيعية من جهاز الراديو والمك الراسل بعيد الخيزل الى سمع . فقد تأخر طويلا دخول الراديو الى المملكة السعودية لان رجال الفقه تشكروا باليداء الشرعي الذي يقول ان كل جديد دعة ، وكل دعة ضلالة . وكل ضلالة في النار . ولم يكن للملك والشيخ يرى ان الراديو ضلالة . ومن حسن الحظ انه لم يفكر في عقد مؤتمرات للفقه العالم الاسلاسي لعل هذه القضية . ولا كان مستحلا ان يقبل المؤتمر منقادا حتى هذه اللحظة . اما لولا ذلك الى اجراءه بالغ في البسالة والذكاء ..

وما الى مجلس كبار الفقهاء . ومشائخ القبائل . واسمهم تارة



صلاح حانة

ولماذا نذهب بعيدا ؟  
فامر مجلس شيعيا الجديد لم يولد بعد ، ومع ذلك ننظر الحاكم دعوى بطلانه ، دعوى بطلان الدعوة الى انتخابه . وثالثة بطلان الاستفتاء الذي حل المجلس السابق . ورابعة بطلان قانون الانتخابات نفسه والـخ . وهذه الدعاوى كلها بالغة الاحكام . وتقدم على مبادئه لقانون لا جدال فيها . وان استخدمت كشرطين لطية السقوط لاستعادتها بها كثيرا . ولكنها خارج هذا الاطار تصبح سيرة لخاصة وقت . وتسلية حل حسب البعاد حكما ومكويين .

١٣١

حتى اذا كانت الشكوك سليمة . والاقتراع يتم في كل لجنة بمحسور فاض او حتى مستشار . فانتفي استطيع ان اذهب الى المحكمة والقول : لقد تكلم القاضي في التليفون وبكلمات اثراء صلبة الاقتراع . وغلب دعاية في الحمام . والذاء ذلك اذني ستة نخبين باصواتهم . وهذه الاصوات باطلة لطيف القضاء عند الادلاء بها . وافوز المرشح الذي حسمت له بفعل لانه .. أي اخر الجوال !

قد لاتخاذ المحكمة بهذا الكلام . ثم . ولكنني استطيع ان اريها . وأطلب محكمة تأخذ به . واستطيع ان اطلب التاجيل للاطلاع ، ثم لتقديم مشتمتات . ثم الطعن بالتزوير في مشتمتات اخرى . واسام الحاكم الآن . بفضل هذه الالاميب . فشيئا لم يحصل فيها منذ نصف قرن .. تدور حول رواية مكان او استخلاق ولف فيما بالله حين يكون الدكان او الولف في مجلس شعب الأمة المصرية كليا . ان القضية يمكن بسهولة ان يطول صبرها الى القرن الثالث وكماحين .





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

أخبار اليوم

التاريخ:

١٧ نوفمبر ١٩٩٠

القرآن الكريم من إذاعة القاهرة . ثم  
الحق الرايين وسأله :  
- هل ينقل الشيطان كلام الله ؟  
وانتهى الاشكال . وبطلت الإذاعة  
الملكية السمعية .

وبصرف النظر عن مدى الدقة في  
هذه الرواية ، فلها مثل صانع عمل  
الفرق بين الفكر القانوني والفكر  
السياسي . وعلى خطى دعوة القانون إلى  
القبول السياسي . وبمحاولة حل  
القضايا السياسية والاجتماعية في  
المحاكم . بدلاً من حلها في أرض  
الواقع .

ول اعتادي أن هذا الكم الهائل  
من الدعاوى التي تنظرها محاكمنا في  
هذه الأيام . حول القضايا السياسية ،  
بدل فعل أو عجز أو كسل من خوض  
المعركة السياسية والوسائل السياسية .  
وقد أكون مضطراً . ويكون السبب  
المعطوف وجهه وقت فراغ بعض  
الضاحكين !

### كلوا الستات !

أين كان الستات عندما فتح باب  
الترشيح للانتخابات مجلس الشعب  
القادما ؟  
كانت الدوائر كلها مقترحة  
امامون ، فئات وعمال ، وجزبيات  
ومستللات . فلماذا لم يتقدمن ؟  
لا اثن اثنتين جميعاً واثبات  
وانتهن انتسبن تشامتا مع حزبين  
اتما السبب انهن منسحبات  
اصلاً . ومن زمان . من الحياة  
العامة . وبالحضات لما رسة الحقوق  
التي حصلن عليها .

أذكر أنني ذات زيارة إلى الدنمارك  
- وجدت البلاد كلها ملقوبة . لأن  
الانتخابات على الاوياب . ولأن  
اصوات النساء هي التي ستسميها .  
ولبناء مطلب هام يشترطون ثبوت ثمتا  
لاصواتهن .

وقار فصول فاستك : حاشي هذا  
المطلب ؟ فقل لي أن المرأة العاملة في  
الدنمارك تتمتع - اذا كان لها الطفل -  
بثلاث ساعات من وقت العمل لتفسيها  
في ثلثت مع أطفالها . ولكن النساء  
يرين أن هذا لا يجل إلا نصف  
القضية . فاطلل لاحتياج إلى الأم  
فقط . وانما يحتاج إلى الأب أيضاً  
وحنان وانما وداعيات ضرورة اسلامية  
الطفل للتسمية . ولهذا يطالب النساء

بثلاث ساعات معاملة الرجال ! ( تبنى  
هذا المطلب بالفعل حزب رئيس  
الوزراء . ورفضه في برلمانه  
الانتخابي . ولما ) .

ثم عدت من هذه الرحلة لأجد في  
مصر اقتراحاً بجودة جميع النساء إلى  
بيوتهن . وانسحابهن من العمل  
اصلاً . في مقابل نصف لحيورهن  
وعندما ثابتت الجدل الدائر حول هذا  
الاقتراح فوجئت بأن عقليتي خصومه  
رجال . وعقليتي انصاره نساء !  
مع أن الاقتراح نام من زمان . إلا  
انه لا يزال يبعث بين وقت وآخر  
كسباب نسائي لا يبرهن التفرقة فيه !  
والحق أن المرأة المصرية وبصفة  
عامة أصبحت في هذه الأيام في حالة  
انسحاب من كل شيء : من العمل  
ومن الحياة العامة . ومن أعياها الحرية  
والمساواة . بل أن كل ما في فكر رجولي  
تمرت عليه في الماضي أصبح الآن  
عندما مثل لكل الزبيب !

وهذه الظاهرة يفسر بها الفلكيد  
زعيمات الحركة النسائية المعاصرة .  
وفي الاجور بانتباههم بدلاً من عقد  
المؤتمرات حول اضطهاد الرجل  
للرأة . ومطالبة الأحزاب بترشيحها  
بعد اغلاق باب الترشيح . واستمرار  
الراي العام لصداية حقوقها التي  
لا تلتزمها .

باسيديتي اللغات الفاضلات .  
بدلاً من كل هذا الصراع والشجيرة  
والعويل وحق طويل الصبر : كلوا  
الستات !

### طبيب هاتى !

يقال أن جما قائل في المنام حديثاً  
له . فطاب أن يفرضه حالة ديكتار .  
ولكن الصديق يقضى أن يفرضه لكثير  
من عشرة . وقال الجدل بينهما رجلاً  
محصم على اللانة والصديق محصم على  
المشقة . أي أن فتح جيب عيني وعرف  
انه كان يملأ .  
وعندك أسرع يسقيهما ويعد يده  
فانقلا :

- طبيب هات !  
وانا أخشى أن يمر بنفس التجربة  
بعض ضحايا « الريان » . وبذلك  
أولئك الذين كانت وداتهم بالدولار .  
فهذه الدوايت كانت قد شاعت  
وانتهى الامر . لكنهم بعد أن طمانوا  
بدوا يتعجبون مسألة سعر الدولار .  
ويتسكرون باستدراك وداتهم بسعر  
الدولار اليوم . لا يسعهم يوم وضعت  
الحكومة يدها على شركات الريان  
ويهدمون يرفع قضايها أمام المحاكم  
لهذا الغرض .  
وإذا حال هذا الجدل . وتسك كل  
طرف يميله . وانتقل الخلاف إلى  
المحكمة . فإن معنى ذلك أن يتمثل

اصلاً به الدوايت . وأن يبدأ فصل  
جديد . اليوم . في قصة ضحايا  
الريان ؟  
فلماذا ؟  
إن الفرق بين السعيرين ليس كبيراً  
إلى الحد الذي يبرر تعريض المسفة  
كلها للخمار . ويكر لردعي الدولار أن  
يقبلوا السعر المعروض اليوم . بلأ  
تزيد . بدلاً من أن يقبلوا ذلك ثم  
يكشفوا أنهم كانوا في حلم . ويعود  
كل منهم يمشى عتيبه ويعدده يده  
للمحكمة فاقلاً :  
- طبيب هاتى !





المصدر: **الوقت**

التاريخ: **١٧ نوفمبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## هل أخطأنا اذ قاطعنا بشم حامد الميحي المصافي

سكرتير الوفد بأسبوط

لقد أصاب رئيسنا الجليل الأستاذ / محمد فراد سراج الدين رئيس الوفد، كما أصابت هيئة الحزب العليا عين الصواب حين قررت مقاطعة انتخابات مجلس الشعب القادمة. ليس هروبا من الحركة الانتخابية أو عزوا عنها.

فلو ابدىوا وللحمد لله يعرفون قهرهم لدى المواطنين. ويعرفون أوزانهم بالنسبة إلى بتاسونهم ولكن لأن ضمانات الانتخابات السلمية لم تتوافر رغم ما طالب به حزبنا، وطالبنا به كأعضاء في الحزب. وإن مقدمة تلك الضمانات تنقله جداول الانتخاب ووجود اشراف رجال القضاء اشرافا فعليا على عملية الانتخاب ولا يقتصر دورهم على اللجان الرئيسية فقط، لأن اللجنة الرئيسية لا تمثل إلا لجنة واحدة من لجان كل دائرة وليس باستطاعة رجل القضاء مهما أوتي من العزم والقوة أن يشرف اشرافا كاملا على خمسة وسبعين لجنة مثلا في مدينة أسبوط. ومن ضمن الضمانات وجوب أن يوقع للناخب أمام اسمه سواء بخطه أو ختمه أو بصمته بعد التحقق من شخصيته.

لما وإن كل ذلك ذهب ابراج الرياح. وقد تقسيم الدوائر الانتخابية دون اطلاع أحد عليها إلا بعد صدور القرار بقلوبنا باعتماد ما أعداه حزب الحكومة أو حكومة الحزب أيما كانت المقسمة.

نعم لقد أصاب حزبنا إذ قاطع الانتخابات وكأنه كان يقرأ في الخيط إذ أنه ما أن انقل باب التشريع حتى بدأت حملة الضغوط على المرشحين المستقلين للثقل عن التشريع فضلا عن القرارات المتعاقبة التي أصدرها رؤساء المصالح بنيت ونقل المرشحين من غير الحزب

الحكم إلى بلاد تبعد عن مواطنهم بمئات الكيلومترات. وذلك في الوقت الذي نسمع فيها التصريحات بأن للوطنيين جميعا أمام القانون سواء وأنه لا فرق بين مرشحي الحزب والحكم وبين من رفضوا انضمامهم من غير طريقة والأمتة على ذلك كثيرة وعديدة وقد أرسل كثير من المرشحين المتكدين والمثقلين بشكاوهم إلى كبار المسؤولين. وكما أرسلوا صورة لقرارات النقل والنسب لبعض صحف المعارضة ولخبرها أصبح النقل والنسب يتم بالإشادات التليفونية وهي شاملة للمرشحين والقرينهم ومعاونيهم.

والآن - هل أصاب الوفد حين قاطع الانتخابات ؟ بالحق والصديق لقد أصاب الوفد وأصاب من حدا طوله من لحزاب المعارضة - ليس شربا للديمقراطية ولكن تأكيدا لها وحرصا عليها.

ولقد أصاب حزبنا حين أصدر قرارات فصل بعض الاصغاء ممن كانوا يشيرون انضمامهم لحزبنا وإن أول بادرة تركوا الحزب ليرشحوا انضمامهم لعلمهم بيشيرون شيئا ولكن هيئة أن يمكنهم أحد.

وأخيرا نتوجه إلى سيادة الرئيس مبارك ونحن نقف به أن يخبري صدق ما نقول فإن كان صحيحا فإن الواجب يقتضي أن يعمل على تصحيحه. ونكتسب إليه أيضا أن يطلب الاستقالة من اللجان التي رفضها فقتة وذلك التي لم يرفضوها ويعلن بين الانتخابيين وسوف يكون لسيفانه رأى آخر.

وفي الختام نوجه التحية لرئيسنا الجليل محمد فراد سراج الدين ونقول له إن قراراتكم بفصل الخوارج على قرار الحزب لا يضعه بل بقوة، فطرفة متمسكون بمبدأهم خير من ألف يشيرون انضمامهم الشخصية. وتاريخ الوفد يؤكد هذا المعنى فكم من قرارات أصدرها رئيسنا الجليل خالد الذي مصطفى الخناس للفصل الخوارج على الحزب وبعد انضمامهم لم تكم لهم قلامة وكانهم ما عملوا يوما بالسياسة أو كانوا يوما في الصدارة







المصدر : (الناس يا سي)

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# رؤية الأسبوع الأهم

## لا اعتراض.. على المعارضة !

قالت - وقيل ان ثمة الانتخابات - ان

النتائج سيجري تزويرها  
لكن الرئيس حسني مبارك أكد - في  
أكثر من مناسبة - أنه حريص على ازدهار  
الديمقراطية ، ولا يهيمه ان ينتج هنا أو  
ثاك - فالجميع مسرورون ..

وقاد السيد محمد عبد الحليم موسى  
وزير الداخلية ليؤكد - هو الآخر - ان  
الانتخابات ستكون نزيهة وشريفة وان جميع  
المرشحين سواسية لكن المعارضة عادت  
تقول ، ان الشؤمة سوف تتدخل في  
الانتخابات لصالح الحزب الوطني ..

وعاد وزير الداخلية ليؤكد - من جديد -  
ان موقف الشرطة هو الحياد الكامل في  
الانتخابات ، وان يدخل شرطي واحد الى  
الليجان الانتخابية . وان هذا الوحيد هو  
تأمين سلامة المرشحين والحفاظ على الامن  
وتكبير المواطنين من اداء واجيبهم  
الانتخابي .. لكنهم قالوا ، ومن ضمن لنا  
ذلك ؟

\*\*\*

وينص النظر عن الاسباب الحقيقية  
لمقاطعة المعارضة للانتخابات - لان كلها  
معروفة - فان المعارضة بهذا السلوك تفرقل  
النصار الديمقراطية التي حرصت عليه  
مصر ..

الهم لا اعتراض !

لقد اعتقدت المعارضة ان من واجبها ان  
تعارض أي شيء !

فرغم كل ماقدم لها ، وما صنع من أجلها  
ما زالت تصر على ان تعارض حتى نفسها !  
لقد عارضت احزاب المعارضة دخول  
الانتخابات بنظام القائمة ولادت بالانتخاب  
بالنظام الفردي .. حتى اذا تحقق لها ما  
ارادت عادت لتعارض نظام الانتخاب  
الفردي !

وعندما ألحق اعضاؤها عليها ، وقرروا  
جوش المعركة الانتخابية ، عارضتهم  
وهددتهم بالفضل ! وكأنها أرادت الاحزاب  
المعارضة ان تظل - دائما - على الهامش !

\*\*\*

قادت الاحزاب المعارضة بان

يشرف القضاء على الانتخابات ..  
ولما تبين لهم انه لا يرجع في مصر  
كلها سوى ستة الاف قاض وان عدد  
الليجان الانتخابية تزيد على ثلاثة  
وعشرين الف لجنة .. ويستحيل  
تعميق الاشراف التتالي على جميع  
اللجان .. عادت تتعلل بأمر آخر ..





المصدر: **السياسي**

التاريخ: **١٨ نوفمبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الادلاء بصوته الا ضميره والفتنائه  
فالفائز بالمقدد النيابي والغاسر لهذا المقدم  
كل منهما مصري ومجلس الشعب هو مجلس  
مصر بكل اراضيها ..

\*\*\*

هل بعد كل ذلك -- تقاطع المعارضة  
الانتخابات وتشكك في نزاهتها ؟  
لقد كنا نأمل ان تكون المعارضة اكثر

حرصا على ازدهار الديمقراطية وتقدمها ..  
حتى تشرى العمل السياسي وتضيف اليه ..

لكن ان تقاطع الانتخابات فهذا  
موقف مأسى ان تستفيد منه باى  
حال خاصة وان كثيرا من اعضاء  
المعارضة سوف يهوضون الانتخابات  
كمستقلين .

وايا كاف الامر .. فان مقاطعة المعارضة  
للاتخابات لن يضرنا في شيء ..  
لدى الحزب الوطنى "معارضون اكثر من  
المعارضة ومنشدون للحكومة اكثر مما تنتقد  
المعارضة

لكن هناك فرق بين معارضة الحزب  
الوطنى -- ومعارضة المعارضة --  
وتلافى فان غياب الاحزاب المعارضة عن  
الساحة السياسية يقطع صلتها بقواعدها  
ويزيد من عزلتها جماهيريا  
-- والله لا اعترض !

**محمد أمين**

ولعل المعارضة لم تنس بعد ، انه  
منذ ان تولى الرئيس حسنى مبارك  
مستولية الحكم فى مصر كان اول  
لقاء عقده مع قيادات المعارضة  
بمنزله واكد لهم ان هدفه هو اثره  
التجربة الديمقراطية فى مصر ..

وقال ، انه يؤمن بان الديمقراطية عامل  
اساسى فى حل المشاكل التى تفترب طريق  
التنمية فى مصر واكد لهم حاجة مصر الى  
جميع اينالها نفس النظر لمن معتقدهم  
السياسية او متعلقاتهم الفكرية او موافهم  
الاجتماعية ..

ولهم -- كذلك -- لم ينسوا بعد ان الرئيس  
حسنى مبارك ، قال فى كلمته امام مجلس  
الشعب والشرى فى ابريل ١٩٨٢ انه مصر  
على اتباع أسلوب الحوار مع الجميع على  
اساس انهم متساوون فى الالتزام العام -- فى  
الاستشارة باصدار القرار لان البلد بلدنا  
جميعا والمسئولية مشتركة بيننا يسرف  
النظر عن موافقنا ولا بد ان نتعاون فى  
الوصول الى الهدف المتعارف عليه دون  
تعزب او تعصب ..

بل ان الرئيس خاطب المعارضة  
قائلا ، ان صوت المعارضة الذى نعطيه  
قدرة من الاهتمام وحقة فى المناقشة  
يجب ان يكون اضافة ايجابية لرصيده  
العمل السياسى فى هذه المرحلة -- ان  
احزاب المعارضة مدعوة الى مشاركة  
دور اكثر فاعلية ، فيه مدق مع  
النفس بقدر ما فيه من اخلاص  
لتشأيا الوطن -- لائنا جميعا نعمل  
تحت مظلة واحدة هى الوطنية  
المصرية ..

بل ان الرئيس اكد فى خطاب له عام ١٩٨٢  
ان كل حزب لابد ان يباشر الدعوة لبرامجه  
بكل حرية ولا قيد على حق التعبير فى  
الاجتماعات العامة وفى الصحافة ولا امتياز  
لمؤيد على معارض ولا وقيب على المواطن





# مقاطعة الانتخابات .. بين الديمقراطية السلبية .. وديمقراطية الديمقراطية .. !

لما جاز ما يعاني منه المجتمع من المشاكل والمشكلات ويقدم ما يراه مناسباً للقضاء على عيوب «الديمقراطية» وسأولها - في حدود تقديرات الدولة من هذا الزايف - ما كان مصدره - ما هو أوجه من الأزمات والأزمات ويكتفه موضوع تقديراته فعلى ..

.. وهذا هو لفتته مصر أمام مثال «الديمقراطية» لنا من رتبة «الديمقراطية» في ١٩٩٠/١١/٢٩ تحت عنوان : حديث في الديمقراطية الديمقراطية : أهل صلاوة لقانون الانتخابات الجديد .. !!

لأن شاء أن يتحقق من ذلك لنفيل .. ومن القبح بما ذهبنا إليه الآن فيأخذ يوم ١٩٩٠/١١/٢٩ صناديق الانتخابات في دولة تقديراته

ويقول كلمته حتى يتم استكمال جميع بطاقات إبداء الرأي بمعرفة أصحابها فعلا ويتم بالتالي خلق باب للتزوير أو الشك في التزوير أمام الناخبين أن كانوا موجودين وأمام ضباب الغفوس من «الشككين» و «الشككين» أو «التيكانيين» .. !!

.. وهذا ما هو جند مطلوب وعامل من مقادير الديمقراطية الديمقراطية التي بدأها مصر ويهتدي أن تستمر في رحلتها معها إلى المستقبل قديم .. !!

لكني بركة الله بإبداء مصر !! أقوا لكم .. !! ولكن نتيجة الانتخابات كما يريدنا الله بكم .. لاسيما يريدنا من لا يمكن له على أرض مصر ..

.. اعترف في هذا الحديث بأنني كنت ولدا من «الغلبية» المقاطعة لمعظم الانتخابات السابقة خلال الثلاثين سنة الأخيرة .. !!

.. ومع ذلك .. قلتي أذهب وبخاصة وأدلة إلى عدم مقاطعة المواطنين جميعا لصندوق الانتخابات يوم ٢٩ من نوفمبر الحالي بعد حوالي عشرة أيام حتى وإن كانت القوانين الرسمية لبعض الأحزاب المعارضة قد أعلنت مقاطعة الانتخابات في هذه المرة سواء بعدم الترشح لعضوية مجلس الشعب أو بعدم التوجه إلى صناديق الانتخابات للإدلاء بأصواتها وإن كنت أشك في مقاطعة هؤلاء لهذه الصناديق وكذا أؤيد بحرصهم على التوجه إلى لجانهم الانتخابية يوم ٢٩ نوفمبر لكي يتجنبوا بعض المرشحين من المستقلين أو المنسحقين شكلا عن أحزابهم ويشعروا أنفسهم مستقلين أو حتى لكي «يطهروا» أصواتهم باتكاف بطاقات الإدلاء بأصواتهم في محاربة لمصارعة أعضاء الأحزاب التي شاركت في الانتخابات حتى لا يحصل للمرشحين في أي من هذه الأحزاب على الأغلبية اللازمة للفرز في الانتخابات .. !!

## يقسم

عبدالمصطفى اسماعيل

فواصل اجتماعية وفلسفية وسوسية طوبا .. ودارس قانون - فهو يمارس الديمقراطية .. لأنه حرار في تفكير كرام المقاطعة في مواجهة

الحكومة .. وهي غيرمقاطعة سلبية لأنه أن يجدوا القاعدة التي يستندون إليها من الأغلبية المقاطعة للانتخابات السلبية .. !!

.. لما لا كان ذلك بعد ذلك من حيث في الديمقراطية الديمقراطية وموقف مقاطعة الانتخابات في صولها قلتي المثل - وبخاصة - وعصا - أن مصر تعيش اليوم

«الديمقراطية الديمقراطية» وليس صورة الديمقراطية بمعنى أنه إذا كانت «الديمقراطية» تنمي ضمن ملامحه أن يقول للمرء ما يشاء دون أن يحاسبه أحد حتى إذا خرج من حدود اللياقة والأخلاق والقانون فمن «الديمقراطية الديمقراطية» تنمي أن يقدم المرء بعض النظر عن موافقة العزيز أو الكوسى - ما يراه أوجه

.. ومن أجل ذلك أيضا .. قلتي إطلب الحكومة أن تتحدى الأحزاب المقاطعة للانتخابات وتفتح مكتبها الخاصة في السام ومراكز الشرطة على مدى ٢٤ ساعة يوميا لاستخراج البطاقات الانتخابية للمواطنين الذين لا يحملونها أو الذين لم تدرج أسمائهم في قوائم الانتخابات .. وذلك لكي تسد الحكومة الطريق أمام أحزاب المعارضة للمقاطعة للانتخابات القادمة والتي تزعم بأن الأغلبية المقاطعة للانتخابات السابقة تولد هذه المقاطعة هذه المقاطعة في أن المقاطعة هذه الأغلبية المقاطعات أن كانت لها أسباب فمن أهم أسبابها عدم تأكد المرء من قديم في جدول الانتخابات وعدم حمله لبطاقات انتخابية وعدم معرفتهم بملفون اللجان التي يتمتع عليهم الإدلاء بأصواتهم أمامها .. !!

.. ذلك من الحكومة أن فعلت ذلك فإن خمسة ملايين ناخب على الأقل من الملايين «الغلبة» التي فاضت الاستفهام على حل مجلس الشعب السابق منذ أسابيع قليلة ستوجه يوم ٢٩/١١/١٩٩٠ إلى صناديق الانتخابات وتقول كلمتها في اختيار «الأصابع» من بين مرشحي الأحزاب المشاركة في هذا الانتخاب .. ويخالف مستكون مقاطعة بعض أحزاب المعارضة للانتخابات لوعا من أنواع الديمقراطية السلبية .. !!





المصدر : الأهرام ١٢ أيلول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ من فيبر ١٩٩٠

## المستقلون في انتخابات مجلس الشعب

الصفحة  
الآخيرة

د. علي الدين هلال

أحدى الظواهر الرئيسية التي تبرز عند تحليل  
قوائم المرشحين لانتخابات ١٩٩٠ هي زيادة عدد  
المستقلين إلى الحد الذي يتجاوز فيه عدد  
المرشحين المستقلين عدد المرشحين الحزبيين  
وهي ظاهرة لابد أن نتوقف أمامها بالنظر والتقدير .

والحقيقة أن ظاهرة المستقلين في الانتخابات العامة في مصر هي  
ظاهرة قديمة وهي إحدى سمات حياتنا السياسية ففي آخر انتخابات  
برلمانية قبل عام ١٩٥٢ وهي انتخابات يناير ١٩٥٠ مثل المستقلين  
القوة الثانية في مجلس النواب فقد حصل الوفد على ٢٢٦ مقعدا ، يليه  
المستقلون ٣٦ مقعدا ، فالحزب السعدي ٢٨ مقعدا ، فالأحرار  
المستريون ٢٧ مقعدا .

وفي انتخابات ١٩٧٦ بلغ عدد المرشحين المستقلين ٨٩٧ مرشحا  
مقابل عدد ٧٦٢ مرشحا حزبيا ( ٥٢٧ عن منبر مصر العربي  
الإشتراكي ، ١٧١ عن منبر الأحرار الإشتراكيين ، ٦٥ عن منبر  
التجمع ) أي بزيادة قدرها ١٢٤ مرشحا لصالح المستقلين . ومثل  
النواب المستقلين في مجلس الشعب المجموعة البرلمانية الثانية في  
المجلس بعد حزب مصر العربي الإشتراكي الذي حصل على ٢٨٠  
مقعدا وحصل المستقلون على ٤٨ مقعدا بينما حصل حزب الأحرار على  
١٢ مقعدا والتجمع على مقعدين . أي أن نسبة النواب المستقلين بلغت  
١٤٪ من إجمالي مقاعد المجلس أما المعارضة الحزبية فسانها كانت  
٢٩,٦٪

نفس الظاهرة في انتخابات ١٩٧٩ بشكل أكثر وضوحا حيث بلغ عدد  
المرشحين المستقلين ١١٩٢ في مقابل عدد ٦٦٥ ( الوسطي ٣٦٢  
المعمل ١٨٢ ، الأحرار ٨٧ ، التجمع ٣٤ ) أي بزيادة قدرها ٥٢٧ .







المصدر: الأرقام ١١/١٢ قمتها دعا

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

ومع أن الأرقام النهائية من مرشحي انتخابات ١٩٩٠ لم تعلن بعد فوفقا لجريدة الأهرام في ١١/١٢ فإن أجمالي عدد المرشحين بلغ ٢٨٩٧ ، وإذا خصمنا من هذا الرقم عدد المرشحين الحزبيين أي الذين أعلنت الأحزاب عن ترشيحها أيهم والذي يصل إلى ٥٨٩ فإن عدد المرشحين المستقلين يصل إلى ٢٣٠٨ أي أن عدد المستقلين يصل إلى ما هو أكثر من ثلاثة أمثال عدد المرشحين الحزبيين .

وظاهرة بهذا الحجم لابد أن تدعونا جميعا إلى بحثها وتحليلها وفحص دلالاتها ، فهي قد تعني أن الأحزاب القائمة لا تعبر عن كل التوجهات السياسية الموجودة في المجتمع ، أو أنها لا تعبر عن كل جماعات المصالح والفئات ذات النفوذ على المستوى المحلي ومن ثم يجد اصحاب هذه التوجهات أو انصار تلك الجماعات الحاجة للترشيح كمستقلين ، وفي هذا المعنى دلالة انفصال الواقع الحزبي عن الواقع الاجتماعي .

وهي قد تعني أن هؤلاء المرشحين من المنتمين لأحزاب قائمة ولكن أحزابهم لم تخترهم للمخول في الانتخابات ، وتحسبوا هم قرار الحزب ونزلوا على مسؤوليتهم وبدون دعم من أحزابهم . وفي هذا دلالة على ضعف الانتماء الحزبي وعدم اتمام المشاورات اللازمة على مستويات الحزب المختلفة للاتفاق على مرشحي الحزب . وإذا ما كان هؤلاء المستقلون على مرشحي أحزابهم فإنه يعبر عن خلل في عملية الاختيار فمن هم فعلا المستقلون في انتخابات ١٩٩٠ ؟ وما هو دورهم في المجلس القادم ؟ ولهذا حديث قادم إن شاء الله .





المصدر : الأهرام ٢٢ أيلول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أيلول ١٩٩٠

# برلمانيات

لقطات

تحت

القبة

في القبة

المرشح المستقل حينما يخوض المعركة الانتخابية  
مواجهاً مرشح الحزب الوطني للوضع الطبيعي أن ترجح كفة  
المرشح الحزبي الذي يسفله حزبه ويسفله ويوفر له  
الامتيازات التي تكلل له الفوز ..

ولكن هذا المعنى لا يأخذ مسلماته المستقلون لهم وجهة نظر أخرى  
مختلفة فهناك ثواب جزئى الاغلبية تم استبعادهم واعتبروا هذا الموقف من  
الحزب طعناً في نزاهتهم أو كفاءتهم ولم يأخذوا قرار الحزب هذا كاسواق  
ويلتزموا به بل أصروا على الترشيح وهم على يقين بأن الشعبية من الخطر  
الأرشد للفوز وأن الحزب لم يدرك حجم شعبيتهم فصاروا قد اعتبرواهم  
وخاضوا المعركة بعيداً عن الحزب وامكاناته التي يوفرها لمرشحيه ..  
كذلك كان هذا الكم من المرشحين الآخرين الذين كانوا أعضاء بالحزب  
المعارضة وبلغوا أيضاً قرارها بمقاطعة الانتخابات وخاضوا المعركة  
بملابسهم وكانهم على ثقة من الفوز على مرشح الحزب ومن متعلقين بالتمويل  
وامكانات الدعاية وعندما اتصل بالمرشح إلى مقعد مجلس الشعب وأيضاً  
الكم الضخم غير المتوقع من مرشحين لم يكن أي منهم مشوا بحزب أو لغير  
رواحوا انفسهم كمنشقين وكلمهم يجمعهم على أن المعركة هذه للضرورة  
سيكون لها طابع خاص حيث للشعب أصبح على درجة من الوعي تؤهله تماماً  
للتفرقة بين مرشح جدير بمسئولته وأخروا انه يتصور أنه يستطيع أن يجمع  
الاصوات بالشعبية والمصلحة ..

بعض المرشحين المستقلين يؤكدون أن الدعاية الانتخابية  
والانتفاش بين مرشح وآخرين يطلق أموا لا اكبر قد يكون له نتائج عسكرية  
والتالي فمن الطبيعي أن توجد مرشحا يطلق مئات الآلاف على الدعاية ومرشحا  
آخر لا يتعدى انقلبه مئات محدود من الجيوش وربما لا يكون أمراً مستبعداً  
أن يخلق الأول ويهبط الثاني ..

وكما أن المرشحين لراؤهم تباين تماماً حول هذه القضايا فلناشيين  
أيضاً لهم وجهات نظرهم المختلفة فهناك قطاع من هؤلاء يقول اعطى صوتي  
للوزير أولاً إذا رشح نفسه بدائرتي لانه اقدر على حل مشاكل مستمتصة طلقاً  
طالب بها الأهالي ولم يتم الاستجابة لها فالوزير وليس غيره هو الصادر على أن  
يجب أن الفرج على نفسه ..

ولقطاع آخر من الناخبين يعطى الأولوية لمرشحي الحزب الوطني  
باعتبارهم أقرب للسلطة وأكثر اتصالاً بها وبالتالي فالمقالات المستند الجيدة  
بيدهم وبين الحكومة ترجح استجابة الحكومة للمطالب الملحة التي  
يفرضونها بينما من الصعوبة الوصول إلى النتيجة عن طريق النقاش  
والمعارضة ...

ربما يخالف ناخبين آخرين أصحاب هذه الآراء فالوزير مثلاً كما يبدو  
البحسب ضرورة انتخابه لانه اقدر على إيجاد حلول فورية للمشاكل  
المستمتصة يرى البعض الآخر أن انتخاب الوزير لا يحقق الهدف لأن  
المواطن المعنى بالدائرة إذا تبنى له أن يلتقي بمرشحه ويتقيه في أي





المصدر: الأمم المتحدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

وأنت فمن الصعوبة أن يجد الوزير ويلتقي به في ظل مشاغله وأعماله  
فهذه المزمع بالعمل... أيضا إذا رأى البعض أن انتخاب مرشح حزب  
الائتلاف ضرورة للشعب لصالح الدائرة على وجه السرعة فالرأي المخالف  
هنا مؤداه أن مرشح الحزب قد لا يوجد بالدائرة بمجرد فوزه وبالتالى  
فلا قيمة لوجوده. فالتأليب بين التائيب والحكومة بل أن هذا التقلب مع  
التصديق به ربما يستمر بعيدا تماما عن مصالح الدائرة وأمال الدائرة  
ومن هذا المنطلق يفضل بعض الناخبين البحث عن المرشح الصديق  
الذين يستندون به على خدمة الدائرة فهو الجدير بصوتهم وتمثيل  
دائرتهم ولأمانهم من انضمامه للحزب الوطنى إذا كانت هذه الخطوة  
ستجعله أكثر قدرة على خدمة الدائرة  
الأراء كثيرة ومتباينة سواء من جانب المرشحين أو الناخبين ولكن

الإجماع هذه المرة على معان محددة بحيث في مقدمتها أن الاتفاق التالى  
وحده أن يصل بالمرشح إلى الفوز وأن الدعايا مهما اتسع نطاقها إذا ظلت  
على السطح وهذا استقلال صليحها  
كذلك التائيب الآن أصبح على درجة عالية من الوعى حتى لو كان لدى  
وإذا كان قد خسر به من قبل فهو الآن مثبته ويعدله لكل ما يدور حوله  
ويقاتل فهو لا يهوى صوته إلا أن هو جدير به وأن يتكرر معه ما حدث في  
نظام القوائم حينما كان مؤيدا لمرشح أو اثنين ويشترط أن تأيد  
القائمة بالكامل وأيضا أن يحدث في هذه الانتخابات أن يعطى صوته  
لمرشح الحزب عن العمال مثلا دون رفضه لمرشح تأييده لمرشح الحزب  
للقاتل أو العكس ومن هنا فلا تصور أن يحصل مرشح الحزب من  
القاتل على نتائج مقابله لما يحصل عليه مرشحو العمال فالعبرة بهذه  
المرشح لنفسه بعيدا عن خوضه للمركبة مع هذا أو ذلك  
وإذا قلنا أن الانتخابات سوف تكون على المستوى المطلوب من النزاهة  
فهو أيضا ستكون لها نتائجها التى تمثل انعكاسا لواقع سوف يرضى  
نفسه فإذا كان الحزب الوطنى قد وفى في اختيار بعض العناصر التى  
ستحقق فوزا مؤكدا لاجديتها وشموليتها للجارية فهو بالطبع قد جانيه  
الصواب في اختيار عناصر أخرى وهذه العناصر أن ترضى أيدا على  
الجماعية وأن ترجع كلفتها أيدا الأموال التى تلقاها من التأييد الذى تلقاه  
عناصر أخرى كتب عليها أن تشرف معها للمركبة

المحرر





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: حالي

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

### الحياة والحياة فقط

العامه للحزب ليدان الامانة تنقذ الى ذلك وبالفعل تدخلت هذه المرة ولما كان التدخل الذي يما تشهيه الرياح او ليس على مزاج بعض المسؤولين التفتينيين نشأت المشكلة وقد أخذت اشكالا عديدة إما ان يدافع المسؤول التنفيذي بمرشح مستقل. ويعدده بالمساعدة او يختار لقوى المرشحين المتكسرين ويقل بجانيه ويسخر له بجاهر ويعلم عداوه على الملاقتهم من يتدخل من خلف ستار ويوجه ضرباته تحت الحزام في مقتل لا بد من وقفة مع هؤلاء وهم معزولون جيدا لكل الاجهزة المسؤولة فحين لا تقبل سوى للحياة بدلا

### كمال الدين حسين

قال الرئيس محمد حسني مبارك بالحرف الواحد: الكل في الانتخابات سواء لائق بين مرشحي الحزب الوطني والمعارضة او المستقلين والجماعيين لها الحرية الكاملة في اختيار من تريد وسوف يدخل البرلمان صاحب الشعبية الكبيرة وصاحب الرصيد الكبير من حب الجماعيين وكذلك صدرت التعليمات من اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية بالحياة للثام والوقوف خارج النجان. ثم بعد هذا الكلام الواضح والصريح الذي لا يحل سوى معنى واحد هو الحياة والحياة فقط ويأتي بعض المسؤولين التفتينيين في بعض المحافظات وليس كلها ليسألوا بعض المستقلين ضد مرشحي الحزب الوطني فهذا هو الامر الغريب والمثير للدهشة بل هي الطاعة الكبرى فكيف يحدث هذا دون تدخل وكيف سمح لهؤلاء الاستمرار في هذه المهزلة الامر جد خطير ويحتاج إلى تدخل سريع ونحن لانقول هذا الكلام اعتمادا على مصادر او صنف لاناق فيها وكان بالفعل إنهاك عاليا - العديد من الشكاوى وظلمات الاعمال والندوة اصحابها يريدون فيها حكايات وماس من تدخلات بعض القيادات التفتينية وعلى الملا بل وصل الامر إلى التحدى السلطاني بان فلانا لم وان يرى مقدم البرلمان طالما على قيد الحياة واصحاب الشكاوى لم يظفروا سوى الحياة فقط.

والمتنبطة بالطبع لها اسس وجذور. في الانتخابات السابقة كان الاختيار يتم عن طريق المحافظات وكان للمحافظين واسماء الاحزاب دور رئيسي بل دور متفرد في الاختيار ولما كان البعض وليس الكل لهم اغراض خاصة في الاختيار كلفت الشكاوى تنهار عقب كل انتخابات على الامانة







المصدر : الأخبار - باريس

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٠

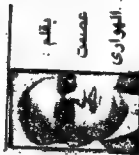
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صحيفة سوابق الحزب الوطني (٢)

# انهم غير جديريين بثقة الشعب

مرونا تارا موريا صحيفة سوابق الحزب الوطني تقول الشعب عظمته في امريكا لكنه يتفكر من الشعب  
كله .. وهم للشعب الله الضامن .. لقد سكنت الوجوه قلب مصر بما كانوا يفعلون .. واستعيد الياس والقنوط  
مخلص بعد ان تصيب العجز والفاشل في حل مشكلات المواطنين .. واقتطعت سرخسات السبيل مع يدج الجفار  
الذين يذهبون .. وسقطنا الزمات بعد ان ظهر السكوايون عن مواهبها وكثنا لها غير متكررين ..  
وسقطنا الثوروك والتخسرون في عهد التباد واللاصلا والفساد .. وسقطت القيم والحدود الاخلاق والزهديت  
الباريء .. لا راحة بولاج يصنع جرح .. ولا يبرئ من بولاجه .. ولا يميل بين من صنع البسطة .. ولا  
يخلص بسطة للي .. ولا يواظن ليمد يده امام ارتكاح الفساد الرجيح .. ولا يخفف بظلمة انشا واستلرا ..  
فذلك كله حصد الزبون الذي هو من صنيع الحزب الوطني الذي يفرس نفسه اليوم على الشعب طليبا

الله .. ١١



بقلم :

عصمت

الهوراري

وكيل نقابة المحامين





أية تلك التي يبتغيها الحزب الوطني من شعب ذائق الغرابة من حكومة هذا الحزب .. لقد الفصل المسئول فيه عن الإنسان المصري فلم يعد له في نفوسهم وعقولهم وجود .. ولم يعد له في ضمائرهم كيان .. فلن هو الإنسان المصري الذي كان له السمع والبصر قبل أن يستولي ذلك الحزب على مقاليد الحكم في مصر ؟ .. وأين كانت مصر التي كانت التهم تلما على جبينها ؟ .. وأين مصر التي كانت حية النيل تجنى من خيرات أبيط البشر ؟ .. أين مصر التي كانت تلك ما لم تملكه أية دولة من تاريخ يعدل إلى أسماك الزمن ؟ .. وأين خيراتنا التي كانت تكفي من حاجتنا فكانت كالة المصادرات أرجح من كالة الواردات ؟ .. وأين مصر التي كانت تتباهى بالمعاقلة في كل المجالات ؟ .. وأين الطول الحضريّة لشاكل الجماهير ؟ .. وأين خطط الإصلاح والانقاذ لحصرت التي القرو بها في مأوى مسجولة تحت خط الفقر ؟ .. واليوم جاء يوم الصليب فقد صار الزمان أن يبرأه الشعب موحى الحزب الوطني بتلك التساؤلات جميعها .. فليس كلفا من أياك المرحسين أن يرفعوا شعارات غامضة ، فاشعارات يكون بناء الأمم .. فاشعارات لا تملأ بطونا خارية .. ١١

على جماهير مصر أن تسأل موحى الحزب الوطني سؤالاً واحداً معددا .. ماذا فعلت حكومتكم لخدمة الشعب منذ أن وجد الحزب الوطني على أرض مصر ؟ .. واسألهم هل لحزب اقت به السلطة ولم تات به الجاهليين ، أن يشعر بالأم تلك الجاهليين وأسلها ؟ .. ٢

اسألهم ماذا فعلوا من أجل العمال الذين يبيع على عاتقهم بقاء مصر ؟ .. وماذا قدوا للعمال الذين صارت أحوالهم حتى مجرأ الفلاح التي كانت مصدر ثروتها ؟ .. وماذا اتخذت حكومتهم من أجل ربح مستقر جيبى المواطنين للمواطنين المطحونين حتى تتسارى دخولهم مع ارتفاع الأسعار ارتفاعاً فاضحاً ؟ .. ١

على التناحيز اليوم أن يصرخوا في وجه أولئك المتمسكين أن المال يتن وشكوا ولا لحد يستمع لصرخة .. وأن الللاح صامت حالك حتى تراه الأرض جدياء .. وأن الموظف سطت المطبات القاسية ويخرج كل حذاب وفشاء .. انها حقا لكثرة الانتصافية واجتماعية يعانى منها فلاحونا وصغارنا وموظفونا .. وكفى يشكون مخرج الشعب الطاهر .. فراقهم انهم يعيشون بين ظهرانيا ول جواربا ، الا انى لشعب يوم انهم في دار غير دارنا .. ول مصر غير مصرنا .. بل ول مصر غير مصرنا .. فويل يستحق الحزب الوطني يحد ذلك ثقة من الشعب وتأييدا .. ٩ .. ١١

على جماهير التناحيز أن تترك ان حكومة الحزب الوطني لم تعد قادرة على حل ما تعانيه من مأس .. لقد غرقت في مستنقع العجز وبعار القشل .. فلم تحفل للشعب المصري وربة زراعية تفتية .. وان هي الا تصروحات غامضة عسى ان تخدم بها تيران القسب لفرسيه .. ولكن لولم الحزب الوطني انه اذا كانت حكومته قد عصفت ببساطنا الاغضر عصفا ..

وتستقر واقعتا الزراعية تسلا .. فاليوم تلعتنا ارض مصر وشديدا .. يوم أن يلفظ الشعب ممثل ذلك الحزب المعاجز للفاشل الذي لا يملك الانتماء الى شعب مصر .. فقد حسب اعضائه انهم ايق الشعب بالفساد عته .. وحرصوا على ان تربع مصر رايتهم لا ان يرفعوا هم رايات مصر .. فكانوا ازاما على جماهير التناحيز ان تصيح في وجوههم لا للتمعة والفاشلين .. لا لأولئك الذين هم عن اصلاح مصر ساهمين .. والذين هم لترواتهم وريختهم حالقون .. والذين هم في التناح لفرانين .. والذين بقدرات الشعب ومستقبله معزبون .. وترامهم اليوم يستحقون من الشعب الثقة والتأييد .. ولانهم ان ذكركه الشعب واعية ان تعيب .. فإرباها بعله المم .. لا للتمعة .. وال لا للفاشلين .. ١١

للا يظهرين الى الزراعة وكيف تصورت ، حتى صار عارا علينا ان نستعيد الفصح من بلاد مصرارية .. وال المسامحة وكيف نهبت ومكنا ، فلا تحديث ولا احلال للقيح في المصانع التي تركها الاباين .. وال لتجارة الداخلية منها والخارجية .. وقد انقض ميزان المدفوعات فتضخمتم الدين حتى صارت مصر اسيرة اداكتين .. فويل بعد ذلك يستحق الحزب الوطني من الشعب ثقة وتأييدا .. ١١

يتبع بالعدد القادم





المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## • رأى المعارضة •

### إعداد بمسند الانتخابيات

قاطعت أغلب أحزاب المعارضة المصرية الانتخابات البرلمانية بمجلس الشعب ( العمل - الأحرار - الإخوان - الوفد ) لأن الحكومة لم تستجب لمطالبهم لتأكيد حرية الانتخابات ونزاهتها وهي مطالب واردة في الدستور وفي قانون الانتخابات وهي أن يشرف القضاء على الانتخابات طبقا للمادة ٨٨ من الدستور التي تنص على إشراف القضاء على عملية الاقتراع والفرع كما تعلم هو تعليم النخب أمام اسم الشخص الذي يرغب في انتخابه أي أن الاقتراع اضيق نطاقا من الانتخابات ولا تدخلت الحكومة بأن عدد القضاة لا يكفي للإشراف على اللجان العامة والفرعية والبالغ عددها ٢٢٠٠٠ لجنة تقريبا وأجابت المعارضة بأنها تكتفي بإشراف العدد الموجود من رجال السلطة القضائية بمفهومها الواسع أي وكلاء النيابة العامة وقضاة مجلس الدولة وأعضاء النيابة الإدارية والمستشارون وأعضاء المحكمة الدستورية العليا هؤلاء يتجاوز عددهم ٧٠٠٠ ولما كانت لجان الانتخاب البالغ عددها ٢٢٠٠٠ لجنة موزعة على حوالي ٦٠٠٠ مفران عدد رجال القضاء الذين اشرفنا إليهم يكفي لأن يرأس كل واحد من أعضاء السلطة القضائية مفران من مفرات اللجان الانتخابية حيث يضم المقر في المتوسط ٤ لجان انتخابية

أما الأمر الثاني فهو أن يثبت النخب شخصيته أمام رئيس اللجنة حتى يتأكد أنه نفس الشخص صاحب البطاقة الانتخابية وهذا أمر طبيعي وعرف متداول ويمكن إثبات الشخصية بالبطاقة العائلية أو الشخصية أو بإى مستند رسمي يثبت شخصية الناخب مثل رخصة القيادة أو جواز السفر أو رخصة سلاح أو أى مستند رسمي آخر

وأما الأمر الثالث فهو أن تعلن الحكوم على لسان وزير الداخلية أو رئيس الوزراء أنها لن تقوم بإلقاء القبض على مندوبي مرشحي أحزاب المعارضة في ليلة الانتخاب ثم تطلق سراجهم يوم الانتخاب بعد الظهر وبذلك تكون لجان الدوائر الانتخابية بلا مندوبين من المعارضة يعني كل ستة وأنت طيب ووجود المندوب أمر يبيحه قانون ممارسة الحقوق السياسية

[ البقية من ٦ ]

١٩٩٠





المصدر : الأهرار

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

مما سبق يتضح ان الحكومة لم تستجب لاي مطلب دستوري وقانوني من مطالب المعارضة بشكل يدل على إصرارها على احتكار السلطة وتزوير الانتخابات لأن هذه المطالب يضمن ان ثقل من أي حكومة لا تبني نية التزوير !! ولكن ماذا بعد إعلان نتيجة الانتخابات واجتماع مجلس الشعب لقد قامت احزاب المعارضة بالظعن في دستورية قانون الانتخابات وقبل الطعن امام القضاء الإداري وأحيل الى المحكمة الدستورية العليا تأسيسا على ان القضاء لا يشرف على عملية الاختراع كما نص الدستور إذ لا يمكن لقاض يجلس في حجرة مأمور القسم أو المركز لا يمكن له ان يشرف على الاختراع الذي يتم في مائة لجنة أو أكثر في الدائرة ويستعود مرة أخرى الى دستورية قانون الانتخاب وعدم دستوريته فتعلم الحكومة تماما أنه قد صدر حكم من متتاليين بشأن مجلس الشعب في سنة ٨٤ وستة ٨٧ بعدم دستورية قانون الانتخاب مما اضطر الرئيس مبارك إلى حل هذين المجلسين ودعوة الناخبين إلى انتخابات جديدة يعنى سندخل في عملية ( نواخيتي بالأموة !! ) ولندخل مرة أخرى في ( حيص بيص ) حكومة ومعارضة !! وفي ختام هذا المقال أجد انه لزاما على ان استرعى نظر الرئيس مبارك الى النقاط التالية :

أولا : ان ترك الرئيس مبارك لرئاسة الحزب الوطني أصبح مطلبيا شعبيا جارفا وعلى الرئيس ان يستقضي عن ذلك بوسيلة أو بأخرى لأن منصب الرئيس وسلطته الواسعة في الدستور الحال تضفي على الحزب الوطني الديموقراطي إمكانات لا يتمتع بها

ثانيا : ان الحزب الوطني قد أخطأ خطأ واضحا فاضحا ووضع الرئيس مبارك نفسه في حرج شديد حينما لم يرضخ إلا لإثنين فقط من الأقباط من مجموع مرشحي الحزب الوطني البالغ عددهم ٤٤٤ مرشحا في ٢٢٧ دائرة أي بنسبة تقل عن ١/٢ في حين ان عدد الأقباط في مصر لا يقل عن ١٠ ٪ من السكان !! ولا أدري كيف وقع الحزب الوطني في هذا الخطأ الفادح بالإضافة إلى ان الحزب الوطني لم يرضخ سوى ٤ سيدات من ٤٤٤ مرشحا أي بنسبة ١ ٪ في حين ان السيدات يمثلن ١/٢ المجتمع وقد انتخب في برلمان ٥٦ - أي منذ ١/٢ قرن ، ثمانية سيدات في مجلس الأمة - في ذلك الوقت - وهو خطأ فاحش لا أدري كيف وقع الحزب الوطني فيه وليس هناك إلا تفسير واحد سواء في ترشيح الأقباط أو السيدات وهو ان الحزب الوطني يعتبر نفسه صاحب السلطة وصاحب السيادة والامر التام في مصر وإرادته المعارضة لم لم ترد ، أراد الشعب أم لم يريد ، وهو نفس الأسلوب الذي كانت تنتجه الثورة في سنواتها الأولى في تثبيت شريعته على أرض مصر ولكن يبدو انه قد غاب عن قيادات الحزب الوطني ان الفرعية الدستورية قد حلت محل التشريعية الثورية منذ عام ٧١ وان نظام الحكم في مصر يرتكز على إرادة الشعب وليس على إرادة القوات المسلحة كما كان في السنوات الأولى للثورة







المصدر : .....الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ في أغسطس ١٩٩٠

سيادة الرئيس حسني مبارك من زميل لك يميزك ويقدر  
كل إعراز وتقدير وقيل ذلك يميز مصر وشعب مصر كل إعراز  
وتقدير انصحك مخلصنا ان تكون رئيسا لكل مصر ولكل  
أحزاب مصر وان تشكل حكومة جديدة قومية قادرة على  
التصدي لشكل مصر حتى تستطيع البلاد ان تواصل  
مسيرتها الديمقراطية واخيرا وليس آخرا نطلب منك حوارا  
مفتوحا امام الشعب مع الأحزاب السياسية حتى تكون على  
بيئة من رأيهم ويكونوا على بيئة من رأيك امام الشعب وفق  
الله مصر وشعبها الحريق ووفقكم الله يسيدة الرئيس .

مصطفى كامل مراد









المصدر : الوقد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

## أخير دليل الاعتقالات

تراجعت المشاكل والأزمات، وتوالت الأحداث الهامة على الساعات الداخلية والخارجية، وكان لصر نصيب كبير من تلك المناسبات بدءا بزيارة الخليل، ومرورا بالاعتقالات السياسية ومحاولة زعزعة الأمن والاستقرار وانتهاء بالاعتقالات وما يدور فيها وما يحدث فيها.

على هذه الأحداث التي تشغل بال المسؤولين والقائمين على سير الأحداث والمهتمين بفسلفة والاقتصاد، حل لها مكان في اهتمامات الناس ؟ وهل تستحل موقعا متميزا على خريطة حياتهم ؟ أم إن مشاكلهم اليومية وازماتهم الشخصية

المذكورة لم تفسح مكانا لغيرها من الأزمات العامة ؟ ولكي نجيب عن هذه الأسئلة كان هذا التحقيق الذي قامت به «الوقد» وسأطقت فيه الناس من مختلف التوجهات والأعمار.

**مفهوم الجرائم اليومية ضد الناس بعيدا عن السياسة**  
**الجهاديين : لا شمر بالاعتقالات إلا بظهور «الافتات والدمية»**





المصدر : **الوفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

# الشباب وشغل بال البطالة والفقر وبناء المستقبل والاباء يحملون هم الغلاء والدروس الخصوصية

تعليمهم وهذا على ألا يسمح في بالتفكير في أي شيء آخر ولو توافرت لنا أي وسائل شرايحية وتحسنت أحوالنا المالية وحياة طبيعية بلا هجوم لأعدائنا التفكير فيما يدور حولنا لكن طائفة نحيا هذه الحياة التفكير بالخدمة ولا يمكننا للحصول على أبسط حقوقنا فن نتمكن من التفكير في شيء سوى مشكلاتنا الخاصة والطلاب نبحث على نلتصا ما فيه حد فاضل يفكر في مشكلات الانتخبات والخبير

وفي إحدى البوارج التي تشغل بها الحرب الانتخابية في محافظة الجيزة كان لنا لقاء مع المحللين والمترشحين داخل العتوات واللجان للمرشحين .. وكان سؤالنا لهم لماذا يشغلهم هذه الأيام ولماذا يتواجدون داخل هذه العتوات ؟

محمود علي - مترشح - قال : اعترف لكم وبكل صراحة أننا نستفيد كثيرا جدا من موسم الانتخابات . بأخذ لخدمة للبعد والطرائق الموجهة ومشكلاتنا داخل العتوات يتم حلها والطريق في البلد يتترصف والبدد يتنظف وكله يبلى تمام

والمرشحين يتناسوا في اظهار محاسنهم كمرشحين لأعلاهم التي سوف يقدّمونها لنا بعد دخولهم المجلس

للانتخابات لا نحسب لنا شيئا سوى حل مشكلاتنا الخاصة التي تدور ، كعقوبة ، في محاولة حلها في غير موسم الانتخابات . وعندما نعود فإننا لا نذكر شيئا عن الانتخابات ولا غيره . مشاغل الحياة الخاصة والأرض ولولا أننا نتركز لنا مجالاً للتفكير في المشكلات السياسية أو العامة والحق أننى لا أهم كثيرا ما يقع داخل هذه السرايا لكن كله يكون من أجل إنهاء مشكلاتنا "

هل منح الدراسة للتحب والانتخابات طوال الشهر والمداور للحكمة بالحصص ليسج لنا يوات فراغ لعربة الأحداث " وكلت صديقها صراح تكرر الحديث تقول : "عاشنا التوحيد هو النجاح والفكر والمخاطة على مسئولنا الدراسي .. واعتقد

## تحقيق : نقيطين ياسين

ان جميع الناس يعطون جيدا السياسة الجديدة المثيرة لنحويلنا للتعليم الفني والتجاري .. ونحن نطرب هذه السياسة بأجتهلنا ومذكرتنا ليس عندنا وقت للتفكير فيما هو بعيد عن الكتب والمدرسة . ولذلك لا نعرف عن الانتخابات شيئا سوى ما نسمعه من أبنائنا وأمهاتنا وهنا نلحت نعيبة أبراهيم - طلبة وكالت - المفروض بلغوا مجلس الشعب مشاغلهم - فنحن لا نعرف عنه شيئا سوى عطلة المدارس والمصاريف على الطالب والبطالة والاملاكت

وفي جولتنا كان لنا لقاء مع بونسواي محمد - ٥٠ سنة - بائع فوكه وعند سؤالنا له عما يشغله هذه الأيام قال : أنا راجل مؤمن ول سنة اول جمعهم في مراحل الدراسة ولا يشغلني في هذه الدنيا سوى توفير تعليمهم ومصاريف

كان اللقاء الأول مع سنية حسن أرغلي .. مؤلفة ذات سلا يشغلنا الآن كاتبات وموظفات سوى الدروس الخصوصية التي أصبحت لاجبارية خارج المدرسة . وبالمعروف مفتح داخل المدرسة من طريق ما يسمى بـ"مجموعات التفكير

كل هذا يسبب إعمال الستة التي أصبحت سيفا مسلحا في رؤوس الطلاب . وتشغلنا أيضا الاسعار التي أصبحت لا تحصل وليس عندنا مجال للاهتمام بالانتخابات ولا غيرها

وتصل أمل عبدالفتاح الكلام حيث تقول :

كانت مشكلة الخبز والكويث تشغل جزءا من تفكيرنا بحكم تواجد الأرباب لنا هناك ولكنها بدأت تتوارى في ظل أحداث الانتخابات والاضرابات الأخيرة .. ولكن إن كنا صادقين مع أنفسنا فسوف نعرف أن كل هذه المشاكل تتوارى تباعا أمام مشاكلنا حينئذ اليومية التي أصبحت رؤيتنا لنا وقد تعرّبتنا عليها . وريعتنا سينا بوجودها واقفاننا باستحالة كلها .. ومع احترامي لكل ما يقل في وسائل الاعلام عن الانتخابات ووجوب انشراك الشعب فيها فإنني متأكد من أن الناس ان يلقوا عليها . وأن يتخذوا بالعودة التي تقدم خلالها لأنهم - بال - سامة - سنوا سماعنا في كل انتخابات مضت

- وكان للبطالة رأى خاص جدا في كل ما يدور وإن دل على شيء فإنما يدل على عزيمتهم اللزمة من الأحداث . أماني يونس - الصف الأول الإعدادي قالت : قبل ان يطالبوننا بمعرفة الأحداث العامة إنني حولنا لأن لنا سؤالا :







المصر : الوفد

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معمود رشدي .. ٣٦ سنة يقول .  
- أنا امك بطلقة انتخابية ولكنني اضل  
دفع الغرامة على الاهداف للانتخاب . فعندما  
لمعت لدا مجالس الشعب السبيلة " ثم من  
ابن لايته هذا للشعب الوقت للتفكير في  
الاضغلات السياسية والدينية وهم لا  
يستكون حتى التفكير في حياتهم الخاصة  
لهم خاضعون لادار لا الواقع الذي يارض  
على حياتهم الغلاء والتكثف والانتعاش  
في الدين ؟"

شعب خريج كلية العلوم قال .  
- اعتقد ان الدولة حاليا لا تفكر إلا في  
الحزب الوطني . والانتخابات القادمة ولا  
يشغل تفكيرها مطلقا مشكلات الشعب  
المصري .. ولا الغلاء وارتفاع الاسعار  
والغريب في الامر ان الدولة تترك  
الانتخابات القادمة كل الاهتمام في حين ان  
هناك حزبا واحدا فقط سوف يخوض  
المعركة ضد نفسه .. وانا لا افكر اطلاقا في  
الانتخابات .. لانني ان انتخب حزبا  
لرقت في كل حكمه اسفل الخبز  
والخضراوات والمواضع تافيه من  
الخطاب مساويات الامر لانا مثلا شفي في  
واكر المشريكت من مصرى ولا استطيع

حتى الان مجرد التفكير في الزواج الذي  
اصبح مشكلة كل الشباب فكيف تفكر في  
مشكلات خارجية وسط مشكلات الريمية  
التي تعانى منها ؟

وخال حديث سريع مع احدى  
المصيرات كانت تقف في طريق العيش تلكت  
بتفكيره

- افقوا معانا في تطوير العيش وتطوير  
الجمعية وتطوير لبش لمراتبت  
وستعرفون اجابة سؤالكم "

ولكنك سيده كانت تقف خلفها في  
الطريق بخلص الطوير الخلق والاسعار  
انخفضت والسكن توافرت والشباب  
اشغل والمواضعات اصبحت سهلة  
والدارس اصبحت نموذجية ولا تجد  
شيئا يشغلك سوى التفكير فيما يحدث  
داخل الانتخابات والخليج ..

ارمونا كلنا ما نحن فيه " أزمة  
الخليج سوف تحل والمجلس سوف يتكون  
وان يقل على حاله وهمه سوى الانسان  
المصري المظنون .  
وأزمة الخليج نحن نقرون على حلها .





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **الوفد**

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

### هكذا كانت مجالس الشعب :

### عندما يعطي الشعب أرائه !

لثلاث مرات خلال حياتنا الثورية تعرض برلماننا المصري للتدمير وإيلامها كان البرلمان هو مجلس الشعب الحقيقي لأن كل أعماله - وقوانين - وغيره - جاءت إليه بانتخابات نظيفة ونزيهة ولم تعرف برلماننا التزوير إلا في عهد صديقي بلشاك - غفر الله له - في انتخابات عام ١٩٣٠ وفي عهد محمد الحكم المصري في يوليو ١٩٥٢ بعد الانتخابات أجراها الرجوع ممنوع مسلم وثالث بالحق . متفرغش أراي ! من طبع العصر التزويري ! حيث لم يشك منها أو يشك فيها حتى الذين خسروها !

لما ثورة الأول التي واجه فيها مجلس شعب مصر الحقيقي التدمير وتمنع الإنعقاد فكانت عام ١٩٢٥ - والعهد على الذاكرة ! - وبعد أن سحب البرلمان لفته من الوزارة القائمة آنذاك وكانت وزارة الرجوع زيور بلشاك يعترف البرلمان بمرسوم حله الذي لجأ إليه زيور بلشاك واجتمع في قاعة الكونغرس بميدان الأوبرا بالقاهرة واستكمل دستوريا شرائط انعقاده بالرغم من الحكومة !

والثورة الثانية كانت في ظروف مشابهة في مستقبل الثلاثينات ويوما اجتمع البرلمان في دار القبط الولدي الشرقي بك في باب الخلق بالقاهرة وتجاهل مرسوم الحل وسجل - ولو للتاريخ - رفضه لإجراءات الحكومة وكانت المرة الثالثة في عهد صديقي بلشاك قبل أن يجري انتخاباته الثالثة فاستمرت عن أغلبية لحزبه وقتذاك وكان

لستخري اسماء الإضداد - يحمل اسم حزب الشعب وكان حزباً كروتنياً يناسب للحاكم حالياً في انقطاع صوته بالمعاصير ويوماً فاز بأغلبية تسمح باستمرار صديقي بلشاك في الحكم لكنها والشهادة له لم تصل إلى الأغلبية الثلثية على مدى الحكم لفساد أغلبية الخمس تسعمت : ١٩٩٠/٧٩٩ يبدو أن القلعة والفجر الدستوري - يضم الغاء - لم يكونا قد اختزعا بعد قيام صديقي بلشاك - وعندما حُلل صديقي بلشاك البرلمان الذي كانت أغلبيته ودية كعقدة . والذي راس مجلس نوابه القبط الولدي

الحكيم ويصا واصف لم يعترف ذلك المجلس بأوامر صديقي بلشاك الذي أطلق أبواب البرلمان بقسائل الحديدية . وقرر الإعضاء الاجتماع كعقدة في البرلمان وتقديمهم ويصا واصف الذي أمر حرس البرلمان بلك السلاسل لهما لتردوا قام النواب معهم المواطنين بتقديم السلاسل ودخل النواب واجتمعوا وأدانوا تصرف الحكومة ومن هنا اكتسب ويصا واصف لقب "محمل السلاسل" !

هذه تملاج وعينك لمجلس شعب الأسر التي استمدت قوتها من صدق تملاجها للشعب وفي عهد الثلاث محمد محمود بلشاك مع حزب الهيئة السعيدة دارت فتتخابات مشكوك في سلامتها يدلل أنها لم تسفر إلا عن ١٢ ثانياً ولدياً فقط نجت دواثرهم من عبث السلطة لفتوا ١٢ كوكبا لامعا في سماء حياتنا البرلمانية بزعامة

عبدالحاميد عبدالحق بلشاك في مجلس النواب ويوسف بك الجندى في مجلس الشيوخ ويوسفيتهم العربية واعلمتكنهم إلى صلابة الشعب الولدي القضاء مشلح الحكومة وكثوا لسان الشعب الحقوقي ولهذا نواجه برلماناً - صنع في وزارة الداخلية - سيخون من مثل الشعب الحقيقيين إذ قاطع الولد انتخاباته وسيدخل الجو لسمسرة المصالح الشخصية وسوف يوليدون على طول الخط ولد يفتلون ويصنعون معارضة ومهية وعندئذ يكون الحزب الحاكم يوليد ويعارض الحزب الحاكم

وتتطبق عليه مقولة زعيمنا الخالد في ظروف مشابهة جورج الخامس يلفوض جورج الخامس . ومع ذلك سوف يجبا الولد ويرزهر وينمو ويكسب كل يوم أرضاً وانصرا وهو يصون كرامة الشعب من الاشتراك في مهزلة ديمقراطية القطار . التي يمنحها ويمنحها من يتكون هذه الأيام حق النج والنج مع علمهم بحجمهم الشعبي ويراي الشعب فهم وحتى مع غياب الولد عن البرلمان اللقم لسيقل طيله يورق ملتصبي الماعد وينزهر بان دولة الباطل ساعة وبكرة الحق إلى قيام الساعة وسيدم أه ثوره ولو كره كميونتر وزارة الداخلية .

**جبرتي الوفد**





الأوفر

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٠ فيس ١٩٩٠

## من أجل الديمقراطية الحقيقية

تحية من الأصدق لكل الأحزاب التي رفضت أن تستخدم في صورة زائفة غير حقيقية عن الديمقراطية في مصر - إن القول بأن عدد اللجان الفرعية أكثر من عدد رجال القضاء قول إذاً على مذهبنا المقصود به التنويه على التثريب واستهانة معلوماتنا لأنه يمكن بكل بساطة إجراء الانتخابات على مراحل زمنية ففجرى مثلا الانتخابات في وجه قليل في يوم ويومين تجري الانتخابات في وجه مجرى بذلك يعون الأشراف الفضائل على الانتخابات إشراقاً حقيقياً ولا يمكن التشكيك في صحة نتائجها

فكن التمسك بلقوض الحال لا يمكن أن يكون إلا مصلحة من يريد تزيف إرادة الشعب ومصلحة من هذا التزييف . لا اعتد إطلافاً أن هذا التزييف يريه به الرئيس حسني مبارك وهو ليس في حاجة إلى تأييد الحزب الوطني أو أي حزب آخر فهو رب العائلة والأحزاب كلها ليتواءم . حيداً لو ترك رئاسة الحزب الوطني وأعطى لكل إبن من أبنائه الفرصة لكي يحصل على التأييد الشعبي الذي يمكنه من الوصول إلى الحكم فهذه هي الديمقراطية الصحيحة . أن كنا كنا الكثير مصطلح أمين طالب الرئيس مبارك رئاسة الحزب الوطني في فترة يوم الثلاثاء ١٠/١٠/٩٩٠ حتى تكون الانتخابات حرة مع تأجيل الانتخابات لفترة حتى يعاد النظر في طلبات المعارضة وحتى يعاد النظر في عدد السيدات وعدد الأقباط الذي رشحه الحزب الوطني وأنس هذا أميب بالسيد الرئيس أن ينظر في الاقتراحات الثلاثة ويعلم الله أنها كلها لمصلحة وصالح الوطن

- أن يترك السيد الرئيس رئاسة الحزب الوطني .
- تأجيل الانتخابات لمدة شهر .
- الإفشاف التكل لرجال القضاء على اللجان الفرعية والرئيسية حتى أعلن النتائج

● التعريف الحال للعامل الذي يريد ترشيح نفسه مجلس الشعب هو أن يكون عضواً بنقابة عمالية والمترشح أن يعدل هذا التعريف ليصبح (كل من يعمل نطير لجر فهو عامل) والاستاذ الدكتور الجامعة عامل والخفير في أي مصنع عامل والمهندس مدير المصنع عامل مداموا أنهم جميعا يعملون نطير لجر وعلى ذلك لفطفت هم أصحاب المهن والمحاسب الحر الطبيب الخفي الذين لا يعملون نطير لجر فهم فطفت وعلى ذلك فليس بالضرورة من يرشح نفسه من العمال أن يكون خفيراً في أي مصنع عمالياً في نقابة عمالية وليس هذا ببيعة لعربي العمال في أشغلنا ليس كله عمالاً فمبين في نقابة عمالية .. واعتد أن في هذا الاقتراح حقيقياً من حدة الهجوم على التفرقة الفظلة بين المصريين فطفت وصلاً ورسمية وطنية وشكلاً خاصة وأنهم جميعا لهم القانون سواء في الحقوق والواجبات فطفاً يكون لفطة معينة امتياز عن باقي الفئات عند الترشيح لمجلس الشعب .. واعتد أنه لا يخفى على أحد في مصر أن هذا الشخص المستورق قد وضع ليس مصلحة العمل والفلاحين ولكن مصلحة الحاكم الفر . وقد ظهر هذا جلياً يوم الهزيمة أو يوم النكسة كما أراد النازيون تسميتها . وبني اعتد أن استجابة الرئيس لهذه الاقتراحات ستؤدي إلى إشراك جميع الأحزاب في الانتخابات وفي القبال الجماهير على صنفين الانتخابات إزاء الواجب نحو الوطن . يحسن بالانتماء إليه وإلى ضرورة المشاركة في إقامة حياة ديمقراطية سليمة وحقيقية بفكر بها السيد الرئيس كما يفكر بها كل مصري . ويشهد بها الأعداء قبل الأصدقاء ويتجج السيد الرئيس داخلها تجلده الباهر في السياسة الخارجية .

جلال ثابت

وكيل وزارة البترول الأسبق





## ملخص

### انتخابات بلا مضمون

صحيح أن هناك مئات الآلاف من الأموال كُتبِلت في الصناديق دون فائدة. وصحيح أن أصحاب محلات الفراشة والحظوظين قد جاهدوا فرصة طيبة من الزواج. وصحيح أن المحطة القومية قد وجدت مسطحات تطلها، يادها المحبرون لكل من تربطهم بهم مصلحة أو مودة. ولكن المحصلة النهائية هي إلتنا أمام انتخابات بلا مضمون أو أننا نحقق مآله صعبة غلبت.

الأصل في الانتخابات أن تكون فرصة أمام الشعب (كل عدد من السنوات) يراجع فيها العهد الاجتماعي، الذي سيؤلفه مع الأحزاب الليبرالية والتي تقدم بدائل مختلفة يمتاز منها، شعبية الشعب ما يرتضيه، وعندما تعلن النتيجة يوافق الشعب على برنامج الحزب الفائز. ولكن مفارقات النتيجة قد تحدث مسبباً وان الحزب الحاكم يلقى في الحكم وبأغلبية طافية. فإن هذا الحزب ذاته ليس له حاجة حتى لا يقدم برنامجاً له عن قصوره لحل المشاكل في السنوات القادمة، ليس فقط لأن هذا البرنامج غير معروف أو معان، ولكن لأن الكفاح في مصر ليس من رئيس الوزراء أو الوزراء إلا بعد إعلان نتيجة الانتخابات.

ولأن سياسة الوزارات يرسمها الوزراء بالتفاهيم، وغالباً ما يزيد باستفهام، ولهم ورئيس وفق سياسة ملقى عليها مسبقاً، فسياسة الإسكان أو المواصلات، أو التكوين أو الكهرباء أو الصحة مثلا لا يعرفها إلا الوزير المختص في كل مجلس الوزارات القصيرة القصيرة، أما السياسة الخارجية والأمن القومي داخليا وخارجيا فهذه سياسة عليا لا يعرفها الوزراء ويضع ملامحها وخطةها نظام الرئيس.

وهكذا - ورغم القضية والحركة والأنوار والبط والسرديات والتواويس - فإن الحركة الانتخابية الحالية تدور حول المصالحات العائلية والارتباطات إلى الأجيال أو الفئري أو الجمعيات أو الفئات أو حتى الأديان أكثر من إهتمامها إلى الأفكار السياسية العامة يسارا أو ميئاً أو وسطا.

وإذا استوفينا هذا الأسبوع المصراحت التي جاءت في مذكرات الأخ العزيز حسن أبووفنا وزير الداخلية السابق - والتي نشرتها المصور فيما يتعلق بالانتخابات التي جرت في مايو ١٩٨١ وكيف أنه انقلب مع د. - مؤلف محيي الدين رئيس

الوزراء وقتها، حيث شكاً أربعة محققين وثلاثة من رؤساء تحرير الصحف إلى رئيس الوزراء من، أن للشريعة تلك موقفا معارضا من الحزب الوطني. وعندما احتج حسن أبووفنا وأوج بالاستقالة لتقارير مؤلف محيي الدين ول أول اجتماع لكل مجلس الوزراء، كان على وزير الداخلية أن يلقى الضوء عن تصوره لتنتقل الانتخابات القادمة خلال عام، تعرضت في بيئتي لما أسفرت عنه الفحائش القبلية لتوجهات الرأي العام ومدى شعبية المرشحين ووضعت أن الاحتمالات تشير إلى أن الحزب الوطني الديمقراطي يمكن أن يحصل على 7٢% من الأصوات وأن أحزاب المعارضة يمكن أن تحصل على 2٨% وأن حزب الوفد يتقدم أحزاب المعارضة، يليه حزب العمل بينما تشير هذه الفحائش إلى أن حزب التجمع والأحرار ليس أمامها فرصة مثله للحصول على نسبة ٨% التي حددها القانون.

مؤخلاً الكلام هذا البيان - والكلام الأول للوزير أبووفنا - كانت الإحاطة أن رئيس الوزراء قد أصدر بمرسومه ليكون تقريره في مواجهة، ثم أصدر بعد أن انتهت كلمتي كيعلق على مقاله التي أسجل على وزير الداخلية أنه يقول أن المعارضة ستحصل على 2٨% من الأصوات ومعنى ذلك أنها ستحصل على ما يزيد على ثلث مقعد ومعنى هذا أن الاستقرار الداخلي سيخضع للاعتزاز.

\*\*\*

وإن فهمت لماذا التزمت - عندما كنت عضواً في مجلس الشعب - أن تكون العملية الانتخابية برمتها تابعة لبيئة جديفة لها استقلاليتها القضاء وفق المعمول به في البلد والسودان وذلك لم نسمع في البلد عن صفات التزوير التي نسمع بها في باكستان أو غيرها ترى هل نعيش لدى نرى الوزير عبدالحليم موسى - أمام أجهلته - حتى يكتب لنا أسرار الكواكيس في مطبخ الانتخابات عام ١٩٩٠.. ربما يكون ذلك عام ١٩٩٦ ..

قد لا يكون للأمر أهمية لأنها انتخابات بلا روح - بلا سياسة بلا هدف - بلا مضمون - ولكنها حركة تسبب الأضرار والشغب الممل في وقت الركود.

د. ميلاد حنا







## لماذا تأطعت الانتخابات ؟

عانت دائرة اشمون ( متوفية ) خلال الخمسة دورات الانتخابية الأخيرة من تزوير ارادة الناخبين ، وهي تعد بحق مثالا صارخا وقد مورست في هذه الدائرة كل طرق التزوير المطروحة بل واستحدثت فيها وسائل جديدة فلم تمارس من قبل في عهد وزير الداخلية النبوي اسماعيل الفتحمت فراق الأمن المركزي اللجان الانتخابية ونشرت منها صحيفتي الاقتراع

بقلم :

ابراهيم جميل ابو علي

ثم قامت باستبدال البطاقات لصالح مرشحي الحكومة ، واضلت جهات الأمن حمايتها على عمليات مسلحة من المساجيرين قامت بتصفيد البطاقات فهرا ونحت تهديد السلاح اما في عهد زكي بدر فلم منع مندوبي المعارضة من دخول اللجان وطردوا منها وقام اعضاء اللجان بتصفيد البطاقات لصالح الحكومة حتى وصلت نسبة التصويت الى نسب خيالية بسبب انضمام

اصوات الاموات والفلأين .  
ولقد طالت المعارضة بتوفير الضمانات التي تكفل حرية الانتخابات وعدم تزوير ارادة الناخبين ولم تكن في ذلك مغالية او متعسدة وكل ما طالبت به لا يستحيل تنفيذه ولا يصعب تنفيذه . ولقد اهدت المعارضة في ذلك بالمشروع الذي اعده القضاء مصر لضمان حرية الانتخابات وانحصرت هذه الضمانات في الآتي :

١ - لا يستلزم اشراف القضاة الكامل على عملية الاقتراع أن تكون جميع اللجان الفرعية تحت رئاسة قضاة بل يكفي أن يشرف قاض واحد على قسمة أو قسرتين متجاورتين . ولأن محتاج الأمر عطفه الى توفير ٢٢ ألف قاض بعدد اللجان الفرعية كما تخطت الحكومة . بل إن محتاج الأمر لأكثر من خمسة آلاف قاض وهو عدد متوافر وجوده الفاضل قريبا من أجل الاقتراع يسهل الوصول اليها . ومن لم تنو افر السرعة في ضبط أي مخالفة مما يخلق جوا من المهابة والانضباط والطمانينة . وإن تجرؤ أي اوى أن تتدخل لتمرير التزوير أو حتى الضبط على الناخبين .

٢ - أن تكون رئاسة اللجان الفرعية لهيئات قضائية ( من غير القضاة ) وذلك من موظفين من درجات وتلقية عالية بدلا من صفات الموظفين الذين يسهل التلاعب عليهم بكونه أو الوعيد .

٣ - أن يوقع الناخب أو يصمم اسم اسمه في كشوفات الانتخاب وليس هذا أصرا يصعب تحقيقه بل أن يؤدي ذلك أن يتحقق الانضباط الكامل لعملية الاقتراع

٤ - أن تكون جريمة التزوير أو تغيير الحقيقة في عملية الاقتراع جنائية وليست جنحة كما هي الآن . ولا تسلط بالقدم سواء أكان الجنائي عضوا باللجان الانتخابية . أو أحد اعضاء قوات الأمن أو حتى مواطنا عابيا

ليكن في باقين الشعب أننا لم نتدخل عن كراهتنا من أجل تحقيق الحسنة والديمقراطية والعدالة وإن مطامعنا لهذه الانتخابات لا نعتني تخليصا عنه أو تكاسا عن تحقيق مبلغنا . ولكن المطامعة هي إحدى سبل النضال

وليكن في باقين الشعب كذلك أننا سنحقق هذا الشايعون من الله . وبفضل تأييد الشعب وامانة وتضاهي قواء . لتصبح مصر ركنة تقدم العربي والإسلامي

به العلم الثالث





المصدر : النشرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

# ٥٥ مليون مصري يخرجون ألسنتهم

## للحكومة : احنا اللي تاطعناها

تحقيق :

ممدوح قاسم

حية في المجتمع المصري من التزاوج على السلطة السياسية من خلال حلفاء في تكوين الحزب ، هذا بالإضافة إلى المحاصرة نشاط الأحزاب القائمة وإغلاق حقلها لفترة من الزمن .

اشكال : ويعد الانسراج الحادث في الزاوية السياسية بعد حادث التصفية لمعارضة أكثر الحزب السواعد المهيمن سائدة لدى التفتية السياسية الحاكمة ، ويتضح ذلك من عدم تصفية التراث غير الديموقراطي للحزب السياسية ، بل وتوسع هيئة الحزب الحاكم على البرلمان من خلال القانون الانتخابي لسنة ٨٢ وتعديلات التي مازالت تعمر لدى سياسي فاعلة في المجتمع من حق التواجد السياسي الحزبي .

سائته : ومذاق من المستقلين ؟ ؟ قال : المستقلون ، وكما انضج من المعارك البرلمانية في ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ إلى أن أعاد النظام فاعلا وهو ربا في الحياة السياسية المصرية ، خاصة في ظل التحدية الحزبية المفيدة .

قلت له : ومذاق عن المشاركة الشعبية في التصويت ؟ ؟ قلت : بلغت نسبة المشاركة الشعبية في التصويت حوالي ٤٠ ٪ في انتخابات ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ثم ارتفعت إلى ٤١ ، ٤٢ ٪

في البداية سالت الباحث جمال عبدالله معوض : ما هي المشاركة السياسية ؟

أجاب : المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يبدى رأيا مبدئيا في صنع القرارات السياسية ، ولذا اشيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يربط هذه القرارات بالتقويم والسياسة عن صوره من جانب الحاكم . ولذا للمتكور مصطفى كمال السيد : ما هي صورة المشاركة السياسية ؟

قال : للمشاركة السياسية صورة مقعدة تشمل بكل تأكيد الترشح الانتخابي ، والذي لا يقتصر على التصويت في الانتخابات وإنما يغني كل الأعمال التي يقوم بها المواطنون للمساعدة على انتخاب مرشحين يبدونهم .

أما المتكور علي الدين هلال فقلت له : كمحضر للتعددية السياسية أريد أن أعرف حجم المشاركة الوافعية للمواطنين في العملية الانتخابية ؟ ؟ أجابني : برع أن التدرج إلى التعددية الحزبية في ١٩٧٦ كان نظريا دائما ، إلا أن تقييد هذه التعددية ومحصرتها للعمل الحزبي وما شهدت الفترة من ١٩٧٧ سوت في اغتيال السادات ، قد ساهمت في تثبيت الخصائص الأساسية للبيئة السياسية المصرية ، من حيث غلبة السلطة التعددية على السلطة التشريعية ، والتدخل الحادث بين الحزب الحاكم والسلطة التنفيذية ، ومنع تفرقات سياسية

.. وحمل تعداد سكان مصر إلى ما يقرب من ٩٦ مليون نسمة ، واعتراق وزير الداخلية حين أعلن نتيجة الانتخابات على حل مجلس الشعب ، فإن عدد المقيدين بجداول الانتخاب هم ١٦ مليون مواطن ، أدلى بأصواتهم منهم ٨ ملايين ، وكانت الأصوات الباسلة .. باعتراق الوزير .. مليونين ، فيبقى من ذلك ١٦ مليون ناخب حسب حصة الوزير ٦ ملايين هم من ألسوا بأصواتهم ، فكانت النتيجة قرب التسعين بالمائة ! !

.. لكننا إذا تخيلنا من ذلك ٦ ملايين ، المتباعدة والنزوي والتصويت نيابة عن الفلطين والموسى ، على أقصى حالات التفاضل يكون من خبر التصويت تحت ضغط الترغيب والترهيب والرئاسة والحزب الوطني والشرطة والمحليات .. مليون مواطن على أحسن الفروض والتفكير !

.. مليون مواطن فقط .. من ٩٦ مليوناً .. هم الذين يختارون .. كان هناك اختيار بالفعل .. حسن بشر لمصر كلها ! !

.. كيف .. وأين الخلل ؟ .. وما هي أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة ؟

ولماذا تحرض الحكومة على عدم قيد المواطنين بالجداول الانتخابية ؟ ؟ هذه السئلة مسؤولة في ؟ ؟





## المصدر : الشريعة

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

والوسط يعمل الأحزاب السياسية يجعلها تقتصر على المرواجيرية ويقتل لغزوات اتصالها مفتوحة وبصفة أساسية على الفئة السياسية وهذا يثقل الانتماء إلى الاممية المشاعلة لأنوار الاتصال المباشر وفي حلق حرم منها الجماهير وإبقى السياسة المثقلة .

□ ولعل البحث لشرف حسين : حثى فترات الانتخابات والتي يسمح فيها بحرية نسبية أوسع للأحزاب السياسية في عقد صلاتها بالجماهير من خلال دعائها الانتخابية فقد طاعتها يد السلطة الحاكمة بدما من انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ من خلال القرارات المثقلة للامية الانتخابية

□ سالت هل ضعف الجمعيات التطوعية والائدية والتأليات المهنية والمعملة من عوامل ضعف المشاركة السياسية ؟

□ أجاب الدكتور سعد الدين ابراهيم : كانت السلة الاساسية لنظام ويبر وحكى الان هي وضع انشاء جمعيات والتظيمات التطوعية والتأليات المهنية تحت وصاية الدولة فان كثرة التراتيبات تأتلية وهي اتحاد العمال وتآلية المعلمين وتآلية الزراعيين قد تم تجميعهم سياسيا بشكل يكاد يكن كاملا وذلك من خلال

□ انتخب وزير لوكيل وزارة لكل منها .

□ قلت للدكتور مصطفى كامل السيد : هجرة اعداد كبيرة من المصريين خاصة في السبعينيات هل كان لها اثر في

□ الاعتراف عن المشاركة الجماهيرية في الانتخابات ؟

□ قال : ارتفاع المركز الاقتصادي او الاجتماعي يقتن بكل تأكيد في السدى القصور او المتوسط فبماهم الحوس

□ الجامعي لدى من جنوا اشركات الارتفاع ولدى من يتطلعون اليه ويتسبون ان يكافئهم تحليه .

□ سالت الدكتور محمود عبد الفضيل : والجمعيات الهامشية في مصر هل لها اثر في

□ الاعتراف عن المشاركة ؟

□ أجاب : استنادا إلى إحصاءات العمالة والسكان يبرز كبر المجموع النسبي للأشخاص الذين تعتمد أسرهم المعيشية بطرقة رئيسية على العمالة الهامشية وأكثريات الكسب المحدود .

١٩٧٦ لم في قلل تجسيرة التضميد السياسية المتعددة منذ ١٩٧٦ . قد تعودوا أن نتيجة الانتخابات مصرولة سلفا . ولعل ذلك هو الذي يؤدي ويحد كبير منهم إلى عدم المشاركة فيهمهم وإن التوازن السيلسي في البلاد محصور لصالح أحد الأحزاب . وهو عادة حزب السلطة التطفلية . وإن كل مقنوم به الأحزاب الأخرى هو محاولة تحسين أوضاع الأقلية في مواجهة الأغلبية ويدرك هذا الشعور فتتبع الانتخابات البرلمانية الأربع الأخيرة والتي جرت في ظل التعددية السياسية حيث حصل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي على ٨٢ ٪ من مقاعد البرلمان في الانتخابات ١٩٧٦ ، وحصل على ٧٨ . ٤ ٪ في انتخابات ١٩٧٩ . وعلى ٨٧ ٪ في انتخابات ١٩٨٤ . وعلى ٧٧ ٪ من المقاعد في انتخابات ١٩٨٧ .

□ سالت محمد كامل القاضي المتخصص في السدعية الانتخابية والنظام البرلماني المصري : سألني العوامل المؤثرة في نجاح العرض من خلال دراساتي ؟

□ قال : في دراساتي الميدانية حول العوامل المؤثرة في نجاح المرشح والتي أجريتها على الأعضاء المنتخبين في مجلس الشعب ١٩٧٦ . أن الخدمات التي يؤيدها العضو لادركته الانتخابية تتركب من مقدمة العوامل التي تعدد فوز المرشح في الانتخابات ويأتي بعدها

□ معطية الجمعية المحلية أو القبلية .

□ عدت أسأل محمد كامل القاضي هل إطلاق حق تكوين الأحزاب يرفع من

□ مستوى المشاركة السياسية ؟

□ قال : رغم ثاعتنا بامية إطلاق حق تكوين الأحزاب ويحق هذا الإطلاق في رفع مستوى المشاركة إلا أن المشاركة

□ السياسية ترتبط أيضا وبصفة أساسية بسرعة التكوين عن فترات الاتصال

□ الجماهيري والمؤمل وخاصة لشكل الاتصال المباشر فالواقع القانوني القائم

□ الانتخابات ١٩٨٤ . ولترتعت مرة أخرى إلى ٤٢ ٪ في انتخابات ١٩٨٧ . ورغم

□ ارتفاع التناول للنسبة إلا أنها مزالقات منخفضة حيث لم تتجاوز نصف المقعدين في الجداول الانتخابية .

□ والمعارضة ففي الفترة السابقة على يوليو ١٩٥٧ بلغت نسبة التصويت في عام ١٩٥٠ حوالي ١٠ ٪ .

□ قاطعته : هل هذه النسب مؤلوق ؟

□ بها ؟

□ أجاب : يجب هذه النسب من حيث

□ التلة . بالإضافة إلى التمثل الإداري وضبط التزوير التي أفضتها العديد من المراقبين المحليين . أن هناك فجوة واسعة بين المقعدين في الجداول الانتخابية والمواطنين لسن الانتخاب

□ قلت للدكتور هلال : ليس خريبا - وعلى خلاف كل المجموعات

□ المتعددة - أن تكون نسبة التصويت في الريف أعلى منها في المدن . في مصر وحدها ؟

□ أجاب الدكتور هلال : هذا صحيح . فقد ارتفعت نسبة التصويت في الريف عنها في المدن في انتخابات ١٩٥٠ .

□ فبيدنا تأليغ متوسط الأصوات المشاركة في الدائرة الواحدة بغضبة إلى جميع

□ دوائر الطفرة ١٠٥٠ صوتا . فبأنها في المناطق الريفية ١٦٧٢

□ قلت له : إذن فبماذا تفسر هذا

□ ارتفاع النسب في الريف عن المدن ؟

□ قال : هناك تفسيران محتملان أولهما أن هذا الارتفاع في نسبة

□ التصويت غير حقيقي بسبب فجوة السلطة على التمثل في المحلية

□ الانتخابية وربع نسبة التصويت بمعرفتها حيث لزهاد مصحوبة ذلك في

□ المدن نتيجة تركيز أجهزة الإعلام فيها . حيث تأخذ الانتخابات في المدن نصيبا

□ من الإعلام كبر من الريف . أما التفسير الآخر . فهو قرة العلاقات القبلية في

□ الريف على حشد عدد من المواطنين - وتبعيتهم . للتصويت بكامله

□ قلت لأشرف حسين الفضل : الاجتماعي : سألني أساليب عزوف

□ المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية ؟

□ قال : ترتبط مشاركة المواطن في العملية الانتخابية بأوضاعه

□ مادية في تقرير مصير المعركة . ولكن الحقيقة أن المصريين في قلل خبرة

□ التنظيم السيلسي الواحد وحتم . علم





المسجل

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٠ في ديسمبر

■ وأخيرا .. لالت ليكتور عبد الهادي الجوهري : هل نهج المجتمع المصري أخيرا نهجا يدفع الجماهير للعزوف عن المشاركة الإيجابية .

□ أجاب : الملاحظ أننا في المجتمع المصري وفي فترة من فترات التاريخ الحديث نهجتا نهجا عمل بطريقة أو أخرى على تركيز روح الإنفاقية والافتراضية مما دفع العديد من الأفراد للعزوف عن المشاركة ومن أبرز ملامح هذا النهج الذي نهجناه أننا أخذنا على عاتقنا أخذ القرار في غيبة من أصحاب المصلحة فيه وأميني أننا نعرف مصطلحهم أكثر مما يعرفونها وأسرفنا في ذلك حتى لمس كل فرد أن قدره في أيدي سواء فلم يجد بدا عندئذ من أن يسمى لصانق مصالحه الفردية في الخفاء وأن كان يظهر الولاء للمجموعة في العلن و

أسرفنا في اكتشاف آليات أدت دون أن ندري إلى إهدار قيمة العمل وإندام الصلة بين العمل والأجر الذي يقلله وكانت هناك تصرفات تجرى في المال العام الذي يمتلكه الشعب وكأنما هو ملكية خاصة لفئة من الناس ومن ثم إنعدم إحساس المواطنين للفرد بأنه شريك في رأس المال المصطنع (مصر) وكان لذلك أثره في لهدات ضروب من سطية المتفرد وليس المتشارك







المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ٩٠ انتخابات

# المستقلون : هل يشكلون المعارضة ؟

- علوى حانظ : الأحزاب التي تاطعت الانتخابات ستسقط كأوراق الخريف
- حلمى الحديدي : لم ألق انتماي الحزبي والمستقلون ليسوا بديلا للمعارضة
- تميم : زكريا أبوهرام

المستقلون هل يشكلون حزب المعارضة القادم في مجلس الشعب الجديد ؟ وهل يمكن أن نقول انهم أصبحوا ظاهرة في تلك الانتخابات ؟ ولماذا تقدم عدد كبير من المرشحين لهذه الانتخابات كمستقلين ؟ ولماذا سيكون حظهم في مقاعد مجلس الشعب القادم ؟ وما هو دور المستقلين في الحياة السياسية على مر تاريخ الحياة البرلمانية في مصر ؟ وما هو الدور الذي يمكن أن يقوموا به في المجلس القادم ؟ وما هي دلالات دخول هذا الكم من المستقلين في الانتخابات ؟ وما هو شكل مجلس الشعب القادم في ظل التغيرات واختلاف القوى المشاركة في الانتخابات ؟ وهل دخول المستقلين من الممكن أن يلقى الحياة السياسية والبرلمانية ؟ وهل يكون ذلك مؤشرا لزيادة الرغبة في المشاركة في الحياة السياسية ؟ ولخيرا ماذا يدور في عقول هؤلاء المستقلين في هذه الانتخابات ؟ وما هي نظرتهم الحرس الفلور المتكئة لهم ووزارة الانتخابات وأيضا توقعاتهم للمجلس القادم ؟





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعودة نظام الانتخاب الى الاستواب الفردى تمت  
لجنة الفرصة امام العديد من التضمينات التي  
ترافق الانتماء الحزبي للدخول في الحركة  
الانتخابية لعضوية مجلس الشعب .. وقد بدأ  
الاقبال واشخاص منذ اليوم الأول للفتح باب  
الترشيح .. وكما هو معروف فإن الكثر من  
المستقلين والذين لم يجنوا فرصة الترشيح في ظل  
الاحكام السابقة لفلان الانتخاب وجدوا انفسهم  
مرغمين على ان ينضموا الى الحزاب ربما لا تتفق مع  
الكرام ومبادئهم ..

ولعل أبرز المستقلين المرحوم المستشار ممتاز  
ضمير الذي كان يؤك دائما اسفه من ان الظروف لم  
تتيح له ان يرشح نفسه مستقلا وكان من رايه ان  
الوائك الحزبية خلقت ميكانتورية الاحزاب  
فلا يملك لتعليق الحزب اصبح في يدها القرار الذي  
يحدد مصير اللقب سياسيا ..

وقد بينت انتخابات ١٩٨٧ والتي كانت تلتذ  
بنظام اللوائك والمستقلين معا مدى الرغبة الكبيرة  
ادى الكثيرين في دخول الانتخابات كمستقلين  
للحفاظ على هويتهم مستقلة بعيدا عن الانتماء  
الحزبي ..

وقد بلغ عدد المرشحين في الدوائر الفردي في  
الانتخابات ٨٧ ما يقارب ٢٢٩٨ مرشحا مقابل  
١٥٠٠ مرشح للحزاب الستة وكثا ومطعم  
الاخوان المسلمين .. كما بلغ عدد المتقدمين في دائرة  
واحدة من المستقلين ٩٠ مرشحا تنافسوا على مقعد  
واحد وهو امر له دلالات ان هناك تمعلا لدخول  
المجلس بعيدا عن الاحزاب والتي لم تستطع ان  
تصوب كل الراء الشعب .. ان الحقيقة تؤكد ان  
الشارع السياسي يوج بتغيرات موجودة تريد ان  
تصوب دورا في الحياة السياسية بعيدا عن  
الاحزاب ..

### تاريخ المستقلين في مصر

والفرامة في تاريخ المستقلين في مصر تبين انهم  
لعبوا دورا نشطا واجابيا في الحياة البرلمانية  
المصرية .. ففي الانتخابات البرلمانية التي اجريت  
في عام ١٩٢٤ والتي يرجع اليها بدء الحياة  
البرلمانية الحقيقية في مصر حصلوا على  
١٨,٣ بالمئة من مجموع الاصوات واقرأ بعضهم  
مقاعد اى بنسبة ٢,٤ بالمئة من مقاعد مجلس  
النواب وقد رشحت الاحزاب في هذه الانتخابات  
٢٥٠١ مرشحا بينما خاض الانتخابات كمستقلين  
١٠٧ اشخاص ..

وقد تلت ظاهرة المستقلين مستمرة وتكرر في كل  
الانتخابات لجلس النواب او مجلس الشيوخ وإن  
لقت اعدادهم وتلقهم السياسي ووزنهم الانتخابي  
الى كثير من مرشحي الاحزاب .. ففي  
الانتخابات ١٩٢٨ حصلوا على ٢٥,٨ بالمئة من  
مجموع الاصوات وفي الانتخابات التي اجريت  
عام ١٩٢٩ حصل المستقلون على ١٢,٣ بالمئة و-

## المصدر: آخر ساعة

## التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

الانتخابات ١٩٣٢ حصلوا على ١٢,٢ بالمئة و  
الانتخابات ١٩٤٢ حصلوا على ٢١,٨ بالمئة .. وفي  
آخر انتخابات - الجريت قبل ثورة يوليو ١٩٥٢  
حصلوا على ١٤,٦ بالمئة من مجموع الاصوات  
وجاء المبطلون في هذه الانتخابات في المرتبة  
الثانية مباشرة بعد الراء حزب الغلبية في ذلك  
الوقت في عدد مقاعد مجلس النواب إذ حصلوا على  
٣٦ مقعدا والراء على ٢٢٨ مقعدا بينما حصل  
حزب الاحرار المصوريين على ٢٨ مقعدا وحزب  
السمعين على ٢٦ مقعدا والحزب الوطني القديم  
على ٦ مقاعد فقط وكان عدد من رشحتهم الاحزاب في  
هذه الانتخابات ٦٤٢ مرشحا وعدد من رشعوا  
لنفسهم كمستقلين ٣٤٥ حصلوا على ١٤ بالمئة في  
مجال الاصوات ..

وللمستقلين تاريخ طويل في الحياة النيابية في  
مصر فكما يقول الدكتور يونان لبيب رزق رئيس  
للمس التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ان  
التجربة الحزبية الأولى والتي بدأت منذ  
عام ١٩٠٧ وحتى عام ١٩١١ كان جميع اعضاء  
الجلس النيابية خلال هذه الفترة من المستقلين ..

### ظاهرة المستقلين

اما الفترة الحزبية الثانية والتي بدأت من  
عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ فقد شهدت بمرئيات  
هذه الفترة ما يسمى بظاهرة المستقلين في الحياة  
السياسية في مصر في ذلك الوقت .. وبعد الثورة  
اختلفت ظاهرة المرشحين المستقلين باختلاف الاحزاب  
السياسية وإقامة التنظيم السياسي الواحد بعدما  
هيئت التحرير ومروا بالاتحاد القومي وانتهاه  
بالاتحاد الاشتراكي .. ذلك ان دور المستقلين لا يظهر  
إلا في وجود التعدد الحزبي ..

وقد ظفر المستقلون على السطح مع اول  
انتخابات تنافست فيها الفئز الثلاثة آنذاك  
( اليمين والوسط واليسار ) وفي الانتخابات  
عام ١٩٧٦ وقد بلغ عدد المرشحين كمستقلين  
٩٠٨ مرشحين مقابل ٧٥٢ مرشحا من التكتلات  
السياسية حيث كان عدد المتقدمين للترشيح  
١٦٦٠ مرشحا وحصل المستقلون على هذه  
الانتخابات على ١٩ مقعدا وعلى ٣٧ بالمئة من جملة  
الاصوات و٢١ بالمئة من مجموع المقاعد بمجلس  
الشعب ولكن سرعان ما تسرب معظمهم من مقاعد  
المستقلين لينضموا الى صفوف مثير الوسطية وحزب  
مصر بعد صدور قانون الاحزاب في عام ١٩٧٧ ..  
وفي الانتخابات ١٩٧٩ بلغ العدد الاجمالي  
للمرشحين ١٨٥٧ مرشحا من بينهم ٦٦٥ من  
الاحزاب و١١٩٢ من المستقلين لم يتجس منهم في  
هذه المرة سوى ٩ مستقلين فقط انضم معظمهم  
لحزب الوطني الديمقراطي وتبقى لحزبي العمل  
والراء الجديد ..

### المستقلون بعد الثورة

ولقد اختلفت ظاهرة المستقلين بعد ظهور قانون





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### المصدر :

### التاريخ :

البقرة في الحزب الوطني رشح نفسه كاستقلال بعد ان استبعد من ترشيحات الحزب الوطني يقول : لا أستطيع ان اقول انني في حزبي ولكن الظروف التي تمت بها اختبارات الحزب الوطني الذي انتسب اليه والذخاير التي يبني وبين بعض من علت معهم في الحزب وكذا ما لك في انني ان تكون مرشحا للحزب لثورت حتى من قبل حل المجلس ان اخوض للمعركة الانتخابية كاستقلال ولكن ليس معنى ذلك انني لغدت انتمائي الحزبي فمن الصعب على الانسان ان يغير انتمائه بسهولة ولا يمكن ان تقلص عن الجزئية ولكن كصلة الانتخابية في هذه الانتخابات اقول انني مستقل .. وحول ذلكي ملقطة بعض الاحزاب للانتخابات

قال الدكتور حلمي الحمدي :

— كنت اود ان يكون المجلس القادم مجلسا متوازنا يجمع بين كل فئات الاحزاب او بينيين لهم وكان من الممكن حدوث ذلك ببعض الحوار وتحليل بعض المكاتب التي تخطت بها احزاب المعارضة ..

وحول اذا ما كان المستقلون سيظلون صورة من صور المعارضة او ان يحاولوا كيدل للمعارضة دخل مجلس الشعب قال الدكتور حلمي الحمدي : — ان المستقلين لا يستطيعون ان يظلوا ذلك لان اظيهم ونسبة كبيرة منهم سينضم بعد اوزة الحزب الذي كان فيه .. كما ان هناك صعوبات تحد من نجاح كاستقلال بقرعة وان يظلوا في المعركة الانتخابية لان المعركة الانتخابية يشرف عليها الحزب الوطني الحاكم .. قول يمكن ان يكون ذلك صورة من صور الديمقراطية التي يمكن المستقلين الفوز ..

وحول نزاهة الانتخابات قال الدكتور حلمي الحمدي :

— لنا اذن بما يقوله الرئيس حسني مبارك .. ولكنه لا يجري الانتخابات وليس مسئولا عن اجرائها .. فمن يقومون بالاضراب واجراء الانتخابات على المستوى الشعبي فيه آخر .. وحول تصوره للبعد الذي يمكن ان يظل به المستقلون في مقاعد مجلس الشعب قال الدكتور حلمي الحمدي :

— لا تصور ان العدد سيكون كبيرا ولا نموري انه ان يتجاوز خمسة مقاعد ..

### المستقلون حزب المعارضة

وعلى نقض هذا الرأي يقول علي حلف وهو احد الاعضاء البارزين في حزب الوفد واحد الذين رفضوا مقاطعة الانتخابات : انه سوف يكون للمستقلين دور بارز هذه المرة الا اننا نجحوا في

الانتخابات بقلعة وقد تجريت انتخابات عام ١٩٨٤ بنظام القوائم الحزبية ويقال لم يتقدم احد كاستقلال للترشيح حيث لم تكن هناك فرصة لذلك .. وعادت الفرصة لتظهر للمستقلين مرة اخرى بعد تعديل قانون الانتخابات ليجمع بين القائمة والاسلوب الفردي .. وسعت مصر كلها الى دائرة انتخابية ورغم اتساع الدوائر الانتخابية وكبر حجمها فقد تقدم للترشيح كاستقلين ٢٣٨٨ مرشحا في انتخابات عام ١٩٨٧ مقابل ١٥٠٠ مرشح للحزب ..

ولم ينجح في هذه الانتخابات سوى ستة مستقلين فقط .. وقد اظهرت هذه الانتخابات مدى تعاضد الكثرين ادخول الانتخابات كاستقلين .. كما اننا ابرزت بعض نواحي للصور والتي ادت الى حدوث بعض تجاوزات وكان موه ذلك صفر قيمة التامين حيث كان يبلغ عشرين جنيها مما ادى الى وجود ان كلبعض دخل عملية الترشح مجرد طرح اسمه في الشارع السياسي او مجرد التوليد ولخذ الشهرة ولعل اضلها ما قلته احدى المرشحات وقتها من ان ذلك يتيح لها الحصول على اجازة لراحة طيلة ٤٥ يوما هي مدة الاجازة المعاه للرشح في انتخابات مجلس الشعب .. وبالنسبة الى الانتخابات ١٩٩٠ .. هنا نجد ان المستقلين يشكلون هذه المرة وكما يقول الدكتور اسامة الفرزلي حزب ملير مركز للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بانها نتيجة تفتيح نظام الانتخاب الى الاسلوب الفردي بدلا من نظام القوائم الحزبية وهذا بالضرورة يعطي فرصة اكبر للمستقلين اكثر من الاحزاب .. ايضا نتيجة مقاطعة بعض الاحزاب للانتخابات مما فتح الفرصة ليس فقط امام العناصر المستقلة وإنما للعناصر المختلطة لاحزاب ..

وعند تصنيف المستقلين الذين دخلوا الانتخابات هذا العام - ١٩٩٠ - نجد انهم ٧٨٩ مرشحا كانوا اعضاء في الحزب الوطني ورفض الحزب ترشيحهم و٨١ مرشحا من حزب الوفد الجديد رفضوا اقرار الحزب بمقاطعة الانتخابات و٧١ من حزب العمل اظهروا من جناح احمد مجاهد ارفع حدائق القبة ٧٤ من حزب الاحرار و١٥١ مرشحا لا ينتمون لاحزاب معينة ..

### ماذا يقول المستقلون

وقد التفت لخرساعة مع عدد من الذين رشحوا أنفسهم كاستقلين سواء كانوا من الاحزاب او مستقلين غير منتسبين لاحزاب فعلا لقوا عن دور وعودة المستقلين لانتخابات مجلس الشعب ..  
● الدكتور حلمي الحمدي : احد القواد





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### المصدر :

### التاريخ :

نواب حزبين بالمعارضة ولعلنا تذكر في مجلس سبيلة كيف كان التفت محمود القاسي مستكمل يتحدث داخل القاعة وكأنه وحده يمثل حزبا بأكمله ورغم أن رايه كان يعبر عن فرد وليس عن حزب فإنه كثيرا ما كان يغير اتجاه المناقشة ويلجأ لقضايا لها أهميتها وهناك سوابق عديدة تؤكد جميعها أن النواب المستقلين ما داموا نوابا لهم الخبرة والمعرفة على إبداء الرأي يمكن أن يكون لهم ثقلهم وهو أمر استاءه جيدا لبل تأسيس الأحزاب ..

### المستقلون ظاهرة صحية

● ويتفق لحدوده وهو من أعضاء حزب الوفد الذين رفضوا مقاطعة الانتخابات مع هذا الرأي ويقول :

— أنني اعتبر أن ظاهرة المستقلين ظاهرة صحية حيث نجد في نسبة كبيرة منهم من أعضاء الحزب الوطني ونهتدي أنه رد فعل لقوائم الحزب لترشيتهم للانتخابات . ذلك أن قوائم الحزب الوطني قد استجعت العواضات من العناصر المشهود لها بمكافأة وللوضعية أن جانب أن قوائم المرشحين من الحزب الوطني تضم عناصر لم تكن الجاهل تنوع شرحها . ومن غير شك أن العودة لقوائم الانتخاب الفردي قد قلعت الفرصة لعناصر جيدة ومتأصلة ومستقلة عن نظام القوائم السابق يحول بينها وبين التقدم لمهوية مجلس الشعب ..

ومن الأمثلة البارزة في هذا مثلا عقل عبد الأسكنورية ومحمود زعيم في المعارضة وشباب الدين داود في دمياط وغيرهم إلى جانب أعضاء المعارضة . إن غير المقنعين بالمقاطعة تمكنوا من ترشيح أنفسهم . كما أن حزب الأحرار ألغى قيادته تقصوا

للترشيح مما يجعل حديث حزب الأحرار عن المقاطعة أمرا غير مقبول . إلى جانب أيضا أعضاء من حزبي للعمل والوفاء الجديد وهذا يعكس موقف الهيئة التشريعية لحزب الوفد الجديد التي كان رأى غالبية أعضائها المشاركة في الانتخابات يشافى إلى هذا مدمنو الترشيح في الانتخابات تلك هي الفئات التي تشكل القسم الغالب من المستقلين ومن ثم ويحكم الدواعي التي تحثنا عنها يمكن أن نقول أنها ظاهرة إيجابية وتضاهية ..

● وحول مسألة عودة المستقلين لأحزابهم بعد فوزهم يقول أحمد طه :

— أعضاء الحزب الوطني والذين رشحوا أنفسهم مستقلين سيمودون باستثناء شخصيات قليلة أتوقع أن تنقل في موقع المستقلين . وأعضاء حزب الأحرار لو نجحوا اعتقد أنهم سيمضون لحزبهم والذي لم يفصلهم حتى الآن . ويقعصة

الانتخابات يمكن أن يتكون منهم نواة حزب قوى يولد في هذه الحركة الانتخابية وسيكون أكثر الأحزاب شعبية لأن الجماهير التي دفعت هؤلاء النواب إلى البرلمان .. دفعت بهم برغبة حقيقية بعيدا عن الشعارات .. ولذلك نأتمنئ أن يولد هذا الحزب لتكتل الصورة السليمة للديمقراطية في مصر إلى جانب الحزب الوطني ..

أما الأحزاب التي نشأت بروح وشعارات . لسوف تستطع كإوراق الشجر في الخريف لأنها هربت من الحركة الانتخابية وتركت الشعب وحده يدرس الديمقراطية في الشارع السياسي واعتبر أن الحزب الذي يفصل نفسه عن الشارع السياسي يحكم على نفسه بالإعدام أولا ما يبرده البعض من ضرورة نواب الضمات للصليبية الانتخابية القول لهم أن إرادة الشعب أقوى من أي ضمات عندما تلك حول المرشح وتفتح له الطريق وتفتح له الأضواء في كل مكان . وهذا المناخ إذا انضبط إليه المناخ الذي يسيطر على مصر الآن وهي تحلق انتصارات وانتزعات أقرب من الخيل في الساحة السياسية يرأسه الرئيس مبارك الذي وقفه الله تعالى أن يتخذ موقفا رائدا في لقد الأزمات التي تمر بالمنطقة العربية وبلهذه أصبحت جنود السلام فليجيش المصري تحرك لكي يدافع عن الشرعية الدولية والأراضي المقدسة . كما أن ديون مصر بدأ سددها من الأصفاء . وهذا إنجاز رائع ولذلك فإن مقاطعة هذا النظام أو محاولة إحراجه ليست من الديمقراطية في شيء ولكنها مغرورة وخيصة لم تراعى مستقبل الأجيال القليلة القادمة ..

ويؤكد علوي حافظ أن المستقلين سيملاون الفراغ وسيملئون أن الأحزاب المعارضة ما هي إلا أحزاب ورفية وليست أحزابا تضاهية وستجعل الشعب يتخمس لكل من خاض الحركة مستقلا معتادا على شيعيته وفكره وسعته . فلنأسي وراء الإقدام وليست وراء التوقع والإحجام . فظاهرة المستقلين ظاهرة إيجابية وتؤكد أن شعب مصر يمر على الديمقراطية كحل لمشاكله ومن المستقلين يمكن أن ينبع حزب قوى في مصر هو حزب

الاستقلال .. وأنني أؤكد أن البرلمان هو الذي يصنع الحزب وليس الحزب هو الذي يصنع البرلمان وبالتالي أدخل مجموعة من المستقلين ذوي الخبرة والوطنية يمكن بعد فترة من الممارسة أن يكون من هذه المجموعة أحزاب حقيقية مسوعة الصوت وليست أحزابا ورفية وكما شاهدنا في الفترة السابقة نوابا معارضين داخل أحزاب لم يتكلموا كلمة واحدة ولم يدلوأ برأي طوال الدورة . أما فكرة هذا النائب الحزبي وهل هناك خلاف في أن التفت المستقل قد يكون له وزن يلقى كثيرا عشرات من







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لأعضاء حزبي للعمل والوفاء الجديد فمن السابق لوائه الحديث عن العلاقة بينهم وبين أحزابهم لأن هذا سيتوقف على النتائج التي سيحققونها .. وحول قوة المستقلين داخل المجلس يقول أحمد طه :

— لدينا تجربة عام ١٩٧٦ حيث تكونت جبهة المستقلين من ١٧ فرعا وازعم أنها قدمت نموذجاً تفكيمياً للضل معاً لقمته التجارب الحزبية الثقلية وكانت تضم هذه المجموعة الدكتور محمود القاضي والسنبلر معتز نصار والدكتور حلمي مراد وخالد محيي الدين وعمال الدين حسين ومحمود زينهم وحول العدد الكبير الذي رشح نفسه كمتسقل يقول أحمد طه :

— هذه سنة عامة وهي سنة صعبة .. ولعلنا نذكر في انتخابات ١٩٨٧ لأن المقعد الثوري لم يقل عدد المرشحين له في جميع الدوائر عن ٦٠ مرشحاً ..

ويقول أحمد طه أنه من المؤكد أنه حتى الآن لا نستطيع أن نقول إن الأحزاب بصورتها الحالية تحظى بدعم جماهيري فالحزب جميعاً ولاسيب مشكلة أصعب من أن تقدم منطلقات جماهيرية حقيقية ..

ويقال لأحمد طه إمكانية قيام حزب من المستقلين .. ويقول : إتمام حزب من المستقلين أمر صعب لأن الحزب يفترض أن أعضائه على الأقل حد أدنى من اللقاء الفكري وبشكل واسع في تصوري أن هذا لن يتوفر .. أما الذي يمكن أن يتوفر هو تشكيل جبهة من المستقلين .. ويتم توزيع الأدوار فيها ..

### المستقلون سيجهضون

ويؤكد الدكتور فرج فودة وهو مرشح مستقل في انتخابات ١٩٩٠ على أن ظاهرة المستقلين ظاهرة صعبة جداً لأن الأحزاب القائمة لم تستطع أن تتصويع جموع المستقلين بالسياسة أو الراغبين بالانضمام بها في مصر .. كما أن حملة الأحزاب القائمة في التلقب لا تشجع على الانضمام إليها لانطلاق الديمقراطية في أغلبها .. ولأنها يرمع أنه يفترض فيها أن تخرج البديل إلا أنها تقدم غلباً بديلاً أسوأ من الحزب الحاكم ..

وإقننى أن يتجعد عدد كبير من المستقلين ليس فقط لضمان المعارضة داخل المجلس ولكن لاعتقادي بأن هذه المجموعة سوف تكون نواة لحزب أو لحزبان جديدة تطرح صيفاً أكثر ملامسة وتوليداً داخل الشارع السياسي في قواعدها الانتخابية بصورة أكثر إيجابية وشعبية .. ولا يمكن إغفال عامل آخر ساعد على إقبال المستقلين على هذه الانتخابات وهو احساسهم بالامتنان هذه المرة للعملية الانتخابية ومد التصريحات الملتزمة من الرئيس مبارك ووزير

## المصدر :

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٠

الدخيلة .. بأنها الانتخابات تزيية وعلى الساقى الشخص فقد تاهت باورالي للترشيح في آخر نصف ساعة للبال بف الترشح حين تغلبت لدى انطباعاته الثقة في حيدة هذه الانتخابات

وزارتها .. وربما كان هذا العامل أحد العوامل الرئيسية للأقبال الكبير من المستقلين لدخول الانتخابات ..

وحول موقف المستقلين من أحزابهم يقول الدكتور فرج فودة

هذه مسألة لا يمكن إطلاق الإحكام فيها فهو مختلف من حزب لأخر فمجموعة حزب الأحرار مثلاً إذا نجح منها أحد سوف يستمر في حزبه لأن الحزب لم يأخذ أصلاً موقفاً ضد من رشحوا للتقسيم عكس حزب الواد الجديد الذي اعتقد أنه إن يسمح بعودة المستقلين إليه .. ويشترك الحزب الوطني مع حزب الأحرار في استعداده للقبول من ينضمون إليه بعد نجاحهم في الانتخابات ومن وجهة نظري أنها ظاهرة سلبية للغاية لأن المستقلين إذا ما نجح أحد منهم سيكون ذلك بشخصيته وشعبيته ولا فضل في ذلك للأحزاب ..

ويقول الدكتور فرج فودة إن أحزاب المعارضة تسرعت في مقاطعة الانتخابات وأخذت قرارها قبل إعلان قائمة الحزب الوطني التي كان يمكن أن تدفعها إلى مراجعة نفسها كما أن الحزب الوطني أخطأ حين لم يحاول الالتقاء مع أحزاب المعارضة في منتصف الطريق ..

ويتوقع الدكتور فرج فودة نجاح حوالي ٦٠ مستقلاً كما أن حزب التجمع من المتوقع أن يحصل على مقعدين أو ثلاثة مقاعد في مجلس الشعب ولا اعتقد أن حزب الأحرار سيحصل على مقاعد وهناك بعض الأسماء المضمومة النجاح مثل علوى حلفظ ولأحمد رشدي وغيرهما .. وإذا استمرت مجموعة المستقلين بعد نجاحها كاستقلال تحت القبة سوف يكون هذا المجلس من النجاح الجالس في مصر .. أما إذا توافقت مجموعة كبيرة من المستقلين للانضمام للحزب الوطني سوف يكون هذا مجلساً سليماً وعلمياً وأعتد أيضاً أن بعض الرموز وهي محدودة جداً من المستقلين سوف تكون لها بصماتها على الأداء النيابي .. واعتقد أن هذه الانتخابات لو نتج بغير تدخل فإنها ستتمثل خطوة إيجابية لمسار الديمقراطية والواضح الآن أن هناك إجراءات .. ضرورية يجب عملها .. أولاً إلغاء نسبة الـ ٥٠ بملائة عمل ولجان التي أصبحت لا معنى لها والتي تترك عليها في مصر أصبحت هي الدولة الاشتراكية الوحيدة في عالم اليوم إذا استثنينا كوبا التي تتمسك بهذا الشرط ..





المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن الضرورات الملحة أيضا إلغاء نظام البطاقة الانتخابية واستبدالها بالبطاقة الانتخابية وحدها لتطور المناخ الديمقراطي تطوراً هلالاً . فللمعاقبة الحقيقية الآن سبيلها محترلو اللعبة الانتخابية والذين يحتفظون بالبطاقات الانتخابية لديهم ..

### المستقلون والمخاض

ويقول حسن حائفة وهو عضو سابق في مجلس الشعب ويرشح نفسه لهذه الانتخابات كمستقل : ان ظاهرة المستقلين تعود هذه المرة الى مقاطعة المعارضة للانتخابات وما لا جدال فيه انه ان تكون هذه الانتخابات بالذات الكتل والمجموع الحقيقى إلا اذا كانت هناك معارضة تخوضها .. اما القول بان هناك أفراد انشقوا عن الأحزاب وراحوا أنفسهم كمستقلين حتى وإن كان الفوز خفيف يعطيهم فهذا لا يعنى انهم يمثلون أحزابهم . فالمستقلون أفراد كل له اتجاهه وبينهم الآراء متباينة ما يجمع ما بيننا لفظ السعي الى مقاعد مجلس الشعب . ولنا لا اطمئن في وطنية أحد وإنما اضع صورة واضحة حول دور المستقل وجهده . فالمستقلون من وجهة نظري شرعيون :

● منهم من عرف عنه انه مستقل دائما يرايه يؤمن بان من احسن خدمة وطنه فاد احسن خدمة حزبه . ومن هنا كان موقف بعض الأحزاب من القواعد الحزبية التي كان لها رأى في بعض

الاقاوس فكان الخلاف .. وهل هذه للشرعية تأخذ دائما خطا وطنيا ملتزما بالوطن قبل الحزب وهؤلاء يحتفلون بشخصيتهم واستقلالهم حتى بعد فوزهم ..

● والشرعية الأخرى تخوض للانتخابات من أجل المبدأ الذات . ومماثل هؤلاء كانوا أعضاء في الحزب الوطني ويؤمن انهم كانوا اقل من هؤلاء الذين وقع عليهم الاختيار وتم ترشيحهم وهؤلاء بعد فوزهم قد يتجهون الى حزبيهم حزب الأغلبية . او يتجه الحزب اليهم والأمس سواء . وإن كنت أرى انه من المصلحة ألا يتعضوا الى الحزب او الى اسمى الحزب الى ضمهم بعد فوزهم وحتى لا تتزعزع ثقة الشعب الذي رشح هذا العضو على انه مستقل فتكر الطريق بعد ذلك .. وإن تكون هناك حكومة قوية إلا بمجلس قوى . وإن يكون هناك مجلس قوى إلا بمعارضة لها وزينا . والعمل على ثقافة حجم الأغلبية داخل المجلس . لهذا ليس من مصلحة الحزب الحاكم لمن مصلحته ان يكون هناك شيء من التوازن تحت اللعبة بوجود ثواب معارضين ..

ويقول حسن حائفة :

— ان المستقلين ان يعوضوا المعارضة داخل المجلس . لماذا تعنى المعارضة ؟

تعنى محاولة الوصول الى الحكم وهذا هو المطلب الشرعى الينبئى لكل حزب معارض في العالم . اما ان يكون مظهر المستقلين مظهرا قد يكون لانا للانتظار من حيث الكلمات او المواقف او المناقشات فهذا ان يعوض المعارضة الحزبية . لأن المعارضة الحزبية مهما كانت تدخل ضمن عملية التوازن الدستوري . والمستقلون لا يجمع بينهم برنامج او اهداف محددة . وإنما مجموعة آراء . ومن ثم سيكون المجلس القادم وإن استطاع المستقلون الحصول على مقعد للثقة وكثروا لقريرين على التفتتة لأن ذلك سيكون محل ثقة امام الشعب لأن الأمر سيبدو وكأنه توزيع للأدوار لو انه امر مهيأ سلفا ..

ويقول المرشح المستقل في دائرة السيدة زينب مرسى الشيخ :

— تصور ان الانتخاب ينتظم الفردى كان أهل الجماهير ولا صدر الحكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون الانتخاب بدأ الجمهور يقاب آرائه وكل من كان له الرغبة في الانضمام للحياة السياسية كمستقل وجد عليه وللحقيقة ان هناك عددا كبيرا من المرشحين سواء في القاهرة او المحافظات من المستقلين يحتلون بنايات شعبية ولو جرت انتخابات نزيهة فإننى اعتقد ان الحزب الوطني ان يحصل على أكثر من ٢٠ بيلائة من المقاعد والباقي للمستقلين سواء كانوا ممثلين لأحزاب سياسية او مستقلين بالفعل عن الأحزاب الموجودة على الساحة . وسوف يكون للمستقلين قوة داخل المجلس وإن كنت لا أصور ان يكون منهم حزب سياسي . ذلك ان اتجاهات المستقلين السياسية مختلفة ومن الصعب ان يكونوا حزبا إلا اذا تجمعت عدد كبير اتجاههم متقارب . كما انه لو نتج عدد كبير ينتمون الى أحد الأحزاب فاعتقد انه من الممكن ان يكونوا جبهة معارضة ..

ويقول مصطفى ناجي - حزب وفد - وروشح نفسه كمستقل :

ان النسبة الكبيرة من المستقلين المرشحين ينتمون لسياسة الحزب الوطني وقد تقدموا كمستقلين لأن ثقافة الحزب لم تسلمهم . وهناك مستقلون ينتمون الى تيارات سياسية مختلفة . ويقتلن فإن أعضاء الحزب الوطني او توجهوا في الانتخابات سينضم غالبيتهم الى الحزب الوطني ومن ينتمون الى بقية التيارات السياسية او توجهوا يمكن ان يكونوا نواة للمعارضة مع أعضاء حزب التجمع الذين سيفوزون ..





المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأرى أنه من المفيد للتفكير أن يكون هناك  
مساحة كبيرة داخل المجلس للفرصة المستقلين . كما  
أنه من المفيد أن يكون إجراء الانتخابات بصورة  
نزيفة حتى يبادل الدعوى التي أطلقتها المعارضة  
وتسيطر على جو العملية الانتخابية حتى الآن .  
ولو تمت الانتخابات بشكل نزيف فإني أتوقع أن  
يكون نصف مقاعد المجلس على الأقل من المستقلين  
ذلك أن ترشيحات الحزب الوطني هذه المرة فيها  
شراء من النصوص ولم يرض عنها حتى أعضاء  
الحزب الوطني ..



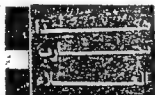


المصدر: الأمل

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

# النص الكامل للبرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني

بالديمقراطية الصحيحة  
نواجه العنف والارهاب



رفع الحد الأدنى لأجور العمال والموظفين

ضبط أسعار السلع الضرورية

إنشاء صندوق لموازنة الأسعار يمول من

ناتج إلغاء الإعفاءات الضريبية







للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **الزمالك**

التاريخ: **٢١ نوفمبر ١٩٩٠**

## التنمية

اصلاح القطاع العام  
ورفع انتاجيته  
بدلا من التصفية  
مراجعة قانون  
مصرية لأعمال



## في الثقافة

كفالة حرية الفكر والإبداع  
حظر التذمرات الطائفية ومحاربة  
تسييل دغوات الانحلال



دعنا حزب التجمع الوطني  
القمي الودعوى جموع الناخبين  
الى فرض نزاهة الانتخابات باختيار  
المرشحين السنين يلقون في  
استعدادهم للقيام عن مصالحهم  
وطالب بالقرار مبدأ تداول السلطة  
بين كافة التيارات وتعبئة الموارد  
الذاتية في إطار خطة تنمية شاملة  
تتجه نحو الاعتماد على الذات  
ولجراء اصلاح دستوري  
استكمال ملومات النظام البرلماني  
الديمقراطي، وأكد التجمع على  
ضرورة إلغاء الاستيراد بدون  
تحويل عملة ووضع سياسة متكاملة  
لتسديد ديون مصر الخارجية في  
حدود القدرات المتاحة  
وناشد التجمع الناخبين مقسدا  
الى انه لا يدعوهم لانتخاب مرشحيه  
من فراغ بل مستندا الى تاريخ الحزب  
النضالي وبرنامج الانتخابي  
تأسيس التجمع وهو يساهم  
بإستقامته عن الكادحين والمنتجين  
وحققهم في حياة كريمة





المصدر : **الثلاثاء ١٢**

التاريخ : **٢١ نوفمبر ١٩٩٠**

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

وتطبيق سياسة للتخفيف بتخفيض عندها القاريون  
فتمتص عدالة توزيع الإعياء ويتطلب تخفيف هذا البديل  
قبولا شعبيا ومشاركة جديفة حقيقية في ظل وضع  
دينامي وتتحقق هذا البديل من خلال عملية شاملة  
للتدنية تقوم على المحاور الأساسية التالية ..

### ١- زيادة الإنتاج

■ إعادة ترتيب أولويات الاستثمار والإنتاج لصالح  
تنمية قطرات مصر في مجالات الإنتاج السليم  
الضروري لتوفير السلع والخدمات اللازمة لإشباع  
الحاجات الأساسية للجماهير المعروفة وعلى وجه  
الخصوص زيادة إنتاج الحبوب الغذائية كقمح  
والأرز والذرة بما يرفع نسب الإكتفاء الذاتي منها وبما  
يؤمن لمصر استقلالها ويحصر إرثها من القسوط  
الخارجية وزيادة إنتاج السلع الشعبية ومستلزمات  
ورق نصيب الزراعة والصناعة من الاستثمارات  
■ تنفيذ سياسة متكاملة لإصلاح القطاع العام ورفع  
اكتفاءه بدلا من عرقه للبيع في المزارع وتخصيصه  
ويطلب هذا إعادة تنظيم وحدات القطاع العام على  
أسس اقتصادية ومعالجة أخطاء الهيكل التصويبي  
لهذه الوحدات وتسيير متجذرة على أسس اقتصادية  
وعكالة حرية الإدارة لوحدة مع وضع الضوابط التي  
تمنع فساد هذه الإدارة وتضمن الانتعاش من حفر  
العمل ودورهم في الإدارة ..

■ تشجيع القطاع الخاص الوطني على توجيه طاقاته نحو  
الزراعة والصناعة وذلك عن طريق الحوافز ( المالية  
والإدارية ) وتوفير المستلزمات وتيسير عملية التصدير .  
■ تطبيق سياسة للشغل تضمن زيادة الحد الأدنى للأجر  
وحماية الأجور من التضييق والإصلاح ميكال الأجور في  
الاتحاد المصري ووضع حد أعلى للأجور . وبعد الأجور  
بالأسعار . كما تشمل هذه السياسة استقرار الدعم الميزني  
وتتطلب لتوسيع في بنود الخدمات الاجتماعية كالتعليم  
والصحة والتأمينات والمعاشات باعتبارها بتدعم تدعيم  
مستوى المعيشة والشفول الحقيقية للمواطنين ويكسر  
التجمع القوماء الذي قدمه في تقريره من الدعم منذ خمس  
سنوات باتخاذ مجلس لوجيات للأسعار والشفول .  
■ تحقيق استقرار المناخ النقدي والمالي الذي يتم فيه  
الإنتاج - ويتطلب هذا تطبيق سياسات لمكافحة التضخم  
وغيره لجهود المصيرل وبد فترات التماثل خارج هذا  
المجال مثل فترات توظيف الأموال وكافة الأنشطة  
للمصرفية التي لاتتخضع لآشراف البنك المركزي .  
■ دعم التنظيم وزيادة فعالية في صنع القرارات  
الاقتصادية .

### ٢- مواجهة عجز ميزان المدفوعات

تتطلب سياستنا في مواجهة عجز ميزان المدفوعات  
تداعيا عن سياسة الحكومة التي اختارت وصفا مستندوق  
التدبير والعبية المعونة الأمريكية والتي تركز على  
تخفيض قيمة الجنيه المصري وتخفيض اتفاق الحكومة  
على الخدمات الأساسية . لقد اختارت الحكومة بذلك لقاء  
العيب على كامل اللقراء أما نحن فنتميز بدلا من ذلك بما  
يل :

## سياسة عربية وخارجية بديلة تحمي المصالح القومية



■ مقابلة لقضايا الشعب في الغاء القانون ١٢٩ لسنة  
١٩٥٦ الذي يحول بين المواطنين وتحريك الدعوى  
الجنائية بطريق المباشرة ضد الموظف العام إلا  
مؤسسة النيابة وتعديل قانون الإجراءات الجنائية  
لتحويل المجرم عليهم في جنابة التفتيش - استثناءه  
من قواعد العامة - حتى تحريك الدعوى الجنائية  
أمام محكمة الجنائيات ..

■ إعادة تنظيم الصحافة القومية بما يلبي احتكاك  
الحزب الحاكم لها ويضمن حقولا متشعبة في النشر  
لعل الأحزاب في الصحف القومية القائمة وحلها في  
فرض متكاملة لمعالجة كشمس من خلال الإذاعة  
والتلفزيون ..

■ إلغاء المجلس الأعلى للصحة ونقل اختصاصاته  
إلى نقابة الصحفيين .

■ تحويل الإدارة المحلية إلى حكم مجلس شعبي  
حقيقي يقوم على أساس انتخاب كافة هيئات الحكم  
المحل بالانتخاب العام المباشر الفردي والانتخاب  
المباشر للمحافظين ورؤساء المركز والمدن والقرى  
واختيار قادة المجالس المحلية المنتخبة على الأجهزة  
التنفيذية ودعم سلطتها عليها وإن تكون قراراتها  
مزمرة لها وتأمين علنية جلساتها ورصد ميزانية  
مستقلة لها .

■ إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية العمالية  
والهندية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها  
وانتخاب قياداتها دون أي تدخل من الأجهزة الإدارية  
وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والعمالية  
والعلائية .

بذلك التجمع بدلا المفضل للمساكنات التي تخلفها  
الحكومة والتي خلقت ما يعانيه الوطن والمواطن من  
مشكلات واتحد للثلة المتحررة الإثراء على حساب  
الغالبات الشعبية ويرتكز هذا البديل على امرين زيادة  
الإنتاج من السلع الأساسية بإعتماد على الناس





المصدر : البحر

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تشغيل الطاقات العاطلة في القطاعين العام والخاص واعادة تنظيم الخدمات الحكومية

### □ تطوير الخدمات التعليمية والصحية لاتاحة فرص عمل أكبر للخريجين

## « صرف اعانة » تأمين ضد البطالة « للمواطنين

■ **الافتتاح** : والجنبة في تحصيل مشاعرات الفرائض  
ويكفلة التهرب الضريبي وزيادة أسعار الفرائض على  
الاستهلاك التزلي بكل صورة .  
■ **معارضة** التوسع الشديد في خربة القنعة في السنوات  
الآخيرة والتركيز على مراجعة للنزخ حرية الدخل برفع  
سعر الضريبة على أنشطة معينة مثل تجارة الأراضي  
والضريبة على العقارات ، والخلص من النص القانوني  
بعدم جواز دفع الدفوع الضريبية على الفريضة من  
الفرائض الا بعد موافقة وزير المالية .  
■ **خلص** الضريبيات من خلال اتباع برنامج جيد  
للتفتيش يشمل عيه المراقبون ويتضمن على سبل المثال  
الداء بعض الأجهزة مثل مجلس الشورى والمجالس  
القريبة المتخصصة والمجالس الأعلى للصحة وتخفيض  
الانفاق على أجهزة أمن الدولة والخضاع الانفاق على القوات  
المسلحة للرقابة البرلمانية ، وتخفيض الانفاق الجارى  
للجهاز الادارى للدولة .

#### الخدمات الاساسية :

■ وكما ارضنا من قبل فان نجاح سياسة التنمية الشاملة  
يتطلب الاهتمام بقدرة المنتجين ومختلف الفئات العاملة  
تأمين احوالهم المعيشية وتخفيف العبء عنهم وخاصة  
فيما يتعلق بالخدمات الاساسية كالتعليم والصحة  
والاَسكان والمرافقات التي تنعكس على قدرتهم الانتاجية  
مما يتطلب الاهتمام بتوجيه قدر اكبر من الاستثمارات لهذه  
الخدمات ورفع مستوى ادائها وتحقيق المساواة والعدالة  
بين كل المصريين في الاستفادة منها وذلك على النحو  
الموضح تليها في ملحق هذا البرنامج الانتخابي الخاص  
بالمشاكل الملحة للمهاجرين الشباب .

■ **الغاء** الاستيراد بدون تعويل عملة ، وتعديل قانون  
الغلق الاجنبي لتيسير مكافحة تجارة العملة في السوق  
السوداء .  
■ **العمل** بنظام الرقابة على الصرف وحظر استيراد السلع  
الكسالية .  
■ **زيادة** الصادرات عن طريق زيادة الانتاج وخفض  
الاستهلاك غير الضروري .  
■ **وقف** الاقتراض الخارجي الا في حدود استكمال  
مشروعات بدأ العمل فيها والقليل او المشروعات الحيوية  
للاتعاضد القومي على ان يربط بين الاقتراض والسدرة  
المشروع على السداد .  
■ **مواجهة** مشكلة سداد الدين الاجنبي بسياسة متكاملة  
تقوم على التزام مصر بسداد ديونها في حدود قدرتها .  
وان يتم ذلك على اساس ربط سداد القرضات خدمة  
الدين بحصول البلاد من العملات الاجنبية بما لا يزيد على  
١٥ - ٢٠ ٪ من حصيلة المصادرات وخفض اعادة الجديلة  
طبقا لنادي باريس لان يؤجل للمشكلة بما يزيد التزامات  
مصر مستقبلا ، هذا بالإضافة الى فرض ضريبة استثنائية  
لسداد ديون مصر في حدود ١٥ ٪ على الفضل المتحقق من  
الأنشطة المستفيدة من الاعانات المالية .

#### معالجة عجز الموازنة العامة

■ **زيادة** الإيرادات عن طريق مراجعة الاعانات الضريبية  
المنوعة لبعض الهيئات والمصالح والجمعيات وشركات





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



### نحو ثقافة ديمقراطية

■ كرامة حرية الفكر والإبداع واستقلال كل القرائين التي تكبد حركة المثقفين والتي تتمتع من إقامة تنظيماتهم الديمقراطية المستقلة.

■ خلق وتطوير الثقافة التي تمتح على السواء الوطني والاندماؤ القومي والتي تؤكد على حرية التشعب وتراثه الوطني بكل روافده وتطوره وتستنهض لهم من أجل إعادة بناء مصر.

■ حظر كل دعوة عنصرية أو طائفية تقس وحدة المصريين ، وإغلاء الدعوة إلى التسامح الديني في إطار تقاليد المصريين العتيق : الدين لله والوطن للجميع .

■ نهج القطاع كعامل للتآلف في السينما والمسرح والتزجيم والنشر وإدارته بأسلوب ديمقراطي وترويجي الثقافة الجماهيرية للقيام برسالتها في التآلف بين وصاية الإدارة أو من أجهزة الحكم المحلي .

■ تشييل التغيرات الفكرية والحسنية في إدارة الأداة والتأليفين ليكون إنتاجها تعبيرا صافيا عن هموم الناس ومشاكلهم الحقيقية وأداة إنشائية وحيوية وتوسيع معارفهم ، والترويج عنهم بلوق رابع وقيم جمالية ودينية عالية .

■ معاصرة الدعوة في أجهزة الإعلام لالتماثل الخلقي وعدم التميز والتمثل العليا والهيوط بيمتصريات الجماهير والاستغفال بعمق انساني وتشريب الحياة الثقافية والترويجية وترويج النمط المنصبة كلجيش المعايير والاستهلاك السفي .

### مصالح مصر العليا

يتغير العلم من حولنا بلقاء سريع على نحو يهدد بمزيد من نهجش دول العلم الأثلاث . وتحطم الأزمة في الوطن العربي على نحو يهدد بالعجز عن معالجة هذه الأزمة بواسطة العرب أنفسهم وتفتش للباب للتدخل الاجنبي وبمضا يتزايد خطر القوة العسكرية الاسرائيلية بتجاه العمل العربي المشترك نحو المزيد من التفاهق في ظل هذا الوضع فلنا مطلبون يستلجج سياسة عربية وخارجية تحمي المصالح القمية لمصري اطار لتتماها للعربي ويرى التجمع ان هذه المسئلة يجب ان تقوم على :

● التفضل بكل قوة من أجل السلام ومن أجل تجنب نشوب حرب في منطقة الخليج ، ذالك ان حربا في الخليج

## التاريخ : ١٤١٠٠١٠١٩٩

لما تعني دعوا شاملا للمشرق العربي ، وتسعيوا كعلا للنظام العربي كله ، بل ومسلما مباشرة لاسلام القومي المصري ذاته وفي هذا الاطار لفتنا نرفض ان نخوض مصر حروباً ضد دولة عربية وان يحارب جنود مصريون بجانب القوات الامريكية ضد مصريين محبطين في القوات العراقية وسوف يناضل التجمع حتى النهاية من أجل حل سلمى لازمة الخليج الاسر الذي يتطلب دورا حاسما للاطراف العربية يراعي المصالح المشروعة لكافة الاطراف المعنية وبذلك يكون توليد القوات المسلحة المصرية في السعودية والامارات جزء من قوات سلام عربية تحل محل القوات الاجنبية في الخليج والقوات العراقية في الكويت كخطوة أولى نحو حل هذه المشئلة سلميا في اطار عربي ان الشعب المصري نصف تعداد الشعب العربي لا يستقبل لو لم نجبر على العيش داخل حدوده فقط ولا مستقبلا له اذا بترت صلته بامتة العربية وهذا لاسنا نطالب الجماهير المصرية بمقاومة الاجتياحات التي تكس الانقسام العربي وتؤكد ضرورة مواصلة النضال لراب المسدح ، والمحافظة على الوحدة العربية .

● ان حزب التجمع يدين غزو العراق للكويت وتحويله إلى اقليم عربي ، وإزالة دولة عربية ذات سيادة من الوجود بالقوة المسلحة وبذلك للتجمع ضرورة انضام القوات العراقية من الكويت وضمان حق شعب الكويت في اختيار نظام الحكم الذي يريد من الكراه الذي لا يحترم السيادة العربية ويهدد حقوق الانسان لايمتنع ان يكون في عصرنا اسما للوحدة الوطنية والقومية .

● ليس هناك مغير الادعاء بان الاساطيل والقوات التي تتجمع في منطقة الخليج ... في منطقة القوات الامريكية تنفي في العالم الاولي دفاعا عن الحرية الدولية وللتنفيد قرارات مجلس الامن ، فلكواليات المتحدة الامريكية تنزع حائل في مساهمة قضائيا التحرر السورية وفي مناصرة المدحوان الاسرائيلي والتوسع الاسرائيلي ومنذ ان لم نعلم انتهت امريكا الشرعية الدولية علنا بغزو هابنما واجلها جريندا كما اعتدت على ليبيا .

ان هذه الاساطيل والقوات تأتي لحماية مصالح الغرب في البترول العربي ، والتخفيف التآلف العراقي للشرعية الدولية لرمكة لتأكيد ميمتها على المنطقة وحلقة تعزيز مصالحها الامريكية فيها . وليس هذا انتهاك لامن الخليج فلعيل لان الأمة العربية قطعية بما في ذلك مصر .

● يرفض التجمع ان يكون هناك معياران في معالجة القذريين على الشرعية الدولية .









## في مواجهة الفساد

### فرض عقوبات رادعة على المضايريين بأقوات الشعب

### مصادرة ثروات من استقلوا مراكزهم للأنواء غير المشروع



● يوم أصل التجمع فضله من أجل التخلي عن عاصم مفيد نهجا والتفكير بما في ذلك رفض الشطرنج مع إسرائيل والانتقاص من سيادة مصر على سيناء وكذلك محطلات الإنذار المبكر واستبدال القوات متعددة الجنسية بقوات أمم متحدة .

● التمسك الحازم بحق الشعب الفلسطيني في استخدام كافة أشكال النضال وحله في تقرير مصيره والقائمة دولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وإنقاذ الضغوط التي تساعد المنظمة على تجاوز أزمتهما الداخلية واستعادة علاقتها النضالية مع كافة أطراف لمواجهة مع إسرائيل والمحافظة على وحدتها وكما أنها المستقل والحيلولة دون أتمام جريمة الإبادة الجماعية للفلسطينيين التي تنتهجها إسرائيل وتطهير الأرض المحتلة من سكانها من خلال هجرة اليهود السوفيت وطلب الاتحاد السوفيتي بالربط بين معدلات الهجرة اليهودية وبين التقدم في حل المشكلة الفلسطينية وباشتراط إلغاء اليهود على دخول المهاجرين السوفيت إلى أمريكا كما تؤكد مساندتنا الناعمة للانقلابات العسيلة لسكان الأرض المحتلة في وجه الاحتلال والفكر الإسرائيلي .

يرى التجمع الإذاعة بأن حشد الجيوش هو الدفاع عن مبادئه الشرعية الدولية في وقت لا التزام فيه على إسرائيل باحترام هذه المبادئ .  
إن قضية فلسطين تظل قضية الحرب المركزية وبين التجمع بقيادة الحملات الضارية التي يساندها الإعلام الرسمي في مصر ضد الفلسطينيين وللشديد في العلاقات المصرية الفلسطينية لمجرد أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتخذت موقفا مغايرا لموقف الحكومة المصرية من أزمة الخليج .

● لم يعد ممكنا أن علم تختفي فيه المواجهات الحادة وتقام فيه الانتماءات الكبرى إن تظل دول تتسبب نفسها جميعا إلى . أمة عربية واحدة ، منقسمة بين دول مرطبة في الثراء وأخرى أسيرة الحاجة الضعيفة دول تستمد قوتها من قدرتها على المن يفضي ما تملكه من لواش يتروية ضخمة وأخرى ذات كثافة سكانية عالية تعتمد لديها أسباب الحرمان والإحباط .

ولقد إن أو أن احتلال نظام عربي شامل يقوم على المؤسسات الديكتاتورية وعلى السبالة والمفساسية محل هذا الانقسام غير أن هذا الانقسام إن يقوم على القصب والأكراء ولا يستلزم السوطن العربي إلى مكان متضررة ولا يمسكة المنطقة وتسلم قدراتها لقوات اجنبية فإن العسكرة والحشد للحرب يتعارضان مع الترميم الديمقراطية والتعددية والمشاركة الجماهيرية الفعالة .

● يطالب التجمع بذلك مؤتمر دول الإسلام في الشرق الأوسط تعهدا بالتسوية سلمية لكافة النزاعات في المنطقة مع مراعاة عدم تخليق حل أي من هذه النزاعات . على التقدم في حل النزاعات الأخرى وطلب بانظر موات دولية محل القوات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة تحين التوصل لصيغة سلام نهائية في النزاع العربي الإسرائيلي .





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

● رفض العودة إلى السياسة الاحلاف في المنطقة أو توريث مصر لـ خلف عسكري جديد مقابل إسقاط الدين . وإنهاء سياسة التدريب المشترك مع قراق وأمريكا وحلفائها . ورفض تخزين السلاح الأمريكي في مصر ، وإلتوجه نحو دعم القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية والمشاركة في بناء نظام عربي مستقل لسلامة القوسى والسلاح عن المنطقة .

● تطوير سياسة مصر تجاه إفريقيا بحيث تقدم على التآكل العائلى بين شخصى وادى النيل على أساس ديمقراطى يرضاهما الشعب المصرى والشعب السودانى . وإقامة علاقات عضوية مع دول حوض النيل بـما يخص حقوق مصر في مياه النيل وكذلك دعم التعاون الاقتصادى والعلمى والثقافى مع دول القارة الإفريقية .

### هكذا تحارب البلاد

تضمن البرنامج الانتخابى العام للتحجيم ( سوناموتا للإصلاح الفاضل ) السياسات التى يمكن أن تواجه المشكلات الأساسية للمجتمع وفى سبيلها تأثيرها في تخفيف أعباء الحياة من كامل الجوانب الكائنة والمنتجة خاصة وأن البرنامج يتضمن كيفية تدبير موارد حقيقية إضافية لرفع مستوى الخدمات ورفع مستوى دخول الفئات الكائنة ومحدوى الدخل سواء بإلغاء الاعطاشات الضريبية والجمركية المنوطة للاندفاعيين أو برفض ضرائب إضافية على القاترين . أو بإنشاء صناديق لدعم بعض الخدمات ثم تحديد مصادر تمويلها وإلـ ضرورة هذا فأننا نحدد فيما يلى أولوية المجتمع ، لحل بعض المشاكل الجوامعية الملحة كإفلاء ومواجهة الفساد وتحسين الخدمات الأساسية في التعليم والصالح والإسكان والمواصلات . والإجراءات المحددة التى يتعين إتخاذها بالنسبة للعمل والموظفين والفلاحين والمرأة والشباب والمطلولة .

● تحقيق التوازن بين الأسعار والأجور بما يمنع تدهور مستوى معيشة العمال والموظفين ، والاستمرار في صرف علاوة اجتماعية سنوية بنسبة الزيادة في الأسعار للمسال والموظفين وأرباب المعاشات على أن تكون جزءا من الأجر أو المرتب الأساسى وتدخل في حساب المعاش .

● رفع الحد الأدنى لأجور العمال والموظفين بما يكتفل مستوى معيشيا لائقا لأجرة من أربعة أفراد . ورفع الأجور المالية في كل الدرجات بنفس النسبة .

● ضبط أسعار عدد من السلع الرئيسية الضرورية للحياة اليومية التى بدونها تتدهور صحة الإنسان ولا يصح نادرا على العمل وفى ريف الفيز والفصول والحدس والأرز والفاى والمسكر والزيت والصابون والاقمشة الشعبية بحيث توزع على محدوى الدخل بالبطاقات بكميات مناسبة ويساعد محاولة تنسيق مع مستوى التدخل السائدة مع عدم المساس بأسعار الفيز .

● إنشاء صندوق لموازنة الاسمار يمول من موارد حقيقية بإلغاء الاعطاشات الضريبية المنسوجة للاندفاعيين والرأسمالية الأجنبية وضمان تمصيل الضرائب المقررة وتطوير نظام الضرائب ليكون أداة رئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية .

● إعادة إنشاء جهاز تخطيط الأسعار والاستفادة من دراسات لتحقيق التفسير العائلى للسلع والخدمات الأساسية .

● إلغاء الدعم الذى يلحق إلى الطفيليين ليا كان المسمى وراءه وتوجيهه لخير القاترين .

● تعميم سياسة القفل بين إنتاج الفيز وتوزيعه وعدم السماح بأى تحويل عليه . برفض المساوافة لأصحاب المخازن بفتح منافذ لتوزيع انتاجهم بأنفسهم .

### مواجهة البطالة

يتركحل مشكلة البطالة أساسا على توفير فرص عمل حقيقية لملايين الشباب من خلال التوسع في مقررات التنمية لزيادة الإنتاج الصناعى والزراعى وذلك إمكانيات عملية لتشغيل الماطلين من خلال :

١ - تشغيل الطائفت الماطلة في القطاع العام والخاص وخاصة في مجالات الصناعة والتشييد والبناء وكذلك التركيز على مشروعات التوسع والاستكمال والإحلال في الوحدات الانتاجية القائمة بما يمكن من تشغيل أعداد أكبر .

٢ - إعادة تنظيم قطاع الخدمات الحكومية وتحسين أداء الوحدات الخدمية وخاصة التى تتعامل مع الجمهور بما في ذلك فتح هذه الوحدات للتعامل مع الجمهور لفرتين .

٣ - تشغيل أعداد أكبر من خلال تطوير الخدمات الصحية والتعليمية بحيث يكون هناك عدد أمثل من المدرسين والحد من كثافة الفصل وكذلك العاملين في الوحدات الصحية والعلاجية .

٤ - صرف أمانة بطالة بإنشاء صندوق يمول من حصيلة رسم أفضال على الأرباح التجارية والصناعية بنسبة تصلح لـ ١/٤ ٪ و ٢/٤ ٪ وتحصيل ١/٢ ٪ من العاملين كأمين ضد البطالة .

زيادة نطاق الخدمات الأساسية ورفع مستواها :

**التعليم :**

■ الالتزام برفع نسبة السجلين في التعليم الابتدائى والاعدادى إلى ما لا يقل عن ٩٠ ٪ ويطد التعليم الفنى بالمؤسسات الانتاجية ، وخفض كثافة الفصل ، والحد من العروس الخصوصية بإساليب تعاونية .

■ رفع المستوى العائلى والعلمى للمدرسين بما يكتفل لهم حياة كريمة .

■ ضمان المساواة بين جميع المواطنين في فرص التعليم والالتزام بمجانبة التعليم العام والجوامى .





## الأملاك

المصدر :

٢١ من أفرس ١٩٩٠

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

### العلاج

رفع نسبة الاستثمارات في قطاع الصحة مع التركيز على  
 المتعمد البشري، والتدريب في نقل التكنولوجيا الصحية  
 - أولوية العلاج المجاني لمستشفيات الدولة والوحدات  
 الصحية الريفية مع تحسين الخدمة الطبية التي تقدمها  
 - تنمية وتطوير نظام التأمين الصحي ليضم أسر  
 العاملين بالقطاع العام والقطاع الخاص والحرثيين  
 والراغبين من أصحاب الأعمال ونخساعه للرقابة الصحية  
 ضماناً لتلاصقها

تطبيق العلاج الاقتصادي بالبورصة بالمستشفيات  
 الحكومية والجامعية والمراكز المتخصصة ، وتنظيم  
 جزء من عائداته لانتفاع على العلاج المجاني بنسب  
 المستشفيات  
 - السيطرة على أسعار الأدوية ذات الاستخدام القصير  
 الواسع وكذلك التي تعالج الأمراض المزمنة

### الاستكان

التزام الدولة بتوفير السكن لحد الأدنى لسكان  
 العيش اللائق ومالات الأثرية والحديث باعتبار  
 السكن حاجة أساسية للتعليم والعلاج ، وذلك نظير  
 إيجار رمزي لا يتجاوز ٢٥ ٪ من دخل الأسرة  
 - إنشاء صندوق لدعم الإسكان يتم تمويله وصفاً خاصة  
 من الأرصدة المخصصة حالياً لدعم مواء البيئة  
 وصحة الممرات التي يجب أن تعرض على المسكن  
 المارة والمطلقة دون استعمال ومن يمكن أن  
 حيازته أكثر من مسكن واحد دون مقياس  
 - تطبيق قوانين المصالحات الإيجارية على الوحدات  
 السكنية في الريف

### المواصلات

إعطاء الأولوية في مجال المواصلات والنقل لانتاج  
 التوزيعات ودعم مرافق النقل الداخلي بالمدن ، وتجهيز  
 مرفق السكة الحديد ، وعدالة توزيع خدمات النقل بين  
 المحافظات الحضرية والمحافظات الريفية ودعم خطوط  
 التوبيس التي تربط القرى بالمدن

### مواجهة الفساد

يتمثل انتشار الفساد تحدياً كبيراً لسياسة التنمية  
 الشاملة والجهود التي تبذل من أجل زيادة الإنتاج وليس له  
 من حل جذري سوى مواءمته بالرقابة الشعبية  
 الديمقراطية المستمرة قول هذا الصدد فلننا نطالب بـ :  
 -

● فرض المعايير الرادعة على المشاريع بالوات للشعب  
 وغش الأدوية وبيع الأدوية الفاسدة وتجارة المخدرات  
 واختلاس الأموال العامة ، ومصادرة ثروات من استغلوا  
 مراكزهم للأثر غير المشروع  
 ● التمسك بالساد الإدارة وخاصة أجهزة الحكم المحلي  
 وما يشوب أعمالها من انحرف في التعاطف مع الموالين  
 وتوزيع الخدمات على الموالين مثل المسكن وميراث  
 البناء ، وما يترتب على ذلك من تحول أجهزة عن

طابعها القومي إلى أجهزة خاصة لخدمة الحزب الحاكم  
 وتوليد ثروات غير المشروعة باستغلال النفوذ الوظيفي  
 والسياسي



### الفلاحون

● إقامة علاقة إيجابية تقليدية مستقرة وعادلة بين  
 الملك والمستأجر تراعى جملة المستأجر أو وريثه

العاملين بالزراعة من الطرد طمناً كانوا ملتزمين  
 بالزعامات التقليدية ، وإعادة النظر في القيمة  
 الإيجابية كل عشر سنوات في ضوء تغيير تشكيل  
 الخدمة وأبعاد المحاصيل الزراعية وضروية عودة  
 لجان فحص المزارع لأنها التي على لهم وحل المشاكل  
 التي تنشأ بين الطرفين ، وإعطاء الملك الحق في بيع

أرضه إذا أراد وبسرعة العدل على أن تكون للمستأجر  
 الأولوية في شراء من خلال فرض ميسر من صندوق  
 دعم الأراضي الذي يعول من فائض فروق أسعار  
 المحاصيل الموردة أجبراً

● وضع سياسة ضريبية عادلة بالفائدة للفلاحين  
 تبدأ بالتقليد الفعلي للقانون إعفاء صفار الفلاحين ( ٢ )  
 ألفه لفلل ) من الضرائب ومعاقبة كل من يعامل تنفيذ  
 القانون ، والاعتماد في أليات المعاملة على مصداقية  
 من الجمعية الزراعية ودليل المعاملة ومراكز  
 المصلحة لعلل مشاكل الورة والذين لا يمكن عولها  
 مسجلة ، وضع الجهات الإدارية والسلطات المحلية  
 من فرض أية ضرائب أو رسوم مخففة للفلاحين على  
 الفلاحين ، وفرض الحجز الإداري وقضايا التضييق  
 الوهمي وعدم تقديم الفلاحين لمحاكم أمن الدولة  
 ● عدم إقرار الفلاحين بشراء مستلزمات إنتاج بشكل  
 إجباري

● منح المضاربة على أراضي الدولة المستصلحة  
 وإعطاء الأولوية في تملكها للفلاحين العائدين من  
 الدول العربية مع إنشاء جمعيات تعاونية لإعراضي  
 المستصلحة لسوة بجمعيات الإصلاح الزراعي

● تطوير النظم التكنولوجي الزراعي بحيث تقوم  
 الجمعية بجميع مهام الحركة التعاونية وإنشاء بنك  
 للتعاون يساهم في تمويل وتشويق المحاصيل لصالح  
 المنتجين و صفار الفلاحين

● مساواة القرية بالمدينة في المواد التموينية





## العمال



### والموظفون :

● إصدار قوانين جديدة للعمالين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص تضمن المساواة بين كافة قطاعات العاملين في الحقوق ، وتكفل وضع نظام جديد للأجور ، والمزايا يحقق العدالة ويتناسب مع الارتفاع المستمر في الأسعار طبعا لبدء ربط الأجور بالأسعار ويضمن حدا أدنى متسما للأجور .

● ضمان حق الإضراب كسلح أساسي للمطالبة العادلة للعمال عن حقوقها وتحسين ظروف وشروط العمل . وكذلك حق التظاهر السلمي والاعتصام في مكان العمل وتكوين النقابات والهيئات والاتصاف الاختياري لها والانسحاب منها .

● توفير الخدمات الأساسية للعمال والموظفين وخاصة الإسكان والعلاج والانشطة الثقافية والرياضية أن يستفاد من حصيلة الأرباح المجمدة في البنوك وخاصة بالخدمات العمالية وكذلك أسهم بنك العمل وهيئة التامينات الاجتماعية في تمويل إنشاء مناطق سكنية عميقة وانخفاض كافة الخدمات العمالية لرعاية التطعيم المنقلى .

● إعطاء الأولوية لحل مشاكل العمالة المسالمة من الكوثر والعراق .  
● صرف وجبة غذائية ملائمة للعمال الذين يتعرضون لأمراض مهنية أو تعرضهم ببديل نقدي مناسب يرتفع تبعاً عام ارتفاع الأسعار .

### الحرفيون :

● تسهيل حصول الحرفيين على الخدمات ومستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة وتيسير حصولهم على قروض ميسرة ببنوك مخففة لتجديد الآلات والورش .  
● ضماناتهم في تصريف منتجاتهم تصونياً ، وحل مشاكلهم مع الضرائب والتامينات الاجتماعية والحكم المحل وهيئة الكهرباء .

### رعاية المرأة والطفولة

● الدفاع عن حق المرأة في العمل ومساواةها بالرجل في الأجور والمزايا والموازاة المالية وكذلك تسجيل النساء تلقائياً في جداول الانتخابات .

● التوسع في الحقوق والخدمات المخصصة للمرأة العاملة في حالة الحمل والولادة وخاصة حقها في إجازة لمدة ستة بنصف مرتب بعد إجازة الوضع والإحالة للمعاش في سن ٥٥ .

● الاهتمام الخاص بمشاكل المرأة الريفية بحيث تمتد مثله الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية إليها .

● تدعيم دور المضيفة في الشركات والمؤسسات التي تستخدم ٥٠ عاملة فاعلة والتوسع في إنشاء دور حضانة عامة تتناسب رسومها مع دخول المرأة العاملة .

● منح الجنسية المصرية تلقائياً لإنشاء المصرية المتزوجة من أجنبي .

● فرض عقوبات وأدعة على المتعديين بالإعراض وعن خطف والعنصر النساء .

### الشباب :

● دعم وتطوير الإتيمة والمؤسسات الشبابية ومراكز الشباب في القرى ، والمدن وتعميمها وتوسيع دور الشباب في أدائها بأسلوب ديمقراطي .

● حق الشباب في تكوين منظماتهم الديمقراطية دون وصاية إدارية وتوفير المنابر الثقافية للشباب دون أي قيود .

● دعم الحقوق الديمقراطية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا واشترائهم في القراح نظم ومناهج التعليم وأساليب العمل باللائحة الطلابية لعام ١٩٧٦ بدلا من لائحة ١٩٧٦ .

● هذه هي رؤيتنا لإصلاح الأوضاع السلبية والاقتصادية والاجتماعية في مصر ، ويرتبطنا لحل مشاكل الجماهير العلية ، حددنا بوضوح مصادر تمويلها وضرورة تحمل الفارين أبناء أكثر من أجل تخفيف العبء عن قوى الدخل المحدود . وسوف يتنقل حزينا ونوابنا من أجل وضعها موضع التطبيق .

● أختي المواطنة .. أخي المواطن .. المهم أن نتحمل مسئولياتك أن نتبع برنامجنا ومرشحينا لانتك وأن تصوت لكل من يتبنى هذا البرنامج وأن نتأصل معنا من أجل ضمان نزاهة الانتخابات بحيث يتواجد في مجلس الشعب من يعبر عن مصالحهم ويدافع عن حقوقهم . ونحن والقوى المتكافرة على المشاركة الإيجابية في معركة الانتخابات .

● إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .







المصدر: الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

## ٦٠ مقعدا بالبرلمان منحة من الحكومة للمرشحين المستقلين والأحزاب الصغيرة يوسف والي أرشى الحكومة : «العبرة بيسوم الانتخاب ولا يهم ما قبله أو بعده» !!

الإسكندرية - عصام الدين رفعت :

علت «الوقف» أن الحكومة تنوى تخصيص ٦٠ مقعدا في مجلس الشعب للقدم المرشحين المستقلين ويمضي قريبات الأحزاب الصغيرة التي شاركت في الانتخابات. تم الاتفاق بين الحزب الوطني والحكومة على تخصيص ٢٠ مقعدا للأحزاب الصغيرة. وتحت حزب التجمع غلبة هذه المقاعد لأول مرة. كما تم الاتفاق على منح أحزاب الأمة والائتلاف ومصر الفتاة والخضر مقعدين لكل منها. وتخصص باقي المقاعد للمرشحين المنتمين عن الأحزاب التي طاعت الانتخابات ويمضي للشخصيات العامة. كما علن «الوقف» أن وزارة الداخلية قررت نقل موقف سكي يوم الانتخاب. والسماح لمرشحي الحزب الوطني ومشوبهم بتزوير الانتخابات. عن طريق منح مندوبي المرشحين المنتمين من مقول اللجان أو الوجوه خلال عمليات التصويت. وأكدت دراسة صغيرة لأحدى الجهات الأمنية أن نسبة التصويت لن تتجاوز ٢١٠ في عواصم

المحافظات. و٢٧٠ في القرى والريف. وكان الدكتور يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني قد أعلن خلال لقائه مع مرشحي الحزب في الإسكندرية. عدم تحوله من نتائج الانتخابات. وطالب مرشحيه بالاعتصام بمكانات الدعاية والهجوم من المرشحين المنتمين عن الحزب ضد مرشحي الحزب. وقال الدكتور والي. «العبرة يوم الانتخابات ولا يهم ما يجري قبله أو بعده» !! وارتفعت الحالة الحزبية لمرشحي الحزب على لقائه مع اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية. والذي تناول تطورات الحملات المعقدة من المرشحين المستقلين ضدهم.





المصدر : الأحياء

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## السياسة وتحسين الحزب الوطني الشيوعي الآن

نعمير تشارين

تمت الاشارة في الاستبيان  
الذي رسله للقارئ ممدوح  
بشرى تحت عنوان « بناء  
الحزب الشيوعي من القواعد  
مصر »

أهم ما جاء في هذا المقال هو  
الاول : ان الكاتب عدد  
الخطوات التي يجب ان يتخذها  
الحزب ( انتم اي الانصار جميعا )  
من مؤيدي الحزب الحاكم  
للثانية : انه في هذه المرحلة  
الحزب / القواعد حيث نسبة الانصار  
تزداد على ٥٥ ٪ ثم تزداد  
متمسكون لمجالس الحزب ليس  
بينها اي شيء واحد .

بالنسبة للمرحلة الاولى ... بناء  
الحزب يستلزم العمل على  
تجديد باسم الانصار والكل ... ان  
جميعهم من مؤيدي الحزب  
الوطني .

اعتقد ان الحساس للشعب  
ويضع القوى السياسية اولا  
القاري : في هذا المجال الانصار  
بصورة اوسع من الحزب الحاكم  
وهي صورة ... بناء ان الكاتب من  
الانصار عديد ... وانفسهم  
اقول ذلك لاني استبعد ان يكون  
البناء للقاري وقد قام بعمل اهتمام  
الزمالة الى مكتبته ... ويمكن للمكتب  
وراء حركته الكاتب ... هو مكتب  
يتمسك من سيطرته على الحزب  
الحاكم لعدم ترقيته ... من حاله ان  
مكتب الحزب ... ولكن عند  
استخدام هذا الحق لا يجوز له ان  
يصور الانصار في صورة « خيانة »  
لذلك نحن نقول ان الشيوعي الحزب  
معين ... انما منطوية خطورة  
السياسة

بالنسبة للمرحلة الثانية ... هل  
معني ان نسبة الانصار في الحزب  
معينة نسبة عالية انه من الانصار  
توزيع القوي في هذه  
المرحلة ... ١٦  
لو اننا نذكر ان معناه بداية  
الانزال نحو طريق التحليل  
الشمسي ... وهذا ما يقوله الانصار  
منذ سنوات ١٩٦٢  
ان لمسا ان الامتياز في  
عربي الحزب الوطني على ان  
طهران الانصار ١٢

انها ظاهرة جديدة ... ان  
السياسة الحزبية الحزب ... ان  
مؤيديه المتشككة وتضعيفه  
لحزبه في دولته في الانصار  
حماة من جملتهم

هل يمكن للمكتب وراء هذه  
السياسة الحزبية الحزب في  
تحاول معالجة ظاهرة الشك  
بالقاري للشك وشكائه في ذلك  
والاوسي ... اننا نعلم ان  
بناء ... ٩٠٠

ان في القيادة السياسية  
الحزب الوطني واجبة الاهتمام  
جميعها الدافع الذي دفعها  
تجربته ... ١٢

والا كان الانصار قد عرّوا  
انفسهم من العمل السياسي ...  
ليس من واجب الحزب السياسي ان  
يبحث عن الانصار التي دخلت  
ذلك ... ١٢





المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

## الأقباط .. وانتخابات مجلس الشعب

الدكتور : سليم نجيب  
القاضي بمحكمة  
مونتريال الابتدائية

نشرت الصحف المصرية قوائم ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشعب فظهر لنا أن من بين ٤٤١ مرشحا لخيار الأقباط عن الأقباط في حين أن تعدادهم - الدسمي - هو ثلاثة ملايين نسمة والتعداد - الحقيقي - يزيد على السبعة ملايين نسمة .  
باله من تغيير - صائب - عن تدعيم أركان - القويعة الوطنية المصرية - تلك السودة المظلمة التي يتشدق بها المستوطنين وغيرهم في مصر .

تماما أن املاا لرحيم هو مصر ، لنقل مصر ، التهورى بمصر فهي البداية وليس النهاية في الآمل وهي التهورى ومما اى باتمام فعل حقيقى لمصرى الامة يبدأ واحدة نهضت مصر بشيرة ١٩١٩ ومما ريدنا قبل امير الشعراء هو ان يكون ذلك العلم الذى احسن نبض قلب مصر فحرى شعره على رايح هذا النضى اعهدتنا القبط الى امة

للازى واحدة تروم مراما تمل تعاليم المسبح لاجلهم

والذين لا يملوا لاجلهم الذين للدين جل جلاله

لوشاء ربك وجد الاموات فكما لنا ونكرر القول : ان املاا لرحيم

هو مصر ، لنقل مصر التهورى بها نفس الامل وهي التهورى ولم تتفق رايعة الفرد

والمجتمع المصرى ما لم تسد في مصر الوحدة الوطنية الحقيقية والصحية

الاجتماعية بين مختلف افرادها مما يزيد الانتاج وتزدهر البلاد تجد انك في التزاهم

بالوحدة الوطنية لا يقتصر على الفن او الرمز او الشعراء انما يجب ان يتصلوا الى

ممارسة عملية لتنتشر الفنون من اكبر راس الى الدولة الرجل الشارع ان تحرير هذا

الشعار الى ممارسة يحتاج اول ما يحتاج الى تعميق مفهوم الوحدة الوطنية في انسان

لشعب بشنى الوسائل العملية ول كل مجالات الحياة اليومية تلك تصعب والمنا

لموسى لاشعرا تحرك الامنة للمنشآت ومنه والقد بمحبة

ان اهم خطوة لتحقيق وحدة وطنية صادقة ونازعة هي ان يكون للاقباط كصميين أولا وكصميين ثانيا مقبول

عنهم في مجلس الشعب يتفقون معطلهم ومتابعهم على هذا الاعتبار هذا ان صحت

النية في البقاء عليهم كما يكون مصريين صميين والاكثر يستقبلون التعيين عن انفسهم في هذا الاطار

ذهب الى دائرة شعرا التسليد المرفوع القبطى إبراهيم فرح حينما ذهب الى دائرة الزينون لتأييد المرفوع القبطى اسطفان باسلى وغيرهما

وكل هؤلاء الأقباط وغيرهم من لم لذكر اسماءهم كانوا يتنجسون في الانتخابات

المعلمة ، كبولطين مصريين ، وكان هذا هو المثل العمل والممارسة الحقيقية

لشعار الوحدة الوطنية التي ظهرت نتائجها في كل حركة اقلية وفي كل مجلس نيابي

ولقد سبق لى عبر الزعيم سعد زغلول لى حديث مع مرامل صحيفة - القوسلستر

جاريته - في ٤ مارس ١٩٢٤ عن هذه الروح الوطنية عندما قال : ان النسبة التمثيلية

الكبيرة التي منحها الشعب والحكومة لاقربانا الأقباط في البرلمان هي احسن

دليل على ان جميع المصريين في نسطر للقلوب سواء ...

هذا لا يلوينا ان نذكر المستوطنين - والذكرى نفع المزمين - ان اول مجلس

تولى انتخابه عام ١٩٢٤ كان هناك ٢٠ نائبا لوبيا منتخبين من بين ٢١٦ عضوا

اعضاء المجلس وكان رئيس المجلس انذاك هو الصياد - ووصفا واصف -

معلم الاغفال - هذه هي الروح الوطنية الحقيقية التي كانت سائدة في مصر كانت ممارسة عملية

من اكبر راس الى الدولة يعطى بها مثالا عمليا لروح المحبة والتسامح وبخفة

الوطن يوما تفرقه بين حضري الامة صبيح الدين

اقول هذه الروح موجودة الآن في مصر ؟ على شمس الزعامة المصرية على نفس خطى

الزعيمين خالدى الذكر سعد زغلول ومصلحى القائل في تدعيم الوحدة

الوطنية ؟ لا شك ان المستوطنين في مصر يفسدون

وتلعد قايلا الى الماضي القريب وتفتتح صفحات ثورة ١٩١٩ وما بعدها لتترك كيب كانت شعارات - الدين لله والوطن

لجميع - و مصر للمصريين البساطا ومسلمين ... الخ تطبيق وتمازس فعلا -

ان المتأداة بشعارات شره والممارسة الفعلية شيء آخر - فما لم تكن هناك

ممارسة فعلية وتطبيق صائب لهذه الشعارات والمبادئ فانها تقسو هباء

وتصير مجرد فقايق سرعان ما تتلاشى في الهواء

المصريون في الحزب - اى حزب - ان يرضع متعلمين عن الشعب بشكل فاشته

وعناصره وان يضم اشخاصا بملعون - بحق - جميع الفئات والعناصر - هكذا

كان الوضع ايام حزب الوفد بزعامة الزعيم سعد زغلول اذ كان يرضع اكثر من ٤٠

عضوا قبطيا في مجلس النواب المكون من ٢١٦ عضوا وكان الأقباط يمثلون ٥٠ ٪

من اعضاء الهيئة التشريعية لحزب الوفد - اما اثناء المعارك الانتخابية فكان

الزعيم سعد زغلول يذهب بنفسه ليزيد مرشحي حزبه من لقوة ومواظبة الاقباط

في دوائهم الانتخابية وكان من هؤلاء المرحومين وصفا واصف وسينوت حشا

ومراس حنا ومكرم عبيد ولهمى ويصا وجرج خياط وفخرى عبيد النور والدكتور

نجيب اسكندر وراغب اسكندر وغيرهم - كما كان احمد ماهر رئيس الحزب

السعدى يذهب ويتنص الى الدوائر الانتخابية لتأييد المرشحين الاقباط من

حزبه هكذا فعل لتأييد بطرى بطرس غال وغيره

وكان الزعيم مصطفى النحاس اينسا يذهب الى سرائق الانتخابات ليزيد

مرشحي حزبه الاقباط غاروا بذلك مثالا حيا في الوحدة الوطنية هكذا فعل حينما





المصدر : الأمل

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كان في استقامة الحزب الوطني  
ورئيسه مبارك أن يعارض هذه الخطوة بأن  
يحترم الحزب وجود الائتلاف في البلاد وأن  
كونهم القليلة لا يعني ألا يمثلوا في البرلمان  
أن عدم ترشيح الائتلاف هو أدلة للحزب  
الوطني بل وأدلة للنظام كله . لا شك أن  
ترشيح الائتلاف لمجلس الشعب لا تشرّف  
لمصر والائتلاف من مهزلة قتيبين قتيبي  
طلعت علينا هذه التقطيعات غير  
الديمقراطية .

إن ما نطالب به الرئيس مبارك بوسعه  
رئيساً للحزب الوطني هو المعارضة الفعلية  
للوحدة الوطنية وهي كما قلنا من أجل مصر  
أولاً وأخيراً .

لأننا نأمل من سياسته أن يعالج قضايا  
كل منظر للثورة الجارية في مصر يسحب  
الذين إيرافهم على مصر مرة أخرى طم  
الهلال مع الصليب وتعيش مصر مهددة  
« الدين لله والوطن للجميع » حتى يشعر  
الائتلاف أنهم يشتركون فعلاً في حكم البلاد  
وأيضاً مستعدين أن الحزب الوطني  
والدولة استمعت الائتلاف فعلاً من  
الاستمرار معها في حكم البلاد وأصبح هذا  
الاستمرار سياسة عامة للحكم .







المصدر: مباح الخير

التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# طموحات القومية

«استجواب طويل لبرلمانى قديم»

**مفيد فوزى**

يحاور

**كمال الشاذلى**





المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

- تقييم أداء الوزراء في دوائهم كان معيارا للترشيح
- المحبوب : أستاذ . أبو طلب : أكاديمي . برعي : ابن بلد
- نعم . في الانتخابات الفردية القبلية والعصبية والثراء
- الحزب أشفق على بعض السيدات من القتل
- داخل الحزب اختلافات رأى لا خلافت أشخاص
- لنا الحازات لا ننكرها ولنا أخطاءا وتعننا فيها
- حين تولى بعض الأعضاء من مهمتهم تولى عنهم الحزب
- أعلم أن الشعبية شوط أساسى لقيادات الحزب
- بعض الوزراء يضيئون صدرا بطلبات النواب
- انسان مصر الفقير على خريطة برنامج الحزب





المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

أجلس أمام « مقاور » البرلمان ، مشهود له ببراعة المناورة الحزبية ! ولما كان الحوار الصحفي هو « مناورة » بشكل ما ، فقد « تاورت » بقدر استطاعتي الاستاذ كمال الشاذلي أمين التنظيم في الحزب الوطني الديمقراطي ، لاستخلص منه عصارة آرائه ، فالرجل - على مدى أكثر من ربع قرن - يملك تجربة ثرية ، وفي كثير من الأحيان وقف إلى جانب الحق ومع المنطق ، حتى ولو كان ذلك يشكّل نقداً للحكومة التي يمثلها الحزب ، الذي ينتمي إليه . ولو كنت أرسم له « لوحة » ، لرسمته داخل مجلس

الشعب ، تحت القبة يحاور ويتاور . فالمناورة ، من مفرادات العمل الحزبي ، وكمال الشاذلي .. مثقل في عمله ومؤمن به إلى حد بعيد . فهو داخل المجلس يقوم بعمل « الميسثرو » بين أعضاء الحزب ويشسق معهم ، ويخطو خطوة في اتجاه الآخر ويسعى للكسب وإقناع الأحزاب الأخرى المعارضة بالمنطق الهادئ . هذا الهدوء صنعه تاريخ برلماني طويل ، فالشاذلي من الأقدم من عملوا تحت القبة . فهو في الثلاثين من عمره ، كان أمين محافظة المنوفية لسنوات ، وكان أصغر نواب في البرلمان .

بإختصار ، وفي عبارة تصف كمال الشاذلي دون زيف فيها مبالغة أو نقصان يبخس الرجل حقه . إنه « يفهم أصول اللعبة » .

#### ■ تدخل أنساني !

تقتضى أصول المناورة في الحوار ، أن يكون مدخل إنسانياً لأقل شحنة الرئيس التي أحسها مع من .. لظوره ! فقد سألت كمال الشاذلي سؤالاً على سبيل فتح الشهية للحوار . قلت : في أي مدرسة من المدارس البرلمانية تعلمت ؟ ومن أي تجربة شريت ؟ وبين رايته تحت القبة تالتت ؟ ابتسم الشاذلي ربما لصيغة السؤال المسجوع . مع أنني لم اتعمدها ، لكنه قال - والمسجيل مفتوح يلتهم حوارنا على شريط -





المصدر : مباح الأدب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

السؤال ليس سهلاً ولكنه مهم ، وإذا أردت الدقة فانا تعلمت حقا داخل البرلمان المصري ، وضع ثلاثة خطوط تحت كلمة المصري ، لأنني بغضل احتككتي الدائم غير المحدود بكل فئات الشعب وطبقته كونت لنفسى رؤية . لقد دخلت العمل السياسى منذ تخرجت من الجامعة وعندما تعشق السياسة تتوق لفهم الك بالها وتصبح خدمة كل الناس وحل مشكلتهم هى صناعة الخير فى السياسة . فانا حصيلته تجارب طويلة لتاريخ الفرد خلقت متصلة . فانا ادهى انى ابن من أبناء ثورة يوليو وعام ١٩٦٤ كنت اصغر نائب فى المجلس واد سن الرئيس مبارك تقليداً لعه الأول من نوعه حين حرم العمل البرلماني فى مصر وكنت واحداً من كرمهم .

#### ■ أتوقع معارضة قوية ..

تأت لكامل الشاذل وقد استرخى فى مقعده بعد

سؤال الأول الذى داعب أوراق شجرة العمر ..

- أنت وصلت مع رؤساء لمجلس الشعب ولك رأى

بالقطع فى كل تجزئة . ولانى مؤمن - معك - أنه

لا يمكن تلخيص حياة إنسان فى بضعة سطور ،

فلنقل أهم ما يميز به على المنصة وهو جالس يدير

جلسات مجلس الشعب . و ....

وأعتقد الشاذل فى جلسته ونظر فى سقف غرفته

وأخذ رشقة ماء ، وربما كانت هذه طريقتة حين يركز

تلكه ..

قال : ١ - إن بلغت المحجوب ، عليه رحمة الله ، كان استناداً

فى إدارته للجلسات ٢ - الرئيس الراحل السادات كان سياسيا

بارهاً فى إدارة الجلسة ٣ - الدكتور مولى أبو طالب . استاذ

جامعى اكاديمى تطفى عليه استاليتيه ٤ - حافظ بدوى ( عليه

رحمة الله ) كانت اللغة تسفله كان الشعر واللغة وقوة البيان

تسفف حافظ بدوى فى إدارة للجلسة ٥ - المهندس سيد مرمى

ابن بلد عيش الفلاحين من طين الفلاحين او من مخالطة

الفلاحين .

.....

« ملحوظة اعتراضية » . عادة فى الحوارات الصحفية إذا

تطرق سؤال لاسماء ما ، يقال فيها أراء ، فإن من أحاوره يستأن

فى ان تسمع من المسجل ما قلله ، ربما يحلف كلمة او يضيف

عبارة ، ولكن كمال الشاذل كان يستعد للسؤال التالى .







المصدر : مبارك الحبيب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ من فيفري ١٩٩٠

### قلت : هل بذلت جهداً ما ، لإقناع أحزاب المعارضة بأهمية المشاركة ؟

قال : ليس سرا أنني قمت بزيارة الأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد ، وبالنسبة ، أنا أكن له كل تقدير واحترام وقلت له : إنني اختلف معك في مقاطعتكم للانتخابات ولكن رده بالحرف الواحد : أنا ملتزم بقرار اللجنة العليا للحزب . وأنا شخصيا أحترم الالتزام تامين تنظيم وأطلب به . وكنت أمل أن توافق الجمعية العامة للحزب على دخول الانتخابات لأن دخول جميع فصائل المعارضة فيه إثراء للعمل البرلماني والسيسي في مصر . صحيح دخل أفراد من حزب الوفد وأعلنوا انضمامهم للحزب الوطني والبعض الآخر يدخل المعركة مستقلاً وقد فصلهم الحزب !

سألت بقلق نقلته للأستاذ الشاذلي من خلال صياغة سؤال - إن كلمة برلمان هي في واقع الامر ثيابين وتعدد وتصارع آراء ، فهل تتوقع في المجلس القادم معارضة لكي يستكمل العمل البرلماني شقيقه ؟

بسر وأجاب بسرعة :  
- الواقع أن المعارضة في المجلس القادم معارضة قوية ، ستكون

من المستقلين ومن الأحزاب التي دخلت إذا قدر لها النجاح . لقد وجهنا الدعوة لأحزاب المعارضة والرئيس مبارك طلقنا بالحوار معه واستمراره ، القول لك ذلك رداً على عبارتك الاعتراضية لأنه ربما تبدو صوتنا البرلمانية أمام العالم مهزوزة !

قلت للأستاذ كمال الشاذلي : هل كانت مقابلة الرئيس مبارك للأستاذ فؤاد سراج الدين حول موضوع مقاطعة الوفد للانتخابات ؟

أجاب : أسأل الأستاذ فؤاد سراج الدين نفسه ، فانا لا أعلم في بما دار في هذا اللقاء .

### ■ على ضوء التقييم

سألت أمين تنظيم الحزب الوطني الديمقراطي :  
لماذا رشح الحزب بعض وزرائه في الدوائر ولم يرشح الآخرين ، هل يعني هذا أن علامات استقهام تلقف أمام أسماء بعض الوزراء ؟





المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠

لجب بهوء ولم يتفعل من السؤال :  
- جميع السادة الوزراء قيادات حزبية ذات مستوى رفيع  
وشابروا ويجهدهم في العمل الحزبي وفي جميع لجان الحزب ، إذن  
هم في البداية قيادات حزبية ، فإذا اشترك البعض منهم في  
الانتخابات فهي عملية تنظيمية من الأمانة العامة للحزب . وهي  
للدقة نتيجة لتقييم أداء بعض السادة الوزراء في دوائرهم لا أكثر  
ولا أقل . ثم استظهر أمين التنظيم يقول :

- على أنه ليس بالضرورة أن يترشح كل وزير نفسه . لقد رشح  
الحزب ٦ وزراء وهو عدد ليس قليلاً . وليس في هذا تقليل من أي  
وزير آخر لم يترشح نفسه .

ولقد ما فهمت أنه جرى « تقييم » لتجربة كل وزير في  
دائرته ، وعلى ضوء هذا التقييم والمتابعة ، جرت  
عملية الترشيح .

قال كمال الشاذلي : مقضب  
فقلت له : يرى الشارع المصري أن الحزب

الوطني اختار مرشحيه على أساس - إن أذنت لي -  
من القبلية ومستوى الثراء . هناك أسماء في  
الصعيد . هناك أسماء في الدقهلية .. هل في هذا  
صحة معلومات ؟

لجب الشاذلي بمرحلة :  
- هذا الكلام فيه بعض الصحة ولا أنكره ببليل أن نظام  
الانتخابات هذه المرة هو نظام قنوني ، قرار بقانون بأسلوب  
الانتخابات بالنظام الفردي . والانتخابات بالنظام الفردي تخضع  
لهوامل عدة منها بل وإسائها الشعبية والعصبية والقدرة على  
التحرك وسط الجماهير ، وهذه القدرة تعتمد ولاشك على القدرة  
المالية .

قلت : هل اشتركت في عملية الترشيح ، وكانت  
أمامك مقاييس الاختيار ؟

قال كمال الشاذلي : أنا لست مسئولاً وحدي ولكني أعلن  
مسئوليتي الكاملة عن اشتراكي في اختيار جميع الأفراد الذين  
رشحهم الحزب مع هيئة مكتب الأمانة العامة برئاسة الدكتور  
يوسف والي . لقد قمنا باستطلاع رأى القواعد الشعبية ، وكان  
هذا أهم مقياس . وجاءت من أماء المحافظات احتياجات رأى عام  
بعد عملية الترشيح وروجع الأمر مع معلومات أخرى . كنا نلتفت  
ونختلف إلى أن وصلنا للترشيحات النهائية للحزب من الأمانة





المصدر: مباح الحبر

النش والذمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

العلمة وعرضتها على الرئيس مبارك بصفته رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي واعلنا هذا الترشيح ولنا مرشحون في جميع الدوائر اي رشحتا ١١٤ شخصا.

### ■ اختلافات رأى، لا خلافات

اكتشفت سر نجاح « المنفور » كمال الشاذلي تحت قبة مجلس الشعب . إنه يستقبل أسكتلى مهما كانت : الألقام « مختبئة في طيات الكلمات بهدوء وبلا انفعال . إنه يعيد السؤال على نفسه بصمت ثم يفند القضية ويخرج كما يقول الحس الشعبي « كما الشجرة من الحمين » !

سألته : هل هناك أسباب وجيهة لتفلى الحزب الوطني عن رؤيته السابقة السياسية في ترشيح بعض أعضائه من « القيادات » ؟

أجاب كمال الشاذلي : لم يتخل الحزب عن رؤيته السابقة للمرأة . الحزب يعترف بدور المرأة ، فمشاركتها ليست مقصورة فقط على عضوية مجلس الشعب بل لها مساهمة كبيرة داخل الحزب ولجانه . والمرأة شاركت في المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام . والمرأة شاركت في مجلس الشورى سواء بالانتخاب أو التعيين . والحزب رشح ٤ أسماء إيماناً منه بأن الانتخابات الحرة والتحرك فيها هي القدرة على الحركة وسط الجماهير وهذه تحتاج لقدرة كبيرة - ومن هنا كان اشتغالنا على بعض السيدات من عدم ترشيحن . ولذلك تلاحظ ان الترشيحات معظمها من القاهرة والجيزة وسيدة واحدة من البحيرة . ولنا أريد ان أقول في هذه النقطة : لماذا لم تدخل سيدات مستقلين ، والياب كل مفتوحاً ؟ لماذا الضجة ؟ أي سيدة ترك ان لها شعبية ولديها القدرة على خوض الحركة كان بإمكانها ترشيح نفسها . لماذا التركيز فقط على الحزب الوطني . أوجه التساؤل للسيدات القاضيات : لماذا لم ترشحن أنفسكن ولا يشترط الهوية الحزبية . في الانتخابات السابقة تقدمنا بـ ١٣ سيدة ، لأن نظام القوائم كان يسمح بهذا . هناك ملاحظة أخرى وهي مثلا متى تعرضت صحف المعارضة على ترشيحات الحزب الوطني ؟ ليس هذا لافتا للنظر ؟

قلت لأمين التنظيم : يتسائل الشارع المصرى عن

بعض الخلافات التي تحدث بين الشخصيات المسئولة داخل الحزب . فهل هناك تكتلات . عفواً ؟





المصدر: صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ من نيسان ١٩٩٠

اجاب كمال الشاذلي: استاذ مفيد، اصدقك القول، لا يوجد داخل الحزب الوطني اى انقسامات او خلافات. هذه حقيقة يعرفها الجميع وإن كان يحلو للبعض ان يتشكك بها كل اسبوع. وهذا وهم في خيال البعض، داخل الحزب تجري ديمقراطية كاملة سواء في الاجتماعات او في الامانة العامة او في لجان الحزب، والقرار للاغلبية في النهاية. طبعاً هناك اختلافات كثيرة في الآراء

وليس خلافات بين الأشخاص.

قلت: تخلف الحزب - ايضاً - عن بعض الوجوه القديمة ذات الخبرة؟

اجاب الشاذلي: التغيير سمة للتجديد، ولابد ان يسير هذا في جميع مؤسسات الدولة. في كل مناسبة نسعى للتجديد ونحتفظ ببعض من لديهم خبرة وأعلن لك ان نسبة التغيير في هذا المجلس من المرشحين داخل الحزب وصلت ٥٥% من المجلس السابق.

■ ظلمت الحزب!

قلت لكامل الشاذلي وأنا أركز النظر في عينيه.  
هل لديك طموحات تنفيذية؟

باداني النظرات المركزة، واجاب: لا اعتقد ان الطموحات التنفيذية تساورني، لقد كانت اعلامي وهوايتي ان اتوب عن الشعب داخل البرلمان وليس في موقع تنفيذي بآية حل.

قلت: ماعدى طهارة الانتخابات القادمة، حيث ان الموضة هي الحديث عن تزويرها؟

قال الشاذلي: طوال حياتي البرلمانية، اسمع هذه النغمة، وبعض فصائل المعارضة وليست كلها تدبر هذه الاسطوانة

سألت: تعال تقوم بعملية «تقييم» لاداء الحزب الوطني نفسه، فمن هنا تأتي المصادقية. ثم إن العمل الحزبي «الفكار يلتب حركها الناس» وينقلها لهم «إنسان» له جانبية شعبية.

قال امين الحزب: اى عمل يقوم به بشر معرض للخطا والصواب فالمصمة ه وحده. كحزب وطني لنا إنجازات.

قألمتة: إنجازات؟ بمعنى؟ هل أحس بها الشارع جيداً؟







المصدر : ميدان الحنين

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

للعلمنى : دعنى لكل وسوف استمع لرايك مخلصاً !  
ومع كمال الشك يقول : نعم ، لنا إنجازات ، ولا أضعف أن  
هناك أخطاء ولعلنا فيها ، هذا وارد وربما الظروف الاقتصادية  
وخاصة الغلاء ومستوى معيشة الفرد يجعل حكومة الحزب  
تعمل جاهدة على التقليل منها وليس إلزامها .

قلت لأمين التنظيم : كتبت مرة خطاباً نشرته في  
صباح الخير ووجهته للاستاذ الدكتور عاطف صدقي  
رئيس الوزراء وقلت بين سطورهم منتقداً عدم تواجد  
الحزب في أزمات البلد ومنها ارتفاع أسعار السلع  
الضرورية ، وكيف أنه ينبغي أن يشرح للناس الوضع  
بأبسطه ، واتصل بي وزير الإعلام صكتور الشريف  
بوصفه الأمين العام المساعد للحزب ، وقال لقد

حكمت على الحزب في القاهرة فقط وليس من الطبيعي  
أن تحكم على شريحة واحدة حيث يتوه فيها الجهد  
وقال لي انذهب اريف مصر لترى مايقدم به الحزب  
من جهد ، أسألك إلى أى مدى يتواجد الحزب ليشرح  
للناس الواقع المعاش ؟

قال كمال الشاذل : أنت ألزمت نقطة مهمة وأنا أقر أن تحليلك  
والقول لك بأمانة لقد ظلمت الحزب بالاستاذ مفيد . والقول لك كأمين  
للتنظيم ليس دافعا عنه ولكني أقرر لواقع أن الحزب الوطني  
متواجد بحق ، ومن يقل لك فإن الحزب ، يريد نعمة سرت وروجت  
لها بعض أحزاب المعارضة . طبعاً من حق المعارضة أن تنتقد كما  
تشاء فهذا مشروع ، ولكن النقد المشروع ، لئلا وليس  
لأشخاص .

قلت : هل للحزب موقف معلن من أزمة الخليج  
في بيانه التقليدي ؟

قال أمين الحزب : اعترض وأقول لك لقد أعلننا رأى الحزب  
بمباشرة . أعان حزب الوفد موقفه الواضح . أن عدداً هائلاً من  
المؤتمرات الشعبية شرح فيها الحزب الموقف . بل أصارحك أنه  
وجهت لهذه المؤتمرات انتقادات . لماذا تفعل ؟ إذا عملنا  
مؤتمرات يقولوا الحزب الوطني يعمل كده ليه ، وإذا معملناش  
يقولوا : أين الحزب . أصارحك أننا كحزب وعنى ، مظلومين ،  
من بعض المعارضة ومن بعض الكتاب الصحفيين وأنت واحد  
منهم .





المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

### ■ اختلفت مع الحكومة !

قلت لكمال الشاذلي : يتسائل البعض ، لماذا لا تأخذ أحزاب المعارضة فرصتها في مساحة إعلامية ؟

اجاب : اننا مع حقهم في هذه المسألة واعتقد ان الاخ صطوت الشريف وهذا حق - كمسئول عن الإعلام من القلائل الذين تولوا وزارة الإعلام الحريصين - من قناعة - على الرأي والرأي الآخر ، وهذا شيء افكره ونذكره له . هناك نقطة نطعم اشير إليها من تجارب العالم ونشيطه الحزبي . هذا النشاط لا يظهر في وسائل الإعلام ، يومي . ولكن في مناسبات كالاقتضيات تظهر مساحات وفرص للمعارضة لأن الانتخابات هي التجربة الحقيقية للممارسة الديمقراطية . اريد ان اقول ان الحوار الذي تم من خلال مجلس الشعب لكل متابع امين ومتصف كان من افضل الممارسات الديمقراطية على امتداد تاريخ مصر .

سألته : ألن يظهر في الدورة القادمة لمجلس الشعب مشهد التواطؤ في حالة « النوم » في الجلسات التي يتبعها التليفزيون ؟

اجاب : ارجو ذلك .

سألته : هل تعتقد ان بعض الأحزاب هي صحف

نقطة ؟

اجاب : للأسف ، البعض !

سألته : هل تعتقد أن معظم الذين قد انتخبهم

الشعب قد عادوا إلى مراكزهم وقراهم وواصلوا

العلاقة بهم ؟

اجاب : نعم !

سألته : ألم يحدث أن تخلى عن هذه المهمة بعد

الانتخاب ؟

اجاب : حينما تخلى البعض عن مهمته ، تخلى عنه الحزب .

سألته : هل كان هذا المقياس في الترشيحات

الحالية ؟

اجاب : نعم .

سألته : هل هناك ظاهرة إغراض عن التصويت

وما سرفها ؟

اجاب : لا تظهر الظاهرة إلا في المواسم الكبرى كلقاهرة





المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والإسكتيرية وإن كنت أمل أن تختفى أو تقل حداثتها . الروابط في  
الريف أعمق !

سألته : هل « الرجل الفقير » على خريطة الحزب  
الوطني ؟

اجاب : هو أسهل . لأننا نستمتع منه أثناء جولتنا الانتخابية  
لطلاب وهذه قاعدة عملنا داخل البرلمان .

سألته : عندما أوجه أنا كصحفي رأياً ضد وزير

الداخلية من منظور موضوعي يتعلق مثلاً بأمن

الشخصيات العامة عقب اغتيال المحجوب . هل

يبحث هذا بهيئة وزير في الحزب الحاكم ؟

اجاب : من حقه أن توجه هذا النقد إن كان له محل . وأنا  
شخصياً إذا كنت تتابع جلسات المجلس ، كثيراً ما اختلف مع  
الحكومة ومع بعض أعضاء الوزراء في قضايا عامة وهذا حتى وإن  
هذا إلقاء للتحجيرة للديمقراطية ولم يغضب رئيس الوزراء أو  
الوزراء .

#### ■ صفات يوسف والي ..

سألته : هل من حق كاتب في الصحف القومية أن

يكتب منتقداً الحزب الوطني في سلوكياته بكل الحرية

وهو لا يجلس في مقاعد المعارضة ؟

اجاب : نعم ، هذا من حقه ونحن نرحب به وهذا ما يبور .

سألته : هل التصفيق للحزب « عمال على بطال »

صحى ؟

اجاب : لم نطالب به ، وقد اختلفت أنا شخصياً مع بعض  
الكتاب وأمتد تقدمهم إل شخصي واستخدمت حقاً في الرد .  
التصفيق بلا مبرر غير صحى على الإطلاق .

سألته : هل المجلس القادم سيكون له رئيس

« كالتنظر » ؟

اجاب : أقول لك شهادة زميل شاركته بعضي وتزعيم للأغلبية  
في البرلمان . اختلفت معه واختلفت معه ولم يكن المحجوب ناظراً  
كما تقول ولم يكن معلماً بمعني التدريس ولكنه كان معلماً بمعني  
الاستقلالية واعتقد أن المعارضة تشترك في الرأي . وقد سمعت  
منهم هذا الرأي بعد وفاته !!

سألته : ما الصفات التي ينبغي أن يتحل بها من

يشغل وظيفة الأمين العام للحزب ؟





المصدر : صباح الخير

النشر والخدسات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ من ديسمبر ١٩٩٠

اجاب : يتحمل بكل صفات الدكتور يوسف والى . رجل على خلق  
يتسع صدره للنقد ويبدل لصرى جهده ويعطى ولته لثراء  
العمل الحزبى ؟

سألته : هى ترى معى أن الجاذبية الشخصية  
ضرورية للرجل العام ؟

اجاب : اوافقك .

سألته : هل شعبية قيادات الحزب الوطنى

قائمة ؟

اجاب : بعضها .

سألته : اشعر أن صوت الدكتور يوسف والى

كأمين عام خافت ؟

قاطعنى : ايه اخر كلمة فى السؤال ؟

قلت : خافت ، بمعنى ثيرة مائة أكثر من

اللازم !

اجاب : الهدوء مطلوب فى العمل القيادى .

قلت : الهدوء وسيلة للإقناع الجماهيرى ؟

اجاب : المهم المقتضى وليس الصوت العالى ؟

سألته : هل التعاون مائة فى المائة بين السادة

الوزراء والنواب ؟

اجاب : عدد قليل من السادة الوزراء يضيق صدرأ بطلبات

النواب لحل مشاكل الجماهير او لضررتها او لانشغال الوزراء فى

لجان كثيرة فى أعمالهم الوزارية .

سألته : هل كل النواب يذهبون للوزراء لحل

مشاكل الجماهير ؟

اجاب : اغلب النواب !

سألته : هل فى الحزب الوطنى لجنة قيم تحاسب

الأعضاء ؟

اجاب : فى العام الملقى ، تمت مساهمة احد النواب لخروجه

عن الانترام الحزبى وهو الانترام فى للجد بالنسبة للقضايا

العامة .

سألته : هل أقوال بعض أعضاء مجلس الشعب

فى الجلسات التى ينقلها التلفزيون « إثبات ذات »

لقراءهم وقواعدهم أنهم حاضرون ، أم هى الحقيقة ؟







المصدر : صباح الخير

للنشر والخد مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠

اجاب : هذا حكم قاس . واختلف معه ! التلفزيون لا ينقل كل الجلسة - رنقته يسجلها ثم يقدم منها بقدر ما يحتاج له من وقت .

سألته : هل توافق على الكاريكاتير الساخر من « نوم » بعض أعضاء المجلس ودخله مقاعده أحياناً ؟

اجاب : نعم ، اوافق . وعدى تحفظ صغير ، إن شئت انشره وإن لم تشأ احذفه ، وهو ان الكاريكاتير زودها حبتين .

مثل كرة البنج ينج كانت طلقات الاسئلة والإجابات يبثي وبين كمال الشاذلي ..

وكان لايد من سؤال مريح للأعصاب .

● ماذا تعلم الشاذلي من الحياة البرلمانية الطويلة ؟

« ٢٦ سنة » ؟

اجاب وهو يفتكر :

- تعلمت : ١ - الوفاء ٢ - الشعب لا يخطئ ٣ - الحكامه
- ٣ - الشجاعة ٤ - الصدق ٥ - الاعتراف بالخطا يولد شجاعة مواجهة المخطئين .
- وسالت امين تنظيم الحزب الوطني الديمقراطي كمال الشاذلي :

- هل أنت توافقني على أن في مصر أحزابا لها مستقبل . وأحزابا لها ماض وليس لها مستقبل ، وأحزابا تعبر عنها صحفها فقط وأحزابا لا تحمل من العمل الحزبي إلا اللقطة فقط ؟

وطلب مني كمال الشاذلي أن أعيد السؤال وصمت قليلاً وقال - لوالفك !

تم الاستجواب .

« بليد نسوزي »





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الرفد

التاريخ :

١٩٩٠ س ٤٤

## حتمية التغيير بقدم المستشار : سعيد الجمل

كثير الحديث هذه الأيام حول القناعة للانتخابات التي قادت بها أحزاب المعارضة ملين مؤيد لهذه القناعة ومكثر. فلانين يتكرون القناعة يارلون بأن أحزاب المعارضة قد ارتفعت في حق نفسها خطا قذرا ، ذلك أنه كن يصعب لها منير الجاهر فيه برأياها بعد أن كانت تجد في مجلس الشعب هذا المنبر تاهل على الجماهير وأنها يقدمها له تكون قد خذلت من وظيفتها وحسكت على نفسها بالاحتمال .

والفيل الذين يولون بهذا الرأي هم من لايزمنون بإمكان وجود واقع سياسي يفكر الواقع الذي يعيشه وتكوني بذوره .. ففعل هؤلاء يلمس دائما عن تغيل مستقل جديد تؤول فيه توكب الشيف الاقتصادي الذي يعنيه للشعب . مع أن طابعه الانبياء تحتم التغيير وباتسبة لهذا المناخ السائد وذلك من سمات التطور الذي هو علامة استمرار الحياة وتقلتها . وأستأ استثناء على هذه القوانين للحياة في حالة العصور والأزمان .

واله لاه هؤلاء المواقفين أن وظيفة الديمقراطية الحقيقية ثابتي الركود والبيادة ولايصون أن يقل هذا المناخ لهذا بالتحقق . للديمقراطية التي لابد أننا بقاهاوا أربيا تتحرك معها مشاعر الجماهير في تكافؤ شريف عبر الكلمة الصالحة وهير صديق الانتخابات لأنه إذا لم تتحرك هذه المشاعر لاختيار من ترى الجماهير حقا أنهم جديرين بمثلها في مجلس يقيي بقلبي ويحاسب ويرأب فلا وجود لهذه الديمقراطية ولا جدوى منها .

أين نحن الآن مما يفرسه مثلا شعب الجزائر ، الذي سبيل خروجه للحياة في الديمقراطية ومشيرات السنن والأى يعمل جاهدا لتدعيم خطاه بعد أن فاعته انتفاضة المجيدة في ١٩٨٨ ليخلص سلطته لشاهدهاء وقوم بلجراء انتخابات بديلة شعبية والشاهدهاء وهو يستعرض إرادته عبر مسيرات حرة بلغت الملايين دون أن تفرس الشريعة نحوه هوابتها المفضلة من ضرب ولائق واعتقال فلم تزعج في هذه المسيرات روح واحدة وكان واضحا من ذلك أن إرادة الشعب كانت تعمل كل إرادة .

أهل يريد الذين يتبعون على المفردة كطاعتها للانتخابات أن يقل الحال على مامو عليه حتى نطقنا السليبة لكسر مما التكتل وحيث لاسميل أماننا لا تفلح المعونات والقروض من عمل أو إنتاج . هل يريدون لنا أن تكون هيدا لكل من عب وفي متقلبن عن استقلالنا والاختيار بأن نرفعنا مستقبلا أن يمتدنا بهذه المعونات ومن يتخطأ علينا بذلك القروض ؟؟

● من أحسن مقارنات في صحيلة ، الإفرام : مثلا الدكتور عبد الحقم سعيد ومعاون "مسر التنمية والانتخابات" قنر يوم ١٩٩٠/١١/٩ يقول فيه ( أن يقع الحكومة أن تقي ميوتنا للشبكة لتكمن في ذلك . إنما هي تمشتش في أمانتنا ون طريقتنا في إدارة الأمور وتصورتنا بأنه بالإعلانات وحدها يمكن أن نغير النفس ال أيد الأكيين . ثم يقول : أنه بدون انتخابات حقيقية تزيية تكسب ثقة الشعب فلا نل في أي إصلاح وبدون وقاية شعبية فإن كل برامج الإصلاح الاقتصادي لن تفلح وأنه بدون تغيير جدي يتبدى الأشخاص إلى النظام والوسائل والطريق التي تدبر بها حياتنا لغة لاشعة أرحي ) .

● أن الديمقراطية ليست نظاما للحكم يصعد لكاه بل هي السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبروات السياسية التي تتضمنها كافة التماسيح ليست سوى منحل لهذه التنمية .

أن أماننا في اشراق وهي جديد وفي جديد يفكر الفكر الشمولي السائد ليس حديث خيل ولا هو ضرب من ضرب الإوهام .

وان أسلوب منظمة الانتخابات هو طريق في هذا الاصل ليلوع غاية التاييع ويغير ذلك استكون ملتقيين مع النفسا وكناشوا نحو ال تغيير الفكر الشمولي وال٧٧٠ بشرىوميته وبيلا المناخ السائد إلى مثابه الله .

ولذلك فإن للقناعة هي أسلوب إيماني ليلوع هذا التغيير وليست أسلوبا شعبيا كما يارلون . إذ هي وفيرها من شأنها أن تفيه لوى الشعب على اختلاف مذاهبها إلى أن أرامته بعيت بها وله حيلة أن يتحمل نتائج تكوين مجلس لفر مصنوع سيكون شأنه شأن المجالس السابقة .

أنا تريد تغييرا شعبيا لأنه لابد من التغيير . ويغير الطريق للديمقراطي الصحيح والذي مملكة الانتخابات صميمة وليه وجوهه لكارول السلطة لاسمولاها .. فإن البديل سيكون شيئا لفر ليلعلمه إلا الله سبحانه وتعالى . وأنا من ذلك أجد متشلقين .









